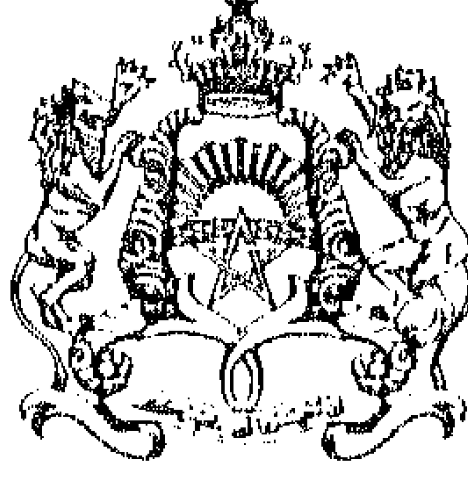


مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

الحروب الإقليمية والمحلية وآثارها على التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري واستتباب السلم في العالم

الدورة الخريفية لسنة 2002

الرباط

4 - 6 شوال 1423

9-11 دجنبر 2002

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

الحروب الإقليمية والمحلية وآثارها على التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري واستتباب السلم في العالم

الدورة الخريفية لسنة 2002

الرباط

4 - 6 شوال 1423

9-11 دجنبر 2002

أكاديمية المملكة المغربية

العنوان : شارع الإمام مالك، كلم 11، ص. ب. 5062
الرمز البريدي 10100
الرباط – المملكة المغربية

تليفون 75.51.13 (037) / 75.51.24 (037)
75.51.35 (037) / 75.51.89 (037)

فاكس 75.51.01 (037)

الإيداع القانوني : 2003/0446
ردمك : 9981-46-033-8

الآراء المعبّر عنها في هذا الكتاب
تلزم أصحابها وحدهم

التصفيف الضوئي : أكاديمية المملكة المغربية
السحب : مطبعة المعارف الجديدة – الرباط
سنة 2002

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

إيڤ بوليكان : فرنسا
شاكر الفحّام : سوريا.
عمر عزيمان : المملكة المغربية.
أحمد رمزي : المملكة المغربية.
عابد حسين : الهند.

أندري أزولاي : المملكة المغربية.
صاحب زاده يعقوب خان : الباكستان
محمد جابر الأنصاري : مملكة البحرين
الحسين وكّاك : المملكة المغربية

الأعضاء المراسلون

ريشار ب. ستون : و.م.الأمريكية
شارل سْتوكْتون : و.م.الأمريكية
حاييم الزعفراني : المملكة المغربية

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

I - سلسلة «الدورات» :

1- «القدس تاريخياً وفكرياً»، مارس 1981.

2- «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، نونبر 1981.

3- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، أبريل 1982.

4- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، نونبر 1982.

5- «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، أبريل 1983.

6- «الالتزامات الخُلُقية والسياسية في غزو الفضاء»، مارس 1984.

7- «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، أكتوبر 1984.

8- «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، أبريل 1985.

9- «حلقة وصل بين الشرق والغرب : أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر1985 .

10- «القرصنة والقانون الأممي»، أبريل 1986.

11- «القضايا الخُلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، نونبر 1986.

12- «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللاّزم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية»، يونيو 1987.

13- «خَصاص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج»، أبريل 1988.

14- «الكوارث الطبيعية وآفة الجراد»، نونبر 1988.

15- «الجامعة والبحث العلمي والتنمية»، يونيو 1989.

16- «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية»، دجنبر 1989.

17- «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990.

18- «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد»، أبريل 1991.

19- «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟»، أكتوبر 1991.

20- «التراث الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس»، أبريل 1992.

21- «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرون»، نونبر 1992.
22- «المعرفة والتكنولوجيا»، مايو 1993.
23- «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، دجنبر 1993.
24- «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية»، أبريل 1994.
25- «الدول النامية بين المطلب الديموقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، نونبر 1994.
26- «أيُّ مستقبل لحوض البحرالأبيض المتوسط والاتحادالأوروبي؟»، مايو 1995.
27- «حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية»، أبريل 1996.
28- «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط؟»، دجنبر 1996.
29- «العَوْلَمة والهُوية»، ماي 1997.
30- «حقوق الإنسان والتصرّف في الجينات»، نونبر 1997.
31- «لماذا احترقت النمور الأسيوية ؟»، ماي 1998.
32- «القدس أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟»، نونبر 1998.
33- «هل يشكّل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع ؟»، ماي 1999.
34- «فكر الحسن الثاني : أصالة وتجديد»، أبريل 2000.
35- «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، نونبر 2000. (مجلدان باللغة الفرنسية).
36- «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، نونبر 2001. (مجلد واحد باللغة العربية).
37- «أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر »، أبريل 2001.
38- «أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة»، نونبر2001.
39- «العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، أي أفق؟»، أبريل 2002.

II - سلسلة «التراث» :

40- «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفْر الثامن، جزءان، تحقيق محمد ابن شريفة، 1984.
41- «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مارس 1985.
42- «مَعْلَمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول، أبريل 1986، أبريل 1987.

43- «ديوان ابن فَرْكون » تقديم وتعليق محمد ابن شريفة، ماي 1987.

44- «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1409هـ/1989.

45- «مَعْلَمة المَلْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روائع المَلْحون» 1990.

46- «عمدة الطبيب في معرفة النبات»، القسم الأول والقسم الثاني، لأبي الخير الإشبيلي، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطّابي، 1411/ 1990.

47- «كتاب التيسير في المداواة والتدبير»، لابن زهر، حقّقه وعلّق عليه محمد بن عبد الله الروداني، 1991/1411م.

48- «مَعْلَمة المَلْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة المَلْحون»، 1991.

49- «مَعْلَمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني-القسم الثاني وفيه : «تراجم شعراء المَلْحون»، 1992.

50- «بغيات وتواشي الموسيقى الأندلسية المغربية »، تصنيف عز الدين بناني، 1995.

51- «إيقاد الشموع للذة المسموع بنغمات الطبوع »، لمحمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 1995.

52- «معلمة الملحون، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غانية وغانية »، تصنيف محمد الفاسي، 1997.

53- «رحلة ابن بطوطة »، خمسة أجزاء، تحقيق عبد الهادي التازي، 1997.

54- «كنّاش الحائك»، تحقيق مالك بنّونة، مراجعة وتقديم عباس الجراري، 1999.

III - سلسلة «المعاجم» :

55- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الأول، تأليف محمد شفيق، 1990.

56- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الثاني، تأليف محمد شفيق، 1996.

57- «الدارجة المغربية مجال تَوارد بين الأمازيغية والعربية» تأليف محمد شفيق، 1999.

58- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الثالث، تأليف محمد شفيق، سنة 2000.

IV - سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

59- «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القِيَم الروحية والفكرية، 1987.

60- «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1986/1407) .

61- «محاضرات الأكاديمية»، 1988(من 1403هـ/1983إلى1407/1987) .

62- «الحرف العربي والتكنولوجيا»، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية، فبراير 1408/ 1988.

63- «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1409/1989.

64- «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية 1409/1989.

65- «نظام الحقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1410/1990.

66- «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية: الأخذ والعطاء»، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1412/1991.

67- «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، 1414/1993.

68- «المغرب في الدراسات الاستشراقية »، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية، مراكش 1413/1993.

69- «الترجمة العلمية»، الندوة الثالثة للجنة اللغة العربية، طنجة 1995.

70- «مستقبل الهُوية المغربية أمام التحديات المعاصرة»، الندوة السابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، تطوان 1417 / 1997.

71- «هجرة المغاربة إلى الخارج»، الناظور 1419 / 1999.

72- «الموريسكيّون في المغرب»، الندوة الثانية، شفشاون 1421 / 2000.

73- «الأمثال العاميّة في المغرب، تدوينها وتوظيفها العلمي والبيداغوجي»، الرباط 2001.

74- «ثقافة الصحراء : مقوّماتها المغربية وخصوصياتها»، الرباط 2002.

V - سلسلة مجلة «الأكاديمية» :

75- «العدد الافتتاحي»، وفيه سرد لوقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400هـ، الموافق 21 أبريل 1980.

76- «الأكاديمية» العدد الأول، فبراير 1984.

77- «الأكاديمية» العدد الثاني، فبراير 1985.

78- «الأكاديمية» العدد الثالث، نونبر 1986.

79- «الأكاديمية» العدد الرابع، نونبر 1987.

80- «الأكاديمية» العدد الخامس، دجنبر1988.

81- «الأكاديمية» العدد السادس، دجنبر1989.

82- «الأكاديمية» العدد السابع، دجنبر 1990.

83- «الأكاديمية» العدد الثامن، دجنبر 1991.

84- «الأكاديمية» العدد التاسع، دجنبر 1992.

85- «الأكاديمية» العدد العاشر، شتنبر 1993.

86- «الأكاديمية» العدد 11، دجنبر1994.

87- «الأكاديمية» العدد 12، سنة 1995.

88- «الأكاديمية» العدد 13، سنة 1996.

89- «الأكاديمية» العدد 14، سنة 1997.

90- «الأكاديمية» العدد 15، خاص بالموريسكيين في المغرب، سنة 1998.

91- «الأكاديمية» العدد 16، سنة 1999.

92- «الأكاديمية» العدد 17، سنة 2000.

93- «الأكاديمية» العدد 18، سنة 2001.

94- «الأكاديمية» العدد 19، سنة 2002.

الحروب المحلية والإقليمية وآثارها
على التنمية الاقتصادية والتطوّر الحضاري
واستتباب السلم في العالم

المحاور

- **مدخل تمهيدي**

- **المحور الأول : آثار الحروب الإقليمية والمحلية على التنمية الاقتصادية**

1 – الهدر المالي : كلفة التسلّح – دمار البنيات التحتية – نقص الغذاء والدّواء...

2 – تفاهم ظاهرة الفقر.

3 – التدهور البيئي.

- **المحور الثاني : الحروب الإقليمية والمحلية من منظور دولي**

1 – تدخل الدول العظمى في هذه الحروب وأبعاده : المصالح السياسية، الموارد الطبيعية والتّوسع الاستراتيجي من أجل الهيمنة...

2 – الأمم المتحدة واستمرار الحروب الإقليمية والمحلية.

• المحور الثالث : آثار الحروب الإقليمية والمحلية على المعالم والقيم الحضارية

1 – الآثار النفسية والعقلية.

2 – انفجار البنيات السكانية وإشكالية اللاّجئين.

3 – تعطل التقدم الإنساني حضاريا.

4 – شيوع ثقافة الحرب والعنف : المساس بحقوق الإنسان والحيلولة دون إرساء دولة الحق والقانون وبناء الديمقراطية.

• المحور الرابع : الحروب الإقليمية والمحلية والسلام العالمي

1 – الدّور المطلوب من منظمة الأمم المتحدة في وضع حدّ لهذه الحروب.

2 – الدور المطلوب من الدّول العظمى من أجل وساطة عادلة لفضّ الخلافات العالمية.

3 – تصحيح المفاهيم الشائعة في العلاقات الدولية الراهنة : مفهوم الإرهاب نموذجا.

4 – الجهود المطلوبة من الدّول المتنازعة لفضّ خلافاتها درءاً للأطماع الأجنبية.

5 – ظهور مفاهيم جديدة مرتبطة بثقافة السلام وأخلاقيات العمل الإنساني : المجتمع المدني الدّولي – النخب المثقفة والعالمة – وسائط الإعلام – القضاء الدولي الجنائي...

الفهـــرس

2 – ملخّصات البحوث باللغات الأجنبية مترجمة إلى العربية

خطاب افتتاح أعمال الدورة

إدريس العلوي العبدلاوي

عضو الأكاديمية ومدير الجلسات

أصحاب المعالي والسعادة،

السيد أمين السر الدائم،

السيد أمين السر المساعد،

حضرات الزملاء الأفاضل،

حضرات السادة الضيوف،

يشرفني أن أفتتح هذه الدورة لأكاديمية المملكة المغربية لهذه السنة، وأن أرحب أجمل ترحيب بالسادة الأجلاء أعضاء الأكاديمية ، والسادة الخبراء المشاركين في هذه الدورة، والسادة الضيوف والمدعوين الأفاضل.

لقد اختار راعي أكاديمية المملكة المغربية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصرة الله لهذه الدورة موضوعاً في غاية الأهمية يوليه جلالته اهتماماً بالغاً، يحمل في طياته تساؤلات كبيرة تهم حاضر ومستقبل الإنسانية ألا وهو موضوع «الحرب الإقليمية والمحلية وآثارها على التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري واستتباب السلم في العالم» إنه أحد مواضيع الساعة الذي يعرض على المجتمعات بإلحاح التفكير فيه والبحث عن قضاياه واحتواء ما يطرحه من مشاكل، وانتقاء ما يجب أن يُرصد له من حلول.

إن المحاور التي يختارها جلالة الملك ويصوغ بنفسه حفظه الله عناوينها ويعرضها لتأملاتنا ودراساتنا ونقاشنا ثم لاستنتاجاتنا، وكلها كانت في مواعيدها المتعاقبة مستجيبة لمتطلبات الفكر ولواجبه في أن يقوم بجولات في رحابها.

تحية إلى جلالته باسمكم جميعاً لرعايته الموصولة وتكريمه الممدود لأعضاء الأكاديمية، وتقديراً منا جميعاً لتوجهاته السامية ولتوفيقه في اختيار محاور الندوات، وما تميزت به دائماً من استجابة لمقتضيات ملحة.

حضرات السادة،

إذا كانت الحرب تعتبر صراعاً مسلحاً بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية وفقا للوسائل المنظمة بالقانون الدولي، فإن النظام الدولي الذي تم إرساؤه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قد انتهى خلال سنتي 1989 و1990 ولم يكن بمقدور أحد أن يتكهن نهاية بمثل تلك السرعة لأن النسق الدولي كان قد تعوّد على الاستقرار الذي أفرزه نظام القُطبية الثنائية المبني على سياسة الاحتواء وتوازن الرعب والردع النووي.

وفجأة، لم تعد أوربا التي كانت بؤرة توتر منقسمة إلى معسكرين متناقضين بعد أن حصل التفاهم بين القوتين العظميين، وظهرت نظرية «الجماعة الأمنية» كبديل منشود للنظام السائد، وفي هذا السياق ظهرت نظرية «نهاية التاريخ» التي بشّر بها «فيكوياما» «Fukuyama» ومجملها أن من نتائج نهاية الصراع الإيديولوجي بين الغرب والشرق انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق.

صحيح أن بعض النزاعات الإقليمية والمحلية تظل حاضرة في المشهد الدولي، باعتبارها أحد رواسب الحرب الباردة، وسوف يُنظر إلى حرب الخليج الثانية كمنعطف في هذه المرحلة، حيث رفع شعار «الحرب من أجل الدفاع عن

القانون والشرعية» مع ضرورة إرساء نظام عالمي جديد قوامه العدالة، وأداته هيأة الأمم المتحدة، بعد أن يتم تفعيل مجلس الأمن الذي عانى التهميش والشلل نتيجة استخدام حق «الفيتو» بكيفية مستمرة خلال الحرب الباردة، فكان حرياً بالمجتمع الدولي التفكير في إحياء مشروع الأمن الجماعي، وصياغة «أجندة» السلام واعتماد «الدبلوماسية الوقائية» كأسلوب جديد لحل المنازعات الدولية.

كما انطلقت أشغال مؤتمر مدريد حول الشرق الأوسط وتمخض عنها إحداث لجان متخصصة متعددة الأطراف، غير أن هذه التطلعات لم تكن لتحجب الواقع، ذلك أن محور «الشمال الجنوب» حل محل الصراع بين الشرق والغرب، وأصبح يمثل هاجسا حقيقيا في العلاقات الدولية، لما له من مخاطر على السلم العالمي، وحتى مشروع إرساء أمن جماعي في أوروبا لم يكن بعد في المتناول، وفي أوروبا الشرقية طفت على السطح من جديد خلافات إقليمية ظلت مجمدة خلال الحرب الباردة، وانفجرت صراعات في جمهوريات القوقاز، وأزمات حادة بين «أرمينيا» و«أزيربيدجان» حول منطقة «كارباخ» تطلب تدخل الأمن الأوروبي للتخفيف من وطأتها، وشهدت منطقة «البلقان» حروبا أهلية بعد تصفية الشيوعية، تمخض عنها استقلال جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي السابق، بعد مآسي مروعة وكارثية حيث عمّت التصفية والإبادة والدمار بالمنطقة، مما تطلب تدخل قوات دولية تحت غطاء منظمة الحلف الأطلسي.

وامتد هذا المشهد المروع ليشمل مناطق في إفريقيا خصوصا وسطها، وفي منطقة البحيرات الكبرى حيث بؤرة الصراع الذي طال قبائل خاصة بين «الهوتو» و«التوتسي» محدثاً شروخاً متعددة مهددة للوحدة الوطنية.

ولم تنج من هذه الظاهرة دول عُرفت بالاستقرار نذكر منها ما تعرفه «كوت ديفوار» من أزمة إذا ما استفحلت فإنها قد تهدد الوحدة الترابية بين شمالها وجنوبها، واللائحة آخذة في الارتفاع، إذا أدرجنا أقطارا تعرف ظاهرة

«syndrome libérien» «عدوى ليبيريا» وهي لائحة مروعة ومقلقة، لكنها كافية للتدليل على عدم صحة مقولة «نهاية التاريخ».

بل إن الواقع يكشف بالملموس أن هذه الحروب الأهلية أصبحت تهدد الدول الوطنية بظهور مفهوم الدولة الإثنية «état ethnique» مما يُقوض معه مفهوم السيادة جنوح الدول الكبرى للتدخل تحت ذرائع مختلفة لعل أبرزها التدخل من أجل الدفاع عن الإنسانية، وبخاصة الأقليات المضطهدة.

هذه الحروب «الجديدة-القديمة» تضاف إلى قائمة الحروب التقليدية المتعلقة برسم الحدود الترابية أو البحرية، والنزاعات الخاصة بمناطق نفوذ أو مصالح مادية، مما يهدد استمرارها الأمن الإقليمي والعالمي ويُعرضه لمخاطر جسيمة، ناهيك عن الأضرار الجمة التي تلحق الأطراف المتنازعة وما يترتب عن تلك الأضرار من آثار على البيئة والتنمية الاقتصادية.

حضرات السادة الأفاضل،

ماذا يمكن أن نقوله اليوم :

بعد انصرام اثنتي عشرة سنة على نهاية الحرب الباردة تبدو صورة المجتمع الدولي مثيرة للقلق، فبدل أن يسود السلم والأمن العالمي وتتفرغ الدول إلى مهام التنمية المستدامة، فإننا نجدها في دوامة العنف والعنف المضاد والفوضى والتهديد، فيبدو أن للحرب مستقبلاً ويُخشى أن يكون القرن الجديد قرن صراعات من نوع جديد تتعلق بالهوية، ذلك أن انشطار المجتمع الدولي قد ساعد على ظهور مثل هذا الصنف الجديد من المنازعات ، وإن كان القرن الذي ودعناه عرف حروبا لأسباب عرقية أو دينية، كالحرب في "سيريلانكا" وفي "لبنان" وهي حروب أهلية لم تكن في حاجة إلى انتظار انهيار الشيوعية ليحمى وطيسها ولهيبها.

يبدو من إحصاء بسيط أن 79 صراعاً من مجموع 82 صراعا كان بسبب نزاعات عرقية خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى 1992، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى اليوم، فإن العدد مرشح للارتفاع، ويُخشى أن يكون للحرب مستقبل، مع ما تحدثه من دمار شامل على الإنسان والطبيعة، ومن خلل في النظام الدولي نتيجة الفوضى والهيمنة والقوة والظلم والجوع.

إن ما يؤيد هذا الانطباع ظهور نظريات سياسية كنظرية «صراع الحضارات» التي رأت في أحداث 11 سبتمبر المروعة تطبيقا لمقولتها، وهي نظرية قابلة للنقد، وكذلك الشأن بخصوص مفهوم «الحرب الوقائية أو الاستباقية» التي لا يوجد لها مبرر في القانون الدولي.

لقد استُغلت الأحداث الإرهابية الفظيعة للحادي عشر من شهر شتنبر 2001 أسوأ استغلال لاتهام العالم الإسلامي والإسلام نفسه بأنه دين الإرهاب والعنف وإقصاء المخالف، والحقيقة أن السلام والسلم من صميم الإسلام وتعاليمه الثابتة ومقاصده السامية، لأجل ذلك فقد دعا إلى السلام العالمي بين جميع البشر قال جل جلاله : ﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السِّلم كافة، ولا تتبعوا خطوات الشيطان﴾.

إن الحروب وليدة المطامع وتشقى بها البشرية وهي تخالف الطبيعة الإنسانية الخيرة التي فُطرت عليها كافة شعوب العالم، ولا يمكن للقانون الدولي أن يحقق غايته على الوجه الأكمل إلا إذا أفلح في إيجاد حالة سلام دائم بين الشعوب وفي القضاء على الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية.

إن حدة التمسك بالسلطان والسيادة المطلقة من جانب الدول سوف تخف شيئا فشيئا كلما شعرت بزيادة حاجتها للتعاون والتضامن فيما بينها، بل هي

بدأت تخف بالفعل على إثر ما أصاب العالم من جرائها من هول ودمار، وسوف يأتي اليوم الذي تشعر فيه الدول شعور اليقين بأن الحرب أياً كانت مغانمها وبالٌ على الجميع، وأن التفاهم والتعاون واحترام حقوق بعضها البعض أجدى وأنفع من الالتجاء إلى العنف والقوة والدمار.

إن وظيفة القانون تكمن كما يردد الفقهاء في استتباب السلّم الذي يستحيل بدون تحقيق التنمية، وفي تحقيق التنمية التي بدونها تكون حقوق الإنسان مجرد أوهام، وفي ضمان حقوق الإنسان التي يكون بدونها السلّم عنفاً.

فما هي آثار الحروب الإقليمية والمحلية على التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري واستتباب السلم في العالم؟ ذلك ما سوف تحلله وتجيب عنه العروض المقدمة لهذه الدورة والمناقشات الثرية للسادة الزملاء والخبراء.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اقتضت الحكمة الإلهية أن ينفرد الباري سبحانه بالدوام والبقاء، وأن تكون سائر مخلوقاته مشمولة بالزوال والفناء.

تنعقد هذه الدورة، وقد فقدت الأكاديمية عضوين من أعضائها، اللذين كان لهما الأثر المحمود في إغناء أعمالها العلمية ومنجزاتها الفكرية وهما حسب تاريخ وفاتهم الأستاذ «ميشيل جوبير» من فرنسا، الذي وافاه الأجل المحتوم بتاريخ 26 ماي 2002، والدكتور «دونالد فريديريكسن» من الولايات المتحدة الأمريكية الذي انتقل إلى عفو الله بتاريخ 7 يونيه 2002.

لقد وُلد الأستاذ ميشيل جوبير بتاريخ 11 شتنبر 1921 بمدينة مكناس بالمغرب، وقد كان رجل دولة تقلد أعلى المناصب الوزارية والدبلوماسية واستطاع أن يوفق بين سداد الرأي السياسي وبين عمق التفكير والتحليل كأحد أعلام الثقافة الفرنسية، مما لمسه الجميع في تدخلاته خلال دورات أكاديمية المملكة

المغربية التي التحق بها بتاريخ 22 أبريل 1996، وبقي إلى أن لقي ربه وفياً للمغرب مسقط رأسه وللعرش العلوي المجيد.

أما عن الفقيد الدكتور دونالد فريديريكسن فقد ولد سنة 1924 بمدينة كانون بكولورادو (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكان من مشاهير الأطباء والبيولوجيين، تخرج من جامعتي (كولورادو) و(ميشغان)، عُرف على الخصوص بأبحاثه العلمية حول الكوليسترول والدهنيات، تقلد عدة مناصب سامية كان آخرها منصب المدير العام للمعهد الوطني الأمريكي للصحة، والمدير العام لمعهد الصحة التابع للأكاديمية الأمريكية للطب، وكان قد التحق بالأكاديمية بتاريخ 24 نوفمبر 1982.

رحم الله زملاءنا الأعزاء، وتغمدهم برحمته الواسعة، وأجزل لهم الثواب في دار النعيم والبقاء، لقاء أعمالهم الجليلة وفضائلهم الفكرية والخلقية النبيلة التي طبعت سيرتهم، وعطَّرت ذكرهم.

حضرات السادة الأفاضل،

لا يخامرنا أدنى شك في أن دورتنا المباركة هذه، ستكون كسابقاتها مليئة بعطائكم، طافحةً بجهدكم العلمي الذي يميزكم جميعاً، وستحقق بإذن الله تعالى الأهداف المتوخاة من عقدها، كما أننا على يقين تام بأنكم تدركون الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع هذه الدورة، وبأنكم ستتناولونه بالدرس والتحليل بموضوعية واعية متبصرة، والمؤمل أن تخرج هذه الدورة حول هذا الموضوع الحيوي الهام بنتائج واستنتاجات إيجابية بناءة، نُسهم بها في توضيح المشاكل والحلول وتوضيح المفاهيم.

وفقنا الله وأعاننا على كل ما ينتظرنا من أعمال، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب الترحيب
بالعضو الجديد لأكاديمية المملكة المغربية
السيدة رحمة بورقية

عبد اللطيف بربيش

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيد مدير الجلسات،

حضرات الزملاء الأعزاء،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

إنه ليوم سعيد هذا الذي تستقبل فيه أكاديمية المملكة المغربية عضواً مقيماً جديداً في شخص السيدة رحمة بورقية. وقد أحببت أن أكون لسان السادة الزملاء الأعضاء المقيمين والمشاركين والمراسلين في الترحيب بها كأول شخصية نسائية يتفضل راعي الأكاديمية جلالة الملك محمد السادس أيده الله بالموافقة السامية على التحاقها بعضوية مجمعنا خلفاً للمرحوم الأديب الألْمعِي والباحث المحقّق عبد الرحمن الفاسي.

إننا لنسجل هذا التعيين ضمن الأحداث التاريخية الهامة التي عاشتها أكاديميتنا منذ أن أسَّسها المرحوم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، لذا أرى أن هذا الحدث يستدعي أن نَخُصَّهُ بوقفة إجلال وإكبار، وأن نضعه في سياق المبادرات الشجاعة التي يُقدِم عليها عاهل البلاد جلالة الملك محمد السادس أيده الله من أجل بناء مجتمع حداثي ديمقراطي يُؤمِّن للمغرب مواكبة الدول المتقدمة بإسهامٍ فعّال ومتكافيء للرجال والنساء على حدٍّ سواء، مما يستوجب الانكباب الجاد على معالجة قضية المرأة في بلادنا، والنهوض بأوضاعها حتى تندمج في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وبالفعل فإن الملاحِظَ المتتبعَ للمعركة التي يخوضها المغرب تحت القيادة الملكية الرشيدة من أجل إعلاء صروح دولة الحق والقانون لَيُسجِّل باعتزاز المكاسب الكبرى التي حصّلت عليها المرأة المغربية بفضل المنحى التقدمي الذي دَشَّنه جلالة المغفور له محمد الخامس قدّس الله روحه وسار على هديه جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وهو منحى أصبح منهجاً متبصراً في العهد المحمدي الزاهر يقوم على إرادة حازمة في تفعيل كل التدابير والتشريعات، وإيقاظ الروح الاجتهادية التي من شأنها أن تصون كرامة المرأة وتمكنها من حقوقها الكاملة ، وتبين لها حدود واجباتها كعنصر أساسي من عناصر تكوين الأمة فتَتَبوَّأ المكانة اللائقة بها سواء على صعيد المؤسستين التشريعية والتنفيذية، أو على مستوى كافة القطاعات العامة والخاصة.

السيد مدير الجلسات، الزملاء الأعزاء،

حضرات السيدات والسادة،

ها هي المرأة اليوم، في شخص زميلتنا العزيزة الأستاذة السيدة رحمة بورقية، تلتحق بأكاديمية المملكة المغربية، تتويجاً لما بلغته من أعلى مستويات التكوين الجامعي وما أسهمت به في إغناء البحث العلمي الرصين، في مجالات

السوسيولوجيا القروية، وأنثروبولوجيا المغرب والشرق الأوسط، وعلم اجتماع التربية والسياسة والمقاولات والثقافة والشباب والهجرة.

أيّتها الزميلة العزيزة،

لقد أَهلَّتْكِ كَفاءاتُكِ ليُتوَّجَ مسارُكِ بهذا التشريف المولوي فتكون لك الحظوة برفقة هذه الكوكبة اللامعة من العلماء والمفكرين، في إطار مجمع أراد له مُؤسِّسُه أن يكون نمطاً فريداً من نوعه يجمع بين العَالَمِية وتعدد الاختصاصات المعرفية، يُسهم ـ حسب النطق الملكي بمناسبة الدورة التأسيسية سنة 1980 بمدينة فاس ـ تُسهم في «تألُّقِ الفكر وازدهار العرفان، والتقارب بين الأفراد والشعوب، والتفاهم المُفضِي إلى سعادة الإنسان». لقد حرص جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني على أن تحتضن الأكاديمية رجالاً يفدون من آفاق متباينة، وينتمون إلى أجناس مختلفة، وينتسبون إلى ثقافات وحضارات متغايرة، يمتازون كلُّهم بالصِّيتِ البعيد والشهرة الواسعة والتجربة الوافرة والحكمة البالغة.

بهذه المواصفات التي رسمها النطق الملكي استطاعت الأكاديمية، ومنذ أن شَرعَت في أداء مهامها وفق الأهداف المُتوخَّاة، أن تطرحَ في دوراتها العديدَ من الموضوعات، وتعالج قضايا عالمنا المعاصر في ظل علاقات دولية معقدة، وبمقاربات أخلاقية وروحية تستشرِف عالم الغد الذي يُراد له أن يكون عالماً يسود فيه السلام، وتترسَّخ بين ثقافاته وأديانه قِيم التسامح والتعايش. كما عكفت من جهة أخرى وفي إطار اجتماعات لجانها وجلساتها العادية على مطارحة موضوعات في غاية الأهمية تتعلق بالمغرب وهُوِيّته العربية الإسلامية وخصوصياته، وقد انعكس ذلك في سلسلة من المطبوعات القَيِّمة التي سجلت بها مؤسَّستنا حضوراً قوياً داخل المغرب وخارجه.

السيد مدير الجلسات، الزملاء الأعزاء،

إن ما أنجزته الأكاديمية من جليل الأعمال جعلت المغرب، كما جاء في الخطاب السامي الذي ألقاه راعي الأكاديمية جلالة الملك محمد السادس بمناسبة

الدورة الأولى برسم سنة 2000، «ملتقى للحوار ، وفضاءً لِلّقاء بين أعلام الفكر والعلم في كل اختصاص، ومقاربة مختلف قضايا العصر»، مؤكداً جلالته أنه يُعير الأكاديمية كل الاهتمام نظراً للدور الذي تنهض به في تكامل وانسجام مع جميع المؤسسات العلمية العليا المماثلة في توسيع مجال البحث وتعميقه وتطويره.

أيتها الزميلة العزيزة، لعلك تدركين ما ينتظرنا جميعاً من المسؤوليات الجِسام، وما ينبغي أن نَبذله من جهود علمية فائقة لتواكب أكاديميتنا ما يتحقق على يد راعينا الهمام من عَظائمِ الأعمال وجَلائل المنجزات، بل ولتكونَ صوتَ الحكمة والتعقُّل الذي يُهتدى به، منيراً للطريق، ومبيّنا للتوجهات الصحيحة، مع التركيز على أن لا يقع أيّ انحرافٍ عن المسار النهضوي، وأن تتعزز قِيَم المواطنة، وتتحصّن الهُويَّة العقائدية والثقافية. ومن الأكيد أن اختصاصك سيُغني أعمال مجمعنا وسيَبثُّ فيها نفساً جديداً يُغطّي ما كنا في حاجة إليه من الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية.

سيدتي وزميلتي العزيزة،

إنك تنتمين إلى رعيلٍ من الباحثين والباحثات الشباب الذين يَحْيُونَ صفة مُميَّزة كان يتحلى بها الأسلاف من العلماء ألا وهي التفتح على أصنافٍ معرفية متعددة، واهتماماتٍ فكرية متنوعة، فكان الواحد منهم يحمل صفة العالم المشارك الذي يرتقي بفضلها درجات من الحكمة وسداد الرأي. ذلك ما نلمسه في سيرتك التكوينية. فقد حصلْتَ بتفوق على الإجازة في الفلسفة، وشهادة الدراسات العليا في السوسيولوجيا بكلية آداب الرباط، ثم تَوجَّهَتْ همّتُكِ إلى جامعة (مانشيستر) بأنجلترا حيث نلتِ بامتياز كبير الدكتوراه التي عالجت فيها موضوعاً على غايةٍ من الأهمية وهو الدولة والمجتمع القروي في المغرب، وقد انتبهت الجمعية الأمريكية للدراسات حول الشرق الأوسط لتلك الأهمية فَمَنَحَتْكِ جائزة أحسن أطروحة في مجال الدراسات الاجتماعية .

إنَّ هذا التكوين المتين والتألّق العلمي البارز أسهم في نجاحاتك المتتالية، كأستاذة للفلسفة في السلك الثانوي ثم مساعدة في الجامعة فأستاذة مساعدة فأستاذة محاضرة فأستاذة للتعليم العالي بجامعة محمد الخامس، وعبر هذا المسار المهني سَجَّلتِ حضوراً قوياً في الأوساط العلمية وأوساط المناضلين ضمن الجمعيات العلمية الوطنية والإقليمية والجمعيات الأهلية المُشتغلة بالقضية النسائية وغيرها من القضايا الوطنية، مما أَهَّلَكِ لتولي مهام عمادة كلية آداب المحمدية وأخيراً لانتخابك رئيسة لجامعة الحسن الثاني/المحمدية.

ولم يقف صَدى الكَفاءاتِ التي تحليت بها عند حدود المغرب بل تعدَّى هذه الحدود ليعم الجامعات والمؤسسات العلمية في أنحاء المعمورة مما حَفَّزَها على استدعائك لتكوني أستـــاذة زائرة بجامعـــة (أولد دومِينيان) بولاية فرجينيا، وجامعة هَارفارد، وجامعة (برنستون)، وجامعة (مِيلووكي) بولاية وسكُنسين ومعهد العلوم الاجتماعية بنيويورك، ومعهد الدراسات والعلوم السياسية ببيروت، وجامعة (هلسنكي) بفنلندا. كما كُنتِ مَحَطَّ اهتمامِ عدد من المنظمات الدولية التي استعانت بك خبيـرة ومستشارة، أذكر منها المنظمة العالمية للصحة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومجلس السكان، والبنك العالمي.

إلى جانب هذا وذاك كانت لك مساهمات متميزة في العديد من الملتقيات العلمية الوطنية والدولية بفرنسا والسويد وسويسرا وانجلترا وعدد من الدول العربية الشقيقة، بالإضافة إلى عضوية جمعيات ولجان متخصصة كاللجنة الوطنية لتنشيط وتنسيق الإصلاح البيداغوجي للتعليم العالي واللجنة الملكية الاستشارية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية تقديراً لأبحاثك في مجال الدراسات النسائية ونضالك من أجل النهوض بالمرأة المغربية.

السيد مدير الجلسات، زملائي الأعزاء،

كل هذا النشاط العلمي الدؤوب، والحيوية الاجتماعية التي لا تخبو لم يكن لِيَشْغَل زميلتنا عن الكتابة والتأليف، باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، حيث

أغنَتْ المكتبة الوطنية والمكتبات الأجنبية بنصوصٍ مرجعيةٍ في مجال اختصاصاتها ، تناولَتْ في عمقٍ موضوعاتٍ متنوعة أذكر منها :

- الدولة والسلطة والمجتمع.
- النساء والخصوبة.
- النساء والثقافة والمجتمع.
- المشاكل المنهجية في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا.
- الثقافة والسلطة والسياسة في المغرب.

- الشباب والقيم الدينية ... وبدون شك سنستمع بعد قليل إلى الزميلة وهي تُفصِّل القولَ في المضامينِ العلميةِ لهذه المباحثِ القَيِّمةِ، وللمنهج الذي قَارَبَتْ به تلكمُ المضامين .

أما عن المقالات التي ساهمت بها زميلتنا العزيزة في إغناء الدوريات الوطنية والدولية فليس لها حصر ويكفي أن أشير إلى أنها تناولت قضايا دقيقة منها :

- العنف والمُقدّس.
- القانون العرفي.
- تأملات عن الوشم في منطقة زمور.
- منصب القيادة في زمور.
- المرأة واللغة.
- الفضاء الطبيعي والفضاء الأسطوري.
- تَمثُّل الأجنبي عند النساء القرويات.
- العلوم الإنسانية والإجتماعية والتنمية ...

وكانت للزميلة أيضاً مشاركة هامة في مداخل "معلمة المغرب" التي تنجزها جمعية التأليف والترجمة والنشر بفضل الجهود الشخصية الجبارة التي يبذُلها المؤرخُ المغربيُّ المعروف الأستاذ محمد حجي وفقه الله. وقد علِمْتُ أن ما تحتفظ به زميلتنا في أدراجِ مكتبها من مؤلفاتٍ ومقالات مخطوطة أكثر من النصوص التي عَرَفَتْ طريقَها إلى النشر.

إننا لَنَتَطلَّعُ، كما سبق لي أن قلتُ إلى ما ستَبُثُّه الزميلة العزيزة السيدة رحمة بورقية من نفسٍ جديد بمجمعنا مما سيُوسِّع مجالَ اهتماماتنِا، خاصة في مَيادِين الدراسات المغربية مجتمعاً وتاريخاً وأعلاماً.

فباسم كافة الزملاء الأعضاء، أُرحِّبُ بالزميلة العضو المقيم الجديد في رحاب الأكاديمية، وأزُفُّ إليها التهنئةَ بما ظَفِرت به من عناية ملكية سامية. أعانك الله وأدام توفيقك، وجعلنا جميعاً عند حُسن ظن راعينا جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وكَتَبَ على يديه كلَّ الخير لهذا البلد الأمين.

شكراً على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب الدخول الأكاديمي للعضو الجديد
السيدة رحمة بورقية

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد أمين السر الدائم، السيد مديرالجلسات، السادة أعضاء أكاديمية المملكة المغربية، الحضور الكرام،

أشكركم السيد أمين السر الدائم على حفاوة الترحيب وعلى الكلمات الطيبة التي قلتموها في حق شخصي.

يشرفني أن أنضم إليكم أعضاء أكاديمية المملكة المغربية الفضلاء وأن ألج حاضرة هذه الأكاديمية التي تعتبر فضاء للمعرفة، ومفخرة علمية أبدعها جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته ليمنح للفكر مؤسسة متميزة ومعبرة عن سمو العرفان. وبكل افتخار أعتبر تعييني من طرف صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، عضوا في هذه الأكاديمية تشريفا لي، واعتبارا لمقدرة المرأة على المساهمة في إغناء الفكر وتطور المعرفة. ويزداد افتخاري، ونحن نلامس رؤية جلالته الحكيمة تمنح المرأة مكانتها كشريك بجانب الرجل، في الحياة الخاصة والعامة، في العمل و في ميادين العلم. كما أعتز باقتراحكم لي، أعضاء أكاديمية المملكة المغربية الأجلاء، لكي أنضم إلى محفلكم الفكري وأحتل مقعدا

بينكم. فاقتراحكم وقبول عضويتي في هذه الأكاديمية تشريف وتكريم وتكليف لشخصي، ويحملاني مسؤولية وأمانة حمل مشعل يضيء مساري الأكاديمي.

ولايسعني إلا أن أعتز بكوني أول عضو امرأة تدخل هذه المؤسسة العلمية في عهد جلالة محمد السادس أيده الله، لأسهم إلى جانبكم، أيها الأعضاء الفضلاء، في جعل أكاديمية المملكة المغربية فضاء للفكر الحي مستلهما مادته من التراث العربي الإسلامي ومن التراث العالمي، ومتابعا عن كثب للتطور السريع للمعرفة وللقضايا الفكرية التي يطرحها العالم المعاصر، ومسايرا لعهد جديد يقتضي التزاما متجددا للمعرفة، لكي تظل الأكاديمية منارا فكريا مرموقا.

أقف أمامكم اليوم لألقي خطابا هو بمثابة طقس من طقوس التأهيل والاجتياز، (un rite de passage) يجعلني أنتظم في سلك العضوية بينكم، معشر أعضاء الأكاديمية الأجلاء، وأنا أعيش لحظة هذه التجربة، أتأمل، وبالابتعاد اللازم الذي يقتضيه كل تأمل، موقف امرأة تلج مجالا كان مقتصرا على الرجال. إن هذا الأمر يجعلني في حالة انفراد وتفرد، ولكنني أجهد نفسي لضبطها لكي لا تنساق وراء نشوة الغرور التي تحدثها وجاهة الموقف، والفوز المنفرد لامرأة بمقعد لم تسبق إليه من قبل أخت لها. فأنا أعي كل الوعي أنني أحمل مسؤولية عضوية امرأة بين الرجال، وأدرك أن وجودي هو رمز قوي محمل بالدلالة الوازنة لولوج النساء لهذا المقام. كما لا تنسيني نرجسية الأنثى التي فازت بحظوة الانفراد، تتبع حركات بنات جنسي، وسماع أصواتهن وهي تتعالى، تطالب بفتح الأبواب الموصدة، لقلاع كانت إلى حد قريب مغلقة ومحصنة، لتأخذ مقاعد الجلوس في مجالس لم تعتد النساء الانضمام إليها، ولتبدد منطق الإقصاء الاجتماعي الذي ساد لمدة طويلة من الزمن من جراء سوء فهم تاريخي، تجاوز زمننا وبلدنا، وخيم على الإنسانية جمعاء، والذي اعتبر الفرق البيولوجي بين المرأة والرجل تمييزا في المقدرات والكفاءات الفكرية. كل هذا يجعل من مفردي جمعا بينكم، أعضاء أكاديمية المملكة، ويضع على عاتقي مسؤولية حمل هذا

الجمع في هذا المقام. وبثقل مسؤولية هذا الجمع أجلس اليوم بينكم على مقعد كان يحتله عضو رفيق فقيد لازم صحبتكم منذ إحداث هذه الأكاديمية: إنه العلامة المحقق عبد الرحمن الفاسي.

أيها السيدات والسادة،

إنني أدشن عضويتي بطقس تأبيني رهيب ومثير للعواطف، وباعث للتواضع أمام الموت. طقس تتداخل وتتصارع فيه أحاسيس متناقضة، و تتأرجح بين استحضار ذكرى العضو الراحل الفقيد، والترحيب بالعضو (ة) الجديد(ة)، وبين الترحم على من رحل عن المجمع، والتطلع إلى عطاء من التحقت به. رحم الله الأستاذ عبد الرحمن الفاسي وأسكنه فسيح جناته، و جازاه الله خيرا على ما أسداه لأكاديمية المملكة المغربية ولبلده من صالح الأعمال. لقد كنتم تعرفون الفقيد ولم تكن لي حظوة التعرف عليه. وها أنا أجد نفسي في موقف إحياء ذكرى رجل لم أكن أفكر يوما أن أملأ مقعدا سيغادره لدار البقاء. لم يسبق لي أن التقيت به أو بادلته التحية أو الكلام. ولو كنت فكرت يوما في أنني سأواجه هذا الموقف، لسارعت للتعرف عليه، وهو حي يرزق، لأشارفه وأستخلص من معرفته مناقب تسعفني في هذا المقام وتغذي كلامي اليوم في حقه. ولكنها مشيئة الله قدرت أن يغادر الحياة دون أن أتعرف عليه و ألتحق بالأكاديمية دون أن يتعرف علي. و كيف يمكن لي اليوم أن أقول شيئا في حق رجل يفصلني عنه الموت ؟

للجواب على تساؤلي ليس إلا كتابات الفقيد تنتصب أمامي و يحضر ما ألّفه لربط الصلة بيني وبينه لألج على قدر الإمكان فضاء حميمية أفكاره. وللتعرف على الشخص ليست هناك وسيلة أفضل من قراءة ما كتب وألّف. فالكتابة هي من حسنات معشر المشتغلين والمشتغلات بالفكر والمعرفة، وهي صلة الوصل بين الحياة والموت، تمنح الأفكار الخلود بين الأحياء.

وهكذا وجدت نفسي أجمع تركة خاصة للفقيد، وقد ساعدني في هذا الأمر مشكورا شخص كلف نفسه عناء مهمة حفظ تركات من هذا النوع، ألا وهو الأستاذ أحمد التوفيق حين كان محافظا للخزانة العامة. وبعد جمعها بدأت أتجول خلال مايزيد على إثتين وأربعين عنوانا تتوزع بين الدراسات و المقالات ونصوص إبداعية قصصية قصيرة، امتد نشرها على فترة نصف قرن من الزمن، صدر جلها في مجلتي رسالة المغرب والمناهل. وهكذا تمكنت من التعرف عليه عبر أفكاره، لأدرك أن اهتماماته توزعت بين كتابة مقالات تعالج قضايا تراثية وتاريخية كدراساته حول قضية المعتمد ابن عباد، والإمام اليوسي، وحقوق الإنسان بين المنظور الإسلامي و ميثاق الثورة الفرنسية، والإمام البخاري، والسلطان الصغير، و خطة الحسبة التي قادته للبحث في التراث التاريخي والفقهي لتتبع تطور مؤسسة الحسبة في العالم الإسلامي، وكتابة قصص قصيرة أرادها أن تكون صورا لملامح أشخاص في مسرح الحياة ومواعظ ضمنها خواطر حول قضايا أثارت انتباهه في المجتمع الفاسي الذي كان يعيش فيه. إن كل تآ ليفه تعبر عن تشبعه بالتراث الإسلامي وجهده في استحضاره عبر أعلامه ومؤسساته وأفكاره بحثا عن موعظة لحاضرنا الحائر.

ولاداعي للتذكير بأننا نقرأ دائما ما نقرأه بمنظار عدتنا المعرفية وتاريخ تكويننا. لقد قرأت له بعيون التخصص الذي أصنف فيه، أي علم الإنسان والمجتمع، لأقرأ في السطور وبين السطور اهتمامات جيل تكون في القرويين وتقلد مناصب في تراتيب الدولة، جيل حمل على عاتقه مهمة النضال من أجل الاستقلال ومهمة بناء مغرب ما بعد الاستقلال بثقل تاريخه وتراثه، يلازمه هاجس العودة لتاريخ التراث ولماضيه لحفظه و لفرض الذات أمام التقلبات المجتمعية والحضارية المتسارعة للحاضر.

أرادت سنة تعاقب الأجيال على أكاديمية المملكة المغربية أن أحل محل الفقيد بانتماء لتخصص مغاير لتخصصه. وعلى الرغم من هذا الاختلاف عثرت،

وأنا أقرأ بين سطور كتاباته، سواء تلك التي استقاها من المصادر التراثية أو التي وردت في ثنايا تأليفه القصصي، على هاجس حضور تجليات الاجتماعي. كما تتصدر قصة عمي بوشناق كتابته القصصية وتفرض على القارئ المرور منها لقراءة القصص الأخرى.

ها هو عمي بوشناق بطل قصة المرحوم عبد الرحمن الفاسي ينخرط في الحياة بتناقضاته وبازدواجيته. فهو قهوجي تفرض عليه المهنة أن يعيش وسط الناس، يعاين الاستعراض اليومي لمختلف ملامح البشر وطباعهم، ويتفاعل مع تبدل الأحوال، وفي نفس الوقت هو منزو إلى ذاته يعيش الانطواء على النفس وعدم الرضى على زمن وأناسه، ويواجه محيطه بالتأفف والسخط والنقمة. لم يعتكف عمي بوشناق ولم يلجأ إلى الصمت المعبر، وإنما استسلم للضجر. أوحت لي هذه القصة بالاختيار الصعب الذي يواجه كل فكر عندما يستعصي عليه أن يعيش زمانه : هل يلزم الصمت ؟ هل يضجر؟ أو يلجأ إلى فهم زمانه ؟ تساءلت مع نفسي ماذا لو كان عمي بوشناق منخرطا في زمانه يفكك طلاسيم التحول فيه، يحاول أن يفهم تبدل الأحوال في مجتمعه ليحقق ذاته ؟ وهكذا وجدت نفسي أريد لعمي بوشناق أن يدخل في مشروعي ووجدتني أغير ترتيب أفكاره وأقوم بتحويل أفكار الفقيد من مكانها لكي أجد فيها مكانا لأفكاري وانشغالاتي.

وهكذا بدون أن أدري اندفعت نحو الهموم الفكرية لحاضرنا وعدت إلى ذاتي لكي أسائلها حول ما شغل فكري منذ أن التحقت بالهيئة الجامعية واحترفت مهنة الأستاذية و البحث في علم الاجتماع. بل ووجدتني أتذكر أنني ألج مجمع الأكاديمية بمرافقة التخصص الذي أنتمي إليه، وهو علم الاجتماع؛ تخصص سينضاف إلى التخصصات المتعددة التي تضمها أكاديمية المملكة المغربية من خلال اهتمامات أعضائها.

وككل منتمية للحضارة العربية الإسلامية، بكل مكوناتها وأبعادها، أستسلم اليوم بدوري، والمقام يدعو لذلك، لهاجس التأصيل الطقوسي الذي يريد أن يجد

لكل علم وفكر، منطلقا في تاريخ ذاته الثقافية، ولأجد أن قضايا الإنسان والمجتمع وأحواله لم تكن غريبة عن الفكر العربي الإسلامي. فالمؤرخون العرب المسلمون في تدوينهم للأخبار كالطبري والمسعودي وغيرهما، كان لهم اهتمام بالمجال والنظم، وجاءت مؤلفاتهم تعج بأخبار عن الأمم و الممالك والمسالك. كما اقترنت المعرفة والسعي إليها بمصادفة اللقاء مع عوائد و تقاليد مجتمعية مختلفة ؛ بحيث كانت رحلة طلب العلم مناسبة للرحالين المسلمين للتعرف على الأمصار والأقطار، وإنتاج مؤلفات بأوصاف حافلة بأخبار حول جوانب الحياة لدى الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية، في غرابتها وتفاصيلها، ومعبرة عن الاختلاف الثقافي والديني لمختلف الأمم. كما وردت كتب الفقهاء، وخصوصا منها تلك التي تتعلق بالنوازل، وهي مليئة بمادة اجتماعية حول الممارسات والطقوس والظواهر الاجتماعية.

وإذا كنا نجد في ثنايا هذه المؤلفات التراثية مادة لكتابة التاريخ الاجتماعي، فإنها لم تفرز بعد علم الاجتماع بالمعنى الذي نعطيه اليوم لهذا العلم الذي يسعى لفهم السيرورة المجتمعية في منطقها الداخلي. فابن خلدون هو الذي سيحدث القطيعة لينقل التفكير في المجتمع من المعيارية إلى الموضوعية وليوجهه نحو فهم سيرورات التحول الاجتماعي وليدشن ميلاد علم الاجتماع، الذي سماه بالعمران البشري. ولقد جمع ابن خلدون بين معاناة المتأمل في أخبار أيام العرب والعجم والبربر في تتابع الأحداث التي عاشها القطر المغربي وبين إيجاد الأسباب والعوامل التي تفسر وجود تلك الأحداث. ولقد وصل إلى فهم دينامية التاريخ عن طريق التجربة السياسية وعن طريق التأمل والنظر العقليين. والمقدمة إطار لعلم جديد يكشف عما يلحق العمران البشري والاجتماع الإنساني من العوارض والأحوال مع إبراز النواميس البشرية التي تحرك المجتمع بفعل سيرورة العمران. ولقد ساهم ابن خلدون في المرور من موقف الذي ينظر إلى التاريخ انطلاقا من مثالية نموذج مجتمع إلى موقف الذي يفكر في تغير الاجتماع الإنساني.[1] وبذلك كان ابن خلدون بحق المؤسس لعلم الاجتماع، ذلك العلم الذي

لم يتوطد صرحه في المجتمعات الغربية إلا قرونا بعده، مع ظهور الثورة الصناعية في أوربا خلال القرن التاسع عشر، وبروز الحاجة إليه لفهم المجتمع الصناعي قصد تنمية إنتاجه الاقتصادي، ومع التوسع الاستعماري الذي رافقه مشروع معرفة الأطراف الممتدة للإمبراطورية الاستعمارية بقصد التحكم في البشر والثروات.

أيها السيدات و السادة،

إنني أنتمي لجيل من الباحثين يطمح إلى أن يكون مسهما في بناء علم الاجتماع في الجامعة المغربية. وكان من نصيب هذا الجيل أن وجد أمامه إرثا من الكتابة الاجتماعية محملا بخطيئة الاستعمار، يتحداه بكمه الهائل من الدراسات والأبحاث، حول مختلف الظواهر الاجتماعية والثقافية لجل مكونات المجتمع المغربي. ولم يكن من الممكن مواجهة التحدي بالتجاهل أو بالرفض. لقد أدرك الباحثون المغاربة أن في هذا العلم الاستعماري، نواة معرفية ذات قيمة علمية، أفرزتها الرغبة القوية لدى المستعمر لكي يجمع كل المعلومات عن المجتمع المغربي و لكي يصل إلى المعرفة الحقيقية حول آليات اشتغاله من أجل السيطرة عليه عبر مؤسساته وأعرافه. وهكذا، كان علينا أن نحسم في الأمر باطمئنان معرفي، لا بنكران عاطفي يحجب عنا معارف نحن في حاجة إليها، لتسليط الضوء على مرحلة من تاريخ المجتمع المغربي، و أن نعتبر علم الاجتماع الاستعماري جزءا من تاريخ المجتمع المغربي. كما كان علينا أن نقبل ازدواجية مصادرنا أو تعددها لفهم المجتمع، سواء كانت من صنف كتاب "المعسول" للعلامة المختار السوسي، أو من صنف كتاب "البنيات الاجتماعية للأطلس الكبير" لجاك بيرك، وأن نميز داخل كل متن من هذا التراث العلمي بين ما يعود للحقل المعرفي والإيديولوجي الذي يتحرك فيه ذهن صاحب المصدر، وبين ما يمكن أن يقدم لنا من معطيات لفهم المجتمع في عمقه الاجتماعي والتاريخي والثقافي.

وبالإضافة لإرث علم الاجتماع الاستعماري، كانت علوم الإنسان والمجتمع في الجامعة المغربية في السبعينيات تعيش على إيقاع مناخ فكري سادت فيه التيارات النظرية الكبرى المتصارعة حول فهم الواقع الاجتماعي وتفسيره. وقد تميزت هذه المرحلة بهيمنة النظريات الشمولية على الساحة الفكرية، والتي تجسدت في الصراع الفكري بين ماركسية ماركس، ووظيفية دوركايم وبنيوية لفي ستراوس وكل ما تولد عنهم من أنصار و أفكار. إنها مرحلة كان فيها الانتماء لنظرية من النظريات عبارة عن اعتناق شبه ديني وتشبث بمعتقد، وكان فيها ما سمي بإعادة قراءة نصوص المؤسسين تكريسا لحقيقة نظرياتهم أكثر منها إعادة نظر فكرية.

في خضم هذا الصراع الفكري الذي أسهم ولا شك في إغناء المعرفة الإنسانية، كانت تطرح على جيل جديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية بعض التساؤلات الملحة. كيف الوصول إلى معرفة بدون إيديولوجية أو تدليس فكري؟ كيف يمكن للمعرفة أن تتحصن لاجتناب متاهات ولوج دروب الإيديولوجيات المعاصرة ؟ كيف يمكن للباحث أن يتخلص من قبضة أصحاب المشاريع الفكرية الكبرى والرؤى الطوباوية المستقبلية وفي نفس الوقت يستفيد مما هو إيجابي ومتنور فيها؟ كيف يمكن له اجتناب أحادية التفكير والتنظير، وفتح الآفاق الفكرية لانتقائية تقوم على منهج يعبئ كل المقاربات والنظريات للبحث في طبقات وعي مجتمع بذاته ؟ وبوعي ظاهر أحيانا، ومضمر أحيانا أخرى، كان توجه البحث في شؤون الإنسان والمجتمع يسير نحو الحسم في البعض من هذه القضايا، مرفقا بهاجس معرفة الذات المجتمعية وبمبدإ نسبية الحقيقة الاجتماعية وارتباطها الوثيق بالزمن والمكان.

لقد أدركت في بداية ممارستي المهنية أن كون علم الاجتماع يبحث في مكامن السلوكات والعلاقات والممارسات والمعتقدات الاجتماعية وراء تجليات الاجتماعي جعله علما نقديا وعرضه لتشكيك، بل ولمحنة الإقصاء. لقد مر زمن

كان ينظر فيه لعلم الاجتماع بالحيطة و الحذر ويعتبر علما مستفزا بالنسبة لكل من لا يرغب في مساءلة آليات اشتغال الواقع ومكامنه ووظائفه ومعناه. فعلم الاجتماع هو علم نقدي والعلم النقدي، من حيث المبدإ، لايستفز ولا يجامل، وإن كانت نتائج العلم قد يتم توظيفها في العمل الإيديولوجي للمصلحة. إن أساس الحذر تجاه علم الاجتماع والخوف منه لحد إقصائه، جاء من طبيعة هذا العلم الذي اتخذ موضوعا له البحث في باطن الظواهر الاجتماعية والثقافية والسياسية، لكي تطفو وقائع الباطن على السطح كتشكيك في حقيقة الظاهر الذي نطمئن إليها، تلك الوقائع التي يتم بناؤها بتراكمات نظرية ومناهج وفرضيات ومفاهيم ووسائل الاستدلال، و بيقظة معرفية تجعل من التفكير في الممارسة العلمية جزءا من تلك الممارسة.

فكل تنقيب في باطن المنطق الاجتماعي يواجه بعناد المعتاد من المعتقدات والتصورات حول الواقع الاجتماعي. ويقتضي علم الاجتماع مساءلة الأفكار المسبقة والمعرفة العفوية التي ينتجها الحس المشترك حول المجتمع، ويبرز بالتحليل الآليات الاجتماعية و الثقافية التي تتحكم في الاقتناعات. وإذا كان علم الاجتماع يسائل منهجيا المدرك من الظاهرة الاجتماعية بحثا في دلالتها الباطنية، فهو معرض للتشكيك لأن خطابه يتعارض مع المألوف والمبتذل من الأفكار، ولايسير دائما في اتجاه الأفكار الجاهزة، وبالتالي قد يواجه معارضة من طرف من ليست له مصلحة في تفكيك رموز الواقع الاجتماعي.

غالبا ما يطمئن الناس للمألوف من الأشياء ولثباتها أكثر مما يطمئنون لتحولها أو للجديد منها. فالجديد يفاجئ خصوصا عندما لا نملك الوسائل الفكرية والمادية لاستيعابه وفهمه، أو عندما لا تكون لنا مصلحة ذاتية في قبوله. وعلم الاجتماع هو علم دراسة التغير الاجتماعي، يبحث في تعايش الثبات وتغير الأحوال و الظواهر الاجتماعية ؛ وبهذا فهو في تقاطع مع التاريخ في بعض أوجهه.

ففي كتابي "الدولة و السلطة والمجتمع" وهو بحث في الثابت و المتحول في علاقة الدولة (المخزن) بالقبائل، مارس علي التاريخ إغراءه، كما مارسه على غيري من الباحثين المغاربة في علم الاجتماع والأنثربولوجيا، استنادا إلى كون المكونات المجتمعية والثقافية للحاضر هي عبارة عن طبقات جيولوجية لتعدد الأزمنة، و أن الباحث الاجتماعي يتعامل مع الواقع الاجتماعي كتكدس لطبقات المعنى، و قد يقرأ الزمن الماضي في ثنايا الحاضر، ويتحرك ذهابا وإيابا بين الحاضر والماضي، للتنقيب عن طبقات الأزمنة في زمن واحد ولكي يهتدي إلى منطق تكدس تلك الأزمنة.

كما أدركت و أنا أسائل السلطة ومنطقها، أن تلك السلطة لا توجد فقط في المؤسسات التي اعتدنا أن نراها فيها كالدولة والمؤسسات السياسية، وإنما أيضا في المواطن التي لم نعتد أن نعتبرها مواطن لها. فهي تستوطن في الممارسات وفي طقوس الحياة الاجتماعية و في مسرحها وفي اللغة المتداولة وفي المعتقدات والتصورات الثقافية التي ينتجها المجتمع ويشترك فيها الناس.

وفي مجال آخر للسلطة، وهو مجال العلاقة بين الجنسين، بين النساء والرجال، استنتجت، من خلال كتاباتي حول تلك العلاقة وحول وضع المرأة، أن مخيالنا الثقافي، تسكنه مركزية ذكورية (androcentrisme) تطبع نظرتنا للمجتمع، التي يشترك فيها الرجال والنساء عى حد سواء، وتحدد منطق الترتيب والهرمية. يضع المجتمع المرأة إلى جانب اللين والعطف والضعف، ويضع الرجل إلى جانب الإقدام والمسؤولية والقوة. و بشكل ملتو تنتج النساء ممارسات وطقوسا وتقاليد ومعتقدات داخل النسيج الاجتماعي والثقافي وداخل الوعي الجماعي، لتقاوم بالكيد والحيلة التوتر الذي تحدثه تلك المركزية. لقد حول المجتمع، عبر التنشئة الاجتماعية، و خلال حقب طويلة من الزمن، الاختلافات البيولوجية بين الجنسين إلى ترتيب وتصنيف بينهما، و إلى تصورات لوضع تراتبي بين الجنسين في المجتمع. تلك التصورات التي غذّت تراثنا الثقافي المكتوب

والشفاهي، وانتصبت كحقيقة ثابتة تقاوم التاريخ والتحولات التي طرأت على العلاقة بين الجنسين لتستهلك كتصور كما لو كانت تعكس واقعا من صنف الطبائع التي لاتتغير. ولقد أصبح الوعي النسائي والمعرفة بآليات إنتاج التصورات، اليوم، يخلخلان الاقتناعات بمقاومة معرفية مضادة تفرضها التحولات العميقة للمجتمع.

وفي إطار اهتمامي بالشباب والقيم الدينية، استخلصت أن ذلك الشباب يتعامل مع خزان القيم، التي يكون الدين نواته الصلبة، بانتقائية استراتيجية يحددها وضعه الاجتماعي وتكوينه وتربيته ومساره الشخصي، وصدفة اللقاء مع التيارات الإيديولوجية أوالتنظيمات الشبابية. ومن خلال تفكيري في الممارسات الدينية للشباب، بدت لي بجلاء، الأهمية الكبرى لتنمية و تطوير علم الاجتماع الديني في بلداننا العربية الإسلامية. كما أدركت أن صلة الوصل بين كل القضايا التي تناولتها بالبحث، هي التغير الاجتماعي وتدبير المجتمع لذلك التغير، مع التأمل في مكونات مجتمعنا وثقافتنا وفي موقعنا في العالم.

أيها السيدات و السادة،

اخترت أن أتحدث في هذا الخطاب الذي أدشن به عضويتي بينكم حول مجال اشتغالي، وأن أقدم البعض من أفكاري حول معرفة المجتمع من موقعي كمشتغلة في حقل علم الاجتماع في بلد عربي إسلامي، وأن أفكر في دور المعرفة السوسيولوجية في تحليل مكونات مجتمعنا وموقعنا في العالم المعاصر، لإبراز ضرورة معرفة المجتمع وإسهامها في المعرفة وفي التفكير في قضايا المجتمع الوطني والعالمي.

لم أكن أطمئن للظاهر من الأشياء الاجتماعية، وإنما أنحو إلى التساؤل عن القواعد الخفية التي تتحكم في سير المجتمع، وعن المنطق الاجتماعي والثقافي الذي يستوطن المؤسسات والسلوكات والعلاقات والقيم والتصورات والمواقف

واستراتيجيات الأفراد والجماعات وفي خطاب المجتمع حول نفسه. ولقد كان لأثر هذا الاختيار المنهجي، أن اهتمامي كان أميل إلى البحث عن آليات إنتاج الثقافة والمعنى منه إلى الكشف عن القوانين المجتمعية. ويترتب عن هذا التوجه الميل إلى محاولة تأويل الواقع الاجتماعي وفك رموزه، من خلال نص خطاب الناس حول أنفسهم و حول المجتمع، واعتبار الواقع الاجتماعي نصا يحتاج إلى تأويل، وعلم الاجتماع كعلم يشارك علوم النص في بعض أوجه مناهجها.

كما كنت أعتبر أن تنمية علم الاجتماع ستسهم في تعميق المعرفة حول قضايا المجتمع و نشر النظرة العلمية للظواهر الاجتماعية وترسيخ الحس العلمي اليقظ القادر على اكتشاف مكامن قوة و ضعف المجتمع. فمن المفروض أن تكون البلدان النامية أكثر البلدان حرصا على معرفة مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية من أجل تعبئة رأسمالها البشري في مشروعها التنموي. إن المجتمعات العربية الإسلامية لم تعط العلوم الاجتماعية المكانة التي تستحقها ، ولذلك فهي تعاني من نقص في التحليل. وانطلاقا من التجارب التاريخية، نلاحظ أن علم الاجتماع ارتبط منذ نشأته بالمشروع الحضاري للبلدان التي ظهر فيها. و قياسا على ذلك لا يمكن العمل على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي دون تسريع وتيرة المعرفة بشكل عام، والمعرفة الاجتماعية والاقتصادية بشكل خاص.

إذا ما تصفحنا الإنتاج في علم الاجتماع المغربي في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى الآن، نجده ساهم في المعرفة الاجتماعية للمجتمع المغربي ولثقافته، بحيث نلاحظ أن جل الكتابات السوسيولوجية انصبت على البحث في المجتمع الذي ينتمي إليه الباحث، وقد يبحث في مكونات القبيلة أو القرية التي ينتمي إليها، وكأنه يبحث في مكونات ذاته الثقافية إسهاما في بناء تراكم المعرفة السوسيولوجية. فبدون وعي صريح اتجهت المعرفة السوسيولوجية نحو معرفة الذات الاجتماعية والثقافية في بعدها الوطني وفي كثير من الحالات في بعدها

المحلي الضيق، كما لوكانت تطرح على الباحث (ة) ضرورة معرفة الذات قبل الإقدام على مغامرة معرفة الشعوب والثقافات الأخرى. إلا أن هذه المرحلة سرعان ما أدت إلى بروز قضايا تضع المجتمع المحلي في محك التفاعل مع المجتمع العالمي، لتطرح على البحث الاجتماعي أسئلة متجددة وجديدة تتعلق بمكونات الهوية والذات، وعولمة القيم الدينية، ومضمون الثقافة الوطنية والمحلية، والهجرة والتثاقف، والاحتكاك الحضاري وغيرها من القضايا، التي دفعت بي إلى الاهتمام بدينامية الثقافات وبحركيتها بين جاذبية العالمي والمحلي.

تمكننا المعرفة الاجتماعية من التعرف على أنفسنا ومن التعرف على المجتمعات المختلفة لاكتساب الثقة في النفس الضرورية للعيش في عالم لا نضبط دائما مراكز القرار في سيره. إن التقدم "التكنو اقتصادي" الذي يعمق يوما بعد يوم الهوة بين بلدان الشمال و بلدان الجنوب بالإضافة إلى الحروب والصراعات الجهوية التي تذكيها مصالح أطراف قوية في البلدان المتقدمة والتي يبرز من خلالها، بجلاء، ضعف البلدان السائرة في طريق النمو ؛ أضف إلى ذلك ما تعانيه بعض الأقليات الأجنبية المهاجرة في المجتمعات المتقدمة، والقادمة من بلدان الجنوب لتحقيق الترقي الاجتماعي و البحث عن تحسين نمط عيشها، من عنصرية وإقصاء وجفاء للفردانية في عزلتها المريبة، واحتقار للاختلاف ؛ كل هذا قد يولد من جديد السؤال الذي طرحه فكر النهضة في بداية القرن العشرين: لماذا تقدم الغرب و تأخرنا ؟ سؤال نجده يستدعي بالنسبة لطرف استحضار البحث الفكري عن سبل تحقيق تلك النهضة المخرج لاستئصال عوامل التأخر، مع إيجاد المقومات الاقتصادية اللازمة للتنمية، وبالنسبة لطرف آخر، قد يولد لديه الدعوة إلى الانغلاق على الذات والمناداة بالقطيعة مع الغرب وإشهار سيف الخطاب، ومواجهة العولمة الاقتصادية بعولمة مضادة لاستهلاك الأساطير. ولقد أصبحت مسألة الهوية تطرح في المجتمعات العربية الإسلامية أكثر من أي وقت مضى؛ في عالم أصبح فيه البشر والأفكار والقيم والثقافات والأشياء تعبر بسهولة فائقة

حدود الأوطان، وتنتج هويات ينتابها الشك في مكوناتها وتحتمي بوثوقية العودة إلى أساطير التطرف التي تغذي الخوف والريبة.

إننا نشاهد اليوم كيف أن بعض جوانب الحملة الإعلامية العالمية تصنف العالم الإسلامي في خانة التخلف والتطرف، و في أحسن الأحوال تفسر ذلك التصنيف بوضع فئات عريضة من تلك المجتمعات وبالضعف الاقتصادي وبالفقر والتهميش السائدين في كثير من البلدان الإسلامية. وإذا ما نظرنا إلى هذه المسألة من الداخل نكتشف أن المشكلة لا تكمن في الضعف الاقتصادي لهذه البلدان فحسب وإنما أيضا في وجود شعور بالظلم والقهر لدى فئات من المجتمع الإسلامي تتنامى يوما عن يوم، سرعان ما تحول لديها ذلك الشعور إلى استبطان لثقافة المقهورية والمظلومية، أضحت تعطي حركات تلك الفئات الطابع العدائي والعشوائي.

والسؤال المطروح علينا اليوم : كيف نجعل من المعرفة الاجتماعية أداة تسهم في الإلمام بمكونات مجتمعاتنا العربية الإسلامية والتعرف على مكامن الضعف والقوة لتدفعها نحو ما هو أفضل ومنحها وضعا إيجابيا في العالم؟ كيف نحول الخوف من علم نقدي إلى معرفة تجعلنا نطمئن على أنفسنا ؟

إن ما تعرفه المجتمعات العربية الإسلامية من تحول يفرض على علم الاجتماع ابتكار الأسئلة المبدعة التي تولد البحث المبدع، إذ لا يمكن لنا أن ننكر أن ما يتم إشهاره في جل المناسبات الفكرية هو الأجوبة الجاهزة أكثر منها أسئلة مبدعة. كما أنه في كثير من المجتمعات العربية الإسلامية تهيمن ثقافة الخطاب الجاهز على ثقافة الخطاب المولد للفعل الخلاق. ولا يمكن فحص واقعنا وتفكيك طلاسيم ذواتنا بدون المرور من محك ابتكار السؤال الجديد الذي يفكك منطق منظومة ثقافة الخطاب الجاهز.

ولا أدل على ذلك من النقاش الذي دار وما زال يدور حول ثنائيات جاهزة تختزل واقعا معقدا وتصنف من خلالها الأفكار و الانتماءات : الإسلام والعلمانية، الأصالة والحداثة، الظلامية والتنوير...، أو النقاش حول الحدود بين الأنا و الآخر والذي يعطي لكل منها مضمونا يضعه في تعارض مطلق مع الآخر، كما لو كان كل من الأنا والآخر كلا متجانسا لا يتخلله أي تناقض أو اختلاف. وهكذا يقدم الآخر، في الخطاب الجاهز، كغرب صليبي يحبك مؤامرة ضد الذات، ليبعد مساءلة تلك الذات. والواقع أن معرفة الآخر أعقد من ذلك في مكوناته وتركيبته وأفكاره وتناقضاته. مما يتطلب منا تحويل النقاش المبتذل حول الحدود بين الأنا والآخر إلى مساءلة الذات الثقافية ومكوناتها ومساءلة الآخر ومكوناته كشرط لتحليل العلاقة بينهما. ولا يمكن أن تتم هذه المساءلة إلا فوق الأرضية المعرفية لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

وإذا نظرنا إلى المسألة من جهة الغرب، فقد نجد أيضا بعض الأحكام المسبقة حول الإسلام والمجتمعات الإسلامية. ولقد أبرزت التطورات الأخيرة في العالم بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، أن العالم المتقدم، على الرغم من تطوره الاقتصادي والتكنولوجي، ومن التطور الذي حققه على مستوى وسائل الإعلام، أبان عن قصور فيما يخص معرفة البشر وقدرة الأفكار والمعتقدات على التأطير والتعبئة البشرية. لقد أحاطت المعرفة التي تزخر بها الجامعات الأمريكية، بعولمة الاقتصاد والثقافات، ولكنها لم تدرك أهمية عولمة الأحاسيس و المشاعر والأفكار والقيم والمعتقدات وتنظيمها في شبكات عالمية. ومن هنا ندرك أهمية المعرفية الاجتماعية في بلد كبلدنا، والذي يمكن أن يحقق تقدما في المعرفة البشرية في جزء كبير من العالم النامي. وبتعبير آخر، يمكن لنا على الأقل أن نحتكر المعرفة حول مجتمعاتنا، و أن نبدأ مغامرة توجيه المعرفة نحو معرفة الآخر الذي اعتاد أن يعرفنا دون أن تتوفر لنا الإمكانات الفكرية والمنهجية لمعرفته. وقد تصبح المؤسسات الفكرية في مجتمعاتنا موطنا

لإنتاج الاستغراب في مقابل الاستشراق. و عندما أستعمل هذين المصطلحين فإنني لا أشحنهما بأي معنى قدحي، بل على العكس من ذلك، أعتبرهما الأرضية المعرفية السليمة لتعارف الثقافات وقبول كل واحدة لاختلاف الأخرى، بحيث لايمكن أن يكون هناك قبول للاختلاف الحضاري و الثقافي، إلا إذا كانت هناك معرفة متبادلة بين الأطراف .

إن رفض الآخر يأتي من عدم معرفته ، سواء انطلقنا من المجتمعات الإسلامية اتجاه الغرب أو من المجتمعات الغربية اتجاه العالم الإسلامي. وقد يؤدي هذا الرفض إلى ما يسمى اليوم بالاصطدام الحضاري. ونحن نعلم أن المنبع الحقيقي للصراع لا يكمن في الصراع بين الثقافات أو الحضارات، وإنما يكمن في جملة من المصالح الاقتصادية التي تختفي وراء تعبئة دينية أو حضارية. والمعرفة هي التقية ضد النكران و الجهل والتجاهل، وغيابها يفسح المجال لشيوع التصورات الخاطئة وترويج صورة الغرب الشر من جهة، وصورة الإسلام المخيف، أو ما يمكن أن نسميه بالإسلاموفوبيا من جهة أخرى.

تسهم المعرفة السوسيولوجية والأنثروبولوجية حول العالم الاسلامي في إبراز الأبعاد المتعددة للذات الثقافية و في الوعي بمكوناتها وبمكانتها في العالم المعاصر؛ أي تسهم في انفتاحنا على العالم و نحن على علم بموقعنا فيه، مع إعطاء معنى للحداثة التي نتوخاها. والحداثة هي أن نعرف مكاننا في العالم وأن نعيش تاريخنا. ولا يمكن أن نحدد مكاننا في العالم بدون معرفة من نحن ومع من نتعايش في هذا العالم الواسع الذي أصبحت فيه وسائل الاتصال تقرب المسافات.

هناك مقاربات أفرزها الإنتاج السوسيولوجي والاقتصادي الغربي تحدد وصفات للوصول إلى الحداثة. منها تلك التي لم تعمر طويلا بفعل المقاومة المعرفية التي تعرضت لها والتي تتعلق بنموذج قطع المراحل والتي شخصها

البعض في مراحل محددة ستقطعها البلدان السائرة في طريق النمو كما سبق وحدث للبلدان المتقدمة والمصنعة. وسرعان ما انصبت تجارب بعض البلدان على تبديد هذه الأطروحة وتبين أنه ليس هناك نموذج واحد للتطور وللتقدم الاقتصادي الحضاري.

صحيح أن العولمة سهلت الاتصال في العالم وقربت إلى حد ما الرؤى حول بعض القضايا وقولبت بعض الأفكار، ولكن هذا الأمر لم يبدد انقسام العالم وتفرقته، هذا العالم الذي يعرف حركة المد والجزر بين التجانس والانشطار. فالبعض ينغلق على ذاته يبحث في ثناياها عن هوية مفقودة والآخر يعتبر العالم سوقا موحدة كبيرة للإنتاج والاستهلاك. والحداثة هي أن يجد المجتمع مكانه بين المدين وأن يبتكر مدا جديدا ؛ أي أن يجد لنفسه داخل وحدة العالم خصوصية ذاته، وفي نفس الوقت ما يجمعه بالآخر.

يجب أن نعتبر بأننا كلنا نسير في ركب الحداثة. وليس لدينا الاختيار بين أن نرافق الركب أو لا نرافقه. كما أن الأمر لا يقتضي أن نختار بين ركوب قطار[2] الحداثة أو عدم ركوبه، وإنما الاختيار الوحيد هو هل نركبه ونحن مقحمون في عرباته رغما عنا، وفي زخم الإقحام نترك أمتعتنا على الرصيف ؟ أم نركبه كمسافرين عن طواعية، محملين بأمتعتنا، مسلحين بالأمل، واعين بمكانتنا في العالم وحاملين لذاكرتنا الثقافية ولمقوماتنا الروحية، مستعدين لكي نجدد أنفسنا لربط الحاضر بالماضي ونتطلع إلى المستقبل، مسهمين في صنع تاريخ جديد ؟ إن الحداثة تتطلب منا اليوم أن تبتكر مجتمعاتنا مجالها بثقل مقوماتها الدينية والثقافية بين الحضارات. وذلك الابتكار المجتهد، يدخل فكرنا في الحداثة.

من المعلوم أن المجتمعات الإسلامية لا تدخل الحداثة إلا بذات ثقافية يكون الدين الإسلامي البعد الأساسي فيها. والحداثة لا تنفي الدين كما يظن البعض وإنما تمنحه الدعامة اللازمة لتحرير الذات من قبضة مد إنتاج واستهلاك

الأساطير. ولا يكتسب الدين قوة عندما يوضع وراء الحداثة، أو حينم يقف عدوا لها، وإنما يكتسبها عندما يتفاعل معها. يجب أن نعلم أن كل القضايا الأخلاقية التي يطرحها العالم الحديث كاحترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة والحق في الحياة كان مصدرها الدين، وأصبحت قيما مشتركة بين المجتمعات الدينية واللائكية.

إن ما يحول بين بعض المجتمعات العربية الإسلامية و بين الفكر الحداثي هو إصرارها على إنتاج خطاب تمجيدي حول نفسها يتجه نحو الماضي متخيل زاهر للبحث عن النموذج المجتمعي المفقود. إن الحداثة تقتضي منا أن نعيش عصرنا بكل توتراته وصراعاته، وأن نجعل من ذاكرتنا و من تاريخنا مرصدا للمعرفة لا وعاء للخطاب وللمشاعر الجاهزة. تكمن الحداثة في قدرة المجتمع على استقطاب شذرات من التجارب الإنسانية الماضية و المعاصرة لكي يجعل منها محركا لسيرورة المجتمع في تعايش مطمئن. إن الحداثة بناء يوظف مواد متعددة من الماضي و الحاضر، من تجارب تاريخية ذاتية ومن تجارب مجتمعات أخرى، مع الجمع بينها بتساكن حضاري. إن الوعي بالحداثة كوعي بتاريخية ما نعيشه، يأتي نتيجة للمجهود الفكري، تغنيه علوم الإنسان و المجتمع. ومن هنا تأتي أهمية المعارف في العلوم الاجتماعية لتعمل كوسيط بيننا وبين ماضينا وتاريخنا، ننظر إليهما بالابتعاد اللازم الذي تقتضيه حداثة فكرنا ؛ إذ تجعل المعرفة الوعي والفكر في حالة تأهب قصوى مستعدين لتقبل التاريخ والدخول في تجارب جديدة.

لا يمكن أن ندعو إلى نكران الماضي وقطع الصلة به، فإن فعلنا لاحقنا التاريخ والتراث والذاكرة. كما لايمكن أن نحيي قطعا وشذرات من الماضي ونعود إليها في كل مرة ينتابنا فيها الشعور بالخوف، لأن إحياءها هو محو للذاكرة ولكل ما راكمه المجتمع الإسلامي من تجارب عبر التاريخ ولكل ما تشكل من مخزون ثقافي. إن مقولة الصحوة التي توقظنا من سبات عميق فقدنا فيه الوعي بمكونات ديننا وتراثنا، لهي مقولة لاتاريخية. إن المجتمعات تعيش دائما تاريخها

وهي في حالة يقظة. ولا تتعلق المسألة بالصحوة بقدر ما تتعلق بالعلاقة التي تربطها تلك المجتمعات مع ماضيها و مع ذاكرتها. وتاريخ المجتمعات العربية الإسلامية هو تاريخ طويل للتراكم. واعتبار التراكم وحده الكفيل لكي يجعلنا نتواصل مع ماضينا باطمئنان.

لا يخفى على أحد ما تزخر به الثقافة الإسلامية العربية الأمازيغية من ذخيرة تراثية في المعمار والمخطوط والإنتاج والتعبير الثقافي. إلا أن مجتمعاتنا مطالبة ببذل جهد إضافي لتركيز الاهتمام بالذاكرة وتدبير شؤونها، كما هو الشأن في المجتمعات المتقدمة. إن المتاحف والمعارض في تلك المجتمعات، والتي تدعو المشاهد إلى استحضار قطع من تراثه لكي لا ينسى، تدجن الذاكرة وتجعل المجتمع يتحكم فيهاعوض أن يفقد السيطرة عليها وتتحكم هي فيه. ولقد أسهمت التقنيات الحديثة وتقنيات العرض في إضفاء الجمالية المغرية على قطع الماضي كما تعرض في المتاحف وفي مؤسسات صون التراث، تلك الجمالية التي تلطف لحظة عناء استحضار الذاكرة. غير أن ما يلاحظ في مجتمعاتنا أن وراء التعامل مع الذاكرة مواقف متعددة تتأرجح بين من يجعلها تتوقف في محطة من محطات الماضي لكي يبجلها، ومن يجعل منها ذاكرة وظيفية يستهلك محتواها في الصراع الخطابي والسياسي، وبين من يدبر شؤونها ليجعل منها قوة خلاقة لاستشراف المستقبل.

ونظرا لكون المجتمعات الإسلامية مجتمعات دينية، فهي في حاجة إلى تطور علم الاجتماع الديني وإلى الأنثروبولوجيا الدينية أكثر من المجتمعات اللائكية. غالبا ما تنظر مجتمعاتنا الإسلامية إلى نفسها من الداخل وتعتقد أنها وصلت بدون عناء فكري إلى الثقافة والعمق الديني ولا حاجة لها لأن تسائل التوظيف الاجتماعي والسياسي والنفسي للدين ولا نسبية المعيش الديني وعمقه التاريخي، ولا المعرفة الدينية والفقهية كإنتاج تاريخي، ولا الفرق بين المعيار والمعيش والتصور. إن العلوم الاجتماعية تمكننا من المعرفة من الخارج، تلك التي تجعلنا

كمن ينظر إلى ذاته في المرآة، و يجمع بين القدرة على الابتعاد عن الذات والحلول فيها. ومن هنا فائدة تعبئة المشروع المعرفي لكل الأبحاث والدراسات المحلية أو الأجنبية، حول المجتمعات الإسلامية. ولا يمكن أن نتجاهل ذلك التراكم من الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية الذي تزخر به المكتبات والجمعات في العالم، و الذي كتب في معظمه بلغات غير اللغة العربية لفهم ومعرفة المجتمعات الإسلامية من الخارج.

ومن المعلوم أن التجارب التاريخية تبرز أن المجتمعات الإسلامية كانت في أوج حضارتها منتجة للفكر عندما انفتحت على الثقافات الأخرى كالثقافة اليونانية والفارسية، وعندما أقبلت على تحويل المعارف وعلى ازدهار حركة الترجمة كانفتاح على فكر وثقافة مغايرين للثقافة الإسلامية. ولقد تساءل ابن خلدون منذ قرون عن مصير علوم أمم غير الأمة الإسلامية ولم يعثر إلا على علوم اليونان، ولم يفته أن يشير إلى كون المامون دعا إلى "إخراجها من لغتهم واقتداره على ذلك بكثرة المترجمين وبذل الأموال فيها"(3).

للمعرفة السوسيولوجية دور في تشريح الذات الاجتماعية لمعرفة مكوناتها وحدودها، وعلاقتها مع العالم الذي نعيش فيه، وفي تجديد المعرفة حول المجتمعات الإسلامية في ضوء تطور المعارف الإنسانية وفي تعبئة العقل والفكر للأدوات المفاهيمية وجعلهما لا يترددان لمساءلة الاقتناعات، وطرح البعض من الأسئلة المحرجة.

يجب أن نمنح الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية ما تستحقه من أهمية كأداة معرفية لفهم سيرورات التحول المجتمعي، لتنمية الوعي بالذات المجتمعية، بمواطن قوتها وضعفها، وبوجودها التاريخي، مع وضع المسافة الضرورية للتأمل النقدي في الموروث الحضاري والتراثي وفي كل ما يقدم للاستهلاك في السوق العالمية للأفكار والقيم.

إن قبول عضويتي في هذا المجمع الجليل، من طرفكم أيها السادة أعضاء الأكاديمية الأجلاء، هو إعطاء علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وكل ما يطرحانه من قضايا و تساؤلات، مكانة داخل اهتمامات أكاديمية المملكة المغربية.

إنني لأعتز بالانضمام إليكم أيها السادة الأعضاء، وأفتخر بأن أكون واحدة بينكم داخل صرحنا الفكري هذا: أكاديمية المملكة المغربية.

الهوامش

1) يقول ابن خلدون في المقدمة : "... نحن ألهمنا الله إلى ذلك إلهاما، و أعثرنا على علم جعلنا سن بكرة وجهينة خبرة، فإن كنت قد استوفيت مسائله، و ميزت عن سائر الصنائع أنظاره وأنحاءه، فتوثيق من الله وهداية. وإن فاتني شيء في إحصائه، واشتبهت بغيره مسائله، فللناظر المحقق إصلاحه، ولي الفضل لأني نهجت له السبيل وأوضحت له الطريق، والله يهدي بنوره من يشاء". ص 44.

2) أستعير للباحث الفرنسي صورته للقطار. انظر

Alain Touraine. Critique de la modernité. Fayard. 1992, Livre de poche. P. 260

3) ابن خلدون، المقدمة. ص. 34.

البحوث

عرض تمهيدي عن الحروب الأهلية والإقليمية

عبد الكريم غلاب

الحدث الكبير الذي عرفه النصف الأول من القرن العشرين هو الحربان العالميتان واعتبرتا عالميتين لأنهما أصابتا العالم – وخاصة الثانية منهما – سواء بالقتال المسلح الذي ذهب ضحيته ملايين البشر من مختلف شعوب العالم ودوله، أو من خلال التدمير الشامل لكثير مما حققته الحضارة الحديثة من جمال المعمار، وما أنشأته من البنى التحتية التي قامت عليها الحضارة الاقتصادية والثقافية والعمرانية.

للحربين أسبابهما التي لا ضرورة للحديث عنها في هذا العرض فما يهم هو النتائج والعبر التي أخذتها الدول الكبرى من التدمير الذي لحق كل القيم العليا التي أرسى قواعدها المفكرون والعلماء والتقنيون والسياسيون.

كان من النتائج الإيجابية للحرب الثانية بخاصة أن أوروبا التي اكتوت بنارها تأكدت أكثر من أي وقت مضى أن الحضارة الإنسانية لا يمكن أن تعيش بدون سلام وأن الظروف المهيمنة والتوسعية والاقتصادية التي سببت الحربين يجب أن تنتهي إذا أريد لهذه الحضارة أن تستمر وأن تنمو. وما من شك في أن ملايين البشر من الضحايا من مختلف الدول التي شاركت في الحرب، وكل الشعوب الإفريقية والأسيوية التي قدمت بنيها لانتصار الديمقراطية، هؤلاء الضحايا كان

لهم أثر كبير في توجيه الفكر السياسي نحو السلام بدلا من الحرب للبناء ولحل كل المشاكل، مهما كانت مستعصية. كما أن للتدمير الاقتصادي والعمراني أثره في سيادة فكر السلام.

وكانت النتيجة الأولى هي القضاء على فكرة الحرب العالمية. وقد عاش العالم حتى الآن أكثر من ستين عاما دون ظهور أي مؤشر للتفكير في حرب عالمية، بينما عاش العالم عشرين عاما أو أقل قليلا في سلام ظاهري، كانت كلها سنوات توتر واستعداد للحرب والخوف من نارها. النتيجة المهمة الثانية هي أن الدول الكبرى التي خاضت الحرب اتجهت إلى التنمية الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وإلى رفع مستوى شعوبها عن طريق التصنيع والعمل وانتشار التعليم والتقنيات المتطورة التي أبدعت عملين عظيمين :

- أولهما: ثورة الاتصال
- ثانيهما: اختراق عالم الأفلاك

وتسخيرهما معا للتنمية الفكرية الشاملة والتنمية الاقتصادية على النطاق العالمي مما مهد لفكرة عولمة الاقتصاد.

وقد أدت هذه النتيجة السلمية إلى تدفق رؤوس الأموال مما ساعد على التنمية في أمريكا وأوروبا على الأقل، وإلى استفادة العالم النامي بنسبة محدودة من هذا التدفق، تارة في صفة قروض وتارة في صفة مساعدات اقتصادية، وبنسبة أقل في شكل مواد غذائية أو صحية لمقاومة الجوع والأمراض الخطيرة المتفشية. غير أن هذه النتائج التي لم تكن شعوب العالم ودوله تحلم بها عند نهاية الحرب الثانية، واصطدمت بظروف معاكسة كادت في بعض الأحيان أن تعصف بكل الآمال التي راودت الدول والشعوب للقضاء على فكرة الحرب.

وهنا يبدأ التحول الذي كان سببا أولا في الحروب الإقليمية والمحلية التي خلقت الحرب العالمية. وذلك هو الموضوع الذي يشغل العالم الآن، وهو الذي

يشغل المغرب أيضا وجلالة الملك محمد السادس راعي الأكاديمية، فأقترح على دورتنا هذه أن تتناوله بالدرس مساهمة فكرية في بعث فكرة السلام الشامل بدلا من الحرب الشاملة، وفي أن تتمتع بهذا السلام شعوب العالم النامي وليس فقط شعوب الدول المتطورة اقتصاديا وتكنولوجيا.

بدأ هذا التوتر غب انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد كان الاتحاد السوفياتي أحد المنتصرين الذين حققوا النصر بتضحيات كبرى، وبالقوة التي بناها أثناء الحرب وبالجيوش الجرارة من البشر، وبموقعه الجغرافي والاستراتيجي استطاع أن يضع أروبا الشرقية تحت نفوذه وأن يؤسس أنظمة شيوعية في كل دولها، بينما استطاعت دول أروبا الغربية أن تؤسس أنظمتها الديمقراطية دون نفوذ غيري إلا أن يكون نفوذ التعاون والمساعدة الاقتصادية الأمريكية.

واستطاع عالم آسيا الكبير أن يتجه نفس الاتجاهين :

اتجاه الصين الشيوعية بالنفوذ والسيطرة التي حققها الحزب الشيوعي والتغلب - بوسيلة الحرب والتجنيد - على خصمه الحكم الوطني الذي كان أقوى حكم في المنطقة. والاتجاه الثاني نجده في اليابان التي ساعدتها الولايات المتحدة ففرضت حكما ديمقراطيا ليبراليا. وتضافرت الجهود الأمريكية مع العبقرية اليابانية على أن تكون القوة المعادلة للقوة الصينية، إن لم يكن في القوة البشرية فقد أصبحت أكثر من معادل في القوة الاقتصادية والتكنولوجية.

العالم إذن أصبح يخضع لقوتين عظميين إيديولوجيا ثم عسكريا واقتصاديا وكان الصراع الإيديولوجي الذي كاد يؤدي إلى إجهاض السلام العالمي.

الخلاف الإيديولوجي لم يقتصر على صراع فكري مذهبي، ولكنه تجاوز ذلك إلى :

1) تسابق عسكري زاد في خطورته التقدم التقني الذي حققته الدولتان اللتان تتزعمان المذهبين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فامتلكا معا قوة نووية خطيرة حققت النقيضين بشكل عجيب: منعت الحرب المدمرة بين العملاقين. فقد أدرك كل منهما أن أي حرب بينهما ستدمرهما وتدمر البشرية معهما. ونقيض ذلك أن كلا من الدولتين أطلقت لنفسها العنان في اكتساب مواقع نفوذ لها في دول موالية. وقد حققا هذا النفوذ في العالم بتسابق كبير كاد يؤدي في بعض مراحله إلى حرب نووية.

إذا كان الخوف من الحرب النووية قد منع اندلاعها، فإن التسابق على النفوذ أنشأ بؤر توتر في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. وفي هذه البؤر اندلعت حروب محلية وإقليمية لم تتردد القوتان العظميان في إثارتها والمشاركة فيها بالسلاح أولا ثم عمليا بحرب معلنة، المثالان الواضحان لهذه الحرب الأهلية الكبرى تجليا في فيتنام وكوريا. وقد شاركت الدولتان فيها حتى انتهى الأمر بكوارث تحملت الدولتان نصيبها منها. وكانت النتيجة الحتمية بعد حرب سنوات طوال أن كلتيهما أصبحتا دولتين يسود بينهما توتر إيديولوجي وعسكري واقتصادي.

نفس التوتر ساد في ألمانيا التي نشأت فيها دولتان شرقية وغربية يفصل بينهما جدار برلين، يقسم العاصمة قسمين ومن حسن حظ الدولتين أنهما لم تلجآ إلى حرب لفض خلافاتهما حتى انتهى الأمر بها إلى اتحاد بعد انهيار جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الشيوعية.

هذه الحرب الأهلية المحلية كانت من أخطر الحروب التي عرفها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وشاركت فيها الدولتان الكبيرتان حتى كادت تؤدي إلى حرب نووية، مثل ماكان سيحدث في خليج الخنازير على شواطئ كوبا. وقد استعملت بالفعل الأسلحة البيولوجية ولأن دولة عظمى كالولايات المتحدة أصيبت

في هيبتها الدولية لأنها لم تستطع أن تحقق نصرا مبينا على شعب صغير كشعب الفيتنام رغم أنها جربت كل الأسلحة الحديثة التي اخترعتها، حتى إن الشعب الأمريكي أصبح يعادي هذه الحرب والجنود يتمردون على الطاعة نظرا لكثرة الخسائر البشرية.

أخطر من ذلك أن حربي كوريا وفيتنام قسمتاهما إلى دولتين فأصبحت دولة الشمال تعادي دولة الجنوب، وتسند كلا منهما قوة عظمى. ولا تستهين بالأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسلالي الخطير الذي جنته الحرب على كل من الدولتين. العداء أصبح مستحكما، والثقافة تختلف بين أبناء شعب واحد ولغة واحدة وعقلية التفكير تختلف والتوجه الاقتصادي في التنمية يختلف. في هذا الخضم من الاختلافات نشأت أجيال متباعدة لا يستبعد أن ينتهي الأمر بينها إلى حرب باردة إن لم تكن ساخنة. ولكن ليس ببعيد في منطق السياسة أن ينتهي الأمر بين الفيتناميين إلى مفاجأة إعادة الوحدة ونفس الأمر بالنسبة للكوريين كما حدث بالنسبة لألمانيا إذا ابتعدت عن كل من الطرفين ظغوط القوة الأجنبية المساندة، خاصة وقد ماتت الإيديولوجية وحلت محلها التنمية الاقتصادية الشاملة التي تهتم بالإنسان قبل الحرب، وبرفع مستوى الحياة قبل تجنيد الإنسان لخدمة الدولة ومصالح الطبقة الحاكمة.

كثيرا ما تحدث اصطدامات قاتلة بين الدولتين الفيتناميتين والكوريتين، وتنظم اجتماعات بين المسؤولين في هذا الظرف وذاك قد تصل إلى حلول جزئية. ولكن النهاية الحتمية هي التقسيم والتوتر الدائم.

هذا السبب الإيديولوجي يقدم لنا أمثلة أخرى كبيرة في افريقيا.

افريقيا التي يعشش فيها الفقر والجوع والمرض حتى يمكن أن تعتبر قارة على حافة الموت قفزت إليها – هي الأخرى – حروب أهلية داخل الدولة الواحدة وحروب إثنية بين الجيران. وكانت الإيديولوجية هي السبب الثاني بعد الاستعمار الذي مزق القارة وأفقرها أكثر مما نماها وطور الإنسان فيها.

الاستعمار المتنوع الذي استمر عقودا طويلة من السنين لم يستغل الإمكانات الطبيعية التي كانت تزخر بها القارة، ولم يستغل الطاقة البشرية القوية ليخلق منها شعوبا قادرة على مسايرة ركب الحضارة الحديثة ومسايرة التطور الاقتصادي والقضاء على أسباب الفقر والجوع والمرض، الشيء الذي أصبحت معه بعد أربعة عقود من استقلالها أكثر القارات وأخطرها بؤسا في العالم. وقد عجزت المنظمات الدولية كمنظمة التغذية العالمية ومنظمة الصحة أن تجد في الألفية الثانية، بل في سنتنا هذه الوسائل الضرورية لإنقاذ شعوب بكاملها من الموت جوعا، ومقاومة أخطر الأمراض التي تفتك بالإنسان فيها كوباء السيدا.

الاستعمار كان يمكن أن يترك القارة على غير هذا الوضع. صحيح أن الأنظمة الحاكمة لم تفعل الكثير في بعض دولها لتحرير شعوبها من الوضعية المؤلمة. ولكن عذر هذه الأنظمة ضعف الدخل القومي وقلة المساعدات التي تتلقاها من الدول الغنية والمنظمات الدولية، وليس عذرا لها أنها في أغلبها أنظمة غير ديمقراطية. وتلك سلبية من سلبيات الاستعمار.

وهذه السلبية هي التي سببت الحروب الثنائية بين جيران لم تكن إقامة الدولة فيها قائمة على حدود جغرافية أو طبيعية أو تستند إلى واقع تاريخي. ولكن تكوين الدولة كان قائما على أساس عرقي أو قبلي أو بحسب ما تراه الدولة المستعمرة، وتدخل الصراع الإيديولوجي الذي قفز إلى القارة.

أضافت التكتلات الإيديولوجية أسبابا جديدة لمخلفات الاستعمار، وقد استغلت بعض الدول هذا العامل الإيديولوجي فلم تقتصر على المساعدة العسكرية والتقنية والمادية، بل حارب جنود إلى جانب بعض المتمردين كما فعلت كوبا يوم أرسلت فرقا من جنودها النظاميين للحرب إلى جانب المتمردين في بعض الدول الإفريقية.

ويمكن تصنيف الحروب الإقليمية أو ما يسمى بالحروب الصغيرة إلى ما يأتي :

1) حروب نشأت عن مقاومة الاستعمار الذي لم يختلف وضعه بين الحربين عن وضعه بعد الحرب العالمية الثانية، فكان لمبدإ انتصار الحريات أثر في كثير من الشعوب التي حاربت من أجل استقلالها نذكر منها: شعوب الفيتنام والجزائر والمغرب وتونس وجنوب افريقيا والشعوب الإفريقية، التي كانت ترزح تحت الاستعمار البلجيكي. وهذه كانت حروب مقاومة للعدوان أو للاستعمار ولم تكن حروب عدوان.

2) حروب لمواجهة المقاومة، وقد شنتها الدول الاستعمارية على الشعوب المقاومة في افريقيا وآسيا.

3) حروب أهلية، نشأت عن مخلفات الاستعمار. ومن مخلفاته إقامة الدول على غير أساس دولي، وكذلك نشأت عن صراعات قبلية وزعامات، شارك الاستعمار في إظهار بعض رؤوسها، فلما استقلت هذه الدول نشأت حروب أهلية بين هذه الزعامات والقبائل.

ونشير إلى أمثلة من هذه الحروب الأهلية تتمثل في السودان، البلاد التي لم تعرف السلام منذ أكثر من عقد. ومثال آخر من أنكولا التي قام فيها صراع داخلي بين الهيئات الحاكمة المؤهلة للحكم بين سنتي 1976 و1993 ورغم انتخابات الرئاسة سنة 1992 فقد اشتعلت مرة أخرى الحرب الأهلية سنة 1998. وبورندي التي قامت فيه الحرب الأهلية سنة 1972. وغينيا بيساو التي قامت فيها حروب أهلية لعدة سنوات من 1963 إلى 1990. وليبريا التي قامت فيها حرب أهلية من 1989 إلى 1997. وموزمبيق التي استمر فيها الصراع من سنة 1982 إلى 1992. وأوغندا التي قامت فيها حرب أهلية سنة 1986. ورواندا التي ذهب ضحية الحروب الأهلية فيها عشرات الآلاف من المواطنين. وسيراليون والصومال وتشاد.

4) حروب ثنائية، نشأت كذلك على خلاف بين الجيران من أجل الحدود، أو الموارد المائية أو البترولية كما حدث في الحرب العراقية الإيرانية والحرب

العراقية الكويتية وما نشأ عن هذه الأخيرة من حصار واعتداءات بالطيران لمدى أكثر من عقد وما يحدث الآن من تهديد أمريكي بحرب شاملة ضد العراق، أو بسبب طمع جارف من دولة أقوى على شعب أضعف، كما هو بالنسبة لفلسطين التي دامت الحرب المدمرة فيها أكثر من 55 سنة وما تزال على أشدها تحصد الأرواح وتدمر الحضارة وتهدم البنى التحتية وتجرف المزارع والحقول وتجوع الإنسان وتحتقر كرامته.

ومن الحروب الثنائية ما نشأ بين الكامرون ونيجيريا ما بين سنة 1962 وسنة 1996، وبين إثيوبيا وإيرتريا ما بين سنة 1958 وسنة 1998، وبين أوغندا وطنزانيا سنة 1972، وبين الصومال وإثيوبيا ما بين سنة 1977 وسنة 1978 وبين الصومال وكينيا سنة 1967.

وقد نشأت كذلك حروب ثنائية وأهلية في أمريكا الجنوبية شملت دولا منها: كولومبيا، نكاراكوا والشيلي.

وفي أروبا نشأت حروب بين إيرلندا وانجلترا وبين شعوب يوغوسلافيا السابقة (البوسنة والهرسك) وكرواتيا وكوسوفو.

5) حروب إيديولوجية واستعمارية، شنتها دول أجنبية على شعوب مسالمة، كما حدث في الحرب الأمريكية ضد الفيتنام وكوريا، وضد أفغانستان حديثا، وكما حدث في حرب الاتحاد السوفياتي ضد أفغانستان، والحرب الروسية ضد الشيشان.

ونخص بالذكر مشكلة المشاكل في الشرق الأوسط بل في العالم كله نخصها لأنها نوع فريد في تاريخ الحروب التي استمرت خمسا وخمسين عاما وما تزال في عنفوانها. تلك هي حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بسبب غريب أشعل هذه الحرب هو تمكين مجموعة الطموحين اليهود من مختلف أنحاء العالم وخاصة من أروبا وأمريكا من تكوين وطن قومي لهم في

فلسطين. اتسم هذا التكوين الغريب بالعنصرية العرقية والتعصب الديني والعنف للقضاء على الشعب الفلسطيني وإبادته، وأعلنت الدولة في اللحظة نفسها التي أعلنت فيها انجلترا عن نهاية انتدابها على فلسطين العربية. وبدلا من أن تسلم الأرض والإدارة والحكم لممثلي الشعب الذي كانت تفرض عليه انتدابها بمقتضى قرار من عصبة الأمم السابقة أتاحت الفرصة لمجموعات مسلحة لتدخل أرض فلسطين وتحتل المواقع الاستراتيجية منها قبل إعلان نهاية الانتداب. وفي نفس الدقيقة التي أعلنت فيها انجلترا نهاية الانتداب، تسابقت مع الولايات المتحدة – باتفاق مسبق – على إعلان الاعتراف بدولة إسرائيل.

الصراع الذي خاضه الشعب الفلسطيني الأعزل ومحاولات دول عربية مجاورة كانت معروفة النتائج قبل بدايتها. فقد أعلنت إسرائيل مجهزة بأسلحة الأمريكيين والأروبيين. وكانت النهاية المحتومة استيلاؤها على الجزء الأكبر والأكثر خصوبة والأقوى تجهيزا. وبقي للفلسطينيين الضفة الغربية والقطاع.

استمر الوضع الذي تتحكم فيه سياسة أمر واقع لم يعترف به الشعب الفلسطيني ولا الدول العربية، ولكنه كان أقوى من عدم اعترافهم ومقاطعتهم، استمر عشرين عاما ناضل فيها الشعب الفلسطيني على قدر ما تسمح به إمكاناته من داخل الأرض وخارجها ولكن حالة الحرب ظلت قائمة حتى سنة 1967 وهي السنة التي حدث فيها الاجتياح الإسرائيلي الكامل لبقية فلسطين وأجزاء من دول عربية أخرى منها مصر وسوريا والأردن. ومنذ خمس وثلاثين سنة والشعب الفلسطيني يناضل لاسترجاع ما اغتصب منه يوم الزحف الأكبر. ورغم المؤتمرات الأممية والدولية من أسلو و واشنطن حتى شرم الشيخ والتي اعترفت بحكم يسمى السلطة الفلسطينية على جزء مما احتل سنة 1967، فقد استمر الوجود الإسرائيلي بين المد والجزر يدمر هذا الجزء من فلسطين ويصفي أبناءه في مجازر دموية خطيرة لم تعرف الإنسانية لها مثيلا.

حرب أحادية الجانب أسبابها عرقية عنصرية دينية. وبهذه الأقانيم الثلاثة أحيت كل أسباب الحروب والغزوات التي عرفها العالم في العصور الوسطى. وهي أطول حرب شهدها العالم، وأخطر الحروب التي لا تستند إلى عقلانية أو إلى القانون الدولي بحيث يمكن اعتماده كطريقة للبحث عن السلام.

هذه الحروب القذرة لم تقتصر مباذلها على الشعب الفلسطيني المتمرد الذي يخضع للتصفية يوميا، ولكن آثارها امتدت إلى الدول العربية والاسلامية، والدول المجاورة على الأخص. وإذا كان الشرق الأوسط قد عرف اضطرابات في أنظمته وعرف اضطرابات شعبية أصبحت توصف بالإرهاب، وعرف حروبا دمرت فيها دولة كالعراق، وكالشعب الليبي الذي عرف حصارا اقتصاديا ظالما، قس على ذلك الاحتلال الذي عرفه جنوب لبنان والجولان في سوريا والحروب الأهلية في لبنان التي استمرت نحو عقد من السنين دمر فيها هذا البلد وكالحروب المستمرة التي عرفتها أفغانستان، وكانتشار القواعد العسكرية في مختلف البلاد البترولية العربية، وكالهجمات التي عرفتها مراكز السفارات الأمريكية في دول افريقية وعرفتها قواعدها العسكرية البحرية والجوية في السعودية. إن كل ذلك سببه حرب إسرائيل المستمرة لشعب فلسطين.

المشكلة الكبرى التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية شعار إدارتها الحالية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي مشكلة الإرهاب، ناتجة عن الحرب الإسرائيلية المتواصلة التي تعتبر إسرائيل وجودها رهيناً باستمرارها. وسيبقى الإرهاب رغم كل جهود القضاء عليه ما بقيت إسرائيل تدمر أرض فلسطين وشعبها.

آن لنا أن نستعرض النتائج الخطيرة لهذه الحروب داخليا ودوليا، وأثرها على السلام العالمي وعلى التنمية الاقتصادية الشاملة وعلى التعاون الدولي لإنقاذ جزء مهم من سكان المعمورة من الحرب والجوع والفقر والجهل والمرض. ستستمر هذه الحروب المتوالية ما دامت شركات صناعة الأسلحة تنتج الفائض

من حاجة حفظ الأمن في بلادها. وما دامت تجارة الأسلحة وتهريبها تجارة مربحة، وما دامت الدول المنتجة تضعها في مقدمة تجارتها الاستراتيجية، وما دامت بعض الحكومات تخضع للضغط من الدول المنتجة فتبيعها أسلحة لا تحتاج إليها، وربما لا تحسن استعمالها فتبيعها معها الخبرة والخبراء. وتبقى بعض الأسلحة المدمرة عاطلة عن العمل حتى ينشأ جيل جديد من الأسلحة فتتكرر العملية التجارية. وهذا دور تقوم به الأسلحة الثقيلة وأسلحة الدمار الشامل على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الدولي أو الإقليمي في حقول المعرفة والسلم والبناء الاقتصادي والاجتماعي، وتمنح نفس الأسلحة لدول مجاورة، وتتسرب الأسلحة للمتمردين في هذه الدولة أو تلك. وبذلك تنشأ حروب داخلية تستهدف تدمير الدولة.

من نتائج هذه الحروب نقص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصرف كل مداخيل الدولة في حماية نفسها، وأحيانا في حماية نظام حكم مهما يكن ظالما أو مغتصبا.

ومن نتائجها انعدام الاهتمام بالقضايا الأساس للشعوب كالغذاء والصحة ومقاومة الأمراض الفتاكة، وانهيار الطاقة البشرية في الشعوب.

ومن نتائجها غياب نظام حكم سليم وديمقراطي وسيادة نظم عسكرية ودكتاتورية، لا تزيد في تخلف الشعوب اقتصاديا واجتماعيا فحسب ولكن تزيد في تخلفها الحضاري والبنيوي.

ومن نتائج هذه الحروب، انعدام الاستقرار، وانتشار الجماعات المقاتلة انتقاما من الحكم كما نجد المثل في بلاد قريبة منا.

ومن نتائج هذه الحروب فقدان الثقة بين الحاكمين والشعب أو شرائح منه على الأقل.

إن التنمية التي يسعى إليها العالم المتقدم في أروبا وأمريكا وآسيا تعتمد أساسا على السلام الشامل. ومن الخطإ الكبير الاعتماد على سلام جزئي، ولو شمل أروبا وأمريكا. فحدود دول هذه القارات لم تعد هي الحدود القارية، ولكنها حدود عالمية بمقتضى مقولة العولمة، وهذا ما يدفع بنا إلى اعتبار الحروب الداخلية والثنائية تهديداً مستمراً لسلم العالم.

النزاعات وأسبابها

محمد علال سيناصر

غير خاف أن العالم مرّ في القرن العشرين والقرن الذي قبلهُ بمجموعة من الأحداث كان لها الأثر الأوفر في بلورة عهد العولمة الذي نعاني، الآن، من توتراته ونزاعاته وحروبه.

وجدير بالذكر أن العمل بمبدإ القوميات تعقد تعقدا كبيرا بالدفاع عن الأقليات، وبالتشكيك في قدرة الإمبراطوريات القديمة على مواجهة المشاكل المعاصرة، وأخيرا بالتنافس بين القوى العظمى على التوسع في أرجاء العالم واستعمار بلدانه وتفكيك النظم التقليدية فيه، بغية تهجينها واستعبادها، وإبعادها عن الإسهام في المسيرة الحضارية الحديثة والمتميزة بالترقي والتجديد. وكان ذلك على عكس منطق حقوق الإنسان وحق تقرير الشعوب في مصيرها وغير ذلك مما ميز فكر القرن التاسع عشر.

إرث القرن العشرين

أدّى ذلك الاتجاه إلى ما عرفه القرن العشرون من انفجارات عنيفة. إذ شاهدنا، بعد الحربين العالميتين، سباقا نحو التسلح، وتنافسا على استغلال العلم لاختراع أقوى أسلحة الفتك والدمار، وأصبح في وسع الإنسانية أن تقضي على

أسباب الحياة فوق البسيطة، بل توفر لديها ما يكفي للقضاء على ساكنة الأرض أضعافا مُضاعفة. فأثبت الإنسان بذلك أن قدرته على الانتحار تفوق بكثير قدرته على بناء السلام.

وفي عالم تحقق فيه توازن قوى التدمير والرعب، فَكَّر -أو على الأصح- اضطر قادة القوتين الكبريين إلى العدول عن استعمال ما تم تخزينه من أسلحة الدمار الشامل وتحولت المواجهات بين الدولتين العظميين المتنافستين على فرض سلطاتها على العالم إلى مواجهات على أصعدة السوق والمال والمواقع الاستراتيجية عبر العالم. وقد انتهى الأمر بانتصار المعسكر الغربي على المعسكر الشرقي. كذلكم تفككت الإمبراطورية السوفياتية وباءت إيديولوجيتُها بالفشل.

الحرب الباردة قدمت المتقدمين وأخّرت المتأخرين

على أن هذا الوضع لم يحقق المأمول ببزوغ عهد جديد يتميز بسيادة السلام والرفاهية، بل إن التنافس استمر ولكن بدون منافس وعلى حساب دول العالم الثالث التي عرفت الفاقة والفقر والنزاعات الممتصة لكل طاقاتها بدرجة طرح تساؤلات كثيرة عما جناه العالم، وشعوب الجنوب بالخصوص من انتهاء النزاع بين القوتين اللتين استقطبتا السيطرة على العالم وما ربحه من خلو المجال لما كان يسمى بالعالم الحر.

نحن لا ننكر حدوث بعض الانتصارات على مستوى العالم الثالث، كاستقلال جنوب افريقيا، ونهاية معظم الأنظمة القائمة على حكم الحزب الواحد، إلا أن ما يشاهده العالم من محاولة إقبار مسلسل السلام في الشرق العربي، وحرب الخليج الثانية، ومجازر رواندا وبوروندي، ومشاكل الكونغو وساحل العاج اليوم، فضلا عن استمرار النزاع المفتعل بشأن وحدتنا الترابية، سواء فيما يخص الصحراء المسترجعة أو فيما لايزال محتلا من أطراف المغرب. وبصفة

عامة، ما نراه في قارتنا من ضعف للدولة في بعض البلدان عاق ولايزال يعوق الإصلاحات السياسية والتنمية الشاملة ويقف في وجه أجواء اجتماعية تخدم الديمقراطية الحقة وأمل القارة الإفريقية في الاستقرار.

كل هذا يقزّم حجم الانتصارات التي أحرزها عالمنا الثالث ويضفي عليها نسبية واضحة الجوانب القاتمة.

ذلكم أن الأمل الوحيد الذي يتقاسمه زعماء العالم الثالث، وفي طليعتهم جلالة الملك محمد السادس نصره الله، هو استتباب الأمن في بلدان العالم حتى تتهيأ الأسباب لازدهار التجارة والصناعة وخوض المعركة الكبرى ضد الفقر والأمية والخمول والجحود والجمود.

لقد لاحظنا، مع كامل الأسف، أن البلاد الإفريقية لم تجن من نهاية الحرب الباردة أي ثمرة تذكر، فقد تحولت المساعدات الغربية التي كانت تترجاها إلى البلدان الأوروبية التي كانت تدور في الفلك الشيوعي.

ومما زاد الطين بلة أن البلاد الإفريقية أصبحت تتخبط في مشاكل لم يكن الاستعمار غريبا عن إذكاء جذوتها كالنزاعات الإثنية داخل المجتمعات الوطنية.

على أن الغرب استطاع أن يستفيد من نهاية الحرب الباردة عبر تخفيض الأموال المرصودة للتسلح وتدعيم الجيوش، ودليل ذلك الانخفاض في مصاريف التسلح في العالم المصنع. وقد بدأ بضعةَ أعوامٍ قبل انهيارِ جدار برلين، وظهر واضحا منذ سنة 1990 وبلغ نسبة 30 ٪ في ظرف عشر سنوات.

وإذا ما قارنا علاقة الأموال المرصودة للسلاح بالدخل القومي PIB وجدنا أنها انخفضت في الولايات المتحدة من 6 ٪ سنة 1985 إلى 3٪ سنة 1993 وفي فرنسا من 3.9 ٪ إلى 3 ٪ وفي بريطانيا من 4.9 ٪ إلى 2.7 ٪ وفي ألمانيا من 1.6٪ إلى 1.3 ٪.

غير أن هذا لا يعني تضاؤل المجهود المتعلق بتعزيز القوة العسكرية، لأن ما رصدته الولايات المتحدة للتسلح سنة 1997 - يعني قبل مأساة 11 شتنبر 2001- بلغ 275.3 مليار دولار وهو مبلغ يساوي ما رصدته كل من الصين وروسيا وفرنسا واليابان وبريطانيا وألمانيا وإسرائيل معا، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة زعيمة الغرب على الإطلاق، وحاميته، بل هي الركيزة الأساسية للحلف الأطلسي القادر على القيام بدور الدركي عبر العالم، والرائد في مجال كل الأسلحة الجديدة، مع ما يعني هذا من زعامة علمية وثقافية عالمية تستقطب ألمع الأدمغة مهما كانت مصادرها، ومن بينها عرب ومسلمون، وهذا رغم أن ديون الولايات المتحدة بلغت حدوداً لا تتصور.

التأثير على الاقتصاد والحضارة

لا يسعنا أن نمر مرّ الكرام على هذه الظاهرة الواضحة دون الإشارة إلى أهميتها بالنسبة لأثر إرادة التسلح على تطور الفكر العلمي ومن ثم على الحضارة، وهذا جانب للموضوع المطروح أمامنا لا يمكن التغافل عن تحليله بما ينبغي من الموضوعية والواقعية.

وإذا قابلنا هذه المعطيات بما يتوفر لنا من معلومات إحصائية عن العالم الثالث وجدنا أن اتجاهه ومساره لا يختلف عن مسار البلدان الصناعية من حيث التطور الذي عرفه بعد نهاية الحرب الباردة.

ونظرا لضعف المعلومات الإحصائية الدقيقة بالنسبة لدول العالم الثالث، فلا مناص من الاستناد إلى ما ينشر من معلومات تتعلق مثلا بالأسلحة التي بيعت للعالم الثالث!

فقد تطوّرت هذه المبيعات ممّا مقداره 500 مليار دولار (النسبة الثابتة على أساس دولار 1990) في أواخر الستينيات إلى 3.000 مليار سنة 1988 أي بنسبة ست مرات، دون أن يعرف الاقتصاد نموا بنفس النسبة والوتيرة.

وأمرٌ وأدهى من ذلك ما آلت إليه النزاعات من زعزعةٍ للأنظمة التي كانت تحظى، قبل بضعة أعوام، باستقرار تُغبط عليه.

وإذا كان لصناعة السلاح تأثير إيجابي على نمو الاقتصاد والتطور الحضاري في البلدان التي سبقت إلى تصنيعه، فإن تأثيرها على العالم الثالث كان ولايزال كارثيا.

ورغم ما بذل من محاولات على مستوى العالم الثالث لصناعة بعض الأسلحة، فإن هذه المجهودات باءت بالفشل لعدة أسباب يطول شرحها في هذه الورقة. وبما أن الوسيلة المثلى لإرساء دعائم السلام في قارتنا الإفريقية تقتضي على الخصوص محاربة تسلل الأسلحة وانتشارها، فقد قررت بعض دول إفريقيا الغربية التعاون في مجال حراسة الحدود المشتركة. والجدير بالذكر أنه اعتبارا لما قاسته هذه الجهة من العالم في السنوات الأخيرة من ويلات الحروب المحلية، فقد أوفدت الأمم المتحدة بعثة لبحث قضية نشر الأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى، وأثر هذا التسرب على التنمية، وذلك من أجل بلورة برامج جديدة لتنمية إيجابية مستدامة.

وفي هذا الاتجاه، قررت 15 دولة إفريقية تجديد اتفاق التجميد (moratoire) الذي اتُّفق فيه على تعطيل استيراد وتصدير الأسلحة الخفيفة. كما أن بعض الدول الإفريقية خفَّضت مصاريفها المتعلقة بالسلاح.

وعلى سبيل المثال فقد خفّضت أنغولا ميزانية الدفاع لفائدة ميزانية العمل الاجتماعي التي تعززت بذلك.

وقد بقي الهدف المنشود للأمم المتحدة تخفيض الميزانيات العسكرية لئلا تفوق 1.5٪ من الدخل القومي.

غير أنه يصعب تقييم هذه القرارات نظراً لفقدان الشفافية الضرورية مما يدعم الانطباع بأن القارة الإفريقية، وهي أحوج ما تكون إلى السلام، لا تتوافر

على الجو الكفيل بإيجاد الثقة المتبادلة. ومن ثم كانت مساهمة الدول الإفريقية في مدِّ سجل الأسلحة الكلاسيكية للأمم المتحدة بالمعطيات الصحيحة مساهمة غير مقنعة، لاسيما أن أربعة دول من بين ثلاث وخمسين دولة هي التي ساهمت في السجل الأممي المذكور.

أتطرق الآن وبإيجاز إلى ثلاث نقط تهم الموضوع محل البحث قبل التطرق إلى قضية العمل الوقائي في ميدان السلاح، وهو مجال من الممكن أن تنشط فيه أكاديمية المملكة المغربية عبر تتبعها لقضايا السلاح في قارتنا الإفريقية، وذلك لا يتم إلا في إطار مجهود منظم موصول.

1) النقطة الأولى تتعلق بأثر الحروب الجهوية والمحلية على الاقتصاد. فهذا الأثر ليس واضحا كل الوضوح.

فإذا كان منهاج السلام في الدول المسلحة هو نزع السلاح أو تحويل صناعته إلى صناعة سلمية، فقد بدا من التجربة الروسية أنه من الصعوبة تحقيق النجاح في هذا التحول الجذري.

ومعلوم أن الاقتصاد يستفيد من الحروب، والشائع في بعض النظريات أن الحرب مبدأها المصالح الخاصة المرتبطة عضوياً بالاقتصاد، ويعلم الكل أن القوي يستفيد من الحرب أكثر من الضعيف، ويمكن للضعيف أن يفقد فيها كل شيء. ومن ثم كانت الحروب الجهوية والمحلية التي تعرفها قارتنا كارثة على شعوبها في الوقت الذي تدر الأرباح الطائلة على تجار السلاح، وتفيد عصابات الشر من مرتزقة ومافيات تمتص خيرات البلاد ودماء العباد.

وتحضرني في هذا المجال ملاحظة قرأتها لـ (كوليت براكمان) الخبيرة في شؤون افريقيا الوسطى تقول فيها وهي تتحدث عن رواندا: «يعرف مزارعو إفريقيا هذا الأمر حق المعرفة: لا تكون البراعم الجديدة أكثر صلابة وخضرة إلا على

أرض محروقة. فمن بين ظهراني هذا الشعب المسحوق ومن بين ثنايا القلوب المكلومة انبعثت دولة جديدة...» وهذا ما يعبر عنه القرآن الكريم بقول جل من قائل ﴿وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم﴾.

وقد درس هذا الموضوع المتعلق بدور الحروب في الاقتصاد بعض عمالقة الفكر الاجتماعي والاقتصادي المعاصر مثل كالبرايت وفرانسوا بيرو وعلماء الاجتماع مثل دوركايم وجورج باطاي.

2) فيما يتعلق بأثر الحرب على الحضارة، فإن كثيرا ما تختلط في أذهاننا التصورات عن همجية الحرب وحقيقة التطور المتولد عنها وآثارها على الأعمال الحضارية. وفي هذا المضمار أود أن أفرق بين التأثير الثقافي والتأثير العلمي والتكنولوجي، مع أنهما يصبان في نفس الاتجاه لأن الحرب مؤسسة بشرية وليست مؤسسة بهيمية.

لقد كانت حروب المقاومة منطلقا دائما لأدبيات الإشادة بالحرية والأخلاق النبيلة كالشجاعة والإقدام. وهل يمكن أن توجد دواوين الحماسة بدون حرب، وكانت من مراجع التربية الوطنية عندنا. ومن المحزن أن تكون التقنيات العالمية الناجحة التي حققها الإنسان قديما وحديثا لا تتيسر إلا في إطار يتنافى مع هذه الأدبيات.

3) وأخيرا أشير إلى أن قضية السلام تذكرنا بأن ليس هناك شيء يمكن الحصول عليه بدون مقابل.

فثمن السلام الذي يسود عالم اليوم هو الحروب التي مر بها خلال القرن الماضي. وإذا كانت أوربا موحدة اليوم فما ذلك إلا نتيجة للدروس التي لقنتها إياها الحرب العالمية الثانية:

ولعل الآية القرآنية تجسد هذه الظاهرة في قوله تعالى: ﴿ولولا دفاع الله الناسَ بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾. فكان السؤال: هل يمكن تقييد الحرب والنزاعات التي تُؤدي إليها ؟

وأبلغ ما تعلمته الإنسانية في الجزء الثاني من القرن العشرين أمران جديدان كل الجدة :

الأول : أن التنافس في التسلح بأسلحة الدمار الشامل ينفع حتى في الحرب.

والثاني : إن إمكانات الأرض على وفرتها إمكانات محدودة، لا سيما بالنسبة للطاقات غير المتجددة ولكل الخيرات المتعلقة بالبيئة.

لذا أضحت قضية السلام مرتبطة عضويا بالتنمية المستدامة وهذا موضوع كان مطروحا قبل وبعد (جوهانسبورغ) وهو موضوع قدرة الإنسان على محاربة غرائزه السلبية بتغليب خياله الخلاق البنّاء.

إن الجدل العقيم حول صدام الثقافات أو تضارب الجهالات لا يفيد شيئا، ذلك أن صدام الثقافات واقع فرضه الاستعمار، وهو بالتالي واقع مُسْتَهلَكٌ. والحديث عنه اليوم تَملُّص من مسؤولية الدول المصنعة إزاء ما استحدثته من مشاكل للبلاد التي احتلتها وهيمنت عليها عشرات السنين بدون أن تتقاسم معها وسائل الحضارة وأسباب التقدم والتّرقي، بل هضمت فيه حقوق الإنسان، ولم تر أسس النماء إلا من منظورها الخاص، فلم تهيء البلدان التي أعانتها على ضمان أمنها الغذائي وهيأتها لتكون دولا لا تزال تجتهد اجتهادا يائسا في إثبات مضامينها ومقوماتها الأصيلة. إن عدم اعتناء المستعمرين بالبلدان التي صدروا إليها نظمهم وقوانينهم، بدون النظر في إنجازها، بمثابة حرب باردة جديدة ضد العالم الثالث.

وبالنسبة إلينا فالذي يتعين اعتباره هو الجدية المتبصرة المتجلية في أن يقوم كل فرد بمحاسبة نفسه على مساهمته في توفير وسائل تنمية مستدامة تشمل محاربة الفقر، ولا أقول استئصاله، ومحاربة الحرب، ولا أقول إنهاءها، ومحاربة الجحود والجمود.

استنتاجات وحلول

خلاصة القول إن الحروب على اختلاف أنواعها واقع متحول في علاقة جدلية متعلقة بجوانب أخرى من الحياة الاجتماعية. وهي إلى ذلك ظاهرة بشرية وليست ظاهرة حيوانية. فهي بالمعنى الأنثروبولوجي ظاهرة اجتماعية، في وسع المجتمع الإنساني المتحضر أن يتحكم فيها. هي كالمرض قد يقضي على من فقد المناعة الطبيعية ضده أو تكاسل عن استعمال الطرق الوقائية، ولكنه لا يقضي على من احترم حقوق النفس والجسد.

وبما أننا بصدد الحديث عن الزعزعة المحلية التي نسميها نزاعا محليا فإن طرق الخلاص تكمن في الحوار، إذ هو أنجع وسيلة اكتشفت لحد الآن لتسوية النزاعات. ولن يتم ذلك بدون دعم موصول للأمم المتحدة والمؤسسات الجهوية ولكل الأطراف المتنازعة المقتنعة بفائدة الدبلوماسية النشيطة والبناءة. إن السعي لإدماج المناطق الجهوية في نظام جهوي يتوخى التعاون على أساس مبادئ التنمية المستدامة لترابط بيئات الجهات ذات المصالح المشتركة. ويقتضي ذلك السهر على الاستقرار، ومحاربة التجارة المريبة، كترويج المخدرات والتجارة في الأسلحة الخفيفة والهجرة غير المشروعة والملوثات. وهذا بدوره يستلزم استعمال وسائل التعاون ومناهج للبحث في هذه المواضيع واستعمال آليات التنبيه حيثما توفرت.

على أن المجهود على مستوى الجهة والمنظمات الدولية غير كاف إذا لم تقم الجهة ومكوناتها من البلدان والدول بمسؤوليتها كاملة لدعم مصداقيتها. وفي هذا

الاتجاه مصلحتنا جميعا، ومصلحة البلاد العربية والإسلامية التي حال الاستعمار دون تقدمها باحتلال بعض أطرافها المدعوم من قوى نافذة، يقف حجر عثرة في سبيل تقدمها ونمائها، أقول مصلحتنا جميعا تقتضي التعبئة العامة، ذلكم أن التقدم لا يمكن تحقيقه إلا في إطار الحرية، حرية الفرد، وحرية المجتمع، والحرية لا تتأتى إلا إذا توفرت الديمقراطية الصادقة والتربية القائمة على مثلها والتي بدونها لا يمكن لشعب أن يسلك طريقه في أمن وأمان سواء كان ذلك في مجال الثقافة أو العلم والتكنولوجيا أو تدبير الاقتصاد والمال .

فالحرية والديمقراطية وجهان لعُملة واحدة هي عُملة التنمية. والتنمية هي الوسيلة إلى تحقيق التبادل العادل. إنها تبعد الإنسان عن أسباب النزاعات والحروب، وتقربه من وسائل التبادل والتواصل والتعارف. وهذا ما دعا القرآن الكريم إليه، وهو موضوع جدير بالجهاد الأكبر.

خصائص الحروب والنزاعات المسلحة وآثارها : حروب ونزاعات الفقراء والمتخلفين (الحالة الإفريقية نموذجا)

عبد الهادي بوطالب

تتوالى الحروب والنزاعات المسلحة عبر معمور العالم ولا تتشابه ولا تتماثل. تختلف بينها المواصفات والخصائص والأسباب والآثار، مثلما تختلف فيها طرق إدارة النزاع وتتنوع فيها الأسلحة الحربية وتتعدد تربية المحاربين وحاملي السلاح، كما تختلف نشأة ونهاية بعضها عن نشأة ونهاية البعض الآخر.

والحروب أنواع : الحرب العالمية التي تتطاحن فيها القوى العظمى الممسكة بزمام قيادة العالم والمتنازعة على النفوذ، والحروب الإقليمية التي تندلع بين الكيانات الصغرى أو القبائل المتنافرة، أي بين الجيران، القريب الأدنى، والجار الجُنُب. وكلاهما ينتمي إلى نفس القارة بما في ذلك الانتماء الواحد إلى القرابة والهُوية والتاريخ والمصير.

وثمة الحرب الأهلية التي تمزق الوطن الواحد والشعب الواحد، وتزيد الشرخ القبلي تشرذما. وهذه الحرب التي تحمل اسم الأهلية أو المدنية قد يكون مَرَدُّها إلى تعذر التعايش بين الأسرة الواحدة، وأحيانا تعود لاختلاف الطباع وتعذر

التساكن بين ساكني البيت الواحد، وقد تنشأ لأخذ الثأر أو لرفع الضيم، كما قد تَرْقَى إلى أن تكون صراعا على السلطة والنفوذ.

والحروب العالمية تُشنّ لمتطلبات استراتيجية قريبة أو بعيدة الهدف والمدى، ولكنها مدروسة ومقدَّرة عواقبها بعناية وتدقيق من لدن أطراف النزاع. ويدخل في المتطلبات الاستراتيجية استهداف تغيير موازين القوى لصالح المنتصر ضدا على المغلوب المنهزم.

ولا يتنافى إطلاق نعت العالمية على هذه الحروب مع ملاحظة أنها تخوضها – عادة – القوات الدولية العظمى المنتمية إلى عالم الشمال الذي يشكل أقلية ديمغرافية بالنسبة لعالم الجنوب. لكن الجنوب هو الذي يتحمل بقسوة عواقب الحروب الكبرى ويكون ضحيتها، إذ على التوسع في الجنوب كانت تقوم الحروب العالمية التي كثيرا ما تنتهي بتقسيمه بين المنتصرين، كما وقع في الحربين العالميتين الأولى والثانية خلال القرن العشرين بإبرام معاهدة فرساي سنة 1919 التي محت من الخريطة السياسية العالمية أربع أمبراطوريات عظمى، واتفاقية يالطا سنة 1945 التي قسمت مناطق النفوذ بين القطبين الأعظمين : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

الحروب الكبرى ذات كُلْفة مالية باهظة وتزداد كُلْفة بتقدم التطور التكنولوجي للأسلحة الجديدة. وقد أصبحت اليوم حرب الأجواء عن بعد، لا تحتاج إلى وطء المقاتلين أقدامهم على الأرض، أو لنقل بعبارة أدق إنها أخذت تقترب من نهاية عهد المواجهة المباشرة بين المتقاتلين، بل يواجه فيها البشر القابع على الأرض بصدور مفتوحة قَنْبلة الطائرات والصواريخ المقاتلة عن بعد. ولنقل عنها أيضا إنها حرب الشمال أو حرب الأقطاب العظمى في الشمال الذي يملك أسلحتها المتطورة على الجنوب الذي يفتقدها، أو إنها أصبحت حربا لا يموت فيها مقاتلون من العالم المتقدم. وقد تمت تجربتها بنجاح في حرب عاصفة

الصحراء بالخليج، وفي كوسوفو ويوغوسلافيا. وتُجرَّب كل يوم وطيلة سنوات خلت في الهجوم المستمر على العراق دون أن يملك قدرة الرد أو الردع، تمهيدا لتجربتها في العدوان الشامل المنتظر على العراق. إن الحروب الكبرى هي حرب الأغنياء والمتقدمين.

أما الحروب المحلية والإقليمية والأهلية فتُشَنُّ لأتفه الأسباب والذرائع، وبوسائل حربية متجاوَزة أخنى عليها الدهر، وكثيرا ما تطول ولا تنتهي بانتصار حاسم. وإن توقفت لفترة فإنها لا تلبث أن تعود لأتفه الأسباب مثلما يكون اندلاعها بدون سبب مفهوم. إنها حروب الفقراء والمتخلفين.

سنركز في هذه المداخلة لتعميق خصوصيات الحروب الإقليمية على مثال إفريقيا التي اجتازت القرن العشرين بحمولة قياسية عن الحروب الإقليمية والنزاعات المسلحة التي تجاوز عددها الثلاثين في حقبة زمانية تتجاوز ثلاثة عقود، أي ما بين سنة 1970 وإلى سنة 2000، بمعدل حرب في كل سنة.

وحتى لا نطلق هذه المقولة الصعبة (التي اشتهرت بها القارة) على عواهنها يجب أن نتجنب التعميم المؤدي إلى الخطإ الذي يقع فيه المحللون السياسيون والاستراتيجيون بإصدار حكم مطلق على القارة بأنها مُسَعِّرة الحروب وموقِدة النزاعات المسلحة، وأن هذه الظاهرة إحدى خصائصها ولا نقول مميزاتها، فلا امتياز للأسوإ إلا على حد قوله تعالى في القرآن الكريم : ﴿وامتازوا اليوم أيها المجرمون﴾.

إن الأمر ليس كذلك. فإفريقيا في الحقيقة إفريقيتان إن لم تكن ثلاثا: تلكم التي تعيش الفقر والبؤس والأوبئة ومخاطر الحروب الإقليمية والأهلية والنزاعات المسلحة الدائمة وتحيا خارج عهد التنمية والاستقرار وعلى هامش المجتمعات الدولية المتقدمة، يسودها حكم رديء فاقد الفعالية على رأسه شيخ القبيلة، وإن كان يحمل اسم رئيس الدولة لأن نظامه ما يزال بعيدا عن نظام الدولة الوطنية

الحديثة، وأبعد ما يكون عن نظام دولة الحق والقانون لسبب بسيط، هو أنه لا تقوم فيه دولة وإنما مشيخة قبلية لا صلة لها بقواعدها الشعبية. وهذا النوع الأول هو الذي تُعنَى به المداخلة المعروضة عليكم.

أما إفريقيا الثانية فهي تلكم التي تتدرج دولها على درجات سلم النماء والحداثة، ويمنحها البنك العالمي شهادة بحسن السلوك. وشهادته هي مفتاح الاستثمارات الأجنبية المساعدة على تحقيق النماء والاستقرار والازدهار. وهي التي يقول هذا البنك في شهادته عن دولها إنها «أقطاب التنمية الإفريقية التي يمكن الاطمئنان إليها لأنها تتوفر على الأمن الداخلي اللازم للاستثمارات». وذلكم مثل السينغال، وجنوب إفريقيا، وساحل العاج، وغانا، والكونغو الديمقراطي، وناميبيا، وبوتسوانا، دون أن ننسى دولا إفريقية عربية في المنطقة العربية بالمشرق والمغرب. وهي دول تزاوج بين تطلعها إلى التنمية الشاملة وبين ممارستها لنظام إن لم يرق إلى أوج الكمال الديمقراطي فإنها تتطلع وتعمل للانخراط في منظومته بإرادة قوية. وتُعرف هذه الدول باسم دول النهضة الإفريقية أو دول الانبعاث الإفريقي.

عن إفريقيا الحروبِ والتخلفِ والبؤس والأمراض تحدث كوفي عنان في تقرير تقدم به بتاريخ 18 أبريل 1998 إلى الأمم المتحدة وعرض فيه خلاصاته عن الأوضاع التي يتخبط فيها هذا الجزء البائس من إفريقيا وكان فيه متشائما "أو واقعيا جدا ولِمَ لا ؟" ومتخوفا على حاضره ومستقبله. وأتْبعه –وهو ابن إفريقيا البار– بتصريح علني قاسي اللهجة تحت تأثير الغضب والاشمئزاز من هذه الأوضاع مما جاء فيه عن نظمها الحاكمة قوله: "لنترك هؤلاء الحكام يشنُّون بعضُهم على بعض الحروب إلى أن يشبعوا منها ويتعبوا، إلى أن يصلوا إلى حد الاستنزاف، إلى أن تقتلهم هذه النزاعات جميعا، إلى أن يجرفهم غضب شعوبهم".

كانت الحروب الإقليمية في هذا الجزء المظلم من إفريقيا السوداء تنشأ أيام الحرب الباردة بين السبعينيات إلى نهاية القرن المنصرم نتيجة للشرخ الذي وزع

الحكام بين مُوالٍ للاتحاد السوفياتي والنهج الشيوعي، وبين مُوالٍ للغرب الليبرالي الديمقراطي. وكان من المنتظر بعد سقوط جدار برلين سنة 1989 وانفجار الاتحاد السوفياتي سنة 1991 أن تقف في هذا الجزء من إفريقيا الحروب المذهبية، لكن نشأت حروب أخرى بدءا من سنة 1991 وكان معظمها حروب تحرير. ويمكن أن نطلق عليها «حروب إفريقيا ما بعد الحرب الباردة».

وتعددت أسباب هذه الحروب وتَعِلاَّتها، ولم يسبق إعلانَها حوار بين أطراف النزاع لتفادي الحرب. وعجزت الأمم المتحدة أحيانا عن ممارسة دور الوسيط أو الراعي لفك نزاعاتها. وعلى ذلك رفع الغرب الشعار القائل : «حلٌّ إفريقي للنزاعات الإفريقية». وإذا كان ظاهر هذا الشعار هو إعلان تخلي الغرب والأمم المتحدة عن العمل لإحلال السلام بين المتحاربين الأفارقة، فهو يعني أيضا التخلي عن الالتزامات التي تعهد بها لإفريقيا من رفعوا هذا الشعار لمد المساعدة المالية والمعنوية لها لتقوم بمساعدة نفسها بنفسها وتضميد جروحها بيدها. وبعبارة أخرى إن إطلاق الشعار يبلور إرادة المجتمع الدولي في سياسة نفض اليد من إفريقيا البائسة وتركها تتخبط في مشاكلها التي أكدت صيرورة الأحداث أنها عاجزة عن حلها بمفردها.

لا تعدو الأسباب الظاهرة لاندلاع هذه الحروب في الجزء المظلم من إفريقيا أن تكون خلفيتها إما النزاع على الحدود التي خلَّفها الاستعمار الغربي نتيجة تقسيمه للوطن الواحد، أو القبيلة الواحدة، أو إقامته حدودا مصطنعة فاصلة بين أجزاء الكيان المرتبطة بعضها ببعض، أو بسبب اقتطاع الاستعمار أجزاء من تراب دولة لها وضع قانوني دولي كوضع الدولة المشمولة بحماية لا تفقد معها الدولة المحمية شخصيتها الدولية القانونية لفائدة ضمها إلى تراب مستعمراته كما حصل في حرب الرمال سنة 1963 بين المغرب والجزائر، أو بسبب النزاع على حصص تقاسم منسوب المياه ومقادير الثروة المعدنية، أو مواد أساسية

أخرى، أو لتحقيق مطلب تقاسُم السلطة السياسية وفي آن واحد تقاسم الثورة النفطية، وهو البعد الجديد الذي اتخذته في السودان حركة التمرد التي يقودها في الجنوب «جون قرنق» على الحكومة المركزية بالخرطوم.

ومن بين خلفيات النزاع المسلح الإفريقي متنوع الأشكال نزاع الفرقاء على امتلاك الأراضي الفلاحية، وعلى مناجم الذهب والماس والأحجار النفيسة. وكان امتلاك هذه المناجم من بين خلفيات حرب «الإينيتا» التي قادها الزعيم «جوناس سافينبي» التي توقفت ثم عادت إلى أن انتهت سنة 1994 بعد التوصل إلى «أوفاق لوساكا».

أما حرب التحرير التي قادها السجين الأكبر (الذي ضربت مدة إقامته في السجن رقما قياسيا لم يعرفه في العالم سجين مثله) نيلسون مانديلا فقد كانت حربا فريدة من نوعها لأنها كانت ضد العنصرية البيضاء ولم يسبق لها مثيل.

وتلتقي النزاعات المسلحة في الجزء البائس من إفريقيا في خلفية مشتركة هي انتشار التربية على ثقافة العنف والعدوانية، أي ما يسمى ثقافة الحرب بديلا عن التربية على ثقافة التسامح والتعايش التي تدعى ثقافة السلام.

إن من بين المغايرات التي تَفْرِق بين حروب الأغنياء وحروب الفقراء نوعية الأسلحة المستعملة في الصراعات. إذ في حروب الفقراء تُستعمَل الأسلحة البدائية التي تُحمَل على الأكتاف وتبقى في متناول اليد. وهي الأسلحة المعروفة في تجارة السلاح باسم سلاح الحجم الصغير أو السلاح الخفيف. ولأن هذا السلاح العتيق متجاوَز، ولا يصلح إلا في النزاعات التي يتواجه فيها المتقاتلون المتقابلون وجها لوجه على مساحة محدودة، فإنه بالتالي منخفض السعر، ولا طلب عليه إلا من الفقراء، وتزيد كُلفته رخصا بسبب بيعه عن طريق التهريب الذي يلجأ فيه مهربوه إلى المناقصة في الأسعار حتى يجدوا له طلبا في الأسواق الفقيرة. وتجارة هذا السلاح لا تخضع لقانون. وهكذا يمكن اعتبار هذا السلاح شعبيا وأفضل أن أنعته بالغَوْغائي احتراما لكلمة الشعب.

ومن خصوصية هذا السلاح سهولة حمله من لدن الشباب والأطفال والمراهقين وهم أغلب من يُجنَّدون للعمل في هذه النزاعات البدائية، بل إن الإحصائيات تثبت أن عددا كبيرا من المراهقين والشباب يموتون أو يُجرَحون أو يُعوَّقون بسببه. وتقول الإحصائيات إنه من بين ما يتراوح بين سبعة أو ثمانية مليون قتيل في النزاعات الإفريقية سقط بهذا السلاح ما يتجاوز مليوني طفل، وتعوَّق منهم بسببه ما بين أربعة إلى خمسة ملايين طفل.

والسهولة التي تُتيح للشباب في سِنّ مبكرة حمل هذا النوع من السلاح تساعد على نشر الجريمة الداخلية التي تصيب السواح والمستثمرين الأجانب، أي أنها تخرب التجارة والسياحة، وتُضعف قدرات الاقتصاد البدائي المحدود الذي ما يزال هو السائد في هذا الجزء من إفريقيا، بل تجعل مهمة الحاكمين الذين يعملون لتثبيت الأمن معقدة وعديمة الجدوى.

كما أن من مخاطره الكبرى اندلاع الحروب بين القبائل المتنافرة المتقاتلة في شكل عصابات يسهل عليها استعمال هذا السلاح. وقد استُعمِل بكثافة في حروب أنغولا، وكونغو برازافيل، وكونغو كينشاشا، وفي حرب إثيوبيا وإيريتريا، وفي حروب رواندة، والصومال، والسودان، وبوروندي، والتشاد، وجيبوتي.

وتقول الإحصائيات إن استعمال هذا النوع من السلاح له علاقة بارتفاع عدد اللاجئين في إفريقيا، إذ من بين 29 مليون لاجئا أُحصِي عددهم في العالم يوجد في إفريقيا وحدها 8 ملايين نسمة، لأن هذا السلاح يطيل أمد الحرب ويساعد على نشرها بين أطرافها لأنه خفيف الحمل سهل التناول والاستعمال. وبسببه أيضا تقول الإحصائيات إن عشرين مليون إفريقيا نزحوا عن مواطنهم الأصلية. وليس من السهل تجريد حاملي هذ السلاح منه، بينما من السهل ذلك بالنسبة للأسلحة الثقيلة التي تستعمل في الحروب النظامية التقليدية التي كان المتحاربون يلتقون فيها على جبهة القتال.

وهذا النوع الخاص من الحروب الذي نتحدث عنه يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد الأفارقة على توقيه مهما كانت أسبابه سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. ولكن يبقى المفتاح لحله هو كف الشمال المصنِّع عن تسويق سلاحه الخفيف إلى إفريقيا وغيرها من جهات منطقة الجنوب عن طريق التهريب. إن الشمال الذي ما يزال يصنع هذا النوع من السلاح لتسويقه إلى أقطار متخلفة هو وحده الذي يستطيع بامتناعه عن تصديره والتهافت على الاستفادة من تجارته المحرمة أن يخفف من وطأة حروب الفقراء ويساعد على الحد من وتيرة اندلاعها، أو على الأقل عليه أن يراقب تحركاتها عبر العالم لشل تهريبها اللاقانوني. كما أن على الحكومات الإفريقية أن تردع بجدية وصرامة وقوة حركة تهريب هذا النوع من السلاح وأن تمنع حمله على مواطنيها وتعتبر اقتناءه جريمة تدخل تحت طائلة القانون وتُنزِل بمرتكبيها أقسى العقوبات.

وعلينا أن نعلم أن استعمال هذا النوع من السلاح وتسامح القوانين في اقتنائه وغض الطرف عن رواجه ليس مشكلا إفريقيا فحسب، بل إنه مشكل ذو بعد عالمي. وعن ذلك قال كوفي عنان : «إن رواج هذا السلاح الخفيف عبر العالم هو معضلة التسلح الخطير المنسية. والتخلص منه هو مفتاح توقي النزاعات المستمرة في شكلها القديم. وهي في مجموعها تشكل أقلية النزاعات في عالم اليوم».

وقد كانت منظمة الأمم المتحدة تعتزم عقد مؤتمر دولي في غضون سنة 2001 للنظر في تجارة هذا السلاح التي تعمل بطرق غير قانونية، كالتهريب وما أشبهه. وعقدت اجتماعها الأول للتحضير لهذا المؤتمر في نيويورك، لكن أحداث 11 سبتمبر استأثرت باهتمامها وألْهَتْها عن متابعته. وكانت دول إفريقية قد تحمست لإنجاح هذا المؤتمر، لكن لا يكفي أن يُلتمَس العذر للأمم المتحدة بانشغالها بحرب الإرهاب، لأن ذلك ليس إلا شجرة لا تستر الغابة، أما الحقيقة فهي أن مصالح صانعي هذا السلاح ومروجيه والمتاجرين فيه كانوا وراء تعثير خطوات المؤتمر وإعاقته عن المضي قدما لمنع هذا السلاح الخطير.

وبدون تخلُّص إفريقيا من هذه الحروب فإنها ستظل تعاني من عواقبها الوخيمة التي من بينها شيوع الفقر والمجاعة وفقد الأمن والاستقرار في الجهات المبتلاة بهذه النزاعات المسلحة. وهذه العوارض ليست لها دائما علاقة سببية بالحروب والنزاعات، ولكن لها بها علاقات غير مباشرة، إذ في عالم تعلو فيه قدرة السلاح على الاعتبارات الخلقية، وتكون عهود العنف والحرب أكثر طولا من عهود التعايش والسلام، فإن النسيج الاجتماعي الذي يتفكك ويصبح فاقد المناعة حتى عن تحمل الأمراض والأوبئة، يتحول إلى مجتمع منخور، لا يتعلم ولا يتطور ولا ينتج، مجتمع يجتر حاضره بمرارة، يفقد الأمل ويصاب بمرض فقد الذاكرة وانفصام الشخصية. وإفريقيا لا تستحق هذا المصير الذي لا يشكل حتمية مفروضة عليها. وعلى الجزء المتحرك العامل من إفريقيا الذي يقطع خطوات ملحوظة على درب التنمية والاستقرار أن يأخذ بيد الجزء الفقير المتخلف، ويساعده على الخروج من النفق المظلم. وعلى الناجي -كما تقول الحكمة- أن يأخذ بيد أخيه.

بين الحروب الإقليمية والحروب الوقائية
المشكل والحل

عبد الهادي التازي

شاءت الظروف أن تصحبني الدعوة للإسهام في هذه الدورة الخريفية، تصحبني وأنا أحضر لقاءات مماثلة في ثلاث قارات : في إفريقيا وأوربا وآسيا... في كل تلك اللقاءات كانت الاحتكاكات الإقليمية والحرب المحتملة حاضرة.

حضرت في برلين في غشت الماضي المؤتمر العالمي الثامن للأسماء الجغرافية التابع للأمم المتحدة... الذي ظهرت من خلال مناقشات نقاط جدول أعماله... أن هناك خلافات بين بعض الدول المشاركة على تسمية بعض المواقع الجغرافية فيها وأن هذا الخلاف كان يتسبب أحيانا في اصطدامات بين الدول الجارة وكان لهذه الاصطدامات أثرها على اقتصاد تلك الدول، وعلى مسيرتها الثقافية والحضارية.

شاهدنا هذا من خلال تدخلات بعض الزملاء من القارة الإفريقية التي تعيش ظروفها المعروفة مع مشاكل الحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية التي وزّعت القارة في غيبة من أهلها بمقتضى الاتفاقية المعروفة لعام 1880.

وهكذا كانت تستوقفنا طويلا بعض الجلسات التي تتحدث مثلا عن محاولة إسرائيل تهويد بعض الأسماء الجغرافية التي عرفتها بلاد فلسطين في تاريخها

القديم، محاولتها لتحويل تلك الأسماء إلى أسماء أخرى مما يكون سببا في احتجاج أصحاب الحق، هذا الاحتجاج الذي لا يلبث أن يتحول إلى اصطدام ينتهي إلى محن نعرف جميعا آثارها على أمن المنطقة واقتصادها وتطورها الحضاري والثقافي. كان يستوفها النقاش الساخن بين المندوب الياباني ومندوب كوريا حول استعمال كلمة «بحر اليابان» أو «البحر الشرقي»... وبين مندوب قبرص وتركيا، وبين الذين يستعملون عبارة الخليج الفارسي والذين يسمونه الخليج العربي... وأذكر بالمناسبة أن من أبرز أسباب الحرب التي شبت في منطقة الخليج منذ سنوات خلت، الخلاف حول استعمال هذا الإسم الجغرافي أو ذاك من لدن الجهتين.

كنت أتتبع الخلافات القائمة بين أعضاء هذا المؤتمر العالمي حول الأسماء الجغرافية لأجد أن الحروب الإقليمية كانت تنشب أحيانا لهذا الاستعمال أو ذاك!!

وحضرت لقاء ثانيا في إفريقيا، وبالذات في القاهرة، كان لقاء ثقافيا خالصا، ولكنه كان يعكس هو كذلك آثار الحروب الإقليمية على تخلف المنطقة وعلى تعثر طريقها على صعيد التفرغ للبحث العلمي مثلا، وكنا نشعر بالحزن والأسى ونحن نسمع أن «الكتاب» المسموح به في دولة قد لا يسمح برواجه في الدولة الجارة لمجرد أنه مطبوع في الدولة الأخرى..! وهكذا نجد أن الحروب الإقليمية التي تنشب بين الأطراف لا تقف عند حد قعقعة السلاح ولكنها تتعدى ذلك إلى خنق طريق المعرفة.

وفي نفس الموضوع حضرت لقاء في آسيا وعلى سبيل التحديد في منطقة الخليج لأرى بدايات النار المتأججة بين بعض دول المنطقة فيما يتصل بالحدود، حدود الأرض، لأسمع أسلوب الخطاب المستعمل بين المعنيين كذلك، وآثار كل ذلك على الذين ينتسبون إلى هذه الجهة أو تلك، آثاره على الاختيار المذهبي الديني وعلى الاختيارات السياسية كذلك..!

لذلك أقول إنني كنت أعيش طوال الفترة التي تفصل بين تلقي الدعوة والإجابة عنها، كنت أعيش مع موضوع الحروب الإقليمية والحروب المتوعد بها في جهات أخرى، ولكني كنت أشعر بأنني أعيشها في جهتي أنا !

وقد كان من أبرز ملاحظاتي أن تلك الآثار السلبية التي نتحدث عنها لم تكن مقتصرة على تلك الأقاليم وحدها ولكنها تتجاوزها إلى مناطق بعيدة قد لا تدخل في الحسبان، وهكذا فإنه يغلط كل الغلط من يعتقد أن الآفة تقتصر على جهة بعينها أو إقليم بذاته... فإن الآثار تتمدد وتتمدد... ومن هنا كان حريا بنا أن نقوم بدراسة ظاهرة هذه الحروب، وهل من سبيل للتغلب عليها أو لتطويقها على الأقل.

أعتقد أن الحروب الإقليمية والمحلية ظاهرة تعبر أولا وبالذات عن حالة تخلف في الإقليم الذي تحدث فيه تلك الحروب، بمعنى أن ذلك الإقليم لم يصل درجة كافية من التحضر تحمله على التفكير في اللجوء إلى الحوار قبل أن يفكر في اللجوء إلى استعمال الأيدي، وهي أي الظاهرة تنشأ عن أمرين اثنين :

الأمر الأول يتعلق بالخلل الذي يقع في المواثيق التي تربط بين الأطراف المتجاورة في الإقليم، بمعنى أن ذلك الميثاق يشتمل على مبادئ ترتكز على أساس غير متكافئ، غير متوازن، وهنا يشعر الطرف المتضرر - يشعر مع الزمن - أنه كان ضحية غش، ضحية ظلم وقع عليه فيأخذ في التفكير في الثأر من الطرف الآخر.

وكلنا يعلم أن في صدر أولويات القانون الدولي العام أن تكون الاتفاقيات مبنية على أساس المساواة في الحقوق، وأن أي مس بهذا المبدإ سيؤول بالاتفاقية إلى الانهيار... وهذا النوع من الاتفاقيات المبنية على أساس المراوغة والمخاتلة والغش هو المعبر عنه دوليا بالاتفاقيات السبعية (Les conventions léonines).

ومن هنا كان من الواجب على الذين يسنون القوانين أن يسهروا على تخليق الاتفاقيات أي جعلها معتمدة على احترام مصالح الكل، وعلى درجة ليس فيها أدنى أو أعلى.

هذا هو الخلل الأول، وكم سبب من كوارث ومآسي سواء على الصعيد الإقليمي أو حتى على الصعيد الدولي.

الأمر الثاني الذي يلهب هذه الحروب الإقليمية يكون خارج الإقليم، بعيدا عنه أي أنه عنصر أجنبي عن المنطقة... وتكون له مصلحة في إلهاب تلك الحروب بين الإقليمين أو الأقاليم لفائدته هو... وأعتقد أن خطر هذا العنصر على السلام يكون أعظم مما لو شبت الحروب بصفة تلقائية بين طرفين... لماذا ؟ لأن هذا الطرف الأجنبي يعمل جاهدا وبكل خبث على تصيد الفرص لزعزعة هذه البلاد وتفكيك وحدتها.

وأنا أحاول أن أعرف عن بعض المواجهات المحزنة التي كانت تصدم المغرب الأوسط بالمغرب الأقصى في بداية القرن الرابع عشر الميلادي/بداية القرن الثامن الهجري، كنت أبحث من خلال المصادر المغربية والمصادر الجزائرية عن السبب الحقيقي لاشتعال نار الفتنة بين البلدين الجارين... وقد وصلت إلى أن المحركات التشغيبية كانت تكمن خارج البلدين، ومن المؤسف أن الجهتين معا كانتا في معظم الأحيان تذهبان ضحية ذلك التدخل المارق من الجهات الأجنبية ! وقد قرأنا في هذا الصدد، من جملة ما قرأناه، أن ملك أراغون، جاك الثاني بعث سفيره بيرنار ديسبرينك B. Despring إلى تلمسان ليقدم رسالة إلى الأمير ابن تاشفين الأول يطلب إليه فيها أن يقوم بمناوشة ملك المغرب ويحمله على الطاعة، وطلب إلى حليفه في الجزائر أن يساعده على تحقيق هذا الهدف..(1).

ويذكرني أمر هذا التدخل في شؤوننا، نحن أبناء المغرب الكبير، بتدخل من نوع آخر طلبناه نحن في المغرب الأقصى من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتعلق الأمر بما حدث أيام الملك محمد الرابع عندما شعر المغرب بأنه في حالة تهديد من طرف بعض الدول الأوربية التي كانت تحتل بعض الأطراف، وكان بعضها الآخر يسعى للحصول على موضع قدم في التراب المغربي وكان الطرف الثالث يسعى لتوسيع دائرة نفوذه... شعر العاهل المغربي محمد الرابع بالخطر، فأحضر المبعوث الأمريكي آنذاك فيليكس ماثيوس، وأبلغه رغبة المغرب في تدخل الولايات المتحدة لمساعدة المغرب على الاحتفاظ باستقلاله ووحدة ترابه.

ولأشد ما كان استغرابنا من جواب وزير الخارجية الأمريكي آنذاك هاميلتون فيش Hamilton Fish، ذلك الجواب الذي كان سريا، وكان يحمل اعتذار الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم مساعدتها للمغرب ضد الأطماع الأجنبية التي كانت تهدد حريته واستقلاله.

لا أخفيكم وأن أقرأ ذلك الجواب الأمريكي أنني شعرت بأن رفات الرئيس الأمريكي الأول جورج واشنطن كان يرتج في قبره، لما كنا نعرف عنه من عواطف نحو العاهل المغربي الملك محمد الثالث، ثم لما نعرفه عنه من مناصرته لحرية الشعوب واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية(2).

ويسلمنا الحديث عن هذه المبادرات إلى الحديث عن مبدإ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى (La non-ingérence)، هذا المبدأ الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي العام.

وهكذا نجد محكمة العدل الدولية في قرارها الصادر يوم 27 يونيه 1986 تذكر ما يلي :

ومن الواجبات والالتزامات التي احتواها القانون الدولي، وكذلك المواثيق والمعاهدات الجماعية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية واجب جوهري يفرض على كل دولة الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لأية دولة

أخـرى، أو في العـلاقـات بين الدول الأخـرى : ويقع هذا الواجب أيضـا على أشخاص القانون الدولي الأخرى مثل المنظمات الدولية التي ظهرت حديثا على المستوى العالمي والإقليمي.

وقد ورد مـؤخرا في تصريح لزميلنا في هذه الأكاديمية السيد هنري كيسينجر وهو من الشخصيات التي نعرف مواقفها من قضية مناصرة السلام، السلام الذي يتحقق بدون ثمن مكلف، إنه يدعو للسلام ولكن بوسائل أخرى غير الثمن المكلف. هذه الشخصية الأمريكية المعروفة تقول : «إن العمل على تعويض حكومة بأخرى مكانها سيجعلنا أمام مسؤوليتنا حول نظام السلام الذي سن عام 1648 في ويستفاليا والذي يرتكز على عدم السماح بتدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة»(3).

والواقع أن السبب القانوني لعدم شرعية التدخل، ينبني على أساس من مبدإ المساواة، وهي مبدأ معترف به نظريا ومطبق على نطاق واسع عمليا في الحياة الدولية. وقد أصبح هذا القانون عالمي المبدإ كما هو معروف.

ولكننا ونحن نتحدث عن الموقف من التدخل نجد أنفسنا اليوم أمام عدد من التدخلات التي كانت تهدف في واقع الأمر إلى الحصول على بعض المكاسب، وهكذا، فتحت غطاءات متعددة، نجد أن دولة من الدول تقول بالتدخل في شؤون دولة أخرى بحجة أن التدخل يهدف إلى حماية المواطنين... أو بحجة محاربة التجارة في المخدرات أو ربما أحيانا يكون الهدف المعلن عنه هو عملية تحضير أو تمدين، وقد لا يقتصر التدخل على دولة وحدها ولكنه يتجاوزها إلى دولتين أو ثلاث حسب اتحاد المصالح !!

وإذا كانت المبررات للتدخل لا تقف عند حد، فإننا أخذنا نسمع مصطلحا آخر للتدخل أولا ولتبريره ثانيا، فالتدخل أصبح يحمل اسم الحروب الوقائية، التي

تهدف بكل بساطة إلى تخليق استعمال ثروات باطن الأرض لصالح أهل الأرض جميعا !!

فيما يتصل بالمبررات والمسوغات والذرائع أريد القول إن الكل، لحسن الحظ، يعرف ما يجري في الساحة الدولية، ولا أحد يستطيع تضليل الآخر عما يقصده الآخر.

كنا نحفظ صغارا قصة طريفة لها جذور في كتب التراث العربي منذ أيام الشاعر ربيعة الرَّقي 813/98، هذه القصة هي قصة الذئب والخروف اللذين تصادفا على نهر... الذئب في الأعلى والخروف في أسفل النهر. هنا جرى الحوار المعروف عندما اتهم الذئب الخروف بأنه يعكر عليه الماء ! فأجابه الخروف بأن الماء يأتي من الأعلى الذي تكرع فيه... فقال الذئب : أذكر أنك شتمتني في العام الماضي ! أجابه الخورف : إني لم أولد إلا في هذا العام ! فقال الذئب : ربما كان الذي شتمني هو أخوك، فأجابه الخروف : ليس لي أخ ! وكان جواب الذئب : إن لم تكن أنت أو أخاك أو أباك فلابد أن أحدا من أقاربك هو الذي شتمني !

أعتقد أن لنا من تجارب الماضي ما يكفي لكي نجعل حدا لما نشهده يوميا من متناقضات وتجاوزات... كان سببها الأول والأساس تخطي مبادئ القانون الدولي التي كانت وستظل المبادئ التي تحمي البشرية مما يتهددها من تداع وانهيار يأتي على كل المعالم الحضارية التي عرفناها إلى اليوم.

وأستطيع القول في ختام هذا العرض المقتضب إن سائر الصراعات بما فيها المحلية والإقليمية والدولية كذلك، من التي قرأنا عنها أو عشناها أو سمعنا عنها كانت تنتهي في الأخير إلى الاقتناع بأنه لا مشكل أبدا يمكن أن يُحل عن طريق الصراع الذي لا يخلف سوى الدمار والخراب الناتجين بطبيعة الحال عن (الفعل ورد الفعل).

وهكذا نجد أن كل تلك الجهات كانت تصل في نهاية المطاف إلى الإيمان بأن التفاهم بين الأطراف المتصارعة هو وحده الكفيل بإيجاد الأرضية الصالحة للتعايش. أريد القول مرة أخرى، نظرة واحدة على الأحداث التي مررنا بها عبر التاريخ سواء في الشرق أو الغرب كانت تؤمن في الأخير بضرورة المصالحة وضرورة تنازل طرف ما لرغبات الطرف الآخر من أجل تحقيق الفائدة للجميع.

لقد رأيت رسما على جدار إحدى المكتبات التي زرتها مؤخرا في لندن، ورأيت أن أضمنه عرضي هذا، وأهديه لزملائي، وقد كان هذا الرسم بالنسبة لي يلخص مشكل الصراعات التي نتحدث عنها، كما يلخص الحل الصحيح للمشكل وهو، أي الحل، يتمثل في عودة المتحاربين إلى طاولة المفاوضات لكي يوحدوا الرأي على إيجاد الحلول الصالحة التي تكفل للمواطنين تنمية اقتصادهم وتعمل على تطورهم الحضاري وبالتالي تساعد على بسط الأمن والطمأنينة والسلام.

الهوامش

1) عبد الهادي التازي : التاريخ الدبلوماسي للمغرب، ج 7، ص 13، رقم الإيداع القانوني 1986/ 25، مطابع فضالة، المحمدية.

2) عبد الهادي التازي : التاريخ الدبلوماسي للمغرب، ج 9، ص 143، مصدر سابق.

3) Extrait d'un article de Rudolf Augstein dans le «Spiegel» 35/2002 du 26/08/02.

تأملات في الحروب الإقليمية والمحلية
من منظور علم الحرب وفي استتباب السلم في عالمنا

أحمد صدقي الدجاني

استهلال

موضوع خريف 2002م لأكاديمية المملكة المغربية هو"الحروب الإقليمية والمحلية وآثارها على التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري واستتباب السلم في العالم". ويأتي طرحه للنظر والمعالجة في وقت يشهد فيه عالمنا في مطلع القرن الحادي العشرين أحداث حرب من نوع خاص ترهص بنذر زلازل عالمية.

لقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحرب يوم 2002/10/7 باسم «الحرب ضد الإرهاب» بعد أقل من شهر على حدث 2001/9/11 في نيويورك وواشنطن. واستهدفت مع بريطانيا وتحالف دولي أفغانستان، للقضاء على حكومة طالبان وتنظيم القاعدة. وعاش العالم أخبار فظائع ما جرى هناك. ولا تزال الأحداث الجارية في تلك الجبهة بين حين وحين تدل على أنها مستمرة كجبهة حرب.

كانت الإدارة الأمريكية قد أعطت الضوء الأخضر للحكومة الإسرائيلية لبدء حرب في فلسطين في أعقاب فشل مفاوضات كامب دافيد الثانية في صيف عام 2000 في فرض التنازل عن القدس على المفاوض الفلسطيني، فكان أن قام

مجرم الحرب اريل شارون بانتهاك حرمة المسجد الأقصى يوم 2000/9/27، وبدأت انتفاضة الأقصى في اليوم التالي. وقد استهدفت واشنطن من هذه الحرب القضاء على حركة التحرير المستمرة لشعب فلسطين العربي ضد الغزو الاستعماري الاستيطاني الصهيوني العنصري وإذلاله وأمته العربية ودائرته الحضارية الإسلامية باغتصاب القدس عنوة بمقدساتها المسيحية والإسلامية. وعهدت أمريكا للجيش الإسرائيلي بتولي الحرب في جبهة فلسطين، مجاهرة بتزويد الحكومة الإسرائيلية بالسلاح والدعم المادي والمعنوي. ولا تزال الأحداث الجارية في جبهة فلسطين، من جرائم صهيونية يومية ودخول الانتفاضة عامها الثالث تدل على مدى احتدام الحرب فيها.

وها هي الإدارة الأمريكية قد حشدت آلتها العسكرية لشن حرب على العراق وفرضت مع بريطانيا على الأمم المتحدة إصدار قرار مجلس الأمن 1441 الفريد من نوعه بين القرارات الدولية والذي ينظم عمل فريق تفتيش دولي عن أسلحة الدمار الشامل في العراق بزعم امتلاك الحكومة هناك هذه الأسلحة. وتوضح دراسات تحليلية للتحرك الأمريكي هذا على أنه يستهدف إكمال سيطرة القطب الواحد الأمريكي على النفط في العالم وإحكام قبضته على المنطقة العربية ودائرة الحضارة الإسلامية، والحيلولة دون قيام أقطاب آخرين. وقد دللت المناقشات في مجلس الأمن حول ذلك القرار تململ دول كبيرة من التحرك الأمريكي ومحاولتها عرقلته. وتشير الأحداث الجارية على هذا الصعيد إلى أن خطر فتح جبهة أخرى في هذه الحرب ماثل، وكثيرون في عالمنا يحبسون أنفاسهم ويضعون أيديهم على قلوبهم تحسباً من أهوال متوقعة.

إن ما نعانيه من جراء هذه الحروب، وما فتئ إنسان العصر يشهده من حروب إقليمية ومحلية، وورقة العمل الثمينة التي أعدتها لجنة الأعمال، دعت إلى خاطري «علم الحروب» «الذي يسعى إلى السلام»، وحثتني على أن أُسهم في

أعمال الدورة «بتأملات في هذه الحروب من منظور علم الحرب» آخذاً في الاعتبار محاور الموضوع التي تتناول آثار الحروب الإقليمية والمحلية على التنمية الاقتصادية، والحروب الإقليمية والمحلية من منظور دولي، وآثارها على المعالم والقيم الحضارية، والعمل على استتباب السلام العالمي.

وجدتني وأنا أتهيأ لهذه التأملات أتجه إلى ما تضمه مكتبتي من كتب عن علم الحرب والسلام. وقد برز أمامي من خلال تصفح بعضها حقيقة أن الحرب كانت موجودة دوماً في تاريخ الإنسان، وأن لها من ثم تاريخاً طويلا يزخر به التاريخ البشري. وهذا ما دعا أهل العلم والسياسة والحرب في مختلف الحضارات إلى الكتابة في تاريخ الحروب وفن الحرب. ولفتني أنهم سعوا إلى أن يضعوا «علْماً للحرب» من خلال ذلك يمكنهم من الوصول إلى استتباب السلم. وقد برز مصطلح علم الحرب بقوة تحت تأثير صدمة الحرب العالمية الثانية وما حفلت به من تدمير ومذابح بفعل تطور الأسلحة ومنها السلاح النووي، وتسلُّط فكرة الحرب الشاملة التي تطول كل شيء على عقول القادة. وهكذا أسست فرنسا عام 1945 «المعهد الفرنسي لعلم الحرب» «من أجل الدراسة العلمية للحرب والسلم والنزاعات والأعمال العدوانية الجماعية والعنف السياسي الذي يعتبر جرثومة الحروب».

تداعى إلى خاطري بين يدي تعرفي على هذا «العلْم» ما قام به المؤرخون منذ أقدم العصور، ومنهم أعلام بارزون في حضارتنا الإسلامية عنوا بتأليف كتب نظرية عن فن الحرب، وحرصوا على معرفة كتب الأقدمين من خلال نقول من اليونانية والفارسية والآثار الهندية ـ كما تقول دائرة المعارف الإسلامية. وقد جاء فيها تحت مادة «حرب» حديث تفصيلي عن مختلف الأمور المتصلة بالقتال بعد تبيين «أن الإسلام حرَّم جميع أنواع الحرب إلا الجهاد». ومن هذه الأمور نظام الجيش والأسرى ومبدأ الأمان الخسائر في الأرواح والحيل.. وهي تذكر أن ابن خلدون عدَّ الحرب جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإنساني منذ الحالة القبلية

فصاعداً، وأن الجهاد في نظر الشريعة بما يهدف إليه من صد العدوان وإخماد الفتن هو الصورة الوحيدة لتبرير الحرب. وإنا واجدون في التراث العربي الكثير عن الحرب في كتب الأدب مثل عيون الأخبار لابن قتيبة والعقد الفريد لابن عبد ربه، وفي كتب عرفت بمرايا الأمراء التي ألف فيها الماوردي والطرطوشي والغزنوي ومبارك شاه والأنصاري وآخرون. هذا فضلاً عما في كتب الفقه حول الجهاد والقتال. وتشهد اليوم دائرتنا الحضارية الإسلامية عناية بموضوع الحرب والسلام تتجلى في مؤلفات صدرت، وفي دراسة الموضوع في الكليات العسكرية في الدول الوطنية العربية، وفي عدد من مراكز البحوث المختصة.

في التعرف على «علم الحرب» Polémologie

يقول أساتذة المعهد الفرنسي لعلم الحرب «إنه علم جديد» يقدم طريقة جديدة ـ جوهرها مستند إلى علم الاجتماع ـ لدراسة ظاهرة الحرب والسلام، تستند إلى جميع العلوم التي يمكن أن تساعدها في البحث وتنير لها الدرب. وقد ميّزه واضعوه بأن جعلوا هدفه «السلم»، وميدانه التطبيقي الحرب أو النزاع المسلح العنيف.

يقدم علم الحرب نفسه، كما يقول غاستون بوتول ورينيه كارير في كتابهما «تحدي الحرب»، «على أنه الدراسة العلمية للحرب، وللسلام، وللنزاعات. وهو يكشف البنية الاجتماعية لأنشطة السلام وحمايتها، ويدرس النزاعات الماضية والحاضرة كظاهرة قائمة بذاتها، ويحلل طبيعتها، وتشكُّلها، وإطارها الزمني والمكاني، ودوريتها (تواترها)، وكثافتها، وأسبابها، وتسلسلها، ومجرياتها، ونماذجها. ويسعى علم الحرب إلى تجاوز الأسباب الظاهرية، والسطحية، والعرضية، والظرفية، ليحلل ويفسر الأسباب البنيوية الأساسية من سكانية واقتصادية وجغرافية وعقلية التي تؤدي إلى العدوانية الجماعية. ويكمل علم الحرب بحثه هذا عن الأسباب، بمراقبة سير الأحداث التي تشكل النزاعات العنيفة».

يستعين علم الحرب بالتاريخ العام والتاريخ العسكري، ويختلف عنهما في ميدان عمله ومجال رؤيته. وهو يعمل في إحصاء النزاعات العنيفة ومظاهر العدوانية الجماعية ومراقبتها وتحليلها وتفسيرها. وهذه الاستعانة بالتاريخ أساسية فيه. وقد أوضح جوين داير Gwynne Dyer في كتابه «حرب» War أن «خطأنا الأكثر باعثاً على الحزن هو التقدير المغالي فيه بشأن المسافة التي تفصلنا عن الماضي ومدى اختلافنا عنه. نحن نعتقد أن الجولة الحاضرة من المنافسة بين القوتين الأعظم اليوم مختلفة عنها في الماضي (1985) نحن مخطئون لأن التقنية الحديثة غيّرت فقط نتائج الحرب وكل ما عدا ذلك هو في أساس الشيء نفسه». كما بين محمد سعد الدين زكي في كتابه "الحرب وأسبابها»(1965) «إن علينا عند مناقشة موضوع الحرب والسلام أن نعرف أولاً ما هي الحرب وما أسبابها وظروفها وصورها المختلفة، وما مدى مشروعيتها على مدى التاريخ ومدى ارتباطها بالحضارات والتطورات الفنية وبالاقتصاد، وما تضمنه القانون الدولي والأديان من تشريعاتٍ في الحرب".

تأمل في عالم السلم وعالم الحرب

يقول مؤلفو «الحروب والحضارات» في المعهد الفرنسي لعلم الحرب «السلم في منظور علم الحرب، داخلياً ودولياً هو «الهدوء في إطار النظام». وهو الحالة التي تكون فيها نسبة الموتى نتيجة القتل الجماعي ضئيلة للغاية»..

«أما الحرب، داخلية وخارجية، فهي العنف الهائج المنظم الذي تسبغ عليه صفة القداسة. وهي مجابهة دموية بين مجموعات داخلية أو دولية لأغراض سياسية. وهي أيضاً الحالة التي تكون فيها نسبة الموتى بالقتل الجماعي مرتفعة جداً. والثوران شكل من أشكال الحروب الأهلية».

هما إذاً عالمان حقيقيان متناقضان، وحالتان متضادتان.

لقد أورد مؤلفو «الحروب والحضارات» مجموعة نقاط في وصف عالم السلم، منها ما يتصل بالقيم والأخلاق، «فهو نظام من القيم ذو وجهة عالمية، ونزعة نحو التنوع والوحدة، وعودة للاعتراف بالآخر رغم اختلافه، وقاعدة أخلاقية تنهي عن القتل وتحترم الحياة الإنسانية وتحميها بخاصة حياة الطفل والمرأة والشيخ، والغاية تخضع للقيم الأخلاقية العلا ولا تبرر الغاية الوسيلة». ومنها ما يتصل بالنظام، "فهو إبقاء القوة والعنف بين أيدي الدول وتحت رقابتها، وتأكيد للحق الخاص والعام، والداخلي والخارجي، وصوغه بشكل دقيق، وتوازن بين التوترات الداخلية والخارجية وعمل دؤوب بطيء ودائم لتوفير الثروات بمختلف أنواعها البشرية والاقتصادية والثقافية، وبحث عن الأمن عن طريق احتواء المخاطر، وإيجاد وسائل لتصريف النشاطات البشرية في الفنون والألعاب، وإعطاء الأفضلية للمعقول على اللامعقول والنسبي على المطلق في إطار روح من الود والوفاق، والسيطرة على الأزمات عن طريق التشاور والمفاوضات، والمحافظة على التوازن والنظام، وتوفير حياة هادئة تتخللها أحياناً محن، وتنتهي في آخر الطريق بالتقابل مع الموت". وهكذا "فالسلم هو الخلق المستمر والعمل العظيم للعقل والقلب معاً.

أما عالم الحرب فهو على النقيض. "فالقيم فيه نسبية، ومبدأ الهيمنة مسيطر، وإنكار للآخر، والقتل قاعدة أخلاقية من أجل انتصار قضية، والعنف حق يخوّل إذا لزم الأمر عدم احترام أرواح المدنيين، وركوب المخاطرة بحياة الإنسان وحياة أتباعه، وغياب الحق باستثناء بعض القواعد، وعدم توازن التوترات الداخلية والخارجية والدولية، وسرعة تدمير الثروات المتنوعة السكانية والاقتصادية والبشرية وإلقاؤها في أتون المعارك، وقبول المخاطر الحيوية، وحشد جميع النشاطات والجهود البشرية في المجابهات الدموية، وأفضلية اللامعقول على المعقول والمطلق على النسبي في إطار عقلي شمولي، وتبني مبدأ الغاية تبرر الوسيلة مع إضفاء صفة القداسة على العنف، وعدم التوازن الفوضى، واشتداد

الأزمات إلى أقصى درجات العنف، ولقاء حتمي مع الموت الزؤام في الصدفة أو المعارك". وهكذا فالحرب هي "انقطاع أحمق يبرهن على فشل العقل والقلب"، على حد قولهم.

عالم ما تحت الرماد

إن التأمل في هذا الوصف للعالمين يوصلنا إلى انطباع أولي بأنه وصف وقع في أسر ثنائية الأسود والأبيض. وواقع الحال يبين أن هناك بين العالمين توجد منطقة رمادية اللون، تشير إلى الهدوء في إطار النظام حين يكون مفروضاً بالقوة والتخويف والإرعاب، مفتقراً إلى ما يجعله طبيعياً. ومن هنا لا مناص من أن نميز بينه وبين «عالم سلام قائم على العدل». وهذه المنطقة الرمادية يمكن أن نصطلح على تسميتها «بعالم ما تحت الرماد» مستحضرين قول الشاعر العربي في وصف حال الهدوء آخر أيام الدولة الأموية :

أرى تحت الرماد وميض نارٍ وتوشك أن يكون لها ضرام

فقلت من التعجب ويح نفسي أأيقاظ أمية أم نيام

وهكذا يكون الهدوء في عالم ما تحت الرماد ظاهرياً سطحياً، بينما في باطنه جيشان يسبق الغليان وينذر باشتعال نار حرب تواجه عدواً خارجياً معتدياً أو ظلماً داخلياً. في هذا العالم «الرمادي» الذي اعتبره التعريف السابق «عالم سلم» لا تكون قِيَمهُ علا لأن الظلم مهيمن عليه والعدل غائب عنه. وقد شعر أصحاب هذا الوصف بوجود نقص فيما أوردوه فاستدركوا قائلين «صحيح أن السلم لا يمكن إلا أن تتخلله فترات من الظلم والفساد، مما يفسح المجال للاتجاه إلى الحرب، وهو ليس الخير المطلق لأن هناك أشياء أخرى خيِّرة مثل «بقاء المدنية» مثلاً. وهذا قد يتطلب التضحية بالسلم من أجله. والحرب نفسها لا تخلو من الإشعاع والفضائل». وهذا الاستدراك يخالف ما انتهى إليه وصف «العالمين»

من اعتبار السلم هو الخلق المستمر والعمل العظيم للعقل والقلب، واعتبار الحرب هي انقطاع أحمق يبرهن على فشل العقل والقلب».

إن من أهم سمات عالم ما تحت الرماد بروز «غطرسة القوة» فيه على الصعيد الداخلي في صورة استبداد الحكم وطغيانه، وعلى الصعيد الخارجي في صورة العدوان. وقد عرّف وليام فولبرايت هذا المصطلح في كتابه الذي يحمل هذا الاسم بأن غطرسة القوة هي «بمثابة حاجة سيكولوجية تحس بها أمة، فتدفعها إلى إثبات أنها أكبر وأفضل وأقوى من الأمم الأخرى.. واعتبار أن القوة هي البرهان النهائي على التفوق، وأن امتلاك الجيش الأقوى برهان على أن لديها الشعب الأفضل والنظم الفضلى والمبادئ السامية وقصارى القول الحضارة السامية».

لعل أخطر ما يحدث في «عالم ما تحت الرماد» هو أن تنجح «غطرسة القوة» في توظيف النظام العالمي القائم للمساس بالقانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية فيتم إنكار حق تقرير المصير ووصم مقاومة الاحتلال بأنها إرهاب، وانفلات الدول المعتدية من ممارسة إرهاب الدولة الرسمي ضد حركات التحرير بزعم إنه «دفاع مشروع». الأمر الذي يدعو بإلحاح إلى تكاتف حكماء العالم في كل الدوائر الحضارية لتأكيد شرعية رد العدوان ومقاومة الاحتلال ومعاداة العنصرية.

بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال

يشهد عالمنا في خضم الحرب التي نعيشها اليوم، محاولة قوى العولمة المتوحشة والاستعمار الاستيطاني الصهيوني وصم مقاومة الاحتلال بأنها إرهاب، في وقت تمارس فيه هذه القوى أفظع أشكال إرهاب الدولة الرسمي منتهكة مبادئ القانون الدولي وأحكام الشرعية الدولية. الأمر الذي يستوجب تصحيح مفاهيم تجري محاولة فرضها في العلاقات الدولية الراهنة.

لقد أصدر المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي مؤخراً كتاباً أثار له متاعب عنوانه "قراصنة وأباطرة : الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي" أورد فيه قصة رمزية هي "وقع أحد القراصنة في أسر الاسكندر الكبير، الذي سأله : «كيف تجرؤ على إزعاج البحر، كيف تجرؤ على إزعاج العالم بأسره أيها اللص؟" فأجاب القرصان : «لأنني أفعل ذلك بسفينة صغيرة فحسب، أدعى لصاً، وأنت، الذي يفعل ذلك بأسطول ضخم، تدعى إمبراطوراً».

يتردد في مصطلح الإرهاب ومقاومة الاحتلال مصطلحا الصراع والعنف السياسي. فأما «الصراع» فقد جرى تعريفه «على أنه التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية ومصلحية، وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى أو الضرر بالطرف أو الأطراف الأخرى، مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته»، كما يقول حسنين توفيق إبراهيم في كتابه «ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية». وأما «العنف» فهو أحد آليات الصراع وحسمه، وأحد مظاهر التعبير عنه. وهكذا فإن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف.

«الإرهاب» مفهوم يستخدم للدلالة على شكل من أشكال الصراع والعنف. ويقول عبدالغني عماد في دراسته «المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير» (المستقبل العربي 2001/1) إن هذا المفهوم بعد أن جرى تسويقه وتعميمه "أصبح بحد ذاته جزءاً من الصراع، بحيث يرمي كل طرف خصمه بهذه التهمة. الأمر الذي أثار اللبس والخلط. وقد أسهم تعدد تعريفات مصطلح الإرهاب وتداخلها في ذلك. حيث أحصى عدد الباحثين 108 تعريفات للإرهاب. وجرى استخدام هذا المفهوم بانحيازات قيمية وأيدلوجية وسياسية بهدف التشويه كما يبدو ذلك جلياً في الاستخدام الرائج لوسائل إعلام قوى العولمة المتوحشة والصهيونية العنصرية له.

لقد عرّف بوتول وكارير الإرهاب بأنه "مجموعة أعمال منظمة وغير مباشرة تهدف إلى الحصول على نتيجة سياسية بواسطة التخويف. فهو سلاح غير مباشر لخدمة غرض سياسي. وإذا كانت تأثيراته غير شديدة في مجاله المادي، لأنه ليس نزاعاً مسلحاً كبيراً، فإنها قوية في المجالين السياسي والنفسي، وهو قد يؤدي إلى نزاع مسلح كبير، مثل الشرارة التي تفجّر، كما حدث في مقتل ولي عهد النمسا في سراييفو عام 1914. ويتصف الإرهاب بعدم التناسب بين قوته وصداه الضخم إعلامياً. والإرهاب السياسي يندرج ضمن إطار الحرب الثورية التي هي سلاح الفقير. ويخضع مساره لتغيرات الحرب والسلام فيهدأ حين تنشط العمليات العسكرية أو حين تبدأ مفاوضات مثمرة. وأبرز صفات الإرهاب المعاصرة حول عالميته وشموليته وطابعه الكلي وتقنيته المتطورة.

الإرهاب نوعان : رسمي تمارسه الدولة ضد جماعة من مواطنيها أو على شعب آخر احتلت وطنه، وآخر غير رسمي تستخدمه جماعة سياسية ضد سلطة الدولة. وقد أدانت الشرعية الدولية النوعين وحثّت القرارات الأممية ومنها القرار 61/40 الجميع أفراداً ودولاً وأجهزة على الإسهام في القضاء على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي، بما فيها الاستعمار والعنصرية والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان، والحالات التي يوجد فيها احتلال أجنبي.

مقاومة الاحتلال الأجنبي في نظر الشرعية الدولية حق مشروع يتعلق بالدفاع عن النفس والوطن ولاستعادة حقوق الشعوب غير القابلة للتصرف حين تتعرض للاغتصاب، وللحفاظ على السيادة الدولية حين تنتهكها دولة أخرى.

لقد حاولت قوى الاستعمار إنكار هذا الحق وسلبه وقهر إرادة الشعوب وإنكار حق تقرير المصير، ومارست لتحقيق ذلك إرهاب الدولة المنظم، وساندها فقهاء قانون زعموا أن الدول لا توصف بالإرهاب وأن مقاومة الاحتلال الأجنبي

«إرهاب» ولكن ثورة التحرير التي عاشها عالمنا في النصف الأول من القرن العشرين فرضت على الدول الاستعمارية الاعتراف بحق المقاومة عملياً، فكانت تصفية الاستعمار القديم. وقد أبدع عالم الجغرافيا السياسية جمال حمدان في شرح ذلك في كتابه «استراتيجية الاستعمار والتحرير»، وغدا «التحرير روح العصر» في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع تدفق ثورات التحرير ونوال عدد من الأقطار المستعمرة استقلالها. وانعكس ذلك على الأمم المتحدة التي انضمت إليها الدول المستقلة حديثاً، فتتالت القرارات الأممية التي تميز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال. وهكذا أكد أول قرار أممي بشأن معالجة الإرهاب رقم 3034 بتاريخ 1972/12/18، قانونية النضال من أجل التحرر الوطني، حيث جاء فيه «وإذ تذكّر بإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة» ثم تورد في مقدمته «تعيدا تأكيد الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري وأنواع السيطرة الأجنبية الأخرى، وتدعم شرعية نضالها، خصوصاً نضال حركات التحرير، وذلك وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وسواء من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع». وتضمنت قرارات أممية أخرى صدرت في سنوات تالية هذا التأكيد نفسه. وجدير بالذكر أن مؤتمر تطوير القانون الإنساني المنعقد في جنيف عام 1976 أقرَّ بروتوكولين يعتبران أن حروب التحرير هي حروب دولية «مشروعة وعادلة». كما أن حركات التحرير الوطني هي كيانات محاربة ذات صفة دولية.

مقاومة الاحتلال الأجنبي تتجلى في مواجهة الاستعمار، والاستعمار الاستيطاني بخاصة. ذلك أن الاستعمار بمفهومه التقليدي يستهدف نهب الثروة واستعباد الشعوب وإخضاعها. أما الاستعمار الاستيطاني فيستهدف استغلال الثروة والطاقة لكل من الأرض والسكان ونهبهما كما حدث في أمريكا اللاتينية حيث استمر تسخير السكان الأصليين في زراعة الأرض، أو يستهدف اغتصاب

الأرض بعد طرد شعبها منها لإحلال عنصر جديد محله. وهذا هو الاستعمار الاستيطاني الإحلالي ومثله ما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قضى المستعمرون المستوطنون البيض على حضارة الهنود الحمر وطردوهم وحصروا من بقي منهم في معازل. وكذلك ما جرى في جنوب إفريقيا قبل أن تتحرر، وما يجري في فلسطين حيث تمارس الصهيونية أفظع عمليات الاغتصاب والعنصرية. وقد حفل السجل الصهيوني قبل إقامة الكيان الإسرائيلي وبعد إقامته تاريخاً أسود من الأعمال الإرهابية وإرهاب الدولة. وها نحن نعيش أخباره يومياً في الحرب الجارية اليوم.

لمقاومة الاحتلال أبعاد روحية وسياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية، وهي تأخذ شكل المقاومة المدنية وشكل المقاومة المسلحة اللتين تتكاملا معاً. وقد تألق مثل المقاومة اللبنانية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات للاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني وتوج بالنصر. وها هي انتفاضة الأقصى تتألق منذ ستة وعشرين شهراً في مواجهة الحصار والاجتياح والاغتيالات.

إن مقاومة الاحتلال في بعدها الروحي ومن منظور ديني هي حق واجب لأنها دفاعية ورد على عدوان يستهدف «الإخراج من الديار».

الحروب المحلية والإقليمية من منظور علم الحرب

شهد عالمنا خلال القرن العشرين الميلادي حربين عالميتين والكثير من الحروب المحلية والإقليمية. وقد ألحت الحاجة مع هذه الكثرة إلى بلورة رؤية عالمية شاملة لمسألة الحروب، وغدا تحقيق ذلك أمراً ممكناً في عصر ثورة المعلومات.

ينطلق المختصون بعلم الحرب من فكرة مفادها أن النزاعات المسلحة الداخلية من حروب وثورات هي هامة بمثل ما هي النزاعات المسلحة الخارجية،

وبأن بعضها ينبثق أحياناً من بعضها الآخر. وقد وضعوا ستة معايير للنزاعات المسلحة الرئيسية. وهي، اختصام أكثر من دولة، وإشغال حيز سكاني أكبر من مقاطعة. والاستمرار لأطول من عام، والكثافة الكبيرة في الخسائر البشرية (أكثر من ألف قتيل)، والنتائج الداخلية الهامة مثل انفصال أو تغيير نظام حكم، ونتائج دولية هامة مثل إلحاق وضم أو استقلال أو ولادة دولة جديدة أو زوال دولة. وميّزوا بين هذه النزاعات المسلحة الرئيسية ونزاعات مسلحة صغيرة كحوادث الحدود بين الدول ومجابهات أهلية داخلية محدودة تنجم عن نزاعات قبلية أو انقلابات عسكرية أو عصيانات مسلحة. وهكذا تتضمن النزاعات المسلحة الكبيرة الحروب الخارجية والأهلية والثورات، والاحتلال بالقوة التي تقهر الشعوب بالقوة المسلحة ويصادر استقلال دول وسيادتها، ويؤدي إلى نشوب ثورات لاحقة.

يقول علم الحرب أن للحروب والتوترات تشكلاً متنوعاً. وهي تعبِّر عن نفسها بأحداث عسكرية من قتال ومعارك وعمليات وتقنية ودعاية، وبأحداث سياسية من استراتيجيات شاملة وقطع علاقات وتحالفات ومفاوضات واتفاقيات. كما أنها تُعبِّر فيما وراء الأحداث الظاهرية وأعمق منها، في تكونِّها، وتطورها ونتائجها، عن حقائق اجتماعية عميقة وتفرز بُنى وتغيرات. ويسعى علم الحرب إلى تقصي تلك البنى والتغيرات بتحليل عناصرها في المجتمعات المختلفة. وينتج عن هذا الاختلاف بين المجتمعات والبنى تنوع واسع في النزاعات الكبيرة في الشكل وفي النوع.

التصنيف الأولي للحروب المحلية والإقليمية يظهر أن هناك نزاعات متماثلة في المستوى حسب درجة الحضارة والثقافة والقدرة التقنية. وهذه تكون بين مجتمعات متقاربة في نظمها وحضاراتها وتقنياتها المتشابهة. وتوجد أيضاً نزاعات غير متماثلة تكون بين مجتمعات متباعدة تقوم بينها فوارق حضارية وتقنية. ومثل عليها الحروب الاستعمارية وحروب تصفية الاستعمار ومن أشهرها حرب فيتنام واشتراك الولايات المتحدة الأمريكية فيها.

قام المعهد الفرنسي لعلم الحرب بحصر جميع الحروب التي نشبت بين عامي 1740 و 1974 ودراستها، فوجد أنها 336 نزاعاً تتصف بالتنوع. فمنها 154 حرباً وقعت بين دول، ومنها 174 نزاعاً وقع ضمن الدول، ومنها 36 نزاعاً بدأ ضمن الدول ثم تحول إلى ما بين الدول، ومنها 3 نزاعات بدأت بين الدول ثم تحولت ضمن الدول، ومن أشهر أمثلتها الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917. وقد تعددت أسباب هذه النزاعات التي نشبت 246 منها بشأن الحدود واكتساب الأراضي، فكانت أسباباً اقتصادية وأيدلوجية (عقيدية) وإظهاراً للقوة وعاطفية وطنية. وتراوحت الخسائر الإجمالية بين الصفر كما هو الحال في 12 احتلالاً أجنبياً تم دون قتال، وأكثر من ثلاثين مليون نسمة في الحرب العالمية الثانية. وتحكمت في هذه النزاعات عقدة العظمة والغرور أحياناً، والخوف أحياناً، والحرمان من الحقوق والكبت أحياناً.

عُنيت هذه الدراسة بالتعرف على كيفية انتهاء هذه النزاعات. وتوصلت فيما يخص 157 نزاعاً بين الدول إلى أن 19% من الحالات انتهت باتفاقية سلام و24% بدون اتفاقية. ولاحظت الدراسة أنه منذ عام 1945 سيطرت نزعة الاستغناء عن اتفاقيات السلام ـ وذلك نتيجة الخيبة من هشاشة اتفاقيات السلام إثر الحرب العالمية الأولى، وصعوبة إبرامها، والرغبة في الحفاظ على الأمر الواقع. وهذا يشير إلى ما يعانيه القانون الدولي من أزمة وانحسار. ويُبين علم الحرب أنه لم يمر عام على مدى القرنين الأخيرين بدون نشوب نزاع مسلح كبير هنا وهناك في كوكبنا الأرضي. وقد عُني بتحديد أماكن هذه النزاعات، فوجد أن نحو ثُلثِها وقع في مناطق مكشوفة من الصين إلى وطننا العربي إلى منطقة البحر المتوسط إلى الهند إلى البلقان وأنحاء أخرى في أوروبا، وأن نحو ربع النزاعات وقع في مناطق المضائق في أمريكا الوسطى والسويس والبسفور والدردنيل وبحر المانش وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا والمضائق الدانمركية ؛ أما بقية النزاعات فكانت في مناطق ذات علاقات بالنفط. ومعلوم أن النفط بدأ يأخذ دوراً عسكرياً

واقتصادياً هاماً منذ عام 1914. وفي غضون العقود الستة التالية وقع 124 نزاعاً في مناطق غنية بالنفط، ومناطق مجاورة لها، ومناطق فيها مواصلات نفطية. ويتضح من الإحصاءات ستة دول فقط كان لها النصيب الأكبر في هذه الحروب حتى عام 1945، وهي إنكلترا وفرنسا وروسيا والصين والنمسا والدولة العثمانية. وقد كانت القوة والحرب تسيران في هذه النزاعات جنباً إلى جنب، ويلاحظ أنه بعد عام 1945 تجنبت القوتان الكبيرتان اللتان ورثتا تلك الدول وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي التدخل العسكري في النزاعات المسلحة إلا نادراً، وذلك لوجود ردع نووي، بالرغم من أنهما تتحملان نصيباً من المسؤولية في كثير من الحروب التي تمسهما مباشرة. ولم تقع بينهما مجابهة مباشرة إلا في برلين عام 1948 وفي كوبا عام 1962. وفي كلا الحالتين لم يهرع أي منهما إلى استعمال السلاح. وقد شهدت السبعينيات والثمانينيات توسعاً في التدخل العسكري الأمريكي المباشر وغير المباشر في منطقتنا ومناطق أخرى.

كان الاستعمار بكل أشكاله، والاستعمار الاستيطاني بخاصة سبباً رئيسياً في النزاعات، وهذا ما جعل الدول الاستعمارية هي أكثر الدول تورطاً في الحروب الداخلية والخارجية. وقد نشبت نزاعات استهدفت تصفية هذا الاستعمار قادتها حركات التحرير في البلاد المستعمَرة. وفي هذه الحروب وقعت خسائر بشرية كثيرة من قتلى عسكريين ومدنيين. وقد تضخمت هذه الخسائر البشرية بشكل كبير في القرن العشرين بسبب ازدياد النزاعات الكبرى، وعنف العقائد، والقدرة التدميرية للأسلحة، والمذابح والإبادات. وأدت هذه الحروب إلى وقوع أنواع أخرى من الخسائر منها ما نجم عن ظاهرة التضخم النقدي.

الحروب والشعوب والسلاح

يقول المختصون بعلم الحرب إنه يتضمن تحليلاً وتفسيراً. فأما التحليل فيميِّز ويعرض، وأما التفسير فيوحد ويجمع ويقترح. والتحليل موضوعي يستند

إلى معطيات كمية ملموسة. والتفسير في معظمه موضوعي مع ذاتية مرتبطة بشخصية الباحث الذي يبلور رؤيته أكثر عمقاً وشمولاً من التحليل، ولكنها تظل في إطار الاحتمال والتنبؤ. ولا غنى عن التفسير في أي علم لكي يحقق غرضه.

هم يرون أن ثلاثة تغيرات في الحروب حدثت بين عامي 1775 و1945، نجمت عن تغيرات كبيرة في المجتمعات الوطنية والدولية. وهي ترينا التفاعل المتبادل بين النزاعات الكبرى والمجتمعات. ففي عام 1775 ظهر اقتحام الشعب الأيدلوجية لعالم السياسة والحرب وتجلى ذلك في حرب المستعمرين المستوطنين الأمريكيين ضد حاكمهم البريطاني (1783 - 1775) التي تلقوا منها مساعدات وتدخلات من فرنسا الساعية للثأر لهزيمتها في حرب السنوات السبع (1756 ـ 1763)، ثم تجلى ذلك في ثورة الشعب الفرنسي على حاكمه عام 1789. وهكذا استطاعت أفكار عصر التنوير التأثير على عالم السياسة والحرب، وانتقلت الحروب في أوروبا من حروب بين الأمراء إلى حروب يشارك فيها شعب المواطنين وتوظف فيها موارد الأمة كلها. وفي عام 1914 حدث التغير الثاني حين اقتحام الشعب والقدرة الصناعية لعالم الحرب. كما برزت معدلات التضخم النقدي وزيادة الخسائر العسكرية والمدنية. وذلك حين اشتبك ملايين الناس في حركات وصدامات تجاوزت ما عرفه القرن التاسع عشر الميلادي، أدت إلى إحداث تغيير في البُنى الاجتماعية والاقتصادية والخلقية لمجتمعات الدول وللمجتمع العالمي. فقد أدى تضخم الخسائر خلال الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918) إلى تضخم نقدي أدى بدوره إلى خلق اضطرابات داخلية وعالمية وحدث التغير الثالث عام 1945 الذي برزت فيه القدرة النووية مقتحمة العالم كله والحرب معاً، وتلا ذلك الانفجار السكاني بما مثله من قدرة سكانية، وكذلك القدرة على التنقل بفعل ثورة العلم التقني.

إن هذه القراءة للتفاعل المتبادل بين النزاعات الكبرى والمجتمعات هي من وحي دراسة التاريخ الأوروبي، وهي تصدق على ما جرى في دائرة الحضارة

الغربية ويمكن إغناؤها بقراءة تشمل ما جرى في الدوائر الحضارية الأخرى ومنها دائرة الحضارة الإسلامية التي برز فيها دور الشعب والعقيدة في عالم السياسة منذ نشأتها وتجلى في الفتوحات ثم في الانتفاضة على الحكام المستبدين.

هذا الحديث عن "تغيرات في الحروب نجم عن تزايد في الخسائر"، يدعو إلى الخاطر كيف تطور السلاح عبر التاريخ. فالأسلحة الأولى التي استخدمها الإنسان كانت من المواد الخام الموجودة في الطبيعة يتم صنعها من الخشب والعظام. ولم تلبث أن ظهرت الأسلحة البرونزية والحديدية، فكانت السيوف والرماح والقوس والنبال. ومع تدجين الحصان برز الفرسان في الحروب. وعرف الاجتماع الإنساني التفوق العسكري للفرسان الخيالة المدججين بالسيوف والرماح.

دخلت الأسلحة طوراً جديداً بعد اختراع البارود واستخدامه منذ عام 1346م، فصار المدفع هو السيف وتحولت الحرب من الفروسية إلى أن تصبح علماً وفناً في القرن الخامس عشر الميلادي. وبدأ عصر الأسلحة الحديثة. وحين جاء عصر المحرك وظهرت السفينة البخارية ثم الغواصة فالطائرة تطورت الأسلحة والتحصينات وتنامى دور المتفجرات.

طور آخر دخلته الأسلحة منذ عام 1945 حين تم تفجير الذرة وصنع القنبلة الذرية واستخدامها، ثم غزو الفضاء، وتوظيف ثورة العلم التقني في الحروب. وهكذا دخل العالم "عصر الكوارث"، وما فيه من "أسلحة الدمار الشامل".

لافت أن قوى الهيمنة تتابع بنشاط تطوير أسلحة جديدة تعتمد على أعلى درجات التقنية. ومن أمثلتها طائرة "برايداتور" الأمريكية التي هي بدون طيار وتقوم بعمليات حربية. وقد سجل يوم 2002/11/3 قيامها بمهاجمة سيارة يركبها ستة أشخاص كانت تسير في مأرب اليمنية وقتلت ركابها جميعاً بصواريخ أطلقتها عليها. ويلاحظ المختصون العسكريون أن هذه الحادثة تضمنت جديداً في

العمليات الحربية لكونها أولاً بدون طيار وقامت بمهمة قتالية ضربت فيها هدفاً على الأرض، وثانياً أن الطائرة تابعة لوكالة المخابرات الأمريكية وليست للقوات الجوية، وثالثها أنها استهدفت أرضاً غير أمريكية في دولة اليمن وضد مواطنين يمنيين من بينهم «قائد سالم سنان الحارثي». وينقل د. محمد قدري سعيد في مقاله عن العملية عن الجنرال ريتشارد مايوز رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة في 2002/10/24 قوله «إن ميزة الطائرة «بريداتور» تبرز في قدرتها على الوجود لفترات طويلة فوق منطقة معينة، فإذا انطلقت صواريخ من الأرض لاعتراض طائرة أخرى، فإنها قادرة بما تحمله من أجهزة على رصد مصدر النيران وتتولى تدميره». وهذا في رأي كاتب المقال قد يؤدي إلى تركيز سلطة اتخاذ القرار في يد واحدة هي في الأغلب جهاز المخابرات. ومن هذا المنطلق تولدت المبادئ الأمريكية الجديدة الداعية للحرب الإجهاضية والوقائية، وكلها تنحو إلى اتخاذ القرار على أساس الاشتباه وليس اليقين».(الأهرام 2002/12/3).

تجارة السلاح

مع هذا التطور في السلاح ازدهرت صناعة الأسلحة وتجارتها. واقترن هذا الازدهار بسعي الدول الكبرى لتسويق منتجاتها منها. وهذا ما دعاها إلى النفخ في أوار الحروب المحلية والإقليمية التي لها أسبابها. وأستحضر هنا ما طرحته في دورة خريف 1994 بشأن السياسات المتعارضة للدول الكبرى إزاء الدول الأخرى. «فهذه الدول المصنعة للسلاح التقليدي وغير التقليدي توظف نفوذها في الدول الفقيرة لشراء صفقات أسلحتها. ونجدها تقدم قروضاً لهذه الدول بفوائد عالية لتسديد قيمة هذه الصفقات، فتصبح الدول الفقيرة مدينة لها بأرقام فلكية لا يفي كل إنتاجها بتسديد فوائد دينها.. ولقد تابعنا بأسى سباق التسلح الذي حدث في حرب رواندا مؤخراً، ومشاركة أكثر من اثنتي عشرة دولة منتجة للسلاح في هذا السباق وفي تقديم وقود لتلك الحرب الفظيعة، ورأينا كيف أفلست حكومة رواندا بسبب شراء تلك الأسلحة، كما أوردت مجلة فورين افيرز (عدد سبتمبر

وأكتوبر1994).. وقد برز السؤال ملحاً مع تفاقم مشكلة انتشار الأسلحة «كيف يتسنى التوفيق بين المصالح الاقتصادية التي يضمنها تصدير المعدات الحربية، وبين ضرورات الأمن والحد من انتشار هذه المعدات؟» وكان ممن أجاب عنه كريستوفر كارل في مقاله «تجارة الحروب» (رسالة اليونسكو، أكتوبر93) موضحاً أنه «منذ الحرب العراقية الإيرانية صارت مشكلة انتشار الأسلحة في طليعة مسائل الأمن الدولي، وأن منتجي الأسلحة الرئيسيين رغم موقفهم المؤيد لعدم انتشار الأسلحة فإنهم مكبون على منافسة عنيفة في أسواق تصديرها، وأن مستقبل تصدير الأسلحة يتوقف أساساً على سياسة المنتجين الرئيسيين». وقد ختم إجابته قائلاً «ولا يسعنا في الوقت الحاضر إلا أن نتبيّن التفاوت القائم بين التصريحات والواقع العملي». وكبر مقتاً عند الله أن تقول ما لا تفعل.

إن هذا التفاوت القائم بين التصريحات والواقع العملي في مسألة «تجارة الحروب» المحلية والإقليمية، هو اليوم محل قلق شديد من أهل الرأي. وهو يدعوهم إلى تسليط الأضواء عليه، وهذا ما فعله ستيفن غوس وفرانك سميث في مقالهما «تسليح الإبادة في راوندا Arming Genocide in Rwanda» في مجلة فورين افيرز الذي أشرنا إليه. وقد صرحا بأن «أي مناقشة لتصدير السلاح التقليدي يجب ألا تغفل حقيقة أن أكبر مصدر للسلاح التقليدي هو الولايات المتحدة. وقد أذاعت إدارة الرئيس كلينتون خبر الخطر المتزايد والتهديد المتصاعد لانتشار أسلحة الدمار الشامل باعتباره أول خطر يواجه الولايات المتحدة ولكنها مع ذلك لم تكد تقول كلمة واحدة عن السلاح التقليدي - القاتل الحقيقي - عدا تأكيدها أهميته للولايات المتحدة ومصانع دفاعها. وهذه إدارة جاهدت على مدى سنتين لتطوير سياسة تحويلية رسمية للسلاح. الأمر الذي دعا اللجنة الفرعية حول العمليات الخارجية في مجلس الشيوخ إلى القول «مؤسف أن الدليل يشير بوضوح إلى أن الإدارة سعت لتزيد في بيع الأسلحة أكثر من سعيها لتخفيض بيع الأسلحة»، وأن على الولايات المتحدة باعتبارها التاجر رقم واحد

للسلاح أن تبادر لاقتراح طرق جديدة لضبط تدفق الأسلحة الخفيفة. كما أن على إدارة تناضل للتعامل مع الأزمات في رواندا والبوسنة والصومال وأماكن أخرى، أن تعترف بحاجتها إلى ضبط وفحص هذا النوع من التكاثر في الأسلحة. فبينما الغالبية العظمى لتحويلات الأسلحة الرئيسية في الولايات المتحدة علنية، فإن معظم تحويل الأسلحة الخفيفة ليس كذلك. وهذه التجارة لا تخضع لتقديم تقارير منتظمة عنها إلى الكونجرس ومعظم المبيعات هي صفقات تجارية خالصة. والحق أن الجماعة العالمية بحاجة إلى إعمال فكر جاد إبداعي لتصميم نظام ضبط يمنع انتشار حقول القتل في العالم، وعالمنا يتوسل لبروز قيادة تقوم بذلك الآن".

هذه السياسات المتعارضة الناجمة عن «صناعة السلاح وتجارته" تزداد تعقيداً، مع ارتفاع مبيعات الدول الكبرى من السلاح والعتاد العسكري للدول الأخرى منذ نهاية الخرب الباردة. ومن الحقائق الاقتصادية التي تواجه الرئيس الأمريكي ـ كما كتب عاطف الغمري في الأهرام 94/9/21 ـ أن في الولايات المتحدة 2,7 مليون أمريكي يعملون في صناعة السلاح بعد أن عانى 11% منهم من البطالة عام 1991، والحكومة ملتزمة بتوفير عمل لهم. وصناعة السلاح ليست كياناً مستقلاً قائماً بذاته لكنه عالم يمتد في شرايين اقتصاد هذه الدول المنتجة له. وهكذا تحرك تجارة السلاح السياسة الخارجية، وقد أصبحت مسألة إنعاش النشاط الإنتاجي للصناعات العسكرية وتنشيط الصادرات مسألة اقتصادية تخضع لحسابات داخلية، وليس لصراع عقيدي. ويتداعى إلى الخاطر كمثل على السياسات المتعارضة بأن الإدارة الأمريكية السابقة بعد أن طرحت على لسان رئيسها «مبادرة سلام الشرق الأوسط» يوم 1991/3/6 في أعقاب حرب الخليج الثانية لم تلبث أن «وافقت» بعد أيام على تصدير ما قيمته ثمانية عشر بليون دولار لعدد من دول المنطقة. وبدت المفارقة جادة وكشفت عن التنافس على بيع السلاح حين اقترنت هذه الموافقة بدعوة واشنطن بكين إلى أن تخفض مبيعات السلاح الصيني للمنطقة. ويومها توقع بعض الخبراء أن يفرض سباق التسلح مناخاً

متوتراً، وأن تسبب تكاليفه الباهظة مشكلات متفاقمة. وقد تتالت الصفقات التي أبرمتها دول كبرى مع دول المنطقة منذ ذلك الحين، وبخاصة مع دول نفطية، على الرغم من انخفاض أسعار النفط وارتفاع أرقام مديونية هذه الدول. وواضح أن ما يصدق على الولايات المتحدة في صناعة السلاح يصدق على كل الدول الغنية التي تصنع السلاح.

هل نستغرب في ظل هذه السياسات المتعارضة ومع التوسع في صناعة الأسلحة التقليدية أن تتأثر الرؤية الاستراتيجية لدى بعض هذه الدول الكبرى أو كلها، فينساق الخبراء الاستراتيجيون فيها إلى الحديث عن خطر جديد يهدد الدول الغنية المصنعة بعد انتهاء «خطر الشيوعية»؟ والحق أن عدداً من التقارير الاستراتيجية الصادرة عن مراكز في هذه الدول تتحدث الآن عن «خط مواجهة جديد يفصل بين الشمال الغني والجنوب الفقير» وذلك بعد تجاوز «خط المواجهة القديم بين شرق وغرب»، وتتحدث في معرض شرح هذا الخطر عن "اتساع التفاوت بين المصالح الاقتصادية للشمال والمصالح الاقتصادية للجنوب، وانعدام عدالة التوزيع للمواد الغذائية في دول الجنوب مما يؤدي إلى كوارث ومجاعات فيها تهدد بدورها أمن الغرب ـ كما كتب روبرت بيرنت في مجلة المعهد البحري الأمريكي في منتصف 1992 (أورد ذلك عاطف الغمري في مقاله خط المواجهة الدولية الجديد بالأهرام في 1994/9/14). كما تتحدث عن زيادة ثروة دول النفط واستمرار تسلط نزعة الهيمنة الإقليمية على بعض أنظمة الحكم في الجنوب.

إن عالمنا مدعو في خضم عيشه فظائع الحروب المحلية الجارية الآن في أرجاء مختلفة من الجنوب في بلدان فقيرة، وتفجر نزاع مرير في بلد أوروبي، إلى الوقوف أمام أخطار سباق التسلح المتزايد، وتأمل آلية تأثيرها السلبي على إقرار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وقد شرح هذه الآلية بول هوج في بحثه في ندوة العلم والتقنية والسلام التي انعقدت في موسكو عام 1986 بدعوة من الاتحاد العالمي للمشتغلين بالعلوم. وأوجزتها في كتابي «مدرسة عربية في علم السياسة».

كما أوضح خمسة آثار لتطور تقنية السلاح على الدول الأخرى، وهي إضعاف قدرة هذه الدول على انتهاج سياسة عدم انحياز واستقلال عن الدول العظمى، والحد من إمكانية تملكها التقنيات المفيدة، وعدم الاستقرار، وازدياد الضغط الخارجي، وتعاظم المعاناة أثناء نشوب الفتن المحلية.

الحرب والاقتصاد في أمريكا

تتضح فيما سبق العلاقة الوثيقة بين الحرب والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أجاد في شرح هذه العلاقة إسماعيل الشطِّي في دراسته «تحديات استراتيجية بعد أحداث 2001/9/11» التي نشرها في مجلة المستقبل العربي (2001/9). وأوضح فيها أنه رغم انتهاء الحرب الباردة بانتصار الولايات المتحدة وبانهيار الاتحاد السوفييتي، الخصم اللدود، إلا أن جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير الأسلحة وتوسيع الخطط العسكرية والاستراتيجية استمر بالوتيرة نفسها إن لم يكن أكثر في العديد من مناطق العالم، وذلك بفعل شعور القوة والسيطرة وتحقيقاً للمصالح المختلفة. ولقد ترتب على هذه العقيدة العسكرية واقع أوصل الولايات المتحدة الأمريكية اليوم لوضع مخصصات الإنفاق العسكري بمستوى يفوق كل مخصصات إنفاق الأنشطة الحكومية الباقية، وهو ما جعل نسبة إنفاقها في هذا المجال تصل إلى 75 بالمائة من الإنفاق العسكري العالمي. غير أن هذا الواقع أوجد اقتصادات وصناعات وعلاقات سياسية وتحالفات ومناطق نفوذ ومصالح ومؤسسات وأجهزة صممت لمواجهة خصم استراتيجي محدد وهو الشيوعية، متمثلاً بدولة عظمى هي الاتحاد السوفييتي وكتلة سياسية متحالفة هي الكتلة الاشتراكية وحلف عسكري هو حلف وارسو. وليس من باب التهويل القول إن العقيدة العسكرية تلك تقف وراء العظمة الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تستمد قوتها من الحروب ومن مبيعات السلاح ومن الإنفاق العسكري، فالحروب عند صانع القرار الأمريكي محرك فعال لكثير من الأنشطة الاقتصادية. ثم يورد شكلاً بيانياً يحلل وضع الاقتصاد الأمريكي أثناء الحروب

التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقة الحميمة للاقتصاد الأمريكي بالحروب وارتباطها الوثيق بالانتعاش الاقتصادي، وهو ما يؤكده ديفيد ميللر: «في كل مرة نخوض فيها حرباً ينتعش فيها اقتصادنا». (David Miller, Studies on Economic Cycle in US Economy). إذ يوضح الشكل أن منحنى الإنفاق العام إبان الحروب الشهيرة، كالحرب العالمية الأولى والحرب الكورية وحرب فيتنام ومشروع حرب النجوم وحرب تحرير الكويت وحرب أفغانستان، يكاد يتوافق مع منحنى الاقتصاد الأمريكي الذي يأخذ كذلك منحنى دورياً يصعد فيه إلى أعلى معدلاته إبان الحروب.

لقد كلفت الحرب الباردة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها خلال العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية حوالي الستة عشر تريليون دولار وتحديداً (15829900.000.000 بما يعادل قيمة الدولار اليوم)، وكان من نتيجة ذلك أن الإنفاق العسكري في مجالات البحوث والتطوير منح المجتمع الأمريكي سبقاً بين الأمم في التقدم العلمي والتكنولوجي، «فلقد نتج عن البُنى التحتية للدفاع فوائد جمة، وما بناء شبكة الطرق السريعة وتطوير الإنترنت إلا مثالان على ذلك، إذ إن بدايتهما كانتا عبارة عن مشروعين للأغراض الدفاعية والعسكرية ولكنهما في نفس الوقت جلبا عائداً تجارياً كبيراً» (Phillips, Hager and North Investment Management Ltd., in: Focus 3rd Quarterly 2001). ومن الجدير بالقول أن المبيعات في العالم الثالث وبالأخص في الشرق الأوسط كانت وما زالت العنصر المهم في بناء التحالفات العسكرية. (بلغت التحويلات من الأسلحة 60مليار دولار منذ حرب الخليج).

الخسائر البشرية في الحروب

إن الحديث عن علاقة الحروب بالاقتصاد وتجارة السلاح في عالمنا يدعونا إلى وقفة أمام نماذج الأسلحة المستعملة وما تسببه من خسائر، وقد عني علم الحرب بذلك.

لقد كان الصراع في الحرب التقليدية واضحاً بين المدفع والدرع، فيأخذ المدفع حيناً المكانة الفضلى بفضل أسلحة القذف والأسلحة النارية والطائرة والدبابة. ويأخذ الدرع هذا المكانة حيناً آخر بفضل التحصينات والتصفيح السميك والصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات. وقد برز في الحرب الثورية على العكس من ذلك "سلاح الفقير" ففشلت قوة المدفع أمام مهارة التملص والهروب، وأمام الاختراق النفساني وأعمال التخريب. أما في الحرب النووية فلا يوجد الآن درع فعال يواجه القدرة الفائقة للمدافع النووية، سوى الجدل والردع وتوازن الرعب التي تستطيع إبعاد الحرب النووية.

تبعاً لهذا التغير في الأسلحة، تغيرت كثافة الخسائر البشرية وبلغت في حرب الثورة والإمبراطورية (1792-1815) ذروة، حين اشترك فيها أكثر من مائة مليون مقاتل من شعوب عدة، وفاق عدد القتلى المليونين. ثم بلغت ذروة أخرى في الحرب العالمية الأولى (1914-1919)، حيث شارك فيها 21 مليون مقاتل من بين 65 مليون معبأ، وبلغ عدد القتلى ثمانية ملايين ونصف. وبلغت ذروة أخرى في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، حيث اشترك فيها نحو مليارين اثنين من الناس و 16مليون مقاتل من بين 93 مليون جندي معبأ، وبلغ عدد القتلى 38 مليون قتيل.

يروي مؤلفا تحدي الحرب بوتول وكارير أن خروشوف كان في زيارة مع أحد ضيوفه الرسميين لقاعدة عسكرية فأشار إلى جندي واقف أمام صاروخ يحمل رأساً نووياً وقال «لو أن هذا الجندي كبس بالخطأ هذا الزر وهو هنا لتم تدمير هولندا هناك».

لقد ارتبط العنف ومستوى كثافة الخسائر بعدوانية لم تعد تخضع لقواعد المنطق ناجمة عن اختلال في توازن البنى الداخلية والدولية والمتطورة التي يتحكم فيها حقد شديد وعوامل تتصل بطبيعة النزاع وبمكننة الحرب، حيث لم تعد

علاقة القتل في الإطار الإنساني، وأخذت العلاقة الجسمانية والبشرية بين الرجل وخصمه تتلاشى منذ عام 1914، وأخذت الآلة تقوم بدور القتل وزيادة نسبته. وأصبح في قدرة رجل واحد أن يقتل بسلاح آلي مدفعاً أو دبابة أو صاروخا أو طائرة وبحركة منه آلاف الرجال دون أن يراهم بعينه. أما إذا استعمل هذا الرجل الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيماوية، فإنه يفني الملايين من البشر. وقد أدى ذلك لا إلى تغيير التكتيك فحسب، وإنما إلى تغيير آلة الحرب في طبيعتها البيولوجية والاجتماعية، وفي موقع صداها في الضمير الإنساني. ولقد تركت قنبلتا هيروشيما ونجازاكي بصماتها على ضمير الإنسانية ببعدها المرعب وآثارها الوراثية على الجنس البشري. كما يقول بوتول وكارير في تحدي الحرب.

حال الإدارة الأمريكية وتحالف الصناعيين والعسكريين

إذا كان هذا هو حال أمريكا في عهد إدارة الرئيس كلينتون من الحزب الديمقراطي التي استمرت حتى مطلع عام 2001 فما هو حال الإدارة الأمريكية اليوم التي يرأسها جورج بوش من الحزب الجمهوري وبخاصة حالها بعد زلزلة 2001/9/11 ؟

ما أكثر ما يشغل هذا «الحال» أهل الرأي في عالمنا بعامة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة وقد عكف كثيرون منهم على دراسته والتأمل فيه ونشر ما توصلوا إليه بشأنه.

لعل من أبرز سمات هذا «الحال» التي لفتتهم هو قيام الإدارة الأمريكية الجمهورية بمتابعة دق طبول الحرب. والحق أن رئيس هذه الإدارة جورج بوش الابن كان جدّ واضح في توجهاته الحربية حين أعلن بعد مضي أيام معدودة على وقوع الزلزلة عن عزمه على خوض حرب. وقد نقلت عنه مجلة تايم الأمريكية بتاريخ 2001/9/24 قوله «هذا صراع بُدِئَ به وفقاً لتوقيت الآخرين وشروطهم، ولكنه سوف

يُنهى وفق طريقةٍ وفي ساعة من اختيارنا نحن.. فالآن وقد تمَّ إعلان حرب علينا، فإننا سوف نقود العالم إلى النصر» (مقال ناتسي جيبس عزاء في أمريكا).

الاقتناع السائد في أوساط أهل الرأي في عالمنا بشأن الحال الأمريكي هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تجد نفسها اليوم مسوقة إلى اعتماد منطق الحرب في فرض قيادتها على العالم، وذلك بعد أن تبنّت إداراتها المتلاحقة استراتيجية تعتمد الهيمنة والسيطرة، وحضَّرت نفسها جيداً لخوض حروب ضد من يخالفها أو يتجاوز مجرد تجاوز الخطوط التي رسمتها في تحريم امتلاك «الغير» «أسلحة دمار شامل»، وقد غدت ترسانتها من السلاح متخمة، وتحكَّم في إدارتها «التحالف الصناعي العسكري» الذي يحكمه منطق «غطرسة القوة»، وجاء حدث الزلزلة ليوفر للإدارة الأمريكية الجمهورية المبرر لإعلان الحرب.

لقد كان للتحالف القائم بين الصناعيين والعسكريين الأمريكيين دور خاص في المجيء بالرئيس بوش وإدارته إلى البيت الأبيض. وهذا «التحالف» هو الذي جاء قبل ذلك بالجنرال ايزنهاور في الخمسينيات إلى كرسي الرئاسة. ويُذْكر أن الرجل في آخر عهده حذّر من تنامي قوة التحالف على السياسة الأمريكية. ويقرر الباحثون أن «تخمة» أمريكا بالسلاح أمر حتمي ما دامت «تنفق على ميزانيتها العسكرية أكثر من ميزانيات الدول التسع التالية لها بالقوة». ومع ذلك ـ كما يقول المفكر الاستراتيجي بول كيندي في مقاله «النسر الذي حط» «فإن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد طلب من الكونجرس زيادة هذه الميزانية بـ 48 بليون دولار في العام القادم (فايننشال تايم 2002/2/2). وقد أظهرت دراسة أعدها الخبير «جريميث» للكونجرس نشرت في مطلع شهر 2002/8 أن صفقات السلاح الأمريكي للدول النامية بلغت في العام الماضي 16 مليار دولار، وأن التنافس بين الدول المصدرة للسلاح كان حاداً لأن اقتصاد الدول النامية تأثر بالتباطؤ الاقتصادي العالمي فاتجهت إلى تقليل شراء أسلحة جديدة، وأن منطقة الشرق

الأوسط احتلت مرتبة أكثر أسواق السلاح رواجاً، وأن إسرائيل هي أكبر مشتر للسلاح في المنطقة (الأهرام 2002/8/10).

التحولات التي وقعت بعد زلزلة 9/11 في أمريكا شملت الصعيدين الداخلي والخارجي. فداخلياً سجل المراقبون «اهتزاز صورة الأمن»، وصياغة فكر عسكري أمني يتحكم في الفكر السياسي، وإطلاق عدد من القوانين المقيدة للحريات ودعم المؤسسات الأمنية، وإطلاق شعار «إما معنا وإما ضدنا». ومن التحولات الخارجية مساومات وحلول مع الصين وروسيا، وتحول على صعيد ثقافي حضاري يتمثل في تبني شعار صراع الحضارات واعتبار «الإسلام» والحضارة الإسلامية هما العدو. وقد نقل د. أمين شلبي في مقاله «في التحولات بعد 9/11» (الأهرام 2002/2/8) عن عالم السياسة الأمريكي أرنست ماي من جامعة هارفارد قوله إنه لم يكن يخطر على بال أحد أن حدثاً إرهابياً تتعرض له الولايات المتحدة يمكن أن يطلق علاقات مختلفة تماماً بين القوى العظمى، وأن يعيد بوجه خاص أمريكا وروسيا والصين إلى ما كانت عليه تقريباً بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

في تتبع هذه التحولات الخارجية في السياسة الأمريكية على الصعيد الدولي، يتحدث عدد من الاستراتيجيين عن توجهات واشنطن نحو الدول التي يمكن أن تعارض فرض السيطرة الأمريكية على ثروات وسط آسيا. وهي توجهات تتسم بالعداء. وقد تكشفت أثناء المرحلة الأولى من حرب العولمة التي جرت في أفغانستان. فجريدة واشنطن بوست نشرت يوم 2002/2/6 خبراً عن «قيام القوات الأمريكية بإنشاء قاعدة عسكرية في منطقة نائية من جمهورية قرغيزستان في مطار مناسي الدولي على أطراف العاصمة بيشكيك، تضم ثلاث آلاف جندي وعشرين طائرة حربية دفعة أولى». ويلاحظ أنور عبد الملك الذي نقل الخبر في مقاله «الحرب هي السلام» (الأهرام 2002/3/5) أن هذه الدولة التي لم يكن لها وجود قبل عشر سنوات تقع على حدود كازخستان، وعلى مقربة من حدود الصين،

أي أنها القاعدة المثلى لمحاصرة منطقة القواعد الاستراتيجية النووية الكبرى، وكذا مخازن التسلح النووي للاتحاد السوفييتي السابق». ويذكر أيضاً أن «العمل على قدم وساق لإقامة 14 قاعدة حربية جديدة في آسيا الوسطى».

إن هذه التوجهات الأمريكية تتضمن محاصرة الصين، وكذلك التربص بروسيا بعد النجاح في إضعافها. وذلك للحيلولة دون قيام شراكة فعالة روسية صينية. كما تتضمن تأجيج الصراع بين الجارتين الشقيقتين الهند وباكستان وكذلك بين تايلاند وإندونيسيا، وفتح باب العمليات العسكرية في الفلبين بحجة أن منظمة «أبوسياف» في جزيرة سندانا المسلمة على صلة بمنظمة القاعدة، وذلك بغية العودة إلى استخدام قاعدة «سوبيك باي» كبرى القواعد الاستراتيجية في غرب المحيط الهادي في عام 1999. ويبرز في التحرك الأمريكي في جنوب آسيا دور خاص لأستراليا التي استعمرتها قوى الهيمنة الغربية استيطاناً. وهو يستهدف إقامة قاعدة استراتيجية أمريكية تتحكم في محور مضيق «ملقا» الذي تعبره ناقلات النفط بين الخليج واليابان. وتتولى ست حاملات طائرات أمريكية تعزيز هذه القاعدة.

تمشياً مع هذه التوجهات قام الاستراتيجيون بتحديد «محور الشر» الذي يضم العراق وإيران وكوريا الشمالية، ورفعوا شعار «الدفاع الوقائي» معبراً عن استراتيجية أمريكية جديدة للأمن. وهذا هو عنوان الكتاب الذي أصدره مؤخراً اثنان منهم هما ويليام بيري وزير دفاع سابق وأشتون كارتر مساعد وزير دفاع سابق. وقد عرضه سامح كريم في أهرام 2001/10/9 وفي القسم الأول من الكتاب يعبّر المؤلفان عن المخاوف الأمريكية من تعرض الولايات المتحدة لما يسميانه «الإرهاب المدمر» الذي برز منذ عام 1995. ووصف «الإرهاب المدمر» يطلقانه على أحداث «إرهاب محتملة» تستخدم فيه أسلحة نووية وبيولوجية وكيماوية، أو يستخدم فيها هجوم على منظومات الحاسب الآلي. وهذه عمليات هجوم تقع خارج الحروب التقليدية. ومن الأمثلة عليها تفجيرات أوكلاهوما سيتي ومركز التجارة

العالمي، ونشر غاز الأعصاب في مترو طوكيو، والهجوم على أبراج الخبر بالسعودية. ويرى المؤلفان أن أثر هذه الهجومات يتجلى في إضعاف الاطمئنان إلى النظام الدستوري، وأن احتمالات حدوث «الإرهاب المدمر» تتزايد. ورفع الاستراتيجيون الأمريكيون مع شعار «الدفاع الوقائي ضد لإرهاب» شعار «تدمير أسلحة الدمار الشامل» الذي ينطلق من المفهوم الجديد لاستراتيجية الدفاع المعني بمواجهة «قاعدة القدرات وليس قاعدة التهديد».

نتأمل هنا في كيفية صياغة هذه الاستراتيجية الأمريكية وتعميمها، فتبرز أمامنا أدوار يقوم بها مفكرون من أمثال برنارد ولويس وهنتنجتون وفوكوياما وخبراء استراتيجيون من أمثال كيسنجر وبريجينسكي وولسي يشاركون في مراكز بحوث، ومؤسسات إعلامية من أمثال واشنطن بوست ونيوزويك وسي إن إن، ومؤسسات فكرية من أمثال اتش سميث وريتشارد سون ومؤسسة التراث.

هذا هو حال أمريكا «الرسمية» التي تقود شعب الولايات المتحدة الأمريكية وتتحكم في أكبر قوة عسكرية في عالمنا.. توجّه نحو الحرب بغية السيطرة على منابع النفط في عالمنا، وتصريف مخزون السلاح الأمريكي لصالح التحالف الصناعي العسكري فيها، ومواجهة كل من يمثل «قاعدة قدرات»، وضرب هذه القدرات لضمان عدم بروز معارضات فعالة للسياسة الأمريكية في عالمنا، مع سيطرة مناخ خوف وتحسّب من قدرة المعارضين على النفاذ إلى الساحة الأمريكية وإنزال ضربات موجعة فيها مثل ضربة 2001/9/11 فيما اصطلحت على تسميته «بالإرهاب الذي يمارسه إرهابيون». ولافت أن الخطاب الرسمي الأمريكي الموجه لشعب الولايات المتحدة بشأن هذا «الإرهاب» يعتمد الأسلوب التقريري، فيصف من يتهمهم بالإرهاب بأنهم «أشرار» وأن معارضتهم للسياسة الأمريكية هي من قبيل «تأبط شراً» «لأنهم يكرهون الأمريكيين حسداً». ولذا تلمس حرصاً من الاستراتيجيين الرسميين على تجنب اعتماد الأسلوب الاستفهامي في معالجة الواقع وطرح سؤال «لماذا يكرهوننا؟» ولكن هذا السؤال بدأ يلح على صعيد

الشعب الأمريكي. بل ويفرض نفسه تدريجياً على الصعيد الرسمي. ولذا فإن حديث "حال أمريكا" اليوم لا يكون كاملاً إلا بالتعرف على التفاعلات الشعبية الأمريكية بعد زلزلة 9/11. ويذكِّر هذا الحال بما قاله وليام فولبرايت في كتابه غطرسة القوة عام 1964 «الولايات المتحدة تمر الآن بالنقطة التاريخية التي تصبح فيها الأمة الكبيرة عرضة لخطر فقدان الرؤية المنطقية الصادقة" وكم يبدو هذا القول صادقاً ونحن نتابع توجهات الكونغرس الأمريكي والإدارة لاغتصاب القدس، دون إدراك أن كل قرار يصدر عنهم يؤدي إن عاجلاً أو آجلاً إلى ردود أفعال تقاومه تعود بالخسران على الشعب الأمريكي والمواطن الأمريكي.

يبقى أن نقول إن هذا الحال الرسمي الأمريكي يفسِّر موقف «العداء الحاقد» الذي تقفه الإدارة الأمريكية ورئيسها بوش ونائب رئيسها تشيني من المقاومة البطولية التي يقاوم بها الشعب العربي الفلسطيني الاحتلال الإسرائيلي والاستعمار الاستيطاني الصهيوني العنصري. كما يفسِّر هذا الدعم غير المحدود لمجرم الحرب أرييل شارون. وقد بدأ هذا الموقف العدواني غير الأخلاقي يتعرض لانتقادات شديدة من حلفاء أمريكا وداخل الساحة الأمريكية وفي دائرتنا الحضارية العربية الإسلامية. الأمر الذي سوف يفرض على هذه الإدارة «المراجعة». وواضح أن الرد على العدوان الأمريكي بتصعيد المقاومة الشعبية له سيعجِّل بحدوث هذه المراجعة.

وبعد..

فلعل من أخطر ما يواجه عالمنا في الحرب التي يعيشها هي محاولة العولمة المتوحشة والصهيونية العنصرية وصم مقاومة الاحتلال بأنها إرهاب وتقنين ذلك. وقد كان لافتاً أن القرار الأممي رقم 1373 الذي صدر بعد منعطف 2001/9/11 وأعدت مشروعه الولايات المتحدة أغفل ذكر حق تقرير المصير وحق مقاومة الاحتلال ولم يحدد مفهوم الإرهاب الدولي، في معرض تأكيده على الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس.

إن العمل لاستتباب السلم في عالمنا يقتضي من حكمائه في كل الدوائر الحضارية التركيز عل مسببات تفجر الحرب في «عالم ما تحت الرماد» أو معالجتها من جذورها. فعلى الصعيد الداخلي لا بد من معالجة الاستبداد والظلم الاجتماعي وأية توجهات عدوانية توسعية. وعلى الصعيد الإقليمي لا بد من مواجهة العدوان المتمثل باحتلال أراضي الغير بالقوة واستعمار الشعوب وبخاصة الاستعمار الاستيطاني. وهذا يقتضي احترام القانون الدولي والشرعية الدولية التي تعترف بحق تقرير المصير.

ثقافة التعاون والتكامل
في مواجهة ثقافة العنف والاستبعاد

أحمد كمال أبو المجد

تمهيد ضروري – صعوبة التأريخ للظواهر المعاصرة

من الصعوبات المعروفة في ممارسة التأريخ للظواهر الاجتماعية والسياسية المعاصرة للمؤرخ صعوبتان يفوق تأثيرهما على دقة التاريخ وموضوعية تأثير سائر الصعوبات التي تعترض المؤرخين والمحلّلين.

1 – وأول هاتين الصعوبتين ترجع إلى الطبيعة الإنسانية للمؤرخ باعتباره – في نهاية المطاف – إنساناً لا يملك الفصل بين صفته «كمشاهد» موضوعي للظواهر والحوادث التي يعرض لها بالرصد أو بالتحليل وبين طبيعته كإنسان يتفاعل مع تلك الظواهر والحوادث ويتأثر بها، إذ هو – بحكم هذه الطبيعة الإنسانية – راصد ومسجل للظواهر والحوادث، ولكنه كذلك متأثر بها، ومنفعل لها، ومن ثم يظل رصده وتحليله لها متأثرين «بنسبية» الفكر الإنساني وتأثره الحتمي بالظروف الموضوعية التي تحيط به. ولا نريد بإشارتنا إلى هذه الصعوبة أن نثير من جديد قضية العلاقة بين الفكر والمادة على النحو الذي تناولها به الفكر الماركسي، وإنما نريد بهذه الإشارة أن ننبه إلى خطإ افتراض الموضوعية الكاملة في تناول المؤرخ للظواهر والأحداث التي يؤرخ لها.

2 – وأما الصعوبة الأخرى فتتصل بطبيعة «حركة التاريخ» والتفاعل المتبادل بين الظواهر والحوادث التي تزخر بها المسيرة الإنسانية، وصعوبة الفصل الكامل بين تلك الظواهر، كما لو كانت كيانات منعزلة مستقلة، ومن هنا كان لا بد لنا أن ننتبه إلى ذلك التفاعل، ونحن نُدلي برأيٍ في أزمة العلاقة بين الشعوب والكيانات السياسية المعاصرة، وهي الأزمة التي ارتفعت فيها صيحات التحذير من الصدام والمواجهة ومن الاستسلام لصيحات الحرب وممارسة العنف، وسياسات رفض «الآخر» الثقافي والسعي لإقصائه واستبعاده أو التهميش الشديد لدوره، بل لحقه في ممارسة وجوده الخاص، لا بدّ لنا ونحن نتصدى لمثل هذه المحاولة أن نكون على بيّنة تامّة من المزالق التي تحدّثنا عنها، حتى يتوفر لبحثنا أكبر قدر متاحٍ من الدقة والموضوعية في الرصد والتحليل على السواء، وهو ما نتوجه إليه الآن :

إن المؤرخ مهما بلغ حرصه على الدقة والموضوعية، فإنه لا يستطيع أن يفلت من التصورات والمشاعر التي يفرضها تعامله المباشر مع عصره، وما يقع فيه من أحداث. فاللحظة الحاضرة تفرض نفسها عليه كما لو كانت هي وحدها الحقيقة التي يشهدها وينفعل بها، ذلك أنه يراها بنفسه وهي مقبلة، ثم يراها – رأي العين كذلك – وهي مدبرة تغادر الساحة وتنسحب منها شيئاً فشيئاً لتصير جزءاً من الماضي. بينما تظهر على الساحة بدايات لحظات جديدة كانت من قبل جزءاً من المستقبل، ثم أتيح لها – بعد رحيل اللحظة الحاضرة – أن تشغل مكان هذه الأخيرة متربعة بدورها على عرش الحاضر الذي يتفاعل معه المؤرخ والمحلّل. وهذا التأثير الخاص الذي تتفوق به «اللحظة الحاضرة» على كل من الماضي والمستقبل يتمثل عادة في أمرين :

أولهما : منح هذه اللحظة الحاضرة قيمة وتأثيراً مبالغاً فيهما، متفوّقين على قيمة وتأثير كل ما وقع في الماضي وما ينتظر أن يقع في المستقبل. وما أكثر المناسبات التي يتحدث فيها المؤرخون والمحلّلون عن بعض «الظواهر

والحوادث» المعاصرة كما لو كانت منعطفاً حاداً غير مسبوق في مسيرة التاريخ الإنساني. فإذا بدأ الانسحاب التدريجي لتلك الظواهر من ساحة الحاضر، تبين للمؤرخ أن تقييمه لها ولقيمها ودلالتها كان متأثراً بتعامله المباشر معها، واستقباله «الشخصي» لها، وهو ما لا يتاح له بنفس الدرجة على الأقل حين يؤرخ لظواهر مشابهة وقعت في زمان غير زمانه أو يتصور هو وقوعها في المستقبل.

الأمر الثاني : أنه في غمرة هذا التعامل المباشر مع الظواهر المعاصرة له، يتصور المؤرخ والمحلّل أن تلك الظواهر سوف تستمر في الوجود، كما لو كانت عنصراً ثابتاً ونهائياً في مسيرة التاريخ مع أن لا أحد من المؤرخين والمحلّلين يذكر ظاهرة واحدة كتب لها الثبات والتأييد على نحو توقف معه التطور، وبلغ به التاريخ نهايته ومستقره على النحو الذي يقول به بعض المؤرخين المعاصرين، مروجين من جديد – من حيث يشعرون أو لا يشعرون – لفكرة «الحتمية التاريخية» من منطلقات يصعب معها على المحلّل الاطمئنان إلى دقّة هذا القول وموضوعيته، وما إذا كان مجرّد وصف مجرّد ومحايد للظواهر أم أنه في حقيقته تعبير عن «وصفة» يسعى المؤرخ للترويج لها.

لقد كانت هذه المقدمة ضرورية، وكان الوقوف عندها لازماً قبل تناول قضية الاختيار بين ثقافة التعاون والتكامل، وثقافة العنف والاستبعاد، وهي القضية التي تشغل هذه الأيام مساحة كبيرة من ساحة الثقافات الوطنية والقومية المعاصرة، ومن ساحات الحوار الدائر هذه الأيام بين المثقفين والباحثين والساسة الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة.

ذلك أن عدداً غير قليل من الكتاب، وجمهوراً كبيراً من عامّة الناس يتوهّم أن «ثقافة الصدام والمواجهة» لم تنتعش وتنتشر ولم تمثل خطراً حقيقياً على العلاقة بين الشعوب والثقافات إلاّ في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام الماضي، حين وقع الهجوم المفاجىء على أكبر رمز من رموز القوة

الأمريكية العسكرية والاقتصادية، وحين تمثل ردّ الفعل الفوري على هذا الهجوم في رغبة جامحة نحو استخدام القوة العسكرية بأقصى صورها، وأشدّها عنفاً وقسوة لمعاقبة المهاجمين الذين عرف من أمرهم القليل، وبقي الكثير غامضاً حتى كتابة هذه السطور. كما تمثل في توسيع مساحة الفعل الأمريكي المضاد على نحو وُضع معه جميع العرب وجميع المسلمين على لائحة الاتهام الذي يبرّر ضرب ما تراه الولايات المتحدة « معاقل للإرهاب في تلك الدول» كما يبرر – من باب أولى – التدخل السافر في أخص الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية لتلك الدول بدعوى استئصال بذور الإرهاب الذي نسب – باستخفاف شديد، وتحامل غير مسبوق – إلى الإسلام بعقيدته وشريعته ومنظومة القيم السائدة بين المؤمنين به.

والحقيقة التي ينساها الكثيرون وسط الضجيج الإعلامي الذي يغسل الأدمغة ويصم الآذان، أن ثقافة العنف والاستبعاد كانت سائدة وكانت أخطارها قائمة قبل الحادي عشر من سبتمبر من العام الماضي، وهل يمكن لمثقفي هذا الجيل أن ينسوا – هكذا فجأة – أن البشرية شهدت خلال ثلاثين عاماً من القرن الذي مضى حربين عالميتين راح ضحيتهما أكثر من مليونين من البشر خلال ثلاث سنوات هي عمر هاتين الحربين. كما خُربت خلالهما مئات المدن بمساكنها ومصانعها ومدارسها وتراثها الثقافي الذي شيّده الإبداع الإنساني عبر قرون طويلة، ثم عاد ليدمّره ويقضي عليه في لحظات حمق وقسوة وجنون هي لحظات الحروب والمواجهات العسكرية التي يصعب التوفيق بينها وبين ما امتلأ به تراث البشرية في الشرق والغرب على السواء من دعوات للتعارف والتعاون بين الشعوب، ومن إعلانات ومواثيق لحقوق الإنسان وحريّاته، وعلى رأسها حرمة دمه وعرضه وماله، وحريّته في الاعتقاد والتعبير والمشاركة السياسية والاجتماعية، وحقه في المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن لونه وجنسه وعقيدته والثقافة التي ينتمي إليها.

إن الإطار الذي يدور حوله حوارنا المعاصر هو ثقافة التعاون والتكامل باعتبارها الخيار الآخر الوحيد الذي يعصم من العنف والمواجهة. هذا الإطار قد حدّدته خلال السنوات العشر التي سبقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر محدّدات ثلاثة :

أولها : ما طرأ على النظام الدولي من تغير جذري وجوهري، نتيجة انهيار ما كان يعرف بالمعسكر الشيوعي أو الاشتراكي، وهو الانهيار الذي ترتّب عن سقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وفي أهم دول شرق أوروبا التي كانت تدور في فلكه، فقد أدّى هذا الانهيار إلى الانتقال من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الواحدة وإلى انفراد الولايات المتحدة بسبب قوتها العسكرية والاقتصادية الهائلة والمتفوقة، بدور «الدولة» الكبرى التي لا يرد لها قول، ولا يُراجع لها قرار، والتي تملك – متى شاءت – أن تتدخّل في أمور سائر الدول والشعوب لتحقيق أهداف وحماية مصالح أمريكية خالصة، ينتحل لها غطاء دولي داخل الأمم المتحدة وخارجها، وتُعطى لها أسماء وشعارات توهم أن «التدخل» في شؤون الآخرين ليس عملاً أمريكياً وإنما هو عمل دولي إنساني وحضاري تقوده الولايات المتحدة باسم شعوب العالم وحماية لمصالح تلك الشعوب.

لقد أدّت القُطبية الواحدة إلى زوال ما كان النظام الدولي يقوم عليه من توازن، وبزوال هذا التوازن لم يعد أمر العلاقات الدولية محكوماً بنظام وإنما صار «حالة واقعية» تتحكّم فيها إرادة دولة واحدة تستعلي على كل قيد قانوني، وتمارس حرية استخدام القوة متى شاءت، وكيف شاءت، إذ لم تعد هناك – على الساحة الدولية – «سلطة تحد السلطة» كما كان مونتسكيو يقول في دفاعه عن مبدإ الفصل بين السلطات داخل الدولة الواحدة، وبهذا كله تعاظم الإغراء باستخدام القوة التي تملكها الدولة القطب، وصار العالم عند كل أزمة، يحشد قواه بأنواعها المختلفة، لا لمنع استخدام تلك القوة من جانب دولة القطب

الواحد، وإنما لمحاولة إقناعها بالامتناع عن ممارسة هذا العنف، وهي محاولة تصل في بعض صورها إلى حدّ الاستجداء والتوسّل.

ثانياً : ما طرأ على العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والشعوب عن انفتاح غير مسبوق. فقد انكسرت الحواجز الزمانية والمكانية التي عاشت في ظلّها الشعوب خلال عشرين قرناً من عمرها نتيجة الثورات العلْمية في العديد من الميادين، وبصفة خاصة نتيجة الثورات العلْمية في ميادين الانتقال والاتصال، إذ ترتب عن تلك الثورة سهولة تحرك الأفراد والسلع والخدمات عبر حدود الدول وحدود القارّات. كما ترتّب عنها زيادة هائلة في الفرص المتاحة أمام الأفراد للتعرف على الثقافات الأخرى بعناصرها المختلفة وأساليبها المتنوعة في العيش، ومنظوماتها القيمية التي تختلف فيما بينها اختلافاً واسعاً. وبسبب السرعة الهائلة التي تم بها الانتقال من حالة العزلة النسبية إلى حالة المواجهة التي لم يسبقها تعرف كافٍ على ثقافة أولئك الذين يعيشون على الجانب الآخر من الحدود القديمة، وقع الجميع في حالة ارتباك وحيرة، وطرح الساسة والمفكّرون على شعوبهم وعلى أنفسهم سؤالاً كبيراً يدور حول صورة العلاقة المتوقّعة بين الشعوب مختلفة الثقافات، وما إذا كانت الصراعات القديمة حول المصالح المتعارضة بين الدول والشعوب، والتي كانت تؤدّي في كثير من حالاتها إلى وقوع مصادمات ومواجهات تصطرع فيها القوى العسكرية والاقتصادية، ما إذا كانت تلك الصراعات ستستمر في المستقبل، وإذا كان مقدراً لها أن تستمر فهل تحل «الاختلافات الثقافية» محل الخلافات السياسية القديمة.

وقبل أن تجرى حوارات علْمية هادئة وموصولة الحلقات حول هذا السؤال الكبير ذي الخطر الكبير، ألقيت في الساحة فكرتان لهما بريق كبير سرعان ما لفت الأنظار، واستدعى العديد من ردود الفعل من جانب الباحثين والمؤرخين وراسمي السياسات. فأما الفكرة الأولى فهي فكرة نهاية التاريخ، ومؤدّاها أن

التطور السياسي في العالم قد بلغ مداه، وأن الرؤى السياسية الأساسية التي أفرزتها الحضارة الغربية والتي استقرّت في أرض أوروبا وأمريكا قد صارت الرؤى النهائية التي ليس بعدها تطور ولا تعقبها حلقات جديدة. وأشار صاحب هذه النظرية الأستاذ/ فرنسيس فوكوياما إلى أهم معالم تلك الرؤى السياسية، وهي في جوهرها رؤى تعتمد على مبدإ المشاركة السياسية ومبدإ احترام حقوق الإنسان، كما تعتمد الحرية الاقتصادية والاعتماد في التنمية وفي النشاط الاقتصادي على قوانين السوق التي تقوم على فتح الأبواب واسعة أمام المنافسة الاقتصادية الحرة.

وإذا كان فوكوياما لا يتحدّث كثيراً عن الحضارات أو الثقافات الأخرى، فإنه في حقيقة الأمر يضع «الغرب وثقافته» في مواجهة مع سائر شعوب الدنيا وثقافاتها المختلفة أو في معادلة جوهرها : الغرب وحده في مواجهة الباقين The West and the Rest.

أما الفكرة الأخرى فهي فكرة «صراع الحضارات» Clash of Civilization باعتباره المحرّك الأساسي للعلاقات بين الشعوب، أي أن صراع الإيديولوجيات والقوميات ينسحب الآن من الساحة ليحل محلّه «صراع الحضارات» الكبرى المعاصرة. والجديد في مقولات صمويل هاتنجتون صاحب هذه الفكرة، أنه لم يطرحها في إطارها النظري فحسب، وإنما انتقل إلى استعراض الحضارات المعاصرة وتوقف عند حضارتين يعتبرهما الأكثر حيوية، ويعتبرهما - لذلك - محوراً للصراع الكبير المنتظر. الأولى هي الحضارة الغربية التي صار مدها كاسحاً، والأخرى هي الحضارة الإسلامية التي تطرح رؤى مخالفة ومناقضة أحياناً لرؤى الحضارة الغربية، وهو التعارض الذي يرشحها لجولات قادمة من الصراع. ومع أن كاتب هذه السطور لا ينكر بحال أن في النظرية جانباً من الحقيقة، حين نتصور ما يمكن أن يؤدّي إليه اختلاف المنطلقات الفكرية

والأخلاقية للحضارتين من منافسة حادة بين أتباع الحضارتين، إلاّ أنه يلاحظ الآثار السلبية لطرح فكرة «صراع الحضارات» على النحو الذي طرحها به هاتنجتون، إذ هو – في بعض المواضع من الكتابة يبدو كما لو كان يتجاوز الوصف والرصد إلى ما يشبه الترويج والتحريض. وبغض النظر عن حقيقة المنطلقات الفكرية التي أوصلت هاتنجتون إلى فكرته عن صراع الحضارات، فمن المؤكّد أن تلك الكتابات قد تركت أثراً واضحاً على المفكّرين والساسة من أبناء الحضارتين فتصور كثيرون في الغرب أن «المسلمين ودينهم الإسلامي» هم «العدو الجديد» أو «العدو المنتظر» الذي على الغرب أن يواجهه ويصارعه، إن لم يكن اليوم فغداً أو بعد غد.

وعلى الجانب الآخر ازداد توجس العرب والمسلمين من مستقبل علاقتهم بالغرب، ورأى كثير منهم في الأفق نُذر شر قادم يستهدف كسر شوكتهم، وتهميش دورهم، وتشويه ثقافتهم حتى يصل بهم الأمر في نهاية جولات الصراع إلى الدخول في الثقافة الغربية الكاسحة أفواجاً بعد أفواج.

ثالثاً : أن طرح فكرة «صراع الحضارات» والحديث أحياناً عن هذا الصراع كما لو كان حتماً مقضياً لا سبيل للنجاة منه قد استدعى ردّ فعل مقابل تمثل في الدعوة النشطة إلى توقي هذا الصراع، عن طريق المسارعة إلى فتح أبواب الحوار بين أبناء الثقافات المختلفة حتى يتعرف بعضهم على بعض، لعل هذا الحوار يُفضي بهم إلى اكتشاف أن الفجوة التي تفصلهم ليست بالاتساع الذي تصوروه قبل أن يتعرف بالدقة الكافية بعضهم على بعض. وإذا كان الحوار بين أبناء الثقافات المختلفة لم ينقطع خلال عصور التاريخ القديمة، فإنه لم يكن في معظم حالاته حواراً مدبراً يقصد به النجاة من تبعات الصراع والمواجهة، وإنما كان أمراً عفوياً وتلقائياً تم من خلال التجارة، والغزو، وحوارات العلماء والفلاسفة والساسة. أما الحوار المدبّر والمقصود فقد نما تدريجياً، وإن كانت

خطوات هذا النمو قد تسارعت مع مراحل انكسار حواجز الزمن والمكان نتيجة الثورة العلْمية التي أشرنا إليها في مطلع هذا البحث.

ودخل هذا الحوار منعطفاً جديداً منذ وقع على الساحة الدولية الانقلاب الكبير بالانهيار المفاجىء للمعسكر الشيوعي، وانفراد الولايات المتحدة بوصف الدولة العظمى أو القطب الأوحد.

وإذا كان الباعث الأول على التوجه نحو الحوار مع الآخرين هو الرغبة في تجنب المواجهة والصراع، إشفاقاً من آثارهما المدمّرة، فإن باعثاً أو منطلقاً آخر لم يلبث أن أضيف إلى هذا الباعث الأول، ونعني بذلك اتساع الإحساس بوجود أخطار مشتركة تتعرض لها الشعوب جميعاً على اختلاف أصولها العرقية، وعقائدها الدينية، ونصيبها من القوة والثراء . ونشير بذلك إلى أخطار أربعة كبرى تزايد إحساس الناس جميعاً بما تحمله من تهديد للحياة وللحرية، وهي :

الخطر الأول : خطر الأمراض المهدّدة للحياة، والذي انتشر بعضها انتشار الحريق، وصار أحد المشاكل الكبرى التي تواجهها جميع الشعوب ولا تكاد تجد منها مخرجاً. وحسبنا أن نشير إلى مرض الإيدز الذي هز الدنيا هزّاً خصوصاً حين ينتشر بين شعوب فقيرة، حظها من العلْم قليل، وحظها من الرعاية الصحية أقل من القليل. ووجه الاهتمام الكبير بخطر هذا الوباء القاتل أنه سريع الحركة والانتشار وأن محاربته تحتاج فعلاً إلى تعاون دولي كبير.

الخطر الثاني : خطر التلوث وتدمير البيئة، ونشير إلى تلوث البيئة الناشىء من انتشار المصانع، وهو الانتشار الذي يبلغ قمته في الدول الصناعية الكبرى. كما نشير إلى تلوث مياه البحيرات والأنهار، كما نشير إلى استهلاك بعض الموارد الطبيعية استهلاكاً يهدّد بنفاذها قبل إيجاد بديل لها.

الخطر الثالث : خطر العنف والإرهاب، واستخدام الأسلحة التي صار الحصول عليها ميسراً أو مباحاً ومتاحاً في كثير من الدول. وقد دلّت تجارب العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي على أن وصول بعض أسلحة الدمار الشامل، أو تقنيات الأسلحة الأقل تطوراً ولكنها قد لا تقل أذىً وتدميراً، إلى أيدٍ عدوانية ومغامرة وغير مسؤولة يمثل خطراً عشوائياً رهيباً على حياة الأفراد وعلى المنشآت والمرافق العامة والخاصة. وأن هذا الخطر قد صار هو الآخر عابراً للقارّات، غير معترف بحدود الدول ولا ملتفت للثقافات، وأنه لذلك يمثّل خطراً مشتركاً تزداد جسامته يوماً بعد يوم، حتى أن بعض الجماعات الإرهابية قد صارت أحد اللاّعبين الأساسيين على الساحة الدولية.

الخطر الربع : انتشار المادية المصاحبة للنظام الرأسمالي في المرحلة الجديدة من مراحل تطوره والتي تزامنت وتواكبت مع الثورة في مجال الحاسبات والراصدات الإليكترونية بحيث دخل ملايين الأطفال والشباب في دوامة إدمان التواصل اليومي مع هذه الآلات على حساب العلاقات الإنسانية مع الأفراد الآخرين. ومن شأن غياب التجارب الإنسانية الكافية مع الأخرين خلق روحٍ من الأنانية والانطوائية التي قد تنتهي إلى علاقات إنسانية باردة، أو غير ودية تهدّد بسهولة الوقوع في دوامة أخرى من العنف وتبادل العدوان.

إن موقفنا الأساسي الذي كتبت هذه الورقة شرحاً له ودفاعاً عنه، يتلخص في أن أبناء الثقافات المختلفة يقفون اليوم على خطوط المواجهة، ولم يقرّروا بعد ما يفعلونه إزاء هذه المواجهة، وأن هناك فرصاً واحتمالات تكاد تكون متساوية لاختيار واحد من البديلين: بديل المواجهة والعنف المتبادل استمراراً لظاهرة الصراع في الحياة الإنسانية، وبديل التعاون على درء الأخطار المشتركة وبناء المصالح وتحقيق المنافع المشتركة.

ولكل من هذين البديلين ثقافته التي تزكيه وتؤمنه وتتناسب معه.

ويعنينا هنا تجلية المداخل الأساسية لبناء ثقافة التعاون والتكامل، وهي نقيض الثقافة التي تبنى على أساس حتمية الصراع والمواجهة والتي تهيىء أتباعها للدخول في حلقات ذلك الصراع.

إن هناك ثلاثة مداخل أساسية لثقافة التعاون والتكامل :

المدخل الأول : الإيمان بأن التعددية سنة من سنن الله، وأن التنوع خلق من خلقه : ﴿ذلك ولو يشاء الله لجعلكم أمّة واحدة، ولكن ليبلوكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات﴾. ومما يستوقف النظر أنه عندما انتشر الحديث عن العوْلمة منذ نحو عشرين سنة، كان هذا الانتشار مقترناً بانتشار الحديث عن التعدّدية Pluralism ، وكان هذا الحديث عن التعدّدية تنبيهاً إلى أنها واقع لا مهرب منه، وأن حتمية استمرارها تقتضي توظيفها توظيفاً إيجابياً تتحقّق به المنافع للناس جميعاً، ومع ذلك فإن مراجعة الأدبيات السياسية والاجتماعية للسنوات العشر الأخيرة تكشف عن تراجع الإشارة إلى «التعدّدية» في كثير من الكتابات، وأن فكرة العوْلمة قد انفردت وحدها بالعناية والاهتمام، وهو أمر يدعو إلى الأسف ويثير أسئلة عديدة حول ما إذا كان الحديث الموصول والمعاد عن «العوْلمة» هو محاولة لفهم ظاهرة ورصد آثارها، أم أنه دعوة وتحريض وتمكين لأنواع جديدة من العلاقات تتسع معها مساحة التأثير المتاح لبعض القوى على حساب مصالح جماعات وشعوب غير قادرة – في حالتها الراهنة على الأقل – على مبادلة التأثير بمثله في إطار من المساواة والندية.

وفي هذا السياق يأتي التنبيه في الإسلام إلى حقيقة التنوع، وظاهرة الاختلاف لافتاً للنظر، وكاشفاً عن عنصر من أهم عناصر التصور الإسلامي للوجود الإنساني، وهو تصور يبدأ بالتنبيه إلى أن «التعدد» سنة وواقع قائم، ولكنه تعدّد يتم في إطار وحدة النوع الإنساني التي تشير إليها الآية الكريمة : ﴿يأيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل﴾، كما أنه

تعدّد هادف على الناس أن يوظفوه لمصلحتهم جميعاً من خلال «التعارف». وغني عن الذكر أن أداة التعارف الكبرى والمثلى هي الحوار الذي تتحقّق به معرفة كل طرف لشريكه في الحوار.

المدخل الثاني : إعادة النظر في فكرة «العدو» وتحديد الأسس التي يتحول بها طرف إلى أن يصير «عدواً» و «خصماً» لصاحبه، ذلك أن مراجعة فكرة العدو هذه في التاريخ الإنساني تكشف عن أن هذه الفكرة قد استخدمت في أكثر الأحيان، وسيلة إلى دفع الناس لمواجهة بعضهم بعضاً على نحو يخدم مصالح الحكّام ويضمن استمرار خضوع الناس لهم.

كشفت تلك المراجعة عن أن لا أحد استفاد استفادة حقيقية من هذه الفكرة، وأدنى ما نقوله في هذه القضية المعقدة أن الفكرة تحتاج إلى إعادة تأمل، حتى تضيق دائرة «المعاداة» لتقتصر على حالات العدوان السافر على الحقوق الأساسية للأفراد والشعوب.

وهنا أيضاً نلمح الفارق الهائل بين النظر إلى الآخر على أنه خصم وعدو وهو النظر الذي عبّر عنه جان بول سارتر حين وصف «الغير» بأنه الجحيم، والنظر الإسلامي للغير باعتباره «نعيماً» آخر يقترب منه ويتعامل معه بالقسط (وهو أدنى صور حسن المعاملة) وبالبر (الذي ينطوي على تجاوز دائرة العدل والدخول في دائرة الإحسان والعطاء والإيثار). كما يلفت النظر أن الإسلام يقرّر في وضوح لا مزيد عليه أن الأصل في علاقات الأفراد والشعوب إنما هو البر والقسط، وليس الإقصاء والعدوان. يقول تعالى: ﴿لا ينهاكم اللَّه عن الذين لم يقاتلوكم في دينكم ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم إن اللَّه يحبّ المقسطين﴾.

المدخل الثالث : الإيمان «بالمساواة» في المعاملات على اختلاف أنواعها، والارتفاع فوق عوارض اختلاف الألسنة والألوان والعقائد، ذلك أن الناس إن لم

يكونوا – في كل الأحوال – إخوة في العقيدة، فهم شركاء في الإنسانية، والتكريم الإلهي في القرآن الكريم ثابت لبني آدم جميعهم وليس لأصحاب ثقافة دون أخرى أو أبناء عنصر أو لون دون سائر العناصر والألوان. يقول تعالى : ﴿ولقد كرّمنا بني آدم﴾. وأصل المساواة ثابت في أصل الخلق «من ذكر وأنثى» ، «فكلكم لآدم وآدم من تراب». والناس جميعاً عند الله «سواسية كأسنان المشط» لا فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أسود إلاّ بالتقوى»، أي بأساس موضوعي وأخلاقي للتفاضل: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾. ومن لوازم المساواة وتوابعها المنطقية أن يستقر لدى الأفراد والشعوب أن لا أحد يحتكر معرفة الحق، وأن الحكمة موزعة في الناس ومبثوثة في الشعوب المختلفة. ومن لوازم ذلك امتناع الاعتقاد بجواز إكراه الآخرين على ما لا يعرفون أو ما لا يحبّون حتى ولو تعلّق الأمر بالعقيدة الصحيحة. يقول تعالى : ﴿أفأنت تكره النّاس حتى يكونوا مؤمنين﴾. وإيماناً بهذه الأسس الثابتة كان رفضنا – نحن العرب والمسلمين – لمحاولات الهيمنة علينا من جانب قوى أجنبية كبيرة أو كبرى، وكان رفضنا لكل سعيٍ للتدخل في مفردات ثقافتنا وإحلال مفردات أخرى محلّها. إن هذه المحاولات تكشف عن أن البعض لم يتخلّصوا بعد من عقد الاستعلاء والاعتقاد بالتفوق الثقافي الذي يفسّر هذا الصلف والغرور في التعامل مع شعوب لها في التاريخ الإنساني إسهام مشهود، وعندها – حتى في لحظات الضعف والتراجع التي تعيشها – ما تقدمه للإنسانية، ممّا يُصلح بعض أمرها، ويعصمها من بعض عثراتها.

المدخل الرابع : تزكية روح السلام داخل المجتمعات وبين الشعوب المنتمية لثقافات مختلفة.

وقضية السلام في الإسلام تحتاج إلى تجلية لحقيقة أمرها، بعد أن تورّط البعض في خطيئة اتهام الإسلام والمسلمين بأنهم أهل عنف وجفوة وعدوان على

الآخرين، وأنهم – بهذا وله – يمثلون خطراً على سلام العالم كله. ومن عجب أن يبدىء كثير من المتحاملين على الإسلام ويعيدوا فيما يسمونه «الحرب المقدّسة Holy War». وهذا المصطلح غريب على المسلمين، وإنما جرى استخدامه في أوروبا، ثم اتهم به المسلمون على غير بينة ولا دليل.

فالإسلام لا يقدس الحرب في أي حالة من حالاتها، وإنما هي أمر مكروه في ذاته ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم﴾. ولهذا قال سبحانه: ﴿وإن جنحوا للسلْم فاجنحْ لها وتوكّل على اللّه﴾. ومَنّ سبحانه على المسلمين بأنه : ﴿كفى المومنين القتال﴾، كما مَنَّ عليهم بقوله : ﴿وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكّة﴾ ، (الفتح 24).

ولسنا – بعد ذلك – بحاجة إلى تقرير أن الأصل في الإسلام منع القتال، وأن اللجوء إليه استثناء لا يجوز إلاّ عند الضرورة. والضرورة تقدّر بقدرها. ولهذا احتاج المسلمون إلى إذن إلهي قبل أن يلجأوا للقتال دفاعاً عن أنفسهم ودينهم وحرّيتهم ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا﴾. وظل الاعتداء إذا تجاوز الضرورة أمراً منكراً ومنهياً عنه ﴿ولا تعتدوا إنّ اللّه لا يحب المعتدين﴾.

ولقد قرّرنا في مناسبات سابقة أن ما ذهب إليه فقهاء صدر الإسلام من تقسيم العالم إلى دار حرب ودار إسلام، يحتاج إلى فهم جديد، كما يحتاج إلى استدراك ومراجعة، فقد ظهر هذا التقسيم تعبيراً عن واقع كان قائماً، ولم يعد كذلك اليوم، وهو واقع تمثل في انحياز المسلمين – في ذلك العصر – إلى إقليم معين، هم فيه أغلبية غالبة، تسمح لهم بإقامة أحكام الإسلام وتطبيق شريعته، وانحياز غيرهم من غير المسلمين إلى دار لهم يغلبون عليها بسلطانهم، ويقيمون فيها ما يشاؤون من شرائعهم المغايرة لشريعة الإسلام ويلفت النظر فوق ذلك أن في التقسيم نوعاً من الخلل المنطقي، فالإسلام إنما يقابله الكفر أو الشرك، ولا تقابله بالضرورة حالة القتال والحرب.

وبعد، فلم يكن الهدف من وراء هذا البحث مجرد تقديم تصور نظري لعناصر ثقافة التعاون والتكامل، وإنما كان الهدف الأساسي الذي نروج له ونزكيه هو حث أبناء الثقافات المختلفة على استظهار حقيقة وحجم الأخطار المشتركة، وهي أخطار - كما قدمنا - لا عاصم منها ولا راد لها إلاّ بعمل مشترك وتوجه فكري وقلبي جديد يلتقي عليه المؤمنون بوحدة «بني آدم» والمدركون للحقيقة الكبرى التي تؤكد أن أوجه الالتقاء والاشتراك بين الثقافات المختلفة قد تكون خلافاً لما درجنا على تصوره، أكبر من أوجه الاختلاف والتمايز التي بالغنا في تقديرها، فاندفعنا إلى مواجهات ومصادمات تجرعنا جميعاً مرارة ثمراتها.

إن التأمل الهادئ في مكوّنات «النسيج الثقافي» لأتباع الحضارات الكبرى المعاصرة يكشف عن أن أقل ما يقال في «العناصر المشتركة» بينها أنها تكفي تماماً لإقامة «تعاون» موصول بين أبناء تلك الحضارات، وهو تعاون يقوم، أو ينبغي أن يقوم على أساس من تبادل الأفكار وتبادل الخبرات المتراكمة، والتجارب المعاصرة دون أن يقوم على أساس تنازل أحد عن شيء من ثوابت عقيدته، أو عناصر ثقافية إلاّ أن يكون الأمر أمر تعديل حرٍّ وتلقائي تماماً في بعض تلك العناصر ولدته تجربة الحِوار مع أبناء ثقافات أخرى. والحكمة - من قبل ومن بعد - ضالة المؤمن العاقل ينشدها حيث وجدها.

ولا بدّ لنا في نهاية هذا البحث أن نوجهه دعوتين، إحداهما نوجهها إلى الباحثين والمفكّرين والدعاة والساسة من أبناء كل الحضارات المعاصرة، ندعوهم فيها إلى مؤازرة الجهود العديدة التي نراها حولنا للوقوف في وجه ثقافة الصراع والمواجهة ولنشر ثقافة التعاون والتكامل، درءاً لأخطار المواجهة وطموحاً إلى الانتفاع بثمرات التعاون على الخير والبر، ونخص بهذه الدعوة جميع العاملين في حقل «الدعوة الدينية» داخل المؤسسات الدينية الرسمية

وخارجها، ذلك أن الأديان كانت ولا تزال أحد الموجهات الكبرى إن لم تكن الموجه الأكبر والمحدّد الأساسي للرؤية الثقافية لجماهير الناس. وإذا استطاع رجال الدين ودعاته أن يجتمعوا في هذه القضية على كلمة سواء، فإنهم يكونون بذلك قد أعذروا إلى ربهم، ونفعوا قومهم، والدنيا كلها من ورائهم، ودرأوا عن الإنسانية أخطار مواجهات ومصادمات نرى بعض نذرها، ولا نكاد نرى عواقبها الوخيمة وآثارها المدمّرة.

كذلك يبقى أن نوجه دعوة خاصّة لجميع المثقفين في عالمنا العربي والإسلامي، ولأهل العلم الديني والسياسي منهم أن يفتحوا أمام أمتنا أبواب هذا التعاون مع أصحاب الثقافات الأخرى، وهي أبواب سعى إلى غلقها الذين يقودون حملة التشويه والتطاول على الإسلام وعقيدته وشريعته وثقافته كلها.

ولا سبيل إلى إعادة فتح هذه الأبواب، إلاّ بما نسمّيه «الهجوم المضاد النشط» تعريفاً - من جديد - بطبيعة الإسلام ورؤيته الكلية للإنسان، وللكون، وتذكيراً بما حمله هذا الدين العظيم للإنسانية من خير وعدل ورحمة، وتذكيراً - مرة أخرى - بالأخطار المشتركة والقيم المشتركة، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كلّه للّه.

إشكالية السلام
في ظل علاقات دولية غير متكافئة

خالد الناصري

يقوم نظام العلاقات الدولية على مجموعة من المكونات الأساسية التي تتحكّم فيه، و يمكن اختزالها في ثلاثة عناصر، هي :

– الفاعلون، و هم على وجه الخصوص الدول (بأحجامها المختلفة ومصالحها المتباينة) والمنظمات الدولية (التي تهيكل المنتظم الدولي، وتهيمن عليها هيئة الأمم المتحدة، العملاق ذو القوة المشكوك فيها) ؛

– الأهداف المحددة، أي النظرة التي يحددها الفاعلون للعالم الذي يرسمون معالمه، انطلاقاً من مصالح أنانية خاصة بكل دولة، و قد تدخل في صراع فيما بينها ؛

– الآليات المعتمدة لتصريف العلاقات بين الدول وفق المصالح المتباينة، (وقد تكتسي تلك الآليات أشكالا عسكرية تكون في الكثير من الحالات غير شرعية، أو أشكال الحرب غير العسكرية كالحرب الاقتصادية والمالية والبسيكولوجية والإعلامية ...

هذه العناصر التي تمنح العلاقات الدولية حركيتها تتأثر بدورها، بعامل التطور التاريخي وتغير موازين القوى.

و مما لا شك فيه، في هذا الصدد، أن الوقوف عند مسألة الحروب الإقليمية والمحلية والسلام العالمي في ظل هذا المناخ الدولي الجديد الذي تطغى عليه عوامل "العولمة" و"الأحادية القطبية" واختلال التوازن الفظيع بين مختلف الفاعلين، كل هذا يُضفي على الموضوع هالة من التعقيد تُسائل الباحثين وتؤرّق المحللين، طالما أن دراسة الظواهر تصعب بقدر جدّة الظاهرة، و لا تتيسّر عملياً إلاّ بقدر ما يتوفر المحللون على ما يكفي من البعد التاريخي. فالصعوبة هنا تكمن في أننا بصدد معالجة ظواهر وتجليات عالم ما بعد الحرب الباردة والثنائية القطبية، ذلك العالم الذي ألِفناه لعدة عقود وكانت تقوده معطيات بسيطة نسبياً تسهّل المقاربات الاستكشافية و تُيسّر رسم معالم الطريق و التنبؤ منطقيا بالآتي، ذلك أن الصراع الإيديولوجي بين المنظومتين الرأسمالية الليبرالية الغربية من جهة والاشتراكية الشرقية من جهة أخرى، مع ما أفرزه من تقاطبات كونية تخترق القارات، خلق نوعاً من الثنائية المرجعية عبر العالم (حتى وإن كانت تلك الثنائية محكومة بتناقضات داخلية كبيرة).

الصعوبة الكبرى التي تعترضنا اليوم نابعة من الفراغ الذي خلّفه اضمحلال ذلك التقاطب الثنائي في سياق سقوط جدار برلين و زوال الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الشرقي. فإذا بنا نسبح في عالم فقد "بوصلته" التقليدية و أضحت التموقعات الإيديولوجية الجديدة مؤطّرة بأشياء أخرى غير الاهتداء العقائدي بمسلّمات كانت متداولة آنذاك. ونقصد بها بالدرجة الأولى، مفاهيم تأسيسية كالديمقراطية ("ليبرالية" هنا "وشعبية" هناك) والحرية ("حرية المبادرة" هنا و"حرية الشعوب" هناك) و التعددية ("التعددية التنافسية" هنا و"التعددية في نطاق الحزب الرائد" هناك) وكاستقلال الشعوب ومناهضة الاستعمار ومعاداة الإمبريالية... وكلها مفاهيم هيمنت بكيفية ضخمة على امتداد النصف الثاني من

القرن العشرين. وكان مؤدّى ذلك أنها شكلت المرجع الذي يتموقع جميع المتدخلين في الحياة الدولية على ضوئه، سواء للانطلاق منه أو من عكسه.

واعتماداً على هذا التسييج المرجعي تحركت العلاقات الدولية ووجدت الصراعات بين مختلف الأمم والدول ذخيرتها ووقودها، فما من خلاف سياسي يتحول إلى اصطدام عسكري إلاّ وكان يستند بكيفية أو بأخرى إلى ذلك التموقع الذي لم تُفلت منه عمليا أية دولة، إلى حدّ أنه تم التنظير آنذاك إلى كون الحروب الإقليمية ما هي إلاّ ترجمة محلية للصراع الإيديولوجي والجيوستراتيجي بين الولايات المتحدة ومعسكرها الغربي من جهة، والاتحاد السوفياتي ومعسكره الشرقي من جهة أخرى، وذلك في ظل سعي الدولتين العظميين إلى بسط نفوذهما عبر القارات الخمس كعنصر حاسم في تأكيد التفوق.

وكذلك كان الشأن بالفعل منذ احتدام حركة تصفية الاستعمار والتي عرفت أوجها في بداية الستينيات، حيث كانت بالتأكيد الدول الاستعمارية تجد موقعها الطبيعي بجانب المعسكر الغربي، بينما وجدت الحركات المعادية للاستعمار، في الاتحاد السوفياتي سنداً قوياً وناجعاً، فتخندقت دولها الجديدة، تبعاً لذلك، منطقيا، بجانب موسكو. هكذا كان مثلاً الموقع الطبيعي التقليدي لواشنطن، بجانب إسرائيل بينما كان الموقع الطبيعي لموسكو، بجانب القضية الفلسطينية و العواصم العربية. وذلك ما فسّر التواجد القوي للديبلوماسية السوفياتية في القارة الإفريقية من شمالها إلى جنوبها ومن غربها إلى شرقها، بأبعادها العسكرية (موزمبيق، أنغولا، إريتريا، الصومال، إثيوبيا، الكونغو، ليبيا، مصر، وناميبيا وغيرها...) بل ولم تنجُ حتى النزاعات التي لم تكن أصلاً تنتمي لذاك الصنف الإيديولوجي، من هذا التصنيف، مثل النزاع المغربي الجزائري حول الصحراء، حيث رأى فيه العديد من المحللين تأكيداً صريحاً لذلك التموقع، معتبرين أنه تجسيد للصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب، حيث الجزائر تقدم خدمة لموسكو والمغرب يسبح في فلك واشنطن، وهو بطبيعة الحال تحليل

مهزوز وظّف بكيفية سطحية خيار الجزائر لصالح "الاشتراكية " والحزب الوحيد، وخيار المغرب "الليبيرالي" المعتمد على التعددية الحزبية، دون الالتفات إلى العناصر الحقيقية لنزاع الصحراء والقائمة على الطابع التاريخي القديم لمطالبة المغرب بصحرائه الخاضعة للاستعمار الإسباني، وكذا الطابع الانتهازي للمعارضة الجزائرية المستحدثة (ولكن يبقى على كل حال هذا الموضوع استثناء ضمن المعطى العام الذي سبق وصفه).

عالم اليوم بات أصعب فهماً على المحلل لأن مستندات الصراعات السياسية والحروب العسكرية التي تدور رحاها إقليمياً ومحلياً، تبدو استراتيجياً قليلة الوضوح مقارنة مع ما كان عليه الأمر إبّان الحرب الباردة، أو لنقُل كثيرة الإبهام بالنظر لفقدان المفاهيم التأسيسية القديمة التي سبقت الإشارة إليها، جزءاً كبيراً من شحنتها الإيديولوجية و قدرتها التعبوية، ولحلول مفاهيم جديدة محلها، وهي مفاهيم محمّلة بطاقة عقائدية قوية تحرّك كثيراً من الشعوب، لم يكن أحد يتنبّأ بأنها ستطفو على السطح وتشكل خميرة لانتفاضات قومية هامة، ونجد في محور هذه المفاهيم الجديدة، الوطنيات المتجددة، وذلك ما يفسر قوة الانتفاضة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري الأخرق، كما يفسر انفجار يوغوسلافيا السابقة التي دخلت قومياتها في قتال عنيف أدّى إلى التطاحن بين البوسنة و صربيا، وكوسوفو و كرواتيا، كما يفسر انفجار الوضع في القوقاز السوفياتي سابقا، وإلى حرب الشيشان المدمّرة التي تنخرط فيها القومية الشيشانية في مواجهة الجيش الروسي (وسيكون لنا رجوع بمزيد من التفصيل لظاهرة تضخم القوميات و دخولها في عراك عنيف كظاهرة مميزة لما بعد الحرب الباردة).

إن أكبر ملاحظة نقف عندها ونحن نحاول فك رموز ظواهر ما بعد الحرب الباردة، هي انقلاب بوصلة الصراع الكوني الذي كانت محدِّداته شرق – غرب، وتحول إلى شمال – جنوب، بحيث يبدو لنا وكأن الخلاف الإيديولوجي القوي بين

المعسكرين الرياديين أثناء النصف الثاني من القرن العشرين، إنما كان خلافاً وهمياً وثانوياً، زعزع أركان نفس المجال الشمالي (الفكرة الرأسمالية منتوج شمالي، والفكرة الاشتراكية منتوج شمالي أيضاً حتى وإن اعتنقته بكيفية عشوائية كثير من بلدان الجنوب). هذا ما يتّضح لأول وهلة، لكن المظهر الخارجي يحتاج إلى مُساءلة داخلية حتى يتأكّد فعلاً انجرار الصراع من شرقي – غربي إلى شمالي – جنوبي ... أو يتبين زيف هذه الرؤية (أي أنه ليس هناك فعلاً صراع شمالي – جنوبي حقيقي) أو يظهر أنه يوجد فعلاً صراع شمالي – جنوبي يستدعي التأمّل حتى نتصدى له بنجاعة، عسى ألا يتحوّل إلى زعزعة خطيرة لاستقرار العالم قد تهدده بأوخم مآل.

إننا نطرح هذا الموضوع، لملاحظتنا أن الصراعات والحروب المعاصرة، إنما تدور أطوارها في حالتين اثنتين :

- صراعات وحروب تنشب بين دول شمالية و دول جنوبية.
- صراعات وحروب تنشب بين دول وكيانات تنتمي كلها لفضاء الجنوب.

نجد في الخانة الأولى النموذج الصارخ الشهير : الولايات المتحدة ضد العراق، وكذا إسرائيل (باعتبارها دولة شمالية مبثوثة بشكل تعسفي في الجنوب في مواجهة فلسطين وكل الأقطار العربية) وكذا روسيا في مواجهة الشيشان...

ونجد في الخانة الثانية النزاع الهندي الباكستاني حول كاشمير، ومختلف التدخلات العسكرية للبلدان الإفريقية ضد بعضها، دون الحديث عن الحروب الأهلية كما في الجزائر و رواندا والسودان والكونغو، وكوت ديفوار، وأفغانستان...

إن ثاني ملاحظة جوهرية تستوقفنا و نحن نبحث عن الخيط الهادي الذي يفيدنا في الولوج إلى سرّ هذا الواقع الجديد، هو الدور الأمريكي المتطرّف في

تدبير علاقات دولية تضغط عليها الولايات المتحدة التي تعتقد أن فوزها في حسم النزاع الإيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي (العملاق السياسي والعسكري والاستراتيجي والقزم الاقتصادي) يمنحها سلطة معنوية وسياسية خارقة للعادة، تسمح لها بفرض إرادتها على العالم. وفي الوقت الذي تلقّت فيه ضربة موجعة لم تكن في الحسبان (هجومات 11 شتنبر 2001 الهمجية والمرفوضة أخلاقيا وسياسياً) نراها تباشر سياسة دولية منرفزة غير لائقة بدولة عظمى، كأنها فاقدة لصوابها، ولا بد من الرجوع لهذا العنصر بمزيد من التدقيق.

هذه هي ملامح الموضوع، في تعقيداتها و تداخلاتها، تستدعي المزيد من الضبط والتدقيق. ويمكن مقاربته عبر ثلاث محطات تباعاً

– المحطة الأولى :

عالم القرن المبتدئ : نهايات وبدايات

– المحطة الثانية :

العلاقات الدولية : الحرب والسلم وما بينهما

– المحطة الثالثة :

النظام العالمي الجديد : المقومات الضاغطة والفضيلة الضائعة

الفصل 1 : عالم القرن المبتدئ : نهايات و بدايات

المبحث 1 - النهايات المغلوطة والاستمراريات الثابتة

– لقد تضخم الحديث عن نهاية الحرب الباردة التي عمرت لنصف قرن، بين قطبي المعادلة الأمريكية السوفياتية، وأفضى إلى تضخم كلامي وقف عند القشرة الفوقية للظاهرة (أي عند نهاية المشادّاة الكلامية والفكرية والاستراتيجية بين

مشروعين مجتمعيين وسياسيين متناقضين) وأغفل عمق الظاهرة و هي تحول الصراع إلى نزاع جديد بين الدول الغربية (و هي طرف في النزاع الأول) والفضاء العربي الإسلامي (وهو طرف جديد في النزاع) بحيث أننا انتقلنا من ثنائية أولى إلى ثنائية ثانية، ما زلنا في بداية إرهاصاتها، وقد تؤسس لحرب باردة جديدة.

لا بد للمحلل والحالة هاته أن يلاحظ أن الحرب الباردة التقليدية كانت قد أفرزت من جهة، العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة وانخراط أوروبا الغربية بالأساس، (و تجسد ذلك في إنشاء منظمة الحلف الأطلسي كإطار للتنسيق العسكري في مواجهة الاتحاد السوفياتي) ومن جهة أخرى، العالم الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمتزعم للديمقراطيات الشعبية في أوروبا بالإضافة إلى كوبا والصين و الحلفاء الأسيويين (فيتنام، كامبوديا...). وقد كانت السمة الأساسية لهذا الصراع أنه يعبئ المتصارعين وفق مرجعيتين إيديولوجيتين متناحرتين (الرأسمالية و الشيوعية).

واللافت للانتباه أن الحرب الباردة الجديدة مشابهة للأولى من حيث أنها تفرز صراعاً ذا مرجعيات مذهبية حتى وإن ظلت تلك المرجعيات مختفية شيئاً ما وراء الستار، ذلك أن محاربة الإرهاب في صيغتها الأمريكية سرعان ما تحولت إلى عداء مباشر لكل ما هو عربي و إسلامي، حيث تركز الدعاية الغربية المتطرفة على أن الإسلام دين عنف و حرب، (تغذيها و لاشك، التصرفات الطائشة لجماعات هامشية لا مسؤولة تدعي التخريب باسم الدين الإسلامي). وقد نظّر لهذا الصراع الفيلسوف الأمريكي ساموئيل هنتينكتن حول مفهوم "صراع الحضارات"...

– الخطاب عن "نهاية الإيديولوجيات" و"نهاية التاريخ" والذي نظّر له بإسهاب، الأمريكي فرانسيس فوكوياما، يبدو خطاباً سطحياً غير متين، لأن

التاريخ مازال يتطوّر أمامنا إلى ما لا نهاية والإيديولوجيات، على اختلاف طيفها وغناها، مازالت حيّة ترزق، وتؤطّر مواقف الأمم والشعوب، بكثير من الحماس والتشدّد في بعض الحالات.

ولا أدل على ذلك من احتدام النزاعات الإقليمية والعالمية، حيث تتغذّى، لا بمجرد المصالح الجيوسياسية فحسب، بل، وبالدرجة الأولى بوقود مذهبي يؤجّج الاختلاف ويطمس التسامح.

– هناك أيضا، قناعات انتهت فعلاً، وتبخّرت في سياق بزوغ شمس القرن الحادي والعشرين، وفي مقدمتها، الاقتناع بأن انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، سيؤرخ لميلاد عهد الصحوة و الاستقرار والطمأنينة والسلام.

أمّا عهد السلام الأزلي بين الأمم والشعوب فيظل، تبعاً لذلك، حُلماً يراود مخيّلة الناس، والخلاف مكوّن إنساني ملازم لحياة الدول، خاصة في عهد هيمنة قوة عظمى واحدة تسعى إلى بسط رؤيتها أحادية الجانب، والتي لم تعد تصطدم بمعارضة فعلية، تتسم بالنجاعة. وتلوح في الأفق غيوم نزاعات كونية خطيرة تنطلق من مسرح نزاعات إقليمية، لكنها مُحمّلة بتهديدات لا تُحمد عقباها، ومما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط مرشحة أكثر من غيرها لإشعال فتيل الحروب القادمة.

– تبعاً لهذه الملاحظات الجوهرية، يطفو على السطح، منطقيّا هذا التساؤل: هل هي نهاية "السيادة" وهي عنصر مهيكل للعلاقات الدولية ؟ السياسة الأمريكية تسعى إلى إعطاء مدلول جديد لها في عصر العولمة الزاحفة.

إن سؤال السيادة يطرح نفسه بإلحاح تحت سماء العلاقات الدولية لمطلع القرن الحادي والعشرين لأن "العالم المعولم" (أي العالم الذي تتحكم فيه قوة

عالمية جبارة تمتلك وسائل تدخّل تمنحها مناعة شبه مطلقة) هذا العالم لا يتوفّر على آليات أخلاقية وقانونية وسياسية تمكّنه من تأمين الحد الأدنى من الاستقرار في كنف دول تنعم بالحد الأدنى من الاستقلال و السيادة.

ولعل الحديث المتزايد (ودون تأطير قانوني ومعنوي ملائم) عن "حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاء إنساني" بات يؤشر على بزوغ معطيات جديدة في العلاقات الدولية، مرشحة لبث المزيد من الاهتزازات لأنه لا توجد هناك سلطة دولية متوفّرة على متكأ أخلاقي مناسب يسمح لها بالبت في موضوع من يستحق هذا النوع من التدخل ومن لا يستحق، بحيث أن " حق التدخل الإنساني" مفهوم جديد تحت سماء العلاقات الدولية و لا يتوفر على سند جدّي في منظومة القانون الدولي العام كما تمت صياغتها لحد الساعة. و بالتالي فهذا المفهوم قد يشكل مدخلاً لتعامل انتقائي في العلاقات الدولية تتحكّم فيه المصالح الظرفية للدول العظمى بدل المعايير القانونية الحيادية التي لا استقرار دولي في غيابها.

وتأسيساً على هذا، يبدو الخطاب الأمريكي حول "محور الشر" (العراق وإيران، كوريا الشمالية) وحول ضرورة قلب النظام القائم في بغداد بدعوى تقديم خدمة إنسانية للشعب العراقي المسكين، يبدو خطاباً أخرق، محّمل بالمخاطر، لأنه يضع حدّاً لعهد القانون الدولي المبني أخلاقياً على التساوي بين الدول، وفي ذلك زجّ بالإنسانية إلى متاهات لا ندري مآلها.

- السؤال الكبير إذن، هو : هل دخلنا عهد العسكر؟ شرعية السؤال نابعة من معاينة انتهاج السياسة الدولية أسلوب التصادم العنيف، الذي قد يتخذ شكل الإرهاب وإرهاب الدولة و قانون الغاب، والقفز على الضوابط القانونية التي صيغت في نطاق تراكمات عمّرت لقرون وقرون، وهذا يتزامن مع ما ينتاب هيئة الأمم المتحدة من ضعف نتيجة لانعدام التوازن الدولي بداخلها. فعلاوة على الاختلال الهيكلي الكامن في وجود دول ذات سلطة ممتازة متجسدة في العضوية

الدائمة بمجلس الأمن، لا يتعدى عددها الخمسة، هُناك نزوع بعض الدول العظمى إلى تجاوز قيود الشرعية الدولية متى اعتُبرت مُضيقة على الحسابات الجيوسياسية الخاصة بها.

المبحث 2 - النهايات الحقيقية و البدايات المؤكّدة

– نهاية الحرب الباردة الكلاسيكية أجّجت عملياً الحروب الأهلية، والحروب ذات المرجعيات الوطنية الضيّقة، بدءاً بالاتحاد السوفياتي السابق، حيث ينفجر الوضع في أرمينيا، وأذربيجان، والشيشان، وفي يوغوسلافيا السابقة، بين الصرب وكوسوفو، وكرواتيا والبوسنة وغيرها .

وتأجّجت حروب داخلية أخرى كما في السودان و الجزائر و رواندا، وإريتريا، وتوترت الأوضاع في اليمن، واشتعلت حرب الخليج نتيجة غزو العراق للكويت، والتهب الوضع في أفغانستان واستمر في التشنّج في كاشمير.

– نهاية الحرب الباردة أجّجت صراعاً قديماً بدأ مع بدايتها، وهو الصراع العربي الإسرائيلي الذي أضحى يتجاوز حدود القضية الفلسطينية ليشمل قضية استراتيجية عظمى هي قضية البترول، إذ يوجد ثُلثا احتياطي العالم من النفط في تلك المنطقة. والخطير في الأمر أن هذا المُعطى صار يؤطّر مواقف الدول من موضوع الصراع العربي الإسرائيلي التي تتموقع لا على أساس مواقف مبدئية وإنّما على ضوء حسابات يتحكم فيها موضوع البترول.

– ظاهرة العولمة التي تسيطر على كل بقاع المعمورة، بكل ما تحمل من مساس بهوية الشعوب و مصالحها، وفي بعض الأحيان، بكرامتها، تكتسي شكل ظاهرة جبّارة لا تقاوم، إلاّ أنها ككل ظاهرة جدلية، إذا ما تجاوزت ذاتها، تتحوّل إلى نقيضها، حيث إن ظاهرة مناهضة العولمة أضحت مصاحبة للعولمة نفسها ومنتدى دافوس، يولّد تظاهرة بورتو أليكري...

– وفي هذا الصدد، فإن المفكر الأمريكي صامويل هنتينكتون يعتقد أن العولمة ظاهرة تحمل في طياتها، بوادر الحرب لأنها تختزل معظم تناقضات العالم، ولعلها نظرة، وإن كانت متشائمة، فهي ليست خاطئة. ومن البديهي أن معالم العالم الجديد الذي يُبنى تدريجيا أمام أعيُننا، باختلالاته الحبلى بالأخطار، يحمل بصمات هذه العولمة التي تختزل مقومات الإمبريالية كما نظّر لها لينين قبل قرن مضى.

الفصل 2 : العلاقات الدولية الراهنة : الحرب و السلم و مابينهما

المبحث 1 - القانون الدولي وتراكماته في مهب الريح

– انبنى القانون الدولي المنظم للعلاقات بين الدول، على قيم تتوخّى المرجعية الأخلاقية، وخاصة على فكرة الإنصاف والفضيلة والحقّ، حيث إن تراكُماته الممتدة عبر القرون، كانت تهدف إلى عقلنة تلك العلاقات والحدّ من نزوعها إلى الجور.

– إن النظام الدولي الأوروبي منذ القرن 16، أسّس لنمط تلك العلاقات بعد أن اتسع مجال " المجتمع الدولي " ليشمل مختلف القارات والحضارات والشعوب والدول. وهناك عدة عوامل ساهمت منذ البدء في النيل من القوة المعنوية للقانون الدولي (وهي قوته الأساسية بطبيعة الحال، في غياب قوة مادية قادرة على إسناده، نظرا لغياب مركز دولي مؤهل لفرض تلك القوة الموضوعية (لأن القانون الدولي هو ناتج عن تلاقي إرادات دول ذات سيادة، خلافاً للقانون الداخلي الذي تفرضه الدولة المركزية التي لا مرادف لها على الصعيد الدولي).

ومن بين أهم العوامل التي ساهمت في إضعاف تلك القوة المعنوية أن القانون الدولي العام صاغته الدول العظمى، أصلاً لترتيب العلاقات فيما بينها،

دون أخذ رأي دول العالم الثالث التي لم تكن موجودة في معظمها، في فترة تأسيس القانون الدولي (أي من القرن 16إلى القرن 20).

إن دول العالم الثالث التي لم تساهم في صياغة هذا القانون الدولي العام، قبلت رغم ذلك، الانصياع له، على أساس أنه معدّ لتدبير شؤون العالم كُلّه (وقبولها به، لم يستثن مناقشته و الاجتهاد حتى يصير عالمياً بكل معنى الكلمة، أي أن يتضمّن مقتضيات تُنصف الدول الضعيفة، وهذا صراع ما زال قائماً إلى اليوم. ولا بد من القول اليوم إن المساس بالقوة المعنوية للقانون الدولي على يد دولة عظمى كالولايات المتحدة، يضعف إلى حد كبير من هيبته، مما يفتح الباب أمام منزلقات خطيرة جدّاً.

– ميزة هذا القانون الدولي أنه لا يحمي بالقدر الكافي الدول الضعيفة، وفي حالة ما إذا كانت أحكامه منصفة لها، فبعض الدول القوية لا تتردّد في القفز عليه وتهميشه بوقاحة، وذلك ما يحصل مثلاً بالنسبة لمفهوم الإرهاب الذي كثر تداوله في الآونة الأخيرة، في غياب تعريف قانوني صريح. وهذا الإبهام الذي تشعر كثير من دول العالم الثالث أنه مقصود، يساهم في خلق جو من التوتر الدولي تنتعش فيه كل أصناف التطرف، لأن ذلك الإبهام يؤسس لخلط غير مقبول بين الإرهاب وحق الشعوب في الدفاع عن نفسها في مواجهة الاحتلال والقمع الخارجيين.

– ميثاق الأمم المتحدة الذي بُني على تعادل حقوق الشعوب، يوظّف اليوم بكثير من الاستفزاز من لدن بعض الدول العظمى، بالنّظر لكونه يتضمّن قيماً وأحكاماً تناقض ظرفياً مصالحها الآنية، كمنع الاحتلال العسكري وكتأمين حق تقرير المصير للشعوب (حق الفيتو الذي تستعمله الولايات المتحدة منهجيا كلما تعلق الأمر بمعاقبة إسرائيل على خرقها للميثاق، يندرج في هذه الخانة). ولا بد من القول بمنتهى الصراحة إن هذا المنحى يتناقض كلياً مع المقاصد الأساسية التي كانت وراء إنشاء هيئة الأمم المتحدة سنة 1945. ولا بد للولايات المتحدة على وجه الخصوص أن تعي أن المخاطر المرتبطة بقناعات الرأي العام العربي على

الخصوص، بأن الأمم المتحدة إنّما تحولّت إلى إطار دولي زاغ عن وظيفته الأصلية وبات غطاء لتبرير أكبر حيف تاريخي منذ الحرب العالمية الثانية وهو شرعنة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته كباقي دول العالم، لا بد للولايات المتحدة أن تعي أن هذه القناعة لها ما يبررها ويسندها، ولا يمكن التعامل معها بشيء من الاستخفاف.

المبحث 2 - المحددات الجديدة : العولمة، صراع الحضارات، الإرهاب، الحرب الوقائية

– مفاهيم جديدة طفت على سطح العلاقات الدولية الراهنة، لم تكن واردة على امتداد القرن الماضي، وهي تهيكل حقل العلاقات بين الدول : العولمة، صراع الحضارات، الإرهاب الدولي، والحرب الوقائية.

– العولمة ظاهرة يسعى المنتظم الشمالي، رغم تناقضاته الداخلية، إلى تصريفها بأقل كلفة، علماً أن بلدان الجنوب هي التي ستؤدّي الفاتورة. لكن إذا كان من البديهي أن العولمة ظاهرة لا يمكن تفاديها من حيث الصيرورة التاريخية، بحكم تطور نوعية العلاقات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية، فإنها مع ذلك تستدعي كثيراً من الحذر حيال آثارها الوخيمة على التوازنات الدولية الكبرى بسبب ما تخلفه من اختلالات جيوسياسية، مرشحة لبث زعزعة الاستقرار.

– قضية صراع الحضارات، مفهوم خطير، مرشح ليجُر الويلات على طمأنينة الكرة الأرضية لأنّه يمس بالهوية والمعتقدات، وهي قيم ذات شحنة قوية جداً، لا يجوز التلاعب بها، و المتلاعبون، سيفقدون السيطرة عليها بسرعة.

– قضية الإرهاب، تحتاج إلى تدقيق أخلاقي وسياسي وقانوني. أخلاقياً، الإرهاب مرفوض جملة و تفصيلا، لأنه ليس سلاحاً مشروعاً. سياسياً، العمل به يفسح المجال لانزلاقات لا تُحمد عقباها، لأن العنف الأعمى يولّد العنف المضاد.

وقانونياً، هناك إشكال عويص، أصله غياب كل تعريف دقيق في ظل تضخم الاستعمال السياسي والإعلامي.

– لكن أخطر انحراف فلسفي وقانوني وسياسي عرفته الساحة الدولية في السنوات الأخيرة هو مفهوم "الحرب الوقائية"، فهذه فظاعة قانونية (لأن ميثاق الأمم المتحدة يمنعها ولا يسمح إلاّ بالحرب الدفاعية) وفظاعة سياسية (لأنها تؤسس لقانون الغاب و لجبروت الأقوياء) و فظاعة أخلاقية (لأنها تسمح لطرف بصفة أحادية الجانب، أن يقرّر تعسفياً من الصديق ومن العدو، بعد أن يتّهمه بما يشاء).

وخشيتنا اليوم هي أن نشاهد الولايات المتحدة كدولة عُظمى لا منازع استراتيجي وعسكري لها، تمهد تدريجيا لحرب وقائية ضد العراق بدعوى أنه يمتلك أسلحة دمار شامل محظورة، يستعد لاستعمالها...

الفصل 3 : النظام العالمي الجديد : المقومات الضاغطة والفضيلة الضائعة

المبحث 1 - حروب النظام العالمي الجديد : البترول و الماء و الدين

– لنتجاوز خطاب المتمنيات في هذا المبحث و لنلاحظ أن الحروب مازالت هاهنا، وبالتالي، فالسؤال العريض ليس هو هل تنتظرنا حروب (فذلك مع الأسف أمر مؤكّد) بل ماذا سيكون موضوع تلك الحروب ؟

– الفكرة التقليدية المتداولة أثناء الحرب الباردة والقائلة إن الحروب الإقليمية ما هي إلاّ غطاء محلي للعراك الكوني بين الشرق والغرب، صحيحة جزئياً فقط، باعتبار أن الواقع المعاش الحالي هو أن الحرب الباردة وضعت أوزارها والقوى العظمى مازالت مختلفة فيما بينها حول تصورها للنزاعات

الإقليمية و تدبيرها لها (موضوع الشرق الأوسط يفرز مواقف متباينة بين واشنطن ولندن من جهة، وباريس وموسكو وبيكين من جهة أخرى).

إننا نتوفر اليوم على عدة مؤشرات تنذر بتصاعد الخلافات المبدئية والجيوستراتيجية بين أطراف المنتظم الشمالي ذي المرجعية الليبرالية. ولاشيء يمنع من التنبؤ بحصول شروخ على المدى المتوسط بين الولايات المتحدة من جهة و حلفائها الأوروبيين من جهة أخرى، حول القيم المؤسسة للعلاقات الدولية.

- معطى جديد أمريكياً، يجب الوقوف عنده : في الماضي كان التدخل الأمريكي يبحث لنفسه عن تبرير أخلاقي، أما اليوم فلم تعد واشنطن تكلف نفسها عناء البحث المُضني عن التبرير ويكفي التلويح بمحور الشرّ. معنى هذا أن الجديد في الأمر هو تنحية المعطى الأخلاقي وتعويضه بمعطى "المصلحة الأمريكية" وذلك يهدّد فعلاً السلم العالمي.

ومن نافلة القول أن هذا التوجّه يعتبر خرقاً مفضوحاً للقيم المؤسسة للعلاقات الدولية (وفي مقدمتها إنصاف الشعوب والاعتراف بحقها في تقرير المصير، وبناء العلاقات الدولية على حسن الجوار واحترام السيادة وتفضيل خيار السلم وحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية عوض المسالك الحربية). وهذا المنحى مآله أنه سيخلق اهتزازات جيوسياسية تعرض الاستقرار والأمن الدوليين لأخطار فادحة.

- الهواجس الجيوسياسية التي تتحكم في الخيارات الاستراتيجية الأمريكية اليوم هي تزويد السوق العالمية بالبترول والاحتراز الشديد من الأصولية الإسلامية (علماً أن سياسة واشنطن باتت لا تميزّ جدّياً بين الإسلام كدين وحضارة وأخلاق، وبين التطرف السياسي الذي يوظف الإسلام لأغراض بعيدة عنه).

إن ما تحضّره الإدارة الأمريكية اليوم في موضوع العراق يختزل في العمق هذه الثنائية التي خلقتها واشنطن بشكل تعسفي من خلال التلويح بتوفرها على دلائل تفيد تورط بغداد في علاقات مشبوهة مع تنظيم القاعدة، وهي دلائل غير مؤكدة، في حين أن الجميع يعلم أن الهدف الحقيقي الكامن وراء خلق ملف العراق هو توفّره على أكبر مخزون عالمي من البترول.

– مسألة الماء، قنبلة موقوتة أخرى يجب الالتفات إليها بخصوص منطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى التوزيع غير العادل لهذه الثروة الطبيعية، خاصة بين إسرائيل (التي تستحوذ عليها بالقوة) والبلدان العربية، وقد تخلق مناخ قتال متجدد.

وهذا الملف قد يخلق متاعب كبرى لكل بلدان المنطقة، وخاصة تركيا، وسوريا والأردن.

المبحث 2 - المستلزمات الأخلاقية و السياسية للتجديد

– جوهر الإشكالية العويصة الراهنة هو ما العمل لتجنيب العالم ويلات هزات عنيفة تبدو مسجلة في الأجندة الدولية. بتعبير آخر، الموضوع هو كيف يمكن الحيلولة دون وقوع الحروب البادية في الأفق، سواء كان مصدرها توزيع الماء والبترول أو الخوف من التطرف الديني.

– عالم الغد، الذي تتضح تدريجيا أمامنا ملامحه، يفرز ستة كيانات عالمية كبرى في مقابل الكيان الإسلامي، القوي بمليار نسمة عبر مختلف القارات، وفي مقدمتها القارّتان الإفريقية والأسيوية. وهذه الكيانات الستة هي : الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، واليابان، والصين والهند.

فما قدرة هذه الكيانات كلها، على التعايش السلمي، وهل هذا المصطلح الذي عرف أوجه إبان الحرب الباردة، قابل للانتعاش من جديد ؟ رأينا أن الفلسفة

السياسية مطالبة اليوم بالانكباب بشكل جدّي على موضوع التعايش السلمي، بدءاً بمناهضة مفهوم صراع الحضارات. لقد تم التنظير لمسألة التعايش السلمي من الناحية الفلسفية والسياسية والقانونية طيلة فترة الحرب الباردة، ومن اللافت للانتباه أن الإنتاج الفكري المعاصر منذ انقضاء عهد الحرب الباردة بين الشرق والغرب، هذا الإنتاج الفكري أضحى يُهمل هذا الموضوع، إهمالاً يكاد يكون كلياً. لذا وجب الانتباه إلى ضرورة التصدي للإشكالات المستعصية الراهنة لإيجاد حلول مناسبة لها، وفي مقدمتها موضوع تأجّج الخلافات الدولية الخطيرة من منطلق حضاري.

– إطار هيئة الأمم المتحدة مؤهّل مبدئيا لاحتضان هذا التعايش الإيجابي لأنه تصريف حضاري للاختلاف .

عملياً، المطروح أمامنا هو إعطاء بعد إنساني للنظام العالمي الجديد، بعيداً عن أنانية العولمة الزاحفة، وارتكازاً على الاعتراف بحقوق الضعفاء، وإلاّ لفُتح الباب على مصراعيه أمام أخطر الانزلاقات .

لقد حان الوقت للإقرار بأن هيئة الأمم المتحدة معرّضة لتحديات عُظمى في تدبيرها للصراعات الدولية، في مناخ مغاير تماماً لما عرفته طيلة الجزء الأول من حياتها أي من 1945 إلى 1990، حيث دبّرت الحرب الباردة في نطاق عالم الثنائية القطبية (المشحونة بمكونات التوازن)، أما اليوم وفي عالم الأحادية القطبية، فنخشى أن الدولة العظمى الجبّارة تكون ميّالة بطبعها إلى رفض كل منازعة (ترى فيها مساساً بالاحترام الواجب لها) نخشى أن هذه الدولة العظمى ستسعى إلى فرض نفسها على الأمم المتحدة كمصدر وحيد لمفاهيم "الفضيلة" و"الحقيقة" و"الواجب "، بتعبير آخر، الخطير في الأمر أن الأمم المتحدة، وهي تدبّر عالم الأحادية القطبية، ستكون منزوعة القوة و الفعالية لأن مصدر الشرعية الدولية إذا كان وحيداً من جهة، وخصماً وحكماً في آن واحد، من جهة أخرى، قد يكون

مدخلا لانحرافات كبيرة، لا ندري أين ستقودنا لأن هذا وضع تعيشه العلاقات الدولية، لأول مرة في تاريخها.

– لقد نشأت هيئة الأمم المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية في سان فرانسيسكو، فهلا فكّرنا في مؤتمر سان فرانسيسكو جديد بمشاركة جميع دول العالم، على قدم المساواة، لصياغة تصور مشترك لعالم الغد قائم على فضيلة كونية تختزل ما هو موجود من فضائل في كل الحضارات ؟

لعلها فكرة تبدو طوباوية في الوقت الراهن ... لكن ألا نؤسس لعالم الغد، بالحلم جهاراً في ما يُجنّب الإنسانية متاهات لا تُحمد عقباها... ؟

الأمم المتحدة واستمرار الحروب الإقليمية والمحلية

عبد الوهاب معلمي

مدخل

إن الصيغة التي جاء بها موضوع هذا البحث، تسمح بقراءتين اثنتين على الأقل للعلاقة التي قد تربط بين الأمم المتحدة واستمرار الحروب الإقليمية والمحلية. القراءة الأولى هي أن يكون الموضوع يتساءل حول الأسباب التي تجعل هذه الحروب تستمر على الرغم من وجود الأمم المتحدة. أو بتعبير آخر، ما موقع تدخل أو عدم تدخل الأمم المتحدة من استمرار هذه الحروب ؟ إن فهم الموضوع على هذا النحو يفترض أن الأمم المتحدة وجدت لكي لا تبقى هناك حروب في العالم، وأن استمرار هذه الحروب إنما هو راجع في المقام الأول إلى خلل في الأمم المتحدة، يتعين تشخيصه وتحديد طبيعته، والعمل على إزالته أو تجاوزه. إن هذا الطرح مشروع ومعقول، لكنه موغل في المثالية، إذ يتعالى على واقع شائك وبالغ التعقيد، لا يخضع بسهولة لهذا النوع من التبسيط. وإذا أخذنا به فما نلبث أن نسقط في فكر التمني والترجي، دون أن يكون لنا أي تأثير فعلي في تغيير هذا الواقع.

فالأمم المتحدة، وإن أحدثت لتكون الأداة المركزية لحفظ الأمن والسلم في العالم، فهي ليست وحدها المتدخلة لوقف الحروب، وليست كل الحروب التي تدخلت فيها توقفت، ولا كل الحروب التي لم تتدخل فيها بقيت مستمرة.

لذا، هناك قراءة أخرى ممكنة للموضوع، وهي التي سنأخذ بها في هذا البحث، وهي القراءة التي ترى في الموضوع تساؤلا حول موقف الأمم المتحدة من استمرار الحروب الإقليمية والمحلية. فبدلا من أن نتساءل لِم تستمر هذه الحروب على الرغم من وجود الأمم المتحدة، نتساءل ماذا تفعه (أو لا تفعله) الأمم المتحدة لمواجهة هذه الحروب ؟ وما مدى نجاحها أو فشلها في التدخلات التي قامت بها ؟ وما حدود هذه التدخلات في كل الأحوال ؟ هذه الأسئلة تجرنا بالطبع إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة لتحسين أدائها وتعزيز فعاليتها، لكننا لن نتطرق إلى هذا الجانب من الموضوع، لأنه يدخل ضمن اهتمامات محور آخر من هذه الندوة. إننا في هذا البحث سنقتصر على الفترة الممتدة ما بين 1990/1989 و2001/2000، وذلك لأسباب عدة، منها أنها الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، ودخلت فيها الأمم المتحدة عهدا جديدا وواعدا تكاثرت فيه تدخلاتها على نحو فاق من حيث العدد والأهمية كل التدخلات التي قامت بها منذ نشأتها إلى نهاية الثمانينيات. ولكن سرعان ما خابت الآمال وانهار حلم «النظام العالمي الجديد» الذي بشر به الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في عز أزمة الخليج في بداية التسعينيات.

أما السبب الثاني فيتجلى في الاهتمام الكبير الذي غدت تُوليه الأوساط الأكاديمية لهذه الفترة باعتبارها فترة تحول جذري في نظام العلاقات الدولية الذي نشأ غداة الحرب العالمية الثانية، فترة تأسيس لنظام آخر، نظام ما بعد الحرب الباردة الذي مازال يطبعه التردد وما زال صرحه لم يستقر بعد على بنية أساسية نهائية. وأهم ما شد إليه اهتمام الأكاديميين بهذا الخصوص هي قضايا الحرب والسلم، أو ما بات يصطلح عليه بالنزاعات المسلحة وطرق حلها، وذلك نظرا لتكاثرها، ولطبيعتها غير المعهودة ولخطورتها وآثارها المدمرة، كما ازداد اهتمام الأكاديميين بدور الأمم المتحدة كأداة أساسية وإطار لا غنى عنه لتدبير ومعالجة هذه النزاعات.

ومن اللافت للنظر، أن العالم منذ 1945، ولأسباب باتت الآن معروفة، لم يعد تتهدده حروب كبرى مثل تلك التي عرفها في النصف الأول من القرن الماضي. فالنزاعات المسلحة التي باتت تهدد الأمن والسلم والاستقرار في العالم اليوم، هي نزاعات إقليمية بين دول ثانوية، أو محلية بين جماعات مسلحة متناحرة داخل الدولة الواحدة أو عدة دول متجاورة. بل إن النزاعات الأكثر عددا وشراسة وخرابا، والأكثر استعصاء على الحل، هي النزاعات المحلية أو الأهلية. إلا أن المفارقة هي أن بعض هذه الحروب قد لا تهدد بالضرورة الأمن والسلم لا جهويا ولا دوليا، وبالتالي يمكنها أن تدوم سنين عدة، دون أن تتدخل "المجموعة الدولية" لوضع حد لها ولمآسيها المروعة – اللهم إلا ما كان من تدخلات ذات طابع إنساني محض من أجل المواساة والإغاثة.

تلك هي إشكالية هذا البحث : هل الأمم المتحدة مؤهلة لا للسيطرة على هذه الحروب واحتوائها فحسب، بل لوقفها وجعل حد لها ولما تسببه من ويلات ومعاناة، وما تخلفه من خراب ودمار؟ هل تأهيل الأمم المتحدة لهذا الدور ممكن ؟ هل من المعقول والواقعية أن يلقى بكل العبء على الأمم المتحدة وحدها ؟ أليس من الخطإ وقصر النظر اختزال مفهوم "المجموعة الدولية" في الأمم المتحدة دون غيرها من منظمات جهوية، ومنظمات غير حكومية، وأفراد وشخصيات، أي مما بات يصطلح عليه بمكونات "المجتمع المدني العالمي"، التي تساهم هي الأخرى في التدخل لحل النزاعات المسلحة المختلفة ؟.

إن "صنع السلم" بات اليوم أكثر من أي وقت مضى مسؤولية جميع مكونات المجتمع العالمي، وغدت جانبا أساسيا من مفهوم الأمن الجماعي بمعناه الأوسع -الذي يتعدى حفظ السلم والأمن بين الدول – وفنّا قائما بذاته يتطور يوما عن يوم. فمثلما تعلمت البشرية خلال الحرب الباردة كيف تتعايش وتتجنب حربا كبرى أخرى خوفا من فناء نووي محقق، فإنها اليوم تتعلم، وفي ظل استقرار نسبي

شامل، كيف تسيطر على حروب محدودة جغرافيا ولكنها أضخم عددا وانتشارا، وأكثر نكالا بالإنسان وبمقومات الحياة والتقدم، وأشد فتنة دوليا لما تسببه من نزوحات بشرية وانتهاكات جسيمة لحقوق الرنسان، وتجارات غير مشروعة (السلاح والمخدرات)، وتدخلات خارجية، وانشغالات أمنية جهوية، وما تولده من أشكال للعنف لا تعرف حدا ولا حدودا (قتل المدنيين، التطهير العرقي، الإرهاب الدولي).

لذا سيشتمل هذا البحث على أقسام ثلاثة. في القسم الأول منها، سنعرض للحروب الإقليمية والمحلية منذ نهاية الحرب الباردة، في إطار مقاربة شاملة نبرز فيها أهمية هذه الحروب، وتوزيعها الجغرافي وطبيعتها وبعض آثارها المحلية والجهوية.

وفي القسم الثاني، سنتطرق لدور الأمم المتحدة وموقفها تجاه هذه الحروب، دائما ضمن مقاربة شاملة، لنبرز أبعاد تدخلاتها وحدودها.

أما القسم الثالث والأخير، سنحاول أن نستشرف آفاق المستقبل من خلال تحليلنا لما بات يعرف اليوم ب «صنع السلم» كفن دبلوماسي شامل، متطور وواعد، يهدف إلى استكشاف واستخدام المناهج والتقنيات والخبرات والآليات الكفيلة بحل النزاعات، أو توقعها والتدخل الوقائي لمنع اندلاعه، وإعادة بناء شروط السلم والمصالحة والتعايش.

1 – الحروب الإقليمية والمحلية لما بعد الحرب الباردة

كان السلم والأمن في نظام القطبية الثنائية وخلال نصف قرن من الزمن، مهددين على المستوى الشامل للنظام بمواجهة مباشرة بين القطبين (وأحلافهما)

سواء بالسلاح التقليدي أو السلاح النووي، انطلاقا من أزمة أو عدة أزمات حادة تنشأ في منطقة أو أكثر من مناطق الاحتكاك بين العظميين في العالم، سواء في مركز النظام (أوروبا)، أو في أطرافه (آسيا، أمريكا الوسطى واللاتينية، إفريقيا). لكن القطبين استطاعا التحكم في الأزمات الإقليمية، وتجنب المواجهة المباشرة بينهما إلى أن انتهت الحرب الباردة نهائيا (1989–1991) بانهيار الاتحاد السوفياتي ومعه كل المعسكر الذي كان خاضعا له (حلف وارسو والأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والوسطى خاصة).

وعلى الرغم من أن بعض الصراعات الإقليمية والمحلية التي كانت تندرج ضمن الحرب الباردة (الحروب بالوكالة) قد انتهت أو عرفت طريقها إلى التسوية بانتهاء هذه الأخيرة أو بعدها بقليل (ناميبيا، إفريقيا الجنوبية، الموزمبيق، كامبوديا، نكارغوا، السالفدور، غواتيمالا)، فإن بعضها الآخر استمر إلى ما بعد الحرب الباردة، وانضاف إلى الحروب العديدة القديمة/الجديدة، أو الجديدة التي ستتميز بها التسعينيات من القرن العشرين والتي ما زال معظمها مستمرا إلى اليوم.

ومن ثم، فإذا لم يعد النظام الدولي اليوم مهددا بحرب شاملة نظرا لضعف احتمال وقوعها، الآن و في المستقبل المنظور، بين الدول الكبرى في العالم، فإنه يبقى مع ذلك معرضا لتهديدات من نوع آخر، وفي مقدماتها شيوع الفوضى وتوالي الأزمات السياسية والاقتصادية، وانهيار الدول والمجتمعات، وتكاثر بؤر التوتر والنزاعات المسلحة التقليدية والأهلية، وانتشار الأعمال الإرهابية والإجرامية عبر القومية.

وحتى نبقى في صلب موضوعنا، يمكن اعتبار عدد الحروب الإقليمية والمحلية وتوزيعها الجغرافي، وأنواعها وآثارها المختلفة، مؤشرات أساسية على حجم وخطورة التهديد الذي تمثله هذه الحروب بالنسبة للأمن والسلم والاستقرار والنظام في العالم.

أ – عدد النزاعات المسلحة في العالم

إحصاء النزاعات المسلحة القائمة عملية معقدة جدا، الشيء الذي يجعل نتائجه تختلف من كاتب لآخر أو من هيأة لأخرى وفق التعريف الذي تعطيه للنزاع المسلح، وبالتالي وفق المتغيرات والمعطيات التي تدخل في تحديد نوع النزاع المسلح الجدير بالعد والإحصاء.

وحتى نكون أقرب إلى الواقع، اخترنا أن نعتمد في تحديد عدد حروب ما بعد الحرب الباردة، على ثلاثة مصادر مختصة في دراسة النزاعات المسلحة الحديثة، وهي أطلس حالة الحرب والسلم (1997)، لدان سميث من المعهد الدولي للبحث حول السلم، أوسلو، ومجلة البحث حول السلم التي تصدرها سنويا شعبة البحث حول السلم والصراع بجامعة يوبسلا، ستوكهولم، وتقرير بروجيكت بلاوشيرز حول النزاعات المسلحة لعام 2002 الذي يصدره معهد الدراسات حول السلم والصراع بكونراد غريبل كولج، أونتاريو.

بالنسبة لدان سميث " الحرب " هي كل نزاع مسلح مفتوح حول السلطة أو للسيطرة على إقليم. ويقوم على تنظيم مركزي للقتال والمقاتلين، ويتميز بالاستمرارية في المواجهات ويكون قد خلف سنويا 25 قتيلا كحد أدنى، و100 على الأقل بالنسبة للنزاع كله.

أما مجلة البحث حول السلم، وتقرير بروجيكت بلاوشيرز السنوي، فيعتمدان كل العناصر التي جاءت في تعريف دان سميث، ولكن مع بعض الاختلافات والإضافات الطفيفة.

مجلة البحث حول السلم، تفرق بين النزاع المسلح والحرب. فالحرب في تعريفها هي التي تكون تسببت في أكثر من ألف من القتلى في السنة، بينما النزاعات المسلحة هي نوعان : النزاعات الصغرى وهي التي خلفت أقل من 1000 قتيل خلال كل النزاع، والنزاعات المتوسطة وهي التي تعدى عدد ضحاياها 1000 قتيل خلال النزاع، ولكن أقل من ألف سنويا. إضافة إلى هذا

الاختلاف، تشترط مجلة البحث والسلم في تعريفها للنزاع المسلح أن يكون واحد على الأقل من أطراف النزاع دولة.

وأما تقرير بروجيكت بلاوشيرز، فلا يعتمد هذا التقسيم ويعتبر أن كل "نزاع سياسي" (على السلطة، أو على الإقليم، أو بسبب الفوضى الاجتماعية الناتجة عن انهيار الدولة) يستعمل فيه السلاح، هو نزاع مسلح لمّا يؤدي إلى أكثر من 25 قتيل في السنة، أو إلى ألف قتيل كحد أدنى بالنسبة لكل النزاع، ولمّا تكون قوات واحد من الأطراف على الأقل قوات حكومية، أو قوات غير حكومية ولكن هدفها السيطرة على الدولة كلها أو على جزء منها. وتبعا لما سبق يكون عدد النزاعات المسلحة التي عرفها العالم خلال العشر سنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة هو كما يلي :

* أطلس دان سميث (1990–2000) : 121 نزاعا مسلحا.
* مجلة البحث حول السلم (1989–1999) : 111 نزاعا مسلحا.

أما توزيع هذه النزاعات المسلحة على السنوات العشر آنفة الذكر، فقد تم تقديرها كالآتي :

جدول 1 : الأعداد السنوية للنزاعات المسلحة 1990–1999

	أطلس د. سميث	مجلة البحث حول السلم	نسبة الفرق
1990	56	49	14
1991	67	51	31
1992	68	55	24
1993	62	46	35
1994	65	42	55
1995	60	35	71
1996	54	36	50
1997	56	34	65
1998	50	37	35
1999	49	37	32
مجموع 1999–1999	118	103	15

فوفق تقديرات دان سميث، إن 118 نزاعا مسلحا الذي عرفه العالم ما بين 1990–1999، همّ 80 دولة، وإقليمين لهما صفة شبه دولة (ليبريا والصومال لانهيار مؤسسات الدولة فيهما). ومن مجموع 118 نزاعا، 10 نزاعات فقط يمكن اعتبارها نزاعات بين دول، وخمسة نزاعات كحروب تحرير (لا يوجد بينها النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي باعتباره نزاعا داخليا !)، والباقي حروب داخلية بعضها له امتدادات خارجية. من جهة أخرى كثير من الحروب القديمة لا زالت جد حاضرة في الحروب الحالية. فمن مجموع حروب عام 1999، 60 في المائة منها حروب بلغ عمرها أكثر من 5 سنوات، و30 في المائة دامت أكثر من 20 سنة.

أما حسب تقييمات مجلة البحث حول السلم، فالمائة والأحد عشر نزاعا الذي شهده العالم من 1989 إلى 2000، وقع في 27 مكانا مختلفا من الكرة الأرضية، و33 من هذه النزاعات كانت ولازالت مستمرة حتى عام 2000 وتقع في 27 منطقة من العالم. 7 نزاعات فقط من أصل 111 كانت نزاعات بين الدول، من بينها نزاعان كان لازالا قائمين حتى عام 2000. وشكلت النزاعات الأكثر حدة (النزاعات المتوسطة والحروب حسب تعريف المجلة) ثلاثة أرباع النزاعات المسلحة التي تم تسجيلها عام 2000 (24 نزاعا).

تقرير بروجيكت بلاوشيرز لعام 2002 يعطي أرقاما أحدث تغطي عام 2001 وفق التعريف الذي يعتمده هو للنزاع المسلح كما ذكرنا ذلك سالفا. فهو إذن يعطينا صورة تقريبية حديثة للنزاعات المسلحة التي كانت لا تزال مشتعلة حتى سنة 2001. وهكذا فعدد هذه النزاعات في تلك السنة بلغ 37 نزاعا في 30 بلدا، كلها نزاعات داخلية (حروب أهلية، انفصال أو تحرير)، و27 منها بدأ منذ أكثر من عشرين سنة. الشيء الذي يعني أن أجيالا بكاملها من الأطفال حرمت من أدنى مقومات حياة عادية كالتعليم والتربية والعناية الصحية.

ب- التوزيع الجغرافي للنزاعات المسلحة

اعتمادا على إحصائيات دان سميث، توزعت النزاعات المسلحة في العالم ما بين 1990–1999 حسب المناطق والأعوام على النحو التالي :

جدول 2 : التوزيع الجغرافي للنزاعات المسلحة 1990–1999

المنطقة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
آسيا والهادي	21	21	25	24	23	21	22	24	19	20
أمريكا الوسطى الجنوبية	7	6	5	3	4	5	4	3	3	2
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	7	8	8	9	9	9	8	8	6	4
إفريقيا جنوب الصحراء	17	22	18	18	23	21	18	19	18	16
أوروبا	4	10	12	8	6	4	2	3	3	5
المجموع	56	67	68	62	65	60	54	57	49	47

أهم ما يبرزه هذا الجدول هو أن بداية التسعينيات، أي مباشرة بعد تفكك المعسكر الشرقي، شهدت صعودا حادا في العدد السنوي العام للنزاعات المسلحة، حيث مرت من 58 نزاعا عام 1990 (و47 عام 1989) إلى 68 نزاعا عام 1992، ثم استقر العدد لبعض الفترة، وبعدها بدأ ينزل بعض الشيء. وكانت أوروبا هي المنطقة التي عرفت أهم ارتفاع في النزاعات المسلحة في العالم ما بين 1990 و1992 (من 4 عام 1990 إلى 12 عام 1992). وما حصل آنذاك في أوروبا (البلقان والقوقاز)، هو الذي كان وراء تراجع الحماس والتفاؤل اللذين طبعا الشهور الأولى لنهاية الحرب الباردة، ووراء الاعتقاد بأن الحرب عادت من جديد إلى هذه القارة. بيد أن التراجع الذي عرفته النزاعات المسلحة في أوروبا

بعد ذلك، سواء في العدد أو الحدة، يدل على أن ما حصل في بداية التسعينيات، لم يكن في الحقيقة إلا مظهرا مأساويا لعمليات التحول والتكيف السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي أعقبت انهيار العالم الشيوعي.

أما الملاحظة الثانية فتهم تركز النزاعات المسلحة في بعض المناطق، خاصة في آسيا والمحيط الهادي، وإفريقيا جنوب الصحراء، وشمال إفريقيا/الشرق الأوسط.

هذه الملاحظة تبرز بشكل أفضل في الجدول التالي (جدول 3) الذي يشمل النزاعات المسلحة لعام 2001 :

جدول 3 : التوزيع الجغرافي للنزاعات المسلحة عام 2001

المنطقة	عدد الدول في المنطقة	عدد النزاعات في المنطقة	عدد الدول المحتضنة للنزاعات	نسبة الدول المحتضنة للنزاعات وفي المنطقة	نسبة المنطقة من النزاعات في العالم
إفريقيا	50	14	14	28	38
آسيا	42	15	8	19	41
أوروبا	42	2	2	5	5
أمريكا الشمالية	44	1	1	2	3
والجنوبية					
الشرق الأوسط	14	5	5	36	14
المجموع العالمي	192	37	30	16	100

المصدر : تقرير النزاعات المسلحة 2002 (بروجيكت بلاوشيرز)

من هذا الجدول يتبين بوضوح أن الشرق الأوسط يبقى هو المنطقة الصراعية الأكثر حدة إذ أن أكثر من ثلث الدول فيها تعيش نزاعات مسلحة، تليها إفريقيا بحوالي الربع ثم آسيا بحوالي الخمس، وهاتان المنطقتان مجتمعتان تحتضنان لوحدهما 80 في المائة من النزاعات المسلحة في العالم.

ج - النزاعات المسلحة : الخصائص والأسباب والآثار

لقد قربتنا الإحصائيات التي قدمناها في الفقرتين السابقتين من بعض الحقائق حول النزاعات المسلحة الحاضرة التي طفت على سطح الأحداث في أعقاب نهاية الحرب الباردة. فرأينا أن هذه الحروب تميزت بارتفاع عددها وطول أمدها، والطابع الداخلي للغالبية الساحقة منها، وانتشارها في مناطق عدة من العالم، مع تركز كثير منها في بعض المناطق بشكل خاص.

بعض هذه النزاعات ارتبطت مباشرة بنهاية الحرب الباردة، إما على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا السابقة (القوقاز والبلقان)، أو بسبب ارتخاء النظام الدولي وفشل بعض الأنظمة الاستبدادية في تدبير التحول السلمي إلى الديمقراطية أو نحوها (آسيا الوسطى، جنوب شرق آسيا والهادي، أمريكا الوسطى والجنوبية، إفريقيا).

أما البعض الآخر من النزاعات فيعود عهده إلى زمن طويل ولم يؤثر في استمرارها زوال نظام القطبية إما لأنها كانت مستقلة في أسبابها عن هذا النظام (وإن تأثرت به وطالها الاستقطاب في إحدى مراحل تطورها)، أو لأنها نشأت بسببه ولكن زوال الاستقطاب أدى إلى طغيان خصائصها المحلية فازدادت تعقيدا وأصبح حلها أكثر استعصاء (أنغولا، كلومبيا، البيرو، كامبوديا...).

ومن خصائص هذه النزاعات المسلحة أيضا - وهو ما يجعلها تبدو طويلة ومتواصلة - هو صعوبة التمييز بشأنها بين النزاعات "المنتهية" والنزاعات "المعلقة".

فقد شهدت العشر سنوات الأخيرة من القرن العشرين نزاعات تم التوصل فيها إلى وقف إطلاق النار، بل إلى اتفاقيات سلام، ولكنها سرعان ما عادت إلى الاشتعال بشكل أكثر ضراوة وشراسة، كالنزاعات المسلحة في أنغولا، وبوراندا، وكامبوديا، والشيشان وكرواتيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا

وإيرتيريا، والكوسوفو، وليبريا، والفلبين، ورووندا، وسييراليون، وسريلانكا. أما أسباب هذه الظاهرة فيردها بعض المحللين إلى أربعة : غياب النزاهة وخلوص الطوية لدى الأطراف أو بعضها؛ خيبة الأمل التي تنتاب هذا الفريق أو ذاك عند تنفيذ الاتفاق (بسبب عدم الفوز بالانتخابات مثلا) ؛ الاختلاف أو الانقسام الذي يحدثه الاتفاق في هذا الجانب أو ذاك ؛ استمرار الأسباب التي أدت إلى الحرب، مما يجعل كثيرا من اتفاقيات السلام غير مستقرة في جوهرها.

سبب آخر يورده المحللون لتفسير طول الحروب المعاصرة، وهو الضعف النسبي للمتمردين الذي يجعلهم غير قادرين على حسم الحرب، بينما يبقون مسيطرين على وتيرتها ومتحكمين في إدارتها. وهذا ما يفسر أن مناطق القتال عادة ما تكون محصورة في جهة من جهات البلد وتستمر لسنوات دون أن تثير اهتمام الإعلام الدولي، أو يتم التعود عليها لانخفاض حدتها.

إذا كانت تلك هي خصائص النزاعات المسلحة المعاصرة فما هي أسبابها وأخطارها ؟

هناك نظريات الآن عديدة تحاول تفسير ظاهرة النزاعات المسلحة كما تحدثنا عنها حتى الآن. ودون الخوض في كل تفاصيلها، يمكن أن نستعين بما أورده دان سميث بهذا الشأن نظرا لحرصه على الربط المنهجي بين النظرية وتطبيقاتها العملية.

يميز الكاتب بين أربع نظريات أساسية للنزاعات المسلحة الحالية :

– النظرية الاقتصادية والاجتماعية التي ترى أسباب هذه الحروب في الفقر والتخلف ؛

– النظرية السياسية التي تفسر هذه الحروب بالطابع الاستبدادي للأنظمة السياسية، أو بفترات الانتقال والتحول من نظام إلى نظام التي يكثر فيها الاضطراب ويحتد فيها الصراع ؛

– النظرية البيئية التي تجد في تدهور البيئة من تآكل التربة، واندثار الغابات، وندرة الماء، سببا قويا من أسباب اندلاع مثل هذه الحروب، بل هناك من المحللين من يرى أن الصراع على الموارد الطبيعية الحيوية بات، بعد الصراع الأيديولوجي، أهم عنصر في نشوب الحروب، خاصة في المناطق غير المستقرة، والتي توجد بها موارد طبيعية حيوية، (غاز، بترول، أحجار كريمة، معادن)، أو تشكو من تناقض حاد فيها (الماء، الغابات) ؛

– النظرية الإثنية التي تفسر جل الحروب الحالية بالعامل الإثني، لا لكون التعددية الإثنية تشكل في حد ذاتها سببا لهذه الحروب، بل لأن أطراف هذه الحروب تحدد هوياتها بانتماءاتها الإثنية.

دان سميث لا يقتنع بهذه التفسيرات الأحادية، ويرى عن حق أن السؤال الأساسي لا يدور حول السبب الأكثر أهمية في تفسير هذه النزاعات، بل كيف تتفاعل هذه الأسباب حتى تؤدي إلى نزاع مسلح معين. ومن ثم يقوم دان سميث بتصنيف آخر لأسباب النزاعات، مميزا بين الأسباب الخلفية (أو طويلة الأمد)، أي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإثنية، والأسباب الأمامية (أو قصيرة الأمد)، أي العوامل السياسية، أي الفاعلون السياسيون واستراتيجياتهم، وموازين القوى الداخلية، والتدخلات الأجنبية، والجغرافيا، والأسلحة، إلخ. وغرض الكاتب من هذه التصنيفات ليس فقط تفسير اندلاع النزاعات المسلحة، بل أيضا تفسير حدتها، والبحث في مستويات التدخل إما بهدف الوقاية، أو بهدف الحل النهائي لها.

أما كيف تتفاعل هاتان المجموعتان من الأسباب لتتحول إلى نزاعات مسلحة مفتوحة، فالكاتب يستعمل مفهومين لهذا الغرض وهما "الحيف" أو "الظلم" و"التعبئة". بالمفهوم الأول يعني وجود شروط موضوعية اقتصادية وسياسية واجتماعية تولد نوعا من الإحساس بالظلم لدى شرائح أو فئات معينة (اجتماعية

أو إثنية) من المجتمع. وبالمفهوم الثاني يقصد أن الفاعلين السياسيين يستغلون هذا الإحساس ليحولوه إلى مطلب سياسي تعبوي في تنافسهم على السلطة. " فما دام العالم، يقول الكاتب، والبلدان التي يحتويها تقوم على هياكل اجتماعية واقتصادية غير عادلة، سيكون هناك دائما لدى بعض الناس إحساس بالظلم، وقادة يستغلون هذا الإحساس ليعززوا به سلطتهم ومكانتهم ". ومن ثم فإنه يرى في " العدل " المدخل الأساسي لا لفهم النزاعات المسلحة الراهنة فحسب، بل لإقامة السلم وتأمين الاستقرار.

تلك هي الميزة الأساسية لحروب ما بعد الحرب الباردة. ولقد خلفت هذه الحروب خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي، حسب بعض التقديرات زهاء ستة ملايين من القتلى، مثل فيها المدنيون ثلاثة أرباع، والأطفال أكثر من المليون طفل (فقط حتى 1995). وتأتي إفريقيا – حسب تقديرات دان سميث لعام 1997 – على رأس القائمة بثلاثة ملايين ونصف، تليها آسيا بمليون ونصف، ثم الشرق الأوسط (200.000)، فأوروبا (250.000)، ثم أمريكا الوسطى والجنوبية (180.000).

أما النزوحات البشرية بسبب النزاعات المسلحة خلال نفس الفترة فقد بلغت عام 1990، ما يقارب الأربعين مليونا من اللاجئين أو الذين أجبروا على مغادرة بيوتهم، لينزل هذا العدد إلى 38 مليونا عام 1995، جلهم من الأطفال والنساء، ونصفهم داخل بلدانهم الأصلية. وحسب آخر الإحصاءات في هذا المجال، تقدر وكالة الأمم المتحدة العليا للاجئين عدد اللاجئين لعالم 2002 باثنين وعشرين مليونا، أغلبيتهم من افريقيا وآسيا، والشرق الأوسط، والبلقان، وتهم الظاهرة زهاء 55 دولة، بدرجات متفاوتة.

كل هذه التقديرات غير دقيقة بالطبع، ولكنها تعطي فكرة تقريبية عما تمثله ظاهرة النزاعات المسلحة المعاصرة من خطورة على الأمن والسلم والاستقرار

في الكثير من المناطق الحساسة في العالم، وإذا كانت لا تهدد بشكل مباشر وفي المستقبل المنظور السلم العالمي، فإنها لا تقتصر على حرمان دول ومناطق بكاملها من النمو الاقتصادي والانخراط السليم في الاقتصاد العالمي، فتزيد من فقرها وتخلفها، وتعمق من مظاهر الحيف والظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فيها، ولا على التسبب في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لم يعد الضمير العالمي المعاصر يتقبلها، بل إن تكاثرها ووجودها في مناطق حساسة اقتصاديا أو عسكريا، أو جيوسياسيا، من شأنه أن يزيد من مظاهر الاضطراب والفوضى في العالم، قد تهدد باندلاع حروب أخطر بين دول كبرى محلية، أو عالمية (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، اليابان). ومما لا يبعث على الارتياح، وكما رأينا حتى الآن، هو احتواء العالم لكثير من مناطق معرضة للانفجار. فلقد حدد باسكال بونيفاس في أطلسه لعام 1999 (أطلس حروب اليوم والغد) 43 منطقة أو دولة في العالم تحتضن نزاعات مختلفة مفتوحة أو كامنة، داخلية أو دولية أو مختلطة. فما موقف الأمم المتحدة من هذا الوضع العام، وهي المنظمة التي أنشئت عام 1945 للحفاظ على السلم والأمن الدوليين حتى لا تتكرر كارثتا الحربين العالميتين الأولى والثانية ؟ فإذا لم تستطع المجموعة الدولية أن توقف العنف في العالم بشكل فعال، فعلينا أن نتوقع مزيدا من التكاليف والمخاطر.

2 – الأمم المتحدة والحروب الإقليمية والمحلية : الدور والحدود

كانت الفترة الممتدة ما بين 1988/1989 و 1994 اسمة في مسألة تطور دور الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين بعد التحول الذي شهده العالم بسبب تخلي الاتحاد السوفياتي عن مواصلة الصراع مع الولايات المتحدة (1987–1991)، ثم انهيار المعسكر الشرقي والاتحاد السوفياتي، وتفرد الولايات المتحدة بوضع القوة العظمى الوحيدة في العالم. وقد تجلت ملامح هذا التوجه الجديد لدور الأمم المتحدة بوضوح في ارتفاع الطلب على تدخلها بشكل لم يسبق

له نظير، وفي توسع عمليتها التقليدية والنجاح الذي لاقته في البداية، وتجلت كذلك في مواقف الدول نفسها، كإعلان الرئيس ج. بوش الأب عن قيام "النظام العالمي الجديد" تتبوأ فيه الأمم المتحدة المكانة المركزية، والبيان الصادر عن أول قمة لمجلس الأمن (13 يناير 1991) وما تضمنه من دعوة صريحة لتعزيز دور ومكانة المنظمة الأممية في القضايا العالمية، ثم مشروع الإصلاح الذي أصدره في نفس السنة الأمين العالم الجديد للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي، استجابة لنداء قمة مجلس الأمن، تحت عنوان : " أجندة من أجل السلام "، التي ضمنها آراءه حول وسائل دعم دور الأمين العام، وتقوية إمكانات تدخل الأمم المتحدة لضمان الأمن والسلام العالميين بفعالية أكبر. لكن ما كاد ينتهي النصف الأول من التسعينيات حتى كانت الصورة قد تبدلت، وفتر الحماس وتدنت الطموحات، وتبين أن هناك حدودا جوهرية أو بنيوية تقف في وجه أي تطور للأمم المتحدة يمكن أن يحولها إلى مركز فعلي للسياسة العالمية، ومحور أساسي لإدارة النزاعات وحلها، وإن تأكد أنها غدت بنية من بنى العلاقات الدولية المعاصرة التي لا غنى عنها والتي ليس للدول عنها بديلا.

أ- تطور عمليات السلم الأممية

فكما ازداد عدد النزاعات المسلحة وتغيرت طبيعتها، ازداد كذلك تعدد تدخلات الأمم المتحدة وتطورت نوعيتها، لكن على نحو طبعه الارتجال والتجريبية دونما تصور مسبق أو مخطط جاهز، تماما كما حصل للمنظمة غداة نشأتها عام 1945، حينما قامت الحرب الباردة بين العظميين (1947)، وفوجئت بالعمل في إطار نظام دولي غير الذي أحدثت من أجله.

كان عدد عمليات حفظ السلام عام 1988 لا يتعدى 5 عمليات، فارتفع إلى 16 عملية عام 1994، وتضاعف عدد العاملين بها بستة أو سبع مرات إذ مر في نفس الفترة من 9000 إلى 60,000 فردا بين جنود وعاملين مدنيين وأفراد شرطة.

أما الموازنة السنوية لهذه العمليات فلم تكن تتعدى حتى عام 1991، 200 مليون دولار فارتفعت عام 1995 إلى حوالي 3,6 مليار دولار. غير أن هذه الارتفاعات ستأخذ في التراجع في النصف الثاني من التسعينيات، خاصة عام 1998 (14عملية، 12,000 إلى 15.000 من الأفراد، حوالي مليار دولار كتكلفة سنوية)، ثم لتعود للارتفاع عام 2000 (19 عملية حفظ السلام، و38,000 من الجنود، وتكلفة بحوالي 2,6 مليار دولار).

ولمعرفة أهمية الفرق بين تدخلات الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة خلال وبعد الحرب الباردة، يكفي أن نذكر أن عدد هذه التدخلات ما بين 1948 و1988 لم يكن يتعدى 13 تدخلا، في حين ما بين 1988/ 1989 و 2000، بلغت هذه التدخلات 39 تدخلا، أكثر من الثلثين منها تدخلات في نزاعات مسلحة داخلية، وذلك كان التحدي الكبير الذي واجهته الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة : تصفية حروب داخلية خلفتها الحرب الباردة (كامبوديا، أنغولا، الموزمبيق، أمريكا الوسطى، أفغانستان) ؛ مواكبة جهود البناء الداخلي لبعض الدول الجديدة الناشئة عن حرب تحرير (ناميبيا)، أو انفصال (تيمور الشرقية) ؛ مواجهة الحروب الداخلية أو الدولية الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا السابقة (البلقان، القوقاز، وآسيا الوسطى) ؛ التصدي لحروب أهلية ناتجة عن أزمة الأنظمة الاستبدادية في بداية التسعينيات (السالفادور، غواتيمالا، هايتي، كونغو/زايير سابقا، الصومال، روندا، إفريقيا الوسطى، ليبريا، سيراليون..).

جدول 4 : عمليات حفظ السلم الأممية 1988–2000

البعثة	المكان	التاريخ
– بعثة أ.م للمساعي الحميدة في أفغانسان وباكستان (UNGOMAP)	أفغانستان/باكستان	1988–1990
– مجموعة مراقبي أ.م العسكريين لإيران والعراق (UNIIMOG)	إيران/العراق	1988–1991
– بعثة أ.م الأولى للتحقيق في أنغولا (UNAVEM I)	أنغولا	1989–1991
– مجموعة أ.م للمساعدة لفترة الانتقال (UNTAG)	ناميبيا	1989–1990
– مجموعة مراقبي أ.م في أمريكا الوسطى ONUCA	أمريكا الوسطى	1989–1992
– بعثة أ.م للمراقبة للعراق والكويت (UNIKOM)	العراق– الكويت	1991- اليوم
– بعثة أ.م الثانية للتحقيق في أنغولا (UNAVEM II)	أنغولا	1991–1995
– بعثة أ.م للمراقبة في السالفدور (ONUSAL)	السالفادور	1991–1995
– بعثة أ.م لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO)	الصحراء الغربية المغرب	1991–اليوم
– البعثة التحضيرية لأ.م بكامبوديا (UNAMIC)	كامبوديا	1991–1992
– قوة أ.م للحماية (UNPROFOR)	يوغسلافيا السابقة	1992–1995
– سلطة أ.م المؤقتة بكامبوديا (UNTAC)	كامبوديا	1992–1993
– فريق أ.م العسكري للربط (UNMLT)	كامبوديا	1993–1994
– عملية أ.م الأولى بالصومال (UNSOMI)	الصومال	1992–1993
عملية أ.م بالموزنبيق (UNMOZ)	الموزنبيق	1992–1994
عملية أ.م الثانية بالصومال UNSOM II	الصومال	1993–1995
بعثة أ.م للمراقبة في أوغاندا وروندا (UNOMUR)	أوغاندا–رواندا	يونيه–أكتوبر1993
بعثة أ.م للمراقبة في جيورجيا (UNOMIG)	جيورجيا	1993–اليوم
بعثة أ.م للمراقبة في ليبريا (UNOMIL)	ليبريا	1993–1997
بعثة أ.م في هايتي (UNMIH)	هايتي	1993–1996
بعثة أ.م للمساعدة في رواندا (UNAMIR)	رواندا	1993–1996
بعثة مراقبي أ.م في قطاع أوزو (UNASOG)	تشاد–ليبيا	مايو–يوليه 1994
بعثة أ.م للمراقبة في طاجيكستان (UNMOT)	طاجيكستان	1994–2000
بعثة أ.م الثالثة للتحقيق في أنغولا (UNAVEM III)	أنغولا	1995–1997
عملية الأمم المتحدة لإعادة الثقة في كرواتيا (UNKRO)	كرواتيا	1995–1996
قوة أ.م للانتشار الوقائي (UNPREDEP)	ماقدونيا	1995–1999
بعثة أ.م في البوسنة والهرسك (UNMIBH)	البوسنة والهرسك	1995–اليوم
الإدرة المؤقتة لأ.م لسلافونيا الشرقية، وبرانجا وسكريم الغربية UNTES	كرواتيا	1996–1998
بعثة أ.م للمراقبة في بريفلاكا (UNUOP)	كرواتيا/يوغسلافيا	1996–اليوم
بعثة أ.م للمساعدة في هايتي (UNSMIH)	هايتي	1996–1997
بعثة أ.م للمراقبة في أنغولا (MONUA)	أنغولا	1997–1999
بعثة أ.م للانتقال في هايتي (UNITMIH)	هايتي	غشت–نونبر 1997
بعثة الشرطة المدنية لأ.م في هايتي (MIPONUH)	هايتي	1997–2000
بعثة أ.م في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINURCA)	افريقيا الوسطى	1998–2000
بعثة الإدارة الانتقالية لأ.م في الكوسوفو (UNMIK)	الكوسوفو	1999–اليوم
بعثة أ.م في سيراليون (MINUSIL)	سيراليون	1999–اليوم
السلطة المؤقتة لأ.م في تيمور الشرقية (UNTAET)	تيمور الشرقية	1999–اليوم
بعثة أ.م في جمهورية كونغو الديمقراطية (MONUC)	كونغو كنشاسا	1999–اليوم
بعثة أ.م في أثيوبيا وأريتريا (UNMEE)	اثيوبيا/ارتيريا	2000–اليوم

المصدر : الأمم المتحدة

لم يكن تضخم تدخلات الأمم المتحدة الأمر الوحيد الذي تميزت به فترة ما بعد الحرب الباردة في التسعينيات، بل عرفت هذه التدخلات تطورا نوعيا بالنسبة لعمليات حفظ السلام التقليدية كما كرستها الممارسة الأممية على امتداد أربعين سنة من الحرب الباردة، وصاغ نظرتيها الأمين العام الأممي الأسبق داغ هامر شولد.

تقليديا، تتجلى عملية حفظ السلام في وضع قوات مسلحة تحت قيادة الأمم المتحدة لمنع أطراف نزاع من الاقتتال بينما تتواصل الجهود الدبلوماسية لحل النزاع. وتتم العملية بأشكال متعددة كالمراقبة، والتحقق من احترام الأطراف لوقف إطلاق النار، والإشراف على سحب القوات، والقيام بدوريات في المناطق العازلة، والمساعدة على حفظ الأمن العام، وتقديم المساعدات الإنسانية.

وحتى تضطلع عملية حفظ السلام بهذه الأدوار، توجب أن تحترم بعض المبادئ باتت تقليدية هي أيضا : موافقة الأطراف التي تكون قد توصلت إلى اتفاق حول وقف إطلاق النار، عدم التحيز لأي طرف من الأطراف، وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس وبأسلحة خفيفة.

بعد الحرب الباردة، وخلال التدخلات التي قامت بها الأمم المتحدة، تم الابتعاد في كثير من الحالات عن هذا الإطار التقليدي لحفظ السلام.

الابتعاد الأول كان في الدرجة فقط، إذ سبق للأمم المتحدة أن قامت عام 1960 بالكونغو (جمهورية كونغو الديمقراطية حاليا) بأول عملية ضخمة لها (20,000 جندي وخبير) جمعت إلى مهامها العسكرية مهام مدنية من تكوين ومساعدة تقنية ومحافظة على الأمن دامت أربع سنوات. أما الجديد في العمليات الحديثة (عمليات الجيل الثاني كما بات يطلق عليها الآن) فهو أنها أصبحت تشكل جزءا لا يتجزأ من حل سياسي شامل لنزاع معين. والمثال النموذجي لهذا النوع من العمليات تبقى هي العملية التي قادتها الأمم المتحدة بنجاح في ناميبيا، والتي

على منوالها قادت عمليات أخرى مماثلة وإن بنجاح أقل، في كل من كامبوديا، والسالفادور والموزمبيق، وأنغولا، ورواندا، وغواتيمالا، وهايتي، والكوسوفو، إلخ... جل هذه العمليات أصلها تدخلات في نزاعات داخلية (أهلية، انفصالية، تمرد مسلح، انقلاب عسكري) تم التوصل بشأنها إلى حل شامل في إطار الأمم المتحدة أو خارجها أو بتعاون معها. ودور عمليات حفظ السلام فيها، كان هو السهر على تنفيذ هذا الحل بشقيه العسكري والمدني، أي القيام بأعمال مرحلة ما بعد النزاع، وهي التي باتت تعرف بمهام " بناء السلم ". وبناء السلم عملية معقدة ومكلفة وغير مضمونة النتائج، وتشمل أعمالا من نوع تجميع القوات وعزلها وتجريدها من السلاح وتسريحها، وإزالة الألغام، وتنظيم الانتخابات وتكوين العاملين عليها، والمساهمة في تسير المرافق العامة للدولة، والحفاظ على الأمن العام، وتكوين الشرطة، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية الاستعجالية للسكان، وإرجاع النازحين واللاجئين إلى ديارهم ووطنهم، وضمان حماية ومساعدة السكان القاطنين بالمناطق التي أعلنتها الأمم المتحدة مناطق محمية أو آمنة.

لكن التطور الأكثر ابتعادا عن عمليات حفظ السلام التقليدية (وإن كانت سابقة عملية الأمم المتحدة في الكونغو عام 1960 تفرض بعض النسبية هنا أيضا)، هو الذي تجلى في تجاوز موافقة أطراف النزاع على التدخل والسماح باستخدام القوة باللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين المتضررين من الحروب الداخلية، ووقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

خلال الحرب الباردة لم يلجأ إلى هذا الفصل السابع إلا مرتين (في الحرب الكورية عام 1950، ولفرض عقوبات ضد إفريقيا الجنوبية عام 1988)، بينما في التسعينيات من القرن المنصرم، تم استعماله خمس مرات (العراق، الصومال، يوغسلافيا، روندا، هايتي) : مرتين فقط استخدمت فيهما القوة لأغراض إنسانية

في إطار عمليات حفظ السلام الأممية (البوسنة والهرسك، الصومال)، ومرة استعمل الفصل السابع كتهديد في إطار عملية أممية لغرض سياسي داخلي (إعادة السلطة الشرعية إلى الحكم في هايتي)، ومرتين لإضفاء الشرعية على عمليات عسكرية خارج إطار الأمم المتحدة (عاصفة الصحراء ضد العراق 1991، وعملية توركواز في رواندا 1994).

ب – حدود تدخلات الأمم المتحدة

يتبين مما سبق أن دور الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة ازداد بصورة فائقة لم يعهدها المجتمع الدولي من قبل. وخلافا للماضي، أغلب تدخلات الأمم المتحدة كانت في حروب أو نزاعات داخلية إما بسبب انعكاساتها الخارجية، أو لاعتبارات إنسانية أو سياسية. ولكن وبغض النظر عن الجانب الشرعي لهذه التدخلات، وهو موضوع لا يعنينا هنا، هل كانت هذه التدخلات كافية للتصدي لكل النزاعات الخطيرة التي داهمت مناطق عدة من العالم خلال التسعينيات كما بيناه سابقا ؟ هل كانت كلها ناجحة ؟ وما هي الدروس التي تم استخلاصها من تلك التجربة بالنسبة لمستقبل دور الأمم المتحدة في حل النزاعات المسلحة ؟

لقد رأينا في القسم الأول من هذه الدراسة أن العالم عرف بعد سقوط جدار برلين إلى نهاية العقد من القرن الماضي 110 إلى 118 نزاعا مسلحا حسب التقديرات، 10 منها فقط حروب تقليدية (بين دول)، والباقي حروب داخلية أو شبه داخلية. أما تدخلات الأمم المتحدة خلال نفس الفترة فلم تتعد على كثرتها غير المعهودة، الأربعين تدخلا. ومن بين 33 نزاعا قائما حتى عام 2000، عرف 15 منها فقط تدخلا أمميا بصورة أو أخرى في إطار عمليات حفظ السلام. في حين أكثر من 60 دولة تدخلت في نزاعات مسلحة خلال التسعينيات خارج إطار الأمم المتحدة. وهذا يدل على أن تدخل الأمم المتحدة في جل النزاعات المسحلة وحفظ

السلام في العالم محدود بالضرورة، لأسباب راجعة إما لطبيعة الحروب، أو لإرادة الدول، أو لوجود منظمات أخرى جهوية أقدر على التدخل وبصورة أنجع، أو لمحدودية إمكانات ووسائل المنظمة الأممية نفسها. ونفس الأسباب نجدها وراء نجاح أو فشل الأمم المتحدة حتى في التدخلات التي قامت بها. وقبل التعرض لهذه الأسباب، لنتعرف أولا على الحالات التي لقيت فيها الأمم المتحدة نجاحا كاملا، ثم الحالات التي منيت فيها بفشل ذريع كان له بالغ الأثر على طموحات التسعينيات من أجل منظمة متجددة تكون هي الأداة الرئيسية لحفظ السلام والأمن وضمان الاستقرار في العالم.

تدخلات الأمم المتحدة الأكثر نجاحا كانت في ناميبيا (UNTAG)، والسالفادور (ONUSAL) والموزمبيق (ONUMOZ).

ففيما يتعلق بناميبيا، لم يفرج عن مخطط الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الذي كانت اقترحته خمس دول غربية (كندا، الولايات المتحدة، ألمانيا الفيدرالية، وبريطانيا) سنة 1978، وتبناه مجلس الأمن في نفس السنة بالقرار 435، إلا بعد مرور عشر سنوات من المفاوضات بين جنوب إفريقيا العنصرية من جهة، وأنغولا وكوبا من جهة ثانية، أي عام 1988 حين بدأ التقارب بين العظميين يتقوى وبدأت الحرب الباردة بينهما تتهاوى. قرار مجلس الأمن 435 تبنى المخطط وأحدث مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة خلال الفترة الانتقالية (UNTAG)، كما صاحبه قرار آخر (القرار 431) يطلب فيه مجلس الأمن من الأمين العام تعيين ممثل خاص له بناميبيا ليشرف على تنفيذ المخطط الأممي. وفي عام 1989 دخل المخطط حيز التطبيق، واستمر حتى مارس 1990 تاريخ الإعلان عن استقلال ناميبيا، بعد أن تم بنجاح وقف القتال، وانتخاب الجمعية التأسيسية ووضع الدستور، وانتخاب الرئيس وتعيين الحكومة، وتأسيس الجيش وقوات الأمن، وجلاء آخر قوات جنوب إفريقيا عن البلد، وعودة اللاجئين، وتحقيق المصالحة الوطنية. ساهم في هذا النجاح بكل تأكيد تعاون كل أطراف النزاع (الحركات الوطنية

الناميبية، جنوب إفريقيا، أنغولا، كوبا) مع البعثة الأممية، ولكن العامل الأكثر تأثيرا كان ولا شك هو المجرى الجديد للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

نفس المسلسل سيعرفه الصراع في كامبوديا، وإن اعترضته صعوبات كبيرة كادت أن تؤدي به إلى الفشل. فبعد صراع دام تسع سنين – على إثر تدخل الفيتنام في كامبوديا عام 1979 وطرد بول بوت وأتباعه الخمير الحمر من الحكم– وبعد محاولات عديدة لحل النزاع ووقف العنف بين الحكومة المركزية والمعارضة، ساهمت فيها أطراف كثيرة (الأمير سيهانوك، اندونيسيا، غورباتشوف، الصين، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجموعة دول شرق آسيا، فرنسا)، وبعد قرار الفيتنام إخراج قواتها من كامبوديا عام 1989، واشتداد الحرب الأهلية، تقدمت أستراليا بمخطط لحل النزاع تقوم فيه الأمم المتحدة بدور أساسي شبيه بالذي كانت قامت به في ناميبيا : السهر على وقف إطلاق النار، وتجريد الجماعات المقاتلة من السلاح (مع تخفيض عدد أفراد الجيش والشرطة)، وإدارة البلاد لفترة انتقالية، وتنظيم الاستفتاء، إلخ.. وبفضل الضغوط التي مارستها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن على الأطراف المتنازعة، تم قبول الخطة والتوقيع عليها في مؤتمر دولي عقد بباريس في أكتوبر 1991 حيث شارك في التوقيع، إلى جانب أطراف النزاع الأربعة، 18 دولة إقليمية وعالمية. وفي يناير 1992 عين الأمين العام للأمم المتحدة ممثلا خاصا بكامبوديا. وفي فبراير اتخذ مجلس الأمن القرار 745 تبنى بموجبه اتفاقيات باريس، وأنشأ السلطة المؤقتة للأمم المتحدة بكامبوديا (UNTAC)، مكونة من 20,000 شخص ما بين عسكريين (16,000) ومدنيين.

وكما كان الشأن بالنسبة لناميبيا، لم يكن تدخل الأمم المتحدة في كامبوديا في إطار الفصل السابع، الشيء الذي شجع الخمير الحمر على تحدي قوات حفظ السلام لإفشال المخطط الأممي. لكن إذا كان الممثل الأممي في ناميبيا سمح

لقوات جنوب إفريقيا بالخروج من معسكراتها للتصدي لتسلل عناصر مسلحة من مقاتلي سوابو على الحدود الأنغولية، فإن الممثل الأممي بكامبوديا رفض أن يطلب أي ترخيص باستعمال القوة من مجلس الأمن لمواجهة محاولات الخمير الحمر إجهاض المسلسل الانتخابي وعرقلة عمل البعثة الأممية، وفضل عزل هؤلاء دوليا وداخليا، وربح رهان المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية (التي لعب فيها الأمير سيهانوك دورا حاسما)، ومواصلة تنفيذ الخطة الأممية إلى نهايتها وفي الآجال المحددة لها. وتم ذلك فعلا ولكن بدون مشاركة الخمير الحمر الذين فضلوا العودة إلى حرب العصابات. من ثم اعتُبر تدخل الأمم المتحدة في كامبوديا ناجحا نسبيا، ومع ذلك لم تسلم المنظمة من الانتقادات، بسبب ما اعتبر تخاذلا أمام تحديات الخمير الحمر للمجموعة الدولية.

أما السالفادور فاستطاعت بعثة أممية صغيرة (حوالي 1400 شخص) في إطار قوات حفظ السلام، وخلال ثلاثة أعوام، أن تضع حدا لإحدى أعنف الحروب الأهلية في أمريكا الوسطى (عشر سنوات من الاقتتال بين الحكومة والمعارضة المسلحة اليسارية جبهة فرابوندو مارتي للتحرير الوطني، وأكثر من 70.000 من الضحايا).

فبعد أن تأكد للطرفين المتنازعين أن الحل العسكري لم يعد ممكنا، وبعد أن فشلا في التوصل إلى حل سياسي يرضيهما معا (وكانت المبادرة بالتخلي عن الحل العسكري قد جاءت أولا من المعارضة عام 1980، بضغط من الاتحاد السوفياتي)، قررت الحكومة والجبهة في مارس 1991 اللجوء إلى الأمم المتحدة. وفي ماي الموالي استجاب الأمين العام للأمم المتحدة لطلبهما وأرسل بعثة صغيرة في مهمة استطلاعية حول احترام حقوق الإنسان في السالفادور. وفي يونيه 1991، بعد أن استطاعت البعثة بحضورها أن تخلق جوا من الثقة بين الطرفين، قرر مجلس الأمن (القرار 693) أن يضفي على هذه الأخيرة صفة رسمية فأصبحت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السالفادور (ONUSAL)، التي

سيتوسع دورها على مراحل ليشمل في مرحلة أولى (يناير 1992) مهام عسكرية وأمنية، وفي مرحلة ثانية (1993) مهام انتخابية. وفي مارس 1994 أجرى أول اقتراع لما بعد الحرب الأهلية، في ظروف مرضية نسبيا. فانتخب رئيس الدولة ونائب الرئيس، والبرلمان، والمجالس الحضرية، ونواب السالفادور في برلمان أمريكا الوسطى. ولم تنته مهمة البعثة الأممية إلا في أبريل 1995. فكانت أول بعثة أممية تولت مهمة الإشراف على الكشف عن الحقيقة والبحث في انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحرب الأهلية، كخطوة أساسية نحو المصالحة الوطنية.

تدخل الأمم المتحدة في الصراع في الموزمبيق عام 1992، كان بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة في وقت كانت مباحثات السلام بين الحكومة والمعارضة المسلحة جارية منذ 1990 بروما بفضل وساطة جماعة سان إجيديو الكاثوليكية وتحت رعاية الدولة الإيطالية، لإنهاء حرب أهلية/ جهوية مدمرة دامت سبعة عشر عاما.

وفي أكتوبر 1992 تم التوقيع بروما على اتفاقية السلام التي أوكلت للأمم المتحدة مهمة مراقبة وقف إطلاق النار، والإشراف على تسريح المقاتلين وتأمين عودة اللاجئين، وتنظيم الانتخابات. وعلى الرغم من انطلاقة متعثرة، تمثلت أساسا في صعوبة الحصول من الدول على قوات حفظ السلام، وفي عجز الحكومة عن توفير الوسائل لتمكين زعيم المعارضة رينامو من مغادرة مقراته بالأدغال والانتقال إلى العاصمة، استطاعت عملية الأمم المتحدة بالموزمبيق (UNMOZ) أن تحقق أهدافها بنجاح، بإنهائها للحرب الأهلية، وإدماج حركة رينامو في الحياة السياسية، وتنظيم انتخابات ديمقراطية سليمة التزمت بنتائجها كل الأطراف. وقد ساهمت في هذا النجاح أربعة عوامل أساسية : دقة ووضوح اتفاقية السلام ؛ رغبة الأطراف في الخروج من وضع الباب المسدود الذي كانت وصلت إليه الحرب الأهلية ؛ موقف مجلس الأمن الحازم ودور بعض الزعماء في الضغط على زعيم رينامو للتراجع عن قراره بعدم المشاركة في الانتخابات يوما واحد قبل

موعد الاقتراع ؛ وأخيرا المجهود الذي بذلته الأمم المتحدة ولأول مرة بإحداث صندوق خاص لتمويل تحول حركة رينامو إلى حزب سياسي، وإعادة إدماجها في الحياة المدنية العادية.

إن القاسم المشترك بين هذه الحالات الثلاث التي تعرضنا لها والذي يفسر ربما نجاح تدخل الأمم المتحدة فيها هي سيطرة قوى خارجية على أطراف النزاع في الداخل، لأن الحرب الداخلية لم تكن في الحقيقة إلا حربا بالوكالة بين قوى خارجية في إطار الحرب الباردة : العظميان، الصين، ومختلف القوى الجهوية الحليفة (الفيتنام، التايلاند، كوبا، جنوب افريقيا، أنغولا، دول أمريكا الوسطى). فاستمرار هذه السيطرة هو ما سهل على المجتمع الدولي التدخل بنجاعة لوقف تلك الحروب بعدما انتهى الصراع بين الشرق والغرب. وهذه السهولة في التدخل الأممي لم تتجل في جانبه المالي والعملي بقدر ما تجلت في كون ذلك التدخل تم في الإطار التقليدي لعمليات حفظ السلام وإن توسعت مهامها لتشمل مجالات جديدة عسكرية كانت أو مدنية. لكن هذا النوع من الحروب لم يعد قائما اليوم، والدروس التي يمكن استخلاصها منها تهم الجوانب العملية للتدخل (التخطيط، التمويل، الوسائل البشرية والمادية)، أكثر مما يهم الجانب المذهبي أو المفاهيمي الذي ستطرحه بحدة تدخلات الأمم المتحدة في حروب أخرى، لم تلق فيها نفس النجاح بل خرجت منها بفشل لم تعرفه قط في تاريخها، ويتعلق الأمر أساسا بتدخلها في يوغسلافيا السابقة والصومال.

بدأ تدخل الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة بشكل تقليدي على إثر حصول اتفاق بين الكروات وصرب كرواتيا بواسطة المبعوث الأممي الخاص سيروس وانس، يقضي بوضع "مناطق الأمم المتحدة المحمية" ذات الأغلبية الصربية تحت حماية قوات حفظ السلام بدل الجيش الصربي وهكذا قرر مجلس الأمن خلق قوة الأمم المتحدة للحماية UNPROFOR (القرار 743، مارس 1992) لمدة لا تزيد عن اثني عشر شهرا.

لكن في نفس الوقت بدأ الوضع يتدهور في البوسنة والهرسك بعد إعلان هذه الأخيرة عن استقلالها وقبول عضويتها بالأمم المتحدة، إذ قاطع صرب البوسنة استفتاء الاستقلال (فبراير 1992)، وأعلنوا جمهوريتهم المستقلة، ورفضوا الاعتراف بالحكومة الجديدة في سراييفوا، وشنوا حربا أهلية أخرى في البوسنة، إثنية وتوسعية بعد التي خاضوها في كرواتيا (1991-1992)، بدعم من الجيش الفيدرالي اليوغسلافي. فنتج عن ذلك وضع إنساني من أفظع ما عرفته الإنسانية من فتك وتقتيل وهتك للأعراض وتهجير وتطهير عرقي في حق الأغلبية المسلمة. وأمام بطء التحرك الدولي لوقف العدوان الصربي، وتحت ضغط الرأي العام الدولي ووكالات الإغاثة الإنسانية، رخص مجلس الأمن لقوة الأمم المتحدة للحماية UNPROFOR، التي يوجد مقرها بسراييفو، بالسيطرة على مطار هذه المدينة لتسهيل الإمدادات الإنسانية. ثم بقراره 770 (13 غشت 1992) زاد في توسيع مهامها بتكليفها بتأمين وصول المساعدات الإنسانية عبر كل التراب البوسني، ولتحقيق هذا الغرض لجأ مجلس الأمن إلى استخدام الفصل السابع، مما بات يسمح للقوة الأممية للحماية باستعمال القوة عند الضرورة. ومن ثم غدت مهمة الأمم المتحدة في كرواتيا والبوسنة تتعقد شيئا فشيئا، وتواجه التحديات تلو الأخرى من الكروات وصرب البوسنة في الوقت الذي كان فيه الوضع العسكري والإنساني لمسلمي البوسنة لا يزداد إلا تدهورا. في كرواتيا لم تتوقف مهام القوة الأممية عن التوسع. فبعدما توصل الصرب والكروات إلى وقف إطلاق النار عام 1994، حوّل مجلس الأمن القوة الأممية للحماية UNPROFOR إلى عملية الأمم المتحدة لإعادة الثقة في كرواتيا UNCRO لكن الرئيس الكرواتي تودجمان لم يكن يرى وجود الأمم المتحدة بكرواتيا بكامل الرضى إذ كان يعتبرها تكريسا لسيطرة الأقليات الصربية على المناطق التي تحتلها، وبالتالي عرقلة في وجه استكمال الوحدة الترابية لكرواتيا. وأمام تعذر توصل الكروات والصرب إلى اتفاق حول المناطق المحمية، قرر تودجمان مداهمتها عام 1995، ولم تستطع "الأونكرو"

إيقافه، وهددها بالطرد إن هي حاولت، فاستعاد السيطرة على سلافونيا الغربية، ثم على منطقة ثانية في كرايينا مما أدى إلى خلق 200.000 من اللاجئين. وبسقوط اثنتين من ثلاث محميات أممية، قرر مجلس الأمن إنهاء مهمة "أونكرو" بكرواتيا في يناير 1996.

أما في البوسنة، واصل مجلس الأمن اتخاذ قرارات جديدة تزيد في توسيع مهام "أونبروفور"، في الوقت الذي كانت فيه مساعي سايروس فنس، ممثل الأمم المتحدة، وديفيد أووين، ممثل الاتحاد الأوروبي، جارية لإيجاد حل شامل للصراع في البوسنة.

فبالإضافة إلى العقوبات المختلفة التي فرضها مجلس الأمن على الجمهورية الفيدرالية ليوغسلافيا، قرر هذا الأخير في أكتوبر 1992 إنشاء منطقة حظر جوي في البوسنة، لكن الصرب لم يعبأوا بهذا القرار، ولم تستطع الأمم المتحدة إجبارهم على احترامه.

في أبريل 1993، تبنت الأمم المتحدة سياسة "المناطق الآمنة"، اعترافا منها بعدم قدرتها على حماية سكان البوسنة في كل مكان، فبدأت بسريبرينيكا وضواحيها، ثم أضافت مدنا أخرى وهي بيهاك، غورازده، سراييفوا، توزلا وزيبا، في حين لم تتم الزيادة في عدد أفراد "الاونبروفور" (حوالي 14,000)، وبقي الأمين العام وممثله الخاص متشبثين بسياسة الحذر، وعدم المغامرة بالقوات الأممية (لعدم كفايتها)، على الرغم من كون قوات الحلف الأطلسي كانت موضوعة تحت تصرفهما، مفضلين الرهان على المساعي التي كان فانس وأووين يضطلعان بها. لكن في 1993، بينما كان الصرب قد سيطروا على 70٪ من أراضي البوسنة، قدم فانس وأووين مشروعهما للسلام بمنح الصرب 43 ٪ من الأراضي البوسنية، فرفضته الولايات المتحدة لكونه يكرس كسب الأراضي بالقوة والتطهير العرقي، ورفضه صرب البوسنة لكونه يمنحهم أقل مما حصلوا عليه بالحرب.

في 1994–1995 ازدادت عدوانية الصرب، وازداد تحديهم للمجتمع الدولي بتركيزهم على "المناطق الآمنة". فقصفت بيهاك في أواخر 1994، وسقطت سريبرينكا في يونيه 1995، مخلفة آلاف القتلى في صفوف المسلمين، وتبعتها زيبا محدثة 10,000 من اللاجئين. وفي مايو 1995 ازداد إحباط الأمم المتحدة عندما قام الصرب باختطاف عناصر تابعين لها كرهائن ردا على قصف الناتو لمستودع للأسلحة بالقرب من بيل (Pale) عاصمة جمهوريتهم المستقلة. وأمام ازدياد تدخلات الناتو، تراجع دور الأمم المتحدة في البوسنة إلى أن انتهى كلية مع توقيع اتفاقيات دايتون في أواخر 1995.

كانت تلك هي التجربة الأولى التي تم فيها السماح للأمم المتحدة باللجوء إلى القوة (عبر قواتها قوات حلف الناتو) في حرب أهلية تحت قيادة أمينها العام.

التجربة الثانية ستعرفها الأمم المتحدة في الصومال وستلقى نفس المصير، على الرغم من أن الصومال ليس هو البوسنة أو كرواتيا من حيث القدرات القتالية للأطراف المتصارعة، أو القوى الخارجية الواقفة وراءها.

عندما بدأت الأمم المتحدة تدخلها في الصراع في الصومال في يناير 1992، كان قد مر على الحرب الأهلية عام من الزمن، انهارت خلاله مؤسسات الدولة وانتفت أية سلطة مركزية وتعرض ملايين الصوماليين إلى التشرد والمجاعة.

بدأ تدخل الأمم المتحدة بفرض حظر على الأسلحة، وبمحاولة حمل الأطراف المتصارعة على قبول وقف لإطلاق النار. وتبين منذ البداية أن فرح عيديد –غريم رئيس الحكومة المؤقتة على مهدي– غير مرتاح لتدخل الأمم المتحدة للشكوك التي كانت تنتابه في حيادها أو فيما قد ينتج عن تدخلها من أضرار على موقعه ومكاسبه. وهو ما يفسر عدم قبوله –خلافا لعلي مهدي– نشر قوات حفظ السلام في موقاديشو، بعدما تم الاتفاق على وقف لإطلاق النار، وقرار مجلس

الأمن بإحداث "عملية الأمم المتحدة بالصومال" UNOSOM (القرار 751، أبريل 1992)، لمراقبة وقف إطلاق النار، وتأمين تقديم المساعدة الإنسانية للسكان، وحماية القائمين عليها.

لكن "الأنوصوم " لم تفلح في القيام بمهامها لصغر حجمها من جهة، ولكون 80 ٪ من المساعدات الإنسانية لم تكن تصل إلى السكان بل كان يسيطر عليها أمراء الحرب، من جهة ثانية. وأمام هذا الوضع، وتحت ضغط الرأي العام الدولي واستجابة لنداءات الأمين العام للأمم المتحدة، قرر مجلس الأمن، في إطار الفصل السابع، إحداث "قوة العمل الموحدة بالصومال" UNITAF (القرار 794، 3 دجنبر 1992)، مكونة من 37.000 جندي وتحت قيادة الولايات المتحدة، مهمتها الأساسية وقف تدهور الوضع الإنساني ولو بالقوة.

لكن الحل السياسي بقي معلقا، ولم تفلح في سبيله لا الأمم المتحدة ولا غيرها من المحاولات الدولية الأخرى. من جهة أخرى لم تسع "الأونيتاف" إلى تجريد المتحاربين من السلاح، كما كانت رغبة الأمين العام للأمم المتحدة، بسبب معارضة الولايات المتحدة لما كانت تعتبره خارجا عن المهام الموكولة "للأونيتاف". في مايو 1993 لما سحبت الولايات المتحدة أغلب جنودها من الصومال، قرر مجلس إحداث" عملية الأمم المتحدة بالصومال "الثانية UNOSOM II تحت قيادة الأمم المتحدة، أوكل إليها الحفاظ على إطلاق النار، وتسهيل الإمدادات الإنسانية، وخلق الشروط الكفيلة بأن تؤدي إلى حل سياسي للصراع. لكن "الأنوصوم" الثانية كانت أسوأ حظا من "الأنوصوم" الأولى، إذ في 5 يونيه 1993 ستواجه أول تحد لها بمقتل ستة وعشرين جنديا أمميا من جنسية باكستانية في مواجهة عسكرية بمحطة إذاعية كان يحرسها أتباع للجنرال عيديد. فرد مجلس الأمن بقرار يرخص فيه "للأنوصوم II" باستعمال القوة للقبض على من قاموا بذلك الهجوم وحبسهم. فاعتبر عيديد ذلك إعلانا للحرب، الشيء الذي زاد في إذكاء أسباب التوتر والمواجهة بينه وبين "الأنوصوم II". ومن ثم تسارعت

الأحداث، وتعددت المواجهات، وكثر القتلى في صفوف الأمم المتحدة والصوماليين بما فيهم النساء والأطفال. وفي أكتوبر 1993 وقع الحادث الذي سيرتج له الرأي العام الأمريكي والدولي : مقتل 12 جنديا أمريكيا (حرق جثث بعضهم في الشوارع) وجرح 75 آخرين في محاولة للقبض على مساعدين للجنرال عيديد. كما لقي ما بين 200 و 1,000 صومالي مصرعهم في نفس المواجهة.

من ثم قررت الولايات المتحدة سحب قواتها المساندة للأنوصوم II في نهاية مارس 1994، وعاما بعد ذلك ستتبعها الأنوصوم II دون أن تكون قد أحرزت أي تقدم نحو السلام في هذا البلد.

فشل الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة والصومال كانت له آثار مباشرة بليغة، تجلت أولا في قرار مجلس الأمن، بضغط من الولايات المتحدة، بسحب بعثة الأمم المتحدة برواندا UNAMIR (حوالي 2519 فردا) من رواندا في أبريل 1994 حينما بدأت حرب الإبادة بين الهوتو والتوتسي ؛ وتجلت ثانية في صدور القرار الرئاسي التوجيهي 25 (PDD 25) الذي حدد موقف الولايات المتحدة الجديد تجاه عمليات الأمم المتحدة لحفظ وفرض السلم. وهكذا أصبحت الولايات المتحدة تعارض أن تكون للأمم المتحدة قوات احتياطية جاهزة خاصة للتدخل لفرض السلم، كما كان اقترح ذلك الأمين العام الأسبق بطرس غالي في مشروعه "أجندة من أجل السلام" (ولم تسايره فيه دول عدم الانحياز خوفا على السيادة، أو من قيام منظمة أممية مستبدة تسيطر عليها دولة واحدة). وباتت الولايات المتحدة كذلك تمانع في أن توضع قواتها تحت قيادة أجنبية غير قيادة الرئيس الأمريكي – باستثناء القيادة على مستوى العمليات وحسب كل حالة – كما غدت مشاركة القوات الأمريكية في عمليات السلم الأممية تخضع لمقاييس وشروط عديدة وصارمة، وفي مقدمتها خدمة المصلحة القومية الأمريكية، ووجود تهديد حقيقي للأمن والسلم الدوليين.

من ثم، إذا كان تعدد وتطور تدخلات الأمم المتحدة في التسعينيات نتيجة منطقية للتحول الذي عرفه النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وكذا للتفاؤل الذي غمر آنذاك العالم -الغربي منه خاصة - بخصوص دور أكبر للأمم المتحدة في النظام الجديد، فإن ذلك ما لبث أن أبان عن حدوده على نحو يذكر ببدايات الأمم المتحدة غداة نشأتها وتطورها اللاحقين بعد الحرب الكورية وقضية الكونغو، الشيء الذي يدل على أن تلك الحدود لها أسباب أعمق، تتعدى الحرب الباردة لتنفذ إلى طبيعة "المجتمع الدولي" نفسه الذي نشأ في أوروبا منذ ثلاثة قرون، ثم امتد إلى باقي أرجاء المعمورة، ونعني به مجتمع الدول ذات السيادة، وفق النموذج الأوروبي للدولة الحديثة.

ونحن إذ نتحدث عن الحدود، لا نقصد أن الأمم المتحدة غير قابلة للتطور، خاصة في مجال السلم والأمن، بل إن هذا التطور حاصل وواقع، لكنه لن يستطيع أن يتجاوز الحدود البنيوية المرتبطة بمركزية "نظام الدول" في المجتمع الدولي الحديث، لأن الأمم المتحدة وليدة هذا النظام وصنيعته.

وقد تبلورت هذه الحدود في تدخلات المنظمة الأممية في حروب ونزاعات ما بعد الحرب الباردة كما يلي : أولا، لم تستطع المنظمة أن تتدخل في نزاعات عدة (الهند، سريلانكا، السودان، التبت، بورما، بيرو، الصراع الكردي-التركي، الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، الشيشان..)، إما بحكم كونها نزاعات داخلية محضة، أو لأن الدول المعنية قوية بما فيه الكفاية لمنع الأمم المتحدة من التدخل، أو لحصر تدخلها في حدوده الدنيا (روسيا، الهند، الصين، تركيا، إسرائيل).

ثانيا، لم تنجح الأمم المتحدة في استعمالها للقوة (قوات حفظ السلام أو قوات الناتو)، تحت قيادة الأمين العام، لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ومواجهة أعمال الاستفزاز والتحدي في كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك، والصومال. وهي الحالات الوحيدة بعد الحرب الباردة التي منح فيها مجلس الأمن للأمين

العام سلطة استخدام القوة في إطار الفصل السابع. طبعا أسباب الفشل، فيها ما هو جوهري وما هو ظرفي، أو إجرائي مرتبط بظروف التدخل واللجوء إلى القوة ومناسبات استعمالها. ولكن الذي يهمنا نحن هنا هي الأسباب الجوهرية التي تفسر كل الأسباب الأخرى، وتتمثل في سيطرة "المصالح" و"موازين القوة" على سلوك الدول، خاصة منها الدول الكبرى. إن رفض مجلس الأمن تعزيز قوات التدخل الأممية، وقراره بالاقتصار على التدخل الإنساني لعدم الرغبة أو القدرة على تدخل يوقف العدوان أو يضع حدا للنزاع، كل ذلك آت من كون الدول الكبرى كانت منقسمة على نفسها لتضارب مصالحها : روسيا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والحلف الأطلسي، في يوغسلافيا السابقة ؛ الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الصومال. لقد أثبتت التجربة خلال الحرب الباردة أو بعدها، أن الترخيص للأمين العام بقيادة عمليات تدخل تستعمل فيها القوة (الكونغو عام 1960، يوغسلافيا السابقة 1992–1995، الصومال 1993–1995)، فيه مجازفة بالسلطة المعنوية للمنظمة كما يشخصها الأمين العام، ومدعاة للخلافات، خاصة خلال تنفيذ العمليات، بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين، أو بين هؤلاء والأمين العام. لذا كانت هذه الحالات قليلة، وفضلت المنظمة في حالة استعمال القوة في إطار الفصل السابع، اللجوء إلى وسيلة "التفويض"، تتكفل بموجبه مجموعة من دول متحالفة (حرب الخارج، عملية الأونيتاف في الصومال)، أو منظمة جهوية (حلف الناتو في حرب الكوسوفو 1999) بتطبيق قرارات مجلس الأمن الإكراهية. وهكذا تبقى الدول من خلال مجلس الأمن والتفويض متحكمة في الأداة العسكرية، وهو ما يفسر كون الإصلاحات التي يقترحها الأمين العام الحالي كوفي عنان، بشأن عمليات السلم الأممية، لا تتضمن فرض السلم، خلافا لما كان ينادي به الأمين العام الأسبق بطرس غالي.

ثالثا، اصطدمت تدخلات الأمم المتحدة في التسعينيات، بالطبيعة غير المعهودة للنزاعات المسلحة التي واجهتها، والتي لم تنشأ من أجلها. نزاعات

يصعب فيها التمييز بين الداخلي والدولي، تتواجه فيها دولة، عادة في حالة تفسخ وانهيار تام، ومنظمات سياسية تمزج بين حرب العصابات والإرهاب. نزاعات تكتسي فيها العوامل الإثنية والدينية، والثقافية أهمية في بعض الأحيان مبالغا فيها. لذلك واجهت الأمم المتحدة في هذه النزاعات ثلاثة أنواع من العقبات: عقبات مالية ومادية وبشرية نظرا لضخامة وتنوع المهام الجديدة التي فرضها التصدي لهذا النوع من النزاعات؛ عقبات المحافظة على السلم بعد إحلاله إذ عادة ما ينهار ثانية وتذهب كل الجهود التي بذلت من أجله سدى (حالة الحروب الإفريقية جنوب الصحراء)؛ ثم عقبات مرتبطة بالدبلوماسية الأممية التي هي دبلوماسية تقليدية تصلح للنزاعات بين الدول والحكومات أكثر منها للصراعات العرقية، ولذا فهي غير كافية، ولا ملائمة في كل الأحوال، لاحتواء هذه الصراعات.

من كل ما تقدم، يتبين أن دور الأمم المتحدة في التصدي للحروب الإقليمية والمحلية لما بعد الحرب الباردة، وبعد التجربة التي عاشتها خلال العقد الأخير، يبقى محدودا بالضرورة، وإن كان هذا لا يعني أن المنظمة الأممية في غنى عن ضرورة تعزيز قدراتها وإصلاح أجهزتها وطرق عملها لتقوية فعاليتها وتحسين أدائها في نطاق الوظائف المخول لها القيام بها.

لذا فإن الأمم المتحدة في مجال الأمن والسلم تحديدا، لا تشكل في آخر المطاف إلا جزءا –وإن كان أساسيا ولا غنى عنه – من كل أشمل ومتعدد الأبعاد، ألا وهو ما بات يعبر عنه اليوم بمفهوم "صنع السلم".

3 – الأمم المتحدة و"صنع السلم"

مع تزايد الحروب الأهلية وانتشارها وما تسببه من خراب دمار للدول التي تندلع فيها، وما تمثله من تهديد غير مباشر للأمن والسلم الدوليين، أخذت تنمو ثقافة جديدة، ثقافة صنع السلم. فلقد عرفت أساليب وطرق الحل السلمي

للنزاعات في العشر سنين الأخيرة تقدما هائلا، وذلك لأن الإطار التقليدي الخاص بالنزاعات الدولية لم يعد يعكس الصورة الحقيقية للواقع.

أ – تقلص دور الأمم المتحدة وقصور الدبلوماسية التقليدية

صنع السلم يمكن فهمه بمعناه الضيق، أي التفاوض لتحقيق اتفاق بين الأطراف المتنازعة، باستعمال الوسائل السلمية المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وبهذا المعنى لا يشكل صنع السلم إلا مرحلة من مراحل مسلسل حل النزاع وتحقيق السلم : صنع السلم، حفظ السلم، فرض السلم (الفصل السابع)، بناء السلم (دعم السلم بعد نهاية الصراع)، وبناء الدولة.

أما صنع السلم بمعناه الواسع، فهو ثقافة (حول معاني السلم والصراع)، وفن (في التدخل والوساطة)، ومقاربات (لإنهاء النزاعات)، وفواعل ومؤسسات متعلقة كلها بعملية حل النزاعات وإقرار السلم، والتي لا يمثل فيها "الأمن الجماعي" التقليدي (أي بين الدول) إلا بعدا من أبعاد "الأمن الإنساني" (أمن الأفراد والجماعات). وقد كرست الأمم المتحدة بالفعل، بعد الحرب الباردة، في أدبياتها وأعمالها هذا المفهوم الشامل للأمن. إلا أن هناك نوعين من الأمم المتحدة، حسب تمييز كلود إنيس، أحد المنظرين في التنظيم الدولي : نوع يمكن التعبير عنه بـ"هي"، وهي المنظمة الممثلة في أمينها العام، وقياداتها المركزية، وبيروقراطيتها، ومصالحها الخارجية ؛ ونوع يمكن التعبير عنه بـ"نحن"، أي المجموعة الدولية التي تشكلها الدول الأعضاء فيها، والتي تكمن فيها القوة الحقيقية، والقيادة الفعلية، وهذا النوع الثاني هو ما عبرنا عنه نحن هنا بـ"نظام الدول".

فالأمم المتحدة بالمعنى الأول تجسد، في خطابها على الأقل، النزعة الأممية والمصلحة الجماعية بل الإنسانية للمجتمع الدولي. أما الأمم المتحدة بالمعنى الثاني فخطابها الفعلي، خطاب المصالح القومية أو منطق مصلحة الدولة : مثالية

الأولى إذن مقابل واقعية الثانية ولكنهما في تفاعل دائم وتأثير متبادل مستمر، الشيء الذي يفسر تعاقب فترات التفاؤل والتشاؤم، والتقدم والتراجع، منذ 1945 إلى اليوم، حول دور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية. فالضوابط والحدود التي تضعها الأمم المتحدة بمعنى "نحن" في وجه الأمم المتحدة بمعنى "هي"، في عالم باتت تهدده أنواع جديدة، أو متجددة، من النزاعات والحروب، هي التي كانت وراء انبعاث ونمو وانتشار ثقافة "صنع السلم" فكرا وممارسة، حتى لا يبقى احتواء الصراعات حكرا أو موقوفا على الدول، والأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية، نظرا لمحدوديتها الجوهرية، المحكومة بخصائص نظام الدول (علاقات القوة، المصالح، العنف المنظم)، ولعدم كفاية وسائلها (الدبلوماسية التقليدية).

إن الأمم المتحدة (بنوعيها) يتنازعها اليوم منظوران لدعم السلم : الوقاية وحل النزاعات من جهة، والإدارة والاحتواء من جهة ثانية. المنظور الأول ينتسب إلى النظرية "البنائية" (أو المعيارية) للصراعات، وتنزع إليه المنظمة الأممية بمعنى "هي"، ومعها بعض المنظمات الدولية الحكومية ذات الطابع التنموي أو الثقافي أو الإنساني، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز ومعاهد ومؤسسات البحث حول السلم وحل النزاعات. أما المنظور الثاني، فينتسب إلى "النظرية الواقعية"، وتميل إليه الأمم المتحدة بمعنى "نحن"، أي الدول الأعضاء والدول الكبرى منها خاصة، وعلى رأسها الولايات المتحدة (منذ نكسات الأمم المتحدة في كرواتيا والبوسنة والصومال)، كما يشجعه ويدفع باتجاهه عدد من المنظرين في العلاقات الدولية، ومراكز متخصصة في الدراسات الاستراتيجية والسياسية الخارجية.

المنظور الأول تفاؤلي ومعياري وإرادي، ساهمت فيه فترات التحول الأولى للنظام الدولي بزوال إكراهات الحرب الباردة وانفتاح العالم على القيم الديمقراطية الليبرالية. وقد جاءت "أجندة من أجل السلام" للأمين العام الأسبق

بطرس بطرس غالي لتجسيد هذا المنظور أحسن تجسيد. يرى هذا المنظور الأمن على أنه إنساني عالمي، لا يتجزأ، عموديا (من الفرد إلى الدولة)، وأفقيا (كل انهيار في مكان ما يؤثر في نهاية الأمر، إذا لم يواجه، على كافة الأماكن الأخرى). وينظر إلى السلم على أنه عدالة بمعانيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويعتقد أن القوانين والمؤسسات تحدد بشكل كبير سلوك ومصالح وخصائص الدور الأساسية (أو الهوية). كما أن هذه الأخيرة بإمكانها تغيير تلك القوانين والمؤسسات بتغيير سلوكياتها، وإعادة تحديد هوياتها. والنزاعات هي في الأساس نتيجة لأزمة على مستوى الخصائص الأساسية للدولة، وسلوكيات دافعها الرغبة لدى أفراد أو جماعات أو زعماء في تغيير جذري وبالقوة للقوانين والمؤسسات المحددة لهذه الخصائص. وبالتالي فصنع السلم بحسب هذا المنظور، في الدول التي دمرتها الحرب هو، بعد وقف المواجهات، بناء قوانين ومؤسسات جديدة لتعزيز السلام بإعطاء هوية جديدة للدولة، وفق التطور السائد لدى المتدخلين (بعثات السلام) لهذه القوانين والمؤسسات، ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة (فرض السلم) ضد الطرف أو الأطراف التي قررت الانسحاب من مسلسل بناء السلم والعودة إلى المواجهة المسلحة، وفشلت في ردها عن قرارها كل المحاولات السلمية. من نتائج هذا المنظور توسع انتشار تدخلات الأمم المتحدة وتضخم مهامها.

أما المنظور الواقعي، فيرفض الطرح البنائي، إذ لا ينظر إلى النزاعات على أنها ظواهر " مبنية " يمكن إزالتها والقضاء عليها نهائيا، بل ظواهر ملازمة للعلاقات الاجتماعية والدولية، لها أسباب موضوعية وتاريخية. وإذا كانت الحروب الإثنية نوعا جديدا من النزاعات، فهي تخضع لنفس المنطق الذي تخضع له الحروب الدولية التقليدية : انعدام الثقة والخوف، فالتسلح ثم المواجهة وكما أن الحروب الدولية تنتهي دائما إلى فترات هدنة، وتسويات مؤقتة، فكذلك الحروب الداخلية الإثنية.

إن هذا المنظور يفهم السلم على أنه نظام واستقرار، أي كل وضع يتميز بغياب نزاع مسلح، ويفهم الأمن في حده الأدنى، أي البقاء وانعدام الخوف، سواء بالنسبة للفرد أو الدولة، ولكن ليس على أنه عالمي بالضرورة. فالأمن العالمي الشامل مستحيل، والأساسي هو استقرار النظام الدولي، بمعنى أن يكون بمنأى عن حرب كبرى بين الدول الرئيسية.

يرى المنظور الواقعي في أهداف إدارة النزاعات (أو حتى حلها) أهدافا هامة ومفيدة، ولكنه لا يومن بعمليات بناء السلم، ويعتبرها غير ضرورية، لأن الحصول على السلم يتم بالمفاوضات لوقف القتال والوصول إلى تسويات أمنية سياسية وإقليمية، وليس بإعادة بناء الدولة ودمقرطتها. " فإدارة " الصراعات الدولية والإثنية، تبقى بالنسبة للمنظور الواقعي هي المقاربة السليمة " لاحتواء " التهديدات التي قد تمثلها هذه الصراعات بالنسبة للأمن والسلم الدوليين. ومن نتائج هذا المنظور التمييز بين الحروب الداخلية، والحروب الدولية، وحصر تدخلات الأمم المتحدة في الحد الذي تتطلبه إدارة النزاعات لحفظ السلم والأمن الدوليين. بل هناك من الواقعيين من ذهب إلى أبعد من ذلك واعتبر أن تدخل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الصراعات العرقية، من أجل تعزيز السلم وتقديم المساعدة الإنسانية، لا يخدم السلم، بل يقوي الرغبة في الحرب، ويزيد في إطالتها، لأن هذا النوع من النزاعات ينتهي إما بإنهاك المتحاربين، أو بانتصار أحد الطرفين على الآخر، أو بتدخل دولة كبرى. والبعثات السلمية الأممية عندما تتدخل تمنع هذه النزاعات من أن تأخذ مسارها الطبيعي إلى النهاية.

منذ نهاية الحرب الباردة والأمم المتحدة تتأرجح بين هذين المنظورين "البنائي" و"الواقعي". انتصر الأول في النصف الأول من التسعينيات، وغلب الثاني ابتداء من 1994 مع انسحاب الأمم المتحدة من رواندا لتترك الحرب الأهلية هناك تأخذ مجراها الطبيعي، أي الإبادة الجماعية (أكثر من 500.000 قتيل). لكن

المجموعة الدولية لم تتخل مع ذلك عن "بناء السلم" الذي ما زالت تضطلع به الأمم المتحدة في العديد من البلدان التي تدخلت فيها على إثر حرب أهلية (ليبريا، كوسوفو، مثلا)، وهذا يدل على أن هناك دافعا قويا، نابعا من المجتمع المدني العالمي، يدفع باتجاه المنظور "البنائي" في صنع السلم في العالم. لكن من المتوقع في السنوات المقبلة أن تتقلص تدخلات الأمم المتحدة اللاقتصاد في التكاليف والزيادة في الفعالية وتحسين الأداء. لذا من المتوقع أيضا أن تبقى عدة نزاعات في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط دون تدخل أممي، كما هو حاصل اليوم. فالأمم المتحدة متواجدة ببعثات للسلام في خمسة عشر مكانا فقط في العالم، بينما هناك ما يناهز أربعين موطنا للتوتر والصراع غالبيتها الساحقة صراعات داخلية.

ويبدو أن التوجه في التدخلات السلمية للأمم المتحدة في المستقبل هو نحو التركيز على النزاعات المسلحة الدولية، والحروب الأهلية التي من شأنها أن تصبح حربا دولية، أو التي يتعرض فيها سكان بلد ما للإبادة الجماعية. وحتى بخصوص هذه الحالات ليس هناك ما يضمن أن مجلس الأمن سيقرر التدخل فيها بشكل تلقائي كلما توفرت فيها هذه الشروط. بل من المحتمل أن يتدخل في صراعات أخرى لا تتوفر فيها هذه الشروط بدقة، كالتدخل في هايتي (انقلاب عسكري 1993–1996)، أو في بابوا غينيا الجديدة، في المحيد الهادي (حركة انفصالية 1998–2001). كما يمكنه أن يقرر الانسحاب من صراع لم تستطع فيه الأمم المتحدة أن تحافظ على السلم (أنغولا)، أو تحقق أهداف بناء السلم (تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية بالمغرب). ففي كل هذه الحالات تتدخل عوامل سياسية (واعتبارات مالية) لتؤثر في تقديرات مجلس الأمن للتدخل أو عدم التدخل في هذا الصراع أو ذاك، أو الانسحاب منه، من ناحية أخرى، ودائما في إطار التوجه المستقبلي لتدخلات الأمم المتحدة في الصراعات المسلحة الإقليمية والمحلية، من المتوقع أن يتم التركيز على التدخل الوقائي (حالة واحدة عرفتها

الأمم المتحدة في تاريخها حتى الآن : قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بمقدونيا (1995–1998)، وعلى حفظ السلم، وبناء السلم. أما استخدام الفصل السابع (لفرض عقوبات أوصد عدوان، أو فرض السلم، أو لتطبيق أي قرار لمجلس الأمن يتضمن الإكراه)، فمن المتوقع أن يواصل مجلس الأمن لجوءه إلى وسيلة التفويض، أو التزكية، لفائدة دولة، أو عدة دول، أو منظمة إقليمية، كلما تعلق الأمر باستخدام القوة.

وهكذا يتضح أن دور الأمم المتحدة في "صنع السلم"، يتجه نحو التقلص والتركيز لفائدة أدوار تقوم بها أطراف أخرى في المجتمع الدولي إما بتعاون مع الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة، أو باستقلال عنها. ويتعلق الأمر بالأدوار التي قد تقوم بها الدول نفسها، كقوى عالمية أو جهوية، أو منظمات حكومية إقليمية، أو منظمات ومؤسسات غير حكومية، أو حتى بعض الأفراد ذوي السلطة المعنوية والشهرة العالمية.

فلتقييم كل دور من هذه الأدوار، وإبراز خصائصه ومؤهلاته ونواقصه، ولتحسين أدائه وفعاليته، ولتحديد الشكل الأمثل الذي يمكن به أن يساهم كل دور من الأدوار في العملية السلمية بشكل شمولي ومتكامل، برز حقل معرفي خاص – دراسات حل النزاعات – ساهم إلى حد كبير في نمو وعي جديد بخطر الحروب في أشكالها الحالية، وفي نشر ثقافة صنع السلم.

ب – صنع السلم : نحو تكامل بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية المدنية

إن المكان هنا غير ملائم للتفصيل في هذا الباب، ولكن لا بد من إشارة ولو سريعة لأهم مميزات مجال صنع السلم بالمعنى الذي أخذنا به في هذا البحث.

نعرض أولا لبعض المقاربات الجديدة لحل النزاعات، قبل أن نتطرق للكيفية التي يمكن بها إدماج مختلف المقاربات التقليدية منها والحديثة في إطار مجهود شامل هدفه الوصول إلى إنهاء الصراع وإقرار سلم دائم.

أول انتقاد توجهه المقاربات الجديدة في حل النزاعات للمجموعة الدولية، هو ضعف تنظيمها للوقاية من اندلاع الصراعات. إن توسع تدخل المنظمات غير الحكومية، وتضخم تكاليف المساعدة الإنسانية، لدليل على فشل الدبلوماسية الوقائية الحالية، وأسباب ذلك ثلاثة : أولا إن طرق التشخيص والإنذار المبكر تبقى قاصرة لأنها تركز على النخب والقادة في العاصمة ولا تنفذ إلى أعماق الجماعات الأهلية والقادة المحليين، ثم لأنها تشدد فقط على تشخيص التهديدات المحتملة، ولا تعير اهتماما كافيا لتوقع الظروف الملائمة لتدخل بناء، وآثار هذا التدخل على الصراع (يمكن مثلا لتدخل القبعات الزرق أن يعيق حل الصراع أو يجعل حله أمرا غير مستعجل، أو يمنع تدخلا عسكريا أكثر فاعلية كما حصل مثلا في البوسنة). ثانيا، إن التدخل عادة ما يأتي متأخرا لضعف الإدراك المبكر لآثار الصراع على المصالح القومية والدولية. ثالثا، إن توقعا فعالا لاندلاع الصراعات يتطلب مهارات خاصة كفيلة بتهدئة الصراع وتحويله إلى عمل بناء، وهذا ما تفتقده الدبلوماسية التقليدية بالنسبة للصراعات الداخلية والحروب الأهلية، إذ المفاوضة في هذه الأخيرة أصعب بكثير منها في النزاعات الدولية، وقلما تنجح، ثم لما تفشل حركة تمرد مثلا، غالبا ما تواصل تمردها بتحولها إلى العمل السري. لكل هذه الأسباب إذن، ولملء ثغرات الدبلوماسية التقليدية وتعويض نقائصها وعدم كفايتها، برزت منذ السبعينيات دبلوماسية موازية، مدنية (دبلوماسية المسلك الثاني) يضطلع بها متدخلون غير حكوميين وعلى أساس مبادئ ووسائل تختلف عن التي تقوم عليها الدبلوماسية التقليدية. وحديثا اغتنت الدبلوماسية الرسمية، والدبلوماسية الموازية، بدبلوماسية ثالثة، دبلوماسية الميدان، وتتميز بخصائص عدة منها : حضورها الميداني بالقرب من الذين يعيشون معاناة الصراع ؛ الرغبة في فهم الصراع من الداخل بتبنيه ومعايشته ولو لمدة طويلة ؛ مقاربة الصراع على مستويات مختلفة من المسؤولين في القمة إلى الفاعلين والمسؤولين في القاعدة والسكان المحليين، مرورا بشرائح المجتمع المدني على المستوى المتوسط ؛ العمل على خلق مسلسل سلمي ينبع من الداخل ولا يفرض من

الخارج؛ نظرة للصراع تأخذ في حسبانها الماضي والمستقبل وليس الحاضر فحسب، للوصول إلى مصالحة حقيقية التي هي عماد السلام الدائم ؛ الاهتمام بالأبعاد الدفينة للنزاع النفسية منها والعاطفية والذهنية لتحويل اليأس إلى أمل، والحقد إلى محبة، وانعدام التفاهم إلى تفاهم ؛ الربط بين الصراعات في الداخل والخارج، وعدم عزل الصراعات الداخلية عن أسبابها الخارجية المحتملة على المستوى الجهوي أو الدولي ؛ وأخيرا الميل إلى عمل تعاوني متكامل تندرج فيه كل جهود السلام الحكومية وغير الحكومية، وعلى مختلف المستويات، وبين كل مجالات التدخل السياسية، والدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية، والإعلامية، والتربوية.

أما الانتقاد الأساسي الثاني التي توجهه المقاربات الجديدة للمجموعة الدولية فيما يتعلق بالتصدي للنزاعات المسلحة، خصوصا منها الصراعات الداخلية والمزمنة، فيتعلق بطبيعة الطرف الثالث المتدخل لإنهاء الصراع، أو المساهمة في إنهائه.

تقليديا هناك عدة وسائل (مؤسسات/مساطر) أفرزها المجتمع الدولي لحل منازعات الدول بالطرق السلمية وهي التي نص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الأولى من البند 33. ومن هذه الوسائل ما يتعلق خاصة بتدخل الطرف الثالث، وهي (غير القضاء) : التحقيق، والوساطة (وضمنها المساعي الحميدة)، والتوفيق، والتحكيم. لكن منظري حل النزاعات في السوسيولوجيا الدولية، يفرقون أساسا بين الوساطة والتحكيم بسبب الشكل القانوني وطابع الإجبار اللذين يميزان هذا الأخير عن الوساطة، والتي تجعله أكثر ملاءمة للنزاعات التي تكتسي طابعا قانونيا، والتي يمكن حلها على هذا الأساس. لكن حينما لا يكون الطابع القانوني إلا مظهرا سطحيا لنزاع أعمق، أو لما يرفض الطرفان اللقاء وبدء الحوار، فالوساطة تبقى في هذه الحالة هي

الوسيلة الأنجع. غير أن المقاربات الجديدة لحل النزاعات توجه انتقاداتها أيضا إلى الوساطة لقصورها وعدم ملاءمتها للنزاعات الإقليمية والمحلية ذات الطابع الإثني والثقافي أو الديني.

فمن مظاهر هذا القصور أن الوساطة محكومة بمحددات السياسة الدولية التي تندرج فيها بالضرورة وأن هدفها الرئيسي ليس حل النزاعات من جذورها بل حمل أطراف النزاع على الوصول إلى حل وسط على أساس تبادل التنازلات والمصالح. ودور الوسيط هنا حاسم إذ يتوقف على كل ما يملكه هذا الأخير من قدرات معنوية ومادية تمكنه من ممارسة أكبر قدر ممكن من التأثير على الأطراف لبلوغ هدف الوساطة، سواء بالتشجيع والترغيب، أو بالتهديد والترهيب، وذلك لأن الوسيط ليس له مصلحة في وصول الطرفين إلى اتفاق فحسب، بل في وصولهما إلى اتفاق يخدم مصالحه أيضا. لذا فليس من الضروري أن يكون الوسيط محايدا أو غير متحيز، هذا إذا كان الحياد أو عدم التحيز ممكنا أصلا. بل قد يكون التحيز مرغوبا فيه، لما يوفره للوسيط من سلطة أوقدرة على التأثير على أحد الطرفين، بشرط أن يكون مقبولا لدى المتنازعين معا (وساطة الولايات المتحدة بين إسرائيل والفلسطينيين). من ناحية أخرى تدخل الوسيط هو نفسه لا يخلو من تاكتيك، حتى يكون تدخلا مناسبا وناجحا، ويتجلى في تحين الفرصة الملائمة للتدخل، وانتظار أن ينضج الطلب على الوساطة، أي لما يصل المتصارعون إلى الباب المسدود، وييأسوا من مواصلة الصراع لبلوغ أهدافهم. لذا قد تدوم حرب سنين وأعواما بل عقودا عديدة قبل أن يستسلم أطرافها ويقبلوا بتدخل وساطة دولية.

إن المنتقدين للوساطة الدولية التقليدية يعيبون عليها إذن كل هذه الخصائص، خاصة لما يتعلق الأمر بالصراعات الأهلية، يعيبون عليها أنها لا تنفذ إلى جذور الصراع وتبقى على مستوى المصالح الآنية، ومستوى بعض الأطراف دون غيرها (السلطة دون المعارضة، القمة دون القاعدة، النخبة دون العامة)،

وتعتمد في النهاية، لضمان التزام الأطراف للاتفاق، على مجرد أداة قانونية، مصحوبة أحيانا بوسائل قهرية (كاتفاقيات دايتون الخاصة بالبوسنة والهرسك، ومخطط السلام الخاص بالكوسوفو مثلا)، الشيء الذي لا يحقق أغراض السلام الدائم أو المستدام، بل تقدم حلولا توفيقية مؤقتة معرضة لعدم الاستقرار إذا لم يتم استغلال الهدنة التي توفرها هذه الحلول لاختبار نوايا الأطراف ومدى نزاهتها للوصول إلى تسوية أعمق وأشمل.

لذا في مقابل الوساطة التقليدية، تفضل المقاربات الجديدة وساطة من نوع آخر تسميها "التسهيل" (Facilitation) أو "الاستشارة" (Consultation) التي ترنو إلى حل النزاع وليس فقط إلى احتوائه وتدبيره.

إن التسهيل لا يندرج في إطار علاقات القوة والمصالح، بل في إطار الحاجات الإنسانية الأساسية (الأمن، الهوية، الاعتبار) التي لا تقبل التفاوض. إنه لا يعتمد تقنيات المفاوضة والمساومة بقدر ما يعتمد تقنيات حل المشاكل (Prob-lem Solving). إن التسهيل عملية تحليلية وتعاونية، ليس فيها إكراه ولا تراتب، ولا إقصاء، غرضها الرئيسي مساعدة الأطراف المتنازعة على تنمية قدرتها على التشخيص والتحليل والإبداع في اتخاذ القرار، وعلى التواصل والحوار لتحويل العلاقة بينها من نزاع يفرقها إلى مشكل مشترك يلزمها التعاون بينها للتغلب عليه وإيجاد الحل المناسب له. وهذا الأمر لا يتم إلا على مراحل، من الفهم الصحيح للنزاع إلى إعادة صياغته وتحديد أبعاده، إلى التطرق للقضايا الجوهرية، والوسائل والإجراءات اللازمة لمعالجتها. ولكن الأهم هو أن يستطيع المتنازعون بمساعدة المسهل، المرور من إدراك النزاع على أساس المصالح، إلى إدراك على أساس القيم، ثم إلى إدراك على أساس الحاجات الأساسية التي يشترك فيها كل البشر.

هذه المقاربة، التي نبعت من تجارب أجريت في إطار الصراعات الاجتماعية الداخلية، لا تخلو طبعا من صعوبات، ليس أقلها قابليتها للتطبيق في النزاعات

الدولية، وغموض مفهوم الحاجات الإنسانية (أساس الصراعات الحقيقي)، وما يطرحه من إشكالات على مستوى علاقته بالثقافة والقيم. لكن الطابع غير الرسمي لهذا النوع من الوساطة، والتقنيات الخاصة التي يستخدمها لحل المشاكل، والرغبة في الحال النهائي للنزاع وإقرار سلام شامل ودائم، كل ذلك يمثل ولا شك إثراء لثقافة وتقنيات صنع السلم في العالم، ويتناسب مع التحديات الجديدة التي باتت تطرحها على الأمن العالمي الصراعات الداخلية المتكاثرة (انهيار الدول، تحرك الحدود، حركات انفصالية، فضلا عن العنف).

إلا أن هذه المقاربة، التي تندرج بصورة أو بأخرى في إطار الدبلوماسية المادية أو دبلوماسية الميدان، لا تشكل بديلا عن الأنواع التقليدية للوساطة والمفاوضة، بل إغناء هاما وتكملة مفيدة لها. من ثم يثور التساؤل : كيف يمكن أن تنصهر مختلف المقاربات والأدوار والمستويات في مسلسل واحد متكامل من أجل أفضل مدخل ممكن لحل النزاعات الإقليمية والمحلية ؟

إن هذا السؤال لم يخف على المنظرين وحاولوا الإجابة عنه، فاعتبروا تدخل الطرف الثالث لحل النزاعات مفهوما عاما يدل على مسلسل "تكراري" (itérat-if)، ممتد في الزمان، ويحوي عدة متدخلين يعملون على مستويات مختلفة للتصدي لمختلف عناصر النزاع. أما التكامل فيحصل لما نستطيع أن نحدد تقنيات التدخل الأنجع، بمساعدة صنف معين من أصناف المتدخلين، وفي مرحلة معينة من مراحل النزاع.

ليست هناك وصفة جاهزة لتحقيق هذا التكامل، بل فقط نماذج من خطوط توجيهية عريضة، كالنموذج التالي : يتوقف تدخل الطرف الثالث (دولة، منظمة حكومية، منظمة غير حكومية، شخصية مرموقة..) على المرحلة التي يوجد فيها النزاع، هل هي مرحلة التصعيد، أم مرحلة اللاتصعيد ؟ إذا كان النزاع في مرحلة التصعيد، فالتدخل الأكثر ملاءمة قد يكون للأشكال التقليدية كنشر عملية

سلم أمنية أو غيرها لوقف العنف، وتحقيق قدر من الاستقرار. بعده يفسح المجال للأشكال غير التقليدية للوساطة (التسهيل، الاستشارة التحليل، تقنيات حل المشاكل)، التي قد تفضي إلى شكل من أشكال التسوية، وربما إلى المصالحة ومنها إلى حل الصراع. ويمكن أن يتعزز هذا المسلسل بالمرور إلى الجوانب الأخرى للنزاع، والتي تهم قضايا الحياة اليومية، للسكان كالماء، والمواصلات، والنقل والفلاحة لإنعاش علاقات الاتصال بين الجماعات الأهلية، الشيء الذي قد يسمح بدوره بانطلاق عمليات بناء الثقة، ومنها إلى العودة إلى العيش الجماعي المشترك على أساس متجدد من الأمان والاطمئنان.

إن هذا التسلسل ليس ضروريا، وقد لا يكون ممكنا. لأن الصراع ظاهرة متحركة ومتقلبة الأطوار، وبالتالي يتوجب أن يكون كل صنف من أصناف المتدخلين مستعدا للتدخل في اللحظة التي يراها مناسبة، وذلك على أساس أن تكمل الأصناف غير الرسمية للتدخلات (الدبلوماسية الموازية ودبلوماسية الميدان، تقنيات حل المشاكل) الأصناف التقليدية منها (الوساطة، المفاوضة، التحكيم...)، إما بتهييء أرضية للتدخل، وإما بإنقاذ مسلسل السلام من الانهيار حينما يصل إلى الباب المسدود.

يبدو أن هذا هو طريق المستقبل الذي نرى أن على الأمم المتحدة أن تجهد في سلوكه وتعمل على تطويره. ولا شك أن هناك تعاونا قائما بصورة أو بأخرى بين الأمم المتحدة وكثير من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية أو الجامعية المهتمة بصنع السلام، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها على وجه الخصوص تجربة جماعة سان إجيديو الكاثوليكية، والدولة الإيطالية والأمم المتحدة في حل الصراع في الموزمبيق (1990–1994). لكن على الرغم من ذلك لا زالت المنظمات غير الحكومية تشكو من غياب التنسيق أو قصوره بين مختلف التدخلات، وبين مستوياتها ومجالاتها في النزاع الواحد، مما يسبب التضارب والازدواجية وإهدار الطاقات والإمكانات دون كبير جدوى، فيكون الفشل والإحباط.

الخلاصة

لقد انطلقنا في هذا البحث من ظاهرة الحروب الإقليمية والمحلية بعد الحرب الباردة، وبيّنا حجمها وخصائصها وآثارها على الأمن الإنساني والاستقرار العالمي، فرأينا أن هذه الحروب التي ازداد عددها وتوسع انتشارها على نحو مهول في التسعينيات، هي حروب داخلية في الأساس، لها خصائص متميزة تجعل منها تحديا جديدا لآليات الأمن الجماعي في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

ثم تساءلنا عن دور الأمم المتحدة في التصدي لهذه الحروب، فعرفنا كيف واكبت الهيأة الأممية تطور هذه الظاهرة بعد الحرب الباردة، وكيف ازداد عدد تدخلاتها وتطورت وتشعبت مهامها، إلى حد تم فيه اللجوء إلى استعمال القوة بأشكال غير معهودة، مما أدخل الأمم المتحدة في أزمة فكرية، قبل أن تكون مادية أو تنظيمية، حول دورها ومركزها في الهندسة الأمنية العالمية الجديدة. فبيّنا كيف أن هذا الدور، مهما كان أساسيا ولا محيد عنه، ومهما بذل في سبيله من جهود لتحسينه وتعزيزه، يظل محدودا تحكمه خاصيات وضرورات نظام الدول أساس المجتمع الدولي الحديث.

لذا تساءلنا في الجزء الأخير من بحثنا، عن دور المجتمع المدني العالمي في ضمان السلم الإنساني والأمن العالمي، مادام تبين مدى الحدود التي تحكم نظام الدول وآلياته ومؤسساته في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة التي باتت تمثلها الحروب الإقليمية والمحلية الحديثة. وهكذا حاولنا، من خلال مفهوم "صنع السلم" أن نقف على مقاربات جديدة في مجال حل النزاعات، وعلى الأدوار غير التقليدية التي تقوم بها أصناف مختلفة من الفاعلين في المجتمعات المدنية للمساهمة في حل واحتواء الصراعات المسلحة وبناء السلم. وشددنا مع ذلك على أن المبادرات المدنية، مهما كانت خلاقة ومفيدة، لن تكون فعالة ومنتجة، إلا إذا

انخرطت في مسلسل شامل لصنع السلم تقوم فيه بدور الحافز والمساعد والمكمِّل لأدوار وآليات المجتمع الدولي التقليدية في مجال معالجة الحروب وحل الصراعات. ومهما يبدو ذلك مستعصيا أو ضربا من التمني والمثالية، فإن التجارب في هذا المجال موجودة وحاصلة، وحقيقة واقعة، بيد أنها لا زالت في بداياتها، ولم تتبلور بعد بكل أبعادها وإمكاناتها، ولكنها تبقى في نظرنا طريق المستقبل نحو تعاون مثمر وخلاق من أجل عالم أقل معاناة وأكثر أمنا واستقرارا... وتحضرا.

ثقافة السلام بين المفهومين الغربي والإسلامي

ناصر الدين الأسد

تختلف المواقف من «ثقافة السلام» باختلاف الداعين والمدعوّين إليها. فإذا تساوى الفريقان أو تقاربا في القوّة فهي دعوة حقّ يراد بها حقّ، وتكون غالباً في أعقابِ حروبٍ ومنازعات يسعى الفريقان إلى تناسي آثارها، ويعملان على إزالة مشاعر الحقد والكراهية بين شعوبهما، وينصرفان إلى بناء المستقبل بروح من التفاهم والتعايش والتعاون.

والهدف من ثقافة السلام إعادةُ تشكيل العقول والنفوس، وتكوينُ واقعٍ قائم على أنواع من العلاقات الفكرية، و العادات السلوكية، والممارسات المعيشية الجديدة لتناسب هذه الحالة المستحدَثة. ولا يأتي ذلك اقتساراً ولا اعتسافًا، بل لا بدَّ من أن تتهيأ له الظروف المناسبة، وأن يحدث بالأساليب التي يرضاها الناس، وأن يكون مما يريدونه ويتطلعون إليه.

ولا تعني ثقافة السلام تزويرَ التاريخ، ولا تشويهَ حقائقه وحوادثه، ولا حذفَ وقائعَ وأسماءٍ من هذا التاريخ ولا نصوصٍ من التراث الأدبي. فلا بدَّ من المحافظة على ذاكرة الأمة التاريخية والثقافية وصيانتها من العبث. وغايةُ ما يمكن - من أجل تحقيق ثقافة السلام - أن تُعْرَض تلك الوقائع والأسماء والنصوص بغير تحامل ولا استفزاز ولا تحريض، بحيث تُفرَّغُ طريقةُ العرض

وأسلوبهُ من روح الكراهية، ومن التوجيه العدواني، ومن حفز النفوس إلى الحرب، وتعبئة المشاعر وتجييشها، وإحياء ما عفّى عليه الزمن أو كاد، وانقضت مظاهره وآثاره. وبحيث يضاف إلى ذلك ما يرسّخ مظاهر التشابه والتقارب القائمة بين الشعوب وما يبني روح الإخاء بين أبناء الجنس البشري عامةً. ولا بدّ أن تتضافر على ذلك مناهج التعليم والثقافة والكتبُ المدرسية والخطاب الديني ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والرواياتُ وكتب الأدب المختلفة والمحاضرات العامة والندوات والمؤتمرات، لتُنشَّأ عليه الأجيال وينتشر بين الناس على مختلف طبقاتهم ومستوياتهم.

وهذا هو ما يحدث الآن في أوربا من دعوةٍ إلى السلام والوئام والاتحاد بين أقطارها، وهي التي كانت قد عصفت بها الحروب ونَهِكَتْها المنازعات سنواتٍ طويلة، حتى أصبحت حروبها تسمَّى بأسماء عدد السنوات التي استمرت فيها تلك الحروب، من مثل حرب الثلاثين سنة وحرب المئة سنة. وشملت الحروب الأوربية القارّة كلها : فحروبٌ بين فرنسا وألمانيا، وحروب بين بريطانيا وفرنسا، وحروب بين إسبانيا وبريطانيا، وحروب بين روسيا وألمانيا، وحروب داخلية بين أجزاء كثيرة من أواسط أوروبا، وحربُ التحرير الأمريكية بين بريطانيا وأمريكا، والحربان العالميتان في قرن واحد، هو القرن العشرون الماضي، بين هذه الأقطار كلها، وقد اشتركت في هاتين الحربين العالميتين بلاد من قارّات أخرى مثل أمريكا واستراليا وآسيا وخاصة منها اليابان والهند. وسقط من جرّاء تلك الحروب كلِّها مئات الملايين من القتلى، وهُدّمت مدن وخُرِّبت وأُزيلت.

فلما استردت أقطار أوروبا حدودها، واستقرت كياناتها، وجلَتْ عنها الجيوش التي كانت قد احتلّت بعضها، و أصبح كل ذلك ماضيًا قد انقضى، وتوازنت أو تقاربت قوتها العسكرية ومصالحها الاقتصادية، أخذت تفكر فيما يحقق لها المزيد من الاستقرار السياسي والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، فربطتها مواثيق ومعاهدات نظّمت شؤونها، وضمنت لها الأمن والاستقرار

والتوحّد. وهكذا حين استتبّ بينها السلام، أخذت تصوغ ثقافة السلام، فلا ثقافة للسلام بغير أن يكون قبلها سلام.

ذلك هو الشأن حين تتساوى القوة أو تتقارب، أما حين تختلّ موازين القوى، وتصبح الدعوة إلى «ثقافة السلام» من قوي إلى ضعيف، ومن طامع إلى مطموع فيه، فلها شأن آخر غيرُ الحقّ وغير السلام. ولا تكون تلك الدعوة دعوةً إلى ثقافة سلام حقيقي، حين تكون من قوم يدعون غيرهم إليها وهم في الحقيقة لا يريدونها، وإن تظاهروا بها وألحّوا عليها فما ذلك إلا لأنها تحقق مصالحهم وحدهم. ولا تكون الثقافة ثقافةَ سلامٍ حقيقي حين يدعو إليها دعاةُ حرب يحتلّون أرض الذين يدعونهم إلى السلام ويحاربونهم ويحاولون إبادتهم بقتل نسائهم وأطفالهم وشيوخهم، واغتيال شبابهم ورجالهم من مقاومي الاحتلال، وتهديم بيوتهم وقلع زراعاتهم وتجريف أراضيهم. ولا يمكن أن تصاغ ثقافةُ سلامٍ مع مجتمع كلُّ مَنْ فيه جنديٌّ مقاتل إما بالفعل وإما بالقوّة والإمكان، وهم يدعون إلى طرد أهل البلاد الحقيقيين من بلادهم لتكون خالصة لهؤلاء الغُزاة، وكيف تكون ثقافةُ سلامٍ والذين يقفون وراء هذه الدعوة الظاهرة هم الذين يساندون أولئك الغزاة بكل أنواع المساندة : الدبلوماسية والسياسية والإعلامية والمالية والدينية. ويرون أن الأرض التي يحتلونها هي أرضُهم وأنهم عادوا إليها بوعدٍ من الله ليحرروها من أهلها الحقيقيين الذين يعدّونهم المحتلين والمغتصبين ؟

أليس معنى كل ذلك أن هؤلاء الذين يدعون إلى ثقافة السلام لا يريدون السلام حقيقةً ولا يؤمنون به لأنهم يرون من يوجهون إليهم هذه الدعوة أعداءً لهم يجب القضاء عليهم وإبادتهُم ؟ أليس منهم أصحاب نظرية «صراع الحضارات» ؟ أوَ ليس منهم المؤمنون بأنهم شعب الله المختار وأن سواهم هم الأغيار الذين لا يستحقون الحياة، وأن الأرض ومن عليها وما عليها هي مِلْكٌ لهؤلاء الغزاة ؟ وقد جاهر ببعض ذلك كبير أحبارهم[1] (كبير حاخاماتهم السابق) حين قال : «إن

الأرض التي زرع الفلسطينيون زيتونهم فيها وبنوا عليها بيوتهم هي لليهود، ولذلك فإن البيت والشجر وكل ما فوق الأرض هو من حق صاحبها...» واستشهد على ذلك بكلمات زعم أنها من التوراة وهي «بلاد الأغيار والعماليق تورَّث».

وكيف يريد السلامَ من يقف كبار رجال الدين عندهم يفاخرون بأن عددهم في الولايات المتحدة الأميركية سبعون مليون شخص من (المسيحيين الإنجيليين: المعمدانيين) وأنه إن كان ثمة شيء يدعوهم إلى التجمع فوراً فهو حين يبدأون بإدراك أن حكومتهم أخذت تميل – ولو قليلا – عن إسرائيل. ويمضي في تهجمه على الرسول ﷺ ويصفه بأنه إرهابي ورجلُ عنفٍ وأنه بذلك هو المثل الأعلى للمسلمين.[2]

أوَ ليس عدد من المسؤولين في الإدارة الأميركية الحالية هم من ضمن هؤلاء الملايين السبعين الذين يؤمنون بما قاله هذا المتعصب العنصري، حتى إن أشكروفت وزير العدل الأميركي الحالي، جعل الإله إلهين فانتقد ما سماه إله المسلمين وامتدح إله المسيحيين[3]، وذلك لأن أشكروفت نفسه ابن قسيس وهو نفسه من هذه الزمرة الأصولية المعمدانية.

وما أكثر ما يصدر في أميركا وأوروبا من كتب وروايات وما يُبَثّ فيهما من المسلسلات والأفلام يوميًا وكلّها تزوّر التاريخ وتتطاول على الإسلام وتصف المسلمين بأقبح الأوصاف، ومع ذلك تهتزّ أميركا وإسرائيل لمسلسل مصري، ويطالب أعداد من أعضاء الكونجرس الأميركي بوقف عرضه بحجّة معاداته السامية وكراهية اليهود !! وكررت وزارة الخارجية الأميركية الإعراب عن قلق واشنطن من إذاعة هذا المسلسل وأعلنت أن سفارتها تتابع الموضوع !!

والأمثلة على ذلك أكثر من أن يتسع لها هذا العرض الموجز.

إن «ثقافة السلام» إنما هي عمل اختياري طوعي يتحقق بإرادة مشتركة لفريقين بينهما قَدْر أدنى من التكافؤ ومن الرغبة الحرّة المتبادلة من أجل تحقيق

مصالحهما معًا. أمّا إذا كان الآخر لا يريد حقيقةَ السلامِ ولا حقيقةَ ثقافةِ السلام، وإنما يريد أن يتخذ منهما ستاراً يخفي وراءه مآربه في السيطرة وتحقيق مصالحه، ونَشْرِ أسلوب حياته وفكره لتستكين النفوس له، فإننا نراه يدسّ تحت ظواهر الدعوات – المقبولة في عمومها – بواطن ترمي إلى زعزعة العقيدة وطمس الهوية وإضعاف اللغة القومية وتوهين التراث والعبث بنظام المجتمع والأسرة. فهو حين يدعو إلى حقوق المرأة مثلاً – وهي دعوة لا شك في أنها مقبولة عند الفريقين في ظاهرها وعمومها – نراه يقدّم قدرًا من المبادئ مشتركاً بين الناس جميعًا لا يختلف عليه أحد ، ولكنه يدسّ معه قدرًا – مهما يكن قليلاً أو محدوداً – مما هو من بِدَع ثقافته الخاصة به ونوازعها، وترفضه ثقافة غيره، من مثل حرية المرأة في التصرف بجسدها وحقها في أن تفعل فيه ما يوافق هواها، من الإجهاض، والتعرّي، والجنس، والشذوذ(4). ولما كانت المرأة الأمُّ و الزوجةُ هي عمادَ الأسرة ثم عمادَ المجتمع، وهي أساس تماسك الحياة الإسلامية فيهما، فإن المقصود من الإلحاح على مثل هذه الدعوات امتهانُ المرأة وإضعاف وجودها وتحويلها عن رسالتها بالتدريج لينتهي الأمر إلى تفكك الأسرة المسلمة وتسيّب المجتمع وانحلاله. وإذا كانت مثل هذه الدعوات والمظاهر قائمة عند الآخر، وفاشية في بعض برامج التلفزة والروايات ، فإنها تظل هناك محض حالات – مهما تكثر – في مجتمع بمجموعه مجتمع قوي سياسيًا واقتصاديًا، أمّا إذا بدأت تلك الحالات في مجتمع ضعيف متخلف فإنها سرعان ما تنتشر فيه فتصبح ظاهرة عامة ، وسرعان ما ينهار ذلك المجتمع ويتهدم، شأنها شأن المرض الموجود في الأجسام كلها، ولكنه خفيف التأثير في الأجسام القوية شديدُه في الأجسام الضعيفة الهزيلة.

وحقوق المرأة وحرياتها مجتمعةً جزء من حقوق الإنسان والحريات العامة، وهي كلها – في المفهوم الغربي – جزء من الديمقراطية القائمة هناك على الثقافة الفردية والمادية، التي يراد فرضها علينا، وهي بمجموعها تؤلّف الإطار العام لـ «ثقافة السلام».

وشبيه بما ذكرناه عن حقوق المرأة موضوعُ العنصرية وكراهيةِ الآخر، وهو موضوع – كسابقه – طالما استُعْمِل لإرهاب الغير وإشاعة الذعر في نفسه ليستسلم ويتخلى عن ثوابته. ومن أجل فرض «الديمقراطية» و «السلام» و «ثقافة السلام» يلجأ الفريق القويّ إلى استعمال جميع الوسائل غير الديمقراطية والعدوانية والإرهابية، وهكذا يقع – في الظاهر – في التناقض والاضطراب في تطبيق المقاييس والأساليب، ولكنه – في الحقيقة – منسجم مع طبيعته العدوانية التي تنطلق من غطرسة القوة وشهوتها في التسلط وبسط سلطانها على الآخر باسم «السلام» وثقافته.

وهكذا فإن الفرق واسع بين من يتخذون الدعوة إلى «السلام» و «ثقافة السلام» وسيلةً لغايات إخضاع الشعوب وسلب هويتها وانتهاك شخصيتها، وأولئك الذين يريدون «السلام» وثقافته غايةً لذاتها ولما تحققه للشعوب من تعارف وتفاهم وتقارب وتعاون على بناء مجتمع آمن.

وبسبب وجود هذا الفرق بين المفهومين يخشى الفريق الثاني أن تكون «ثقافة السلام» بمفهوم الفريق الأول شعاراً سياسيًا روّجته أجهزة الدعاية الأميركية والصهيونية، وتبنته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو». ومع وجود لفظة الثقافة فيه فهو ليس شعاراً ثقافيًا إلا بما يحمله هذا العنوان من كلمة الثقافة للتمويه. وشأنه شأن عددٍ وافر من العناوين والشُعُر (الشعارات) الأخرى التي تظهر بمظهر الحق، من مثل : حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والتعددية، والحداثة والديمقراطية، وحرية التفكير والتعبير، والرأي الآخر والشرعية الدولية، والمذاهب النقدية والاتجاهات الفنية المتعددة، فهي سلع برّاقة متَعددة الأغراض، تُستَعمل بحسب الغاية التي تريدها منها الجهة المروّجة لها، وقد تَعْني – في حالات معينة – الشيء ونقيضه. وبذلك فقدت دلالاتها الحقيقية، وانمسحت معانيها الصحيحة. وأصبحت هذه العناوين غطاءً يصعب تفنيده أو مخالفته تمرّر تحته أمريكا والصهيونية العالمية ما تريدان.

والغرب أقطار وشعوب وأمم، لا ينطبق عليها تعريف واحد ولا مفهوم مشترك، وإذا كان أكثر حديثنا السابق عن سياسات الأنظمة الحاكمة ذات المصالح الاستعمارية الظاهرة والباطنة، وعن بعض المتعصبين المغالين من رجال الدين والكتّاب والباحثين والمستشارين وجماعات الضغط (اللوبي)، فإن في هذه الفئات نفسها من لا ينطبق عليهم حكمنا وينكرون على حكوماتهم وعلى الغلاة المتعصبين منهم مواقفهم، ويناصرون قضايا الحقّ والعدل في العالم ومنها قضايانا، ويتظاهرون دفاعًا عنها.

إلى هؤلاء نمدّ أيدينا، وندعوهم إلى المفهوم الإسلامي لـ «ثقافة السلام»، وهو مفهوم متوازن يقوم على الوسطية والاعتدال، يجمعنا وإياهم بجوامع متعددة ويسمح لهم ولنا بأن تكون لكل منا خصوصياته دون أن تخرجه هذه الخصوصيات من دائرة «السلام» وثقافته.

ونحن محتاجون إلى أن ننفتح على هؤلاء وأن نتعاون معهم، مميّزين بينهم وبين غيرهم من حكامهم ومن أبناء جلدتهم، ومتمثلين دائماً قوله تعالى ﴿لاَ يَنْهَاكُمُ الله عَنِ الَّذينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ في الدينِ ولَمْ يُخْرِجُوكُم مِن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيهِم إنَّ الله يُحِبُّ المُقسطِينَ إنَّمَا يَنْهاكُمُ اللهُ عَنِ الذين قَاتَلُوكُمْ في الدينِ وأَخْرَجُوكُم مِنّ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا على إخراَجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَولَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَالِمُونَ﴾ (الممتحنة 8 و9).

وليس من البِرّ بهم ولا القِسطْ إليهم أن نسلبهم شخصيتهم وأن نَحْملهم على غير ما يعتقدون ﴿أفأنتَ تُكْرِهُ الناسَ حتى يكونوا مؤمنين﴾(يونس 99) و﴿لا إكراهَ في الدين﴾ (البقرة 255) وإذا كانت هذه السماحة متمثلة في أمور الدين والعقيدة فهي في أمور الدنيا أولى. وحسْبنا أن نأخذ من الناس العَفْو، وهو ما يصدر منهم طواعيةً في أمور الحياة والمجتمع، ما لم يكن فيه افتئات علينا أو ظلم لنا. إذْ كل ذلك محكوم بقوله تعالى : ﴿فمنِ اعْتَدىَ عليكُمْ فاعْتَدُوا عليه بِمِثْلِ

ما اعْتدَى عليكمْ، واتَّقُوا الله، واعْلَمُوا أنَّ اللهَ معَ المتّقين ﴾ (البقرة 193) وكذلك بقوله تعالى ﴿وقاتِلُوا في سبَيلِ الله الذين يُقاتِلونكمْ، ولا تَعْتَدوا إنّ اللهَ لا يُحبُّ المُعتدينَ﴾ (البقرة 189) وكل ذلك إنما يرسم الإطار العام للمفهوم الإسلامي المتوازن لِـ «ثقافة السلام»، فلا إفراط ولا تفريط، ولا عدوان ولا استسلام.

وهو من أجل ذلك مفهوم يقوم على التراضي والتوافق والعدل، ﴿ولا يَجْرِمَنّكمْ شَنَآنُ قومٍ على ألاّ تَعْدِلوا، اعدِلُوا هو أقربُ للتقوى﴾ (المائدة 9). وكل اتفاقية أو وثيقة أو معاهدة تكون نتيجة لما يفرضه القويّ أو الغالب ظلمًا وعدوانًا سيكون مآلها إلى الزوال حين يقوى الضعيف ويضعُف القويّ، فكل ما يُبْنَى على باطل فهو باطل، ولا يبقى إلا الحق والعدل ﴿وتلكَ الأيامَ نُداوِلُها بينَ النّاسِ﴾ (آل عمران 140).

والأمة الضعيفة لا بدّ لها – قبل «ثقافة السلام» – من أن تبني لناشئتها وأجيالها ثقافةَ «التماسك» و «الحماية» و «الوقاية» لتحصين نفسها ومستقبلها مما يراد بها من استلاب شخصيتها وتمزيق وحدتها. وربما سُمّيتْ هذه الثقافةُ ثقافةَ "المقاومة" دون أن تعني الانغلاق والتقوقع ورفض التواصل مع الثقافات الأخرى أو العداء لها، وإنما تعني المحافظة على قِيَم الأمة وثوابتها، مع الاطلاع على مستجدّات الفكر العالمي وروائع الآداب الإنسانية ، واختيار ما يلائمها، لا ما يُفْرَض عليها.

ومن الطبيعي أن تكون العناصر السابقة من عناصر «ثقافة» السلام بالمفهوم الإسلامي جزءًا من ثقافة الأمة بالمعنى الشامل، تستوحيها وتدور في إطارها. فالتسلّل إلى ثقافة الأمة إنما يكون بوسائل وأساليب متعددة، تتخذ أشكالاً وأسماءً مختلفة، بعضها ظاهر صريح ، وأكثرها خفيّ متستّر، وعلى مفكّري الأمّة والمثقفين فيها، ورجال التربية والتعليم، وحملة الأقلام، أن يتنبهوا إلى كل ذلك، وأن يبذلوا أقصى الجهد لتوعية الأجيال الناشئة على ما يراد بهم،

فلا تغرّهم مظاهر تلك الأشكال والأسماء من مثل «ثقافة السلام» والحداثة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، بل عليهم أن يتنخّلوها ويبحثوا عما وراءها من مقاصد، ثم يأخذوا منها ما يناسب مجتمعهم، ويتفق مع طبيعة ثقافتهم، ويعينهم على تحريك حاضرهم والانطلاق إلى مستقبلٍ مبنيٍّ على قاعدة صحيحة من الوعي والفكر والعلم وبناء القوة الذاتية لأمتهم.

الهوامش

1) وهي التصريحات التي بثتها الإذاعة العبرية الرسمية صباح يوم 2002/10/25 ونقلتها عنها وكالات الأنباء ونشرتها بعض الصحف العربية، انظر مثلاً جريدة الحياة التي تصدر في لندن بتاريخ 2002/10/26.

2) من تقرير تلفزيوني عن مقابلة أجراها بوب سايمون Bob Simon في السادس من أكتوبر2002 لتلفزيون C B S مع جون فالويل Falwell.

3) من مقالة لفهمي هويدي في جريدة الشرق الأوسط 2002/9/9، ص 22.

4) وأخيراً السماح بأندية تبادل الزوجات واعتبارها مشروعة، وهو خبر من برلين بثّته وكالة رويترز، ونشرته بعض الصحف، ومنها الصحف العربية مثل جريدة الدستور الأردنية بتاريخ 2002/11/10، ص 43.

منظور الحرب في القانون الدولي العام الإسلامي وأسس استتباب السلم في العالم

إدريس العلوي العبدلاوي

قواعد القانون الدولي العام الإسلامي تندرج ضمن حق الله تعالى

تشغل قواعد القانون الدولي المنظمة لعلاقة الدولة بغيرها من الدول، والتي تحكم تصرفاتها في المحيط الخارجي أو الدولي مكاناً هاما من أحكام الفقه الإسلامي، فالدولة بين جماعة الدول كالفرد بين باقي أبناء جنسه، وكما يهتم الإسلام بتنظيم سلوك الفرد في الجماعة على نحو ملزم، كذلك يهتم بسلوك الدولة وتنظيم علاقاتها مع مختلف الدول وتحديد حقوقها وواجباتها.

لم يجيء الإسلام بالعقيدة الدينية الصحيحة وحدها، ولا بالنظام الأخلاقي المثالي الذي يقوم عليه المجتمع فحسب، بل جاء مع هذا وذاك بالشريعة المحكمة العادلة ، هذه الشريعة التي تحكم الإنسان وتصرفاته ومعاملاته في كل حال، في علاقته مع خالقه، في خاصة نفسه، وفي علاقته بأسرته، في علاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه، وفي علاقات أمته بالأمم الأخرى.

إن من خصائص الشريعة الإسلامية الشمول، فما من شيء في الحياة إلا وللشريعة حكم فيه، وما دامت الشريعة بهذا الشمول، فمن البديهي أن نجد في أحكامها وقواعدها ما يتعلق بالدولة والقانون الدولي.

ليس الإسلام إذن دينا فقط له عقائده المعروفة، بل هو دين ودولة معا، إنه يمثل أيضا نظريات قانونية وسياسية، إنه نظام من الثقافة يشمل الدين والدولة معا، إنه نظام كامل ومنهاج شامل.

إن الدين في الإسلام ضروري للدولة، والدولة ضرورة من ضرورات الدين، فلا يقام الدين بغير الدولة، ولا تصلح الدولة بغير الدين.

إن من أهم جوانب الرسالة الخالدة للشريعة الإسلامية التكفل بحماية الحقوق لأصحابها على الصعيدين الفردي والجماعي، بحيث لا يكون وجود الحق محل جدل أو شك يذهب باستقراره، ثم حمايته واحترامه من الناس أجمعين، وتقرير الجزاء الملائم لمن يعتدي عليه أو ينتقص منه.

وينطلق الحق في الشريعة الإسلامية مُن تصور ديني، إذ هو هبةٌ إلهية، ومن ثم لا يجب استعماله إلا فيما يرضيه سبحانه من غير إضرار بالآخرين، وهو ذو معنىً شامل يدخل فيه معنى الحرية، فتكون الحريات العامة نوعا من الحقوق، فإذا ما ورد في الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي كلمة الحق، فقد تعني حقا مالياً، أو حقا لله، أو حقا شخصيا، أو حقا عاماً، أو حرية من الحريات بحسب ما يدل عليه معناها في كل مقام.

وقد قسم الفقهاء الحقوق في الإسلام إلى قسمين رئيسيين :

1) حق الله تعالى أو الحق العام الخالص.

2) حق العبد، وهو ماله مصلحة خاصة.

ويلاحظ أن دائرة حقوق الله تعالى في الفقه الإسلامي واسعة تتلاقى مع دائرة القانون العام في القانون الوضعي، بينما يدخل حق العبد في دائرة القانون الخاص.

ومن هنا يتجلى أن قواعد القانون الدولي العام في الإسلام تندرج ضمن حق الله تعالى، وما إضافة هذا الحق له سبحانه إلا لعظيم خطر هذه القواعد وشمول نفعها للإنسانية جمعاء.

أساس القانون الدولي العام الإسلامي

إن للقانون الدولي العام الإسلامي مصادره الأصلية التي يستقي منها أحكامه وهي القرآن والسنة، إضافة إلى الإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة، وتتميز هذه المصادر بالتنوع والمرونة بما يؤهلها لأن تلعب دوراً في المجتمع الدولي في كل زمان ومكان.

ويترتب على ذلك أن القانون الدولي الإسلامي هو مصدر رئيسي من مصادر التشريع وليس مصدر إلهام، فالإسلام سابق في ميدان تنظيم العلاقات الدولية على أساس قاعدة العقد شريعة المتعاقدين، والكرامة والأخوة الإنسانية، والإنصاف، والتعاون والتسامح والحرية، والفضيلة، والعدالة، والمعاملة بالمثل، والوفاء بالعهد، واحترام الحصانة الدبلوماسية.

إن للقانون الدولي الإسلامي أولوية على التنظيم الدولي في ميدان القانون الدولي الإنساني من خلال أوفاق جنيف لسنة 1949، والبروتوكولين الإضافيين لسنة 1977، فقد وضع الشرع الإسلامي منذ أربعة عشر قرنا مبادئ مفعمة بالرحمة العامة الإنسانية لمعاملة أسرى الحرب وجرحاها، وضبط قواعد فيما يخص معاملة رجال الدين، ومنع قتل الصبيان والشيوخ والنساء ومنع التخريب والفساد. لأجل ذلك نجد أن أسس ومبادئ القانون الدولي الإسلامي تذكر كثيرا بالقواعد التي يدافع عنها في الوقت الحاضر كبار فقهاء القانون الدولي والمسؤولون في منابر المنظمات الدولية كما يتضح ذلك من خلال هذا العرض الموجز.

البعد الأخلاقي هو السمة البارزة للقانون الدولي العام الإسلامي

إن البعد الأخلاقي هو السمة البارزة في القانون الدولي العام الإسلامي فضلا عن النظرة الشمولية لعلاقة الإنسان بخالقه، والدعوة إلى السلم والعمل وتكريم الإنسان. لقد بُنيت العلاقات الدولية الإسلامية منذ بدايتها على طابع إنساني مستمد من مبادئ الإسلام التي تجعل الروابط بين المسلمين والشعوب الأخرى ضرورية لقيام الوحدة الإنسانية على المحبة والسلام، كما أن الإسلام يدعو إلى التعايش بين الأنظمة المختلفة بلا تمييز والتعاون لما فيه مصلحة الجميع، فالإسلام رسالة موجهة إلى الإنسانية عامة فهو يدعو لقيام وحدة مبنية على وحدانية الله ووحدة الدين وأخوة الإيمان.

إن من أهم الدعائم التي ترسو عليها الدولة الإسلامية ، الالتزام بدستور من وحي السماء، ذلك الدستور هو القرآن ، ومذكرته التفسيرية والإيضاحية هي السنة النبوية.

لقد بين القرآن الكريم كل ما يلزم الأمة في حياتها، ففي هذا الدستور يتحدد واجب الحاكم والمحكوم، وعلاقة كل منهما بالآخر، وعلاقة المسلمين بعضهم مع بعض، وعلاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول، وحقوق كل منها وواجباتها فكان بذلك منهاجا كاملا ودستورا شاملا يهدي الناس إلى سبيل سعادتهم في دنياهم وأخراهم، يوضح لهم العقيدة الصافية والعبادة الهادية، ويرشدهم إلى المعاملات الكريمة والأخلاق القويمة، ويدلهم على أسس الحكم السليمة، وأصول السياسة الرحيمة، ويبين لهم ما فيه صلاح الفرد وهناءة المجتمع ورفعة الدولة كعضو في المجتمع الدولي، ويتكفل بكل مطالب الخلائق في كل نواحي الحياة، ولا عجب فقد جاء من لدن حكيم خبير، جاء من عند الإله الذي برأ العالم ووضع نظامه وسن سننه وأحاط بأسراره.

ولم يأت القرآن الكريم فيما يتعلق بنظام الحكم في الدولة إلا بالمبادئ الأساسية دون تعرض للتفصيلات والأساليب والجزئيات التي بطبيعتها تتطور

وتتغير بتغير ظروف الزمان والمكان، وذلك كما يقول الفقهاء لتراعي فيها كل أمة ما يلائم حالها وتقتضيه مصالحها، إن تفصيل ما لا يتغير، وإجمال ما يتغير إحدى الضروريات التي تقضي بها ويتطلبها خلود الشريعة ودوامها.

لقد أرسى الإسلام الدولة على مقومات ودعائم أساسية يمكن حصر أهمها بجانب الدعامة الأساسية، القانون الأسمى أو الدستور وهو القرآن، في الخلافة، والعدل، والشورى، والشرعية والمشروعية، والسيادة والأخوة الدينية والتكافل الاجتماعي.

إن النظام الدولي وإن كان يهدف مباشرة إلى تنظيم العلاقات بين الدول وإيجاد حياة مشبعة بالأمن والرخاء في كافة أرجاء الأرض، فإن الغرض والهدف الأخير من ذلك كله هو إسعاد الفرد من بني الإنسان ، وتسهيل الحياة له في إقامته وانتقاله، ذلك أن مصلحة البشر أجمعين في تسخير الدول ومقدراتها لخدمة الفرد، وحتى في الدول التي تأخذ بوجوب تسخير الفرد لمصلحة الجماعة فإنها تفعل ذلك لتقوية الجماعة بجعلها أقدر على خدمة أفرادها.

إن على كل مجتمع أن يتمسك بالمثل العليا لبقائه واستمراره سواء كان مجتمعا داخليا أو دوليا، وإنكار وجود هذه المثل في علاقات أشخاصه يعني إنكار وجودهم الإنساني.

القانون الدولي العام الإسلامي ينظم سلوك الفرد والدولة في السلم والحرب

والإسلام كنظام يسيطر على المسلم في كل حركاته وسكناته، يسيطر عليه في تفكيره ونيته، وفي قوله وعمله، في سلمه وحربه، يسيطر عليه فردا وجماعة، حاكما ومحكوما.

وبالرغم مما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية اللاحقة له، فإن دين الإسلام كان الأسبق في إعلان تلك الحقوق بمفاهيمها الكاملة

وضماناتها الشاملة في أحسن صورة وأتم بيان، كما كان الأسبق في ربط الحقوق والحريات العامة بوظيفتها الاجتماعية، إذ أناط بهذه الحريات تحقيق المصلحة العامة وابتغاء وجه الباري سبحانه.

ويعتبر مجيء الإسلام في حد ذاته ثورة شاملة على جميع الأوضاع الفاسدة المزرية التي بلغتها الإنسانية في عهود مظلمة سابقة، حيث أُهدرت فيها حقوق الفرد وامتُهنت كرامته.

وكان الإسلام حاميا شخصية الإنسان بشقيها المادي والروحي ضمانا لعدم التفكك الاجتماعي، والانحلال الخلقي، موازنا بين مصلحة الفرد في صيانة حقوقه الأساسية، ومصلحة الجماعة في التجريم والعقاب.

المجتمع الدولي جسد واحد وما يحدث في مجتمع دولة يؤثر في مجتمعات الدول الأخرى

لقد أكد الإسلام كل ما جاءت به الرسل والكتب المنزلة ولم ير أي ميز عنصري بين بني الإنسان، إذ ليست فروق الجنس واللون واللغة سوى مظهراً لحكمة وعبقرية الباري عز وجل، ولم يخل الإسلام من حلول ناجعة ضمن عالمية فعالة ومعارف شاملة، وضبط رصين لمسار الحياة الإنسانية بصورة تؤلف بين الشعوب والحضارات والأجناس واللغات واللهجات المختلفة، ولعل أبرز هذه المبادئ اعتبار المجتمع الإنساني كيانا واحدا بل أسرة واحدة يسودها نظام متكامل يضمن حرية الفرد وحقوقه طبقا لمقتضيات الشريعة، كما يقرر تكافل أفراد الأمة والمجتمع في نطاق مسؤولية جماعية ومواجهة مشتركة بناءة لمتطلبات العصر مع فرض احترام حقوق الأقليات غير الإسلامية داخل المجتمع الإسلامي ضمن تسامح عادل واستفادة كاملة من موارد الدولة.

لقد امتد الخلق السياسي وروح التسامح والحس بالمواطنة الإنسانية حيثما امتدت معاملات الدولة الإسلامية، ومهما تناءت التخوم، دون أي اعتبار للمصالح

غير المشتركة، أو لما يمكن أن يجنيه هذا الجانب من مكاسب على حساب الجانب الآخر، فالروابط الإنسانية لا يمكن تقييمها -في المفهوم الإسلامي- بالمكاسب المادية.

إن الأسس التي قامت عليها دعوة الإسلام تعتبر الناس أمة واحدة لا تفرق بينهم الأجناس والألوان واللغات والعصور، وأنهم خلقوا ليتعارفوا ويتعاونوا.

قال تعالى: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾.[1]

كما يسعى الإسلام لتوحيد البشرية على ما فيه صلاحها، وتدعو تعاليمه وتشريعاته إلى الخير بالحكمة والموعظة الحسنة، ويجادل المخالفين بالتي هي أحسن فلا ضغط على الحريات، ولا إكراه في الدين، ولا فرض للأفكار والمعتقدات.

قال تعالى: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة﴾[2]، كما قال أيضا: ﴿لا إكراه في الدين﴾[3].

إن مبدأ وحدة الإنسانية جعل المجتمع الدولي جسداً واحداً، يفسر مدى إحساس الشعوب ببعضها البعض، ويؤكد أن ما يحدث في مجتمع دولة من ظروف وأحداث لابد أن يؤثر عاجلا أو آجلا في مجتمعات الدول الأخرى، إذ إن فساد المجتمع الدولي لأي دولة قد يؤثر على المجتمع الدولي، وخاصة في أقاليم الدول المحيطة به، هذه الحقيقة ترتب عليها في العلاقات الدولية المعاصرة تحريم الحرب في غير حالة الدفاع الشرعي، حيث أصبح الالتزام الدولي بالامتناع عن الحرب من أهم القيود التي أوردها الميثاق على مبدإ سيادة الدولة في مظهرها الخارجي، وأصبحت الحرب العدوانية جريمة دولية يعاقب عليها القانون الدولي بمقتضى قواعد التنظيم الدولي الجديد.

ارتباط استتباب السلم بتحقيق التنمية الاقتصادية

من استقراء الوقائع الدولية يتجلى أن العلاقات الدولية تقوم على أساسين رئيسيين متناقضين :

1) سيادة الدول من الناحية النظرية أو القانونية حيث لا وجود لسلطة عامة عليا تعلو على الدول،

2) واللامساواة بين الدول من الناحية الواقعية.

فالإقرار بالسيادة يقود إلى التسليم بالمساواة بين الدول، غير أن الواقع يفرز فوارق طبيعية، وفوارق تعود إلى حجم الدول ودور بعضها في إدارة الشؤون العالمية، بجانب فوارق النمو.

لقد خلق التناقض بين السيادة واللامساواة توترا انعكس إيجابا على قواعد القانون الدولي التي كانت إلى زمن غير بعيد لا تعير وزنا للواقع وتظل باسم الشكلانية القانونية في معزل عن التطور.

لقد فرضت توجهات المستقبل على القانون الدولي أن يلم بشؤون التنمية الاقتصادية والثقافية حيث إن هناك صلة وطيدة بين السلام والتنمية، وبين السلام وحقوق الإنسان، إن وظيفة القانون تكمن كما يردد الفقهاء في استتباب السلم الذي يستحيل بدون تحقيق التنمية، وفي تحقيق التنمية التي بدونها تكون حقوق الإنسان مجرد أوهام، وفي ضمان حقوق الإنسان التي يكون بدونها السلم عنفا.(4)

لقد حرص القانون الدولي الإسلامي على أن يكفل مبدأ المساواة والتوازن في المجتمع الدولي، هذا المبدأ الذي يعتبر حجر الزاوية في الحقوق والحريات العامة وأساسها الذي لا قيام له بدونه، ففكرة الحريات نفسها ترتبط بفكرة المساواة ارتباطا وثيقا، حيث إن تعريف الحرية مشتق من المساواة.

وقد أكد القرآن الكريم على مبدإ المساواة وعدم التمييز، وأن أكرم الناس عند الله أتقاهم.

قال تعالى : ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾.(5)

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة﴾.(6)

﴿كان الناس أمة واحدة، فبعث الله النبيئين مبشرين ومنذرين﴾.(7)

السلم والسلام من صميم الإسلام

إن الأحداث الإرهابية الفظيعة للحادي عشر من شهر شتنبر 2001 استُغلت أسوأ استغلال لاتهام العالم الإسلامي بل والإسلام نفسه بأنه دين الإرهاب والعنف وإقصاء المخالف، والحقيقة أن الإسلام قد ضمن حقوق جميع الناس ودعا إلى السلام العام بين جميع البشر، فقال جل جلاله : ﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة، ولا تتبعوا خطوات الشيطان﴾.(8)

إن التعامل بين الناس والشعوب والتعاون بينهم على الخير يقتضيان أن يكونوا مسالمين لبعضهم البعض، ولو اختلفوا في العقيدة والجنس واللغة واللون، والإنسانية لا تحقق مطامحها العادلة، ولا يضمن الناس راحتهم واطمئنانهم وسعادتهم إلا إذا ساد السلام وعمّ الرخاء وابتعد الجميع عن الشحناء والبغضاء فلا صلاح للبشرية ولا سعادة لها إلا بالسلام المبني على الحق والعدل للجميع.

وحرصا من الإسلام على قيمة السلام والأمن، وتربية المسلمين على التعلق بالسلام، كانت تحية المسلمين لبعضهم ولغيرهم هي لفظة «السلام»، وأمر المسلمون إذا خرجوا من صلاتهم بعد إقبالهم على ربهم أن يخرجوا بلفظة «السلام عليكم» يقولونها مرتين : مرة على اليمين، ومرة على اليسار، إشعارا بأنه بعد الإقبال على الله يتجهون في معاملتهم لبعضهم عن طريق السلام.

والإسلام دار السلام، والجنة دار السلام، وربنا سبحانه هو السلام ومنه السلام.

﴿وعباد الرحمان الذين يمشون على الأرض هونا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما﴾.[9]

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة «السلام» وردت في أكثر من مائة آية في القرآن الكريم، في حين لم تذكر كلمة حرب ومشتقاتها إلا في ست آيات فقط، ومن ثم فإن السلام والسلم من صميم الإسلام وتعاليمه الثابتة ومقاصده السامية بينما تعد الحرب من الحالات الاستثنائية في العلاقات الدولية الإسلامية.

فقد ورد في سورة البقرة : ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم﴾[10]

فالإسلام ينبني على روحانية مفتوحة لكل الناس، وعلى الحرية والتسامح والعدل والمساواة، كما أن الإسلام يأمر بالعدل من أجل السلم في العلاقات الدولية.

الأصل في العلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية هو السلم، والحرب أمر عارض

دعا الإسلام في نطاق إقامة صرح دعائم العلاقات الإنسانية إلى التسامح غير الذليل. فالإسلام يبني العلاقات الإنسانية سواء كانت بين الآحاد أم كانت بين الجماعات على التسامح من غير استسلام للشر أو تمكين للأشرار.

قال تعالى : ﴿ادفع بالتي هي أحسن، فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم﴾.[11]

والصفح الجميل أبرز ما يكون ظهوره عند الانتصار، فما كانت الحرب للثأر والانتقام، بل لإعلاء الحق ودفع عدوان الباطل.

ويعتبر العدل خاصية من خاصيات الشريعة الإسلامية حمل لواءه القرآن وأقرته السنة النبوية ففي ظل العدالة ينتظم الوجود الإنساني وتحفظ الحقوق.

لقد قامت كل علاقة إنسانية في الإسلام على العدالة، واعتبار الناس جميعا سواء، وإن كان ثمة تفاضل فبالأعمال والجزاء عليها إن خيراً فخير، وإن شراً فشر. وإذا كان لكل دين سمة يتسم بها، فسمة الإسلام هو العدالة، وهي شعاره وهي خاصته. والعالم لا يصلح إلا إذا كانت العدالة ميزان العلاقات الإنسانية في كل أحوالها.

وتعتبر الحرب صراعاً مسلحاً بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية وفقا للوسائل المنظمة بالقانون الدولي.

الأصل في العلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية هو السلم، وأن الحرب أمر عارض، والأصل في الأمور العارضة العدم، وإنه لا يلجأ إلى الحرب إلا في حالة الاعتداء على البلاد، وانتهاك حرمات الإسلام والمسلمين، فتكون الحرب حينئذ من أجل الدفاع عن النفس أو المال أو الدين، وهذه المسائل من الضروريات التي حافظت عليها الشريعة الإسلامية وأقرتها سائر الملل الدينية.

والحرب في نظر الإسلام ممقوتة ومرفوضة، ولا يقبل الإسلام أن يعلن المسلمون الحرب على غيرهم، إلا إذا ظُلموا أو ووقع الاعتداء على عقيدتهم ولم يجدوا طريقا لرد الاعتداء إلا بالحرب التي تعيد الحق إلى نصابه، وتنصف المظلوم من ظالميه.

قال تعالى : ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم﴾.[12]

ولم يسمح الإسلام بالحرب إلا من أجل :

1) الدفاع عن النفس ، قال تعال: ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا، إن الله لا يحب المعتدين﴾.[13]

﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا، وإن الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾.[14]

2) الدفاع عن المضطهدين المظلومين ، قال تعالى : ﴿ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا﴾.[15]

وفي حالة الاضطرار إلى الحرب الدفاعية لا بد من مراعاة الشروط الضرورية التي حضّت الشريعة على اتباعها حتى لا يتضرر بسببها الأطفال والنساء والضعفاء والشيوخ والمرضى والفلاحون في حرثهم، ورجال الدين في معابدهم. وقد كانت تعاليم الرسول عليه السلام دائما تؤكد أن على المسلمين أن يحسنوا معاملة أسرى الحرب، وأهالي الأقاليم، وأن لا يتعرضوا للمدن والقرى الآمنة، وألا يحرقوا زروعا، وأن يحترموا رجال الدين، كما كان يوصي عليه السلام بعدم اللجوء إلى السلب والنهب والقتال غدراً والتمثيل بجثث القتلى إلى غير ذلك من الأعمال التي لا تتلاءم مع رحمة الإسلام وتكريم الإنسان، فالإسلام دين الرحمة لا دين القهر، يرفض الاستيلاء على الأفكار والأراضي بالقوة، لأنه يهدف إلى أن يفد عليه الناس بالرضى ويربطوا معه علاقتهم بالحسنى، ويقبل منهم عروض السلام إن جنحوا إلى السلام.

﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله﴾.[16]

الحرب لا تمثل إطلاقا ظاهرة شاملة وليست أمرا حتمياً

إن وجود الحياة الدولية، وارتكاز تطورها على إحساس وحركة الشعوب في جميع أنحاء هذا العالم الحي، قد برهن بصدق وموضوعية أن المجتمع الدولي ليس اسما مجرداً، وإنما هو كائن معين محسوس قام منذ العصور الأولى لتاريخ

البشرية على مبدإ وحدة الطبيعة الإنسانية، وأن علاقاته الدولية والقواعد القانونية التي نظمتها قد استندت في وجودها واستمرار تطورها على قيم ومبادئ عامة أخلاقية عبرت عن أنه مجتمع إنساني، كما أن طبيعة الإنسانية في المجتمع الدولي قد جعلت من المفهوم الكلي لحتمية الوجود البشري يعبرعن حقيقة ما هو قائم بين كافة الشعوب من ترابط ومعاشرة ومشاركة وتعاون على أفكار وانفعالات ذات عمومية مشتركة مصدراً وسرياناً وتطبيقاً.

إذا كانت الحياة الدولية قد تعكرت في مراحل عديدة على مر عصور التاريخ الإنساني من خلال الصراعات والحروب التي شاهدها المجتمع الدولي في فترات معينة، فإن ذلك لا يعني أن الحركة الإنسانية المرتكزة على ارتباط دوائر الدين والأخلاق والقانون قد توقفت في تلك الفترات، وإنما كانت تنشط من أجل الخروج من هذه الأزمات إلى بر الأمن والسلام، لأن كل ما كان يحدث كان عبارة عن صراع بين الخير والشر، وإذا احتدمت الأمور وطغى الشر في أول الأمر فقد كان لابد أن ينهار وينتصر عليه الخير في النهاية حتى لا يكون مصير الإنسانية الفناء في هذا العالم الحي، وبالتالي على الرغم من انتشار ضباب سوء التفاهم في العلاقات الدولية خلال فترات معينة سجلها التاريخ الإنساني فقد كانت الفطرة الخيرية للطبيعة الإنسانية تضيء نور السلام والمحبة من أجل إزالة الغيوم والاهتداء إلى طريق النصر العظيم للخير على الشر.

من المتفق عليه أن الحروب لا تخلف وراءها إلا الحزن والآلام والحسرة والخراب والدمار في كل وسائل العمران، ولأجل ذلك فإن شعوب العالم لم تشترك في حرب عامة إلا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية خلال القرن الماضي، أما باقي الحروب فقد كانت جميعها حروبا محلية أو إقليمية وليست دولية، لأن الحروب لا تمثل إطلاقا ظاهرة شاملة، وليست أمراً حتمياً، كما أن هناك مجتمعات لم تحدث بينها أية حروب على مر العصور الثلاثة.

الحروب شر ولا يمكن أن تُضفى عليها الشرعية، لأن الحروب وليدة المطامع وتشقى بها البشرية، وهي تخالف الطبيعة الإنسانية الخيرة التي فطرت عليها كافة شعوب العالم، وتجعل الحياة الإنسانية شقاء وعذابا في حين أن الله سبحانه وتعالى قد خلق هذا العالم كاملا على أسس من المحبة والرحمة والتسامح.

كلمات السلام انبعثت من بين دخان الحروب المدمرة

إن من أبرز مظاهر العصر الحديث اهتمام الرأي العام العالمي بالقضايا الدولية وتتبع أحداثها وتطوراتها بشغف وحرص شديدين ، ومردّ ذلك إلى "النضوج الفكري" لدى مختلف الشعوب وإدراكها النتائج المترتبة على الاتجاهات التي قد تتخذها هذه الأحداث وتأثيرها على مستقبل الدول والأفراد معاً بل على مصيرهم ومصير الإنسانية جمعاء.

إن هذا «النضوج الفكري» لم تخلفه حادثة بذاتها أو جاء وليد الصدفة البحتة، وإنما صنعته أحداث الشعوب كلمة كلمة حتى جاء مبدأ ترنو إليه العائلة البشرية في تحقيق خيرها وآمالها، جاء وليد كلمات السلام التي انبعثت من بين دخان الحروب المدمرة، جاء كلمات مرسلة من الأديان كافة لهداية البشر وصالح الإنسانية.

السبيل لاستقرار السلام هو معاهدات الأمان وعدم الاعتداء، والمعاهدات لا تستمد قوتها من نصوصها بل من عزيمة عاقديها

لقد أقر الإسلام حرمة المعاهدات وقدسيتها وإلزاميتها، وحثّ المسلمين على عدم نقض العهود، الشيء الذي لا زالت تعاني منه المعاهدات الدولية الحديثة في مجال التطبيق العملي خاصة من طرف الدول القوية.

والمعاهدات واجبة الوفاء سواء أكانت بصلح دائم أو مؤقت أو كانت تنظيما للعلاقات في دائرة السلم المستمرة.

وهناك أمثلة عديدة عن عقد المعاهدات في الإسلام، ومن معاهدات النبي ﷺ «عهد الحديبية» الذي عقد بينه وبين قبيلة قريش في مكة خلال السنة السادسة للهجرة (638 ميلادية)، وهي معاهدة صلح والتزام بعدم الاعتداء بين مسلمي المدينة ومشركي مكة واعتبرت هذه الوثيقة سابقة لعقد معاهدات مع غير المسلمين.

ومن المعلوم أنه عقب دخول الرسول ﷺ المدينة، التقت الأديان الثلاثة، حيث كان يوجد ضمن سكان المدينة يهود ومسيحيون، ولذلك التقوا مع المسلمين وكوّنوا أعظم مؤتمر إنساني هدفه غاية روحية بحتة، وقد عقدت بين سيدنا محمد ﷺ واليهود معاهدة من أجل أن يسود بينهم الود والمحبة والتحالف ضد أي عدو يهاجم قوات أحدهم، كما ارتبط بعلاقات طيبة مع المسيحيين وحرص على سلامة إقامتهم.

وبعد النبي ﷺ تعددت المعاهدات وتنوعت من جانب الخلفاء، وكان أشهرها جميعا تلك المعروفة «بالعهدة العمرية»، التي كانت بين سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأهالي بيت المقدس، وجاءت إثر انتصار المسلمين في عهد عمر واستسلام مدينة القدس (عام 636 ميلادية الموافق للعام الخامس عشر للهجرة)، وتعدّ هذه المعاهدة عهداً أساسيا ودستورا لموقف أهل الذمة في دار الإسلام، لقد أعطى عمر الأمان الكامل لأهل إيلياء (مدينة القدس) لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم بحيث لا يكرهون على دينهم ولا تُهدم كنائسهم ولا ينتقص شيء من أموالهم.

وبعد أن دوت مبادئ الإسلام الإنسانية في أسماع جميع شعوب العالم بدأ الرسول ﷺ بعد ذلك مرحلة تاريخية هامة في سير العلاقات الدولية الإسلامية للارتباط والتآخي مع كافة شعوب العالم على السلام والمحبة وعلى نموذج من المثل والمبادئ النابعة من أصول الدعوة الإسلامية التي تجعل من شعوب كافة الأمم أمة إنسانية واحدة بأساس قائم على حرية العقيدة والعدل والمساواة بين الجميع.

إن السبيل لاستقرار السلام هو معاهدات الأمان، وعدم الاعتداء وإن المعاهدات لا تستمد قوتها من نصوصها، بل من عزيمة عاقديها على الوفاء. ويعتبر الوفاء بالعهد من مقومات دين الإسلام وركائز الإيمان حضّ عليه القرآن الكريم، وحث عليه الرسول عليه السلام.

قال تعالى :

﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾[17]

﴿وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا﴾[18]

﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم، ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا، إن الله يعلم ما تفعلون﴾.[19]

أساس تسوية المنازعات الدولية في الإسلام هو إيجاد حالة سلام دائم بين الشعوب والقضاء على الحرب

لا يمكن للقانون الدولي أن يحقق غايته على الوجه الأكمل إلا إذا أفلح في إيجاد حالة سلام دائم بين الشعوب وفي القضاء على الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية.

إن حدة التمسك بالسلطان والسيادة المطلقة من جانب الدول سوف تخف شيئا فشيئا كلما شعرت بزيادة حاجتها للتعاون والتضامن فيما بينها، بل هي بدأت تخف بالفعل على إثر ما أصاب العالم من جرائها من هول ودمار، وسوف يأتي اليوم الذي تشعر فيه الدول شعور اليقين بأن الحرب أياً كانت مغانمها وبالٌ على الجميع، وأن التفاهم والتعاون واحترام حقوق بعضها البعض أجدى وأنفع من الالتجاء إلى العنف والقوة.

وإذا نظرنا للشريعة الإسلامية نجد أنها تعتمد قبل كل شيء في تسوية المنازعات فردية كانت أم جماعية على وجدان الإنسان لا على قوات السلطان،

إنها ذات مهمة هي إسعاد الناس وتدبير مصالحهم كما أن غايتها هي مصلحة الإنسان كخليفة في المجتمع الذي هو منه، وكمسؤول أمام الله الذي استخلفه على إقامة العدل والإنصاف، وضمان السعادة الفكرية والاجتماعية والطمأنينة النفسية لكل أفراد المجتمع الإنساني.

فاتباع الطاعة في الأعمال الإنسانية، يجعلها أعمالا شرعية، والخروج عنها يجعل العمل الإنساني في إطار خارج عن الشريعة، ومن ثم فهو خارج عن الفطرة. وهذا السلوك الموجه على الصعيدين الداخلي أو الخارجي، الخاص أو العام، الفردي أو الجماعي، لا ينال به الفرد رضا الله فقط، ولكنه حينما ينظر إليه إخوانه في المجتمع الإنساني، ويرون فيه القدوة الصالحة يحترمونه، ويرون فيه الدليل العملي لنفاذ الخطابات الإلهية، فيتبعونه وبذلك يصبح مرضيا عند الناس، وذا أثر فعال في خلق المجتمع الإنساني المتمتع بالحقوق المؤدي للواجبات.

إن تعارض المصالح بين الدول كثيرا ما يؤدي إلى قيام النزاع بينها، والحكمة تقتضي منها في مثل هذه الحال أن تسعى لتسوية النزاع وديّاً، وبألا تعمد إلى وسائل العنف إلا إذا ألجأتها الضرورة لذلك.

لقد اتفقت الوصايا الدينية والشرائع السماوية والدراسات العلمية على أن جوهر الإنسان واحد لا يختلف بعضه عن بعض إلا بالصقل الثقافي والتقوى الدينية والتسامح الفكري .

إن الديانات الثلاث هي ديانات القيم، وبذلك فهي قادرة على محق أسباب الحروب والعدوان لتحقيق العدالة والأخوة والمساواة والسلم والسلام.

تقارب الشعوب في الثقافة يؤدي إلى زيادة التفاهم الدولي، وحل جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية

إذا كانت العلاقات الدولية والقواعد القانونية التي تنظمها تتطور مع تطور أوضاع المجتمع الدولي نتيجة إحساس الشعوب بطابعهم الإنساني وبضرورة

الترابط الأخوي، والتعاون في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإن المجتمع الدولي يعاني حاليا من بعض الأوضاع التي تتعارض مع القيم والمبادئ العامة الأخلاقية التي تعتنقها وتتفق عليها كافة شعوب الأسرة الدولية، حيث إنها تؤدي إلى إفساح الطريق أمام سياسات القوة والأساليب غير القانونية في تنظيم بعض العلاقات الدولية، ومن أهم هذه الأوضاع اختلاف الثقافات بين بعض الشعوب، إذ إن هذا الاختلاف الثقافي يعتبر من المسائل الأخلاقية الهامة التي تُحدث انعكاسات على العلاقات الدولية، وذلك بتفاعلها مع عناصر عديدة أهمها القانون والسياسة والصناعة والتجارة والعلم والتكنولوجيا، لأجل ذلك لا بد أن تتقارب الشعوب في الثقافات ، وأن تحرص كل دولة على أن تلقن شعبها ثقافات الدول الأخرى، وتغرس فيهم روح الإنسانية الواحدة حتى يزداد الترابط بين شعوب الأسرة الدولية على أسس من الأخوة والمحبة والعدالة، ذلك أن تقارب الشعوب في الثقافة يؤدي إلى زيادة التفاهم الدولي، وحل جميع المنازعات والمشاكل الدولية بالطرق السلمية.

دور الدول العظمى في استتباب السلام الدولي

إن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا بالغ الخطورة، حيث لا يمكن أن تستقر أوضاع المجتمع الدولي على حافة الهوة العميقة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة، والمساعدات والقروض الممنوحة حاليا للدول الفقيرة لا تمثل سوى قطرة في محيط احتياجاتها، لأجل ذلك يتعين على الشعوب الغنية أن ترتفع إلى مستوى الوعي بمسؤوليتها الإنسانية التضامنية نحو الشعوب الأخرى الفقيرة، حتى لا تتردد في دفع نسبة معقولة من رؤوس أموالها وثروتها القومية إلى الشعوب الفقيرة سواء في صورة مساعدات أو قروض متحررة من الفوائد الربوية والشروط الاستغلالية سياسية كانت أو غير سياسية، ولن يتحقق ذلك إلا بالتزام جميع شعوب العالم بتعاليم الأديان وبالقيم والمبادئ العامة الأخلاقية التي تتطلب ضرورة التضامن

والتكافل الاجتماعي بين جميع وحدات المجتمع الدولي، ذلك أن جميع الأديان السماوية قد وضعت أسس الوحدة العالمية لكافة الشعوب، بهدف تحقيق السلام الشامل والأمن والاستقرار في كل أرجاء المجتمع الدولي، وقد تضمنت الشريعة الإسلامية باعتبارها خاتمة الشرائع السماوية العديد من المبادئ لإقامة الوحدة العالمية لجمع شمل العالم على المحبة والعدالة. إن حدة التمسك بالسلطان والسيادة المطلقة من جانب الدول بدأت تخف شيئا فشيئا بشعور زيادة الحاجة للتعاون والتضامن فيما بينها، وسوف يأتي اليوم الذي تشعر فيه الدول شعور اليقين بأن عالم اليوم يجب أن تختفي فيه الحدود لتتعايش فيه الشعوب.

قال الفيلسوف الفرنسي فيكتور هيجو :

«سيأتي ذلك اليوم الذي يكون فيه ميدان التنافس الوحيد هو السوق المفتوحة أمام التجارة والعقل المتفتح للأفكار الجديدة، سيأتي ذلك اليوم الذي يُستبدل فيه الرصاص والقنابل بالتصويت العام للأمم وبالتحكيم اللامقيد للمجلس العظيم ذي السيادة الذي سيكون لأوربا كالبرلمان بالنسبة لانجلترا، وكالجمعية التشريعية بالنسبة لفرنسا، سيأتي ذلك اليوم الذي يُعرض فيه المدفع في المتاحف العامة تماما كما تُعرض اليوم وسائل التعذيب البالية، وسيذهل الناس كيف كانت مثل هذه الأداة الهدامة تُستعمل».

إن كل شيء في هذا الكون يسير على وتيرة واحدة من الاتزان والاستمرار بإذن الواحد القهار، ليكون بهذا المنوال أدعى إلى الحكمة ومعرفة العليم الخبير، وليدل على الانسجام والوئام، فليس بين هذه الآيات الكونية، والمشاهدات الخارجية تنافر ولا تناحر، بل بينهما تعايشٌ وحسن تجاور رغم اختلاف الطبائع والصور والمدار.

قال تعالى : ﴿لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ، ولا الليل سابق النهار، وكل في فلك يسبحون﴾.[20]

من خلال هذه الطبيعة الهادئة المنسجمة ألف عبرة للإنسان الواعي المفكر، ولأعضاء المجتمع الإنساني، لتكون أحواله جارية على هذا المنوال المحكم الرتيب.

الهوامش

1) سورة الحجرات الآية 13.

2) سورة النحل الآية 125.

3) سورة البقرة الآية 255.

4) Jean Dupuit - Les Nations Unies et le droit international économique, colloque de Nice Pedonne, Paris 1986.

5) سورة الحجرات الآية 13.

6) سورة النساء الآية 1.

7) سورة البقرة الآية 211.

8) سورة البقرة الآية 206.

9) سورة الفرقان الآية 63.

10) الآية 214.

11) سورة فصلت الآية 33.

12) سورة البقرة الآية 214.

13) سورة البقرة الآية 189.

14) سورة الحج الآية 37-38.

15) سورة النساء الآية 74.

16) سورة الأنفال الآية 62 .

17) سورة المائدة الآية 1.

18) سورة الإسراء الآية 34.

19) سورة النحل الآية 91.

20) سورة يس الآية 39.

في الحروب الإقليمية والمحلية وآثارها

الحسن بن طلال

أستهلُّ الكَلمة - كعادتي في دورات أكاديميتنا الجليلة - بإزجاء المحبّة الخالصة والمودّة الصّافية إلى جلالة الملك محمد السّادس - أعزَّهُ اللّهُ ونصَرَه - على حُسْنِ رعايتِه واهتمامه، وعلى إنجازاتِه السّامقة في شتّى المجالات، وعلى رأسها التنمية السياسية، ويطيب لي أن أهنئ جلالته من القلب بالعيد السّعيد. أعادَهُ - جلّ وعَلا - عليْهِ وعليكم وعلى المغرب الغالي والأمة جَمْعاء باليُمْنِ والبركة والعِزّ والسُّؤدد.

وإذْ تتدخل - مرة أخرى - التزامات طارئة ملحة، فتحول دون أن أحضر شخصيا هذه الدورة، فإن الدورات القادمة مازالت أمامنا بإذن الله.

موضوعنا العام هذه المرة الحروب وآثارها، مع أنني أفضل الحديث عن كيف تنتهي الحروب وعن ثقافة السلام. وكنت قد كتبت بإسهاب عن مدلولات هذه الثقافة ومضامينها في ورقتي المقدمة إلى الدورة الربيعية الأخيرة لأكاديميتنا [بعنوان «العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين : أي أفق ؟» ؛ 25 - 27 نيسان/أبريل 2002] موضحا أن ثقافة السلام أوسع وأعم من مجرد غياب الحرب. فقد طور البشر أسلحة للحرب والفتك والقتل يمكن أن تمحق مظاهر الحياة على كوكبنا مرات ومرات، ونجحو في صوغ قانون للحرب ؛ إلا أنهم لم يفلحوا بعد في تطوير أسلحة «ناعمة» للسلام بين الأمم ولا للسلام الاجتماعي داخلها، وأخفقوا في صوغ قانون للسلم.

والحق أنه بالرغم من أكاليل الغار والمجد التي توضع على رؤوس القادة الذين يخوضون غمار الحرب وينتصرون، فإن القناعة الراسخة لدى المؤرخين والحكماء أن القادة العظام غالبا ما يتجنبون نقطة اللاعودة التي تعني الحرب لا محالة. ذلك أن أولئك القادة يدركون أن من أهم أسباب الحروب إساءة الحساب، إضافة إلى التطرف والتعصب. فهم يضبطون حساباتهم وتقديراتهم، ويكبحون جماح التصرف والتوتر.

ومع أن خوض الحرب يسوَّغ بأسباب معلنة تبدو عقلانية ومقنعة، فإن الأسباب الحقيقية تبقى سرا لا يذاع إلا في وقت لاحق. فخلف الهجوم الصاعق على بيرل هاربر عام 1941 مثلا، كان يقبع تنافس جامح بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، امتد ليشمل مجالات متعددة تخللت المنظومة القيمية لكل من الدولتين وشملت الثقافة والدين، إضافة إلى مجالات العلوم والتكنولوجيا ومجمل شبكة المصالح العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية وغيرها.

وبالرغم من بلوغ الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية اليوم مرحلة السلام أو التفاهم المطلق، أي المرحلة التي لا يمكن التفكير فيها بوسائل العنف، فإن بقية مناطق العالم اعتراها طفح الحروب الصغيرة التي نسميها مجازا محلية؛ أقول : مجازا، لأنها في كثير من الأحيان تجلب من الدمار ما تجلبه الحروب الكبيرة من جهة، وتستدرج الدول العظمى للتدخل لأسباب متنوعة من جهة أخرى.

وإذا كانت الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية قد ولجت فضاء المعلوماتية، فتحول التنافس بينها إلى حروب «ناعمة» تتخذ من السياسة والدبلوماسية أدوات حضارية لفض الخلافات والسيطرة عليها وتجنب تفاقمها، فإن أغلب شعوب العالم ما زالت رهينة الحروب «الصلبة» لحسم خلافاتها. بعبارة أخرى، في حين تركب الدول المتطورة موجة الجيومعلوماتية من ذروة إلى ذروة، فإننا نجد بقية العالم مكبلا بأصفاد المشكلات الجيوستراتيجية التقليدية.

في عصر «القطبية الثنائية» لم يكن بإمكان أي من القطبين منازعة الأمم المتحدة دورها أو التفرد بها والإملاء عليها. لذلك كان هذا الرور مؤثرا في الوساطات الدولية، وفي الحد من آثار الحروب الإقليمية والمحلية.

ونلاحظ هنا أن الحروب الإقليمية لا تستغرق زمنا طويلا، بخلاف الحروب المحلية أو الأهلية. ولعل المصالح السياسية والاقتصادية كانت من بين أبرز أسباب الحروب بين الدول في فترة الحرب الباردة، التي وفرت نهايتها المناخ الملائم لتفجر الصراعات المحلية أو الأهلية، وهي بطبيعتها على درجة عالية من الخطورة والتدمير. فآثار التناقضات والخلافات والحروب بين الدول تكاد تنحصر في المناطق الحدودية على الأغلب ؛ الأمر الذي يجنب المراكز الاقتصادية والسكانية والأمنية آثارها المباشرة، فيبقى المجتمع متمسكا وتستمر أجهزته وأذرعه ومؤسساته المدنية في أداء مهماتها ؛ بل قد تزداد كفاءتها استجابة للتحديات الخارجية. أما الحروب المحلية فتشمل أوجه الحياة بأسرها، وتعيق جل النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وتؤثر سلبا على علاقات الدولة بجيرانها وبالعالم كله.

لقد ساعدت حالة الاستنفار الأيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية، التي وسمت فترة الحرب الباردة، على كبت النوازع القومية الاستقلالية في الكثير من الدول. ولعل أوضح دليل على تفجر النزاعات العرقية في دول عدة بعيد انتهاء هذه الحرب، كما رأينا في الاتحاد السوفييتي السابق (القطب المنهار) ودول أوروبا الشرقية، خاصة يوغوسلافيا (أكبر دول البلقان). وإذا بحثنا عن أسباب نشوب هذه الحروب المحلية، نجد أن من أبرزها : سياسة الدولة المركزية، والهيمنة العرقية على الدولة، ورغبة الأقليات في الانفصال والاستقلال وتقرير المصير. و«الأقليات» هنا تعني قوميات ذات حضارة عريقة بلغاتها وتقاليدها وعاداتها. ومع أنها قد تناهز الملايين من حيث عدد السكان، فإنها تبقى أقليات مقارنة بالأمة المسيطرة التي تفوقها عدديا بشكل كبير.

لكن الأمر لم يخل من إيجابيات، كان من أبرزها : الانفتاح بين الأمم، وذوبان الجمود العسكري والسياسي، وأفول نظرية توازن الرعب القائمة على مبدإ الدمار المتبادل، الذي هيمن على علاقات القطبين على مدى نصف قرن، وترك صدى عميقا على قضايا جمدت بالرغم من خطورتها على السلام العالمي، مثل : الأزمة الكورية، وانقسام أوروبا إلى شرق وغرب.

وكذلك وفرت المستجدات الدولية ظروفا مواتية للقوميات الصغيرة والمقهورة كي تطالب بحقوقها، أكانت في إطار الدول الامبريالية أم في إطار دول استقلت لتوها، مثل : الكاراكالباك في أوزبيكستان، والأوزبيك في كرغيزستان وطاجيكستان، والأويغور في سينكيانغ غربي الصين.

الحروب المحلية، إذا، هي في جوهرها حركات سياسية تأخذ شكلا عنيفا لنيل حقوق سياسية واقتصادية وثقافية ترى أنها حرمت منها في ظل ظروف معينة لم تعد قائمة.

فمن أبرز الحروب العرقية أو الطائفية : غياب العدالة الاجتماعية، والتمييز العرقي أو الطائفي، وانعدام المساواة بين المواطنين، والتطرف القومي أو الديني، وغياب الممارسة الديموقراطية، وإغفال قضايا حقوق الإنسان في التعبير عن الرأي وفي التمثيل.

إن مراعاة مبدإ «تقاسم المسؤولية» بين الأعراق أو الطوائف في المجتمع من شأنه أن يعزز روح التضامن والتكافل، وأن يفتح الآفاق الرحبة للحرية والإبداع والنماء المستدام، فالتعددية – بمختلف أنواعها وأشكالها – من أهم ديناميات التجدد والإبداع في المجتمعات الإنسانية. وعلى الدول أن تنمي التوجه الاحتوائي، لا الإقصائي، بين القوميات والأعراق والطوائف المكونة لها : الاحتواء القائم على التنوع واحترام الاختلاف ؛ أو – بعبارة الإمام الشاطبي البليغة – «تعظيم الجوامع واحترام الفروق».

بهذه الروح المستنيرة، ومن أجل احتواء الآثار السلبية للحروب المحلية، صوتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بالإجماع في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1998 على قرار ينص على إعلان عام 2001 عام «الحوار بين الحضارات». وكان الأجدى والأدق – في رأيي – استعمال كلمة «الثقافات»، بدلا من «الحضارات»، استنادا إلى مفهوم «عشرة آلاف ثقافة تحت خيمة حضارة إنسانية واحدة»، و«الثقافات» تضم القوميات والأعراق والطوائف وأتباع الأديان.

إن الحوار – بكل إيحاءاته ومدلولاته – ليس وقفا على عام أو موسم معين، وإنما هو قائم موصول في كل زمان ومكان ؛ أو هكذ يجب أن يكون . وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من الإنجازات التي توصل إليها المجلس الأوروبي عام 1999 : تلك الإنجازات التي أصبحت تعرف بمجموعة قرارات كملمن وهلسنكي، وقد ساهمت هذه القرارات في دعم بناء السلام في القارة الأوروبية، وإدارة الأزمات، ومنع النزاعات، وما إلى ذلك.

وفي محاولة لإضاءة شمعة على هذا الدرب، أخذت منذ بضع سنين أشير إلى الحاجة إلى إيجاد آلية مؤسسية للحوار بين الثقافات. وكنت، بالتعاون مع آخرين، قد اقترحت فكرة برلمان للثقافات تمثل فيه ثقافات العالم المختلفة، ويتناول موضوعات للحوار بينها. وقد وفقنا الله عز وجل، بالتآزر مع أصدقاء في تركيا ودعم منهم، بتأسيس «برلمان الثقافات» بأقسامه الأربعة : جمعيته العامة، ولجانه التوجيهية والتنفيذية والتمويلية، إضافة إلى لجنة العضوية. ويعمل البرلمان من مركز مؤقت في جامعة بلكنت بأنقرة قبل أن ينتقل إلى مقره الدائم على ضفاف البسفور الأوروبية الذي قدمته للبرلمان الحكومة التركية. ومن المؤمل أن ينال برلمان الثقافات هذا دعما متزايدا يمكننا من فتح فرع رئيسي له في برلين وآخر في كيوتو.

وإذا كانت الدول المتنازعة أو المتحاربة لا تعارض توسط الأمم المتحدة أو أي طرف ثالث بينها، بل ترحب بذلك، فإن رفض الدولة لأي توسط في الحروب

المحلية إنما يشير إلى خطورة هذا الضرب من الحروب. وحسبنا أن نستذكر هنا ما حدث في الكونغو في الستينيات من القرن الماضي، والحرب الأهلية في لبنان، وتلك الدائرة جنوبي السودان، وما جرى ويجري في إقليم الباسك بإسبانيا، وغير ذلك.

ولا مناص في هذا السياق من ذكر ما دار ويدور في إقليمنا الموسع الذي سميته «الهلال المتأزم» : ذلك الإقليم الذي يمتد غربا من جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، مرورا بالشرق الأوسط، وانتهاء بآسيا الوسطى والهند، وهو موطن 70٪ من كميات النفط الموجودة في كوكبنا و 40 ٪ من احتياطات الغاز الطبيعي.

نرى – بغصة وغمة – الكلوم النازفة الغائرة في كل جزء من جسد هذا الإقليم : في فلسطين، والعراق، وكشمير، وشيشانيا، وسواها. نرى العدوان السافر على الإنسان والحيوان والنبات، وعلى الزرع والضرع، والشجر والحجر.

فالآثار التدميرية للحروب المحلية تتجاوز الاقتصاد الوطني لتشمل جوانب الحياة برمتها : من تهديد الأمن الداخلي، ووقف عجلة الإنتاج، وانتشار الفوضى، وزعزعة الوحدة الوطنية، وتدني الخدمات الصحية والتعليمية، ومجمل الأنشطة الداخلية والخارجية للدولة.

ومن بين النتائج المأساوية «للحلول» القتالية لحالات التوتر الإنسانية ازدياد حدة مشكلة اللاجئين على النطاق العالمي ؛ إذ يهاجر الناس من منطقة تمزقها الصراعات إلى أخرى، بحثا عن الأمن وعن بيئة إنسانية لائقة.

كل ذلك من شأنه أن يزيد من غلواء الفقر بمفهومه الواسع، الذي ينضوي تحته الروحانيات والوجدانيات قبل الماديات ؛ أعني : موات الروح والوجدان والفؤاد، واقتصاديات اليأس من فاقة ومسغبة وبطالة وتدني دخول، وعوز المعلومات والمعرفة والتدريب والخبرات، والافتقار للفرص وتقرير مستقبل الفرد الواحد منا.

فحبذا لو تم توظيف الطاقات التي تحشد اليوم خلف الحلول العسكرية واستغلالها في إيجاد الحلول الكفيلة بتخفيف حدة الفقر لغدنا !

إن طبيعة القوة لعالمية ذاتها تقف الآن عند مفترق طرق، خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. ولا يمكن لنا أن نخفي قلقنا من دور القوة المطلقة في النظام العالمي الجديد الآخذ بالتشكل حاليا. فإذا لم يرسم مسار عالمنا وفق دستور سلوك إنساني قائم على شمولية القيم الإنسانية وأخلاقيات التضامن الإنساني، لا على المصالح المادية وحدها، حينذاك سنواصل التخبط في دهاليز محفوفة بالمخاطر.

ألم يحن الأوان للأمم المتحدة كي تعلن عن عام جديد، بل عن أعوام جديدة، كل منها يحمل أملا للإنسانية المعذبة ؟ فواحد يرمز إلى إعادة تأهيل المناطق المنكوبة، مثلا عن طريق «مشروعات مارشال» كبرى تستمر ما دام ثمة مسحوقون بائسون يائسون في عالمنا ؛ وآخر مخصص لبناء البيت الداخلي ؛ وثالث لتحقيق الأمن الإنساني، أو الأمن «الناعم»، المتمثل في صون الكرامة الإنسانية وتلبية حاجيات الإنسان المعنوية ثم المادية ؛ وقس على ذلك.

أقول هذا، سائلا المولى العلي القدير أن يحمي المغرب الغالي – ملكا وحكومة وشعبا – وأن يسبغ عليه المزيد من آلائه.

ملخّصات الأبحاث باللغات الأجنبية
مترجمة إلى العربية

جون لوي أركان وليزا شوفي

سلوك البحث عن الدخل والحروب الأهلية

يقدم البحث نقداً لما كتب في الوقت الحاضر عن المحدّدات الاقتصادية لنشوب الحروب الأهلية مع التركيز على نماذج البحث عن الدخل التي وضعها كروسمان ومساعدوه. ثم ينتقل بعد ذلك إلى وضع نموذج بديل يقوم على السلوك الباحث عن الدخل بحيث أن الزيادة في الدخل القابل للتملّك من شأنه أن يعمل على استقرار البنيات السياسية في البلاد أو على زعزعتها تبعاً لثوابت معيّنة. وهو ما يتعارض تعارضاً تامّاً مع الكتابات الموجودة في هذا الباب والتي تؤكّد أن نماذج البحث عن الدخل تنطوي دائماً على فكرة أن كل زيادة في حجم الدخل تزيد من احتمالات نشوب الحروب الأهلية. ثم جُرب هذا النموذج البديل اعتماداً على الملاحظة والاختبار، وباستخدام نظام المعلومات كوليي وسامباني ثم تُستثمر المعلومات التجريبية الإضافية التي تُحصّل من خلال نتائج الحرب الأهلية تبعاً لانتصار الحكومة أو انتصار الثوار.

ويركز البحث من الناحية التجريبية على تأثير المساعدة الأجنبية على نشوب الحرب الأهلية. ويخلص البحث إلى أن الحروب الأهلية غالباً ما تنشب في البلدان الفقيرة، وأن من الأسباب الرئيسة لقيام حرب أهلية هو الاعتماد الكلّي على الصادرات من المواد الأولية وحصول تذبذب في حجم المساعدات الأجنبية.

أوطو دوهابسبورغ

الإرهاب والحروب المحلّية في أوروبا الوسطى

عندما ندرس التاريخ في توجهاته العامّة، نجد أن ثمّة عوامل ثابتة ومستمرة تؤثّر على سلوك الحكّام والحكومات. ومن بين هذه العوامل بالنسبة لأوروبا

الوسطى، نذكر عامل الجغرافيا وعامل السكان حيث يتشكّل سكان أوروبا الوسطى من السلافيّين والجرمانيّين والرومانيّين وشعوب قادمة من آسيا كالهنغاريين، زد على ذلك تأثير التاريخ ومصالح القوى الكبرى. وفي هذا السياق، كان الروس ينزعون دوماً إلى الحصول على موطىء قدم في البحر المتوسّط، وهو ما أشعل فتيل التوتر في منطقة البلقان التي كانت مسرح العمليات الروسية ضدّ الأتراك خلال القرن التاسع عشر.

وقد شهدت منطقة البلقان في القرن العشرين نزاعات متتالية بين مختلف مكوّناتها التي كان ولاء البعض منها للغرب، في حين سار البعض الآخر في فلك روسيا، كما هو الحال بالنسبة لصربيا. ويعتبر نضال مقدونيا من أجل الاستقلال إحدى العلامات البارزة في تاريخ المنطقة. وكان الماريشال تيتو قد حاول في السابق منح بعض الحرية في تقرير المصير لبعض الشعوب التي كانت تكوّن يوغوسلافيا، لكنه أدرك قبل مماته أن هذا الأمر لم يقدّر له النجاح. أما ميلوسوفيتش فقد سعى إلى الحفاظ على وحدة يوغوسلافيا لكن تحت السيطرة الصربية، وهو ما دفعه إلى ارتكاب العديد من الأعمال الوحشية. وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى أن الجانب الأمريكي كان يتدخل دوماً في الشؤون اليوغوسلافية مسترشداً في ذلك بخطّة جورج كينان التي كانت ترمي إلى إقامة نظام شيوعي مناوىء للنهج الستاليني، وتواصل هذا التوجه في العقود الأخيرة مع الدعم الأوروبي وذلك بالحفاظ على وحدة يوغوسلافيا وانبعاث مجموعة يوغوسلافية، ما أدّى إلى نشوب حروب محلّية كالهجوم الصربي على كرواتيا والاعتداء على البوسنة والهرسك وسياسة الإبادة التي تستهدف الألبان في كوسوفو.

إن من مصلحة شعوب المنطقة أن يعمّ السلام في البلقان والمناطق المجاورة له، ومن الضروري كذلك تمكين الشعوب من تقرير مصيرها، إذ يتعيّن الاعتراف الواضح بطبيعة إقليم كوسوفو وشرعية الرئيس ريغوفا، كما يجب احترام إرادة الشعب في مونتنيغرو والاعتراف التام بجمهورية مقدونيا التي

تحظى بالتمثيلية داخل الهيئات الدولية. ومن جهة أخرى، يجب تدعيم اندماج دول هذه المنطقة في الاتحاد الأوروبي لأنه ما لم يوضع حد للنزاع الحالي، فإن خطر الإرهاب سيظل يتربّص الدوائر بهذا الجزء من أوروبا. ومن ثم، فإن مستقبل جنوب شرقي أوروبا يظل رهيناً بانضمام دوله إلى الاتحاد الأوروبي وبالاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

صاحب زاده يعقوب خان

التدخل الراهن للقوى العظمى في أفغانستان

شكّل الموقع الاستراتيجي لأفغانستان مصدر جذب لأطماع المخطّطات الاستعمارية في خضم ما عرف بـ «اللعبة الكبرى» للقرن التاسع عشر، بل ظلّت خلال الوقت الحاضر محل تنازع دائم تأكّدت معالمه مع بلوغ الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة نقطتها القصوى بالاجتياح السوفياتي لأفغانستان عام 1979.

وقد تمكّنت المقاومة البطولية للمدافعين عن الحرية من تحرير البلاد وذلك بدعم من باكستان والولايات المتحدة والدول الإسلامية. لكن الحصيلة كانت ثقيلة، فبالإضافة إلى القتلى والمعطوبين، دُمّرت البنية التحتية الاقتصادية واستحالت الأراضي الفلاحية إلى خراب فضلاً عن تفكّك مؤسّسات الدولة وسيادة الفوضى وتقاطر أفواج اللاّجئين على باكستان مع ما ولّد من مشاكل ديمغرافية واجتماعية. وفي خضم هذا الوضع المتدهور وتجاهل المجتمع الدولي لمصيرالبلاد، تنامى نفوذ بارونات الحرب والمخدّرات وفلول الإرهاب وأضحت البلاد ملجأ للهاربين من العدالة الدولية، ووصل الحكم إلى يد طالبان الذين كانوا ضحية عزلة دولية ولم يمكنهم المجتمع الدولي من تعديل سياساتهم،

فكان من الطبيعي أن يتوغّل تنظيم القاعدة إلى أوصال هذا النظام إلى أن وقعت الواقعة في 11 شتنبر 2002 وما أعقبها من دمار وتخريب زاد الطين بلّة لبلد كان في الأصل مثخن الجراح من كل جانب.

وبعد أن تحقّق عملية «العدالة الدائمة» أهدافها، تظل مسألة إعادة بناء الأمة والبلاد مهمّة دقيقة وفي غاية الصعوبة، فسنوات الاضطراب والفوضى في الداخل قسمت أفغانستان إلى مجموعات عرقية متوجسة من بعضها البعض. وبالتالي، يتعين منح الأفغان فرصة إعادة بناء دولتهم في ظل وحدة وانسجام تامين لمكوّنات الأمة.

وتعتبر موارد الطاقة التي يزخر بها بحر قزوين والمناطق المجاورة له الحافز الأساسي لتدخل القوى الكبرى في أفغانستان التي تشكّل ممراً يقود في جهة الشمال إلى موارد الطاقة في آسيا الوسطى. ومن ثم، فإن التحكم في هذا الممر سيحقق عدة أهداف إذ سيساعد على ضبط حركة المد الأصولي الإسلامي في آسيا الوسطى إذا تم تنسيق الجهود مع روسيا، كما سيحدّ من نفوذ الصين في المنطقة ناهيك عن أنه سيضع إيران في عزلة.

ويسود في المناطق المجاورة لأفغانستان اتجاهان إزاء ما يحدث في المنطقة، إذ يلاحظ تأجج مشاعر العداء تجاه أمريكا وتنامي الشعور الديني، وبالتالي يثور التساؤل التالي: ألا تساهم هذه الأحداث بالإضافة إلى ما يُنتهج في حق المسلمين في الخارج من سياسات تمييزية واعية، في تشكيل عالم يتقاسمه التعصب والعنصرية والحقد؟ إن السبيل لتجاوز هذا المستقبل القاتم ونحن في بداية الألفية الثالثة يكمن في الوعي بالواقع الذي يواجهه العالم وتنسيق الجهود في البحث عن الحلول الحكيمة والعادلة في إطارالتسامح والتفاهم المتبادل.

أحمد مختار امْبو

الحروب المحلّية والإقليمية وآثارها على سكّان إفريقيا جنوب الصحراء

تعتبر أشكال التوتر الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية والمواجهات بين الدول مؤشرات على عدم استقرار سياسي رافق تطور عدد من الدول الإفريقية خلال الأربعين سنة التي أعقبت الاستقلال. كما تظهر بجلاء صعوبة وتعقد مسألة تسيير أمور دول حدّدت مساحتها بشكل مصطنع ولم يعش سكانها مساراً تاريخياً طويلاً يمكن أن يتوّج في نهايته باتحادهم إلى الأبد.

فقد أنشئت دول إفريقيا جنوب الصحراء في إطار التقسيم الاستعماري الذي بوشر العمل فيه مع نهاية القرن التاسع عشر حيث صادف هوى القوى الاستعمارية ولم يراع فيه عامل السكان ولا تاريخهم ولا انتماؤهم الثقافي والعرقي ولا خصوصية نظمهم الاجتماعية والإنتاجية. وقد أفرز واقع الأمور تجمع إثنيات مختلفة داخل دولة واحدة، في حين فصلت إثنيات متجانسة عن بعضها البعض بحدود موضوعة لم تلق بالاً لما يمكن أن يترتب عن ذلك مستقبلاً.

وقد فرض هذا الوضع الانتقال من كيانات إدارية إلى كيانات سياسية مع ما يفترض ذلك من شروط الديمقراطية والتضامن بين مكوّنات الشعب والرغبة في العيش الجماعي. لكن تبين أن كل دولة ما هي إلاّ تجمُّع لعدّة شعوب تجمَع بينها بعض أوجه التشابه في حين أن أوجه التباين واضحة المعالم بحيث أنتجت واقعاً ينضح بالعداء والتنافر. وما زاد الطين بلّة هو أن أجيال الاستقلال التي مثلتها بعض النخب لم تضع نصب أعينها وضمن أولوياتها مسألة تدعيم شروط التكامل الوطني مكتفية بالتكامل الظاهري بين النخب المثقفة.

إن غياب مشروع سياسي وثقافي يهدف إلى تحسيس الأفراد بالمسؤولية وتحقيق تكامل حقيقي بين مكوّنات الشعب من خلال احترام الاختلافات وتشجيع

التفاهم والتقارب هو النقيصة التي حالت دون بناء صرح الدولة الوطنية وولد أسباب الشقاق والتوتر الداخلي التي عصفت بعدة دول. وفي ظل هذا الوضع الموبوء بحالات عدم الاستقرار، يظل التكامل هو قارب النجاة بالنسبة لإفريقيا، وقد اختطت عدة منظمات إقليمية لنفسها هذا الهدف قصد تشكيل مجموعات اقتصادية قابلة للاستمرار. وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق التكامل الإفريقي لا يختص بالحكومات بل إن الشعوب مطالبة بتدعيم هذا التوجه لأنها جزء أساسي في معادلة التاريخ.

إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا

الحروب الإقليمية والتراث العالمي

برزت الحاجة إلى حماية التراث الثقافي للإنسانية بعد أن مرّ العالم بأشكال التدمير والتخريب خلال الحرب العالمية الثانية. ومع إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسيكو) بدا جليّاً أنه يتعين على هذه الهيئة القيام بالإجراءات اللاّزمة للاضطلاع بهذه المهمّة، فكان توقيع معاهدة لاهاي لسنة 1954 بوصفها أول أداة دولية تركزت موادها بالكامل حول حماية التراث العالمي. وبما أن الحرب تعدّ أبرز المخاطر التي تحيق بهذا التراث، التزمت الدول الموقّعة على هذه المعاهدة بالتقليل من آثار النزاعات المسلّحة على التراث الثقافي. كما استحدثت عدة ميكانيزمات خاصة كتسجيل المواقع والآثار التي يجب أن تستفيد من حماية خاصة.

وكانت الحروب في يوغوسلافيا من الحروب الإقليمية التي زعزعت أمن أوروبا خلال العقود القليلة الماضية. وخلال الحرب في كرواتيا، حوصرت

مدينة ديبروفنيك التي سُجلت ضمن لائحة اليونيسكو، واعتُبر تدميرها الجزئي من جرّاء القصف عملاً وحشياً، لكن سرعان ما تقاطرت المساعدات الوطنية والدولية ليعاود بناء هذه المدينة على نحو سريع.

وشهدت سنة 1972 توقيع معاهدة جديدة عملت على التقريب بين التراث الطبيعي والتراث الثقافي حيث غالباً ما يتم خلط التراث الطبيعي بالبيئة التي تتأثر بشكل بالغ جرّاء الحروب الإقليمية. وفي هذا الباب، تقف حرب الخليج شاهدة على تأثر البيئة الأرضية والبرية والجوية بمخلفات الحرب. ويقضي هذا التقريب بأن لهذه المواقع كلها قيمة مشتركة ودلالة تجعل منها جوانب ثمينة بالنسبة للبشر كافة.

ويجري الإعداد لمعاهدة جديدة ستهدف إلى التقريب بين التراثين الثقافي والطبيعي وبين التراث غير المادّي وغير القابل للمساس للإنسانية. والفكرة الأساس في هذه المعاهدة هي الحفاظ على التنوع الثقافي إزاء مبدإ عالمية القيم الذي من شأنه أن يدمِّر الثقافات المحلّية.

أناتولي كروميكو

تأملات حول نظام عالمي إنساني وعادل

يتحدّد سلوك المجتمع الدولي بشكل كبير من خلال النظام الدولي السائد، إذ لا يمكن لأية دولة أن تجنّب نفسها تجليات هذا النظام لأنه ليس بإمكانها تغيير موقعها الجغرافي ولا الانسحاب من المجتمع الدولي، فالعالم الذي نعيش فيه أضحى أكثر ارتباطاً ببعضه البعض. وإلى حدود هذا التاريخ، كان ميزان القوى وما يزال تتجاذبه عدة أطراف لكن هذا الوضع أصبح يتغير بشكل سريع.

وما زالت مسألة وضع نظام دولي عادل وإنساني في طور التشكل الذي قد يستغرق وقتاً طويلاً قبل أن يصل إلى شكله النهائي. فوضع نظام بهذه المواصفات يستلزم وجود تعدّدية وسيادة القانون الدولي. وإذا طغى موقف أيّ دولة فيما يتصل بالشأن الدولي على المبادىء الذي تنادي بها الأمم المتحدة (حتى لو كانت لدواعي العدل كما هو الحال بالنسبة للحرب على الإرهاب)، فإن النظام الدولي سيتحول إلى نزاعات محلّية وإقليمية.

ويتعيّن أن تتمثل تسوية مشاكل العالم مبدأ التوازن واعتبار ما يطالب به «الطرف الآخر»، فطريق العقل في حل المشاكل والنزاعات الدولية المعقدة يمر لزاماً عبر الحكمة الجماعية التي تتحقق بالتقاء العقول وحصول التراضي بين الأطراف. وفضلاً عن ذلك، يمكن تجنّب النزاعات المحلّية والإقليمية بحسن إدارة الأزمات واستنان تدابير من شأنها بناء الثقة. وتعتبر الدبلوماسية الوقائية أداة مهمّة لتجنّب الحرب، فهي تتغيّا الحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع اللجوء إلى استعمال القوة بين الدول، وحماية البيئة وغير ذلك.

وغني عن البيان أن السياسة الفردانية في الشأن الدولي تحبل بالكثير من المخاطر، إذ تقوض دعائم القانون الدولي وتذكي صراع الحضارات، كما أن استعمال عبارات من قبيل «محور الشر» و «الحروب الصليبية» و «الدول المارقة» لا تسمح بالانكباب على المشاكل الحقيقية. فعندما تترافق لغة القوة بسياسة الكيل بمكيالين غالباً ما تنتج عن ذلك نتائج عكسية. والحرب على الإرهاب تستلزم اتجاهاً واضحاً، فمن الضروري فهم أسبابه بدل ترهيب شعوب بأكملها تحت مسمّى مكافحة الإرهاب.

إن ظهور نظام دولي عادل وإنساني رهين باحترام الدول كافة مبادىء القانون الدولي وبالعدول عن كل رغبة في اللجوء إلى القوة لفرض الإملاءات على الآخر، ويظل هذا المطلب صعب المنال لكن لا يمكن لأية دولة أن تدعي بأنها

عظيمة، إذا كانت تجهل معاني السلوك العادل والكريم، فالحرب اختيار طائش في حين يجنح الحكماء إلى السلْم.

عابد حسين

الحرب والسلام

من الثابت أن عدد الذين يرغبون في إيجاد حلول سليمة لمختلف المشاكل يفوق عدد الذين يفضّلون سلوك خيار الحرب لفض النزاعات. لكن التاريخ يظهر بجلاء أن الأقلّية التي تدعو إلى الحرب والعدوان توفقت دوماً في فرض إرادتها على الأغلبية. وفي الوقت نفسه، لم تكن الرغبة في الجنوح إلى السلْم موضع شكّ وريبة، بل إن أحد تحدّيات الفترة الحالية هو استحثاث الأغلبية الصامتة على التعاون الإيجابي في الحيلولة دون نشوب الحروب.

وفي ظل الفتوحات التي يشهدها عالم التقنيات والتواصل، صار من السهل جمع شعوب العالم تحت لواء السلام. وإذا كانت القدرة على التأثير في الآخرين قد تحسّنت تبعاً لذلك، فيجب ألاّ يقتصر تنظيم حركات السلام على الحدود الوطنية، بل يجب توسيع قاعدة التأييد والدعم لتشمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لخلق تضامن بين شعوب العالم من شأنه أن يكلّل مساعي هذه الحركة بالنجاح.

لقد أضحى دور أسلحة الدمار والحروب في حسم النزاعات يتضاءل مع تعاقب السنين حيث نما الوعي بأن بإمكان الحوار والدبلوماسية السياسية أن يقوما بعمل فعّال في تقريب الاختلافات وإيجاد الحلول، وصار التحدّي هو التفكير في استحداث آليات سلمية ومتحضرة لتسوية النزاعات بدل اللجوء إلى الحروب.

وفي هذا السياق، تضطلع تربية الأفراد والجماهير بدور هام لأنها ستساهم في إعداد أناس أحرار يرفضون الطرق الحالية لحل النزاعات. فغالبية الدول تخصّص اعتمادات كبيرة من ميزانيتها لشراء السلاح بدل توفير الكتب والحواسيب، ومن ثم، بإمكان رأي عام منظم متسلّح بالتربية أن يفرض رغبته على الحكومات ودفعها إلى تخصيص قدر كبير من مواردها لخدمة السلام لاَ لإعداد فصول الحرب.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الحروب تولد من رحم الفقر والمجاعة والأمراض. فمن يصاب بهذه الآفات تعتمل في دواخله مشاعر الإحباط واليأس والحقد وتدفعه إلى القيام بكل ما من شأنه أن يوقف الحياة على الأرض. لذا، يتعين والعالم في بداية الألفية الثالثة أن تُسخر قوى العلوم والتقنيات للقضاء على هذه العلل ولتحسين مستوى العيش.

ومن شروط السلام الأساسية التزام الدول كلّها بمبادىء القانون الدولي، إذ أن نزوع القوى الكبرى إلى غض الطرف عن القانون أدخل العالم إلى عهد ساد فيه الظلم وهو ما أدّى إلى الحروب والمواجهات المسلّحة. فمن اللاّزم إذن أن تُسَيّر الدول شؤونها في ظل احترام القانون والقيم الأخلاقية، إذ أن انهيار الحضارات الكبرى في بلاد الإغريق وروما كان بسبب غياب الفضيلة. إن سلوك طريق الحِوار والتفاهم المتبادل واحترام حقوق الغير هو الضمان لتسوية الاختلافات بالطرق السلمية.

مارْيو شْواريس

حول النزاع والحوار في عالم اليوم

يشهد العالم منذ شهور قليلة وضعاً يتأرجح بين الحرب والسلْم من جرّاء ما وقع في 11 شتنبر وما أعقبه من حرب انتقامية على نظام طالبان في

أفغانستان دون أن تتوفق في القضاء المبرم على تنظيم القاعدة ولا في قطع دابر الإرهاب الدولي، بل إن حصيلة هذه الحرب كانت ثقيلة، إذ خلّفت ضحايا أبرياء وخسائر جسيمة فضلاً عن الآثار الخطيرة التي قد تتهدّد مستقبل المنطقة كلّها.

إن ما اصطلح عليه بالأحادية الأمريكية هي استراتيجية يمكن أن تحمل في طياتها نكبات وكوارث. فالعقيدة الجديدة للحرب الوقائية ستمثل إذا دخلت حيز التنفيذ قنبلة موقوتة ستقوّض دعائم القانون الدولي كما وُضعت منذ الحرب العالمية الثانية. وبغضّ النظر عن استهداف هذه الحرب الوقائية أنظمة ديكتاتورية تصنف ضمن «محور الشر»، فهي لا تستند على أيّ قاعدة من قواعد القانون الدولي وستؤدّي تدريجياً إلى تهميش الأمم المتحدة. ومن ثم، يجب مكافحة الإرهاب ومحاكمة المتهمين بارتكابه في ظل احترام تام للقواعد الأساسية المرتبطة بالعدالة وحقوق الإنسان، وهو ما لم يُطبق في حق معتقلي غوانتنامو الذين ما زالوا محبوسين لمدة غير محدّدة.

وغني عن البيان أن الحملة العسكرية الأمريكية على العِراق تضع نصب أعينها الاستيلاء على موارد النفط العراقية، وهو ما يوحي باحتمال أن تكون السعودية وإيران الهدفين الموالين. وفي محصلة الأمر، سيكون العالم أمام خريطة جيوستراتيجية واقتصادية جديدة للمنطقة مع كل الآثار السلْبية التي تترتّب عن ذلك. فالاتحاد الأوروبي أصيب بحالة شلل جرّاء توسيع مجاله ليشمل عشر دول جديدة بحلول عام 2004، والحال أن نشوب الحرب سيشكّل بالنسبة للاتحاد الأوروبي عامل انقسام بين الدول الأعضاء وستكون بمثابة زرع لغم في أوساط الرأي العام الأوروبي الذي تستهجن فئات عريضة فيه استراتيجية الحرب الوقائية.

أما بالنسبة للاقتصاد العالمي، فإنه سيدخل مرحلة ركود يبدو أنه سيصعب عليه تجاوزها إذا قامت الحرب في العراق. فالعالم يعيش حالة أزمة

وقلق عام ظهرت بوادرها الأولى في الدول التي تُعرف بالنمور الأسيوية، ثم انتقلت إلى اليابان لتصل إلى الولايات المتحدة قبل 11 شتنبر، ثم استفحلت آثارها بعد ذلك التاريخ لتنتقل إلى دول الاتحاد الأوروبي وخاصة ألمانيا. إن النفط مصدر غنى كبير تسعى الدول الصناعية إلى السيطرة عليه، لكن يجب ألاّ يغرب عن بالها أن كلفة الحصول عليه ستكون جد باهظة.

ومن الجلي أن النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي نعيش حلقاته في الوقت الحالي أدّى إلى عولْمة متوحّشة، لذا أضحى من الضروري أن تحل محلّها عولْمة تحترم القيم الإنسانية والاجتماعية والبيئية وتُطوّع الاقتصاد لخدمة الإنسان. إن مفهوم المواطنة العالمية هو ظاهرة اجتماعية معاصرة ذات أهمية قصوى لأنها تسعى إلى تعبئة أصحاب الفكر لطرح ثقافة بديلة هي ثقافة السلام والحوار بين الشعوب في إطار من التسامح وتقبل اختلاف الآخر.

جورج ماطي

الحروب المحلية والإقليمية في إفريقيا السوداء وحتميتها الفوضوية

إن ما يرهب الشعوب في الحروب الكبرى هو عدم إمكانية توقع مدى توسّعها الجيوسياسي، أما في حالة الحروب المحلّية والإقليمية، فإن ما يخيف السكان هو أنه لا يمكنهم توقع تاريخ انتهائها. ولم يسبق لأية منطقة في العالم أن تهيأت فيها الظروف المواتية لنشوب الحرب وانتفاء شروط السلام كما هو حال إفريقيا السوداء على وجه التحديد.

فقد شهد تاريخ إفريقيا السوداء حالات جفاف وهجرات متوالية بين بلدانها، كما كانت الممون الرئيسي لتجارة الرقيق، بل بلغ الاستغلال مبلغاً

خطيراً بتكالب المخطّطات الاستعمارية على المنطقة وذلك بخلق مناطق نفوذ ومستعمرات. وفضلاً عن ذلك، ساهمت عدة شعوب من إفريقيا في تعزيز صفوف الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية لتطالب بعد انتهاء الحرب بجلاء الاستعمار عن بلدانها. فكانت أن سلمت الدول الأوروبية الحكم في إفريقيا السوداء لأقليات أو قبائل أو أشخاص معينين بحيث أضحت الأوضاع أكثر سوءاً ممّا كانت عليه خلال الاستعمار.

ولم تفتإ النزاعات داخل دول إفريقيا السوداء أو فيما بينها عن التزايد لأسباب متعدّدة، منها أن بعض الدول تسعى إلى إصلاح الأخطاء التي تلت جلاء الاستعمار، كما أن ثمّة حالات أخرى يتصارع فيها الفرقاء على السلطة كما هو الحال في أنغولا أو زيمبابوي. وحالات أخرى أنتج فيها سوء تعريف الأراضي التي تشكّلت بعد الاستقلال اختلافات بين القانون الدولي والقانون الإفريقي وهو ما حصل في النزاعات الحدودية بين مالي وبوركينافاسو. كما ظهر نزوع لدى بعض الدول الإفريقية في توسيع نفوذها إلى دول أخرى مجاورة كما كان الحال بالنسبة لغانا ونيجيريا.

إن هذا الوضع الموبوء بحالة عدم الاستقرار يتعارض مع كل مفهوم للتنمية ومع كل سياسة اجتماعية وتربوية وصحيّة. بل إن الأحوال تزداد استفحالاً مع تفشّي داء فقدان المناعة المكتسبة الذي فاق آفة المجاعة وحمّى المستنقعات، إذ وصل عدد المصابين بهذا الداء 28،5 مليون شخص عام 2001 والحال أن شركات الأدوية متعدّدة الجنسيات لم تفكر بعد في تخفيض كلفة الأدوية في الدول النامية.

الكاردينال برناردان كانتان

ثقافة السلام والأخلاق : بروز مفاهيم جديدة

بعد أن مرّت أوروبا بحربين عالميتين خلفتا الدمار والخراب، نما لدى الشعوب الأوروبية وعي بضرورة القضاء على أسباب الحروب والسعي إلى ترسيخ ثقافة وجو يسود فيهما السلام، في حين أضحت دول العالم الثالث بؤراً ساخنة للخلافات والنزاعات تظهر وتختفي حسب المصالح الجيوسياسية للقوى الكبرى. وقد طرحت هذه الحالة مشاكل خطيرة على الضمير العالمي دفعت إلى البحث عن صيغ لسلام دائم ينعم به البشر كافة. ومن ثم برزت مفاهيم ورؤى جديدة في محاولة لتدعيم شروط وثقافة سلام.

ومن الجلي أن الهيئات الدولية القائمة لا تكفي لتسوية النزاعات الدولية، لذا أصبحت الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها تلجأ إلى هيئات إقليمية أو إلى وساطة الدول قصد فض النزاعات. وبالتالي، أنشئت عدة هيئات ومنظمات في مختلف القارّات تسير على هدي القانون الدولي كالمحاكم المختصة ومحاكم حقوق الإنسان.

ولا أحد يُماري في التأثير القوي لوسائط الإعلام على الحياة الدولية، فقد ساهمت في العديد من الحروب الإقليمية والمحلّية عن طريق بث خطابات تدعو إلى الحقد والعنف. لكن في ظل التقنيات المتاحة في الوقت الحالي، يمكن استثمار وسائط الإعلام في تشجيع ثقافة السلام والدعوة إلى التسامح، شأنها في ذلك شأن المؤسّسات الدينية التي ينبغي عليها المساهمة بشكل فعّال في حلّ النزاعات من قبيل ما قامت به مجموعة سانت إيجيديو.

وإذا كانت ثقافة السلام أضحت مطلباً أخلاقياً، فيتعين على كل من يملك قدراً من السلطة السياسية أو المعنوية أن يتحرى الحذر في ما يفوه به، إذ أن

بعض الكلمات غير المتزنة تكون في بعض الحالات بمثابة قنابل قد تجر ردود أفعال غير منتظرة نتيجة سوء فهمها.

وتستلزم إشاعة السلام تكريس القانون بوصفه المحدِّد لمطالب أطراف أي نزاع. وإذا كان تطبيق القانون لا يجد القبول في نفوس البعض نتيجة تلاعب بعض الجهات به أو تطبيقه على نحو انتقائي، فيجب التوافق حول صيغة تختط لنفسها هدف الإنصاف في تسوية النزاعات. وفي هذا الباب، يجب وضع الدلالة القانونية لحق التدخل في إطارها الصحيح حتى لا يكون غطاء لخدمة المصالح الذاتية. وينسحب الأمر نفسه على مفهومي «جرائم ضدّ الإنسانية» و «الإبادة الجماعية» اللذين ألبِسَا لباساً فضفاضاً يتماشى مع أهداف أخرى غير معلنة.

وتجدر الإشارة إلى أن الظلم بمختلف أشكاله هو أحد الأسباب الأساسية لقيام الحروب. ومن ثم، ينبغي على الدول والشعوب أن تعي بضرورة احترام حقوق الغير. وتظل المفاهيم الجديدة التي ظهرت في حقل القانون أدوات تربوية فعّالة لتطوير ثقافة السلام إذا وُجّهت في الاتجاه السليم.

المناقشات

1 - عز الدين العراقي

أريد بعد الاستماع إلى التدخلات الهامة لأعضاء الأكاديمية أن أثير الانتباه إلى أنه يتضح في كثير من التدخلات أن الاستعمار لعب دورا كبيرا في الأقاليم الإفريقية والأسيوية وربما في أمريكا الجنوبية التي تعاني من حروب الجوار أو من حروب داخلية. وأعتقد على أنه كان من الأفضل أن يخصص محور أساسي في جدول أعمالنا تحت عنوان : دور الاستعمار في الحروب الإقليمية. وهذه النقطة لها أهمية، ليس فقط أخلاقية ولكن أهمية تاريخية وأهمية عملية، كذلك في محاولة البحث عن الأسباب المؤدية للحروب الإقليمية ومحاولة إيجاد حلول ملائمة لها.

وقد أشار إلى هذا الموضوع بتفصيل الأستاذ أحمد مختار امبو ونبه إلى الصعوبات التي تعاني منها القبائل وتعاني منها الدول المجاورة من جراء تفصيل اصطناعي للحدود والذي كان سبّبه الاتفاق بين الدول المستعمرة لإرضاء مصالحها الآنية بقطع النظر عن المصالح المستقبلية لهذه الدول. وقد زاد في الطين بلة ما صدر من مقولة أساسية أصبحت تتحكم في مسيرة ما بعد الاستعمار والتي تقول إنه يُحَرَّمُ المس بالحدود الموروثة عن الاستعمار. مما كرس الجانب المضر في هذه الحدود المصطنعة سواء في إفريقيا السوداء أو في إفريقيا الشمالية كذلك.

وأعتقد أنه سيكون من المفيد جدا أن ننكبّ على ضم كل ما ورد في أحاديثنا حول هذا الموضوع وأن نخصص له بابا بالنسبة لقرائنا.

2 - محمد سالم ولد عدود

أريد أن أذكّر بموقف حكماء العرب من الحرب وموقف الدين الإسلامي منها، القرآن والسنة، وأن أوضح الفرق بين الإرهاب وبين الدفاع عن النفس، فأقول : لا

يمكن إنكار الطبيعة الحربية للمجتمع الجاهلي والتي يصورها قول الشاعر الجاهلي :

فمن تكن الحضارةُ أعجبته فأي رجال بادية ترانا
ومن ربط الجحاش فإن فينا قنا سُلبا وأفراسا حسانا
وكُنَّ إذا أغرْنَ على قبيل فأعْجزهُن نَهْبٌ حيث كانا
أغرن من الضباب على حِلالٍ وضبة إنه من حان حانا
وأحيانا على بكر أخينا إذا ما لم نجد إلا أخانا

وسبب هذه الطبيعة ما كانت عليه البلاد من فوضى وغياب للدولة المركزية التي تفرض الأمن والاستقرار، ولكن لم يخل تاريخ العرب من حكماء يحذرون من الحرب ويصفونها بأهول الأوصاف ويذكرون أخطارها الجسيمة.

هذا أبو قيس بن الأسلت أخو الأوس يقول :

قالت ولم تقصد لقيل الخنا مهلا فقد ابلغت اسماعي
استنكرت لَوناً له شاحبا والحرب غول ذات أنواع
من يذق الحرب يجدْ طعمها مرّاً وتُبْرِكْهُ بجعجاع
قد حَصَّت البيضة رأسيْ فما أطعمُ نوماً غير تهجاع
أسعى على جل بني مالك كل امرئ في شأنه ساع
لا نأثم القتل ونجزي به الـ أعداء كيل الصاع بالصاع
ليس قطا مثل قُطَيٍّ ولا الـ مَرْعيُّ في القفرة كالراعي

والجعجاع مناخ السوء. قال المسيب بن علس :

وإذا تهيج الريح من صُرَّادها ثلجا يُنيخ النِّيب بالجعجاع
أحللت بيتك بالجميع وبعضهم متفرق ليحل بالأوزاع

وهذا زهير بن أبي سلمى يقول :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
متى تبعثوها تبعثوها ذميمة وتَضْرَ إذا ضريتموها فتضرم
فتَعْرككم عرك الرحا بثفالها وتلقح كشافا ثم تحمل فتُتْئِم
فتنتج لكم غلمان أشأم كلُّهم كأحمر عاد ثم ترضع فتفطم
فتُغْلل لكم ما لا تُغِلُّ لأهلها قرى بالعراق من قفيز ودرهم

أما الإسلام فاسمه يشير إلى موقفه من السلام، فالله هو السلام المؤمن. والمسلم المؤمن هو الذي يعمل على أن يعم السلام والأمان عباد السلام المؤمن. والقرآن يدعو المؤمنين إلى أن يدخلوا في السلم كافة. قال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين﴾، ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾.

والنبي ﷺ يقسم الحديبية لا تدعوه قريش إلى خطة سلام فيها تعظيم لحرمة البيت الحرام إلا أعطاها إياها. وسيرته ﷺ وسنته القولية والعملية وسنن خلفائه الراشدين شاهدة بالحرص على السلام والبعد من إشعال فتيل الحرب وتفاديها مها غلا الثمن.

نعم أمر الله سبحانه المؤمنين بأن يعدوا للمشركين ما استطاعوا من قوة، فقال تعالى : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله

وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾. ولم يقل تسحقون ولا تقتلون، لم ترد كلمة الإرهاب في القرآن إلا في هذه الآية. ومعلوم في العربية معنى كلمة الإرهاب، أي إخافة العدو حتى لا يهجم وإذا كان الله تعالى أمر بإرهاب الآخرين الذين لا نعلمهم فكيف يعقل أن نؤمر بسحق من لا نعلم ؟ ومن المعقول أن نؤمر بأن نخيف من لا نعلم.

فيجب على المسلمين أن يزيلوا من الأذهان اللبس بين الإرهاب بالمعنى المعاصر وبين الإرهاب الذي أمرنا به وحدد لها هدفه وأنه عدو الله وعدونا. وحُددت لنا وسائله وأنها إعداد ما استطعنا من قوة، وحددت لنا غايته بقوله تعالى بعد هذه الآية مباشرة : ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله، إنه هو العزيز الحكيم﴾.

فإذا كانت الشرعية الدولية والرحمة الإنسانية هما احتلال البلدان والعبث بالمقدسات وإبادة الشعوب وتدمير العمران والأرض حتى لا تصلح لوظيفتها التي هيأها الله لها، وكانت المطالبة بالحقوق والدفاع عن النفس هما الإرهاب فالسلام على السلام. هذا وفي ألفيتي في القانون الدولي العام التي سلمت منها نسخة مسحوبة على الاستنسيل إلى أمانة السر رجاء أن تحظى بعناية الأكاديمية، في هذه الألفية حديث شيق عن المنازعات الدولية ووسائل السلم وعن الحرب والحياد.

3 – الحسين وكاك

الحمد لله الذي جعل الفضيلة لا تتجزّأ، فهي واحدة في المشرق والمغرب، ولذلك اتفق أصحاب الأبحاث المساهمون في محاور هذه الدورة الخريفية لأكاديمية المملكة المغربية على أن الحروب الإقليمية والمحلية ذات خطر كبير على التنمية

وقيم الحضارة والعمران. وهي مأساة المجتمعات الحديثة لأن هذه الحروب تستمد خطورتها من ثلاثة عوامل أساسية : أولا : إن هذه الحروب غالبا ما تكون أوراقا سياسية في أيدي قوى عالمية للوصول إلى أهداف اقتصادية واستراتيجية كالحروب الإقليمية التي فجرتها الحرب الباردة في كل من القارتين الأسيوية والإفريقية.

ثانيا : إن صفة الإقليمية والمحلية لهذه الحروب غالبا ما تفقدها القدرة على استقطاب الرأي العام العالمي، خصوصا في حالة التعتيم الإعلامي، مما يضيع على الدولة المتصارعة فرصة تدخل المجتمع الدولي بآلياته الديبلوماسية لفض النزاعات القائمة، وذلك خلافا للحروب العالمية التي تتميز بقدرتها الرهيبة على تحريك آليات الدبلوماسية العالمية، مما لهذه الحروب من آثار تمس بالمصالح الاستراتيجية للدول الأكثر تصنيعا في العالم والأكثر سيطرة على الاقتصاد العالمي. ولهذا فالحروب محلية أو إقليمية كانت تلحق أضرارا جسيمة بالحضارة الإنسانية، ويبقى النموذج الأمثل للسلام والتسامح في العالم مكفولا في النظام الإسلامي الذي يقدمه للمجموعة البشرية، لا لجِنْسٍ أو لَوْنٍ واحد أو لأتباع دين معين وإنما للإنسان بوصفه إنسانا. إنها روح السلام يحملها الإسلام يتّقي بها سموم التحاسد والتطاحن الطبقي والتناحر العنصري والتعصب الديني كأسباب للفتن والحروب بين بني البشر. فإذا كانت هذه المبادئ السامية ثورة في وجه الجهالة والشرك والطغيان قبل أربعة عشر قرنا، فإنها وحدها الكفيلة بتحقيق الأمن والعدل وكل القيم المثلى لإنسان القرن العشرين وما بعده، قال الله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شُهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾.

4 – موريس دريون

يسعدني أن أحيي انضمام السيدة رحمة بورقية عالمة الاجتماع إلى مجمعنا، وهو تعيين يحمل في طياته العديد من الدلالات بصفتها تمثّل الجيل الجديد من النساء المغربيات اللواتي أثبتن جدارتهن في كل المجالات. إن حضورها بين ظهرانينا من خلال التعيين الملكي السامي هو أحسن جواب تفحم به كل اتهامات التعصب والظلامية والحنين إلى الماضي، سواء أكانت ثابتة أو باطلة.

وبصفتي أحد الأعضاء القدامى في الأكاديمية، أود أن أعرض عليكم بعض الأفكار التي عنّت لي طوال أشغال هذه الدورة الهامّة. بادىء ذي بدء، أودّ التركيز على المفردات التي ورد بها عنوان الموضوع المقترح وما تنطوي عليها من قضايا.

فبخصوص التساؤل حول آثار الحروب المحلّية والإقليمية على التنمية، يمكن القول بداهة دون إطالة النقاش إن ما خلفته كان بمثابة كوارث. أما عن آثارها على الحضارة، فينسحب الأمر نفسه على هذا التساؤل، بل إن هذه الحروب تكرّس تراجع الحضارة. أما عن آثارها على السلْم في العالم، فأقول إن النزاعات المحلّية على امتداد فترة الحرب الباردة وهي 45 سنة، كانت بمثابة صمام أمان منع حدوث نزاع شامل كان من الممكن أن يحرّكه تنافس القوة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وبلغ الغليان بين القوى النووية مبلغاً شارف فيه على الانفجار، وتفرعت عن ذلك نزاعات محلّية. وكانت القوتان العظميتان تختبران نفوذهما وتأثيرهما على ميادين الحرب المحدودة من خلال أشكال الدعم التي تقدمها لهذا المعسكر أو ذاك. لقد كانت بحق أوقاتاً عصيبة لمن كان في الميدان، لكن ذلك جنب العالم من محرقة كانت ستُحيل الكل إلى رماد.

أما في الوقت الحالي الذي تسود فيه قوة عظمى واحدة، فإن دور الحروب المحلّية أضحى لا محل له من الإعراب إلى أن يظهر في الغد، أي بعد عشر سنوات أو عشرين أو ثلاثين سنة، يظهر إلى الوجود التنافس على سيادة العالم بين الولايات المتحدة والصين. ولذلك يتعين علينا الاستفادة من هذا الفاصل الزمني لإعادة ترتيب شؤوننا المحلّية والإقليمية.

وغالباً ما نردد أنه للوصول إلى ذلك، يتعين حصول تعارف وتفاهم من خلال الصيغة التالية «معرفة الآخر، فهم الآخر». وهذه العبارات هي كمن يذر الرماد في الأعين، لأن من يطلقها غالباً ما يريد قول «اعرفني، افهمني». فنحن نمارس إذن ما أسمّيه الفهم الأناني. ومن ثم يتعيّن على العوْلمة التي ننظر إليها بعين السخط أن تساعدنا على معرفة أكثر شمولية للآخرين وفهم أكثر إنصافاً لأوضاعهم.

وثمّة كلمة أخرى نغلّف بها آلامنا الماضية، وهي كلمة الاستعمار. فقد سمعتها ترد لمرّات عديدة، كما لو كانت سبب كل بلايانا الحالية. وأتساءل إن كان ذلك صحيحاً.

أولاً، تفاجأت لكون ممثلين عن العالم العربي كالوا أقبح التهم للاستعمار والحال أن العرب كانوا من بين أكبر المستعمرين في التاريخ، فبعد خروجهم من الجزيرة العربية، لم يمر سوى أقل من قرن واحد حتى غزوا جنوبي المتوسّط بالكامل وأحكموا سيطرتهم على إسبانيا، فهذه عملية استعمارية قلّ مثيلها.

ولنعد إلى العالم المعاصر. فقد ذكرتم أن حروب الاستعمار كلها خلّفت عدداً من الضحايا أقل – ولا سيما في إفريقيا – مما تسببت فيه الحروب المحلّية والإقليمية والقبلية بين الدول المستقلة منذ جلاء الاستعمار عنها. وقد عدّد الأستاذ امْبو بالأمس كل النزاعات والمواجهات خلال الأربعين سنة الماضية والتي يبدو أنه لم يسلم منها أي بلد من البلدان المستقلة حديثاً. فمن شمال

القارّة الإفريقية إلى جنوبها، لم يتوقف حمام الدم، بل وتفاقم معه الفقر والأوبئة والمجاعة.

فما السبب الرئيس لحالات الاستعمار المعاصر؟ إنها فوارق التنمية بين الدول، فمن الممكن أن تكون ثمّة حالات غزو، لكن لا وجود للاستعمار بين الدول التي لها نفس مستوى الثروة والتجهيزات.

وأودُّ أن أقدم ملاحظة قد تبدو مستفزة: في مستهل القرن الرابع عشر، لم تكن ثمّة أية فوارق بين لندن وباريس وفاس، إذ كانت هذه العواصم تتشابه فيما بينها بحيث كانت الأزقة ضيّقة وآهلة بالسكان وكانت ظروف العيش متشابهة باستثناء الاختلاف في المناخ. كما ازدهرت بالقدر نفسه جامعات أوكسفورد والسوربون وبادو وقرطبة والقرويين، مع امتياز لقرطبة التي وصلت بالحضارة العربية إلى أوجّ مجدها كما أغنت عالم المعرفة منذ القرون الوسطى. ثم أتت النهضة التي تشير في أوروبا إلى بداية ازدهار كبير في الميادين الفكرية والفنية والاقتصادية والعسكرية وقادتها إلى السيطرة على العالم أو اتخاذها قدوة ومثلاً أعلى.

أما العالم العربي فهو لا يبرح مكانه، لماذا؟ لاشيء يمنعه من أن يتقدم، أليس إغلاق باب الاجتهاد هو المسؤول عن ذلك ؟ أليس من الخطإ المعيب أن نعلن أننا بلغنا درجة الكمال وأنه يجب الكف عن مواصلة البحث ؟ فما أحوجنا اليوم إلى أن يأتينا ابن خلدون آخر للتفكير في هذا الأمر.

لقد كان للاستعمار جوانب مقيتة كنتُ دوماً أفضحها وأدينها، وهي تنبع من وجود نهم للثروة والاستغلال لدى بعض المستعمرين. لكن هل ننكر أنه كانت لها جوانب مفيدة بدءاً بتكوين النخب المحلّية التي شكلت طلائع فترات التحرّر والاستقلال؟

كان الحبيب بورقيبة يقول لي وهو يريني شهادة الدروس الابتدائية التي وضعها في إطار جميل من ذهب: «لقد قمت بكل شيء بفضل هذه الشهادة، فقد كانت فرنسا هي من علّمتني الحريّــة».

ومؤسّس الأكاديمية الملك الحسن الثاني تغمّده اللّه برحمته، ألم يقل لي عندما عاد مقر الإقامة العامّة الفرنسية، لاكولين، إلى الدولة المغربية: «لقد أصدرت أوامري بأن يُرمم مكتب ليوطي وأن تُعلق على الجدران صور جميع المقيمين العامّين بما في ذلك صور أولئك الذين نفونا إلى مدغشقر. فهذه ليست سوى أربعين سنة من تاريخ المغرب، ولا يجب أن نخجل منها».

أما العمل الذي أنجز بشكل سيّء فيما عدا بعض الاستثناءات فهو جلاء الاستعمار لماذا؟ لعوامل أربعة.

أولها أن الدول الاستعمارية الأوروبية كلها، سواء أكانت منتصرة أو منهزمة، كإنجلترا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وحتى إسبانيا والبرتغال، خرجت منهوكة القوى من حرب كبيرة خسرت فيها جنودها وثرواتها واعتبارها، وكانت تريد التخلّص بأسرع وقت من المشاكل والهموم التي سببتها لهم إمبراطورياتهم.

ثانياً ، كان الأمريكيون تبعاً لمذهب روزفلت يظهرون العداء للإمبراطوريات الاستعمارية ولفكرة المستعمرات وكانوا يطالبون بمنحها الاستقلال.

ثالثاً، كان الروس يرغبون في تفكيك هذه الإمبراطوريات حتى توضع مكانها دول جديدة تؤيد المبادىء الماركسية وتدور في فلك روسيا.

رابعاً، كانت النخب الاستعمارية التي كونت في مدارسنا تتلهّف – وهو أمر مشروع – إلى الإمساك بزمام أمورها.

لكن سارت الأمور بوتيرة أسرع، ولم يخرج الاستعمار بالطريقة الصحيحة. ففي ظل بيئة موسومة بمبادىء البعض، وفتور همة جزء آخر، وأنانية جزء ثالث وتهافت قسم رابع، لم تُترك الأمور لعامل الزمن. وقد ذكر الأستاذ امْبو بالأمس أن قرار ترسيم حدود الدول الإفريقية الجديدة تبعاً للحدود التي وضعتها الإدارة الاستعمارية كان أمراً عبثياً وذا تبعات خطيرة.

ولا يمكن أن نسم بالنجاح سوى حالتين من حالات الاستقلال. أولاً، استقلال المغرب لأن الشعب المغربي كان يؤكّد دوماً وجوده ولأن حدوده كانت واضحة منذ زمن طويل ولأنه لم يتعرض للاستعمار السابق، أي الاستعمار التركي. لقد كان المغرب بلغ درجة عالية من التقدم لدى نخبه، ولأنه برز في الوقت المناسب رجال ذو درجة عالية من الذكاء السياسي: محمد الخامس وابنه الأمير مولاي الحسن والرئيس إدغار فور. واسمحوا لي أن أخبركم بأنني كنتُ بمعية إدغار فور في الليلة التي قرّر فيها إرجاع السلطان من مدغشقر وإنهاء عهد الحماية الفرنسية على المغرب.

أما المثال الثاني، فهو السنغال لأنها كانت أقدم مستعمرة فرنسية، ولأن النواب السينغاليّين كانوا يحضرون منذ أمد بعيد في المجالس الفرنسية ولأنه ظهر كذلك رجال في مستوى التاريخ. كان ثمّة الجنرال دوغول ذو التأثير البليغ وليوبولد سنغور الشخصية العبقرية.

وبالنسبة للدول الإفريقية الأخرى، أما كان يحسن اتخاذ إجراءات أحسن، وسلك طرق أحسن، والمرور عبر تعاقدات الشراكة والوعي الصحيح بالحقائق؟

وفي الوقت الحالي، ألا يجدر بهذه الشعوب بدل التطاحن والانقسام فيما بينها من أجل الاستيلاء على السلطة، أن تتسلّح بالحِكمة والإرادة لتتراجع عن الحدود التي رسمت بشكل اعتباطي وأنتجت العديد من المصائب؟ بالأمس طالب الأستاذ دوها بسبورغ بتطبيق مبدإ تقرير المصير، وأنا أعضّده في هذا الطرح

لأنه السبيل الأوحد لتعبير الشعوب عن إجماع نسبي حول مستقبلهم. لكن يتعين بالنسبة لحالات تقرير المصير الجديدة أن تعقبها أشكال وحدة تُعِدها الحكومات التي لها في محصلة الأمر نفس الاحتياجات ونفس التطلعات.

فلنخرج إذن من عهد الكهوف، فهذا الأمر ينطبق على النزاعات كلها بما في ذلك النزاع في قبرص الذي سيُتم قريباً ثلاثين سنة، ونزاع كاشمير وكذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الأكثر خطورة وصعوبة والأطول تاريخاً.

إن السبيل الأوحد الذي من شأنه أن يضمن السلام في العالم يتمثّل في تقرير المصير، أو في الوحدة أو في عمليات مشابهة لها أو تزاوج بين الإثنين.

5 – أوطو دوهابسبورغ

لقد سررتُ غاية السرور بما قاله الأستاذ دريون لأن ذلك هو ما ميّز تدخلات بعض الزملاء، ويمكن القول إن بعض التدخلات يعوزها جانب الواقعية. فإذا رفض المرء التسليم بحقيقة أساسية، فلا مناص من أن يصلح خطأه، إذ لا يمكننا تقويم أخطاء الآخرين. لقد أسهبنا في الحديث عن الاستعمار، وما يزال يجري الحديث عنه في الهيئات الدولية، لكن يتعين القول إن عهد الاستعمار ولّى، بل إن الاستعمار قد انتهى في إفريقيا منذ خمسين سنة. وبالتالي فلا طائل يرجى من إثارة الأمور المنتهية.

وأرى أنه من الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام للأوضاع الداخلية والتساؤل عمّا يمكن إصلاحه فيها. وبالتالي، يمكننا أن نطلب المساعدة من الآخرين للقيام بهذه الخطوة أو تلك، وآسف للقول إن بلداً كزيمبابوي (روديسيا سابقاً) يشهد تدهوراً خطيراً في أوضاعه أوصل إلى الحكم نظاماً ديكتاتورياً في شخص الرئيس موغابي. وأرى أن هذا الأمر يبعث على القلق بالنسبة لمستقبل جنوبي القارة

الإفريقية الذي حقّق إنجازات باهرة. وعلى العكس من ذلك، نجحت المساعي في ناميبيا لعقد تسويات وتصالحات بفضل كل من ساميوما ودون بودج اللذين أفخر بكونهما طبّقا قانوناً نمساوياً فيما يخص الأقليات لإصلاح ذات البين بين القبائل الإثني عشر التي كانت تتشكّل منها ناميبيا. وبما أنني زرتُ هذه الدولة لعدة مرات، كنت أتوقع أن تشهد انهياراً بعد مرور سنتين على استقلالها، والحال أن هذه الدولة ما زالت قائمة ولها امتياز يتمثل في أننا لا نسمع لها في الأخبار ذكراً، وهذا الأمر يذكرني بواقعة حدثت خلال الحرب في يوغوسلافيا، إذ كان الوضع يتحسن لصالح سلوفينيا وكان ممثل السلوفينيين هو إحدى أعظم الشخصيات التي مرت بالبرلمان الأوروبي، وهو السيد شينكوفيتس. وفي أحد الأيام، قال لي هذا الرجل في أحد اللقاءات الجانبية : «الحمد للّه أن لا أحد يتكلم عنا وهو خطوة إيجابية ستدفعنا إلى الأمام». وأظن أن هذه هي المسألة التي تطرح بالنسبة إلينا فيما يخص المجاعة التي سيتوسّع مجالها الآن بما أن إنتاج روديسيا سيتضاءل بشكل كبير والحال أن هذا البلد كان يمدّ بالأغذية خمس دول مجاورة وذلك بفضل قدرة إنتاجية هائلة لكنها الآن في طور التراجع.

وقد أسهبنا الحديث أيضاً عن منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها وعن وجود عدد قليل من الحلول وعن الخصاص في المال وهو مشكل اقتصادي سيؤثر على التنمية في المستقبل. فالعالم يشهد في الوقت الحالي حالة تضخم يتفاقم حجمها بفعل القرارات العديدة، وهو ما يجعلنا أمام منظمة يصعب التحكّم فيها، فقد كنت عضواً في لجنة التنمية لمدة عشرين عاماً، وكانت هذه اللجنة تضم عدداً كبيراً من الدول، لكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية لم يتجاوز العدد أربعين دولة، أما في الوقت الحالي فقد وصل العدد إلى 196 دولة، وهي مسألة يستعصي التحكّم فيها لأن الدول تمرّ بمشاكل خطيرة يصعب تسويتها، فمن جهة ثمّة بعض الطوائف التي تحاول أن تتوغل داخل هذه الدول الصغيرة، ومن

جهة أخرى، ثمّة بعض التأثيرات المالية الخطيرة كما كان الحال بالنسبة للأزمة المالية لسنة 1992 التي تظل خطراً قائماً. وفي السنة الماضية، أطلق صندوق النقد الدولي بياناً لم ينشر في الصحف على الرغم من أهميته ومفاده أن النقابات توجد من الناحية المالية تحت إمرة مواطن أمريكي من أصل هنغاري. وتملك هذه المنظمة موارد مالية تفوق بكثير ما تتوفر عليه الدول الأوروبية. وبالتالي، إذا لم نتحد - والأورو خطوة نحو ذلك - سنكون تحت سلطان هذه المنظمة التي تستعمل عدة وسائل لتتهرب من القوانين بشكل متقن .

وتحدثنا أيضاً عن التجاذب بين المسلمين والأوروبيّين، وهو أمر محزن. ففي الاجتماعات التي أشارك فيها، أتحدث عن الإسلام لأنني أحترم هذا الدين، لكن الأوروبيّين لا يعرفون عن الإسلام إلاّ النزر القليل، لأن عدداً قليلاً من الأوروبيّين قرأوا القرآن أو لم يقرأوه بشكل صحيح، ومن ثم ترد علينا من بعض الأوساط معلومات خاطئة تندرج ضمن دعاية عالمية مغرضة للمس بالمسلمين. وبالتالي، يجب الانكباب على تدارس هذه المسألة حتى يفهم الحلفاء المنطقيون للمسلمين أن الوفاق بين الديانات مسألة أساسية. ولنا في إسبانيا المثال الواضح : فعندما يذهب المرء إلى كاتدرائية طليطلة، يجد المذبح الكاثوليكي في الوسط، والنصب الإسلامي على اليمين ونصب اليهودية على اليسار. لقد كان ذلك إنجازاً باهراً لحضارتنا الإنسانية تمثل في مملكة الديانات الثلاث في طليطلة، ثم جاء بعد ذلك ازدهار قرطبة.

إن هذا الأمر سهل التحقق وأرى أنه يتعين علينا أن نتأمل في هذه التجربة لإحداث تقارب بين الديانات، فقوى الديانات تضطلع بدور هام لتقريب الديانات بعضها ببعض. وقد تهيأت الظروف قبل سنتين في مؤتمر بكين حول الحياة لحصول توافق بين ممثلي المسلمين والمسيحيين واليهود، إذ كانوا يصوّتون بشكل جماعي بناء على معتقداتهم، وأرى أنه يتعين الاسترشاد بهذا الحدث والسير على هذا المنوال.

6 – الحسين وكاك

إذا كانت الحروب العالمية الكونية بحكم اتساع رقعتها الجغرافية، وتعبئتها لكافة الطاقات العالمية، وتجنيدها لترسانة آلية وعسكرية مدمرة، وتوظيفها لرساميل ضخمة، وإمكانيات مادية هائلة واستعانتها بإيديولوجيات محكمة، قد ساهمت بشكل واضح وجلي في طمس معالم الحضارات واندثار القيم، وإعادة تشكيل المجتمعات السكانية، واحتواء الثقافات المحلية وإعادة صياغتها وصهرها في ثقافة أحادية تستمد مرجعيتها من ثقافات الدول المنتصرة، فإن الحروب الإقليمية رغم انحصارها في رقع جغرافية محدودة مكانيا، لا تقل ضراوة وشراسة عن هذه الحروب العالمية، بل في أحيان كثيرة تصبح هذه الحروب المحلية عوامل استنزاف طويلة المدى تمتد على مسافات زمنية طويلة، وتؤدي إلى خلق أجيال تتلمذ على ثقافة الحروب. ومن العوامل الأساسية التي تقوى خطورتها ضعف منظمة الأمم المتحدة ومحدودية تدخلها، لأن تواضع إمكانيات تدخلها يساهم بشكل جلي في امتداد المسافة الزمنية لهذه الحروب وبقائها بؤر توتر تستفيد منه الدول المحركة لأطراف الصراع، وأباطرة تجارة السلاح في العالم، وتفتح المجال للدول العظمى لاقتراح حلول تخدم مصالحها الاستراتيجية بالدرجة الأولى وتحافظ على موازين القوى بالمنطقة الموبوءة بها في إفريقيا وآسيا وغيرها من الأقطار، والنموذج واضح في العروض القيمة التي أتحفنا بها الباحثون، وخاصة ما فصله لنا السيد أمادو مختار امبو من المآسي التي تكابدها شعوب إفريقيا المعذبة والمكتوية كغيرها بنار هذه الحروب.

إن كل ما استمعنا إليه يندى له الجبين من الآثار النفسية الناشئة عن هذه الحروب من شيوع حالات الاكتئاب لدى الأطفال وتيتمهم وحرمانهم من أدنى حقوقهم المتعارف عليها دوليا، إلى جانب ترمل النساء، وتفكيك أفراد الأسر، وخلخلة نظامها، والزج بالنساء في أعمال الدعارة والفساد.

أضف إلى هذا ما تنشره من آثار عقلية ذات صبغة صحية، وأخرى فكرية، فأما الصحية فتلك التي تتجلى من خلال ارتفاع نسبة الأمراض العقلية، التي تنتج من الرعب والاضطراب النفسي الذي تخلقه الحروب الاقليمية، والتي تؤدي إلى تعطيل الطاقات الفكرية، وإن انتشار الأمراض العقلية في الدول المتصارعة غالبا ما تكلفها ميزانيات هامة لرسم استراتيجيات صحية لمواجهتها، وتكون المحنة أعظم إذا كانت هذه الدول فقيرة، فمآل هذه الفئات إلى التشرد والضياع مما يولد في المجتمع ظاهرة التشرد التي اعتبرت من أهم مظاهر الحرب وآثارها.

كما تسببت الحروب الإقليمية في خلق أزمات تغذية غالبا ما تؤدي إلى اختلال التوازنات العقلية خصوصا لدى الأطفال.

والمظهر الثاني لهذه الآثار يتمثل في تراجع المستوى الفكري للدول المتصارعة، لانشغالها بالحرب على حساب البرامج التعليمية والتربوية وعدم الفاعلية. ومما ينشأ عنها أيضا انفجار البنيات السكانية وإشكالية اللاجئين التي تعتبر أخطر هذه الآثار على الإطلاق لما يحدثه تخلخل هذه البنيات من عواقب سياسية وأخلاقية وحضارية، وتتجلى مظاهر هذا التخلخل في اختلال الأعراف والثقافات، ومسح الهويات المحلية، واستبدالها بثقافة المجتمعات الاستيطانية، وغير ذلك من أشكال المسح التي تفرض على المنهزمين والمغلوبين.

ولعل أبرز مثال على ذلك ما تفرضه الصهيونية العالمية اليوم على الشعب الفلسطيني، وما اقترف في حرب البوسنة التي أدت إلى تدمير معالم الحضارة الإسلامية هناك، وكذلك إقليم كوسوفو الذي تم فيه تنظيم المذابح الجماعية للمسلمين.

والخلاصة، أن الحروب الإقليمية أو المحلية أو الكونية تساهم في تدمير المعالم والقيم الأخلاقية، وتقف في وجه تقدم الحضارة البشرية التي هي وحدة منسجمة ومتماسكة تعمل الأمم في تقدمها وإنمائها. إن هذا التدمير المتواصل للحضارات الإنسانية، وهذا التلوث السائد على الأقطار بفعل الغازات التي تنشرها الحروب المتحدث عنها باستمرار، تكون وبالا على البشرية كلها، وليس على الأطراف المحاربة وحدها، وخير مثال على ذلك حرب الخليج التي وجهت ضد العراق أساسا، وإذا كانت قد دمرت بنياته الاقتصادية، ومعالمه التاريخية الخالدة، فإن الدول المجاورة له لم تسلم من تسمم الأجواء والمياه والنبات ناهيك عن الركود الاقتصادي الذي أصابها، بل إن الجنود الأمريكان على الخصوص، والغربيين على العموم قد نالهم حظهم من التسممات السائدة هناك.

رحم الله مولانا الحسن مؤسس هذه الأكاديمية الذي يعارض هذه الحروب ويقبل على الحوارات التي تنير القلوب وقد سار على نهجه صاحب الجلالة مولانا محمد السادس الذي متعنا اليوم بهذا المشموم الفواح من رجالات العلم والعرفان الذين أتحفونا بمشاكل العالم وآثار هذه الحروب وفوضاها ضاربة الأطناب في كل مكان.

إن المستضعفين يستغيثون من كل الأقطار ولا مغيث، ولعل من آثار هذه الحروب هذا التحذير المسيطر على رجالات القرار في العالم، وهذا الوهن المستشري في الأمم المتحدة ومجلس الأمن أمام هذا الإرهاب الصارخ في فلسطين وفي الشيشان ورحم الله الشاعر الذي يقول :

إذا غاب ملاح السفينة وارتمت   بها الريح يوما ضببتها الضفادع

هذا وأن الدواء المفيد أمام هذه المآسي، هو أن يهدي الله المجاهدين في كل مكان ليبتعدوا عن العنف ما استطاعوا ويطبقوا تعاليم دينهم ويقبلوا على ثقافة السلام التي التزم بها مولانا الحسن الثاني خلال قيادته لسفينة المغرب مدة 38 سنة. لأن السلام هو القاعدة الدائمة وهو المناسب، أما الحرب فهي استثناء

للناس المخلوقين كلهم من أصل واحد، والبارزين في شعوب وقبائل ليتعارفوا، وجزى الله خيرا الأديان في نشر السلام، وخاصة الإسلام الذي يستبعد الحروب التي تثيرها المطامع والمنافع، مثل حروب الاستعمار والاستغلال والبحث عن الأسواق والخدمات واسترقاق المرافق والرجال. هذا الدين الذي جاء لتحقق العدالة في الأرض قاطبة، ويقيم القسط بين البشر عامة وينادى المؤمنين ليدخلوا في السلم كافة بقول الله عز وجل : ﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة، ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه عدو مبين﴾.

7 – أحمد كمال أبو المجد

إن هذا الجمع من العلماء والخبراء والمثقفين يحمل مسؤولية أخلاقية كبرى وهذه المسؤولية تختلف في الظروف العادية السهلة التي فيها سلام مستقر ورخاء ممتد وعدل قائم عنها في وقت الأزمة التي يدق فيها خطر الحرب والعدوان والأذى كل باب في كل بيت وفي كل قارة وفي كل قطر مهما ظن أنه ناج منه. المسؤولية هنا أن نمنع شراً وأن نَدْرَأَ خطراً وأن نمد أيدينا إلى التعاون، نحول بجهدنا بين من يريدون أن يتوقف هذا التعاون وبين مسيرة هذا التعاون. نحن لا نملك اجترار المآسي التاريخية لأن الوقت لا يتسع والطاقة لا تحتمل والحوار قد يمتد حول هذه المسائل الخلافية التاريخية سنين طويلة، ولكل مسألة مما طرحه الأستاذ موريس دريون رأي مختلف وأنا سأقتصر على مسألة واحدة لنُطَهِّر ذاكرتنا التاريخية جميعاً من سُموم وقعت كما تقع الحوادث في التاريخ. إننا لا نستطيع أن نقيم تعاونا إيجابيا إلا إذا أقمنا بيننا نحن المثقفين عهدا وميثاقا على أن نسير في طريق نكرس الجهد الأكبر من طاقتنا له، وإلا فستضيع الأمور وسنتحمل مسؤولية أخلاقية أمام الله وأمام شعوبنا.

ظاهرة الاستعمار كثر الكلام فيها وتحتاج إلى وقت طويل، وهي ظاهرة إذا تغاضينا عن اختلافات بين حوادثها كاختلاف الانتماء الثقافي، سأوافق العميد موريس دريون وأقول إن الاستعمار له إثم كبير وله بعض النفع، وإن كان إثمه أكبر من نفعه ! على سبيل المثال، نحن في مصر استُعْمِرنا فترة ليست طويلة في الحملة الفرنسية على مصر ولكننا إلى يومنا هذا استطعنا أن نرى أيضا أن العلماء والخبراء، ذلك الجمع الفريد الذي حمله معه نابوليون إلى مصر ترك آثاراً في النهضة المصرية الحديثة أيّاً كان حجمها وبنفس المنطق نستطيع أن نقول إن وصول العرب إلى دول في أوروبا حمل معه مشاعل تنوير نقل ثقافةً، وأحدث أثراً إيجابياً في النهضة الأوربية، كتب عنه الأوروبيون أكثر مما كتب عنه العرب أنفسهم. القضية ليست قضية هذا الانتماء القطري، إنما القضية قضية إنسانية تستعلي على هذا.

ثم إن هناك فارقا آخر، نحن حين نتحدث عن تطهير الذاكرة لا تستوي الأمور، فالذي وقع من ألف سنة غير الذي وقع من خمسين سنة. وإذا كانت القضية قضية الأثر النهائي في العقل والوجدان فأنا لا أظن أن العقل الأوروبي المعاصر أو الوجدان الأوروبي المعاصر يحمل ضغينة أو يحمل ألماً أو أثراً سلبياً لوصول العرب في زمان سحيق إلى تلك المناطق. لكن الضمير الإفريقي بصفة خاصة لا زال يحمل آثار سلبية عديدة لاستعمار كان قريبا !

هذه أمور يمكن أن يطول الحديث عنها، إنما أنا أرى أن هناك واجباً أساسيا هو أن نطهّر ذاكرتنا التاريخية من هذه الأمور وأن نُجْهِضَ أمرين : نُجهض محاولة وضع العرب والمسلمين في موقف التناقض والتضاد والتصادم مع الحضارة الغربية لأن هذا تصادم موهوم. ولو أمسكنا ورقة وقلما وكتبنا العناصر الأساسية في الثقافة الغربية لوجدناها تدور حول محورين : هي ثقافة عقلانية، أخذت المنهج العقلي من الفلسفة اليونانية، وهي حضارة فيها مُكوّن روحي

مسيحي. وإذا أخذنا الحضارة العربية الأسلامية وجدنا أن فيها أيضا مكوّن عقلي ومكوّن روحي وهذان المكوّنان ضروريان لإيجاد صلة نسب قوي بين العربي المسلم حين يفهم عروبته وإسلامه فهماً صحيحاً وبين الأوروبي فرنسياً كان أو انكليزيا أو هولندياً، إذن في مثل هذه المواقف التاريخية الحاسمة ينبغي التركيز على المشترك، وتطهير الذاكرة المعاصرة من البقايا التي قد تعوق المسيرة. أنا أستطيع أن أثبت تاريخيا أربع معوقات من وجهة نظر عربية :

الأمر الأول : في التاريخ القديم كان صراع المبشرين مع الدعاة لأن المسيحية دين عالمي والإسلام دين عالمي كذلك، وطبيعي جدّاً أن العالميين يتنافسان، ولا أقول يتصادمان.

والأمر الثاني : الحروب الصليبية وقد نسيناها تماما، واختلف المؤرخون في بعض تفاصيلها. والأمر الثالث : الظاهرة الاستعمارية وقد بدأنا ننساها لأنها ابتعدت عنا ولا نظن أنها تتجدد.

وأخيرا انحياز دول عديدة للاستعمار الاستيطاني لأرض فلسطين، وهذا هو الأمر الذي لا يزال حيّا وإن كان الموقف الأوروبي فيه صار أفضل من الموقف الأمريكي بكثير.

أما الذي أريد أن أصل إليه من هذا كله أن الأخطار المعاصرة هي خطر الحروب، هي خطر استعلاء دولة واحدة في ظل فقدان التوازن الدولي. وإننا نحن العرب والمسلمين نريد أمرين : نريد سلاماً مع الدنيا كلها، ونريد من أوروبا بصفة خاصة، لأننا لا نعرف الصين وليس بيننا وبينها ما قام بيننا عبر التاريخ وفي الحاضر من صلات إيجابية أخوية تعاونية وثقافية مع العديد من الدول الأوروبية. مَنْ منّا لم يدرس الحضارة الغربية ؟ أنا وإن كنت رجل قانون بدأت بقراءة الفلسفة اليونانية ثم الفلسفة الحديثة ألمانيةً وفرنسيةً وانكليزيةً، وضميرنا

وعقلنا مُشرب بشيء كبير من هذا. ولا نحس بغربة كبيرة حين نذهب إلى أي بلد من البلدان الأوروبية. إذن وضع العرب والمسلمين في مقام المواجهة مع أوروبا أمر يجب أن نطرده.

الأمر الثاني، نحن ننتظر عودة التوازن الدولي عبر قوتين أساسيتين على اختلافهما تماما : أوروبا والصين. أوروبا، وفرنسا بالذات ظهرت منها مواقف إيجابية تجاه قضية التوازن الدولي. وما أظن أن وقفة الرئيس شيراك ومن قبله رصانة وهيبة الرئيس دوكول إلا معبرا عن رغبة فرنسا في أن تكون قوة كبرى لها وزن ولها دور إيجابي فعّال خيّر في العلاقات الدولية.

نحن الآن في لحظة تاريخية خطيرة جدا ننتظر تأييدا ومعاونة للتعاون ولوقف ثقافة الحرب، ننتظر ذلك من فرنسا ومن ألمانيا ومن أنجلترا ومن كل القوى المحبة للسلام.

وأقول في النهاية، ليس عندنا حرب مقدسة إلا حرب واحدة، وهي الحرب ضد الحرب وضد الاستعلاء وضد الإخلال بالمساواة وضد قمع الحريات وضد صراع الثقافات ! هذه المعركة إن كسبناها كسبنا العالم وكسبَها العالم وإن اشتغلنا عنها بقضايا أخرى أظن أننا سنكون مقصّرين تقصيراً هائلا في مسؤوليتنا السياسية والقانونية والأخلاقية.

8 – عابد حسين

استمعت بكثير من الاهتمام إلى حديث الأستاذ دريون عن الاستعمار وجلائه. فأنا واحد من الذين لا يترددّون في الاستماع لأفكار أو لآراء جديدة ولو لم أكن أتفق معها. وأرى أنه بعد مرور خمسين سنة على جلاء الاستعمار، لا يحق لأية دولة بما في ذلك بلدي، أن تدافع عن حماقاتها ونقط ضعفها وأوجه فشلها

لتنسبها للاستعمار. وإذا لم نتحرك بوتيرة سريعة، فيجب على الهند والمستعمرات السابقة الأخرى النظر إلى أعراقها والنظم الحاكمة والنظام الذي وضعته، لكن أودُّ أن أقول بكل تواضع إن تاريخنا على مدى الخمسين سنة الماضية لم يكن سيئاً، كما أنني لست بصدد التحدث عما حقّقناه وعما يعوزنا فيما يخص التقدم الاقتصادي والمالي.

لدي ملاحظة للأستاذ دريون وهي أنني أوافقه الرأي بخصوص العوامل الأربعة أو الخمسة التي ذكرها عن جلاء الاستعمار، فقد كان مصيباً في حديثه عندما قال إن الدول الاستعمارية أضحت منهوكة القوى غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أنه كان محقّاً عندما ذكر أن روزفلت الذي كانت دولته مستعمرَة في وقت من الأوقات قام بدور فعّال في دفع تشرشل وآخرين إلى طرح مسألة جلاء الاستعمار عن المستعمرات. كما أوافقه الرأي في أن الروس كانوا يرغبون في تفكيك الإمبراطوريات التي أشار إليها. وقد قام حلفاء الاستعمار في المملكة المتحدة وفي بلدي وفي باكستان بدور على جانب كبير من الأهمية في تطعيم المقاومة بالأفكار التحرّرية وفي مواجهة الاستعمار. وفي هذا الصدد، لا يجب البتة التغاضي عن الطريقة المتميّزة التي كافح بها غاندي الاستعمار ليحصل على استقلال الهند. وأودّ أن أقول إن العوامل التي ذكرها الأستاذ دريون أمور صحيحة، لكن يجب عليه أن يذكر أيضاً الحركات التحرّرية وحركات المطالبة بالاستقلال والنضال من أجل الاستقلال الذي قامت به هذه الدول في المستعمرات السابقة.

وأودُّ الإشارة إلى أمر بخصوص التاريخ الاستعماري للأنظمة الحاكمة في بعض بلداننا. وأرى أنه يتعين عليكم الإقرار بأنه كان ثمّة قدر كبير من الاستغلال، كما كان ثمّة قمع للحريات وثمّة أسباب عديدة أدّت بهذه الدول إلى التوقف والرجوع إلى الوراء. وأؤكّد أنه إذا أراد أي طالب في مادة التاريخ أن يدرس ما حدث في هذه البلدان بطريقة هادئة وموضوعية، سيقنعكم بأن التاريخ لم يكن

مشرقاً بالطريقة التي تصفونها. لكن اسمحوا لي بأن أخبركم على الأقل بتجربتي - فأنا لا أعرف الشيء الكثير عن إفريقيا - وهي أنه كان للحكم البريطاني في الهند جوانب إيجابية : التمرس على اللغة الإنجليزية، والأفكار التحرّرية ومفاهيم الحرّيات التي تشبّعنا بها من الجامعات في الغرب، كما أعترف بأنه على الرغم من بعض الأعمال الوحشية التي ارتكبت، فإن بذور الديمقراطية زرعت خلال الاحتلال البريطاني. وإذا أردنا مقارنة المستعمرات البريطانية بغيرها، فإن بذور الديمقراطية زرعت في الدول التي احتلّها البريطانيون، وبالتالي تمكّن البرلمان عندنا من الدفاع عن الحقوق الجديدة التي كان ينادي بها. ولي اليقين أنه إذا أخذت كل هذه الأمور بعين الاعتبار، يمكن للمرء أن يقول إنه كان تاريخاً متشابك الأجزاء.

لقد كانت ثمّة جوانب مشرقة وأخرى مظلمة، لكن وجود حكومة حرّة ومستقلّة يكون أحسن بكثير من حكومة جيّدة. صحيح أن العالم شهد وجود أنظمة غير محبوبة، لكن عندما كانت تقوم بعملها، كانت تجلب الأمن والسلام للشعب، وعندما أزيحت هذه الأنظمة، شاعت الفوضى والاضطراب، وقد قال ماو «عندما تحرّك الصخرة، تخرج الحشرات». فما كان يُقمع وينزل إلى القعر في السابق، طفا فجأة على السطح لأن سياسة فرق تسد التي حكمت المستعمرات لمدة طويلة أدّت إلى حدوث انقسامات وإلى شن الحرب على الآخرين. ولا أودُّ أن أنحي باللائمة على المعمّرين السابقين، وإنما أريد أن أذكر بأن هذه الظروف وجب أخذها بعين الاعتبار. وإذا أردنا أن ننظر في سجل التاريخ، فيجب إيلاء الاهتمام للدور الذي قام به السكان الأصليّون في هذه المنطقة، كما يجب النظر إلى الأعمال الوحشية التي ارتكبت لا لشيء إلاّ لتمكين علَم أجنبي من أن يرفرف في مساء بلد آخر.

وأنهي تدخّلي بالإشارة إلى ما قاله شكسبير : يعيش فعل الشر بعد ممات فاعله، بينما يدفن الخير مع عظام صاحبه.

9 – ناصر الدين الأسد

إن الحديث الذي استمعنا إليه من المتحدثين الأوّلين في بداية هذه الجلسة المخصصة للمناقشات يحتاج إلى جلسات متعددة ينتظمها حوار علمي هادئ يقوم على أساس من حقائق التاريخ ووقائعه. ولكن لابد من تعليق سريع، لا يفي بالغاية، ولكنه على الأقل يجعلنا نشعر بأننا وجهنا الانتباه إلى ما يجب أن يوجه الانتباه إليه.

أحب أن أركز حديثي في نقاط محددة : النقطة الأولى أنني لم أستمع في خلال الجلسات التي عقدت أمس واليوم إلى أي من المتحدثين ذكر الماضي. وإنما كان حديثهم جميعا حديثا علميا متوازنا، مستشهدين بالأرقام وبذكر الأقطار والوقائع التاريخية، حديث عن الحاضر ومعاناته وعن المستقبل ومخاطره. الحاضر والمستقبل هما اللذان يشغلان بالنا. من أجل هذا لم يحاول أحد أن يثير أحقاد الماضي، وما أكثر هذه الأحقاد، والشعوب لا تعيش باجترار أحقاد الماضي ولا مكارهه.

نحن مثلاً لن نتحدث، لا أنا ولا غيري، عن الحروب الصليبية ومآسيها وفظائعها التي جعلت هؤلاء الناس باسم الدّين، باسم الصليب، يأتون من مختلف أنحاء أوروبا إلى هذه البلاد ليفتكوا بأهلها ويدمروا معالمها. هذا حديث طويل، لم يتحدث أحد عنه إطلاقا لأن الحروب الصليبية انتهت وأصبحت جزءاً من الماضي، ولا يحاول أحد منا أن ينبش رفات الماضي ولا أن يثير أحقاد الماضي. كذلك لم يتحدث أحد منا عن الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي لبلادنا العربية والإسلامية، هذا الاستعمار الذي تواضع بعض المتحدثين الآن وذكروا له شيئا من المحاسن، ولكن مساوءه وفظائعه المتمثلة في إفقار هذه البلاد التي استعمروها ونهب ثرواتها واستلاب لغاتها وتدمير ثقافاتها وهوياتها. هذه الأشياء مقررة وواضحة، وكتب الأوروبيون والأمريكان المنصفون عنها،

هؤلاء المنصفون الذين لا يتحدثون حديث السياسة ولا حديث العاطفة، وإنما يتحدثون حديث العلم، تحدثوا عن ذلك !

وبالرغم من أن آثار هذا الاستعمار الذي انقضى بجيوشه، فلا زالت آثاره باقية في بلادنا. ولأضرب على ذلك مثلا واحدا من الأمثلة الكثيرة : الاستعمار الذي تمثل في اتفاقية فرنسية إنكليزية هي الاتفاقية المعروفة «سايكس بيكو» التي عقدت سنة 1917 والتي نتج عنها تقسيم هذه الوحدة المتمثلة فيما يسمى بلاد الشام حيث جزّئت إلى أربعة أجزاء، قطعت أوصالها وأضعفت تمهيدا لغرس هذا الجزء الغريب فيها. وأظن أن الكلام واضح، ولا يجوز لأحد أن يتحدث في هذه الأمور إلا إذا كان قد درس التاريخ وعرف حقائقه ووقائعه معرفة صحيحة دون محاولة لتحسين القبيح.

وأحب كذلك أن أشير إلى ما قيل حول موضوع أن العرب كانوا من أكبر المستعمرين، وأحب أن أضرب على ذلك مثلا من أجل توضيح الفكرة التاريخية. فالقبائل العربية التي كانت موجودة في الجزيرة العربية قبل الإسلام بقرون كانت لها امتدادات وفروع في كل بلاد الشام، أي في فلسطين والأردن ولبنان وسوريا حتى الأقسام الجنوبية من تركيا. هذه البلاد كلها كانت عربية قرونا طويلة قبل مجيء الإسلام – وأنا أحب، قبل أن يتحدث أحد في هذه الموضوعات أن يكون قد تفحص الحقائق والوقائع ودرس التاريخ حقيقة – هذه القبائل العربية التي كانت موجودة هناك مثل «قضاعة» و «لخم» و«الغساسنة» و «كلب» و «بكر» وسواها، وحتى اليوم تسمى أجزاء من تركيا الجنوبية الشرقية : ديار بكر، وهي مشتركة مع العراق ومع سواها. هذه القبائل من السكان العرب كانت امتداداتهم مع الجزيرة العربية بعد ظهور الاسلام، قام الإسلام بتحريرهم من مستعمريهم، هو لم يستعمر هذه البلاد لأنها بلاد عربية وإنما قام بتحريرها من هؤلاء المستعمرين.

مثل هذا الكلام عن مصر. فمصر كما هو معروف عند الجميع كان الأقباط وكنيستهم القبطية يعانون أشد المعاناة من الكنيسة البزنطية، وكانوا على اتصال وثيق بجيرانهم في الجزيرة العربية فرحبوا بمجيء الإسلام ليخلصهم مما حدث في الكنيسة الأوروبية. ولا أريد أن أقول غير ذلك، وخاصة بعد مؤتمر «نيقيا»، بعد المجمع الكنسي في «نيقيا» سنة 325 م. فلم يأت إذن المسلمون لا إلى بلاد الشام ولا إلى مصر مستعمرين، بمعنى الاستعمار كما يستعمل في هذه الأيام.

ومع ذلك فأنا أكتفي بهذا الحديث، وأحب أن لا ننبش قبور الماضي ولا رفاته لأنه انتهى وانتهت آثاره، وعلينا أن ننظر إلى حاضر البشرية الآن وإلى مستقبلها وخاصة في مثل هذا المحفل العلمي الذي تتمثل فيه هذه البلدان المختلفة بعقول علمائها، وأن نحاول أن ننظر إلى المستقبل لندرأ بعض شروره.

10 – أحمد صدقي الدجاني

في عرضه القيم انطلق الرئيس ماريو شواريس من اللحظة الراهنة، دق جرس الإنذار مشيراً إلى خطر تفجّر حرب بالغة الخطورة، رسم خطوطاً دقيقة للقوى الموجودة في الساحة فتوصل إلى الإشارة إلى أزمات وإلى حال كل الأطراف، بدءاً من أوروبا نفسها. واستمعنا هذا الصباح إلى حديث متعمق من السيد خالد الناصري، رسم فيه صورة دولية بإيجاز ودقة تلاه بعد ظهر اليوم السيد عبد الوهاب معلمي الذي طرح وضع النظام الدولي في ظل الأمم المتحدة. مجموع هذه المداخلات مع المداخلات التي شاركنا فيها ومنها مداخلة العضو أناتولي كروميكو، رسمت دقة المرحلة الراهنة التي كنت تناولتها. ولم يستمع إليّ الرئيس شواريس الذي تغيب عن الجلسة، حيث كانت إضافتي أننا الآن في حرب فعلية

وأن الجبهة الأولى هي في فلسطين والجبهة الثانية في أفغانستان والثالثة توشك! وهذا الوضع كله يدعونا إلى أن نتكاتف.

من وحي تعليقات اليوم، عدت إلى بعض الأرقام، نشبت الحرب الأولى بين من ؟ ولماذا ؟ وكم كان عدد ضحاياها ؟ والرقم المشهور من القتلى ثمانية ملايين ونصف. ونشبت الحرب الثانية بين من ؟ ولماذا ؟ وما علاقتها بظاهرة الاستعمار؟ وكان عدد القتلى فيها 38 مليونا. والحق أني عدت إلى النص الحالي من أساتذة معهد الحرب الفرنسي حين قدّموا بدقة هذه النزاعات جميعا وختموها بالقول : تحكمت في هذه النزاعات عقدة العظمة والغرور أحيانا والخوف أحيانا، والحرمان من الحقوق والكبت أحيانا ! مجمل ما سمعناه في هذين اليومين يشير إلى أن هناك طغيانا وهناك طغاة، وأنا ميال إلى عدم تقسيم العالم إلى دول. نحن بنو هذه الأرض منها خُلقنا، لكن في كل مكان يوجد تجار سلاح ويوجد طغاة ويوجد من يتطلعون إلى الحرية وهم الذين جعلوا ثورة التحرير تتدفق ! وعامل ثورة التحرير عامل أساسي في صنع عالمنا المعاصر.

تُرى، ما السبيل إذن ؟ أكرر الرسالة التي قيلت. نحن من أهل الرأي والحكمة، فلندعو إلى أن يتكافل الحكماء في العالم ليمنعوا هذا الجنون التي سيتفجر حربا تكون لها تداعيات، ولنخاطب أهلنا في كل الشعوب قائلين، لابد من أن تُحفظ حقوق الشعوب.

وإذا كان جاك سْتْرُو نفسه فتح الملف فيما يخص فلسطين والعراق وغيرها واسم الامبراطورية البريطانية، فلنستفد من العبرة ولنقل إن الاستعمار كان شرا في غالبه كما قال بعض الإخوة، ولكن الاستعمار الاستيطاني هو الشر المطلق، ولا مجال لقبوله أبدا لأنه طرد للشعوب واغتصاب للأرض وتهجير لأصحابها، وبأمر الله سبحانه نحن مدعوون إلى مواجهته، كانت ثورة مباركة للغاية أرسلنا فيها رسالة.

وأنا أذكر الطغيان، تذكرت ما ورد عن سيدنا موسى وسيدنا هارون ﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ وسألت نفسي، نحن الحكماء، ما دورنا ؟ الأكاديمية أجابت : دورنا أن نقول لهؤلاء الطغاة قولاً ليّناً أحياناً وشديداً أحياناً أخرى ! انتبهوا فالعالم في خطر وأول ضحاياه أنتم !

11 – أمادو مختار امْبو

سأبدأ بالإشارة إلى الملاحظات التي بسطها زميلنا الأستاذ صدقي الدجاني. من الأكيد أننا نعيش اليوم مرحلة حرجة يشوبها الكثير من الغموض والاضطراب، ومبعث ذلك عوامل كثيرة. أولها، نظرتنا إلى التاريخ والطريقة التي نفسّر بها صفحات التاريخ. فمنظورنا للتاريخ يجعلنا في الوقت الحاضر ننسب للآخرين نوايا لا وجود لها، ولكننا نختلقها اختلاقاً لتسويغ بعض الأهداف. وتظهر العروض التي قدمت بعد الظهر بما في ذلك العرض الذي بسطته أنه عندما نتحدث عن الاستعمار، من الممكن أن تكون الآراء متمايزة تماماً وذلك تبعاً لانتمائنا إلى دولة مستعمِرة أو بلد مستعمَر. فالمنظور الذي نكونه عن الاستعمار وعن دوره المشين والظروف التي تسببت في وقوعه والأحداث التي حصلت في زمنه يختلف حسب موقع هذا الطرف أو ذاك. لكن الاستعمار والاستقلال جزءان من التاريخ ولا يمكن لأي طرف أن يمحو هذا التاريخ. فبإمكاننا إذن أن نجدّ في فهمه بأكبر قدر من الموضوعية لنبرز جوانبه الإيجابية ولنتجنّب ما خلّفه من أضرار أملاً في غد أفضل. وهذا ما يجعلني أشاطر فكرة الأستاذ العراقي. وأرى أنه يتعين علينا في يوم من الأيام أن نخصّص نقاشاً موسّعاً للمشاكل المرتبطة بالاستعمار.

وأقرّ من جانبي بأنني من إنتاج الاستعمار. فقد استُعمر بلدي وأقول إن ولوجي المدرسة كان بفضل الاستعمار حيث تعلّمتُ اللغة التي أتحدث بها

اليوم. لكن عندما كنتُ طالباً في جامعة السوربون، غالباً ما كانت تثيرني المثل العليا التي أجدها في مؤلّفات كتبها كتاب كانوا يثيرون الإعجاب الشديد في نفسي ولن أذكر منهم سوى فيكتور هيجو الذي نخلّد هذا العام ذكرى وفاته المائوية. وكان فكري يضطرب دوماً بما أقرأ من نوايا خيرة ومثل عليا تضمنتها هذه الكتب من جهة وبالواقع المتمثل في الغزو الاستعماري من جهة أخرى والذي كان يعبّر عنه بالطريقة التي كانت تتصرف بها عناصر الاستعمار في بلادنا. وأذكر أنه كان لي أستاذ في المدرسة الابتدائية يردّد على مسامعنا كل صباح بلكنته الجنوبية : «أنتم زنوج وستظلّوا كذلك إلى الأبد». لقد كان ذلك أمراً بدهياً، وكنا نغضب لسماع ذلك في بادىء الأمر، لكن بعد ذلك، صرنا لا نسخر من ذلك فحسب، بل أصبح ذلك بمثابة تحدٍّ بالنسبة لنا. فقد كان هذا الأستاذ يريد أن يقول إننا مختلفون وإن هذا الاختلاف حكم علينا للأبد بوضع كنا واعين به ونريد أن نتخلص منه لنعطيه الدليل على أن هذا الاختلاف من الممكن أن يكون موجوداً في الواقع لأنه من الناحية الأنثربولوجية كنا مختلفين، لكن من الناحية الأدبية والفكرية، لم يكن ثمّة أيّ اختلاف. وأستحضر دائماً ما قاله البروفيسور جون بيرنار من أنه لا وجود للأعراق وأن البشر لهم جميعاً نفس القدرات.

ولنعد إلى هذا الأستاذ، فقد التقيته مجدّداً بعد رجوعي من فرنسا عندما قدمت إلى أكاديمية التفتيش بالسينغال لأتسلّم مهام الأستاذية. فعندما رآني، قال أمام الملأ : « هذا ما صنعتُ بتلامذتي»، فانتفضت زوجتي وقالت لي : «هل بلغت به الوقاحة أن يقول هذا»، فرددت عليها قائلاً : «لا، قد يكون محقّاً في كلامه، لأنه من فرط ما كان يقول لنا، دفعنا إلى بَزِّ أنفسنا».

لقد شكّل الاستعمار مرحلة فاجعة بالنسبة لبلدنا. لدي كتاب عن الاستعمار أطالعه من وقت لآخر محاولة مني لفهم سبب وصول شعوبنا إلى الوضع الحالي حيث تحكي الحوليات السينغالية أن قرى أحرقت ودمّرت عن بكرة أبيها خلال

الغزو الاستعماري. وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إنه في ظل الاستعمار كانت ثمّة أحداث مروعة ومزعجة، وكان ثمّة أناس أرادوا المساهمة في إعطاء الشعوب المستعمرة بعداً فكرياً يمكّنهم من تجاوز الوضع الذي كانوا فيه، وبالتالي، لا مأخذ على من راهن على هؤلاء الناس.

أما فيما يخص مسألة تقسيم الحدود لتبرير الاستعمار، فالقوى الاستعمارية كانت تريد ألاّ يتم المساس بالتقسيم الذي قامت به خلال القرن التاسع عشر. وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية للمشاكل التي أصابت القارّة الإفريقية بعد حصول دولها على الاستقلال. لكن ذلك لا يغفر لنا الأخطاء التي ارتكبناها عند نهاية عهد الاستعمار.

وأودُّ أن أختم بنبرة متفائلة بالحديث عن مؤلّفيْن لعالم أنثربولوجيا ألماني: «الحضارات الإفريقية»، و«مصير الحضارات». فقد كان الكاتب قبل الحرب العالمية الأولى يؤكّد الطرح القائل إن إفريقيا كانت لها حضارة على درجة كبيرة من الغنى والحال أن استعمار إفريقيا كان يبرّر على نطاق واسع من منطلق أنها قارّة مريضة. وقد حاول الكاتب إبراز أوجه التشابه بين العقليات الإفريقية والعقلية الجرمانية. ويبدو أن هذا الأمر يبعث على الاستغراب لكن عالم الأنثربولوجيا هذا عاش داخل المجتمعات الإفريقية. وفي يوم من الأيام بدأ تفكيره بملاحظة واحدة : كان يقف أمام مأرضة (وكر للأرضات) كبيرة، وكان يلاحظ العدد الكبير الذي كان يأتي من الداخل، ومحصّلة الأمر أن الأجيال الجديدة من الأرضات تصعد إلى السطح بالقضاء نهائياً على الأجيال القديمة كما لو أن هذه الأجيال أكملت دورها التاريخي وأنه يتعين أن يحل محلّها جيل آخر أكثر حيوية.

وأستنبط من هذه الصورة الدرس التالي: إن إفريقيا قارّة تثير الدهش وتتجاوز دائماً كل ما يصيبها من محن، إذ لا تنفكّ قوى التجديد عن الانخراط

في أي مسار جديد يتخذه التطور في القارّة. وأرى أن جيلنا يضطلع بمسؤولية إخبار الأجيال القادمة بالحقيقة، وبكونهم جزء من إنجازاتنا وأخطائنا حتى نمكّنهم من الإعداد لمستقبل أفضل.

وعلى الرغم من الحروب والصراعات والانقلابات وداء فقدان المناعة المكتسبة، أعتقد أن إفريقيا ستتغلّب على مشاكلها وأنه من الواجب وضع الثقة في الشعوب. ولي اليقين أن الشعوب الإفريقية ستتصرّف بحِكمة إزاء هذه الأحداث. وبإمكان الشعوب الأخرى أن تسير على الطريق نفسه وستجد ديناميية جديدة. فالتاريخ مسار طويل وغيرثابت، وحيثما وُجد البشر، ستحصل تغيرات وسيقوموا بما يمليه عليهم قدرهم.

خطاب اختتام أعمال الدورة

إدريس العلوي العبدلاوي

عضو الأكاديمية ومدير الجلسات

السيد أمين السر الدائم،

السيد أمين السر المساعد،

حضرات الزملاء الأفاضل،

حضرات السيدات والسادة،

هكذا نكون قد انتهينا من أعمالنا في هذه الدورة بعد أن انصرفنا طيلة ثلاثة أيام لمعالجة الموضوع المطروح علينا من جميع جوانبه كنا خلالها ساعين إلى أن يعطي كلٌّ واحد منا عُصارة فكره وحصيلة تجاربه ليغني الموضوع إغناء، حتى نكون عند حسن ظن راعي هذه الأكاديمية جلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي اقترح على أنظار تأملاتنا هذا الموضوع المهم الذي يكتسي في الظروف الحاضرة صبغة ملحة.

لقد عملنا في هذه الدورة، أعضاء الأكاديمية وخبراء، يجمعنا حس مشترك وإرادة طيبة واحدة وإيمان برسالة هذه الأكاديمية، وقد تمت دراسة جوانب الموضوع المتعددة بكفاءة وموضوعية معمقة وبُعد نظر. لقد كنا نتنافس لنصل إلى الرأي الصالح ، وقد أدلى كل واحد منا بدلوه بين الدلاء، وأمكن لجميع المتخصصين، كلٌّ فيما يخصه وعلى حسب مشرب المعرفة الذي يتخصص فيه

إبراز جانب من جوانب هذا الموضوع الهام وإغناؤه سواء بعروض كتابية أو تعليقات وتدخلات عند طرح النقاش. وقد استطاع الأعضاء كعادتهم أن يقدموا في هذا الموضوع الكثير، ولا غرو في ذلك فإن خاصية أو خصوصية الأكاديمية هي توفرها على هذه الثلة المختارة من أعلام الفكر الذين يستطيعون كل واحد في ميدانه أن يأتي بالجديد ويضيف إليه.

ولا يمكن أن يصدر عن الأكاديمية في مختلف دوراتها وأثناء وبعد مناقشاتها لمحاور مختلفة، لا يمكن أن يصدر عنها إلا استنتاجات يطبعها التنوع، فالأكاديمية بطبيعة نشأتها متنوعة الاتجاهات والمشارب والعقائد والديانات، وقد أراد لها مؤسسها جلالة الحسن الثاني رحمه الله أن تكون كذلك، فلا يمكن أن تكون استنتاجاتها إلا صورة تعكس صورتها الحقيقية. وهكذا تكون الأكاديمية قد أضافت ببحوثها طيلة أيام هذه الدورة إلى حصيلتها العملية حصيلة جديدة وعطاء جديدا يجعل منها مرجعية دولية مرموقة.

لا أريد أن أعيد على مسامعكم ما تمتعنا جميعا بمتابعته، وما قمتم بالتفكير المشترك فيه وتبادل الآراء حوله سعياً وراء الوصول إلى حلول كفيلة بتأمين مصالح المجتمع الدولي شماله وجنوبه، شرقه وغربه.

إن من العسير أن يُقْدم المرء على تلخيص الأفكار والمعلومات والمقترحات، فهي أفكار تمثل آفاقاً مختلفة ووجهات نظر متعددة في موضوع هذه الدورة ولكني أريد فقط أن أشيد بالمعنوية العالية التي سادت حوارنا، والجدية التي تم بها تناول الموضوع، وبالنقد النزيه وحسن الاستماع إلى الرأي الآخر الذي تميزت به جلساتنا وأود أن أهنئ السادة الخبراء الذين استفدنا منهم كثيرا ومن حسن تدخلاتهم بما ساهم في إغناء وإثراء مناقشاتنا، هذا النقاش الذي سادته الروح العلمية ووقار العلماء.

لقد أصبحت الأكاديمية ملتقى علميا متجدِّداً، ومنتدى فكرياً واسعاً، ومجمعاً علمياً مفتوحاً تتاح فيه الفرص لالتقاء صفوة من أهل العلم، واجتماع نخبة من رجال الفكر والثقافة الإنسانية، واستقطاب ثلة من الخبراء والعلماء من سائر بلاد العالم وأنحاء المعمورة للتدارس والتحاور حول موضوع من المواضيع.

وإننا لنستحضر ما حققته دورات الأكاديمية السابقة من نتائج إيجابية، وما خلفته من أصداء حسنة، كانت محل اهتمام كبير وعناية فائقة من طرف الجميع لما لمسوه فيها من عمل إيجابي وعطاء فكري مفيد.

ويسعدني أن أتوجه أصالة عن نفسي ونيابة عنكم إلى زميلنا السيد أمين السر الدائم الدكتور عبد اللطيف بربيش لأثني الثناء الجميل على جهوده المتواصلة في الإعداد والتوجيه والتنظيم، وعلى ما يتميز به من صبر ومصابرة، وكد واجتهاد، مما جعل أشغال هذه الدورة كسابقاتها تمر في أحسن الظروف، كما أزجي الشكر إلى الإدارة العلمية أولئك السادة الذين يعملون في صمت، وإلى سائر أطر الأكاديمية وموظفيها على ما بذلوه من جهد مشكور يسَّر أعمالنا ومهّد لنا التوفيق والنجاح.

أشكر رجال الإعلام الذين غطّوْا وقائع هذه الدورة وساهموا بتعريف الرأي العام بأشغالها.

ولايفوتني أن أتوجّه بالشكر والثناء إلى فريق الترجمة الذين مكّنونا بكفاءتهم وصبرهم ومثابرتهم من التواصل والتفاهم، وكانوا لساننا، وربطوا بيننا الصلة على اختلاف لغاتنا، وسعوا في جهد ملموس ومسموع إلى أن يكونوا أوفياء في أداء ما نطقنا به وما كتبناه، فلهم باسمكم وافر الشكر وجزيل الثناء.

حضرات السادة الأفاضل،

إن أعضاء الأكاديمية ليشعرون بالاعتزاز لما يجدونه في كنف راعي هذه الأكاديمية جلالة الملك محمد السادس نصره الله من رعاية واعتبار، وسوف يتولى السيد أمين السر الدائم رفع برقية لجلالته باسمنا للإعراب للسدة العالية بالله عن أصدق عبارات الشكر والعرفان مشفوعة بأخلص آيات الولاء والعرفان.

أستأذنكم لأعلن عن اختتام أعمال الدورة، وشكرا جزيلا مرة أخرى، وإلى موعد آخر في دورة قادمة لنعالج دائما قضايا فكرية هامة ونحن أشد قوة وأكثر حماساً لخدمة الثقافة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تلخيص لأعمال الدورة الخريفية للأكاديمية
من خلال البحوث والمناقشات

عالجت أكاديمية المملكة المغربية في دورتها الخريفية التي انعقدت يومي9 و10 دجنبر 2002 الموضوع الذي عهد به إليها راعيها سيدنا المنصور بالله وهو : «الحروب الإقليمية والمحلية وآثارها على التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري واستتباب السلم في العالم»، وذلك من خلال المحاور التالية :

I – المحور المفاهيمي.

II – أسباب الحروب الإقليمية والمحلية.

III – آثار هاته الحروب.

IV – مقترحات من أجل الإنهاء الممكن لهاته الحروب والوقاية من نشوب حروب جديدة.

I – المحور المفاهيمي

سجلت الأبحاث المقدمة أمام الدورة بالنسبة لهذا المحور المعطيات التالية:

1 – إن موضوع " الحرب " يشغل عالم اليوم أكثر من أيِّ وقت مضى، لأن معظم الحروب التى تدور رحاها في عالم اليوم لا تخضع لمقتضيات القانون الدولي.

2 ـ إن التعريف المعتمد لظاهرة الحرب حسب ما توصل إليه الباحثون في المعهد الفرنسي لعلم الحرب ينص على أن هذه الظاهرة تعني الصراع المسلح بين الدول بقصد فرض تَوجُّه إيديولوجي مُعيّن، أو فرض وجهة نظر سياسية، أو اكتساب منافع اقتصادية وفقاً للوسائل المُنظَّمة بالقانون الدولي.

3 ـ تنضوي تحت مفهوم الحرب الأصناف التالية :

أ ـ الحروب العالمية : وهي حروب الدول المتقدمة والغنية تنشب بقصد تغيير موازين القوى لتكون لصالح المنتصر (نموذج : الحرب العالمية الأولى والثانية قديماً وحرب الإرهاب راهناً).

ب ـ الحروب الإقليمية : وهي نزاعات مسلحة بين دولتين أو مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد، لا تستغرق زمناً طويلاً إذ سرعان ما تضع أوزارها نتيجة تفاوض أو وساطة إقليمية أو دولية، في الغالب الأعم تنشب هذه الحروب لأتفه الأسباب والذرائع وهي حروب تعصف أساساً بدول الجنوب. ومن الممكن تفريعها إلى :

ـ حروب تحرير وطني.

ـ الحروب الاستعمارية التي شنّتْها الدول المستعمِرة في مواجهة الكفاح التحريري المسلح.

ـ حروب الحدود نتيجة التقطيع الاستعماري الذي لم يفكر إلا في مصالحه، متجاهلاً مطامح وآمال الشعوب، ومتغافلاً عن حقائق التاريخ والجغرافيا.

ـ الحروب الهيمنية التي تتسبب فيها دولة ما لفرض زعامة إقليمية.

ـ الحروب الإثنية لتجاور دولتين يستوطنهما عرقان بينهما حزازات تاريخية.

ـ الحروب الأيديولوجية التي تسببت فيها الحروب الباردة ورواسبها.

وقد قام المعهد المذكور بإحصاء الحروب الإقليمية التي نشبت بين عامي 1770 و 1974 فأشار إلى أنها تبلغ حوالي 336 نزاعاً مسلحاً منها 154 نزاعاً بين دول و 36 نزاعاً بدأت ضمن دولة ثم تحول إلى ما بين دول، و 3 نزاعات بدأت بين دول ثم تحولت ضمن دولة واحدة. وأوضح المعهد أن معظم الحروب الإقليمية تنتهي باتفاقيات سلام (19%) وبدون أية اتفاقية (24 %) لكون الاتجاه العام بعد سنة 1945 كان يعتبر الاتفاقيات هشة مما تسبّب في الأزمة التي يعانيها القانون الدولي في الوقت الحاضر.

ويشير نفس المعهد أن ثلث الحروب وقعت في مناطق مكشوفة من الصين إلى الوطن العربي إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وربع الحروب في مناطق المضائق في أمريكا الوسطى والبوسفور والدردنيل وبحر المانش وسنغفورة وماليزيا وأندونيسيا والمضائق الدانماركية، أما بقية الحروب فكانت في مناطق ذات العلاقة بالنفط، أساساً بين ست دول لها النصيب الأوفر في هذه الحروب حتى سنة 1945 وهي أنكلترا وفرنسا وروسيا والصين والنمسا والدولة العثمانية.

بعد سنة 1945 تجنّبت القوتان العظميان في العالم وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي التدخل العسكري في النزاعات المسلحة الإقليمية لوجود الردع النووي واستعمال الفضاء في المراقبة وجمع المعلومات، بالرغم من أنهما تتحملان المسؤولية في كثير من تلكم النزاعات، ولم تقع بينهما مجابهة شبه مباشرة إلا في برلين عام 1948 وفي كوبا عام 1962.

ج ـ الحروب المحلية أو الأهلية وهي نزاعات مسلحة تحدث ضمن دولة واحدة تأخذ شكل صراع بين حركات سياسية للاستيلاء على السلطة أو لنيل حقوق مدنية أو اقتصادية أو ثقافية، أو لضغائن عرقية أو طائفية. وحين تنشب

حرب أهلية فإنها تشمل أوجه الحياة بأسرها. وعلى سبيل المثال شهدت افريقيا التي اجتازت القرن العشرين بحمولة قياسية تجاوزت 30 حرباً محلية أو أهلية في حقبة لم تتجاوز ثلاثة عقود «من سنة 1970 إلى سنة 2000 » بمعدّل حرب كل سنة.

II – أسباب الحروب الإقليمية والمحلية

رصدت الدورة الأسباب التي تؤدي إلى نشوب هذه الحروب وقد تبيّن أنها متعددة أهمها ما يلي :

1 ـ بالنسبة للحروب الإقليمية

أ ـ مخلفات الاستعمار، خاصة منها التقطيع الاستعماري الذي أدّى إلى اصطناع حدود ترابية وبحرية رفضتها الدول بعد الحصول على استقلالها.

ب ـ خلق دول جديدة على غير أساس دولي.

ج ـ رواسب الحرب الباردة .

د ـ تعارض المصالح الجيوسياسية فيما يتعلق بمناطق النفوذ.

هـ ـ المصالح الاقتصادية التي تؤدي إلى نزاعات حول حِصَصِ تَقَاسُم نسبة المياه والثروات المعدنية والنفطية.

و ـ أخطاء التدبير السيء للاستقلالات.

2 ـ بالنسبة للحروب المحلية أو الأهلية

أ ـ الصراع على السلطة "الانقلابات العسكرية".

ب ـ الصراعات الإثنية.

ج ـ الصراعات الطائفية.

د ـ الصراعات من أجل الثروات المعدنية أو النفطية.

هـ ـ الصراعات التي يتسبّب فيها سوء أحوال المعيشة أو التفاوت الطبقي بين أقلية ثرية وأغلبية تعيش تحت عتبة الفقر "ثورات الخبز من جراء الغلاء الفاحش للمواد الغذائية الأساسية".

III – آثار الحروب الإقليمية والمحلية

أوضحت الدورة أن آثار هاته الحروب تتجلى في المجالات التالية :

1 – المجال الاقتصادي، فعوضاً عن أن تتفرغ الدول لمهام التنمية الاقتصادية فإنها بسبب الحروب تهدر إمكاناتها في صرف اعتمادات باهظة لاقتناء الأسلحة والتدبير المالي للمؤسسة العسكرية من بنيات وتجهيزات وموارد بشرية. الأخطر من ذلك أن القروض والمساعدات الدولية من أجل التنمية تُقتَطَع منها نِسَب مرتفعة لمواجهة دوامة العنف والعنف المضاد، وتقول لغة الأرقام أن الصرف على اقتناء الأسلحة في دول الجنوب انتقل من 500 مليار دولار أمريكي في أواخر الستينيات إلى 30000 مليار دولار أمريكي في سنة 1988 أيّ بزيادة نسبتها 600 % دون أن يعرف الاقتصاد الوطني نمواً بنفس النسبة والوتيرة، هذا يعني أن دول الجنوب أصبحت سوقاً رائجة لتجارة الأسلحة سواء بصفة قانونية أو غير قانونية، وقد كان من المتوقع أن ينعقد مؤتمر دولي لمعالجة قضية التجارة غير القانونية للأسلحة ولكن أحداث 11 شتنبر 2001 في نيويورك تسبّبت في تأجيله.

2 – المجال النفسي، إذ أوضحت الدراسات السيكولوجية أن هاته الحروب تؤثر على نفسية البشر وخاصة فئات الشباب التي تتعود على سلوكات العنف ومشاهد الدمار.

3 – المجال الاجتماعي الذي يغيب فيه السلم والأمن القومي وتكون النتيجة هي إرباك البنية الأسرية من جراء ضحايا الحروب من الآباء والأمهات، بالإضافة إلى إهمال القضايا الأساسية للشعوب كالصحة والتعليم وانهيار الطاقة البشرية.

4 – المجال السياسي، إذ تتسبب الحروب في عدم الاستقرار السياسي، وفي غياب نظم حكم سليمة وديمقراطية، وسيادة النظم العسكرية التسلطية وفقدان الثقة بين الحاكمين والمحكومين.

5 – للحروب الإقليمية والمحلية آثار واضحة على الحضارة عامة، إذ في ظلها يصعب تحقيق تراكم في المعارف والفنون وينعكس ذلك في شيوع السلوكات المتوحشة وسيادة ثقافة العنف بدل ثقافة التضامن والتكافل، يشار هنا أيضاً إلى ما تُسبِّبه الحروب من مساس بالمعالم التراثية المادية وغير المادية، وهي المعركة التي تتصدى لها منظمة اليونسكو بصعوبة. وبطبيعة الحال فإن الحروب التي تنشر ثقافة العنف تحول دون استتباب السلم وتعميق ثقافته.

IV – مقترحات وحلول

تقدمت الدورة بمجموعة من المقترحات الكفيلة بالإنهاء الممكن لهاته الحروب والوقاية من نشوب حروب جديدة. وتتأسس هذه المقترحات على اعتبار أن الحرب ظاهرة بشرية وليست حيوانية، لذلك فإن البشر الذين يميلون إلى

سلوكات العنف والمنازعة هم المؤهَّلون عقلياً واجتماعياً لوضع حدّ لهاته السلوكات وبناء السلم في المجتمع. هكذا ترى الدورة ما يلي :

1 – ضرورة تعزيز دور القانون الدولي لكي تتحقق فعاليته على الوجه الأكمل، وخاصة في فض النزاعات وإقرار السلام بين الدول والشعوب.

2 – تجذير ثقافة التضامن والتعاون بين الدول بالاعتماد على الأدوار التي يمكن أن تقوم بها مُركِّبات المجتمع المدني.

3 – ترسيخ التعددية كسلوك حضاري يتيح التدبير الإيجابي للاختلافات بين البشر، على أساس أن هذه التعددية تشكل الشرط الأساسي لكل بناء ديمقراطي، سواء على صعيد كل دولة دولة أو على صعيد المجتمع الدولي قاطبة.

4 – ترسيخ ثقافة الحوار المُؤَسَّسَة على قبول الاختلاف واحترام الرأي الآخر بدل الجهالة العمياء والتطرف الهدّام والتعصب بكل أنواعه. إن الحوار مفيد ليس فقط كمناخ فكري واجتماعي بل لكونه الأداة الناجعة في تدبير الأزمات الدولية، من ثمة لابد من إبداع آليات مؤسسية للتربية على الحوار.

5 – حث الدول المصنعة على أن تتخذ التدابير اللازمة للحد من التجارة غير القانونية للأسلحة. وبالطبع فإن ما هو مطلوب من الدول مطلوب من الشركات الخاصة الصانعة للأسلحة، وفي هذا الصدد من الضروري التعجيل بعقد المؤتمر المؤجل الذي سيكون عليه أن يدرس ظاهرة التجارة غير القانونية للأسلحة التي تؤجج نيران الحروب الإقليمية والمحلية.

في ضوء هذه التوصيفات والتحليلات والمقترحات ترى الدورة أن يبادر المغرب إلى دعوة عاجلة لتأسيس حركة سلام دولية من قادة الدول والحكماء

والأكاديميين والأخصائيين في مجال التِّقانة تكون فاعلة في فض النزاعات المسلحة والقضاء على بؤر التوتر التي تهدد بنشوب حروب جديدة والسعي إلى إرساء قواعد السلم العالمي.

كما ترى الدورة أن ما يعرفه العالم المعاصر بعد أحداث 11 شتنبر 2001 بنيويورك، وفي أجواء حرب الإرهاب الدائرة رحاها والمخاطر التي تهدد البشرية من جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل من الضروري التفكير في عقد مؤتمر دولي جديد شبيه بمؤتمر "سان فرانسيسكو" الذي تأسست بمقتضاه هيئة الأمم المتحدة، سعياً لإقامة نظام دولي جديد لا تهمين فيه قوة واحدة على مُقدَّرات الدول والشعوب بما يتيح إقامة نظام ديمقراطية دولية، وترسيخ سلام عالمي مبني على قيم العدالة والحرية والمساواة وتمتين علاقات الأخوة بين البشر دون أيّ تعصب عقدي أو مذهبي أو عرقي. ويكون على المؤتمر الدولي الجديد أن يصوغ دستوراً للسلوك الإنساني القائم على التعددية وشمولية القيم الإنسانية، وسمو أخلاقيات التضامن التي تتحكم فيها المصالح المادية وحدها.

إن صورة المجتمع مقلقة في بداية الألفية الثالثة ولابد من تدخلات فعالة لتجنيب الإنسانية ويلات الحروب بجميع أصنافها.

1 - Il est nécessaire de renforcer le rôle du droit international pour qu'il soit plus efficient, surtout dans les différents cas de figure de conflits.

2 - Il faut promouvoir la culture de la solidarité et d'entraide entre les Etats, en encourageant dans les pays le rôle des composantes de la société civile.

3 - Il faut tolérer le pluralisme et la diversité, afin de réaliser la cohabitation des différences. C'est la condition nécessaire à toute construction démocratique, que ce soit à l'intérieur d'un pays, ou au niveau d'un ensemble de pays. Les Etats sont tenus de se conformer à la volonté des peuples, exprimée démocratiquement.

4 - La culture du dialogue devra être renforcée. Ainsi, les problèmes seront abordés par la rencontre, la reconnaissance de l'Autre, la discussion. L'apprentissage de cette culture se fera à l'école, au sein des partis politiques et des organisations de la société civile.

5 - Intervenir auprès des Etats industrialisés afin d'aider à interdire le commerce illicite des armements. La conférence qui devait débattre de ce sujet et qui est reportée, devra tenir ses assises sans délai.

A la lumière de ces enseignements, la session encourage le Royaume du Maroc à prendre l'initiative d'inviter les chefs d'Etats à créer un mouvement qui militerait pour la paix internationale. Ce mouvement comprendrait aussi des penseurs, des spécialistes des relations internationales qui, en cas de conflits, réagiraient rapidement pour inviter les belligérants à cesser les combats, selon une formule différente de ce qui se fait actuellement.

La session pense aussi qu'après les événements du 11 septembre 2001, et alors que la guerre est menée pour éradiquer le terrorisme et qu'il y a lieu de prendre au sérieux la menace de faire usage d'armes de destruction massive, il est nécessaire de réunir une conférence internationale semblable à celle tenue à San Fracisco à la fin de la deuxième guerre mondiale afin de mettre en place un nouvel ordre mondial qui bannirait la prédominance d'une seule super-puissance et instaurerait une démocratie internationale réelle prônant l'égalité, la justice et la paix. L'image que reflète la société internationale est inquiétante en ce début du troisième millénaire. Il faut tout faire pour mettre fin aux guerres et à leurs causes.

un marché "juteux" pour les vendeurs d'armes, officiels ou clandestins. Une conférence internationale traitant de ce sujet devait se tenir pour étudier le commerce clandestin d'armements, mais les attaques terroristes survenues à New York et Washington le 11 septembre 2001 l'ont retardée.

2 - Au plan psychologique, ces guerres déterminent des comportements individuels et collectifs anormaux. La peur du lendemain, de la vindicte abolissent toute confiance en soi et démobilisent la volonté de bâtir l'avenir du pays et de faire cause commune avec l'ensemble des citoyens. Il faut noter aussi la possibilité de développement d'une culture de violence chez les jeunes, détournés ainsi de leur évolution normale et saine.

4 - Au plan social, l'absence de sécurité, le délitement social, la dissolution familiale conduisent à l'effritement des valeurs, à la diffusion des interdits, et au niveau national, à la disparition progressive des services tels la santé publique, l'enseignement etc.

5 - Au plan politique, le pays court le danger d'instabilité. La capacité de gérer les affaires publiques est mise à mal. Il y a risque d'installation d'une dictature. Celle-ci peut être militaire, comme c'est la cas dans beaucoup de pays en développement.

6 - Les effets de ces guerres sont manifestes au plan civilisationnel. Il est impossible de réaliser une accumulation du savoir dans un pays en guerre. Les comportements individualistes excluent l'activité solidaire. La fraude, le vol, la justification du gain par tous les moyens secrètent une caste d'individus qui peuvent tout acheter, qui peuvent s'organiser en bandes, en chefs de guerre même. Le patrimoine national peut pâtir de cette situation. C'est , du reste, l'un des soucis majeurs de l'UNESCO.

IV- PROPOSITIONS

Les travaux de la session ont présenté des propositions qui pourraient être de nature à empêcher ces guerres et à y mettre fin au cas où elles se seraient déclenchées. Ces propositions ont pour fondement que la guerre est une affaire humaine. Les hommes à tendances guerrières et conflictuelles portent en eux-mêmes les capacités mentales et sociales de corriger leurs comportements et d'agir en faveur de la paix. Ainsi :

D - Les contradictions d'intérêts géopolitiques relatifs à l'acquisition de zones d'influence.

E - Les conflits d'intérêts économiques au sujet de la partition de l'eau ou d'autres ressources naturelles.

F - Les erreurs de la mauvaise gestion dans les Etats devenus indépendants.

2 - Les guerres locales ou civiles

A - La course au pouvoir ou “le syndrome des coups d'Etat.”

B - Les conflits ethniques.

C - Les conflits communautaires.

D - Les conflits autour des ressources naturelles (pétrole etc...).

E - Les conflits résultant des situations sociales tendues où la grande pauvreté côtoie la grande opulence, débouchant sur les révoltes populaires où l'on s'en prend aux symboles de la richesse. Ex : "les révoltes du pain".

III - LES EFFETS DES GUERRES REGIONALES ET LOCALES

Les exposés et les débats ont montré que les effets de ces guerres se manifestent dans différents domaines :

1 - Au plan économique : les Etats, pour faire face à la guerre, mobilisent des moyens financiers et humains importants qui sont souvent au-dessus de leurs capacités. L'aide extérieure et les emprunts sont détournés vers l'achat de matériels de guerre. Le secteur du développement économique et social s'en trouve délaissé. Selon certaines études, les dépenses consenties par les pays de Sud pour l'achat d'armements sont passées de 500 milliards de dollars US à la fin des années soixante, à 3000 milliards en 1988 ; c'est une augmentation évaluée à 600%. Pendant la même période, la croissance économique n'a pas connu, dans les pays intéressés de progression notable. Les pays du Sud sont devenus de ce fait

Autre indicateur de l'Institut : le tiers des guerres avait lieu dans des régions se situant entre la Chine, le monde arabe et la Méditerranée ; le quart dans les détroits de l'Amérique centrale, du Bosphore, de la Manche, de Singapour, Malaisie, l'Indonésie, et les détroits danois. Le reste des guerres avait un rapport avec le pétrole.

Après 1945, les deux super-puissances évitaient d'intervenir dans les guerres régionales afin de ne pas se retrouver dans une situation de confrontation qui pourrait contraindre à l'usage de l'arme atomique, bien qu'elles fussent responsables d'une grande partie de ces conflits. Les deux seuls moments où l'on craignait une confrontation directe entre les deux Grands étaient la crise de Berlin en 1948 et celle de Cuba en 1962.

C - Les guerres locales ou civiles concernent un seul pays. Il peut s'agir de conflits entre des tendances politiques qui luttent pour prendre le pouvoir, ou pour acquérir des droits civils, économiques ou culturels. Il peut s'agir de conflits qui ont pour causes des sensibilités ethniques. Les guerres civiles sont très meurtrières, elles mettent à mal la vie du pays et le rôle de l'Etat. L'Afrique, par exemple, a franchi le cap du XX° siècle avec un chiffre record de 30 guerres civiles en 30 ans (de 1970 à 2000) ; il y a là une moyenne d'une guerre par année.

II - LES CAUSES DES GUERRES REGIONALES ET LOCALES

Les intervenants ont tenté de faire ressortir les causes de déclenchement de ces guerres. Les causes sont multiples, en voici les plus importantes :

1 - Les guerres régionales

A - Les séquelles de la colonisation, en particulier les découpages territoriaux qui ont mis en place des frontières artificielles refusées par ailleurs par les Etats autrefois colonisés.

B - La création d'Etats nouveaux dépourvus de fondements qui puissent en légitimer l'existence.

C - Les retombées de la guerre froide.

3 - Ainsi, une typologie des guerres peut être exposée ainsi :

A - Il y a les guerres à caractère mondial. Il s'agit de guerres entre des pays avancés et riches, elles se déclenchent aux fins de changer l'équilibre des forces au profit du vainqueur (l'exemple des deux grandes guerres mondiales et de la guerre menée actuellement contre le terrorisme).

B - Les guerres régionales sont des conflits armés entre deux ou plusieurs Etats appartenant à la même région ou sous-continent. Elles ne durent généralement pas longtemps car d'autres Etats de la même région ou dans le cadre des rapports internationaux interviennent et conseillent aux belligérants d'arrêter les combats et de s'en remettre aux négociations. Ces guerres se déclenchent en général à la suite de malentendus ou faits banals. Elles sont le monopole des Etats du Sud. On peut, en se référant à la situation géographique plus qu'aux causes, les subdiviser grossièrement en :

- Guerres de libération nationale ;

- Guerres coloniales ;

- Guerres des frontières, conséquences des découpages faits par la colonisation pour servir ses intérêts, en ignorant les réalités ethniques et historiques;

- Les guerres à but hégémonique, menées par des Etats qui, pour des raisons géopolitiques, suscitent et déclenchent la guerre pour s'accorder le leadership d'une région ;

- Les guerres ethniques entre deux Etats voisins dont les populations ont des origines ethniques différentes et des contentieux historiques.

- Les guerres idéologiques générées par l'état de confrontation qui caractérisait le monde au temps de la guerre froide.

L'Institut français cité ci-haut a relevé qu'entre 1970 et 1974, les guerres régionales étaient au nombre de 336, dont 154 conflits entre des Etats, 36 intra-Etatiques vite devenus inter-Etatiques, et 3 inter-Etatiques transformés en guerre limitée à un seul Etat. Le même Institut précise que 19 % des conflits régionaux ont fini par la signature d'accords de paix, et 24% n'ont pas été conclus par des accords de paix. La pensée qui prévalait après 1945 était que les accords n'avaient pas la crédibilité voulue.

SYNTHESE

L'Académie du Royaume du Maroc, réunie dans sa session d'automne 2002, a étudié le thème proposé par son Protecteur, Sa Majesté le Roi Mohammed VI, intitulé "*Les guerres locales et régionales et leurs conséquences sur le développement, la civilisation, et la paix dans le monde*". Les exposés et les débats ont été développés autour de quatre axes suivants:

I - UN AXE CONCEPTUEL

II - LES CAUSES DES GUERRES REGIONALES ET LOCALES

III - LES EFFETS

IV - PROPOSITIONS POUR METTRE FIN AUX GUERRES EN COURS ET EVITER LES GUERRES POSSIBLES

I - L'AXE CONCEPTUEL

1 - Plus que jamais, le thème "guerre" occupe les esprits, car la plupart des guerres actuelles se situent en position d'irrégularité vis-à-vis du droit international.

2 - La définition accréditée du mot "guerre" à "l'Institut français de la polémologie" tient compte de l'existence d'un conflit armé entre les Etats dans le but d'instaurer par la force une orientation idéologique définie, d'obliger à épouser un certain point de vue ou d'obtenir des intérêts économiques.

retrouveront une nouvelle dynamique. L'histoire n'est jamais terminée, ni figée. Tant qu'il y aura des hommes il y aura des changements et ils feront ce que leur destin leur dicte de faire.

Concernant le découpage des frontières, pour justifier la colonisation, les puissances coloniales voulaient à tout prix qu'on ne changeât rien au découpage qui avait été fait au XIX° siècle. C'était évidemment une des causes fondamentales des difficultés que le continent africain a subi après les indépendances. Mais cela n'absout pas, à lui seul, nos actes ou les erreurs que nous avons pu commettre à la fin de l'ère coloniale.

Je voudrais terminer par une note plus optimiste en parlant de deux ouvrages écrits par un anthropologue allemand : "les civilisations africaines", et "le destin des civilisations". Avant la première guerre mondiale, l'auteur soutenait la thèse que l'Afrique avait une civilisation très riche alors que partout on justifiait la colonisation par le fait que l'Afrique était un continent malade.

L'auteur a essayé de démontrer les similitudes qui existent entre les mentalités africaines et la mentalité germanique. Cela semble curieux mais cet anthropologue allemand vivait dans les communautés africaines. Un jour, il commença sa réflexion par une observation. Il était devant une termitière- les termitières sont gigantesques en Afrique- il observait le grouillement qui venait de l'intérieur. Le résultat final est que les générations nouvelles de termites remontaient à la surface en détruisant entièrement les générations anciennes, comme si ces générations avaient fini leur rôle historique et qu'il fallait les remplacer par une autre génération plus dynamique.

Je tire la leçon suivante de cette image liée aux termites: que l'Afrique est un continent surprenant ; il se sort toujours des situations les plus tragiques. Il y a toujours des forces de renouvellement qui s'engagent dans le nouveau cours que prend l'évolution du continent. Je pense donc que notre génération a le devoir de dire la vérité aux générations futures. Nous devons leur dire quels ont été nos accomplissements ainsi que nos propres erreurs afin de leur permettre de préparer un avenir meilleur.

Donc, malgré les guerres, les conflits, le Sida et les coups d'Etat, je pense que l'Afrique va surmonter ses difficultés, et qu'il faut faire confiance aux peuples. Je suis convaincu que les peuples africains réagiront positivement à ces événements. D'autres peuples peuvent également le faire et ils

extrêmement élevés exprimés dans des œuvres écrits par des écrivains que j'admirais beaucoup. Je n'en citerai que Victor Hugo dont on célèbre le Centenaire cette année. J'ai toujours été troublé par les intentions heureuses, les idéaux que renfermaient ses œuvres d'un côté et la réalité qu'a été la conquête coloniale de l'autre et qui s'exprimait dans la façon dont se comportaient les éléments de la colonisation dans notre pays. J'avais un maître à l'école primaire, qui, chaque matin, nous répétait inlassablement avec son accent méridional, " vous êtes des nègres, vous resterez toujours des nègres ". Evidemment, c'était une évidence ! Au début, on était un peu fâché de l'entendre nous dire cela, mais à la fin, non seulement on en riait, mais c'était devenu une sorte d'émulation. Il voulait dire que nous étions différents et que cette différence nous condamnait éternellement à une condition dont nous étions nous-mêmes conscients, et dont nous voulions sortir pour lui prouver que cette différence existait peut-être dans les faits parce que sur le plan anthropologique nous n'étions pas les mêmes, mais du point de vue moral et intellectuel, la différence n'existait pas réellement. Je me rappelle toujours ce que le Professeur Jean Bernard disait, qu'il n'y a pas de races et que tous les humains avaient les mêmes capacités.

Pour en revenir à ce maître, je l'ai retrouvé par la suite à mon retour de France, en me présentant à l'Académie d'inspection au Sénégal pour prendre mes fonctions de professeur. Lorsqu'il m'a vu, il a dit devant tout le monde : " voilà ce que j'ai fait de mes élèves ! " Mon épouse a réagi en me disant, "mais il a du toupet pour dire cela ! " J'ai répondu : " non, il a peut-être raison, car à force de nous dire ce qu'il disait il nous a amené à nous surpasser ".

Cela dit, la colonisation a été une période désastreuse pour nos pays. J'ai un ouvrage sur la colonisation que je consulte de temps en temps pour essayer de comprendre comment nos peuples sont arrivés à la situation actuelle. Les Annales sénégalaises expliquent comment des villages ont été systématiquement brûlés et détruits pendant la conquête coloniale. Donc, dans la colonisation, il y a eu des faits terribles et troublants, il y a eu aussi des gens qui désiraient contribuer à donner aux peuples colonisés une dimension intellectuelle qui leur permette de surmonter la situation dans laquelle ils se trouvaient. Je crois que ceux qui avaient parié sur ces gens-là n'avaient pas tort.

vue de l'occupation est un mal absolu, un mal que l'on ne peut accepter. C'est un moyen de soumettre les peuples, de faire main basse sur les territoires et il est de notre devoir de faire face à ce danger.

Cette session a été bénéfique et nous avons adressé un message prêchant la tolérance, et disant que le monde est en danger et que nous sommes les premières victimes.

11 - Amadou Mahtar M'Bow

Je commencerai par souligner les observations faites par notre collègue Sidqi Dajani. Il est certain qu'actuellement nous vivons une période dangereuse et confuse. La confusion résulte de plusieurs facteurs. D'abord la perception de notre histoire et la façon dont on interprète l'histoire. La perception que l'on a du passé nous conduit dans le présent à prêter aux autres des intentions qui n'existent pas, mais des intentions que l'on façonne soi-même pour justifier ses propres desseins. Les interventions de cet après-midi, y compris celle que j'ai présentée moi-même, montrent que lorsqu'on parle de la colonisation, les points de vue peuvent être totalement différents, selon qu'on appartienne à un pays colonisateur ou selon qu'on ait été colonisé. La perception qu'on a de la colonisation, de son rôle néfaste, des conditions qui l'ont entraînée et des actions menées pendant la colonisation se voient différemment, que l'on se place d'un côté ou de l'autre. Mais la colonisation et la décolonisation font partie de l'histoire et nous ne pouvons, ni les uns ni les autres effacer cette histoire. Nous pouvons nous efforcer de l'appréhender avec le plus d'objectivité possible afin de mettre en valeur ses côtés positifs, et aussi en vue d'écarter pour l'avenir ce que ces colonisations ont produit de méfaits. C'est la raison pour laquelle je partage l'idée de notre confrère Monsieur Laraki. Je pense qu'un jour nous devrions consacrer un débat assez large aux problèmes relatifs à la colonisation.

Pour ma part, je reconnais que je suis un produit de la colonisation. Mon pays a été colonisé et je dois dire que c'est à la colonisation que je dois d'avoir été à l'école où j'ai appris la langue que je parle aujourd'hui. Quand j'étais étudiant à la Sorbonne, j'avais été souvent bouleversé par les idéaux

10 - Ahmed Sidqi Dajani

J'ai demandé la parole pour rappeler à mes collègues le bilan de cette réunion et ceux qui ont présenté les communications que nous avons écoutées ont le droit d'écouter notre opinion. Je voudrais rappeler la communication de Monsieur Soarès. Il est parti du présent, il a sonné le glas du futur. Il a mis en garde contre l'éclatement d'une guerre dangereuse. Il a dessiné les traits d'une guerre, la force, la puissance qui règne et qui a provoqué des crises. Nous avons également écouté le Professeur Naciri qui a dressé un portrait précis. Monsieur Abdelwahab Maalmi a posé la problématique de l'ordre international dans le cadre des Nations Unies. Nous avons également écouté des communications comme celle de mon cher collègue Gromyko qui nous a décrit la période actuelle dont j'avais déjà parlé et dont la teneur est que nous vivons déjà une véritable guerre. Il y a une guerre dans la Palestine, en Afghanistan et ailleurs. Cette situation exige de nous que l'on soit solidaire. Je me suis référé à certains chiffres. Il y a eu la première guerre. Pourquoi cette guerre a-t-elle éclaté ? Quel a été le nombre des victimes de cette guerre ? On parle de 8,5 millions de victimes. Ensuite il y a eu la seconde guerre. Pourquoi cette guerre a-t-elle éclaté ? Quelles étaient les parties belligérantes ? Quelle est la relation entre cette guerre et la colonisation ? Là on a parlé de 38 millions de victimes.

A vrai dire, j'ai examiné des publications de l'Institut français de la Polémologie, et dans ces documents, on parle de ces conflits non sans un certain complexe de supériorité et arrogance. On y parle aussi des craintes, de la privation des droits, de la frustration qui ont existé pendant ces guerres. Ce qu'on a écouté pendant ces deux jours montre qu'il y a oppression et oppresseurs et que le monde est divisé en Etats. Mais nous constatons partout des trafiquants d'armements Nous avons ceux qui sont attachés à la liberté, ceux qui ont lutté pour l'indépendance. Les guerres d'indépendance ont eu un rôle essentiel dans notre monde contemporain, et je répète ce qu'on a déjà dit ici, nous sommes d'avis que ceux qui gouvernent le monde se doivent d'être solidaires face à cette folie, une folie qui pourrait aboutir à une guerre destructrice. Nous nous devons de lancer un appel disant qu'il faut sauvegarder le droit des peuples.

On a parlé de la Palestine, de l'Irak et d'autres situations et là on devrait tirer les leçons et dire que la colonisation a été mauvaise. Mais la colonisation en

a permis de diviser cette entité géographique qu'on appelait en arabe *Bilad ashaam* et qui a été divisée en cinq territoires. C'était là une manœuvre transitoire qui était censée amener à l'implantation dans cette région d'une entité étrangère. On ne peut parler de ces questions tant qu'on n'a pas étudié l'histoire et tant qu'on n'a pas une connaissance parfaite des faits historiques. Nous ne sommes pas ici simplement pour améliorer le bilan de l'histoire. Enfin une dernière observation, j'ai entendu dire que les Arabes ont été les plus grands colonisateurs. Alors, permettez-moi de répondre pour éclairer les termes du débat. Nous avons dans la Péninsule arabique un certain nombre de tribus et de clans qu'on retrouve dans des pays arabes et jusqu'en Turquie. C'étaient des tribus qui étaient arabes et qui avaient des ramifications dans toute cette région. Ce sont des faits établis par l'histoire et c'est pourquoi je voulais revenir là-dessus. Ce sont les tribus de Ghassan, de Kaleb, de Bakr et d'autres. Aujourd'hui encore, on trouve dans le sud-est de la Turquie une région qui s'appelle Diar Bakr, le pays du clan Bakr. Donc ce sont des tribus arabes qui peuplent cette région de la Turquie et dont les liens avec la Péninsule arabique restent très importants. Ces territoires ont été ensuite conquis par les Romains et par les Byzantins. Mais avec la révélation de l'Islam au VII° siècle, on pourrait dire que l'Islam a libéré les descendants de ces tribus arabes. On ne doit pas parler de conquête mais plutôt de reconquête dans la mesure où les Arabes ont simplement libéré leurs cousins issus de ces mêmes tribus. On pourrait dire la même chose de l'Egypte puisque les Coptes et l'église copte souffraient le martyre sous les pressions de l'Eglise byzantine. Les Coptes d'Egypte et leur église avaient des relations étroites avec leurs voisins arabes de la Péninsule arabique et ils ont accueilli à bras ouverts les Arabes - devenus Musulmans - qui venaient les libérer du joug de Byzance. Je voudrais vous rappeler qu'en l'an 325 le Concile de Niqia (Nicée) a entériné cela. Donc, les Musulmans ne sont pas venus envahir *Bilad ashaam*, la région du Croissant fertile et conquérir l'Egypte, ils sont venus en libérateurs. Voilà des faits historiques que je voulais rétablir. Il est très important d'être précis et exact dans les termes des débats que nous tenons dans cet hémicycle. Il faut aussi avoir la perspective historique adéquate afin de pouvoir tourner nos regards vers l'avenir car c'est pour cela que nous sommes ici afin de construire et édifier cet avenir ensemble.

9 - Nasser- Eddine Al-Assad

J'ai suivi avec une grande attention les deux interventions qui ont été faites au cours de ces débats. J'estime que ces interventions mériteraient un débat bien plus long qui se ferait dans un esprit scientifique, calme et serein. Cela nous permettrait de nous consacrer à des séances entières au rappel de l'histoire. Néanmoins, je me dois de faire quelque observations rapides qui nous permettront de faire un certain nombre de rappels historiques nécessaires. Je voudrais dire en premier lieu que je n'ai pas entendu dans la séance d'hier ni dans celle d'aujourd'hui un intervenant ou un orateur parler du passé. J'ai le sentiment que la majorité des intervenants ont tenu des discours scientifiques où l'on parlait du présent, des souffrances du passé, et des perspectives de l'avenir avec tous les périls qui nous menacent.

Ces interventions ont été faites avec statistiques et exemples à l'appui. Par conséquent, je n'ai pas constaté que les orateurs essayaient véritablement d'attiser les haines du passé. Il est clair que ces haines sont nombreuses. Néanmoins, les peuples n'assurent pas leur vie et leur survie en ruminant les haines du passé ni d'ailleurs en se remémorant constamment les gloires passées. De même que je n'ai pas réellement entendu parler des Croisades qui consistaient en un groupe de personnes qui, au nom de leur religion, ont pris pied sur la terre d'autrui pour asservir les populations et provoquer des destructions. Les Croisades sont un chapitre du passé qui est clos aujourd'hui et qu'il n'y a rien à gagner à le rouvrir. Vous remarquez qu'aucun d'entre nous n'a mentionné les colonisations britannique, française et italienne des pays arabes et islamiques. Cette colonisation qui a été décrite avec beaucoup d'humilité et de modestie par certains orateurs qui ont mentionné quelques avantages à ces colonisations. Mais, je dois malheureusement rappeler que l'objectif premier de ces colonisations était d'asservir ces territoires afin d'exploiter leurs ressources et de détruire leur identité et leur culture. Ce sont là des faits historiques qui ont été établis par les étrangers eux-mêmes, par des spécialistes britanniques et américains qui, en tant que scientifiques de valeur, ne tiennent pas un discours idéologique ou politique. Ces spécialistes ont dit que la colonisation avec ses effets pervers, se fait encore ressentir aujourd'hui dans nos pays. Je voudrais mentionner quelques uns de ces aspects, la colonisation qui est venue comme conséquence de l'accord franco-britannique ou l'accord Sykes- Picot

there was a lot of exploitation. There was a lot of suppression of freedoms and there were many reasons that led the development of these countries to stop and reverse. I am sure that if any student of history, in a dispassionate manner, wants to study as to what happened in these countries, he will convince you that the record was not all that bright. But let me tell you, at least my experience - I do not know much about Africa- that there has been several good points regarding the British rule in India: the access to language, the ideas of liberalization and the ideas of freedoms which we got indeed from universities in the West. I am also prepared to concede and accept that in spite of certain atrocities that were committed, the seeds of democracy were sown during the British times. If we want to compare the British colonies with the others, at least in the countries where the British were the colonialists, some seeds of democracy were sown, and back home, the Parliament was able to defend the new rights for which it stood up. I am sure that if this were taken into consideration, one would say that it is a mixed record.

There are good points and bad ones, but you will agree with me that a free and independent government is always better than a good government. I agree that in the world there have been many unlovable systems, but when they were in operation, they brought peace and security to the people. And when those systems, those unloved systems, were thrown out, there had been confusion. I think that Mao said that when you move a rock, the insects come out! For hundred of years what has been suppressed and was underground, came out. The policies of divide and rule that managed colonies for a long time led to partitions, to separations, to fighting others. And for this, I do not wish to put the blame on the ex-colonialists. But I would say that those are circumstances, which have to be taken into consideration. So when we look at the record, it is a record in which we have to consider the role the natives played in this particular area. It is a record in which we have to take into account some of the atrocities, which were committed in the name of flying a foreign flag on somebody else's country.

I will end by reciting what Shakespeare said: the evil that man does, lives after him. The good is oft endowed with their bones.

sainte. Il n'y a que la guerre contre la guerre et la guerre contre la suprématie, la guerre contre l'oppression, contre la négation des libertés et des droits. Si nous ne nous occupons pas de cette guerre, nous aurons failli à notre mission et à notre responsabilité politique, juridique et éthique.

8 - Abid Hussain

I listened with great interest to Mr. Druon's discourse on colonization and decolonization. I am one of those who never hesitate to listen to new ideas or points of view with which I am not in total agreement. I am one of those who believe that after fifty years of decolonization, no country, including my country, has a right to defend its follies, weaknesses and failures and attribute those to colonization. I think if we haven't moved fast, surely India and other ex-colonies must look to their own races, the regimes and the system, which they organize. But I would readily humbly submit without trying to be very egoistic, our record of fifty years is not bad. I am not here at this particular level to tell you what we have achieved and what we still lack in terms of economic and financial development. I have one or two points for Mr. Druon's consideration. I accept the four or five factors, which he mentioned about the de-colonization. He is right that the colonial powers were exhausted after the Second World War. He is right that Mr. Roosevelt whose country was also a colony at one particular point of time did play a significant role in forcing Mr. Churchill and others to conceive the point that the colonies should be decolonized. I also agree that the Russians wanted to dismember the Empires to which you referred. The colonial allies both in UK in my case, and in my country and in Pakistan, did play an extremely important role in spearheading the liberal ideas and fighting against colonialism. As a matter of fact, the way in which Gandhi struggled and got independence for India is a remarkable factor not to be omitted at all. So all that I would like to say in that particular connection is that while the factors he described and mentioned are correct, he has also to mention the liberal movements, the independence movements and the struggle for independence which were organized by these countries in the ex-colonies.

I would also like to point to something about the colonial record of ruling regimes in some parts of our countries. I think you will have to admit that

Je voudrais dire que l'esprit occidental contemporain porte en lui des ressentiments quant à la présence des Arabes. Les Africains ont aussi connu une présence coloniale. Ils ont connu l'occupation. Il faut juste assainir notre mémoire commune, et faire avorter la tentation de mettre les Arabes et les Musulmans dans une situation de confrontation avec la civilisation occidentale car il y a là un leurre. Si nous considérons la culture occidentale, celle-ci repose sur la raison qui est elle-même inspirée des Grecs et d'une civilisation dont la composante essentielle est la Chrétienté. Si nous considérons la civilisation arabo-islamique, nous trouvons également qu'il y a un fondement rationnel et un fondement spirituel. Donc, il y a une sorte de similitude entre les deux. Dans des situations pareilles, il faut mettre l'accent sur le dénominateur commun et libérer la mémoire de tout ce qui est négatif. Personnellement, je peux citer quatre avatars qui sont : le problème des missionnaires, les croisades, la colonisation que nous essayons d'oublier car elle s'éloigne de plus en plus par le fait du temps.. Le quatrième est la colonisation du fait de l'implantation des colonies juives en Palestine, qui est d'actualité.

Ce que je voudrais dire en fin de compte, c'est que les dangers contemporains sont les dangers des guerres et de l'unipolarité. Nous, les Musulmans, nous voulons la paix avec le monde entier et en particulier avec l'Europe. Nous ne connaissons pas beaucoup la Chine.

Qui n'a pas étudié la civilisation européenne ? Moi, j'ai étudié la civilisation greco-romaine, les civilisations anglaise et allemande. Nous nous sommes imprégnés de ces civilisations occidentales et nous n'éprouvons aucun malaise à être en Europe. Finalement, nous voulons seulement être en paix avec le monde européen. Nous voulons en outre le retour à l'équilibre international grâce à deux puissances : l'Europe et la Chine. La France a eu des positions positives à l'égard de l'équilibre international. Le Président Chirac et avant lui le Général De Gaulle ont voulu que la France fût une puissance ayant un rôle positif et efficace dans les relations internationales. Comme nous nous trouvons actuellement dans une situation historique importante, nous attendons un appui et une coopération pour arrêter la culture de la guerre. Nous attendons un appui de la France, de l'Allemagne, de l'Angleterre et de tous les pays épris de paix.. Il n'y a pas de guerre

Ce que nous voyons aux Nations Unies, notamment au Conseil de Sécurité, cette situation qui consiste à ignorer ce qui se passe en Palestine et partout où les hommes défendent des causes justes, nous incite à exprimer notre indignation et nous demandons que les dirigeants, partout dans le monde, prennent leurs responsabilités dans la prise des décisions.

Je remercie tous ceux qui ont parlé du rôle des religions dans la propagation de la paix, notamment l'Islam, qui refuse les guerres, telles les guerres coloniales, les guerres d'exploitation et les guerres qui ont pour but d'assurer des intérêts commerciaux. Cette religion a, dans sa longue histoire, toujours tenté de réaliser la justice dans le monde. Elle a appelé au respect de la foi dans la permanence de la paix.

7 - Ahmed Kamal ABOULMAJD

Après avoir entendu Monsieur Druon, pour lequel j'ai beaucoup d'estime, je pense que cet aréopage aura une responsabilité morale considérable et il est vrai que cette responsabilité est aisée en temps de paix, de justice et de sérénité. Par contre, lorsque la guerre est dans chaque ville, dans chaque pays, dans chaque maison, la situation devient différente et la responsabilité importante. Notre responsabilité est d'écarter le danger. Et dans un esprit de coopération, nous tendons la main à tous ceux qui veulent que le processus de coopération se poursuive. Il est vrai que nous avons évoqué les détresses du passé. Mais le dialogue peut se poursuivre. Nous ne pouvons établir une coopération entre nous, intellectuels, si nous ne consacrons pas une grande partie de nos efforts pour que cette responsabilité morale soit assumée par nous tous. Bien sûr, le phénomène de la colonisation, pour être traité, demande plus de temps ; et je pourrais souscrire à ce qu'a dit Monsieur Maurice Druon. Je pourrais lui répondre que la colonisation a commis beaucoup d'erreurs mais elle a fait beaucoup de bien. Par exemple, en Egypte les scientifiques, que Napoléon a amenés avec lui en Egypte, ont influencé utilement l'évolution de ce pays, mais en même temps, ils ont aussi emporté avec eux, au retour à l'Europe, un savoir qui a contribué au développement de leur pays. Lorsque nous parlons de rafraîchir notre mémoire, il ne s'agit pas de milliers d'années, nous pouvons nous limiter à cinquante ans.

ans à Pékin lors de la Conférence sur la vie. Il y avait des représentants des Musulmans, des Chrétiens et des Juifs qui s'entendaient avant chaque votation car sur la base de leurs croyances ils devaient voter ensemble. C'est là une attitude qu'il serait bon de suivre.

6 - Al-Houceine Ouaggag

Les guerres, par leur étendue et la mobilisation de moyens considérables, ont contribué à mettre à mal les civilisations et à détruire les valeurs morales. Elles ont permis aux Etats puissants de servir d'abord leurs intérêts, et nous avons pu constater cela dans diverses interventions, notamment celle de Monsieur M'Bow qui nous a exposé les tragédies que vivent les peuples africains déchirés par les guerres. Les communications que nous avons pu écouter ont décrit la tragédie que vivent les enfants qui perdent leurs parents, les femmes qui perdent leurs maris, les familles qui deviennent décimées. Les effets psychologiques néfastes atteignent des populations entières. Les conflits nécessitent des budgets importants consacrés à la guerre au détriment des dépenses réservées à l'amélioration du niveau de vie. Cette situation ne permet pas aux pays pauvres de se relever, car il se produit un effondrement du tissu social causé par la misère extrême, l'errance de populations vite devenues des hordes de réfugiés. Il va de soi qu'il y a une perte des structures et des repères. Si les guerres durent longtemps, des générations d'enfants grandissent dans l'anarchie, la sous-alimentation, le questionnement identitaire, comme c'est le cas dans certaines parties d'Afrique, en Palestine occupée etc... Bref, je dirais que les guerres, qu'elles soient locales, régionales ou mondiales détruisent les valeurs morales et entravent le progrès humain.

Cette destruction continue de la civilisation humaine est un mal pour l'humanité entière et pas seulement pour les parties belligérantes. La guerre contre l'Irak a détruit l'infrastructure économique et les monuments historiques de ce pays. Les Etats voisins ont également été touchés, leurs eaux, leurs infrastructures, leurs économies ont souffert de cette guerre. Les soldats américains et occidentaux en général ont également souffert des effets des produits toxiques utilisés dans cette guerre.

organisation très difficile à contrôler. J'ai été pendant vingt ans dans la commission du développement. Mais elle avait à faire face à une explosion des Etats. A la fin de la deuxième guerre mondiale on en avait à peu près quarante. Maintenant il y en a cent quatre vingt-seize, et c'est là quelque chose qui échappe à l'autorité car dans ces pays on observe malheureusement des possibilités dangereuses qu'on n'a pas encore réussi à cerner. Nous avons d'un côté certaines sectes qui tentent d'infiltrer ces Etats qui sont des petits Etats. D'autre part, nous avons des influences financières très dangereuses comme nous l'a montré la tempête financière de 1992 qui représente un danger permanent. Il y a un an le FMI a lancé une nouvelle qui, bien qu'elle soit intéressante, n'a pas été publiée dans les journaux, qui dit qu'aujourd'hui, financièrement, les Syndicats qui se trouvent sous la direction d'un citoyen américain d'origine hongroise, possède aujourd'hui probablement des fonds qui la placent au-dessus de chacun des Etats Européens. Si nous ne nous unissons pas, et nous sommes en train de le faire avec l'Euro, nous serons tous soumis à la pression de cette organisation qui utilise des possibilités pour échapper aux lois d'une façon remarquable.

On a parlé aussi de cette polarisation entre Musulmans et Européens. C'est triste. Dans les réunions auxquelles je participe, je parle de l'Islam car c'est une religion que j'admire. Je dois dire que les Européens connaissent très peu l'Islam. Peu de personne en Europe ont lu le Coran, ou bien ils ne l'ont pas lu de la façon convenable. Et on a surtout ces informations fausses qui viennent de certains milieux intéressés. C'est une propagande mondiale qui monte contre les Musulmans. Et il faudrait se pencher sur cette question pour faire comprendre aux alliés logiques des Musulmans que cette entente entre les religions est indispensable. On l'a vue en Espagne, quand vous allez à la Cathédrale de Tolède, comme c'est une cathédrale catholique, vous avez au centre l'autel catholique, mais à droite il y a la statue de l'Islam et à gauche il y a la statue de la religion juive. Et c'est là une des plus belles réalisations de notre civilisation qu'était le Royaume des Trois Religions de Tolède. Elle a été poursuivie après par le développement de Cordoue. Il est possible de le faire et je crois qu'il est indispensable que nous nous penchions un peu plus sur cette expérience pour rapprocher les religions. Les forces religieuses sont en fin de compte ce qu'il y a de plus décisif et elles sont faites pour s'entendre. Il y a eu une occasion admirable il y a deux

peut que se corriger soi-même. On ne peut pas corriger les autres. On a beaucoup parlé de colonialisme, et on l'évoque aussi beaucoup dans les instances internationales. Mais il faut aussi dire que le colonialisme est mort. Disons que le colonialisme à l'africaine est mort il y a cinquante ans. Alors, c'est un peu comme si l'on fouettait un animal déjà mort et cela n'est pas très productif. Je crois qu'il est beaucoup plus important de s'occuper des affaires internes et de se demander ce qu'on peut corriger chez soi. Alors, on pourrait dire aux autres de nous aider à faire telle ou telle avance. Mais, je dois dire avec regret que je connais par exemple un pays qui s'appelait la Rhodésie et qui est aujourd'hui le Zimbabwe, et si on considère les nouvelles qui décrivent le déclin terrible qui touche ce pays et qui est provoqué par la dictature du Président Mogabé, je dois dire que cela est très inquiétant pour l'avenir de ce sud africain qui possédait tout de même des réalisations admirables. On avait réussi en Namibie des réconciliations remarquables grâce à Samoyoma d'un côté, et de l'autre côté grâce à Dombodj qui appliquaient - et je suis heureux de le dire - une législation autrichienne pour les minorités, afin de réconcilier les douze tribus qui formaient cette Namibie qui était un Etat artificiel. Ayant visité plusieurs fois cet Etat, je m'attendais à un effondrement après deux ans d'indépendance. Or ce pays existe encore et il a notamment un avantage, c'est qu'en Namibie, on n'entend rien, il n'y a pas de nouvelles et cela me rappelle un souvenir personnel, c'était pendant la guerre de Yougoslavie. La situation s'améliorait pour la Slovénie. Le représentant des Slovènes M. Cinkovec était l'un des hommes les plus remarquables que nous ayons eu au Parlement Européen. Un jour, lors d'une rencontre dans le corridor, il m'a dit: Dieu merci, on ne parle plus de nous ! C'était là un pas en avant considérable. Et c'est peut-être là la question qui se pose pour nous en ce qui concerne la famine qui va s'étendre maintenant puisque la production de la Rhodésie va disparaître et ce pays avait en vérité déjà nourri cinq des Etats voisins grâce à une production remarquable mais qui est en train de décliner.

On a aussi beaucoup parlé de l'ONU et de ses organes, cela nous donne trop peu de solutions et réclame trop d'argent et c'est là un problème économique qui va affecter notre développement futur. Nous avons une inflation mondiale. Elle s'amplifie par les différentes décisions. Nous avons une

il y avait des hommes à la mesure de l'histoire. Il y avait le Général De Gaulle, immense, et Léopold Sédar Senghor, homme de génie qui fut longtemps assis à la place où je suis.

Pour les autres Etats d'Afrique, n'aurait-il pas fallu prendre de meilleures procédures, emprunter de meilleurs chemins, passer des contrats d'association, d'accompagnement, prendre une conscience plus juste des réalités ?

Et aujourd'hui, ces peuples, au lieu de se déchirer entre eux, et se déchirer en eux-mêmes pour la possession du pouvoir, ne devraient-ils pas accomplir des actes d'imagination, des efforts de sagesse et de volonté, pour revenir sur l'arbitraire tracé des frontières source de tant de maux ?

Monsieur de Habsbourg a plaidé hier pour le principe d'autodétermination. Je l'appuie, car c'est le seul moyen d'obtenir des peuples un relatif consensus sur leur futur. Mais les autodéterminations nouvelles devraient être immédiatement suivies d'unions préparées entre des gouvernements qui ont finalement les mêmes besoins et les mêmes aspirations.

Sortons enfin de l'âge des cavernes. Cela vaut pour tous conflits, même celui de Chypre qui dure depuis bientôt trente ans, et même du Cashmire, aussi ancien, et même pour le conflit israélo-palestinien, le plus long, le plus dur, le plus dangereux de tous.

Autodétermination, unions, ou telles démarches doubles et comparables : c'est la seule voie qui peut assurer un peu plus de paix à la planète.

C'est cette voie que j'ose recommander à votre réflexion et à vos espérances.

5 - Otto de Habsbourg

Contrairement à Monsieur Druon, je n'ai que quelques mots à dire, cela me laisse une certaine liberté pour dire tout d'abord combien ce que j'ai entendu de Monsieur Druon m'a réjoui. Parce que effectivement, c'est cela qui a marqué la discussion de certains intervenants. Il faut dire qu'il y a un manque de réalisme. Si on refuse de réaliser une vérité fondamentale, on ne

Primo, les pays européens coloniaux, tous, vainqueurs, vaincus, Anglais, Allemands, Français, Italiens, Belges, Hollandais, même Espagnols et même Portugais sortaient épuisés d'une guerre gigantesque où ils avaient perdu leur sang, leurs forces, leurs richesses, leur prestige. Ils voulaient en finir au plus vite avec les difficultés et les soucis que leur causaient leurs empires.

En second lieu, les Américains, selon la doctrine de Roosevelt, étaient hostiles aux empires coloniaux et à l'idée même des colonies et exigeaient qu'elles deviennent indépendantes.

Troisièmement, les Russes souhaitaient le démembrement de ces empires afin de mettre en place des Etats nouveaux adeptes des principes marxistes et entrant dans leur obédience.

Enfin, les élites coloniales formées à nos écoles étaient impatientes légitimement de prendre en main leur destin.

On est allé trop vite, on a bâclé la décolonisation. Entre les principes des uns, la lassitude des autres et les égoïsmes de certains, la hâte de ceux-là, on n'a pas laissé au temps de faire son œuvre. Monsieur M'Bow, encore lui, nous a dit hier combien fut absurde et funeste la décision de fixer pour frontières des nouveaux Etats africains les frontières des anciens territoires coloniaux. Il n'y a eu que deux décolonisations qu'on peut estimer réussies. D'abord celle du Maroc, parce que le peuple marocain fut toujours lui-même. Parce que ses frontières étaient de longtemps établies, et parce qu'il n'avait pas subi la colonisation précédente, la colonisation des Turks. Le Maroc est déjà arrivé à un haut niveau de développement de ses élites, presque à parité avec l'Europe. Et puis, parce qu'il y a eu des hommes de haute intelligence politique au moment qu'il fallait. Mohamed V, et son fils le Prince Moulay Hassan, le Président Edgar Faure. Laissez-moi vous révéler, avant de le raconter un jour, que j'étais chez Edgar Faure, auprès d'Edgar Faure, la nuit où fut décidé de faire revenir le Sultan de Madagascar et d'en finir avec le Protectorat français sur le Maroc.

L'autre exemple, c'est celui du Sénégal, parce que celui-ci était la plus vieille colonie de la France, parce que des députés sénégalais depuis longtemps siégeaient dans les assemblées françaises et parce que, là aussi,

Fez. Ces capitales se ressemblaient. Leurs rues étaient aussi étroites et populeuses. La manière de vivre, hors les différences de climat, y était semblable. Les Universités d'Oxford, de la Sorbonne, de Padoue, de Cordoue ou de la Quarawyne étaient aussi florissantes, avec un avantage à Cordoue qui avait mis la civilisation arabe en flèche ; Elle avait ensemencé la connaissance depuis le moyen âge.

Arrive la Renaissance, qui marque en Europe un essor fabuleux intellectuel, artistique, économique, militaire et amènera celle-ci à dominer l'univers ou à lui servir de modèle.

Le monde arabe, lui, ne bouge pas. Pourquoi ? Rien ne l'empêchait de progresser. Je vais poser une question à de plus savants que moi. N'est-ce pas la fermeture de l'ijtihad qui en est responsable ? N'est-ce pas une tragique erreur que de décréter que l'on est parvenu à la perfection et qu'on doit s'interdire de chercher plus loin ? Il nous faudrait un Ibn Khaldoun, que j'ouvre souvent, pour réfléchir à cela.

La colonisation a eu des aspects odieux que j'ai toujours dénoncés, ceux qui découlaient de l'appétit d'enrichissement, d'exploitation d'une partie des colonisateurs. Mais, peut-on nier qu'elle eut des aspects bénéfiques, à commencer par la formation des élites locales qui furent les avant-gardes des indépendances ?

Habib Bourguiba me disait en me montrant son Certificat d'Etudes primaires entouré d'un beau cadre d'or, " c'est à cause de cela que j'ai tout fait. C'est la France qui m'a appris la liberté ".

Et le Roi Hassan II, notre Fondateur, le bien-aimé Roi Hassan, que Dieu l'ait en Sa sainte garde, ne m'a t-il pas dit lorsque l'ancienne résidence de France, la Colline, est revenue à l'Etat Marocain : " J'ai ordonné que l'on refasse le bureau de Lyautey à l'identique et que les portraits de tous les résidents, y compris ceux qui m'ont envoyé à Madagascar, soient accrochés aux murs. Après tout, ce n'est que quarante ans de l'histoire du Maroc et nous n'avons pas à en rougir ".

Ce qui a été mal fait, très mal fait, à de rares exceptions près, c'est la décolonisation. Pourquoi ? Pour quatre facteurs.

"connaissez-moi, comprenez-moi". Nous pratiquons un peu trop ce que j'appellerais la compréhension égoïste. La mondialisation dont on dit tant de mal devrait nous amener à une connaissance plus générale des autres et à une compréhension plus équitable de leurs situations.

Il est un autre mot sparadrap qui est appliqué sur nos vielles douleurs, celui de colonisation. Je l'ai entendu employé à maintes reprises comme s'il désignait la cause de tous les maux présents.

Toujours au risque de paraître paradoxal, j'ose me demander si cela est si vrai.

D'abord, paradoxe pour paradoxe, je suis un peu surpris que la colonisation soit accusée avec tant de vigueur par des représentants du monde arabe, alors que les arabes ont été parmi les plus grands colonisateurs de l'histoire. Avoir mis moins d'un siècle, étant partis de l'Arabie pour conquérir tout le sud de la Méditerranée et être arrivés à dominer l'Espagne, voilà une entreprise coloniale peu commune.

Mais revenons au monde moderne. Vous me laisserez observer que toutes les guerres de colonisation ont fait moins de victimes - en tout cas- en Afrique, que n'en ont causé les guerres locales, régionales et tribales, entre les Etats indépendants depuis la décolonisation.

Monsieur M'Bow nous faisait hier l'énumération hallucinante de tous ces conflits et affrontements dans les quarante dernières années et qui semblent n'avoir épargné aucun des nouveaux pays libres. Du Nord au Sud du continent africain, on n'a jamais, depuis les indépendances, cessé de marcher dans le sang. La misère, les épidémies, la famine ont augmenté en proportion.

Quelle a été la cause première des colonisations modernes ? La disparité de développement entre les pays. Il peut y avoir des conquêtes ; mais il n'y a jamais de colonisation entre des pays à même niveau de richesse et d'équipement.

Encore une remarque qui paraîtra peut-être quelque peu provocatrice. Au début du XIV° siècle, il n'y avait aucune disparité entre Londres, Paris et

quelques réflexions qui me sont venues au long des travaux, pleins d'intérêt, de cette session plénière.

Tout d'abord, je veux revenir sur les termes mêmes du sujet qui nous a été proposé, et les questions qu'il implique.

Conséquences des guerres locales et régionales sur le développement ? On peut répondre, sans avoir besoin d'en discuter longuement, tant l'évidence s'impose : les conséquences sont catastrophiques.

Conséquences sur la civilisation ? De quelque manière que nous entendions le mot civilisation, la réponse est identique. Ces guerres sont tout également catastrophiques ; elles font régresser la civilisation.

Conséquences sur la paix dans le monde ? Au risque de paraître paradoxal, je ne vais pas me prononcer de manière aussi affirmative. Pendant les quarante-cinq ans qu'a duré ce qu'on appelle la guerre froide, les conflits locaux ont servi de soupape de sûreté au conflit général que pouvait déclencher la rivalité de puissances entre les Etats-Unis et la Russie soviétique. A plusieurs reprises, la marmite nucléaire fut sur le point d'exploser. Les conflits locaux ont servi de dérivatifs. Les deux surper-grands se tâtaient, se mesuraient, appréciaient leur influence et leurs forces sur des champs de bataille restreints, et à travers les soutiens qu'ils apportaient à l'un et à l'autre camp. Temps cruels pour ceux qui se trouvaient sur le terrain, mais cela a peut-être évité que la terre entière ne se couvrit de cendres.

Aujourd'hui où il n'y a plus qu'un seul super-grand, la relative utilité des guerres locales n'a plus lieu d'être jusqu'à ce que demain, c'est-à-dire dans dix, vingt ou trente ans, la rivalité pour la suprématie mondiale n'apparaisse au grand jour entre les Etats-Unis et la Chine. Nous devrions donc profiter de cet intermède pour remettre un peu d'ordre et d'apaisement dans nos affaires locales et régionales.

On répète souvent que pour y parvenir, il faut se connaître et se comprendre, la formule est sur toutes les bouches, “connaître l'autre, comprendre l'autre”. Ces mots-là sont comme une sorte de sparadrap qu'on applique sur nos abcès. Car pour ceux qui les prononcent, cela veut dire le plus souvent,

d'aujourd'hui ont mis l'accent sur le fait que les guerres locales et régionales constituent un danger pour la construction de la paix et le développement. Ces guerres sont dangereuses en raison de trois facteurs : elles sont souvent des guerres politiques entre les mains des forces politiques internationales pour atteindre des objectifs économiques et stratégiques telles les guerres régionales et locales qui ont été provoquées en Asie et en Afrique.

Deuxièmement, l'aspect local et régional de ces guerres dans le cadre local n'accordent pas à ces paix l'importance et l'intêret en raison de l'occultation de ces guerres par les médias occidentaux. Par contre, les guerres internationales sont susceptibles de susciter des actions diplomatiques et politiques au plan international et surtout de la part des grandes puissances.

Les guerres régionales et locales provoquent des dégâts considérables à la civilisation humaine. Le modèle absolu de la paix et de la stabilité se retrouve en Islam, car l'Islam ne privilégie pas les tenants de telle ou telle religion mais privilégie celles qui sont détentrices de valeurs humaines et évitent l'intolérance religieuse et le racisme. Donc, si ces principes fondamentaux universels ont existé il y a quatorze siècle, aujourd'hui, ils peuvent permettre la pérennité de la sécurité et la paix internationale après le vingtième siècle car Dieu a dit dans le Coran : "Nous avons fait de vous une société médiane pour que vous soyez témoins des autres et pour que le Prophète soit votre témoin".

4 - Maurice Druon

C'est avec joie que je puis m'adresser à notre Compagnie en disant : Madame et Messieurs de l'Académie. A mon tour, je saluerai l'entrée dans nos rangs, entrée hautement symbolique de Madame Rahma Bourqia, sociologue, représentante de la nouvelle génération des femmes marocaines qui se distinguent en tous domaines. Sa présence ici, de par le choix du Souverain, notre Protecteur, est la meilleure réponse qu'on puisse faire aux accusations fondées ou infondées d'intégrisme, de passéisme et d'obscurantisme.

Mes chers confrères, je vais, en tant que l'un des doyens d'élection et même des doyens tout court de notre chère Académie royale, vous faire part de

dans une communauté marquée par l'instabilité, par le pillage, car il n'existait pas de pouvoir central qui forçait à la stabilité, à la sécurité et à la paix. A cette époque-là, il était d'une fierté notoire de déclarer la guerre à d'autres tribus et la poésie de l'époque a chanté ces guerres répétées. Mais en même temps il y a aussi des poésies qui glorifiaient la discipline de la paix et de la sécurité. Un poète en particulier zouheir bin Abi Salma était parmi les oracles qui mettaient en garde contre les guerres qui, malheureusement, entraînaient des souffrances pour les populations et des conséquences néfastes aux vaincus et aux vainqueurs également.

Quant au Coran dont un verset auquel j'avais pensé, a été cité par M. le Directeur des séances, il exhorte les croyants d'encourager le règne de la paix et de ne pas faire le jeu de Satan qui sème la discorde dans le monde. Dieu, dont l'un des attributs est la paix a aussi défini dans le coran les limites de celle-ci ; il a dit : " Luttez contre ceux qui combattent Dieu ". Il a de ce fait défini les règles de la guerre. Il a aussi mis en garde contre l'agression. Le Prophète invitait d'abord les hommes à croire en un Dieu unique et quand ils répondaient à cet appel, ils pouvaient jouir des mêmes droits et devoirs que les autres Musulmans. Quand ils refusaient d'adhérer à l'Islam, il ne les contraignait pas, mais leur demandait de ne pas créer les troubles et la rébellion, et invitait les non-croyants à respecter la paix.

Aujourd'hui, on nous décrit, nous les Musulmans, comme des peuples et des Etats terroristes. Nous ne cherchons pas à terroriser les personnes qui ne nous veulent pas de mal. Malheureusement, dès qu'on entend le moindre bruit, la moindre explosion, on dit : ça c'est un coup de l'islam ! c'est le terrorisme musulman !

L'étymologie même du mot "islam" est *salam* qui veut dire "paix". Nous n'acceptons pas qu'on nous attribue le terrorisme. Certains membres de l'Académie ont émis le souhait de revenir sur les fondements religieux pour rétablir la paix et la sécurité. J'approuve cette idée.

3 - Al-Houceine Ouaggag

Béni soit Dieu qui a fait de la vertu une valeur essentielle dans l'Est comme dans l'Ouest. C'est la raison pour laquelle les auteurs des communications

1 - Azzedine Laraki

J'aimerais, après avoir écouté les interventions des honorables membres de l'Académie, dire que nombre de communications ont insisté sur le rôle joué par le colonialisme dans différentes régions d'Afrique, d'Asie et d'Amérique latine. Ces régions connaissent d'incessantes guerres de frontières, des guerres de voisinage, des conflits internes. Je crois qu'il serait opportun d'intégrer ce sujet dans nos discussions sous l'intitulé "Rôle de la colonisation dans les guerres régionales". Ce point revêt une grande importance, non seulement au plan éthique, mais aussi au plan historique. Il a aussi son importance au plan pratique dans notre tentative de rechercher les multiples causes des guerre régionales et d'étudier les solutions qu'elles appellent.

Monsieur Mahtar M'Bow a attiré l'attention sur les difficultés que connaissent les tribus et les pays voisins du fait d'un tracé artificiel des frontières, et du voisinage contre-nature qui a été mis en oeuvre par les pays colonisateurs afin de satisfaire leurs intérêts immédiats sans tenir compte des intérêts futurs des pays colonisés. Ce qui a aggravé la situation se trouve dans une sorte de dictat selon lequel il serait interdit de toucher aux frontières héritées de la colonisation. Cela a malheureusement consacré l'aspect négatif et nuisible de ces frontières artificielles héritées de la période coloniale, et nous vivons encore les dangereuses conséquences de cet héritage en Afrique noire et en Afrique du Nord. Je pense que nous serions avisés de nous pencher sur ce point et de nous consacrer à cette période post-coloniale et au rôle de la colonisation dans les guerres actuelles.

2 - Mohamed Salem Ould Addoud

S'agissant des séquelles de la colonisation, je voudrais attirer l'attention sur la position des dirigeants arabes vis-à-vis de la guerre et du terrorisme. Cette position est claire dans la poésie antéislamique, dans le Coran, dans la terminologie moderne et dans la position de l'islam et la Tradition.

Il faut souligner qu'on ne peut ignorer la nature guerrière de la société antéislamique. Ceci est dû au fait que les Arabes étaient contraints de vivre

DEBATS

creativity. Such conditions enable economic growth and sustained development of the country.

Pluralism remains a social dynamo that helps in the development process of a country. Besides, the States are called to promote a policy of integration that encompasses various social groups and hence ensure the respect for the other.

d'entraide sociale. Cela ouvre aussi l'horizon sur la liberté, la créativité et le développement durable.

La pluralité demeure un facteur de dynamique sociale qui permet le renouvellement des sociétés humaines. Les Etats doivent donc promouvoir une politique d'intégration des diversités sociales et inciter au respect de l'autre.

LOCAL AND REGIONAL WARS AND THEIR IMPACT

Great wars are planned and fought with highly advanced logistics and weapons. However, the real cause of these wars is kept secret till a late date. Hence, behind the attack of Peal Harbour, for instance, lies a frantic competition between the United States of America and Japan. It encompassed the system of values, culture and religion of both countries. It also affected the scientific and technological fields and the network of military and economic strategy.

At present, USA, Japan and Western Europe have reached an era of understanding and peace while the rest of the world is plunged in small skirmishes called local and civil wars that are deadly and more damaging than the great ones.

Great wars are generally limited to the borders of the regions involved. This aspect makes it easier for the institutions in place to remain operational and productive while it prevents the damage that might affect the life of the inhabitants. Local wars on the other hand directly affect various social sectors and threaten security ad stop economic growth. This also disrupts national union and damages the relations between neighbours and other States on the international level.

At the core, local wars are political movements that take a violent tempo in order to achieve social or cultural rights that the rebels deem to be lacking in their society. The cause of such wars varies from social injustice to racism to lack of equal opportunities for all citizens etc. Religious extremism and the absence of a democratic system are also factors that kindle such wars.

Therefore, it is necessary to establish a dialogue of culture and also the principle of shared responsibilities among races and different social communities. This may enforce the spirit of solidarity, social justice and

Hassan Bin Talal

DES GUERRES LOCALES ET RÉGIONALES ET LEURS CONSÉQUENCES

Bien que les grandes guerres se préparent avec une logistique et une stratégie avancées, les vraies causes de ces guerres restent un secret qui n'est révélé que bien plus tard. Ainsi l'attaque de Pearl Harbour cachait une concurrence effrénée entre les Etats-Unis d'Amérique et le Japon. Elle s'est étendue jusqu'à englober divers secteurs en rapport avec le système des valeurs des deux pays telles la culture et la religion, en plus de secteurs scientifiques et technologiques et les réseaux englobant les intérêts stratégiques, militaires, économiques et autres.

Actuellement, les USA, le Japon et l'Europe occidentale ont atteint une ère d'entente et de paix. Cependant, le reste du monde se voit plongé dans des petites guerres appelées locales, mais qui sont souvent aussi destructrices que les grandes guerres.

Les grandes guerres se limitent en général aux frontières des régions impliquées. Cet aspect fait que les centres économiques et les régions habitées sont plus ou moins préservés. Cela laisse la société civile et les institutions économiques libres de poursuivre leurs activités respectives et restent opérationnelles. Tandis que les guerres locales affectent les différents secteurs de la vie, menacent la sécurité interne du pays, arrêtent la marche du progrès social et économique, perturbent l'union nationale et provoquent des lésions dans les relations entre Etats voisins et les relations internationales.

Les guerres locales sont à l'origine des mouvements politiques qui revêtent une forme violente pour obtenir des droits politiques, sociaux ou culturels dont ils estiment être lésés. Ainsi, parmi les causes de ces guerres on trouve l'absence de la justice sociale, le racisme, l'inégalité des opportunités entre citoyens, l'extrémisme régional ou religieux, l'absence de pratiques démocratiques et la négligence des droits de l'homme au plan de la liberté d'expression et de la représentativité.

Il est donc important d'instaurer le dialogue des cultures et de respecter le principe de partage des responsabilités entre les races et les différentes factions sociales. C'est cela qui va pouvoir renforcer l'esprit de solidarité et

in fact established the first markers of human rights fourteen centuries ago especially regarding the right of prisoners, of wounded soldiers and the respect for men of religion. It has forbidden the massacre of children, women and old people. It has also banned the destruction of public premises. These principles are now among those that are hailed by famous international legislators.

There is another feature that distinguishes public Islamic international law; it is the moral dimension regarding relations between man and God, and the call for peace and respect for human dignity. There is also tolerance, political ethics and the respect for citizenship. These features have spread in every part of the Islamic world without any consideration for personal interests.

Future political orientations made international law start taking into account the issue of economic and cultural development because this issue is closely linked with peace and progress. It is also connected with human rights which constitute a guarantee for peace in the world.

Public Islamic international law has worked to ensure equality and balance within the international community because this principle is a milestone in public freedoms and rights.

Indeed, cooperation and solidarity between people requires that they show a pacific and tolerant behaviour towards those who are different from them either in religion or ethnic belonging. In fact, mankind cannot ensure a peaceful and prosperous life in the shadow of hatred, violence and rejection of the other because of his differences.

In this regard, it is interesting to underscore that the word 'peace' (salaam) is mentioned in one hundred verses of the Qur'an, while the word 'war' is mentioned only in six verses. So peace finds its source in Islam and its precepts while war is considered as a state of exception.

Islam advocates respect for agreements and conventions. It urges Muslims to keep them and not break their word. Nowadays, we can notice that international agreements are frequently broken, especially on the part of powerful States who show no respect for them.

The time of the Prophet of Islam witnessed several treaties and conventions such as the Hudaybia Treaty signed with Koraïch tribe. These treaties are considered as an unprecedented case in relations between Muslims and non-Muslims.

Les orientations politiques vers l'avenir ont fait que le droit international se préoccupe maintenant des questions de développement économique et culturel, car ces questions sont en étroite relation avec la paix et le progrès. Cela a aussi un lien avec les droits de l'homme qui sont autant de garantie pour la paix dans le monde.

Le droit international islamique s'est attelé à assurer le principe de l'égalité et de l'équilibre dans la communauté internationale, car ce principe est une pierre angulaire dans les droits et les libertés publics. Les relations et la coopération entre les individus et les peuples les engagent à être pacifistes et tolérants envers ceux qui sont de race, de religion ou de couleur différentes. En effet, l'humanité ne peut prétendre à une vie de paix, d'harmonie et de prospérité dans un climat de haine, de violence et de rejet de l'autre.

A ce propos, il est bon à noter que le mot *Salaam,* "paix" revient dans plus de cent versets du livre sacré de l'Islam alors que le terme guerre n'est mentionné que dans six versets. Ainsi, la paix trouve sa source dans l'Islam et ses préceptes alors que la guerre est considérée comme un cas d'exception.

L'Islam prône également le respect des accords et conventions. Il incite les musulmans à ne pas les rompre. On remarque que de nos jours, les accords internationaux sont souvent rompus ou non respectés surtout de la part des grandes puissances. L'ère du Prophète de l'Islam a connu la signature de nombreux traités, tel celui d'Al-hudaybia signé avec la tribu Koraïch. Ces traités sont considérés comme un précédent dans les relations entre musulmans et non musulmans.

THE CONCEPT OF WAR IN PUBLIC ISLAMIC INTERNATIONAL LAW AND THE BASES FOR PEACEKEEPING IN THE WORLD

The sources of the public Islamic international law are inspired from the Qur'an and the Tradition (Sunna). They can be distinguished by their diversity and flexibility. This feature enables them to play a role in different epochs and everywhere in the world within the international community.

Islamic history has witnessed the edification of international relations based upon law and respect for human dignity and brotherly ties between people and respect for diplomatic immunity. Public International Islamic law has played a vanguard role in the field of human rights. Islamic legislation has

are people who use the call for peace as a means by which they could submit populations to their dominion.

In fact, the culture of peace is a free choice that necessitates a common will shared by two partners of equal forces aspiring to achieve common interests.

On the other hand, there are people who truly call for a culture of peace which purpose is to enable people to enforce their cooperation and a mutual understanding and hence make peace prevail. Accordingly, we ought to back up those who call for peace according to the Islamic concept because it has a moderate and rational approach.

Fragile nations have to deploy efforts to build up the culture of peace for the sake of future generations, in order to preserve their identity and security, and also to reinforce their union so as to block the way to any deviation or violation of human rights. This culture can be called a culture of resistance and it is contrary to that of autarchy and rejection of any contact with the others.

Idriss Alaoui Abdellaoui

LE CONCEPT DE LA GUERRE DANS LE DROIT INTERNATIONAL ISLAMIQUE PUBLIC ET LES BASES DU MAINTIEN DE LA PAIX DANS LE MONDE

Le droit international islamique public puise ses sources dans le Coran et la tradition prophétique (Sunna). Ces sources se distinguent par leur diversité et leur flexibilité, ce qui permet de les considérer comme référence à toutes les époques et en tous lieux.

L'histoire de l'Islam a connu les relations entre les différents Etats et a édifié nombre de règles de relations internationales. Elle a prêché le respect de l'autre, le bon voisinage entre nations et Etats ainsi que l'immunité diplomatique. L'Islam a codifié le traitement des prisonniers, des blessés de guerre et le respect des religions.

La dimension éthique est également un trait qui caractérise le droit international islamique public. Cela concerne les relations entre l'homme et son Créateur, l'appel à la paix et au respect de la dignité humaine, la tolérance et l'éthique politique. Le sentiment de citoyenneté pour les non-musulmans s'est manifesté partout où régnait l'Islam sans distinction.

La paix et l'unité ne se réalisent que quand existe un équilibre de forces. Mais lorsque l'appel à la paix s'adresse du fort au faible, le message peut dissimuler des objectifs sournois comme la domination de type colonial ou l'expansion idéologique. La culture de la paix reste un choix libre et volontaire de deux parties qui se veulent partenaires, qui ont un potentiel de force relativement égal et qui veulent réaliser des intérêts communs.

Il est toutefois de notre devoir de tendre la main aux défenseurs de la paix pour que nous restions fidèles aux enseignements islamiques. La construction du monde, la prospérité, l'évolution de la pensée ne peuvent se réaliser que dans un climat de paix.

THE WESTERN AND THE ISLAMIC CONCEPTS OF THE CULTURE OF PEACE

Opinions are diverging concerning the concept of the culture of peace. There are those who back up this concept and those to whom the message is addressed.

The call for a culture of peace is aimed at remodelling the minds and souls of the human kind. This is in view of building up a truth based upon a set of ideas and behaviour that can adapt to the new developments in this regard.

The culture of peace does not mean cheating on history and distorting historical events and hiding facts and names. This culture urges us in fact to preserve the memory of history as it is and recount historical facts as they took place in their natural sequences without bias.

What should be done is to underscore the events and historical facts that may highlight common features shared by humanity, and factors that contribute to bring harmony and brotherly relations among human races. This is how it is working in Europe nowadays. Europe spread this call for peace and union between States and peoples. Then, it proceeded to implementing peace before starting spreading the culture of peace because the latter cannot take place without the former.

Peace and unity are materialized when there is a balance of powers. However when a strong party addresses this message to a weaker party, this call usually carries a hidden motive that has nothing to do with peace. There

that this international organisation became powerful to the extent of imposing peace by its own means with no outside help.

In fact, the UN represents only a parcel of a multidimensional set which is "the construction of peace" to which several components try to apply a technical approach, both modern and traditional. One that could resolve the different conflicts, local, ethnic, cultural or religious.

However, despite the success scored in this field, the building of peace in its global concept remains in its first stages and suffers some deficiencies especially on the level of coordination between the different operators and also regarding the interventions to be launched. In order to ensure the success of these interventions, competition and ambivalence have to be avoided.

Nasser Eddine Al-Assad

LES CONCEPTIONS OCCIDENTALES ET ISLAMIQUES DE LA CULTURE DE LA PAIX

Les positions diffèrent quand il s'agit du concept de la culture de la paix, selon que l'on soit de ceux qui la prônent ou ceux qui sont ciblés par ce message. L'appel à une culture de la paix vise la restructuration des esprits et l'édification d'une réalité fondée sur un nombre d'idées et de comportements nouveaux qui s'adaptent à de nouvelles situations.

La culture de la paix ne signifie pas la fraude de l'histoire, et la déformation ou la suppression de certains faits et certains noms historiques. Elle exige au contraire de préserver les événements historiques et de les exposer tels qu'ils se sont déroulés et sans parti pris.

Dans ces événements historiques, il faudrait ajouter les faits qui mettent en valeur les similarités entre les peuples et les points de rencontre qui contribuent à rapprocher les hommes que séparent des différences multiples. C'est cette pratique qui est en cours à présent en Europe, où les pères fondateurs de l'Union Européenne s'étaient évertués à mettre en exergue ce qui était commun aux peuples européens afin de créer un ensemble fort par ses moyens réunis. Ainsi, l'Europe a commencé par réaliser la paix entre ses peuples. Ensuite, elle a entrepris d'édifier la culture de la paix car cette dernière ne peut se réaliser sans l'instauration d'une paix voulue et durable.

La concurrence et l'ambivalence doivent être évitées afin d'assurer le succès et l'efficacité de ces interventions.

THE UN AND THE CONTINUATION OF LOCAL AND REGIONAL WARS

The building up of peace has now become a shared responsibility for all the components of civil society. It is an essential part of the concept of world security. It is also an autonomous space which is progressing permanently.

Besides, humanity having acquired the adaptability to coexist during the cold war and having succeeded in avoiding others more destructive such as nuclear wars; this humanity is nowadays learning to keep control over wars thanks to a general peace that prevails over regions geographically limited. It is true that these wars are increasing alarmingly. They also became widespread and more damaging to human life. They provoke the exodus of populations and violate human rights. They are also connected to foreign interference and all kinds of traffic of weapons and drugs. All these factors are a threat to stability, peace and security in the world.

After the Cold War, conflicts seemed to take on a bigger scale and they focused on specific points of the globe. They have also acquired an internal feature. All these new elements offer new challenges to the United Nations, which is not well qualified, on the moral level, to deal with the structural and the financial aspects. Despite this drawback, UN interventions have increased during the nineties. They became more extended and the nature of UN operations developed to include military interventions. This move is an unprecedented case in UN history. The UN has achieved some success. It has also suffered some failures which seemed more dramatic because they had a bigger impact on the UN future role to go on promoting peace and security in the world.

During its various interventions, the UN had to deal with local wars that were long and multipartite. They took place in exhausted States where it was difficult to determine responsibilities or to make agreements last for any length of time. The UN could not contain the increasing number of these local and regional wars because of their great number and also because some States wanted to limit UN interventions. These States feared

importantes en nombre, plus étendues et plus destructrices pour l'humanité car elles provoquent l'exode des populations et des violations des droits de l'homme. Cela donne également lieu au commerce des produits illicites telles les drogues, les armes, les incursions étrangères qui menacent la stabilité et la sécurité du monde.

Ce qui distingue les conflits de l'après-guerre froide, c'est leur prolifération et leur ampleur ainsi que leur concentration dans certains points du globe. Il y a aussi leur aspect interne. Cette nouvelle donne pose problème aux Nations Unies aux plans politique, militaire et financier. Pourtant, les interventions onusiennes se sont multipliées durant les années quatre-vingt dix. Ses missions ont pris un caractère plus étendu, la nature de ses opérations s'est développée jusqu'à l'utilisation de la force militaire. C'est un précédent dans son histoire. Pourtant, l'ONU, bien qu'elle ait remporté des succès dans ses différentes interventions, a aussi essuyé des échecs. Ces derniers sont d'autant plus dramatiques qu'ils ont des répercussions sur le rôle qui lui incombe de jouer dans l'avenir, pour assurer la paix et la sécurité mondiales.

Dans ses interventions, l'ONU s'est vue confrontée à des guerres à caractère interne, des guerres longues et multipartites, se déroulant dans des Etats épuisés, où il est difficile de départager les responsabilités et où les accords ne peuvent durer. L'ONU ne peut faire face à toutes les guerres locales et régionales à cause de leur nombre croissant, de leur diversité et du désir de certains Etats de limiter les interventions onusiennes. Ces Etats craignent que l'ONU ne se transforme en une force internationale d'intervention, capable d'imposer la paix avec ses moyens propres, suffisants et permanents.

Ainsi l'ONU ne représente qu'une parcelle, bien qu'importante, d'un tout multidimensionnel qui est "la construction de la paix" à laquelle participent plusieurs composantes de la société civile et des institutions étatiques. Ces composantes essayent d'appliquer une approche à la fois moderne et traditionnelle afin de résoudre les conflits à caractère interne, ethnique culturel ou religieux.

Pourtant, malgré le progrès atteint dans ce domaine, la construction de la paix dans son concept global demeure à ses débuts et comprend des insuffisances, surtout au niveau de la coordination entre différents participants et concernant le niveau que doivent prendre les interventions.

civilisation. The 'end of ideologies' is an illusion; the same can be said about the 'end of Sovereignty', which has become a recurrent topic that urges us to beware of the unbridled globalisation which may well constitute a factor of destabilization.

As for international relations, if we see beyond the balance of power, we find that the international law has established itself upon a set of philosophical premises of virtue and moral values. This has been mainly elaborated by the superpowers that are required to conform to it. However, real facts show differently. And poor and weak countries feel a strong humiliation due to this situation. The present policy regarding the Iraqi issue is loaded with bad omen. The recourse to a preventive war would constitute a blow to the founding principles of the UN charter.

Regarding the new world order, the impending new wars will revolve around petrol, water and religion. The old concept of pacific coexistence is being revisited and is soon becoming a vital issue in these times of instability.

The world order that has emerged in the aftermath of the Second World War is now running out of steam. Peace and sustained development have their price and it is to bring back to favour man and his sacred causes within the framework of the international system.

Would it be far-fetched to dream of a new San Francisco conference to re-install the world order on sound foundations that respect the dignity of mankind?

Abdelwahab Maalmi
LES NATIONS UNIES ET LA CONTINUITÉ DES GUERRES LOCALES ET RÉGIONALES

La construction de la paix est à présent devenue, bien plus que par le passé, une responsabilité commune à toutes les composantes de la société civile. C'est une part essentielle du concept de la sécurité communautaire. C'est aussi un espace autonome en progrès constant. Par ailleurs, l'humanité ayant appris à coexister durant la guerre froide et à éviter une autre guerre destructrice causée par le nucléaire, apprend aujourd'hui, grâce à une stabilité générale relative, à garder sous contrôle des guerres géographiquement délimitées. Il est vrai que ces guerres sont plus

conformer scrupuleusement. La réalité est tout autre et les pays pauvres et faibles en ressentent une vive humiliation. Cela est malsain. Et la gestion actuelle du dossier irakien est lourde de périls. Le recours à " la guerre préventive " serait une atteinte directe aux principes fondateurs de la charte de l'ONU.

III - Le nouvel ordre mondial entre vertu et contraintes

Les nouvelles guerres qui pointent à l'horizon - et qui sont, hélas, quasiment certaines -tourneront autour du pétrole, de l'eau et de la religion.

Une redécouverte du vieux concept de la " coexistence pacifique " apparaît comme une nécessité vitale, en ces temps de forte instabilité.

L'ordre mondial construit au lendemain de la seconde guerre mondiale est en train de s'essouffler. La paix et le développement durables ont un prix : la réhabilitation de l'homme et de ses causes sacrées au cœur du dispositif international.

Est-il interdit de rêver à une nouvelle conférence de San Francisco pour réinstaller l'ordre mondial sur des bases saines, respectant la dignité des peuples ?

THE ISSUE OF PEACE WITHIN UNBALANCED INTERNATIONAL RELATIONS

The end of the Second World War has seen the collapse of the geopolitical bipolar system. It has then, given way to a void, which in turn has greatly intensified the feeling of uncertainty over the future of international relations. Such situation made it difficult to work out the meaning of the contemporary world because the symbols carry out substantial elements that the political analysis has to assimilate. The first of these elements is the sudden turn taken by the world conflict, which has undergone a swing from the old East-West duality to a new North-South conflict.

The end of the cold war in its true meaning is not obvious, because the new conflicts of the so-called 'civilisation' show that the cold war is still going on between new partners. The struggle against terrorism that has become a necessity has given birth to a feeling of hostility directed against the Islamic

succeed in avoiding the dangers triggered by confrontations and conflicts that affect humanity and lead to destruction and the decline of human civilisations.

The intellectual elite is called upon to promote dialogue and understanding among people because dialogue remains an effective weapon to prevent the spectre of wars and conflicts.

Khalid NACIRI
LA PROBLÉMATIQUE DE LA PAIX DANS UN CONTEXTE DE RELATIONS INTERNATIONALES INÉGALITAIRES

La fin de la guerre froide au début de la dernière décennie du XX° siècle, entraînant dans son sillage, la fin de la bipolarité géopolitique, a généré un vide, porteur d'énormes incertitudes sur le devenir des relations internationales. Il s'ensuit une indéniable difficulté à décrypter le monde contemporain, tant la grille de lecture comporte des nouveautés substantielles que l'analyse politique se doit d'intégrer. En tête de ces nouveautés figure cet espèce de basculement du conflit planétaire qui, de la dualité Est-Ouest, semble se positionner désormais dans une nouvelle conflictualité Nord-Sud.

Cette communication se déploie en trois temps, et se focalise sur :

I - Le monde du siècle commençant : les fins et les débuts

La " fin de la guerre froide " au sens profond n'est pas évidente, car les conflits nouveaux, dits " de civilisation " témoignent d'une guerre froide qui se poursuit, entre partenaires nouveaux. Et la lutte anti-terroriste qui, au demeurant est une nécessité, se transforme souvent en procès d'intention et animosité de principe contre la civilisation musulmane. La "fin des idéologies" est également une illusion..., de même la "fin de la souveraineté" est un thème récurrent qui nous interpelle en ces temps de mondialisation effrénée, qui, non maîtrisée, serait déstabilisatrice.

II - L'état des relations internationales, entre guerre et paix

Au delà des rapports de force, le droit international s'est constitué sur des prémices philosophiques de vertu et sur des valeurs morales. Il a été élaboré essentiellement par les grandes puissances et elles ont le devoir de s'y

THE CULTURE OF COOPERATION AND COMPLEMENTARITY VERSUS A CULTURE OF VIOLENCE AND EXCLUSION

The political literature of the last decade was directed at highlighting the various aspects of globalisation and by doing so, neglected to hail pluralism in its social and cultural aspects, as it was the case in the past. There was also the publication of the books of Huntington "The clash of civilisations" and Fokoyama "The end of history". All these new concepts have altered the nature of relations between people, countries and States. The opinion that the enemy is the 'other' was more fixed in the people's mind (l'enfer c'est les autres, of J.P. Sartre). This idea was not new and history has shown that it was used to provoke confrontations between people so as to enable the leaders to keep the population subjected to their dominion.

Fokuyama and Huntington have positioned the Occident in a situation of clash with the rest of the word and its diversified culture. This situation led people of different cultures to try and open a dialogue to learn more about the other cultures and see the elements that distinguish each of them. They came up with the conclusion that their differences were not real obstacle to a better understanding. Today, these people are facing two options : either take a chance to cultivate a culture of solidarity and cooperation or enter into endless conflicts and violence. Actually, one culture is the opposite of the other. The culture of peace and cooperation is based on the belief that pluralism is a godly gift to humanity. Humanity has been created in different kinds and Islam underscores this feature in several verses of the Qur'an. The idea, which leads us to believe that the other is the enemy, should be examined on the light of these verses. We have also to convince ourselves that we are equal whatever our race or culture. Humanity as a whole should share this principle.

The study of different human civilisations shows that the common factors that are shared by all individuals are more important and more numerous than their differences. This is why the culture of cooperation and solidarity should prevail. This in turn should be able to hinder any spread of violence and conflicts among people.

Political institutions as well as religious ones are called upon to deploy efforts in this regard. In fact, religions have always constituted a most efficient factor of union. They also give people a unified cultural vision of the universe. So, in directing people to cultivate a culture of peace they

civilisations' et de Fukoyama 'la fin de l'Histoire' ajoutés au concept de la mondialisation ont changé la nature des relations entre les peuples et les individus. L'idée de l'ennemi représenté par l'autre, 'l'enfer c'est les autres' de J.P. Sartre a commencé à prévaloir. Ce facteur d'hostilité fut connu dans le passé. Il fut utilisé par le pouvoir en place dans le but de pousser les gens à une confrontation entre eux afin que les gouvernants assurent leurs propres intérêts et gardent la soumission des peuples.

Fokoyama et Huntington ont positionné l'Occident et sa culture en état de confrontation avec le reste du monde et sa culture diversifiée. Le concept du choc des civilisations décrit comme un fait inéluctable a donné lieu à des réactions diverses. Cela a poussé les gens de cultures différentes à chercher à mieux se connaître et à s'ouvrir au dialogue. Ils ont aussi découvert que les éléments qui les différenciaient n'étaient pas si importants. Aujourd'hui, les gens de culture et de civilisation différentes sont face à une ligne de démarcation. Vont-ils opter pour l'opportunité qui s'offre à eux de choisir une culture de coopération et d'entraide sociale ou bien vont-ils se lancer dans la confrontation et la violence ? Il y a trois éléments essentiels dans la culture de coopération et d'entraide sociale, d'abord la conviction que le pluralisme est une donne inéluctable. Dieu a créé les gens différents les uns des autres. L'islam souligne ce caractère de l'humanité dans plusieurs versets coraniques. C'est ainsi qu'il faudrait reconsidérer l'opinion qui fait de l'autre un ennemi. Il faut aussi croire au principe d'égalité des chances entre les gens de différentes races et cultures. Car ils sont tous partenaires dans l'humanité. Si on étudie les différentes civilisations, on constate que les facteurs communs qui les lient sont bien plus nombreux que les différences. C'est pourquoi il est du devoir de tous de diffuser une culture de coopération et d'entraide afin de faire face aux dangers des guerres et des conflits. L'appel est lancé aux institutions politiques officielles et religieuses car les religions ont toujours constitué le facteur d'orientation le plus efficace des visions culturelles des peuples. Si les gens de religion arrivent à unifier leurs positions dans ce sens, ils pourront éviter à l'humanité les dangers des guerres et des conflits qui sont cause de destruction et de déclin des civilisations humaines.

L'élite intellectuelle est également appelée à promouvoir le dialogue et la connaissance entre les peuples car le dialogue reste le seul moyen capable d'éloigner le spectre des guerres civiles et des conflits.

political interest. The outcome is a high rate of death casualties. Revolution is one aspect of civil wars.

War and peace are therefore two contradictory worlds or two sides of the same coin. The two French authors of another book "wars and civilisations" describe peace as something linked to ethics. It is a set of moral values with a globalized course, which aims at diversity and union. It is also a return toward the acknowledgment of the other despite his differences. It is a moral rule which forbids killing and calls for the respect and protection of human life especially children, women and old people.

War on the other hand is the world where values are something relative and where the principle of hegemony prevails. The facts reveal that between the two worlds or the two sides of the same coin, there exists a section of shadows which translates a calm atmosphere within a regime where terror prevails. It is easy to make a distinction between the world of war and the world of peace, which is based on justice.

There are also two kinds of terrorism. One official practiced by the State against a group of citizens or a colonized nation, and a non-official one used by political groups against the authority of the state. International laws condemn both forms of terrorism. The UN has urged people and States alike to fight the causes which trigger international terrorism like colonialism, racism and violation of human rights.

So in order to make peace prevail, the ruling classes should deploy efforts to examine the causes that set in the shadowy zones and try to uproot them. On the local and regional levels, social injustices should be abolished as well as colonialism. This should lead to the respect for international laws that acknowledge the right to self-determination.

Ahmed Kamal Aboulmajd

UNE CULTURE DE COOPERATION ET DE COMPLEMENTARITE FACE A UNE CULTURE DE VIOLENCE ET D'EXCLUSION

La littérature politique de la dernière décennie s'est orientée plus en faveur de la mondialisation que vers le pluralisme social et culturel, comme c'était le cas auparavant. Par ailleurs, les ouvrages de Huntington 'Le choc des

deux mondes (la guerre et la paix) il existe une région d'ombres grises qui indiquent le calme dans le cadre d'un régime imposé par la terreur. On ne peut s'empêcher de faire la différence entre ce monde et celui où règne une paix fondée sur la justice.

Il y a aussi deux types de terrorisme. Un terrorisme officiel pratiqué par l'Etat contre un groupe de citoyens ou un peuple colonisé, et un terrorisme non officiel qui est celui d'un groupe politique qui lutte contre l'autorité d'un Etat. Les lois internationales condamnent les deux types de terrorisme. L'ONU a aussi incité les Etats et les peuples à combattre les causes qui provoquent le terrorisme international comme le colonialisme, le racisme et la violation des droits de l'Homme.

Nos dirigeants doivent œuvrer à faire régner la paix dans le monde et à se pencher sur les causes qui déclenchent les guerres dans les “zones d'ombre” afin d'y remédier à partir de la racine. Au plan interne, il faut combattre les injustices sociales, causes de soulèvements, et de violence. Au plan international, le colonialisme devra être combattu aussi, car il est source d'avilissement de l'autre, d'incompréhension et de guerre. Cela implique le respect du droit international qui reconnaît la mise en œuvre d'un ensemble de dispositions juridiques qui préservent les droits des peuples.

REFLECTIONS ON LOCAL AND REGIONAL WARS ACCORDING TO THE STUDY OF WAR AND ON THE QUEST FOR PEACE IN OUR WORLD

Two French authors Gaston Bouthoul and René Carrère wrote a book called *"le défi de la guerre"* (the challenge of war), which is a scientific study of war, peace and conflicts. This work shows the social structure of peace mechanisms and how to protect them. The authors also published "wars and civilisations". The book studies the old and the new conflicts of civilisation in their various stages. The two authors belong to the French Institute for War Study. They say that in the science of war, peace means the peaceful atmosphere that exists within a framework of a political system. It is the case when the death rate, which is caused by mass slaughter, is low.

As for civil wars or wars in which foreign forces are involved, peace means an unbridled and organized violence with a sacred cover. It is a bloody confrontation between two regional or international groups that have a

In conclusion, we may infer that local and regional conflicts cannot be solved by confrontation. The conviction is slowly growing that only understanding and negotiations between the opponents can help reach an agreement. One party has to relinquish parts of its prerogative in order to gain peace. It is only through sacrifice that peace can prevail.

Ahmed Sidqi Dajani

RÉFLEXIONS SUR LES GUERRES LOCALES ET REGIONALES AU VU DE LA POLEMOLOGIE, ET SUR LA QUÊTE DE LA PAIX DANS NOTRE MONDE

La Polémologie s'explique d'elle-même comme le disent les deux écrivains français Gaston Bouthoul et René Carrère dans leur ouvrage "Le défi de la guerre", qui est une étude scientifique de la guerre, de la paix et de leurs conséquences sur la société. Un autre ouvrage des mêmes auteurs intitulé "Guerres et civilisation" étudie les conflits anciens et actuels qui ont jalonné les civilisations. Les auteurs analysent comment se déclenchent les guerres, quelles sont leurs causes, quel est leur impact dans le temps et dans l'espace. Selon ces auteurs qui appartiennent à l'Institut français de polémologie, la signification de la paix, qu'elle soit au plan local ou extérieur, c'est le calme dans le cadre d'un régime donné. C'est la situation où le taux de mortalité causée par un massacre collectif est très faible.

Quant à la guerre civile ou celle qui se fait avec des forces extérieures, elle signifie la violence déchaînée et organisée qui revêt la qualité de sacralité. C'est une confrontation sanglante entre des groupes régionaux ou internationaux ayant pour objectif des intérêts politiques et donnant lieu à un taux supérieur de mortalité collective. La révolution est un des aspects des guerres civiles.

La paix et la guerre sont deux mondes réels et contradictoires. Les auteurs de "Guerres et Civilisations" ont décrit le monde de la paix comme étant en relation avec les valeurs et la morale. C'est un système de valeurs à orientation mondiale qui tend vers la diversité et l'union. C'est aussi un retour vers la reconnaissance de l'autre malgré les différences. C'est une règle morale qui interdit de tuer et qui est pour le respect et la protection de la vie humaine, surtout celle de l'enfant, de la femme et du vieillard.

Dans le monde de la guerre par contre, les valeurs sont toutes relatives et le principe de l'hégémonie est prédominant. Les faits démontrent qu'entre les

On peut conclure que dans les conflits locaux, régionaux et même internationaux, on finit par arriver à la conviction qu'ils ne peuvent se résoudre avec les confrontations. On s'oriente en fin de parcours vers la conviction que l'entente entre les parties belligérantes est la seule manière de trouver un terrain d'accord pour conclure la concorde. Celle-ci reste le seul but à atteindre à condition que les parties en conflit sachent céder des parts de leurs conditions pour aboutir à un compromis.

ON REGIONAL AND PREVENTIVE WARS : PROBLEMS AND SOLUTIONS

The negative impact of local and regional wars doesn't stop at the region affected but spreads farther to reach other regions. This phenomenon is difficult to control and it should be studied in order to find solutions to prevent these wars or at least to check their extension.

Local and regional wars are a feature that goes with under-development. It denotes that the region concerned has not reached the degree of development that should allow dialogue in lieu of armed fighting.

These wars are triggered by factors of unbalance in agreements or treaties that link two neighbouring countries. This fact frequently leads the injured party to seek revenge to repair the wrong done to it. Public international law is based upon equality of rights; and accords that don't conform to this principle are doomed to failure. They are known as "leonine conventions".

There is another cause that triggers these wars. It has to do with foreign interference. This element seems more dangerous because it seeks to achieve benefits by creating conflicts. It also works to sow disorder and disrupts the union between countries and neighboring States. It also seeks to abolish any efforts toward peace.

Another principle of international war is that of non-interference in the affairs of other sovereign States. However, we can notice that nowadays there is a lot of meddling from powerful States with the affairs or relations linking two countries or two States. This interference is made under the pretence of protecting citizens' rights or to fight drug or weapons traffic.

Nowadays there is talk about preventive wars. These wars are supposed to moralize the use of the countries'resources and make them shared by all the inhabitants of the planet.

other fortunate Africa should endeavour to give a hand to the weak Africa, the poor and underdeveloped one, in order to help get it out of its gloomy destiny.

Abdelhadi Tazi
DES GUERRES RÉGIONALES ET DES GUERRES PRÉVENTIVES : PROBLÈMES ET SOLUTIONS

Les répercussions négatives des guerres locales et régionales ne se limitent pas seulement aux régions touchées, mais dépassent de loin leurs frontières. C'est pourquoi il est urgent de chercher à les étudier et essayer de trouver les moyens de les arrêter ou du moins les contrôler.

Les guerres locales et régionales peuvent être la résultante d'un sous-développement de la région concernée. Celle-ci n'a pas atteint le degré de progrès lui permettant de privilégier la concertation et le dialogue à la place du combat musclé.

Ces guerres peuvent se déclencher aussi à cause d'un déséquilibre dans les accords et conventions liant deux ou plusieurs pays voisins. Cet état des choses mène la partie lésée à chercher sa revanche afin de réparer l'injustice dont elle se croit victime. Le droit international public est fondé sur le principe de l'égalité des droits et tout accord non conforme à ce principe est appelé "convention léonine" vouée à l'échec.

Il y a une autre cause à ces guerres ; c'est le facteur étranger. Cet élément est bien plus dangereux car il cherche à réaliser des bénéfices en créant ces conflits. Cet élément étranger œuvre à semer le trouble et le désordre pour briser toute union entre les pays ou les Etats voisins, et combat tout effort pour réaliser la paix.

Un autre principe du droit international est celui de non-ingérence dans les affaires internes ou externes d'un pays souverain. Pourtant, nous constatons actuellement de nombreux cas d'ingérence dans les relations liant deux pays ou deux Etats. Ces ingérences s'exercent avec le prétexte de protéger les citoyens ou pour combattre le commerce de drogues, d'armes etc. On parle maintenant de guerres préventives. Ces guerres supposent la moralisation dans l'utilisation des ressources d'un pays et la distribution de ces richesses à la population de la terre !

cela continue, l'Afrique portera pour longtemps le fardeau découlant de ces guerres intestines incessantes. Les conséquences sont néfastes. Le tissu social se déchire et perd le pouvoir de supporter les épidémies et les dégâts corporels découlant de la faim. Il se transforme en une société rongée qui ne peut ni progresser ni produire. L'Afrique ne mérite pas ce sort. C'est pourquoi les forces vitales de l'Afrique qui marche dans la voie du développement et de la stabilité doivent aller au secours de l'Afrique pauvre et sous-développée pour l'aider à sortir de son sombre destin.

FEATURES OF WARS AND ARMED CONFLICTS AND THEIR IMPACT : WARS OF THE POOR AND THE UNDERDEVELOPED (THE CASE OF AFRICA)

Great wars are planned according to a strategy. These are wars of the rich and the powerful, while regional and civil wars are wars of the poor and the underdeveloped. These wars start on no real ground. They can go on for a long time and stop to start anew with no real cause. This is the case of Africa that is plagued with poverty, hunger and epidemics. In Africa, a president is no better than a head of a tribe who rules alone with no democratic weapons of governance.

There is fortunately another Africa in which the States are on the scale of development and modernity. This one has the backing of the World Bank and attracts foreign investments that can ensure prosperity and peace. There is the example of Senegal, South Africa, Ghana, Namibia and Democratic Congo. We should not rule out some other African countries in the Maghreb. These countries deploy efforts in order to be part of the democratic system of the world. They are called the countries of African Renaissance.

Kofi Anan, the Secretary General of the UN has mentioned the poor Africa in his UN report of 1998. He stated that African presidents wage wars against each other and fall victims of bloody and endless conflicts. He added that these wars bring poverty, instability and insecurity to the populations and weight down on all opportunities of peace. They are responsible for the escalation of violence which lasts more than can peace prevail. The social framework becomes fraught with many diseases and scourges. Africa doesn't deserve this lot, that is why the vital forces in the

Abdelhadi Boutaleb

LES CARACTÉRISTIQUES DES GUERRES ET DES CONFLITS ARMÉS ET LEURS CONSÉQUENCES : GUERRES DES PAUVRES ET DES SOUS-DÉVELOPPÉS (LE CAS AFRICAIN)

Il existe différents types de guerres, les guerres mondiales où s'affrontent deux puissances qui gouvernent le monde, chacune de celles-ci pouvant avoir un ou plusieurs alliés. Tandis que les guerres locales et régionales se déclenchent entre des petites entités ou tribus voisines appartenant à la même région et pouvant avoir les mêmes origines historiques. Il y a aussi les guerres civiles qui déchirent un seul et même peuple. Ce genre de guerres est généralement dû à des difficultés de cohabitation, ou à des actes de vengeance ou à des luttes pour le pouvoir.

Les grandes guerres sont des guerres stratégiques. Ce sont les guerres des riches et des puissants, tandis que les guerres régionales et civiles, qui utilisent généralement un armement dépassé et se déclenchent sans vraie raison, sont souvent des guerres longues et se terminent rarement par une victoire. Elles peuvent cesser pour un temps et reprendre ensuite pour le moindre prétexte. Ces guerres sont celles des pauvres et des sous-développés.

L'Afrique nous en offre des exemples typiques. Il y a l'Afrique de la misère, des épidémies et des guerres civiles perpétuelles. Dans ce cas, ceux qui détiennent le pouvoir et portent même le titre de présidents ne sont en fait que des chefs de tribus qui gouvernent sans lien avec leur peuple et sans système étatique moderne.

Il y a aussi, heureusement, l'Afrique dont les Etats se classent à l'échelle du développement et de la modernité et qui bénéficient du support de la Banque Mondiale et des possibilités d'investissements étrangers qui permettent de créer l'emploi et d'assurer la stabilité intérieure. Nous pouvons citer ici comme exemples le Sénégal, l'Afrique du Sud, le Ghana, le Congo démocratique, la Namibie, les pays du Maghreb et d'autres. Ces pays d'Afrique œuvrent avec une forte volonté pour s'intégrer dans le système démocratique mondial. Ils se nomment les Pays de la renaissance africaine.

Kofi Anan, le Secrétaire général de l'ONU a parlé, dans un rapport adressé aux Nations Unies en 1998, de l'Afrique pauvre et sous-développée. Il a fait allusion aux gouvernants africains qui se déclarent constamment la guerre et qui risquent d'être un jour les victimes de leurs conflits sanguinaires. Si

Les pays ne peuvent connaître le progrès que dans le cadre de la liberté et dans la vraie démocratie qui s'exprime dans une mobilisation et un engagement de toutes les forces vitales du pays en vue d'assurer le développement et la prospérité.

CONFLICTS AND THEIR CAUSES

The twenty-century heritage shows a race for armament, an exploitation of scientific technology that enables the invention of more lethal weapons. The world is also confronted with financial conflicts and the fight for strategic positions. There is also the peace process in the Middle East that has reached a stalemate. There is an escalation of violence over the borders between African countries. This is a bone of contention inherited from the time of colonialism.

All these facts reveal a current wave of local and regional conflicts which are a hindrance to development in the countries concerned. Surprisingly, this situation has become an incentive for developed countries that used it to improve their input in the field of scientific research.

It is obvious that the peace process which consists of putting an end to armed conflicts has a lot to do with sustained development. As for war, it is a scourge that destroys natural immunity. Fortunately it does not destroy those who respect human rights.

In this regard, people should endeavour to deploy efforts to erect barriers against all kinds of damage that these wars provoke. They should find means to establish a dialogue of peace and harmonious negotiations towards this purpose. This policy should certainly back up UN efforts and those that the international and regional organisations deploy so as to engage the efforts of all citizens.

Countries cannot progress without democracy and freedom. These two factors are necessary in order to get the commitment of peoples and gather all potentialities in order to ensure the march toward the country's prosperity and development.

that humanity would endure. They thought that a culture of peace should replace the culture of war so as to allow the world to engage into the building up of economic and social development and enjoy an era of peace and prosperity.

The great development of Europe and North America is obviously an important feature of such policy. In fact, these two entities have succeeded in reaching their goal that consisted in making peace prevail over their territories. This long period of peace has greatly contributed to the social, economic and technological development of these countries.

On the other hand, and during that same period, the third world has plunged into an endless wave of wars and conflicts. This wave of violence is still going on, and it is the outcome of the spirit of colonisation and imperialism that has prevailed since the end of World War II.

Mohamed Allal Sinaceur
LES CONFLITS ET LEURS CAUSES

L'héritage du vingtième siècle nous laisse voir une course à l'armement, l'exploitation de la science pour créer des armes de grandes destruction, et les conflits au niveau des marchés financiers et des positions stratégiques. Il y a aussi le cas du processus de paix au Moyen-Orient qui a atteint un point de non retour. Il y a la montée des conflits concernant les frontières entre les pays d'Afrique qui reste un contentieux laissé par la colonisation.

Tous ces faits démontrent que les conflits locaux et régionaux représentent une entrave au développement des pays sous-développés. Ils constituent en même temps un terrain propice à la recherche scientifique et technique des pays développés.

On constate ainsi que le processus de paix qui consiste à mettre un terme aux conflits armés demeure lié au développement durable, alors que la guerre est un fléau qui peut détruire l'immunité naturelle sans pour autant détruire ceux qui respectent les droits humains. Il s'avère donc nécessaire de déployer les efforts adéquats afin de se prémunir contre tous ces maux et trouver un terrain pour établir un dialogue et des négociations pour la paix qui viendront supporter les efforts onusiens et ceux des organisations régionales qui oeuvrent pour la mobilisation générale des citoyens.

Abdelkrim Ghallab
INTRODUCTION LIMINAIRE
AUX GUERRES CIVILES ET REGIONALES

Depuis la fin de la deuxième guerre mondiale, de nombreux foyers de tension et de conflits civils et régionaux se sont manifestés. Ils sont devenus une réalité banale au fil des années et des décennies. Ces conflits sont des conflits mondiaux et ont des répercussions qui se font sentir sur tous les habitants de la planète, aussi éloignés fussent-ils des foyers de tension.

Il faut rappeler que la fin de la deuxième guerre mondiale fut perçue par la majorité des gens comme étant la dernière guerre que l'on eût à connaître. Cette conviction avait été partagée par ceux qui y avaient mis fin et plusieurs dirigeants internationaux avaient décidés que ce serait le dernier conflit armé que connaîtrait l'humanité. Ils pensèrent qu'il fallait remplacer la culture de la guerre par la culture de la paix afin de pouvoir s'atteler sérieusement au développement économique et social de l'homme.

Il est vrai que ce progrès tel qu'il a été réalisé en Europe et en Amérique du Nord est un progrès important car ces deux grands pans de l'humanité ont pu bénéficier d'une longue période de paix et de stabilité qui a contribué au développement social, économique, technique et scientifique de ces pays.

Mais à l'exception des Etats Unis et de l'Europe, on constate que le tiers-monde - à la même période- fut plongé dans une succession de conflits et de guerres qui durent jusqu'à nos jours. Cela est ainsi parce que la mentalité impérialiste et colonialiste s'est poursuivie bien après la fin de la deuxième guerre mondiale.

INTRODUCTION TO CIVIL AND REGIONAL WARS

Since the end of the Second World War, many centres of tension have emerged. They've been translated into civil and regional conflicts and have become a common feature of our present political landscape. Actually, the majority of world conflicts have an international aura. These conflicts have far-reaching repercussions on the whole planet.

Many experts and politicians regarded the Second World War as the end of all wars. Those who worked to put a stop to that war shared such conviction. The international leaders decided that it would be the last armed conflict

RESUMES

une conscience aiguë du respect du droit des autres. C'est la matrice de la justice et donc de la paix. L'impunité fait le lit de la loi de la jungle et favorise les guerres intestines qui ne sont pas toujours faciles à apaiser.

CONCLUSION

Les concepts nouveaux qui voient le jour dans le champ du droit pour conjurer les causes des guerres et limiter leurs effets négatifs sont autant d'instruments pédagogiques pour développer une culture de paix. Les Latins disaient «*si vis pacem para bellum*», qui veut la paix prépare la guerre. Cette adage qui s'accommode volontiers d'une logique de guerre froide, ne convient pas à une vraie culture de la paix en notre époque de la mondialisation où les hommes se sentent proches les uns des autres, malgré les inégalités qui hypothèquent nos droits communs. Il faut développer une autre logique qui aide chaque homme et chaque femme à construire, à partir de soi, la paix comme une nécessité et une exigence morale pour un vivre ensemble heureux : «*si vis pacem para pacem*» (qui veut la paix prépare la paix) serait alors notre commune devise.

consensuels, expression d'un souci d'équité, pour départager ou concilier les belligérants. Le consensus est en ce cas la manifestation d'un compromis qui évite les impasses où s'enlisent bien des guerres.

Il faudra bien cerner la portée juridique et morale de notions comme celle du droit d'ingérence qui vise à limiter les poches socio-politiques où les droits de l'homme sont bafoués au nom de la raison d'Etat et les espaces où les guerres interraciales favorisent une violence barbare qui n'épargne ni les enfants ni les femmes.

Il paraît de plus en plus évident que les jeunes Etats n'accepteront pas que le droit d'ingérence soit un alibi pour les puissances dominantes pour exercer des pouvoirs léonins en fonction de leurs intérêts nationaux. Le droit d'ingérence, s'il est assumé par le droit international et les instances qui le régulent, doit supposer la protection de chaque homme et de tous les hommes où qu'ils se trouvent. Nulle part la raison du plus fort ne saurait être la meilleure.

Le phénomène migratoire que suscite les multiples guerres oblige désormais la conscience universelle à être attentive au sort des populations chassées de leurs lieux habituels d'existence et qui errent d'un pays à l'autre. La protection des migrants devient un devoir important dont il faut analyser les exigences avec courage, générosité, un sens humain profond et sans doute aussi beaucoup de réalisme. Il s'agit, en effet, que dans certaines situations la recherche du mieux ne deviennent pas l'ennemi du bien.

La popularisation du concept de «crime contre l'humanité», au point de lui faire perdre son importance et sa gravité, s'explique par le fait que les violences mortifères qui méprisent avec cynisme les droits humains se sont multipliées au rythme des guerres qui sévissent un peut partout dans le monde. Si la notion perd de sa spécificité, sont utilisation pour revendiquer une sanction contre ceux qui traitent des êtres humains comme des choses sert de mise en garde contre les dictateurs et les sanguinaires de tout acabit.

C'est dans la même perspective de protection de chaque groupe humain que s'est développée la notion de génocide qu'il convient de ne pas banaliser. Nous devons tous travailler à éveiller la conscience de nos concitoyens à éviter les complexes racistes ou ethnocentristes qui peuvent être préjudiciables à l'un ou l'autre groupe.

Rappelons que l'injustice sous toutes ses formes est l'une des causes fondamentales des guerres, il faut que les Etats et les peuples s'éveillent à

On ne souligne peut-être pas assez le rôle que doivent jouer les structures religieuses dans l'éveil des consciences au devoir de la tolérance comme une des matrices déterminantes de la culture de la paix. Un verset de l'Evangile dans lequel peuvent se reconnaître tous les pacifistes du monde considèrent les artisans de paix comme des «fils de Dieu».

Il est bien dommage que les religions soient perçues comme des facteurs de guerre et de violence alors que l'une de leurs missions est d'incarner la paix. On doit se féliciter que des milieux religieux comme la Communauté de Sant'Egidio s'impliquent, avec désintéressement dans la résolution de certains conflits régionaux et locaux. Notre Académie se doit d'encourager de telles initiatives, avec un regard tout à fait neutre.

Il faut aussi citer la grande Commission de Justice et Paix de l'Eglise Catholique qui s'est donnée des relais dans beaucoup de pays pour que l'aspiration morale et spirituelle à la paix ne soit pas seulement un vœu pieux mais débouche sur des réalisations concrètes et une formation continue des esprits et des cœurs.

II - LA REALISATION DE LA PAIX : UNE CULTURE

La paix du monde qui est contrariée par les multiples guerres régionales et locales qui ensanglantent le monde et paralysent souvent les efforts de développement ne saurait s'obtenir par des slogans. Il faut élaborer et pratiquer une véritable culture dynamique de la paix. La culture de la paix apparaît aujourd'hui comme une exigence morale. De ce fait, quiconque détient une parcelle d'autorité politique ou morale doit mesurer la portée de ce qu'il dit. Car une parole mal venue peut être source de malentendus et provoquer des réactions inattendues. Il est des mots qui sont comme de véritables explosifs.

Les concepts ont parfois les mêmes sens mais non les mêmes significations. Quand les antagonistes d'un conflit s'accusent mutuellement des terrorismes comment s'y retrouver dans cette déchirure de signification? Le désir de paix sollicite plus fortement le renforcement des lois et du droit comme moyens nécessaires pour définir la légitimité des revendications de chacun. Malheureusement, le droit connaît une telle manipulation qu'il commence à susciter un peu partout soupçon et méfiance à cause des applications fantaisistes ou arbitraires. Or on a bien besoin de repères

et ses instances de médiations juridiques ont de plus en plus recours à des structures régionales ou à la médiation des puissances moyennes. Celles-ci se donnent le droit d'intervenir dans leur zone d'influence ou soutiennent des personnalités qui ont leur appui.

Depuis la fin de la guerre froide, face à la nécessité d'une culture de paix, s'est développée ce que certains juristes appellent une «juridicisation» du Droit International, avec la création des Cours des Droits de l'Homme et la création des tribunaux spéciaux. Ainsi, en Europe existe la Cour Européenne des Droits de l'Homme, et en Amérique, la Cour Internationale Américaine des Droits de l'Homme. De plus, l'Organisation des Etats Américains s'interpose entre les belligérants, avec plus ou moins de bonheur, selon que les conflits en cause arrangent ou non la puissance dominante que constituent les Etats-Unis.

En Afrique, s'est formée également une Cour Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples, que malheureusement la plupart des Etats n'ont pas encore ratifiée. Mais l'OUA dispose d'une commission de règlement des conflits, qui essaie de travailler pour la paix.

Evoquons enfin le rôle de plus en plus encourageant des juridictions comme la Cour Internationale de Justice de La Haye qui est très sollicitée. Son action mérite d'être davantage connue et encouragée dans la mesure où ce sont de grandes compétences qui y disent le droit, dans le sens de la Justice, attendue par les peuples et les Etats.

Les milieux artistiques, surtout les chansonniers, développent souvent, eux aussi, avec un humour et un génie fascinant, une philosophie pacifiste qui stigmatise la bêtise que constituent bien des guerres régionales et locales. C'est souvent une école de sagesse qu'on pourrait davantage exploiter à des fins pédagogiques. Cela peut porter des fruits dans des cultures d'oralité comme celles de l'Afrique subsaharienne où tant de gens restent accrochés à la radio et à la télévision là où il y en a.

Nul n'ignore l'influence déterminante des médias dans la vie internationale. Dans plusieurs guerres régionales et locales, ils ont joué un rôle négatif d'incitation à la haine et à la violence, ils peuvent a contrario être de précieux vecteurs pour une culture de la paix. Dans ce domaine où la technologie moderne a créé d'étonnantes possibilités, la raison éthique pourrait se creuser des chemins de formation des consciences.

CULTURE DE LA PAIX ET ETHIQUE : EMERGENCE DE CONCEPTS NOUVEAUX

Le Cardinal Bernardin Gantin

INTRODUCTION

Après les deux guerres mondiales dont les pays européens ont été l'épicentre et dans lesquelles les pays coloniaux, dans un mouvement d'ensemble, ont été entraînés pour défendre le droit, les peuples européens ont vite pris conscience de l'importance des destructions matérielles provoquées par ces conflits et de l'éveil moral qui doit en sortir contre la barbarie. Dès lors, leurs préoccupations communes furent de tout mettre en œuvre pour conjurer à jamais les causes de ces tragédies.

Mais, si la guerre autrefois récurrente s'est éloignée de son foyer habituel qu'est l'Europe des royaumes dynastiques ou des Etats-Nations, elle s'est installée dans les pays dits du Tiers Monde où elle perdure en fonction des intérêts géopolitiques des grandes puissances.

Cette situation de paix en Europe et de guerres diffuses, repoussées et entretenues dans les pays pauvres ou de la périphérie, a posé et pose de sérieux problèmes à la conscience internationale : Il en résulte une quête incessante d'une paix durable pour toute l'humanité. Il sera donc question en ces lignes des structures et de quelques-uns des concepts nouveaux qui ont été sécrétés pour entretenir partout des conditions et une culture de la paix.

1 - LA RECHERCHE DES STRUCTURES INTERMEDIAIRES DE LA PAIX

On se rend compte aujourd'hui que les structures internationales mises en place pour endiguer la violence des grandes puissances et les guerres multiples qui ensanglantent la planète ne suffisent plus. Les Nations Unies

Je me dispenserai de discuter des implications d'autres pays par exemple dans la crise rwuandaise en 1994, et du conflit engagé dans le Sud de la Côte-d'Ivoire qui a, dans la nuit du 19 septembre 2002, fait basculer tout le nord dans le but d'y prendre le pouvoir.

Il va de soi que ces conflits locaux et régionaux ruinent la plupart des pays ; ils s'opposent à leurs développements et à toute politique sociale, éducative et sanitaire.

L'infection par le virus du SIDA dépasse en tant que fléau, celui de la faim et celui du paludisme. 28,5 millions de personnes étaient infectées en 2001, et les firmes transnationales des médicaments n'avaient pas pensé à en réduire les coûts dans les pays en voie de développement.

Même à coûts réduits par rapport aux coûts pratiqués en Occident où ils ne guérissent pas le SIDA, ces médicaments donnent aux habitants, la conscience des notions de virus et de contagion, dont l'absence de conscience les laisse se développer d'une façon chaotique, c'est-à-dire, comme les guerres, de façon anarchiquement croissante.

Pendant la deuxième guerre mondiale, plusieurs peuples de l'Afrique se prêtèrent aux rôles de soldats alliés. Aussi réclamèrent-ils, dès la fin de la guerre, la décolonisation. Les Européens cédèrent en Afrique Noire, le pouvoir à des minorités ou à des tribus minoritaires, singulièrement encore à des dirigeants monarques. Ils laissèrent des territoires en conditions moins confortables que celles de la colonisation.

A cette période, les puissances occidentales redoutaient que certains pays venant d'accéder à l'indépendance s'allient de près ou de loin aux Soviétiques. Ils firent appel aux moyens de protection de l'ONU.

La chute du mur de Berlin agit comme facteur de paix à cet égard.

Reste que depuis la fin de la guerre froide, les conflits n'ont pas disparu, ils se sont multipliés. Plusieurs causes peuvent être accusées.

1) Des luttes pour la correction des erreurs de la décolonisation, que certains pays, tels le Shaba, l'Obaden, l'Angola et le Tchad, illustrent.

2) Des luttes pour le pouvoir, laissé libre par la décolonisation : l'Angola, le Zimbabwé, la Namibie et le Sahara se livrèrent à des conflits visant cet objectif.

3) Restent des mouvements de libération pour la dite " seconde indépendance " : c'est ainsi que l'on désigne, au Zaïre, la lutte contre le régime de Mobutu. De même, le Front de Libération de la Somalie occidentale se présente comme un mouvement de libération nationale.

4) De la mauvaise définition des territoires constitués par la décolonisation ont résulté des différences entre le Droit International et le Droit Africain. Et les querelles entre l'actuel Bénin et le Niger, les litiges frontaliers entre le Mali et le Burkina, le Ghana et le Togo illustrent les conséquences de ces différences juridiques.

5) Les rivalités structurelles en sont la conséquence : pendant les années 60, certains Etats africains voulaient étendre leur influence au delà du cercle de leurs voisins : le Ghana ne prétendait rien moins qu'à la direction de l'Afrique ; le Nigéria prétendait à celles de l'Afrique occidentale et de l'Afrique centrale.

6) Certains pays se sont appliqués au cumul d'armes, dont une large fraction venait de Russie ; dans le cas des crises de l'Ogaden et de la Namibie, il restait beaucoup d'armes, alors que la crise était terminée.

d'eau du Nil et a asséché les sols de la Libye, du Désert Arabique et du Sahara.

Les peuples de l'Afrique du Nord et ceux du Sahara se sont rués vers le Sud, à la recherche de quelques marécages qui réduisaient leurs vies à une condition de nomades.

Seules quelques zones parvinrent à développer une certaine agriculture, sous la commande de petites monarchies gouvernées par des rois assistés par des bureaucrates illettrés. L'ancien Royaume du Congo tel qu'il existait au XV° siècle avant l'arrivée des Portugais, en offre un exemple. Le roi y jouissait du pouvoir absolu, ne tenant compte que des intérêts de l'aristocratie.

C'est là que le trafic des esclaves, qui avait disparu d'Europe au XV° siècle, a repris de la vigueur en Afrique, dans le cadre de l'usage domestique, sous l'impulsion des Portugais. Quand ils parcoururent la côte ouest de l'Afrique vers 1440, ils établirent un commerce fructueux, spécialement de la canne à sucre, cultivée par les esclaves noirs dans ses îles désertes et dans le Golfe de Guinée.

Si certains esclaves étaient enlevés par la force, la plupart étaient simplement vendus. La demande en Europe en fut stimulée et un semblable commerce s'établit en Amérique.

L'utilisation des esclaves, dite traite des Noirs, s'amplifia quand les colons anglais, hollandais et français s'installèrent aux Antilles, aux côtés des Portugais et des Espagnols.

On ne connaît guère qu'un important soulèvement d'esclaves qui eut lieu au Brésil, où il créa une communauté socialiste à Palmares, laquelle dura 70 ans.

Certaines régions, telle celle de Dahomet, parvinrent à dominer les conséquences de l'esclavage qui se livrait à des productions agricoles, voire industrielles, singulièrement d'armes à feu.

Les mobilités des frontières des pays et des régions, et les conflits qui les déterminaient, ont favorisé l'établissement au VIII° siècle, des colonies anglaises, hollandaises et françaises.

Certains africains tentèrent de résister martialement, mais leur puissance de feu était trop faible pour vaincre.

LES GUERRES LOCALES ET RÉGIONALES EN AFRIQUE NOIRE : LEUR DÉTERMINISME CHAOTIQUE

Georges Mathé

Ce qui, dans le cas des grandes guerres, terrorise les peuples, réside dans l'imprévisibilité de leur extension géopolitique ; ce qui, dans celui des guerres locales et/ou régionales, terrorise les populations concernées, réside dans l'imprévisibilité de leur extension temporelle.

Ainsi, les guerres transnationales deviennent-elles tôt ou tard, mondiales et finissent-elles fatalement par la victoire du plus fort, sans que les citoyens n'interviennent dans la moindre décision concernant la déclaration, les alliances, les arrêts définitifs ou provisoires, décisions dont seule se charge la politique. Les guerres locales et régionales manifestent des caractères différents des guerres transnationales : lorsqu'un pays stratégiquement important mais pauvre, ou une région relativement importante d'un pays pauvre est attaqué par un pays puissant, riche et militairement capable d'écraser l'autre ou la région visée, le pays ou la région pauvre peut, par son art de la durée, remporter la victoire sur le pays a priori invincible qui l'attaque : les Etats-Unis n'oublieront jamais la crise de Cuba en 1962, et, encore moins, leur défaite au Vietnam de 1973.

Pour tenter de les comprendre dans leurs fréquences, leurs causes et leurs conséquences économiques et sociales, j'ai choisi le terrain de l'Afrique Noire.

Nul continent n'a présenté autant de conditions défavorables à la paix, et de conditions favorables à la guerre. Le premier événement extrêmement hostile aux populations, consista en une gravissime crise de sécheresse, survenue au IVème millénaire, qui a considérablement réduit le volume

mobilisation qui est en accord avec la pression de l'opinion publique, devient une réalité grâce à l'action de nombreux facteurs.

La guerre ne résout pas le fléau du terrorisme. Elle l'aggrave inutilement en faisant des victimes innocentes et en semant la haine et l'incompréhension.

Il devient urgent de savoir opposer la culture de la paix comme l'a dit Fredérico Mayor, ancien directeur général de l'UNESCO parce que si l'idée de la guerre naît dans l'esprit des hommes, c'est en lui inculquant d'autres idées que nous pourrons éradiquer l'idée de la guerre, grâce au dialogue entre les peuples, dans un esprit de tolérance à l'égard de ceux qui sont différents de nous. Les conflits se combattent par des négociations, des dialogues dans un effort de compréhension des autres, aussi éloignés soient-ils de nous, et dans le respect des droits imprescriptibles, mais pas par la force qui engendre de nouvelles haines et le désir des représailles.

Les religions sont par définition dépositaires de la vérité qui leur a été révélée par Dieu. Elles pourraient permettre d'entamer un dialogue pour trouver un terrain d'entente dans le respect de la pensée et de la foi religieuse des autres. C'est là le long chemin de la paix qui, ces dernières années, au terme de nombreuses rencontres, a donné d'importants résultats. En tant qu'êtres humains responsables, nous ne pouvons pas accepter de revenir aux guerres de religions. Ce serait un recul de plusieurs siècles. C'est pourquoi au cours de cette séance automnale, notre Académie doit se féliciter d'avoir proposé cette réflexion et ce dialogue qui contribuent ainsi grandement à la paix, cette paix que nous appelons de tous nos vœux.

l'Amérique du Nord où beaucoup de voix rallient déjà beaucoup les opposants.

Je pense d'ailleurs, que l'économie mondiale va entrer elle aussi dans une grave période de récession qui ne semble pas facile à résoudre. Nous vivons un climat de crise, de ralentissement économique, de mécontentement généralisé, d'inquiétude qui s'est déclenché d'abord dans les pays appelés les tigres asiatiques, a touché le Japon et est arrivé aux Etats-Unis avant le 11 septembre 2001, s'est aggravé depuis et a atteint l'Union Européenne, en particulier l'Allemagne. La guerre contre l'Irak si elle a lieu, et même si c'est une guerre éclair, ce qu'on ne peut exclure, ne permettra pas de résoudre la récession économique mondiale, n'en déplaise à certains économistes américains. Le pétrole représente une immense richesse dont les pays développés ont grandement besoin, mais il faut tenir compte du prix à payer pour l'obtenir. Le prix d'une guerre incertaine et imprévisible, aussi imprévisible que celle qui menace l'Irak est difficile à évaluer aujourd'hui.

Par ailleurs, il se trouve que le modèle économique néolibéral dans lequel nous vivons depuis plus de dix ans sans contrôle pourrait s'épuiser. Il a conduit à la globalisation sauvage que nous connaissons. Mais une globalisation alternative, respectueuse des valeurs humaines, sociales et écologiques, est possible et nécessaire. Une globalisation alternative où l'économie soit au service de l'homme et non pas où l'homme est au service de l'économie. En d'autres termes, les économies du marché sont indispensables certes, dès lors qu'elles sont orientées vers des institutions financières internationales, démocratiques et représentatives -ce qui n'était pas le cas- et qu'elles co-existent avec des sociétés pluralistes avalisées par des valeurs éthiques et non pas uniquement par le souci de l'appât du gain et de l'argent facile comme c'est le cas le plus fréquent.

Nous savons bien quand et comment commencent les guerres. Les dictatures aussi. Mais nous ignorons quand et comment elles finissent. Les populations payent un lourd tribu, surtout les pauvres et les démunies. Il faut donc les éviter, c'est pourquoi, avant qu'elles ne se déclenchent, il est indispensable de mobiliser tous les efforts à notre portée pour les prévenir. La citoyenneté globale est un nouveau phénomène sociologique de notre temps ; c'est un devoir de la plus haute importance parce qu'il cherche à mobiliser tous les esprits bien formés. Dans l'Union Européenne cette

derniers jours dans la région, la question ne sera pas de dire non à la guerre, car l'issue ne laisse pas de doute, mais plutôt en combien de temps et à quel prix sera obtenue la victoire, et après cela comment gérer la situation d'après-guerre ?

De son côté, l'actuel gouvernement israëlien de Sharon ne perdra pas l'occasion que lui offrent les derniers développements pour attiser davantage le feu de la guerre qu'il livre aux Palestiniens et isoler encore plus le Président Arafat. La menace d'une guerre généralisée au Moyen-Orient pourra difficilement être comprise par le monde arabo-musulman comme étant autre chose qu'une guerre de religion. Et c'est bien ce qui pourrait arriver de pire dans ce début du XX° siècle.

Il est également difficile de concevoir que derrière l'attaque militaire contre l'Irak il n'y ait l'idée de s'approprier le pétrole irakien. Cela suggère que l'Arabie Saoudite et l'Iran pourraient être les prochaines cibles. Ce qui impliquerait une nouvelle définition géostratégique et économique de la région avec toutes les conséquences négatives qui en découleraient. L'Union Européenne est paralysée par le problème de l'élargissement à dix nouveaux pays d'ici à 2004 et par la réforme institutionnelle en cours de préparation par la convention et qui devra soumettre une proposition au Conseil Européen d'ici au printemps 2003. Or, pour l'Union Européenne une guerre en Irak serait un facteur brutal de division entre les Etats membres. Ce serait en plus un camouflet porté aux opinions publiques européennes qui sont en majorité très critiques à l'égard de la stratégie de la guerre préventive.

D'autre part, Aznar en Espagne, Tony Blair au Royaume-Uni et Sylvio Berlusconi en Italie s'aligneront sans état d'âme sur les Etats-Unis comme ils l'ont déjà annoncé. Mais, il est probable que le moteur Franco-allemand refuse de s'embarquer dans une telle aventure et que les petits pays confortablement installés dans une position non définie jusqu'à présent, hésitent à s'embarquer eux aussi. Quoi qu'il en soit, la guerre d'Irak, si elle a lieu, sera l'heure de vérité de l'Union Européenne au moment de choisir son camp. Dans tous les cas, il est difficile de ne pas songer aux conséquences négatives d'une telle guerre si elle a lieu. Des conséquences négatives à la fois pour le monde arabo-musulman, pour l'Islam, une des plus importantes religions monothéistes de la planète, qui a donné naissance à une civilisation au passé remarquable, et pour le monde en général, de la confédération Russe à la Chine, au Japon, à l'Amérique latine en passant par l'Afrique et

En vérité, les exigences de la guerre contre le terrorisme, tout en encourageant le patriotisme agressif de l'Amérique, ce même patriotisme qui a donné la victoire aux Républicains durant les élections du Congrès américain, est en train de corrompre de façon dangereuse la stratégie géopolitique de l'hyper-puissance américaine, remettant en cause la grande alliance contre le terrorisme et suscitant de vives critiques partout dans le monde, notamment dans l'Union européenne.

Ce qu'on appelle l'unilatéralisme américain est une stratégie dont les conséquences peuvent être désastreuses. La doctrine de la guerre préventive, si elle est mise en œuvre, sera dans la pratique une véritable bombe à retardement capable de bouleverser le droit international tel qu'il a été conçu depuis la seconde guerre mondiale, raison pour laquelle le sénateur américain Edouard Kennedy a fait la distinction entre guerre préventive et guerre d'appréhension, cas où l'agresseur agit en légitime défense pour avoir des preuves irréfutables sur les intentions belliqueuses et immédiates de celui qui l'agresse. Ce n'est pas le cas de l'Irak.

En effet, en utilisant un certain unilatéralisme religieux qui transparaît dans la dénonciation des pays appelés "L'axe du mal" par le Président Bush, on entrevoit dès maintenant trois pays souverains comme éventuelle cible de l'attaque préventive américaine. Indépendamment du fait qu'il s'agit de s'en prendre à des dictatures, cette attaque ne repose sur aucun fondement du droit international. Elle conduit du reste à la marginalisation progressive des Nations Unies en tant qu'organisation mondiale de prévention et de médiation dans les conflits internationaux.

Cela étant, le terrorisme international doit être combattu avec énergie et détermination, car il incarne la pratique du crime odieux et constitue un véritable fléau contre l'humanité. Il ne peut pas être combattu en mettant de côté le droit international, les règles élémentaires de la justice et en violant les droits de l'homme les plus fondamentaux. Les personnes accusées de terrorisme devraient être considérées innocentes et traitées dans le respect des droits dus à tous les humains. Elles devraient être jugées par un tribunal indépendant. Ce n'est pas le cas des prisonniers de l'Afghanistan qui ont été transportés et incarcérés de force pour une durée indéterminée, dans la base américaine de Gouantanamo à Cuba.

Si l'attaque américano-britannique se concrétise comme le laissent supposer les préparations et les mouvements des forces américaines des

ENTRE LE CONFLIT ET LE DIALOGUE DANS LE MONDE D'AUJOURD'HUI

Mario Soares

Je félicite l'Académie, et naturellement S.M. Le Roi Mohammed VI, d'avoir choisi pour notre réflexion collective, le thème particulièrement important et d'actualité des "Guerres locales et régionales et leurs conséquences sur le développement, sur la civilisation et la paix dans le monde."

Le monde, à mon avis, vit, depuis quelques mois, entre la guerre et la paix. C'est une situation dangereuse, peut-être la plus grave que nous ayons connue depuis plusieurs décennies et aux conséquences imprévisibles. Les attentats terroristes du 11 septembre 2001 ont conduit, en guise de représailles, à la guerre d'Afghanistan. Cette guerre a permis d'anéantir le régime théocratique des Talibans qui abritait les mouvements archaïques d'Oussama Benladen. Mais elle n'est pas parvenue à détruire l'organisation terroriste d'Al-Qaïda, ni à désarmer le terrorisme global comme nous l'ont annoncé à plusieurs reprises les responsables américains.

Lors de la session de printemps de l'Académie, j'exposais une réflexion où je me demandais si le meilleur moyen de s'attaquer de manière efficace et rationnelle au terrorisme fondamentaliste est bien la destruction d'un Etat, en l'occurrence l'Afghanistan, par le moyen d'une guerre qui a entraîné des victimes innocentes et d'énormes dommages collatéraux, en ignorant les conséquences négatives qu'elle pourrait provoquer sur l'avenir de toute la région.

La première conséquence, on l'a vue, a été l'aggravation du conflit israélo-palestinien. Une incroyable spirale de violence s'est déclenchée et met en péril tout espoir raisonnable de paix entre les deux parties en guerre.

with a peace mission and draw them into action which would prevent and stop the forces of war and confrontation.

Dialogues, mutual understanding and respect for each other's rights can be the best guarantee for resolving differences peacefully through multilateral organisations like the United Nations. We should not let these organisations whither. I will end with quoting some lines from a hymn that the Father of my Nation used to recite. With that, I would finish :

Lead kindly light amidst the encircling gloom

Lead Thou me on

I do not wish to see the distant scene

One step is enough for me.

commission. When it was asked what happened to the great civilisations of Greece and Rome? How did they perish? The answer given was that it was not barbarians who defeated Rome or Greece rather they rotted from within. They disappeared because virtue disappeared from their lives. It is extremely important that big powers should draw correct lessons from the rise and fall of great ancient civilisations and learn from their follies. Morality is not just a Sunday morning prayer habit but a constant in our life, a rule to guide human conduct that is necessary to preserve life lest the darker side of human nature extinguish the light of civilisation. Many countries are currently confronting the collapse of ethical principles and habits.

Human nature is endowed with the bad and good together. The bad and good coexist. It is extremely important to see as to how the good can subdue the bad. The bad will never be eliminated completely. This amalgam of the two has to be constantly kept in view. "It is a mystery how good and evil pass from one to another through some transparency we, bewildered, cannot fathom", said Nadine Gordimer. Ethics and morality keep a watch on us and guide our conduct. Hence, they acquire value in human life. I am happy that in this particular century we still have men who could inspire people to be moral and just. Nelson Mandela, Dalai Lama, Pope John the Second and other religious leaders from other communities could play a fundamental role in this regard.

A point that we have to note and understand is that history is not going to do our job. We have to do our job ourselves. History, at best, will be a witness to it, but cannot be the maker of our new life. We have to proceed in the direction of peace with faith and determination and do what is best to give power to the people to stand up and work for peace. It is by controlling the marvels of science and technology and applying them to peaceful purposes that we can raise the levels of lives everywhere and for everyone. It is through a determined effort towards disarmament that mankind could live in peace. For the world could remain secure when it rests on the rock of *satya*, that is, truth, not on sands of mistrust and hatred. I am one of those who believe that peace is the outcome of compassion and truth. Let that ceaselessly balance relations among individuals and community of men making life better and peaceful. Let us take a bold step in that direction drawing people into a peace mission that would prevent and stop forces of war and bury the instruments of war, a continuous step to organise people

hidden violence that terrorists perpetuate while real problems remain unattended. To avoid further acceleration of this process, we would not only have to crush terrorist activities but also to find solutions to socio-economic political problems giving birth to terrorism. Religion will also have to restore itself to play a real meaningful role in the lives of people and inculcate virtues of understanding and cooperation. Religious reading must expose people to beautiful thoughts enshrined in the scriptures. But all this is possible when the present forms of religion undergo a phase of reformation. Terrorism should not be encouraged by religions. It should not be given any quarter anywhere on any ground. Terrorism is not the right means even to bring the right or the just order into being. Terrorism breeds hatred which cannot be in line with the human virtues taught in the books of religion. To take away the basic human rights of a man because he belongs to a different religion takes away that very right which the divine spiritual knowledge entrusts to the human kind.

I also wish to emphasise that world peace is possible when the international law is abided by and accepted by one and all. Law is not to be obeyed by the weak and used against the weak while the strong remained above law. International law should be equally binding on the big and the small alike. It is the function of the United Nations to see that the international conduct of the big powers is within the bounds of law and they adhere to it in word and spirit. It is in the adherence of law that peace resides. Those who break laws and go unpunished usher in an era of injustice leading to confrontations and wars. Big powers are usually guilty of chauvinism and discard adherence to law leading international events to conflict and confrontation, which harms the cause of peace. We should mobilise public opinion to strengthen the authority of United Nations and its allied organisations and pressurise big powers to act within the ambit of world organisations and find peaceful solutions to controversial international issues. Unilateralism has to be checked and an order of multilateral decision-making has to become the norm if peace has to prevail.

Another prerequisite for peace is for countries to conduct their affairs as per moral and ethical standards and values. Its adherence to high values that make nations work in a civilised manner. While we work towards establishing political democracy, economic efficacy and sustainable development, we have also got to see that we are guided in doing all these by rules of virtue, which should underpin the acts of omission and

means now to take care of the hungry mouths and eradicate social disparities which mar life in Africa, in Asia and in several other countries. In many ways, the end of poverty would contribute significantly to diminish the cause of wars. People's development can be seen as means to end wars since peace and development are inseparable and are the two sides of the same coin.

In this context of poverty eradication and development of backward economies, I would very strongly like to urge that the economic programmes of the poor countries should be taken up by involving the indigenous forces into a process of development. Most of us who are coming from the developing countries must realise that our development is our concern. We cannot leave it to other countries or to the foreign aid to do our job. National development is the concern of the nationals of a society of the country. It is extremely necessary that this message must clearly sink in the minds of the rulers of our countries that they have got to find and allocate resources for the development of the country from within their countries. They have got to encourage and stimulate the talent that is untapped inside. They have got to develop those skills within the countries without which they cannot develop. As long as we are going to depend entirely on loans from World Bank or IMF or on charity and goodwill of others to shape our economy, our course of development is bound to remain weak. We will be more and more dependent on others. It is this stage of dependency that make people a pawn in the game manipulated to play to the interests of others rather than one's own. A lot of people so placed are more easily welded to become instruments of others' wishes and are prone to become pieces on the chessboard to be manipulated by others. This pattern of things has to change if people have to become educated and economically strong and then become forceful proponents of peace.

No one can deny that of late terrorism has started upheavals that have led to proxy wars. A visible increase in anarchistic attitudes, disruptive tendencies and a decline in governance have occurred in certain countries with disastrous consequences for their respective societies. Failure of political evolution, which could have directed people's energies to more orderly change, has dissipated and produced political discontent. Accompanied by a misdirected zeal, religious fundamentalism joins forces with political terrorism. Fed on false religious beliefs, the misguided individuals turn to foment intolerance leading to confrontations, wars and

insist on bidding farewell to arms. Budgetary cuts in Defence expenditure should, therefore, be a starting point in empowering people for peace. Organised and educated public opinion could assert its will on Governments of the day and see to it that a major portion of their resources are used for peace and not for preparing for wars. Therefore, let countries give high priority to education for that is one way of diminishing the possibility of building large armies whose very existence saps a nation's will for peace.

When I refer to education, I am pleading for higher allocation of resources for good education. I have in mind the quality of education to be imparted. For it is now well known that there are *madarsas*, schools and colleges and some sinister think tanks that sow the idea of hatred and intolerance in the name of education. Far from providing impetus to develop a liberal mind, such education foments a spirit of confrontation opening up deep fissures between religious communities and public desire for greater cooperation and joint action. The schools, once they become dens of hatred, serve as breeding grounds for future wars. The irony is that it is all done in the name of serving religion and safeguarding culture. Such schools and institutions should be ruthlessly uprooted for their existence is the negation of the spirit of good and liberal education. Good education that is antidote to warmongering is no doubt a time-consuming process but it is the surest way of cooperation amongst men and winning their minds to work for peace. Wars are born in minds and peace could also spring from the minds.

It also needs to be pointed out that most wars are born in the womb of poverty, hunger and disease. Men who cannot cross the barrier of hunger remain ineffective in life. The common man remains ineffective in spite of the magnitude of numbers on his side because he is poor, he is hungry, and he is diseased. These lead them to frustration and they become desperate and angry and do things which could paralyse life on this earth. They become anarchists and terrorists. Poverty and lack of substantive freedom relate directly to violence and social upheavals. It is extremely necessary that in this 21st century when the miracles of science have taken us to the moon, when we have built towers in space, when we have taken photographs of earth from the sky, when we have seen our own earth twinkle like another beautiful star in the sky, it is time that we should redirect the significant power of science and technology to solve many of our problems of hunger, homelessness, illiteracy and disease. There are

for which wars are fought. But this is not to suggest that the military force has no role to play in international politics. But that role is diminishing. With that said, I would like to assert that the myth of war as a decisive instrument to solve problems has long ceased to inspire people except those who smack of hubris and arrogance. Its validity has now long been in doubt.

Wars fought to end wars have failed. Academician Anatoly Gromyko has rightly said in his statement that the use of war to end wars is an exercise in futility. It is necessary that the logic of this statement should be understood by the great and small powers that still believe in taking to arms to solve the issues.

Dialogues and persuasive political diplomacy could do more effective job to reconcile differences and find solutions to end adversarial rivalries than fighting wars. The challenge is to conceive creating more civilised and peaceful instruments for settlement of disputes as an alternative to waging wars.

In this context, education of people has an important role to play. It is educated men and women who refuse to become fodder for wars unlike illiterate masses that could be easily driven to battlefields. This calls for providing not just formal education or education to a limited class of people but to provide education to masses. Without being hostile to claims for higher education, education of masses has to receive greater attention. It is the education of masses, which will bring into being an increasing number of liberal people who would offer effective resistance to present ways of solving disputes. In countries where education, especially women's education, has been given a priority, people's perceptions have changed remarkably well. Changes have come about much more swiftly and smoothly than elsewhere. It is unfortunate that most of our countries have not assigned a high priority in our budget allocations to 'Education'. More is given to 'Defence' or to the making of guns and bombs than to providing books and computers. It is an irony that countries with abject poverty instead of spending more on education and welfare of people are pouring more money on making bombs. A time has come when budget allocation should reflect a retreat from larger investments in military build-up and a more generous allocation made in favour of building social infrastructure that alone can build a lasting base for peace and real security. Education can help to create a mindset, which would take a position against wars and

processes. How much effect these movements will have on statecraft remains to be seen. But the trend is positive and hopeful.

In my view, a move to push peace movement as a basic building block to peace could be revived by our Academy. We can offer and sponsor opportunities to thinking people to assemble under our auspices to consider instrumental devices that would strengthen and stabilise the constructive role of peace.

Some of the top leaders of the world could be invited to consider as to how best the peace movement could be made more effective. In my view, thinking in this regard should be guided and led by academicians, writers, scientists, technocrats, poets, artisans, etc. It is they who could evoke right emotions and passions in people and stimulate public support for peace.

In organising peace movements, we have got to think globally and act in universal terms rather than keep the movement confined to few nations and few specific interests. We have to step beyond the national boundaries to widen the base of public support. Draw civil society and NGOs to swell the ranks of peace marches. Peace is an issue that is indivisible, an issue equally relevant to Africa, Asia, Latin America, Europe and the rest. It is the solidarity of the people of the world, which is indispensable to its success.

I strongly believe, as earlier suggested, that in matter of war and peace, it is the minority view in favour of war, which has hitherto prevailed over the majority view for peace. Intimated by the metaphor of war, majority remained silent and unheard. It is, therefore, imperative that the voices of the majority are raised and heard. The face of the majority has to become visible creating virtual communities. In this task, peace movement will have to forge and maintain strong linkages with the Human Rights Movement to ensure freedom of opinion and expression without which the voices cannot be heard. Today, there is an increasing tendency amongst certain nations to suppress the rights of speech and expression in the name of security. This should be relentlessly opposed for if the doors of free expression are closed, the voice of the people can never be raised. Freedom of opinion and expression is the mother of all rights and if that right is suppressed, the advocacy for peace will get a serious setback.

As already mentioned, I will repeat that destructive weapons, however heinous they may be, are proving futile as means to achieve ends

an impact on the conscience of mankind and shape the conduct of States on peaceful lines. The art of statesmanship lies in moving events in this direction. This process may be protracted but is bound to succeed.

'Pugwash', an organisation for peace, was set up after the Second World War by men like Bertrand Russell who took people to the streets in organised marches raising hopes to defeat warmongers and educate people to accept the basic principles of peace. This movement succeeded to an extent but could not achieve much since the quest for peace got enmeshed with hostile cold war controversies. Super Power hostilities grew more adepts than the movement's ability to handle them. Thus disrupted, capabilities of the movement got ineffective. I think, with the demise of cold war, the time is now more favourable for reviving the peace movement. The old idea of people's power has to be infused with freshness of determination, influx of new blood and a firm commitment not to get lost in intellectual sterility of cynical ideologies.

With the advent of communication and technological revolution, it is now much easier for us to organise people all over the world under the banner of peace. The contemporary information revolution and its attendant brands of globalisation are transforming and shrinking distances that used to keep people apart. Our ability to influence others has improved. In the last few months, we have been a witness to a series of instances where people have effectively joined together to spearhead their legitimate demands on the pattern of peace movement. The movement of Greens was so organised that those who were unconcerned about preserving the natural environment and saving biodiversity and were indiscriminately cutting forests or destroying natural resources to set up industries were restrained. Also people's marches in Europe organised by several political parties put a stop to projects injurious to public welfare.

Similarly, certain anti-people issues relating to WTO and certain unacceptable positions being imposed in the name of globalisation have been halted. This gives strength to the conviction that time is opportune to raise the conscience of people and mobilise their power in more effective forms of public demonstrations to stop and prevent wars. The impact of these movements is obvious. Elements of people's power and their legitimacy is conceived may not be clearly definable but have certainly become a force to be reckoned with proving conducive to peaceful

WAR AND PEACE

Abid Hussain

I have listened with rapt attention to the statements made by distinguished members of this House on the subject of 'War and Peace'.

We are living in uncertain times when a few nations, possessing weapons of mass destruction are capable of large-scale devastation, if so inclined. In such a situation, what should be our response?

It is a fact that there are more people in the world who want peaceful solutions of problems than those who would willingly like to go to war to settle disputes. But it is an unfortunate fact of history that a minority of aggressive warmongers has always succeeded in imposing their will on the majority, holding them to ransom and force wars on people. At the same time, throughout history, desirability of peace has never been at issue. Today, one of the fundamental challenges of our time is to raise the conscience of silent majority to forge a positive collaboration to prevent wars from breaking out. Our endeavour should be to make the peace loving majorities assert their numerical strength raise their voice to silence the guns. This could foreclose the options of military solutions.

In this context, I would like to revive an idea that could become the precursor of peace in our time. It is to mobilise people in rallies and lead them to play a role of building up a broadbased constituency against war. This is not a new idea but it is an idea whose time has come again and which has got to be revived. Wars can be forestalled by organising peace movements in which people from different parts of the world join together to demonstrate against war and in favour of peace. Managed with wisdom and prudence, this would become a free and open political process not geared either to sentimental or bellicose agenda but firmly linked to the necessities of peace in our age. It would lead to political awakening and cast

nation to pursue its national interests under the cover of the fight against terrorism or so called "rogue states".

A Just and Human World Order will take root only when all nations without exception abide by international law, embodied in the UN Charter, and forsake any desire to use force to impose their wish on others. It is a difficult thing to do but a nation cannot claim to be a great nation if it doesn't know what it means to act fairly and generously. War is a choice of the reckless, peace is a choice of the wise.

Political leaders must rely on political will accompanied by efforts of diplomats, the authority of the UN, the fight by special forces against terrorists. Their aim is to see an apocalyptic war between Islam and the United States. The USA may walk into the trap set for it by terrorists and extremists of all kinds whose mentality is locked in stereotypes of "holy wars".

A just world order can be based only on observation of the international law. It must not be pushed aside in favor of "pure national interests". International relations consist of many "national interests". Parliaments are elected by people and governments are appointed to build a peaceful world. All politicians are to remember the fate of the League of Nations, the demise of which was followed by the Second World War. Simple people suffer most from military hostilities. That is why they want to know how the fight against terrorists turned into a battle against sovereign states and common citizens.

Grave danger of terrorism is real, its face is ugly and horrible. Criminal attacks against Russia, the USA, Indonesia, Palestinians and Israel prove that terrorists should be resisted with persistence and vigor.

War on terrorism needs a clear direction. It is absolutely necessary to understand the roots of terrorism. Beside stressing the importance of international law, international community should address long-neglected problems of social and economic nature.

Fighting terrorism is not a substitute for down-to-earth peaceful work, which is the only strong foundation to build a just and human world order.

There is another grave danger of letting the bullying against whole nations, no matter how inconvenient they are for somebody else, to pass for the fight against terrorism. That is why in Russia we acclaim the efforts of those members of the UN Security Council whose position resulted in adopting a moderate resolution on Iraq, giving peace a chance. Those who wished the US to act unilaterally, neglecting the opinion of the international community, to wage a full scale war against the sovereign nation without a solid proof of its culpability, were sidelined, at least temporary.

The leadership of Russia is doing all it can to contribute to a peaceful resolution of a situation around Iraq. We strongly oppose any attempt of any

Today, after a long period of ideological messianic foreign policy, Russia strives to prevent dichotomy, division of the world into two camps. Binary classification does not reflect complexities of the present world, it fuels hostilities. We witness a "clash of two fundamentalisms" and both use force to achieve political aims.

Russia is a part of the world of Islam. 20 million of its citizens are Muslims. Most are fond of their country - Russia - and condemn separatism. No country nowadays may afford separatists to dismember its territory. Preservation of territorial integrity of nations is a must for a viable and just world order.

A new social and political activism should take into account that all human societies are diverse; each has both positive and negative tendencies, religious, cultural and political differences. Both the West and the East have segments of societies that are radical and extremist. Extremists do not constitute a majority, but are a small minority. Demonization makes everybody believe that confrontation is the only way to prevail over the "other side".

Only through engagement, diplomacy and preservation of basic norms of international law can we achieve a balanced approach to disputes. Withdrawal of troops and lifting of sanctions may be accompanied by proper inspections and security guarantees.

If instead of the path of reason strong states embrace pre-emptive wars as their objective, hostilities will make the Third World War a reality. Is it the only way humanity to develop? Who can prove that the path to war will defeat terrorism?

Such developments will end the period of engagement and respect for domestic and international law. People will face the consequences, which threaten to spin out of control. In such situation the prestige of Western civilization will be undermined, Islamic nations will suffer, Russia and Israel may be engulfed by war.

Many people in the West hold the opinion that such scenario is not at all plausible. Perhaps. But is it wise to play with fire when there is a rational way out of disputes and local conflicts?

Usually leaders of nations receive advice from top placed assistants, national think-tanks, prominent scholars, even friends and close relatives. On certain matters it may be good, even excellent. But such advice always reflects a lopsided view of a problem. On global problems their value drops to zero.

It is especially irresponsible to rely on isolated sources of advice. Right answers are lost in the sea of uncertainty. Solutions to global problems should be balanced and embrace many factors and claims about the "other side".

The path of reason on complex international problems and conflicts is collective wisdom achieved through "meetings of minds", the power of mutual adjustment and compromise. Easy to say, difficult to achieve. Still, all of us know great achievements in international affairs when "meetings of minds" took place and one example is the creation of the United Nations Organization.

Regional and local conflicts can be avoided through conflict management and confidence-building measures. Preventive diplomacy is also an important tool of avoiding a war. Its aim is to prevent the spread of weapons of mass destruction, the use of force by states against each other, to curb arms proliferation, world poverty, underdevelopment and to ensure environmental protection.

Effective inspections help to avoid immediate threats to peace and security of UN members. And only when peaceful means fail and a visible threat to the security of a given country arises its government has a right to use force in conformity with the UN Charter. No other way, no matter how easy it looks, brings positive results. "Go it alone" policy is full of dangers. It undermines international law and instead of confronting terrorism fuels the clash of civilizations.

No colorful language about "axis of evil", "crusades", "rogue states" helps to focus on real problems, including regional and local conflicts. And when "strong" language goes hand in hand with the policy of double standards the results are counterproductive.

If for any reasons, including just ones, as is a fight against terrorism, a nationalist posture in world affairs is to dominate over the multilateral principles of the United Nations, the New World Order will turn into regional and local conflicts of all dimensions and kinds. The absence of the straitjacket, provided by the UN Charter, will lead to a growing number and range of potential quarrels, small, medium and even global war.

An important question arises: do we witness the end of the multilateral world order? Are we aware of the fact that the UNO, a recognized global structure for peace, capable of embracing the whole international community, may become irrelevant and even demolished?

The defense of the UN and its Charter from irresponsible calls to change its nature differs from "Wilsonian idealism". The UN must not fell prey to subjective and even egoistic interpretation of national interests. The New World Order cannot be built on values shared only by a part of international community.

Ethnical imperialism is a tool of the past and certainly not of the future. Instead of creating new confrontations, universal foundations of sovereignty of states and human rights must be preserved and gradually, little by little, established. Gradualism, a policy of gradual reform, rather than sudden change or revolution, will bring success to the international community.

The other way to go on is to follow, instead of reason, personal feelings that may bring states to a new global war. Such war will destroy the UN, its members may fight each other using many pretexts. International community will cease to exist, nuclear brinkmanship will menace humanity. A different world order will be established - the rule of law for the weak and the rule of force for the strong.

The word "reason" has many meanings. It may reflect a motive, cause or justification. Politicians often speak of "good reasons", justifying their actions in foreign affairs. But reason is also the intellectual faculty on the basis of which conclusions are drawn from premises. To my mind, intellectual faculty of political elites is used insufficiently.

President Thomas Woodrow Wilson took the USA into the First World War on the basis of his "14 Points" and the Plan for the formation of the League of Nations. Versailles Treaty was the first attempt to create New World Order and an universal international organization. The Treaty punished Germany severely. At the same time it did not effectively restrict her ability to rearm.

The Treaty was signed in June 1919. It was a document, consisting of 440 articles. The first Part and its 26 articles were devoted to the League of Nations. Its aim was "to promote international cooperation and to achieve international peace and security".

The League eventually failed to achieve its prime purpose - to put common interests before national ones. It became powerless in the face of German, Japanese and Italian expansionism. No wonder the Second World War started and the League was destroyed. In such a dismal way ended the first attempt to create a peaceful world order.

It should be mentioned that the term "New World Order" was also used by the rulers of Nazi Germany. It is impossible to accept their approach to international relations seriously as it was merely a smokescreen for enslavement of the world by fascism, disorder and war.

The second attempt to create a New World Order was made in 1945 by the Allies - USA, Soviet Union, Great Britain and France. The UNO Charter became a linchpin of a Multipolar World. It is a unique document, the pivot of the international community. Such was a view from the capitals of the World for half a century. No more. We witness the fundamental realignment of global power, new balance of power, acceleration of uneven development between countries and almost unfettered predominance of one political pole over others.

At the time of the Cold War, that is better, in my opinion, to describe as the "Cold Peace", the New International Order was based on international security system that was a product of Victory, underpinned by a strong desire to avoid war. It is impossible to have war in the time of peace.

International law knows only two conditions of human environment - peace and war. To keep peace governments should follow multilateralism and the rule of law, a viable system of international regulation.

REFLECTIONS ON A JUST AND HUMAN WORLD ORDER

Anatoli Gromyko

As all of us know, local and regional wars do not happen by themselves. They are a product of local and international circumstances. Human behavior develops both in domestic and in the largest of social groups: the international community. To a large extent its behavior is dictated by the existing world order.

No state can escape the impact of the world order on its destiny. In fact, its participation in the world order is obligatory as no state can afford to behave as a member of a voluntary club. No state can alter its geographic location or leave international community if it wants to. The world we live in becomes more and more interdependent. Such is the characteristic feature of our time.

Up to now no ultimate authority governs the international society. Its balance of power was and still is multipolar. But this situation is changing rapidly. The traditional way of governing the international society by observing the concept of sovereignty is under stress.

A just and human world order is still in the making and its creation may take quite a long time. This process is to be studied carefully and without prejudice that is present in quite a few political judgments and even scientific papers.

The term "New World Order" is with us for a long time, almost a century. After the First World War, the Allies, first of all the USA, United Kingdom and France worked out and concluded Versailles Peace Treaty.

Méditant sur les paroles de Sa Majesté, et sur l'importance qu'il attribue au patrimoine oral dans le continent africain, je me suis permis de finir ma communication par un souvenir personnel : celui d'un séjour en Guinée-Bissau vers la fin de 1991.

Je m'attendais à une série de réunions avec les autorités locales qui ne dureraient, dans son ensemble, pas plus de 48 heures, mais un accident a eu lieu sur la seule piste de l'Aéroport International de Bissau qui, la rendant inutilisable pendant quelques jours, m'obligea heureusement de rester là-bas une semaine entière.

Pendant cette semaine, j'ai eu la possibilité de connaître mieux le peuple de ce merveilleux pays où plusieurs ethnies cohabitent, tout en gardant leur culture spécifique, leur religion - il y a des animistes, des chrétiens et une forte proportion de musulmans - et, aussi, la mémoire de leur histoire.

C'est surtout la mémoire historique qui m'a frappé. Etonné de constater que même les jeunes gens connaissaient à fond l'histoire de leur tribu, j'ai cherché à savoir comment. Ils m'ont expliqué que les vieux de la tribu maintenaient cette mémoire et la transmettaient fidèlement aux générations nouvelles. Pensant, comme George Orwel, que qui sera capable de dominer le passé pourra dominer le présent, j'ai compris qu'aucune forme de totalitarisme ne sera possible tant qu'une telle mémoire se maintiendra.

Voici un exemple d'héritage oral qui est fragile comme tous les biens culturels. Une guerre régionale pourrait la détruire facilement, et ce serait une grande perte pour l'Humanité toute entière. Car un tel système est un des espoirs de l'Afrique. Il garde, en effet, toute son efficacité contre l'action totalitaire d'un toujours possible Ministère de la Vérité, tel que Orwell l'a conçu dans son ouvrage "*1984*".

a représenté un pas important dans la préparation d'une nouvelle Convention, celle-ci sur le Patrimoine Immatériel et Intangible de l'Humanité.

On s'attend à ce que cette nouvelle convention, inspirée par celle de 1972 qui concerne la protection du Patrimoine Culturel, consolide les conceptions programmatiques inscrites dans la "Recommandation concernant la Protection des Cultures Populaires et Traditionnelles", de 1989. L'idée de base est bien celle de préserver la diversité culturelle contre une universalisation des valeurs capable de détruire les cultures locales.

Dans la Lettre Royale adressée aux participants, Sa Majesté le Roi Mohammed VI a relevé " l'intérêt sans cesse croissant que ceux-là accordent au domaine du patrimoine naturel et à celui du patrimoine oral, sachant que par le passé, leur attention se portait tout particulièrement sur les aspects urbanistique, architectural et archéologique. Quant au patrimoine naturel, en plus du fait qu'il constitue l'une des sources de compréhension de l'histoire géologique et environnementale du globe terrestre, il est - selon Sa Majesté - l'unique laboratoire pour d'innombrables sciences de la nature. Il est également considéré comme un élément d'équilibre entre l'homme et son environnement et l'un des facteurs de préservation de la diversité des genres et des espèces vivantes qui constituent la biodiversité qui, si elle vient à régresser ou à être substantiellement entamée, rompra cet équilibre et risque de compromettre les chances de préservation de la vie humaine sur le planète Terre ".

Quant au patrimoine oral, Sa Majesté rappela son poids et " sa grande présence dans certains pays et même dans des continents tout entiers, comme c'est le cas du continent africain où il a toujours constitué une base d'instruction et de formation et une source d'orientation et d'encadrement. Ainsi de nombreuses sociétés ont eu à élever l'édifice de leur civilisation en se fondant sur ce que les générations se sont transmis par la force du mot, l'effet du sermon, de la bonne conduite, de la sagesse des biographies, des contes et des proverbes, contribuant de la sorte à l'enrichissement de la civilisation humaine, un enrichissement qui ne doit pas être mésestimé, d'où la nécessité d'attribuer à ce patrimoine et à ses symboles un intérêt particulier dans la mesure où il est menacé, plus qu'autre chose, de disparition et parce qu'il constitue une richesse irremplaçable ".

désert. En plus, l'habillage des déchets solides a pollué la terre, la végétation du désert a été déracinée, piétinée, et détruite au-dessus du cours de la guerre, et, en dehors du désert, la flore fut également détruite à une grande échelle.

En ce qui concerne l'environnement maritime, le débordement du pétrole dans le Golfe qui eut lieu lors de la guerre est le plus grand que l'on connaisse. En raison des dispositifs géographiques et biologiques uniques du Golfe, il est susceptible de devenir le pire désastre marin provoqué par l'Homme depuis toujours. En effet, les eaux du Golfe sont particulièrement fertiles dans une grande variété d'espèces et habitats, qui en font un des plus productifs environnements marins au monde. Toute cette richesse biologique fut immédiatement mise en grand danger.

Quant à l'atmosphère, elle fut endommagée dans une certaine mesure du feu et de la fumée produits à partir des explosifs, des incendies du pétrole, et à partir de produits chimiques connus et inconnus. Le président Saddam Hussein avait menacé que "si les Iraquiens devaient être expulsés du Kuwait par la force, alors le Kuwait serait brûlé". Comme promis, lors de l'évacuation, les troupes iraquiennes ont mis le feu à plus de six cents puits de pétrole dans plusieurs gisements du Kuwait.

L'effet que les incendies des gisements de pétrole eurent sur l'environnement de Golfe fut énorme. Même avant que les puits commencent à brûler, des chercheurs ont averti que la fumée pourrait causer des changements du climat en toute la planète. En effet, peu de temps après que les premiers puits de pétrole furent incendiés, Carl Sagan est apparu sur *Nightline* de la chaîne de télévision ABC et a prévu que "les effets nets seraient semblables à l'explosion du volcan indonésien Tambora en 1815, qui a eu comme conséquence que l'année 1816 fut connue comme l'année sans été". Il y en avait beaucoup qui croyaient que la fumée produite par les feux de pétrole du Kuwait serait comparable aux effets d'une guerre nucléaire. A l'autre extrémité du spectre, d'autres ont projeté que les effets de la fumée "seraient marginaux". Plus tard, la comparaison avec les effets d'une guerre nucléaire fut oubliée. Même la crainte que la fumée affecterait la mousson fut escomptée. Aujourd'hui, on sait que, dans une certaine mesure, chacun était erroné. Mais, pas tellement erroné, peut-être, si, au lieu d'une seule Guerre du Golfe, on en aura plusieurs.

La vingt-troisième session du Comité du Patrimoine Mondial de l'UNESCO a eu lieu à Marrakech du 29 au 4 décembre 1999. Cette réunion

donnant du temps à l'armée croate pour manœuvrer derrière les lignes yougoslaves, en territoire bosniaque, parvenant ainsi à chasser ses ennemis.

On peut se demander si le cas de Dubrovnik a représenté une faillite du système de l'UNESCO. En effet, les terribles bombardements que la ville a dû subir de la part d'une armée ennemie peut représenter pour beaucoup une preuve de l'inefficacité d'un tel système.

Cependant, les bombardements et la destruction partielle de Dubrovnik, patrimoine de l'Humanité, furent considérés comme une action barbare, l'image de la Serbie en a bien souffert, et le monde en fut tellement choqué que l'aide, nationale aussi bien qu'internationale, afflua à Dubrovnik et permit une reconstruction assez rapide de la ville.

En 1972, une nouvelle convention fut signée sous l'égide de l'UNESCO qui, rapprochant le patrimoine culturel du patrimoine naturel, fournit un cadre général à l'action en faveur des sites naturels et culturels les plus remarquables. En 2002, cette liste, qui regroupe 721 sites, dont 544 culturels, 144 naturels et 23 mixtes, peut être regardée comme une nouvelle énumération des merveilles du monde.

Le rapprochement opéré entre patrimoine naturel et culturel est significatif : il suppose que tous ces sites ont une commune valeur, donc une signification et une rareté qui les rendent précieux à tous les êtres humains, à mesure de leur égale fragilité face aux périls qui les menacent.

Les sites reconnus par l'UNESCO ne sont pas cependant les seuls qu'il faut préserver. Le patrimoine naturel s'étend au monde entier, même s'il n'est pas enregistré sur la liste de l'UNESCO, et il se confond avec l'environnement, sur lequel les guerres régionales ont, en général, des conséquences extrêmement négatives.

Je me permettrai d'en donner un exemple : celui de l'impact de la Guerre du Golfe sur l'environnement.

Le *World Conservation Monitoring Centre* a fourni, depuis 1991, un service d'information sur les effets de cette guerre sur l'environnement terrestre, maritime et atmosphérique, dont les rapports peuvent être lus sur l'Internet.

En ce qui concerne l'environnement terrestre, la terre fut maltraitée par le transport de l'artillerie lourde et du mouvement des troupes à travers le

nous avons choisi le train, partant de Milan où l'avion de Lisbonne nous avait conduit. Le train est arrivé à Udine deux heures en retard car il a dû s'arrêter plusieurs fois pendant son chemin pour laisser passer des trains militaires qui conduisaient à la frontière de Slovénie les troupes italiennes censées de protéger l'Italie contre des infiltrations indésirables. Il n'y a pas eu cependant, heureusement, de violations de frontières.

Pour cette raison, et parce que nous ne croyions pas que la guerre s'étendrait vite aux autres républiques de l'ancienne Fédération Yougoslave, nous n'avons pas désisté de notre voyage à Dubrovnik. Je me rappelle d'avoir pensé que le fait que Dubrovnik était un des plus célèbres biens culturels inscrits sur la liste de l'UNESCO protègerait la ville contre les malheurs de la guerre.

Les vols vers Dubrovnik à partir des différentes villes d'Italie furent annulés cependant l'un après l'autre. Nous avons, finalement, pris à Rome celui que nous n'imaginions pas être le dernier, c'est à dire, un vol qui n'a pas eu de retour avant plusieurs mois. Pour tout dire, l'Aéroport de Dubrovnik fut fermé pendant les deux jours que nous y avons passés, ce qui nous força à faire un voyage assez compliqué, traversant le Montenegro et la Serbie, pour retourner à Rome.

La guerre de Croatie n'est cependant commencée que le mois suivant, c'est-à-dire, en juillet. En Octobre, la ville de Dubrovnik fut assiégée.

Le critère qui prévalait, pour les Serbes, était celui de garantir à la Yougoslavie, réduite à la Serbie et au Montenegro, une frontière maritime. Le fait que la ville était sur la liste de l'UNESCO, et qu'elle était, indépendamment de ce fait, une des pièces les plus merveilleuses du patrimoine universel, par sa beauté, et par son passé en tant que capitale de la remarquable ancienne République de Ragusa, fut négligé.

Et puisque l'armée yougoslave souffrait de désertions et de difficultés pour mobiliser ses réservistes aussi bien que de nouveaux conscrits en Serbie, l'attaque par l'artillerie a été préférée à l'invasion par l'infanterie qui serait beaucoup efficace en termes d'occupation. En d'autres mots: l'invasion aurait pousser les habitants de Dubrovnik à abandonner sa ville, en la laissant dans les mains des Serbes ; par contre, le siège accompagné de bombardements l'a détruit en grande partie, mais ses habitants y sont restés,

Lorsque le Secrétariat de l'UNESCO reçoit des informations sur l'imminence d'un conflit ou sur la destruction de biens culturels durant des hostilités, il entre immédiatement en contact avec les parties au conflit, leur rappelle l'obligation de respecter et de protéger les biens culturels et, si la demande lui en est faite, fournit une assistance technique et envoie des missions d'experts.

Pendant le dernier demi-siècle, l'UNESCO eut, hélas, de multiples occasions d'intervenir. Elle joua surtout de son autorité morale auprès des parties aux conflits, mais parfois elle intervint plus concrètement en coordonnant des actions de coopération. Progressivement, émergea ainsi la notion d'un patrimoine en situation d' "après conflit" qui traduit une conscience croissante de la solidarité internationale.

Dans l'esprit du public, le nom de l'UNESCO est lié surtout aux campagnes internationales de solidarité, à commencer par la première: celle des monuments de Nubie, avec le spectaculaire déplacement des temples d'Abou Simbel.

Ce qui nous intéresse particulièrement dans le cadre de cette session est que ces interventions eurent lieu parfois dans un contexte d'urgence, voire de guerre. Mentionnons les exemples du patrimoine de Jérusalem, commun aux trois religions monothéistes, des temples d'Angkor Vat, du vieux pont de Mostar en Bosnie-Herzégovine, d'un musée au Timor Oriental, ou de la reconstruction du musée de Kaboul.

Parmi les guerres régionales des dernières décennies celles qui ont plus impressionné les Européens furent celles de la succession yougoslave, peut-être parce qu'elles réveillèrent des fantômes dont l'Europe se croyait à jamais libre.

Je me permets de vous rappeler que la première de ces guerres fut celle de Slovénie. Elle n'a duré que dix jours, en juin et juillet 1991, et elle n'a causé q'un petit nombre de morts. On savait que ce ne serait pas la dernière, mais beaucoup eurent la naïveté de croire qu'elle serait le modèle pour celles qui se suivraient.

Je me rappelle bien de la Guerre de Slovénie parce que, justement en cette occasion, j'ai dû participer dans une réunion qui a eu lieu à la ville italienne d'Udine. A cette réunion devait se suivre un court séjour à Dubrovnik, en Croatie, accompagné de ma femme. Pour arriver à Udine

GUERRES REGIONALES ET PATRIMOINE MONDIAL

E. R. de Arantes e Oliveira

A la suite des destructions massives infligées au cours de la Seconde Guerre Mondiale, on a senti le besoin de protéger le patrimoine culturel de l'Humanité.

Une fois fondée l'UNESCO, il est devenu clair que cette Organisation devrait prendre l'initiative d'adopter des mesures à cet égard. En effet, en 1954, la Convention de la Haye, inspirée par l'UNESCO, fut adoptée comme le premier instrument international, à l'échelle mondiale, exclusivement axée sur la protection du patrimoine mondiale.

La destruction du patrimoine du fait de la guerre étant censée représenter le risque le plus évident pour sa destruction, les Etats qui signèrent la Convention se sont engagés à atténuer les conséquences des conflits armés pour le patrimoine culturel, tout en adoptant des mesures préventives pour en assurer sa protection.

Des mécanismes pour cette protection ont été créés, tels que la nomination des Commissaires généraux, et l'inscription de sites, de monuments, ou de refuges destinés à abriter des biens culturels mobiles, qui devraient bénéficier d'une protection spéciale dans le cadre d'un " Registre International des Biens Culturels sous Protection Spéciale ". Des unités spéciales ont été prévues, en outre, au sein des forces armées, chargées de la protection du patrimoine culturel.

Avec la Convention, un Protocole fut adopté qui interdit l'exportation des biens culturels d'un territoire occupé et exige le retour de ces biens dans le territoire de l'Etat d'origine. Il faut souligner que le Protocole interdit également que des biens culturels soient retenus au titre de dommages de guerre.

En 2002, 102 Etats ont signé la Convention et 83 le Protocole.

BIBLIOGRAPHIE

* La plupart des informations figurant dans ce texte proviennent des notes personnelles ou des réflexions de l'auteur. Cependant, on peut consulter utilement les ouvrages suivants :

- *L'ETAT du Monde*, Editions de la Découverte, Paris, 2002 ;
- Cheikh Yérim SECK : *Afrique : le spectre de l'échec*, Editions de l'Harmattan, Paris, 2000;
- Yves BENOT : *La mort de Patrice Lumbumba ou la tragédie congolaise* - Editions Chaka, Paris, 1001 ;
- Jean ZIEGLER : *Main basse sur l'Afrique - La recolonisation* - Editions du Seuil, 1980 ;
- Rémy BOUTET : *L'effroyable guerre du Biafra* - Editions Chaka, Paris 1992 ;
- John ILIFFE : *Les Africains - Histoire d'un Continent*, Editions Flammarion, Paris, 1997.

colonisation, sans qu'ait été défini ce que pouvaient être ces frontières, les situations étant loin d'être les mêmes au moment de la conquête. Cette décision qui consacrait le découpage arbitraire du continent au moment du partage entre les puissances européennes servait, désormais, à légitimer un état de fait que beaucoup d'historiens africains ont toujours considéré comme une des sources les plus pernicieuses d'instabilité du continent.

Les guerres civiles, les coups d'état militaires, les conflits entre états continueront de miner le continent si on ne s'attaque pas à leurs causes profondes, celles qui viennent d'être décrites. L'intégration africaine demeure une exigence et la démocratisation de la vie publique un impératif.

Pour assurer l'intégration, différentes organisations ont été créées dans chacune des régions du continent : le nord, l'ouest, le centre, l'est et le sud. Il faut souhaiter que les difficultés qui freinent leur réalisation soient vite surmontées afin de donner plus d'espoir aux peuples du continent. L'intégration africaine n'est pas seulement l'affaire des gouvernements, elle est aussi, et surtout, celle des peuples dont l'adhésion est indispensable, car ce sont eux qui, en dernière analyse, font l'histoire. Il y faudra des efforts sérieux d'éducation.

le contexte sociologique était, cependant, bien différent de celui de l'Afrique subsaharienne.

Le déficit démocratique, l'accaparement du pouvoir au bénéfice de quelques uns ont eu des incidences directes sur la multiplication des coups d'état militaires. L'indifférence des masses populaires, voire leur hostilité à l'égard de dirigeants ayant perdu tout crédit, a pu encourager les faiseurs de coups d'état. Mais, le renversement de plusieurs gouvernements a été incontestablement encouragé ou suscité de l'extérieur dans le but de préserver des intérêts proprement néocolonialistes.

L'autre cause, et non des moindres, de l'instabilité du continent a été son émiettement en plusieurs mini états, politiquement et économiquement peu viables, enfermés chacun dans des frontières artificielles, parfois délimitées avec peu de précision, et séparant des populations que rien n'aurait dû isoler les unes des autres. Cela a été la source de nombreux litiges frontaliers qui ont conduit à des affrontements sanglants. Ces litiges ont été aggravés par la présence, ou la découverte, de ressources minérales ou d'hydrocarbures, suscitant la convoitise des pays voisins.

Quelques uns des dirigeants des débuts des indépendances, comme Kwamé NKRUMAH, avaient pressenti l'éventualité de telles difficultés. Aussi avaient-ils proposé lors de la conférence constitutive de l'Organisation de l'Unité africaine, à Addis Abeba, en 1963, une intégration politique continentale de type fédéral, susceptible d'éviter l'exacerbation des clivages ethniques et les effets du découpage artificiel des frontières. Ils n'ont pas été suivis.

Au contraire, c'est ce qu'on a appelé l'Afrique des patries, celle dont les frontières des états épousaient les contours des anciennes colonies, qui a prévalu, sans que soit mis en place des mécanismes efficaces de concertation et de coordination politique et économique qui auraient en réduire les effets. Chacun voulait être libre d'agir chez soi à son gré, et, ce, à la grande satisfaction des anciennes puissances coloniales qui avaient tout à redouter d'une intégration africaine susceptible de réduire les ingérences extérieures.

A cette option s'en est ajoutée une autre, elle aussi, lourde de conséquences pour l'avenir : l'intangibilité des frontières héritées de la

Vivant dans les villes, qui sont les centres nerveux des sociétés modernes, plus sensibles aux aspirations sociales qui s'y manifestaient qu'aux mouvements de fond qui pouvaient se dessiner dans un milieu rural, généralement analphabète, elles étaient moins enclines à penser que ce milieu pouvait être entraîné dans des actes de sédition susceptibles d'ébranler l'unité nationale.

Or, au fur à mesure de l'évolution, le sentiment s'est développé dans de nombreuses masses rurales que les nouvelles institutions, à l'image de l'ancien système colonial, étaient faites plus pour servir d'autres intérêts que les leurs. La libération qu'elles attendaient des contraintes imposées pendant l'ère coloniale ne s'était pas réalisée, du moins de la manière qu'elles pouvaient espérer. Le comportement des nouvelles administrations peu différent de celui des anciennes, dans certains cas, a paru leur donner raison.

Faute de projets politiques et culturels d'envergure destinés à la responsabilisation de chacun et à une intégration nationale fondée sur le respect des diversités et sur le souci constant de rapprochement et de compréhension mutuels, on a laissé le doute s'installer dans beaucoup d'esprits, et le repli identitaire s'accentuer.

Les événements du Congo ex-belge et du Nigeria avec le Biafra, on ne l'a pas souvent compris, étaient moins des accidents, que les signes annonciateurs d'autres tempêtes. Ils auraient pu n'être que des exceptions si l'évolution interne des états avait été différente, si la démocratie avait pu s'imposer. Les tensions et les conflits internes n'ont pu avoir leur caractère dramatique que là où des groupes ont pu se sentir marginalisés, là où le pouvoir a été accaparé par quelques uns à leur seul profit, là où l'absence de toute possibilité d'expression démocratique, ne laissaient d'autre choix que le recours à la violence.

Même dans les pays où un effort de démocratisation a été entrepris, on s'en est tenu plus souvent à une démocratie formelle qu'à une démocratie active susceptible de permettre l'expression, dans des formes appropriées, des aspirations et des sentiments de tous, en particulier des milieux ruraux qui forment partout la majorité des populations. L'effort d'introspection, de retour à soi, qui aurait permis d'explorer des voies nouvelles favorisant la prise en compte directe des sentiments populaires n'a pas été tenté. On s'est borné à calquer les systèmes de gouvernement et les formes de représentation populaire sur ceux des anciennes puissances coloniales dont

découlent du point de vue de la cohésion nationale, en particulier. Chaque nouvel état était, par la force des choses, une juxtaposition de peuples pouvant avoir, certes, des affinités, sans que disparaissent des particularismes, assez marqués pour faire naître des antagonismes.

Et ces antagonismes n'ont pas tardé à se manifester là où l'intégration des différentes populations n'a pas été réalisée de manière à éviter toute frustration, là où des groupes de populations ont pu se sentir moins bien traitées que d'autres, là où le pouvoir a donné l'impression d'être exercé au profit d'une ethnie, d'un clan, ou d'un groupe de personnes plus préoccupées de leurs intérêts que de ceux des populations.

Si les indépendances ont fait naître donc des états, par héritage colonial, la nation restait à construire, ou à tout le moins, à consolider. L'état n'était pas une nouveauté dans l'histoire de l'Afrique subsaharienne. Il en a existé, et d'importants, avant la traite des esclaves et la conquête coloniale ; certains d'entre eux se sont opposés farouchement à cette conquête. Des empires multi-ethniques et multi-culturels ont eu un rayonnement dépassant largement le cadre du continent. Leurs modes d'organisation et leurs systèmes de gouvernement avaient pu s'adapter aux réalités de sociétés plurielles.

Mais les nouvelles générations, par ignorance ou par dédain d'une histoire que la colonisation leur avait appris à mépriser, ou par idéologie, n'ont pas cherché à tirer des enseignements de la longue expérience du passé, même si la donne politique et les rapports sociaux avaient changé. Alors que la tâche essentielle qui s'imposait au lendemain des indépendances, était d'assurer la cohésion nationale pour que chaque individu, chaque communauté ethnique, religieuse ou autre, se sente pleinement solidaire des autres, les générations de l'indépendance n'en ont pas fait une priorité.

Les élites modernes, qui ont été à la pointe du combat pour l'indépendance, pouvaient estimer, sans doute, que les souffrances endurées en commun avaient pu créer des liens solides que rien ne pouvait briser, et que le degré apparent d'intégration des élites modernes, qui venaient des horizons les plus divers, était suffisant pour garantir la cohésion nationale. De culture moderne occidentale pour la plupart, teintée de marxisme pour certains, leur logique n'était pas forcément celle de toutes les couches populaires.

deux aspects : peuplée, c'est la barbarie, déserte, c'est la sauvagerie..." Victor Hugo dixit, in (Discours sur l'Afrique fait le dimanche 18 mai 1879, in : "Oeuvres complètes - Politique", Edit. R. Laffont, Paris, 2002, pages 1010 et 1011).

Aussi des ethnies différentes, parmi lesquelles pouvaient subsister des antagonismes nées de la chasse à l'homme pendant la période de la "traite négrière" ou de toute autre raison, se sont trouvées amalgamées dans un même ensemble et soumises à une autorité commune. En revanche, d'autres peuples, unis par la langue, la culture, l'histoire, un même mode de vie, ont été fragmentés et cloisonnés à l'intérieur des frontières coloniales qui seront plus tard celles des états indépendants. Ces frontières elles-mêmes, faut-il le rappeler, ont éte tracées, dans plusieurs cas, en ayant recours à des repères théoriques comme les coordonnées géographiques, avant d'avoir pu être reconnues et délimitées sur le terrain.

Il était inévitable dès lors que s'expriment, selon les circonstances, deux tendances inverses : l'une, pour tendre à rapprocher des peuples séparés, l'autre au contraire, pour mettre en cause une cohabitation non souhaitée. Ces tendances ont pu être occultées pendant la période coloniale au cours de laquelle l'opposition directe au système de domination et d'exploitation s'est faite généralement dans le cadre plus cohérent des ethnies ou des religions, avant que n'apparaissent, après la deuxième guerre mondiale, les mouvements modernes de libération nationale.

Du reste, la domination n'a pu être maintenue dans les colonies, que grâce à un système de répression, s'appuyant sur les populations elles-mêmes. En effet, les forces, dites de pacification ou de maintien de l'ordre, étaient constituées par des d'indigènes encadrés par des métropolitains. Mais pour éviter toute collusion avec les populations locales, les forces indigènes de répression étaient appelées, en général, à servir hors des zones d'habitation de leurs ethnies d'origine pour qu'elles ne se reconnaissent pas dans les personnes qu'elles étaient appelées à réprimer. Ces indigènes, étaient soumis, en outre, à un dressage systématique pour s'assurer de leur docilité et pour nourrir en eux des sentiments d'animosité à l'égard des groupes différents des leurs.

Au moment des indépendances ce sont, donc, des entités administratives constituées artificiellement et maintenues par la force, qui sont censées devenir des états modernes, avec toutes les exigences qui en

aliénant ainsi leur indépendance économique et financière, même pour des pays que leurs ressources pétrolières et minières auraient dû mettre à l'abri d'endettements aux effets désastreux sur le long terme.

IV - CONCLUSION

Les tensions internes, les coups d'état militaires, les guerres civiles et les affrontements entre états témoignent de l'instabilité politique qui a caractérisé l'évolution de plusieurs états africains au cours des quarante années d'indépendance. Ils montrent les difficultés qu'il y a eu de gérer des états érigés sur des territoires artificiellement constitués où les populations n'ont pas eu à vivre, dans la longue durée, une histoire commune capable de les unir à jamais. Ils révèlent aussi les effets désastreux du déficit démocratique dans la gestion des affaires d'état, ainsi que la nocivité de certaines influences extérieures que les indépendances politiques n'ont pas permis de surmonter.

Chaque crise a, certes, ses spécificités, et chacune d'entre elles est née de la conjonction de plusieurs facteurs, mais toutes ont des causes profondes, par l'analyse desquelles nous voudrions terminer.

La première cause des tensions et des conflits qui ont jalonné l'histoire récente de l'Afrique subsaharienne réside incontestablement dans les conditions dans lesquelles les états du continent ont été constitués. Tous procèdent du découpage territorial effectué à la fin du XIX° siècle par les puissances coloniales. Les arrangements conclus entre ces puissances, pour délimiter leurs aires d'occupation, ne tenaient aucun compte du contexte humain. Ni les caractéristiques des populations, ni leur histoire, leur appartenance ethnique ou leurs cultures n'avaient été prises en considération, pas plus que les exigences de leur mode de vie et de leurs activités de production. L'Europe, dont l'évolution avait été marquée tout au long du XIX° siècle par le mouvement des nationalités, ne semblait guère se poser de questions quant à l'éventualité d'une volonté quelconque des Africains de vivre en commun ou, au contraire, d'un désir de conserver une autonomie qui, pour diverses communautés, pourrait être la garantie d'une certaine liberté.

Il est vrai, que même pour les humanistes les plus admirés de cette époque d'expansion coloniale : "l'Afrique n'a pas d'histoire... elle n'a que

tout autant de la production que du secteur des services. La Côte d'Ivoire n'est pas la seule à souffrir de cette situation ; tous ses voisins du Nord, dont les importations et les exportations passent par ses ports, subissent actuellement des dommages considérables.

Aussi tous les états de la région souhaitent-ils un dénouement rapide de cette crise et la normalisation de la situation. Tous sont inquiets, par ailleurs, du sort réservé à leurs ressortissants qui sont nombreux à vivre et à travailler en Côte d'Ivoire. Il faudra sans doute un sens élevé de leurs responsabilités aux hommes politiques ivoiriens pour trouver une issue à un conflit que déplorent tous les pays de la région. Il faudra beaucoup de lucidité et de courage politique pour restaurer l'unité nationale. Il en faudra autant pour lever les ambiguïtés, remédier aux malentendus, et créer les conditions favorables à une véritable compréhension mutuelle entre les différentes composantes de la population.

L'enfermement dans les ethnies et le nationalisme étroit ne sont plus de notre époque ; ils conduisent inexorablement, quel que soit le pays, aux tensions et aux conflits ; et cela les intellectuels ivoiriens qui ont été formés dans les meilleures universités du monde ne l'ignorent pas. Ceux d'entre eux qui sont impliqués dans les conflits actuels risquent d'être sévèrement jugés par l'histoire s'ils ne parviennent pas à leur trouver rapidement une issue.

Les guerres civiles et les conflits locaux constituent des facteurs permanents de déstabilisation de l'état en Afrique subsaharienne. Or, celle-ci a besoin plus que jamais d'unité et de stabilité pour remédier à la dépendance et combattre efficacement la pauvreté qui ne cesse de s'accentuer. Ils ont entraîné, en effet, une véritable régression économique. Là où ils ont sévi durablement, ils ont provoqué la destruction des infrastructures, anéanti plantations et cultures, ralenti la production agricole, soustrait aux activités économiques de vastes régions riches en potentialités agricoles et minières, accentué l'exode rural, et concentré dans les villes des populations, généralement sans qualification et sans emploi, dont beaucoup vivent dans la précarité. En désorganisant l'économie ils ont freiné le développement et annihilé la plupart des progrès accomplis auparavant.

En consacrant d'énormes ressources aux dépenses d'armement et de guerre, ils ont stérilisé des fonds qui auraient pu s'investir utilement dans les secteurs clés du développement. L'impossibilité de financer la guerre par des moyens propres les a amenés à accroître l'endettement extérieur,

maladies comme le paludisme, la tuberculose, sans parler de maladies tropicales, naguère en net recul, et qui refont surface, comme la fièvre jaune et la trypanosomiase.

L'expansion de ces maladies a dépassé le seul cadre des camps de réfugiés, elle devient un phénomène commun à toute l'Afrique tropicale, en particulier là où guerres, conflits entre états et pauvreté gagnent du terrain. Les mêmes tensions affectent gravement l'équilibre alimentaire et nutritionnel des populations comme on l'a vu au cours de la guerre du Biafra, et comme le signalent certains organismes des Nations Unies. La malnutrition et les carences débilitent l'organisme humain, réduisant considérablement la capacité de travail des hommes et des femmes, surtout dans les périodes où le travail agricole demande des efforts soutenus. La réduction de la production qui en résulte aggrave les déficits alimentaires et installent, comme dans un cercle vicieux, de plus en plus de pauvreté.

Comme les enfants malnutris des campagnes fréquentent peu l'école ou en tirent peu de profit, l'analphabétisme s'accentue, privant les pays de ressources humaines potentielles utiles à leur développement. Les conséquences démographiques des guerres civiles et des conflits inter-étatiques, qui, à ma connaissance n'ont pas encore fait l'objet d'une étude systématique, risquent d'être dramatiques. Conjuguées aux effets du Sida et des maladies qui reviennent en force, elles peuvent provoquer de graves reculs démographiques.

De façon générale, les guerres locales et régionales et l'instabilité qu'elles ont entraînée, ont considérablement affaibli l'Afrique subsaharienne sur le plan international. Elle a perdu beaucoup de la crédibilité qu'elle s'était acquise au moment des indépendances. Son unité qui faisait sa force face aux grands enjeux mondiaux n'a plus la même force qu'auparavant, si bien que son rôle s'est beaucoup affaibli au sein des organisations internationales. La construction des grands ensembles régionaux sans lesquels il n'y a pas d'avenir pour elle est rendue incertaine par les différents conflits. Pour prendre un exemple, la construction de la communauté des états de l'Afrique de l'Ouest qui vise à l'intégration de l'ensemble des états de la région, sans distinction de leur ancienne appartenance coloniale, risque d'être retardée par les incidents qui affectent la Côte d'Ivoire.

La crise ivoirienne a démontré, du reste, comment les crises politiques aigues peuvent paralyser l'économie d'un pays et provoquer la régression

font passer aisément les frontières. Et comme la guerre se nourrit de la guerre, des ressources importantes sont détournées pour servir à renforcer le potentiel de nuisance de tous ceux qui vivent de rapines, ou rêvent d'un pouvoir dont ils attendent considération et richesse.

B - Les effets sur les populations

Les guerres civiles et les conflits entre états sont catastrophiques pour les populations dans le présent et dans l'avenir. Ils sont ressentis tout autant par celles qui vivent dans les zones de conflits, que par celles qui en sont éloignées. Pour celles qui sont proches des lieux de combat, c'est l'errance permanente, le déplacement d'un lieu à un autre, d'un camp à un autre, sans être assurées de jamais trouver un asile sûr, un havre de paix. Pour tout être humain, c'est là une épreuve éprouvante, désespérante. Comme ce sont des millions de personnes qui sont lâchées sur des routes incertaines, on peut mesurer leur détresse, celle des vieillards, des femmes et des enfants fragilisés et sans défense. A cette errance s'ajoute la vie dans des camps improvisés qui manquent généralement de tout. La séparation avec la famille, la rupture avec le milieu traditionnel, l'incertitude du lendemain sont autant de facteurs de déséquilibre mental et social qui rendent encore plus vulnérables les jeunes adolescents. Ceux-ci exposés à perdre tout sens des valeurs, deviennent les proies faciles des recruteurs d'enfants soldats qui, par le conditionnement psychologique, la drogue et d'autres moyens inavouables, en font des exécuteurs dociles de leurs basses œuvres.

La presse a fait largement écho des traitements inhumains et des mutilations qui auraient été infligés sans état d'âme par des enfants soldats à des personnes sans défense, sur ordre de leurs recruteurs, notamment en Sierra Leone. De tels actes de perversion peuvent marquer à jamais l'esprit de jeunes adolescents et les condamner à la violence toute leur vie, dans des sociétés où le respect de la vie humaine était élevé au rang d'un vrai culte. C'est donc toute la société qui risque de basculer vers l'anormalité.

La vie dans l'errance et dans les camps et la précarité qu'elle entraîne, favorisent, par ailleurs, la prostitution et avec elle la diffusion des maladies sexuellement transmissibles, et en particulier du Sida, qui fait déjà tant de ravages en Afrique subsaharienne. Les conditions sanitaires déplorables provoquent également l'expansion ou la résurgence de toutes sortes de

laissée au bon vouloir d'organisations non gouvernementales ou de bailleurs de fonds venus de l'extérieur, et qui peuvent agir ainsi au gré de leurs propres intérêts.

Tous les états, qui ont été confrontés à des rebellions ou à des conflits extérieurs, ont été amenés à accroître leur arsenal militaire au-delà de leurs possibilités, ce qui les a obligés à sacrifier les investissements productifs et, de surcroît, à s'endetter au delà du raisonnable. Dans la plupart des cas, l'accroissement des équipements sociaux n'a pas suivi la courbe de la croissance démographique, si bien que c'est l'avenir des jeunes générations qui est compromis, faute d'équipements sanitaires et d'établissements scolaires en nombre suffisant.

Sans qu'on puisse donner des indications précises sur la part de l'armement dans l'endettement extérieur, il est hors de doute que le poids de la dette qui est, sans commune mesure avec les possibilités des états, a été aggravé, dans plusieurs cas par les dépensées d'armement. L'autre effet pervers de l'armement a été la corruption qu'entraîne le versement de commissions, pratique dans les transactions relatives à l'acquisition et à la vente d'armes. Cette corruption a contribué à creuser les écarts sociaux, à discréditer certaines classes dirigeantes, et à faire perdre à l'état, lui-même, une part de sa crédibilité et beaucoup de son autorité.

Cette perte d'autorité liée également à l'incapacité de l'état à remédier à l'insécurité grandissante, a amené des groupes de plus en plus nombreux de populations à s'armer pour assurer la sauvegarde de leurs biens et de leurs personnes, faisant ainsi perdre à l'état son monopole sur les armes qui circulent d'autant plus aisément, que les trafiquants de tous bords trouvent souvent des complicités dans les différentes sphères de l'administration et au sein de la société.

Dans bien des cas, trafic d'armes, de drogues, de diamants ou autres minerais rares et recrutement de mercenaires sont intimement liés. Depuis la fin de "la guerre froide", en particulier, l'Afrique subsaharienne a été inondée d'armes légères de tous calibres et de toutes catégories, qui sont vendues sur les marchés ou sous le manteau. En maints endroits, les pasteurs nomades qui, naguère, conduisaient et protégeaient leurs troupeaux en s'armant de bâtons, arborent fièrement, de nos jours, leurs kalachnikov. Des armes légères, on est passé aisément aux mines antipersonnelles et aux armes lourdes, que des états peu scrupuleux et des trafiquants de tout acabit

Au début de 1978, commence une autre guerre, de dix ans, entre la Somalie et l'Éthiopie au sujet de la province éthiopienne l'Ogaden, revendiquée par les Somaliens. A cette guerre viendra s'ajouter, plus tard, un autre conflit frontalier, cette fois-ci, entre l'Éthiopie et l'Erytrhée qui était devenue indépendante en 1993. Pendant près de dix ans, la guerre fera rage, ponctuée par des périodes d'accalmie et des périodes de durs combats qui ont fait des morts par milliers. Un arbitrage de la Cour internationale de justice y a mis fin, mais sa décision est, toutefois, interprétée différemment sur le terrain par chacun des deux pays.

III - LES EFFETS DES CONFLITS SUR LES ETATS ET SUR LES POPULATIONS

A- Les effets sur les États

Tous les états qui ont été engagés dans des conflits internes ou externes en ont subi de graves dommages matériels et humains. Beaucoup d'entre eux se sont trouvés dans l'impossibilité d'assurer la sécurité d'une partie, plus ou moins importante, de leurs populations, ainsi que le fonctionnement des services nationaux. Des zones entières ont pu échapper, par moment, à toute administration régulière et à toute autorité légale. Les routes, les écoles, les dispensaires ont été souvent détruites dans les zones de combat. Les enseignants et les personnels de santé ont dû fuir les régions où la sécurité n'était plus assurée régulièrement, laissant ainsi les populations à elles-mêmes, en particulier dans les zones rurales. C'est la santé et l'avenir de nombreux enfants qui sont ainsi compromis. On estime, par exemple, qu'en Côte d'Ivoire un million d'élèves sont actuellement privés d'école.

Le ralentissement des activités économiques a réduit les ressources des états alors que s'accroissaient les dépenses militaires. Cette diminution des revenus de l'état, alors qu'augmentaient les charges résultant, non seulement des dépenses courantes mais aussi de l'obligation de payer le service de la dette extérieure, a mis plusieurs pays dans l'impossibilité de payer régulièrement les fonctionnaires. Il en a résulté, dans certains pays, de graves troubles sociaux, et dans beaucoup d'autres, la détérioration du patrimoine bâti, faute d'entretien régulier. Dans de telles conditions, l'exécution de nombreux projets de développement a été abandonnée ou

des deux pays est région riche en pétrole et en gaz. Le recours à la Cour internationale de La Haye a permis d'arrêter les hostilités, mais l'arbitrage rendu en faveur du Cameroun ne satisfait pas le Nigeria. Une récente rencontre entre les deux Présidents semble avoir réduit la tension.

Le pétrole divise également la République centrafricaine et le Tchad. La République centrafricaine accuse le Tchad de soutenir la rebellion de l'ancien chef d'état-major de son armée pour pouvoir s'emparer du Nord du pays où d'importantes nappes de pétrole auraient été découvertes à la frontière entre les deux pays. Le gouvernement de Ndjaména a nié toute participation au conflit qui se poursuit à l'intérieur du pays. Le gouvernement de la RCA a bénéficié dans ce conflit de l'aide des libyens et de celle des rebelles de la R.D.C. voisine. Les troupes venues de la R.D.C. ont été accusées de viols et d'exactions sur des populations civiles sans défense.

En Afrique centrale, on se rappellera aussi les incidents entre le Tchad et la Libye au sujet de la Bande d'Aouzou. Celle-ci, annexée par la Libye en 1973, en vertu des accords Laval-Mussoluni des années 1930, fut rendue au Tchad en août 1987, après une longue lutte qui a provoqué d'importantes pertes en vies humaines, mais la guerre entre les deux pays n'a pris fin qu'en septembre de la même année, à la suite d'un cessez-le-feu conclu sous les auspices de l'O.U.A.

En Afrique orientale, sept autres pays ont été impliqués dans des conflits entre états, à diverses époques. Le premier d'entre eux a opposé, à la fin des années 1971, le Soudan et l'Ouganda au sujet du tracé de leurs frontières. Il fera de nombreux morts avant qu'un accord puisse être trouvé.

Un autre a éclaté, en octobre 1978, cette fois-ci, entre l'Ouganda et la Tanzanie. L'Ouganda a alors revendiqué puis annexé, la zone du Kagera qui fait partie officiellement de la Tanzanie. Dans la guerre qui s'ensuivit entre les deux pays, l'armée tanzanienne fut appuyée par les troupes de l'Armée Nationale de Libération de l'Ouganda, (l'U.N.L.A.) de Museweni. L'entrée en Ouganda des troupes coalisées provoqua la chute, en avril 1979, de Idi Amin Dada, et le retour au statu quo ante.

Mais l'Ouganda n'en avait pas fini avec les litiges avec ses voisins, puisque peu de temps après, c'est au Kenya qu'il s'oppose au sujet du tracé de leur frontière commune.

l'a déjà vu, aux troubles intérieurs, avivés souvent par des ingérences extérieures.

D - Les conflits entre états

Les conflits entre états ont essentiellement pour origine des litiges frontaliers ou des revendications territoriales, mettant en cause le découpage colonial.

En Afrique occidentale, la première grande crise a éclaté à la fin de l'année 1985 entre le Burkina Faso et le Mali, les troupes des deux pays s'affrontant pour la possession de l'Agacher, région frontalière que chacun d'entre eux considérait comme faisant partie de son territoire. La médiation du Président Houphouët Boigny de Côte d'Ivoire a permis d'arrêter les combats, le litige ayant été réglé, ensuite, par un partage de la région contestée.

Entre la Mauritanie et le Sénégal, c'est en mai 1989 que des incidents ont opposé deux villages frontaliers sur le fleuve Sénégal. Ils ont vite tourné au drame, les ressortissants des deux pays ayant été traqués les uns à Nouakchott les autres à Dakar par des foules excitées. Il s'en est suivi plusieurs morts et de nombreux blessés par mutilation.

Les deux armées ont été à deux doigts d'en découdre, quand l'intervention du Roi Hassan II du Maroc a permis de calmer les esprits. Le Maroc effectua, à son propre compte, le rapatriement par avion des ressortissants des deux pays de part et d'autre. La situation s'est normalisée progressivement, et la circulation entre les deux pays est devenue normale. Toutefois, l'expulsion, non justifiée selon les intéressés, vers le Sénégal de nombreux Noirs se disant de nationalité mauritanienne reste encore un problème.

Un autre litige a surgi entre la Guinée-Bissau et le Sénégal au sujet de la délimitation de leur frontière maritime, où des indices pétroliers intéressants ont été trouvés. L'arbitrage de la Cour internationale de justice de La Haye a permis de résoudre le litige à l'avantage du Sénégal.

A la charnière entre l'Afrique de l'Ouest et l'Afrique Centrale, un conflit à peu près semblable, a opposé le Nigeria et le Cameroun au sujet de la presqu'île de Bakassi, dans le Golfe de Guinée. Cette région limitrophe

de plusieurs cas, ce qui relevait de l'exécutif, du législatif ou du judiciaire. Cet état de fait devait inévitablement aboutir aux dérives qui ont conduit à la gestion patrimoniale de l'état, au clientélisme et à la corruption qui ont caractérisé nombre de régimes africains. Du reste, plusieurs coups d'état ont cherché à se justifier auprès de l'opinion par la carence des pouvoirs établis et par la dimension prise par la corruption ; mais les pouvoirs militaires n'ont pas échappé, à leur tour, aux mêmes critiques.

La prolifération des coups d'état militaires

Il serait fastidieux de passer en revue tous les pays qui ont subi, à un moment ou un autre, un coup d'état au cours de ces quarante années d'indépendance africaine. On peut noter cependant, que toutes les régions de l'Afrique subsaharienne n'en ont pas été affectées de la même façon. En effet, sur 46 états que compte l'Afrique subsaharienne, 29 ont été victimes de coups d'état militaires, et 5 ont eu des gouvernements de fait issus de mouvements de libération, mais entérinés ensuite par un vote populaire. De ce fait, plusieurs états sont encore dirigés par des militaires qui ont tenu initialement leur pouvoir d'un coup d'état, même si le processus de démocratisation a fait des progrès sensibles au cours des dix dernières années.

En Afrique de l'Ouest, sur 16 pays que compte la région 15 ont subi des coups d'état militaires ; seul le Sénégal en a échappé. Toutefois, de nos jours, 9 états sont dirigés par des présidents civils élus au suffrage universel, les 6 autres présidents, dont le pouvoir émanait d'un coup d'état, ont vu leur mandat confirmé par le vote populaire, même si la sincérité des élections est parfois mise en doute.

En Afrique Centrale, ce sont 7 pays sur 11 qui ont eu des coups d'état militaires, et 6 d'entre eux sont encore dirigés par des anciens militaires. La situation est à peu près la même en Afrique orientale où on peut dénombrer sur 7 pays, 4 qui ont eu des coups d'état et qui continuent d'être gouvernés par des militaires. Dans l'Océan indien, 3 îles sur les 4 qui ont acquis leur indépendance, ont été affectées par des coups d'état, Maurice étant la seule à y échapper.

En revanche, l'Afrique australe jouit, de ce point de vue, d'une situation apparemment plus paisible : un seul pays, le Lesotho, y a été confronté à un coup d'état militaire, mais la région n'échappe pas, comme on

C- Les coups d'Etat militaires

La genèse et les fondements des coups d'Etat militaires

Aux conflits internes qui déstabilisent les pays, s'ajoutent les coups d'état militaires, qui eux-mêmes génèrent d'autres conflits, et parfois avivent les tensions extérieures. Les premiers coups d'état, comme celui du Congo Léopoldville, ont été suscités ou encouragés par les anciennes puissances coloniales, les bénéficiaires ayant presque tous servi dans les armées coloniales. Dans le contexte de la guerre froide, l'accès au pouvoir d'anciens militaires issus des armées coloniales devait permettre, à la fois, d'en écarter des hommes jugés peu dociles, ensuite de barrer la route aux nouvelles élites intellectuelles considérées, pour la plupart, comme acquises aux thèses marxistes, et, enfin, de permettre l'instauration de régimes forts capables de gérer les affaires d'état sans mettre en cause les accords conclus au moment des indépendances.

On pouvait redouter, en effet, que les courants contradictoires, qui commençaient à traverser plusieurs pays, ne dégénèrent en crises ouvertes préjudiciables aux intérêts des grands groupes qui ont continué à dominer l'économie des pays indépendants. Du reste, les accords de défense conclus au moment des indépendances, et dont certaines clauses sont demeurées secrètes, permettent de venir en aide à tout pouvoir menacé de l'extérieur. Mais l'aide s'est vite étendue aux crises intérieures, quand celles-ci paraissent menacer les intérêts des anciennes puissances coloniales ou la sécurité de leurs ressortissants.

C'est dans ce contexte qu'il faut placer la multiplication tout autant des coups d'état militaires, que des régimes autoritaires appuyés sur des partis uniques. Leur justification devant l'opinion internationale était que l'Afrique n'était pas mûre pour la démocratie. Cette thèse était naguère soutenue par ceux-là mêmes qui aujourd'hui sont devenus les plus grands adeptes de l'idéologie des droits de l'homme dans leurs rapports avec les pays du Tiers monde, et surtout avec les pays africains.

Avec les coups d'état et les partis uniques, la personnalisation du pouvoir s'est accentuée, tous ses leviers étant concentrés, de plus en plus, entre les mains d'un seul ou de quelques-uns. Même si on s'efforçait, ici ou là, de sauvegarder les apparences, la confusion des pouvoirs était devenue telle qu'il était de plus en plus difficile, au fil du temps, de discerner, dans

L'Afrique australe

La même imbrication des conflits peut être notée en Afrique australe, où la situation politique a longtemps été dominée, à la fois, par la lutte contre l'apartheid en Afrique du Sud, par les luttes de libération nationale en Rhodésie du Sud, en Namibie, au Mozambique et en Angola, par la guerre civile, qui a suivi l'indépendance dans ces deux derniers pays.

Le Mozambique a connu après l'indépendance, comme l'Angola, une guerre civile moins longue, certes, mais non moins dévastatrice. Dans les deux cas, le gouvernement d'apartheid de l'Afrique du Sud n'a pas ménagé son aide en logistique et en armements aux mouvements insurrectionnels dirigés contre des pouvoirs considérés comme d'orientation socialiste, mais surtout à cause du soutien qu'ils apportaient aux combattants sud africains de la liberté et de l'égalité des races.

Quant à la Rhodésie du Sud, futur Zimbabwe, elle eut une destinée singulière, car, pour garder le pouvoir, c'est la minorité blanche, sous la direction de Ian Smith, qui se sépare la première de la Grande Bretagne en déclarant unilatéralement l'indépendance en 1965. En 1970, un nouveau pas est franchi, la Rhodésie, qui prend modèle sur le régime d'apartheid de l'Afrique du Sud, se transforme en République coupant ainsi tout lien avec l'ancienne métropole.

La nouvelle république est confrontée à la guerre de guérilla, déclenchée à partir de 1972 par le mouvement nationaliste africain de libération, puis au boycott imposé par les Nations Unies. En 1979, Ian Smith est obligé de conclure un accord avec les Africains considérés comme modérés. Mais les élections de 1980 portent au pouvoir Robert Mugabe, dirigeant du principal mouvement de libération. L'indépendance de la Rhodésie du Sud est alors reconnue par la Grande Bretagne et par les Nations Unies. Le pays prend le nom de Zimbabwe, antique dénomination africaine de cette partie de l'ancien et prestigieux empire du Monomotapa, qui a laissé les gigantesques ruines du Grand Zimbabwe. La restitution des terres appropriées par les colons blancs durant la période coloniale demeure un épineux problème qui continue d'agiter le pays.

En Tanzanie née après l'indépendance, de la fusion des anciennes colonies britanniques du Tanganyika et de Zanzibar, le Président Julius Nyerere a dû faire face, dès janvier 1964, à un soulèvement militaire aggravé par une insurrection syndicale. L'appel à l'ancienne puissance coloniale permit de réduire la rebellion. Il faut dire, que le Président Nyerere, qui avait dirigé pendant plus de dix ans la lutte politique qui a mené à l'indépendance de son pays, disposait d'un large soutien populaire dans son pays, en particulier dans les milieux ruraux. Depuis lors, la Tanzanie est restée intérieurement, stable.

En Somalie, en revanche, après la chute du Président Siad Barré la guerre civile a fait éclater le pays en autant de fiefs qu'il y avait de chefs de guerre, qui ne cessent, depuis lors, de se combattre. L'intervention que les Etats Unies y ont menée, il y a quelques années s'est soldée par un fiasco, et les Nations Unies n'ont guère eu plus de succès dans leur tentative de normalisation. La Somalie reste encore un pays divisé sujet à des affrontements sporadiques entre groupes rivaux.

Le Soudan, lui aussi, est confronté depuis des décennies à une lutte implacable entre les mouvements sécessionnistes du Sud et le gouvernement. Les multiples négociations qui y ont été menées se sont soldées jusqu'ici par des échecs. Il faut dire que cette guerre suscite de nombreuses interventions extérieures. Aux intérêts économiques liés à la présence du pétrole, se mêlent des considérations idéologiques et religieuses qui alimentent l'ingérence de nombreux et puissants réseaux implantés dans divers pays occidentaux. Ces lobbies, favorables à une sécession du Sud, paraissent vouloir imposer leurs vues au gouvernement soudanais plus qu'ils ne cherchent à mettre fin à un drame qui a déjà coûté la vie à tant d'êtres humains, et réduit à la misère tant d'autres.

Cette guerre a aussi des ramifications dans les voisins qui soutiennent, plus ou moins ouvertement, la guérilla sudiste. C'est le cas, notamment, de l'Ouganda dont le gouvernement a accusé pendant longtemps le Soudan d'accorder l'hospitalité à la rebellion de l'armée du Seigneur qui opère dans les régions frontalières des deux pays. Un accord conclu récemment entre les deux gouvernements permet, désormais aux troupes ougandaises de poursuivre la rebellion sur le sol soudanais.

bases logistiques au Zaïre où lui arrivaient armes et munitions. Elle pouvait, ainsi mener, à partir du territoire zaïrois, des attaques meurtrières contre le territoire angolais, et parfois dans des zones proches de la capitale. Au plus fort de la crise, la guerre civile dépassa largement le cadre strictement africain, avec l'intervention directe des troupes du régime d'apartheid de l'Afrique du Sud suivie par celles de Cuba appelées à la rescousse par le gouvernement angolais. A la suite du désengagement de ces deux pays, les négociations entre le Gouvernement angolais et l'UNITA, aboutirent à des accords qui ne furent jamais mis en œuvre, tant la méfiance était grande des deux côtés.

Cette guerre longue, dévastatrice, a coûté cher au peuple angolais ; elle a englouti des sommes énormes, provoqué d'importantes pertes en vies humaines, d'incalculables dégâts matériels et rendu inutilisables de vastes zones de cultures truffées de mines. Elle s'est achevée il y a quelques mois, avec la mort de Savimbi, tué dans un accrochage avec les troupes gouvernementales. Depuis lors un accord a pu être conclu entre le gouvernement de Luanda et ses compagnons sur la Constitution de l'état et sur l'intégration des membres de l'UNITA dans les différentes instances gouvernementales et dans l'armée. A la suite de cet accord, l'UNITA s'est transformée en parti politique.

En Afrique orientale

En Afrique orientale, l'année 1961 a été marquée par le déclenchement, en septembre, de la lutte de libération de l'Erythrée. Les nationalistes érythréens cherchaient à se libérer de la tutelle éthiopienne. Leur pays, colonisé depuis la fin du XIX° siècle par l'Italie, placé sous administration britannique après la deuxième guerre mondiale, avait été restitué à l'Éthiopie en 1952 par les Nations Unies, alors que la Libye et la Somalie, anciennes colonies italiennes, recouvraient leur souveraineté nationale.

La lutte longue et sanglante menée par les Erythréens, finit par ébranler les fondements de la vieille monarchie dont la continuité historique avait pu être maintenue pendant des siècles. L'Ethiopie fut, en effet un des rares pays africains à échapper à la conquête coloniale de la fin du XIX° siècle. Elle n'avait connu qu'une brève occupation de l'Italie fasciste, peu de temps avant la deuxième guerre mondiale.

en minéraux de toutes sortes (diamants, or, minerais rares) dont les revenus permettent d'armer et de payer des soldats, et à l'occasion des mercenaires, et d'entretenir des guerres qui enrichissent dirigeants et trafiquants de tout acabit qui amassent des fortunes qu'il est difficile d'évaluer.

Ces guerres s'enchevêtrent avec deux autres guerres : d'une part, celle que mènent les Hutus du Rwanda, dont certains ont été accusés de génocide, contre le pouvoir dominé par les Tutsis, établi à Kigali, d'autre part celle conduite par les Hutus du Burundi opposés au président Tutsi, issu d'un coup d'état.

En réplique à l'appui accordé aux rebelles de la R.D.C. par l'Ouganda et le Rwanda, l'Angola et le Zimbabwe se sont portés au secours du gouvernement central de Kinshasa, en envoyant des forces armées au Congo. Il faut ajouter que les troupes angolaises étaient déjà présentes en République du Congo (Brazzaville), sans doute pour éviter tout débordement de la guerre civile sur leur province voisine du Cabinda, riche en pétrole où se manifeste de temps à autre une guérilla indépendantiste.

Les accords que cherchent à arbitrer les Nations Unies et le gouvernement sud africain se heurtent encore à de nombreuses difficultés. Les attaques des rebelles continuent de secouer le Burundi, alors que la République Démocratique du Congo subit une partition de fait.

Le cas angolais

L'intervention de l'Angola dans les deux pays n'est pas sans rapport avec la guerre civile qui a sévi dans ce pays depuis l'indépendance. Les mouvements de libération qui avaient combattu le pouvoir colonial portugais se sont trouvés divisés au moment où le pays recouvrait sa souveraineté. Alors que le M.P.L.A., qui réunissait la plus grande partie de l'élite issue des villes, et qui se réclamait du camp socialiste qui lui avait apporté une aide précieuse pendant la lutte de libération, prenait le pouvoir à Luanda, l'opposition tentait de s'organiser dans les zones rurales.

C'est dans ce cadre qu'il faut placer la lutte menée par Joseph Sawimbi et l'UNITA, soutenus de l'extérieur par les occidentaux et par certains pays africains. L'UNITA, qui disposait d'importantes ressources diamantifères dans les zones conquises, avait pu disposer, grâce à Mobutu, d'importantes

gravité. Aux affrontements intérieurs s'ajoutent les interventions de pays voisins et les interférences extérieures. Le Congo Brazzaville a connu une guerre civile, certes moins longue qu'ailleurs, mais féroce, dans laquelle les intérêts pétroliers ont joué un rôle majeur. Même si la situation politique paraît stabilisée, des combats sporadiques sont signalés dans certaines parties du territoire contrôlées par des milices rebelles.

Il en est de même en République Centrafricaine qui, elle aussi, vit dans une situation d'instabilité qui provoque des tensions périodiques que s'efforcent de contribuer à résoudre la Communauté des Etats de l'Afrique Centrale, en coopération avec l'O.N.U. Mais c'est dans la partie méridionale de l'Afrique centrale, que se situe la zone la plus longuement troublée par les conflits internes qui ont souvent des ramifications aussi bien en Afrique centrale qu'en Afrique australe.

Dans la partie méridionale et dans les pays des Grands lacs

La République Démocratique du Congo (Kinshasa), l'Angola, les pays des Grands Lacs (Ouganda, Burundi, Rwanda), constituent la zone où la spirale des violences a fait le plus de morts depuis plusieurs années. Les rebellions, les guerres civiles, les interventions extérieures y sont si imbriquées, qu'il est parfois difficile de faire la part entre ce qui relève des conflits strictement internes, de ce qui est à ranger à la rubrique des conflits entre états. L'illustration la plus patente en est donnée par les événements qui ont marqué l'évolution des deux Congo.

La République Démocratique du Congo, dont nous avons déjà évoqué les crises du début de l'indépendance, est encore saisie par les démons de la partition. Après la chute du Président Mobutu, le gouvernement du Président Joseph Kabila a été vite confronté à deux nouvelles rebellions, appuyées l'une et l'autre par ses alliés de la veille, à savoir l'Ouganda d'une part, et le Rwanda d'autre part. Ces deux rebellions tiennent de vastes territoires qui sont soustraits au contrôle du gouvernement central dirigé par le fils de Kabila qui a succédé à son père assassiné. A l'intérieur de ces zones fleurissent des luttes de factions aux enjeux politiques certes, mais surtout économiques.

Il s'agit essentiellement pour les rebelles Congolais, comme pour leurs commanditaires extérieurs, de s'attribuer le contrôle de vastes régions riches

en cours, à Lomé au Togo, entre la délégation du gouvernement et celle de la rebellion paraissent marquer le pas.

La situation vient de se compliquer encore avec le déclenchement, dans l'Ouest, à la frontière avec le Libéria, de deux nouvelles rebellions qui se réclament, toutes deux, de l'ancien Président Robert Guei, qui appartient à l'ethnie dominante de la région.

La déstabilisation de la Côte d'Ivoire aurait des effets désastreux sur la région. Ce pays est si vital dans la construction d'un espace politique et économique que les efforts de regroupement entamés depuis plusieurs années risqueraient d'être sérieusement compromis. Déjà l'économie des pays enclavés du Nord, dont l'accès à la mer se faisait par le port d'Abidjan, souffre gravement de la situation actuelle en raison de l'interruption des relations entre le nord et le sud.

En Afrique centrale

Dans la partie septentrionale

Avant même la fin de la guerre du Biafra, un autre foyer de guerre civile s'était allumé en Afrique centrale où au Tchad les Toubous, du Tibesti, étaient entrés en dissidence contre le gouvernement de Ndjaména. Une guerre longue à rebondissements multiples commence alors, qui est rendue plus complexe encore par un autre conflit avec le pays voisin, la Libye, qui occupe la Bande d'Aouzou. Si le litige avec la Libye a fini par trouver une solution, au Tibesti la situation demeure encore instable. Quand une rebellion s'apaise une autre commence, les alliances se nouant et se défaisant au gré des intérêts, et les accords conclus avec le gouvernant se révélant aussi précaires les uns que les autres.

Le Cameroun, qui a eu à affronter à la veille de son indépendance une guerre civile vite maîtrisée par l'ancienne puissance coloniale, connaît une stabilité qui n'a été démentie que pour peu de temps après le changement du Président.

Dans d'autres pays de la région, en revanche, les tensions et les affrontements intérieurs sont devenus récurrents. Il en est ainsi du Tchad dont le cas a été évoqué, de la République du Congo (Brazzaville) et de la République Centrafricaine où les tensions persistent, avec plus ou moins de

Libéria accuse, de son côté, de soutenir la guérilla antigouvernementale qui le menace de l'intérieur. Ces guerres ont provoqué une prolifération inquiétante des armes légères dans toute la région ouest africaine. Ces armes, qui font l'objet d'un intense trafic, alimentent les rebellions et favorisent les actes de banditisme qui se multiplient, mettant en danger la sécurité et la vie des populations.

Un conflit récent lourd de conséquences : la Côte d'Ivoire

La plus récente des guerres civiles, qui a été déclenchée en Côte d'Ivoire le 19 septembre 2002, est sans aucun doute, la plus lourde de conséquences pour l'avenir de toute l'Afrique de l'Ouest. Ses causes majeures sont liées à l'évolution politique qui a marqué le pays depuis le décès du Président Houphouët Boigny. Les rebelles mettent en cause la légitimité du pouvoir actuel, et dénoncent un système, selon eux, d'exclusion politique à l'égard de certains groupes ethniques, et en particulier de ceux du nord du pays. Cette exclusion se serait traduite, de leur avis, par l'éviction de l'armée des soldats appartenant à l'entourage ou à l'ethnie de l'ancien Général Robert Guei, assassiné, avec sa femme et ses compagnons désarmés, dès l'éclatement de la rebellion, et par l'élimination de l'élection présidentielle de la candidature de l'ancien Premier ministre, Alassane Ouattara, pour cause de non "ivoirité". Réfugié à l'Ambassade de France, après l'attaque et la mise à sac de sa résidence, Alassane Outtara, a du quitter récemment le pays, sous la protection des troupes françaises, qui sont intervenues dès les débuts de la rebellion, pour "assurer la protection des ressortissants français et étrangers". Installées, dès leur arrivée, à Yamoussoukro, capitale officielle et nœud stratégique sur la route d'Abidjan où se trouve le gouvernement, ils ont barré aux rebelles l'accès au sud. Etablies sur toute la ligne du front, elles servent désormais, avec des troupes de la CEDEAO, de forces d'interposition entre les belligérants.

A propos de ces événements deux faits graves méritent d'être relevés : d'une part, l'entrée en action, dans Abidjan, de forces occultes agissant illégalement et en toute impunité, que d'aucuns qualifient déjà "d'escadrons de la mort" qui, portant des uniformes, enlèvent et tuent des opposants politiques, d'autre part, l'appel à des mercenaires, européens par le Gouvernement, et libériens des deux côtés.

Si un cessez-le-feu a pu être conclu, sous l'égide de la Communauté économique des pays de l'Afrique de l'Ouest, la CEDEAO, les négociations

plier de plus en plus à des modes de vie sans rapport avec leur genre de vie et leurs cultures, ils cherchaient, par la rebellion, à faire reconnaître leur spécificité et à mettre fin à la précarité de leur vie. A la suite de négociations, des accords furent conclus entre leurs représentants et les gouvernements du Mali et du Niger en vue de normaliser la situation.

Il convient de souligner que le problème des flux transfrontaliers n'est pas particulier aux Touaregs. Il se pose partout ailleurs en Afrique où le système d'élevage extensif traditionnel impose des déplacements saisonniers. L'enfermement dans des frontières nationales est difficile à comprendre pour des nomades habitués à évoluer, de tout temps, dans des espaces aujourd'hui cloisonnés. Il en résulte des tensions et des conflits qu'aggravent les limitations des parcours qui, du fait de l'extension des cultures, opposent nomades et sédentaires même à l'intérieur des pays.

Les populations sédentaires établies le long des frontières subissent, elles aussi, les mêmes entraves à la circulation, de part et d'autre des frontières. Elles en éprouvent d'autant plus de ressentiment, que le découpage territorial a pratiquement séparé, partout dans le continent, des populations de même appartenance ethnique pour lesquelles la notion de frontières telle qu'elle apparaît aujourd'hui n'a aucun sens.

Un des paradoxes de l'Afrique post-coloniale, où tout le monde s'accorde à vouloir l'unité, est de n'avoir pas su résoudre de façon globale la question cruciale des flux transfrontaliers. Les restrictions à la circulation des personnes, surtout dans les cas du nomadisme pastoral et dans celui de groupes sédentaires appartenant aux mêmes ethnies sont des causes permanentes de tensions et d'incidents entre pays.

Dans les pays du Mono

Les guerres civiles les plus dévastatrices, en Afrique de l'Ouest, après celle du Biafra, sont, sans conteste, celle du Libéria, où elle se poursuit encore, et celle de la Sierra Leone où le rôle joué par enfants soldats a créé la stupeur. Ces guerres, stimulées par des trafiquants internationaux sans scrupule, ont eu souvent pour enjeu, outre le contrôle du pouvoir, celui des mines de diamant. Elles ont débordé sur les pays voisins comme la République de Guinée où des groupes armés, opérant à partir des frontières avec le Libéria, lancent des attaques contre le pouvoir de Conakry, que le

La Guinée-Bissau, qui a été impliquée à plusieurs reprises dans le conflit casamançais, n'a pas échappé aux troubles intérieurs qui, malgré l'intervention de l'armée sénégalaise, n'ont pas empêché l'éviction de l'ancien chef de l'état, à la suite d'une rebellion conduite par le chef d'état major de l'armée. Celui-ci sera abattu à son tour par d'autres militaires. Le nouveau Président, élu au suffrage universel, qui a entrepris de normaliser les relations avec le voisin sénégalais, doit faire face à de nombreux problèmes intérieurs.

La Gambie, enclavée dans le Sénégal, a été secouée, de son côté, par des attaques de rebelles qui réussirent à occuper la capitale, en l'absence du Président. Celui-ci a dû faire jouer les accords liant son pays au Sénégal dans le cadre de la Sénégambie pour que l'armée sénégalaise intervienne et chasse les rebelles. Après le retrait de l'armée sénégalaise, un coup d'état militaire a eu raison du Président. L'officier porté au pouvoir s'est fait confirmer depuis lors dans ses fonctions de Président par des élections.

Dans la boucle du Niger

Au Mali et au Niger, ce sont les Touaregs qui ont déclenché simultanément une rebellion au Nord de chacun des deux pays. Si les insurgés aspiraient en général, à la reconnaissance de leur identité et à la revalorisation de leur statut, certains d'entre eux avaient des revendications plus radicales, cherchant à créer un nouvel état aux confins des Sahara malien, nigérien et algérien.

Les Touaregs, qui nomadisent, depuis des siècles, entre les régions sahéliennes au sud, et le Sahara au nord, se sont toujours déplacés librement dans un espace partagé aujourd'hui, entre le Mali, le Niger et l'Algérie. Pendant la période coloniale leurs parcours traditionnels se faisaient sans beaucoup d'entraves, les trois pays relevant d'une même puissance coloniale. Ces migrations saisonnières sont devenues plus impératives avec la sécheresse qui a affecté les pays sahéliens au cours des dernières décennies. Mais avec les indépendances, les nouveaux états ont eu tendance à s'enfermer dans leurs frontières officielles.

C'est ainsi qu'en 1986, les Touaregs sont expulsés d'Algérie. Ils en éprouvèrent une profonde amertume, se sentant réduits à l'état de parias. Appauvris, marginalisés dans des sociétés sédentarisées, et contraints de se

continue pas moins de subir, de temps à autres, des tensions religieuses et ethniques, qui ne paraissent pas remettre en cause son existence.

Sur le plan africain, la guerre du Biafra a entraîné deux faits qu'il importe de mentionner. Le premier concerne l'intrusion en force dans le continent du mercenariat blanc, avec des soldats d'origine européenne monnayant leur participation aux guerres civiles et, qui se sont révélés dans certains cas comme de véritables faiseurs de rois. Ils sont recrutés par des officines qui ont pignon sur rue dans certains pays. Ils sont plus souvent à la solde de groupes ou de pouvoirs extérieurs à l'Afrique qui les utilisent en faveur de leurs affidés Africains qu'ils cherchent ensuite à utiliser à leurs propres fins. On les trouve dans toutes les guerres civiles, dans certains coups d'état ce qui en fait de véritables dangers pour l'Afrique.

L'autre révélation de la guerre du Biafra a été l'apparition sur la scène africaine de «l'humanitarisme», parfois, désintéressé, mais souvent dicté par des considérations idéologiques ou politiques. «L'humanitarisme» a conduit à la prolifération d'organisations non gouvernementales, dont les activités, louées par les uns, suscitent de sérieuses réserves chez d'autres.

Les crises internes en Afrique de l'Ouest

En Sénégambie

Au Sénégal, c'est au début des années 1980 que se manifeste un mouvement séparatiste, celui des "Forces Démocratiques de la Casamance" (M.F.D.C.) qui, sous la direction d'un Prêtre, se lance dans une lutte indépendantiste, dans le Sud du pays, coincé entre la Gambie au Nord et la Guinée-Bissau. Un pays connu jusque-là pour sa stabilité et pour la convivialité de ses populations basculait ainsi dans la violence dans une de ses parties les plus riches en potentialité agricole. Après être passée par des phases diverses, la guerre paraît se limiter, aujourd'hui, à des attaques sporadiques à main armée sur les grands axes routiers, sur des villages ou des quartiers périphériques des villes, attaques, dont il est difficile d'identifier les auteurs, et qui, bien souvent, se réduisent à des pillages et à des confiscations de biens. Les négociations entamées depuis plusieurs années entre les gouvernements successifs et les indépendantistes, n'ont pas encore mis définitivement fin au conflit.

A la suite de nombreux incidents, le pays Ibo se déclare indépendant du Nigeria, sous la conduite du Lieutenant Colonel Ojukwu, qui proclama la République du Biafra le 30 mai. Une guerre atroce de trente mois s'engagea entre des frères d'armes formés aux techniques de combat dans les meilleures écoles de guerre d'Europe. Cette guerre divisa l'Afrique et le monde. Les uns soutiennent le Biafra au sous-sol riche en pétrole, et dont les brillants intellectuels parcouraient l'Afrique et le monde à la recherche d'appuis, les autres se mettent résolument du côté du gouvernement du Nigeria jugeant indispensable le maintien de son unité pour éviter, notamment, toute contagion éventuelle dans le reste du continent.

Quatre pays africains, deux de langue officielle française à l'Ouest et au Centre, deux de langue officielle anglaise en Afrique orientale et en Afrique australe, soutiennent, alors, la cause du Biafra, tandis que tous les autres restaient hostiles à toute fragmentation de l'un des états les plus importants de l'Afrique subsaharienne.

Il est évident que l'éclatement du Nigeria, le pays le plus peuplé d'Afrique subsaharienne, avec ses ethnies variées, dont la coexistence dans un même état est un défi permanent, aurait pu avoir de fâcheuses répercussions sur l'ensemble du continent où la décolonisation, aspiration commune, était encore loin d'être achevée, et où la lutte contre l'apartheid se poursuivait en Afrique du Sud.

Après trois années de durs combats aux péripéties diverses, les sécessionnistes se rendirent à l'évidence : ils avaient perdu la guerre, le territoire qu'ils contrôlaient initialement s'étant réduit considérablement et la famine sévissant de plus en plus dans tout la Biafra sans compter les nombreuses défections dans les rangs des combattants. Le Lieutenant colonel Ojukwu, devenu Général, quitta le Biafra le 10 janvier 1970, après concertation avec ses camarades d'armes. Il fut remplacé par le Général Effiong qui demanda l'armistice, le 12 janvier. L'armée biafraise accepta sa reddition au Général Gowon qui annonça la 15 janvier 1970 la fin de la guerre. L'amnistie générale accordée aux combattants par le gouvernement fédéral contribua à la normalisation progressive de la situation.

Cette guerre fratricide s'était soldée par deux millions de victimes et autant de personnes déplacées. Elle avait ruiné l'économie et laissé des blessures profondes que les antagonistes se sont efforcés, des deux côtés, à surmonter durablement. L'unité du pays a été retrouvée, mais le Nigeria n'en

rebellion conduite en 1997 par Joseph Kabila. Lui aussi s'arrogera tous les pouvoirs jusqu'à son assassinat en janvier 2001. Il fut remplacé par son fils du même nom, mais le Congo n'en avait pas fini avec les démons de la division. Aujourd'hui le pays est partagé entre des chefs de guerre, à la suite de nouvelles rebellions soutenues par les voisins et alliés de la veille : le Rwanda et l'Ouganda dont les troupes sont encore présentes sur son territoire.

La crise du Nigeria et la sécession du Biafra

En Afrique de l'Ouest, les années 1960 sont aussi celles de l'une des plus sanglantes guerres civiles du continent : celle du Biafra. Elle a été précédée par deux coups d'état intervenus en peu d'intervalles. Le premier mené par des officiers supérieurs Ibos était dirigé contre les hommes politiques du Nord dont plusieurs personnalités marquantes furent assassinées parmi lesquelles le Premier Ministre du gouvernement fédéral, Abubacar Tafawa Balewa et le Premier Ministre de la Région du Nord, Sir Ahmadou Bello. Le général Ironsi, Ibo d'origine, est porté au pouvoir le 15 janvier 1966. Les réformes institutionnelles entreprises par le nouveau pouvoir militaire et les promotions dans l'armée provoquent de graves crises. Des incidents sanglants éclatent dans le Nord au cours desquelles périssent plusieurs milliers d'Ibos ; les survivants quittent en masse le Nord. Un nouveau coup d'état, impulsé par les officiers nordistes, au cours duquel est assassiné le Général Ironsi, porte au pouvoir le Lieutenant colonel Yakubu Gowon, le 29 juin 1966. Il faut rappeler que trois grandes ethnies dominent la vie politique nigérienne : Les Haoussas, au Nord, les Yorubas, au Sud, et les Ibos au Sud-est. L'alliance de l'une avec l'autre de ces ethnies fait automatiquement basculer le pouvoir fédéral d'un côté ou de l'autre.

La crise politique, ouverte par le nouveau coup d'état, aggrave les tensions entre les Ibos et le nouveau pouvoir militaire dominé par les gens du Nord et les Yoroubas. Elle portait sur deux questions, d'abord, sur celle de la succession du Général Ironsi à la tête de l'état, le leader Ibo le Lieutenant Colonel Ojukwu contestant le choix porté sur Yakubu Gowon qui n'était pas l'officier le plus gradé de l'armée, ensuite, sur celle, plus importante, du découpage territorial du pays et du partage des responsabilités entre les autorités fédérales et celles des Régions.

Lumumba, qui s'enfuit de Léopoldville, le 27 novembre, pour rejoindre Stanley ville où Gizenga, un de ses partisans, avait établi, le 23 novembre, un gouvernement nationaliste, est repris en route, grâce à un hélicoptère fourni par une ambassade occidentale, puis ramené à Léopoldville, et enfermé au camp militaire de Thyssville. Le 17 janvier 1961, il est transféré au Katanga, où il est assassiné par un militaire blanc, en présence d'un officier supérieur belge qui lui aurait donné le coup de grâce. On fit disparaître son corps pour qu'il ne laissât plus aucune trace.

Patrice Lumumba a été la victime de tous ceux qui voulaient maintenir leur main mise sur le Congo. Il refusait toute mise sous tutelle de son pays ; il luttait pour un Congo uni, libre, démocratique, dans une Afrique libre de toute domination coloniale. Mais le Congo, riche en minerais et, surtout en uranium tant recherché dans une époque d'active guerre froide et d'accélération des programmes d'armement nucléaire, était un enjeu à la fois politique, économique et stratégique que les puissances occidentales étaient déterminées à conserver sous leur contrôle. Il faut se rappeler que la première bombe atomique a été produite à partir d'uranium extrait des mines du Katanga.

Par leur action au Congo, les puissances occidentales entendaient monter, sans doute, aussi leur détermination à n'admettre aucune rupture avec des rapports établis au temps de la colonisation, quand cette rupture pouvait porter atteinte à ce qu'ils pouvaient considérer comme relevant de leurs intérêts, sans se soucier ni du droit international, ni moins encore des propres intérêts des populations. L'émergence en Afrique d'états pleinement démocratiques dont les dirigeants, responsables devant leurs peuples et libres de leur action, ne paraissait pas entrer dans leurs vues.

Mais l'hostilité à Patrice Lumumba ne venait pas que des occidentaux; ceux-ci ont pu compter sur la complicité des hommes politiques congolais déterminés à réduire le Congo en autant d'états croupions soumis aux intérêts particuliers, qu'il y avait de grands groupes ethniques.

La cession katangaise, qui coûtera la vie indirectement au deuxième Secrétaire général des Nations Unies, prendra fin en janvier 1963, grâce à l'intervention de l'Organisation internationale. Le Général, puis Maréchal Mobutu s'emparera directement du pouvoir, en 1965, par un nouveau coup d'état. Il régnera sans partage, soutenu par les Occidentaux, jusqu'à la

Alors que le pays se débattait dans d'énormes difficultés, et que la cession suscitait au sein du gouvernement des dissensions internes attisées de l'extérieur, le Président de la République, prit, sans en avoir le pouvoir, une décision lourde de conséquences pour l'avenir du Congo, et même pour celui du continent, car elle inaugure l'ère des coups de force anticonstitutionnels annonciateurs des régimes autoritaires et antidémocratiques, qui allaient proliférer, encouragés par l'Occident.

En effet, après s'être entretenu pendant plus de cinq heures avec l'Ambassadeur d'une grande puissance, considérée comme l'instigatrice de sa décision, le Président Joseph Kasavubu, annonça brusquement à la radio, le lundi 5 septembre 1960 à 20 heures, qu'il révoquait le Premier Ministre Patrice Lumumba.

Patrice Lumbumba, récusa cette décision, anticonstitutionnelle à ses yeux, et décida de faire appel au Parlement et au peuple congolais. Le Parlement lui renouvelle, alors, sa confiance par une très large majorité, et désavoue en même temps le Président Kasavubu, qu'il dit avoir agi hors la loi. Patrice Lumbumba peut déclarer à la radio congolaise : "le gouvernement a été élu démocratiquement par le peuple. Il a la confiance du peuple. Il ne peut être révoqué que par le peuple". Il entendait ainsi poursuivre sa mission, d'autant plus que dans les Provinces en particulier, s'organisait une mobilisation populaire en sa faveur.

Le Chef d'état major de l'armée, le Colonel Joseph Désiré Mobutu, complice de la décision prise par Kasabubu, s'empare alors du pouvoir le 14 septembre; destitue le gouvernement qu'il remplaça par un groupe de commissaires, fit arrêter Lumumba le soir même par ses soldats, et déclencha une féroce répression contre tous ceux qui tentaient de soutenir le Premier Ministre.

Entre temps, les représentants des Nations Unies sur place avaient réussi à neutraliser Patrice Lumbumba, en l'empêchant d'accéder à la radio pour s'adresser directement au peuple congolais, et interdit à ses partisans d'utiliser l'aéroport de Léopoldville, alors qu'ils favorisaient les mouvements des Belges et des adversaires du Premier Ministre.

Selon diverses sources, le sort de Lumumba avait déjà été scellé, sa liquidation physique ayant été décidée par ceux qui avaient ourdi sa déchéance.

pouvoir, les coups d'état, l'assassinat politique, la corruption, les interférences de la guerre froide, les interventions extérieures jusqu'à celle, pour le moins étrange, dans certains de ses aspects, de l'Organisation des Nations Unies.

C'est peu de temps après la proclamation de l'indépendance, qui a eu lieu le 30 juin 1960, que la Province du Katanga, la plus riche du pays, et où vit la plus importante communauté belge de l'ancienne colonie, fait sécession, à la date du 11 juillet 1960, sous la conduite de Moïse Tchombé. Cette sécession fut annoncée avant même d'avoir eu lieu par le Gouvernement belge depuis Bruxelles dès le samedi 9 juillet, alors que Maurice Tchombé était encore à Léopoldville, qu'il ne quitta pour Elisabethville que dans la nuit du 9 au 10 juillet. Elle est essentiellement l'œuvre des colons, constitués en groupes armés, et de l'ancienne puissance coloniale dont les troupes étaient présentes partout sur tout le sol congolais.

A défaut de pouvoir contrôler le gouvernement central dirigé par Patrice Lumbumba, on semblait vouloir lui ôter toute possibilité de fonctionner normalement, d'une part en suscitant des tensions et des désordres un peu partout, d'autre part en soustrayant de son autorité la province la plus riche en ressources minières dont les revenus alimentaient l'essentiel du budget du nouvel état.

L'exemple de Tchombé, qui fut bientôt suivi par Kalonji dans le Sud-Kasaï, fit progressivement tâche d'huile si bien que le Congo se trouva divisé, en peu de temps, en quatre entités distinctes, dont une seule demeurait sous le contrôle du pouvoir central. Celui-ci, contraint de faire appel aux Nations Unies pour réduire la cession Katangaise avant qu'elle ne se développe, fut immédiatement confronté à des mutineries de la Force publique, à l'instigation des Belges qui n'hésitèrent pas, du reste à tirer en maints endroits sur les Congolais, sous le prétexte de protéger la vie des Belges.

Les Nations Unies appelées à la rescousse par le gouvernement congolais, au lieu de réduire la sécession katangaise comme les y engageait la première résolution votée dès le 14 juillet par le Conseil de sécurité, prirent une attitude diamétralement opposée dès qu'éclate la crise constitutionnelle congolaise.

sanglante guerre de libération nationale contre le Portugal pour obtenir sa liberté. Il en sera de même du Mozambique, de la Guinée-Bissau, et à un moindre degré des îles du Cap Vert et de Principe et Sao Tome.

En effet, pour maintenir le système colonial, le régime autoritaire du Portugal, s'engagera dans de longues et ruineuses guerres, qui lui firent fatales. C'est avec la "révolution des œillets" menée en 1974 par des officiers dont la plupart avaient participé aux guerres coloniales d'Afrique, que le Portugal a fini par négocier l'indépendance avec les nationalistes, en guerre depuis le début des années 1960.

En Namibie, sous administration Sud-africaine, la lutte de libération, menée en même temps que le combat contre le régime d'apartheid de l'Afrique du Sud, ne s'achèvera qu'avec la fin de la guerre froide.

B - Les conflits internes

Les conflits internes ont été nombreux et diffus. Ils continuent d'affecter encore une grande partie du continent. Comme une sorte de pandémie, ils surgissent, s'apaisent, reprennent, avec leur cortège de morts, de blessés, de mutilés, de déplacés et de misère. Deux d'entre eux, survenus dès les débuts des indépendances, méritent d'être traités en premier lieu tant ils sont annonciateurs des événements qui allaient bouleverser le continent par la suite. Il s'agit, d'une part de la crise congolaise, d'autre part de la session du Biafra.

La cession du Katanga et la crise congolaise

Le premier grand conflit interne, lourd de conséquences pour le continent, est celui qui éclate, dès les premiers jours de l'indépendance, dans l'ex-Congo belge, baptisé successivement, au gré des changements politiques, Congo Léopoldville, ensuite Congo-Kinshasa du nom africain de la capitale, puis Zaïre (1971) et enfin République Démocratique du Congo, R.D.C., (1997). Ce conflit préfigure les turbulences qui allaient marquer la vie politique de l'Afrique subsaharienne au cours des quarante deux années d'indépendance. On y retrouve: les manipulations de l'ancienne puissance coloniale, les actes de sécession, les rebellions, les luttes à mort pour le

des pays de l'Afrique de l'Ouest et de l'Afrique centrale. Elle contrecarrait, ainsi les aspirations panafricanistes, et compromettait sérieusement la viabilité de territoires dont le destin avait été lié pendant plus d'un demi siècle et qui, séparés les uns des autres, devenaient plus vulnérables.

En effet, depuis le début du XX° siècle, l'empire colonial français avait été organisé dans la partie continentale de l'Afrique subsaharienne en deux grands ensembles, l'un l'Afrique occidentale française (A.O.F.) dans l'Ouest, comprenant huit colonies, le second l'Afrique équatoriale française (l'A.E.F.), dans le centre, groupant quatre territoires. Chacune de ces fédérations, placée sous l'autorité d'un Gouverneur général, formait un ensemble économique et administratif avec des territoires s'étendant du Sahara à la zone de la forêt humide, ce qui leur donnait une certaine complémentarité. Une législation et de nombreux services communs leur assuraient une cohérence et de meilleures chances de développement économique. Les élites intellectuelles, formées dans les mêmes institutions fédérales, avaient le sentiment d'une appartenance commune, sentiment renforcé par le brassage humain que favorisaient la mobilité des personnels de l'administration fédérale et les mariages entre ressortissants de territoires différents. Un grand Conseil, composé des élus de chacun des territoires fédérés, veillait, aux côtés du Gouverneur général, à la coordination et à la gestion des affaires et des services communs.

L'institution des gouvernements "d'autonomie interne" fut le prélude aux indépendances qui seront proclamées en 1960. Le processus en avait été accéléré par la crise politique, liée à la guerre d'Algérie qui, en 1958, ramena le général De Gaulle au pouvoir.

Quant à la Belgique, elle fut contrainte de renoncer au système de domination et d'exploitation établi au Congo depuis le XIX° siècle, d'abord comme propriété personnelle du Roi Léopold, ensuite comme colonie. Des incidents sanglants, survenus un peu partout, et en particulier dans la capitale Léopoldville, l'avaient obligée à réunir à Bruxelles, le 20 janvier 1960, une table ronde avec les mouvements nationalistes, table ronde au cours de laquelle fut décidée l'indépendance. Néanmoins, le gouvernement belge ne perdait pas l'espoir de pouvoir manipuler à sa guise les nouvelles autorités comme le confirmera la suite des événements.

L'Angola voisin, dont une partie formait jadis, avec les régions sud du Congo belge l'ancien Royaume du Congo, devra soutenir une longue et

domination coloniale, à l'élimination de l'apartheid et à l'unité politique de toute l'Afrique. C'est le Royaume Uni de Grande Bretagne qui, après avoir renoncé à son empire asiatique, fut la première puissance à amorcer le mouvement de décolonisation. Elle s'était rendue compte, plus tôt que d'autres, de l'impossibilité de maintenir un système colonial contre lequel s'élevaient, avec toujours plus de vigueur, les populations, mais aussi les élites formées dans ses écoles et universités et dans celles des Etats-Unis d'Amérique.

Dès la fin de la guerre, elle engagea des réformes successives au Nigeria, mais c'est la Gold-Coast, qui fut la première de ses colonies à accéder à l'indépendance, le 6 mars 1957, après un combat politique, de près de dix ans, mené par le *Congress People Party* de Kwame NKRUMAH. Le nouvel état prit le nom de Ghana, emprunté au plus ancien royaume connu de l'Ouest africain.

Avec l'indépendance du Ghana, la poussée nationaliste s'accentua. Les autres puissances ne pouvaient plus continuer d'ignorer les aspirations à la liberté qui s'exprimaient un peu partout, et parfois de manière violente.

La France, en dépit de sa politique dite "d'assimilation" et des résistances de certains milieux coloniaux déterminés à maintenir une prééminence qu'ils ne tenaient que du système établi, avait dû faire voter par son Parlement dès 1956 une Loi-cadre destinée à transférer certaines compétences à des exécutifs locaux. A la suite de ses revers en Indochine et au vu des pertes qu'elle subissait dans la guerre d'Algérie, les plus lucides de ses hommes politiques se rendirent compte qu'elle n'était plus en mesure de résister plus longtemps au désir d'émancipation qui s'exprimait avec plus de vivacité depuis la conférence de Bandoeng de 1955.

Deux mois après l'indépendance du Ghana, elle mettait en place dans chacun de ses territoires d'Afrique un gouvernement dit "d'autonomie interne". Ses membres, choisis par le parti majoritaire à l'assemblée territoriale élue au suffrage universel, étaient responsables de la gestion des affaires intérieures, à l'exception des questions dites de souveraineté, qui continuaient de relever du Gouverneur dépendant du gouvernement français.

Cette réforme ouvrait, certes, une voie nouvelle vers l'émancipation politique mais, en même temps, elle consacrait de fait, la "balkanisation"

Pacifique, sont venus s'ajouter, après août 1945, des millions d'autres morts de la guerre, de la disette, de la famine, surtout en Afrique et en Asie.

L'Afrique subsaharienne en particulier, a payé un lourd tribut aux guerres et conflits de toutes natures : guerres de libération nationale, conflits et affrontements entre états, guerres civiles, luttes internes de toutes sortes pour s'assurer le pouvoir ou le contrôle de zones riches en ressources minières. Ces guerres et ces conflits qui sont souvent enchevêtrés ont déstabilisé plusieurs états, rendu précaire la vie des populations et vain tout effort sérieux de développement.

II - GUERRES DE LIBERATION, GUERRES CIVILES, CONFLITS INTERNES ET ENTRE ETATS

A - Processus de décolonisation et guerres de libération nationale

Parmi les guerres que l'Afrique a dû confronter, au lendemain de la deuxième guerre mondiale, figurent en premier lieu les dramatiques guerres de libération nationale. Ces guerres ont été provoquées par le refus des peuples, dont certains avaient participé à la libération de l'Europe, de continuer à subir une domination devenue insupportable et dont ils avaient été les victimes durant près d'un siècle. Le nationalisme exprimait un désir profond de changements politiques dans tout le continent. Certaines puissances l'ont vite compris qui ont cherché à en négocier les modalités, alors que d'autres s'obstinaient à vouloir maintenir, à tout prix, un système condamné par l'histoire.

Le processus de décolonisation se fera tantôt par la négociation, tantôt par la lutte armée. Si on excepte le cas de territoires placés sous mandat des Nations Unies et rendus libres dès 1953, la décolonisation du continent commence en 1955, avec le Maroc, à la suite de la Révolution du Roi et du Peuple. Le combat mené par le Roi et le peuple, depuis la publication du Manifeste de 1944, et que les autorités coloniales avaient voulu brisé en déportant le Roi et sa famille à Madagascar, avait permis au Maroc d'ouvrir la voie de la liberté dans le continent. Le rétablissement de sa souveraineté nationale fut suivi aussitôt par celui de la Tunisie.

En Afrique subsaharienne, le nationalisme, conjugué au panafricanisme, aspirait à la libération totale du continent de toute

LES GUERRES LOCALES ET REGIONALES ET LEURS EFFETS SUR LES POPULATIONS DE L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE

AMADOU MAHTAR M'BOW

I - INTRODUCTION

En 1945, les vainqueurs de la deuxième guerre mondiale, créent le système des Nations Unies après avoir adopté les accords de Breton Woods sur les organisations financières internationales. Leur objectif est d'assurer la paix et la sécurité dans le monde, en œuvrant à la fois sur les plans politique, économique et social. Ils entendent ainsi, s'attaquer aux racines même de la guerre. Les idéologies racistes et expansionnistes qui ont conduit à son déclenchement n'avaient pu prospérer en effet, qu'à la faveur des crises qui avaient secoué l'Europe après la première guerre mondiale. La crise de 1929, en particulier, avait provoqué de graves perturbations dans le système monétaire international, entraîné la faillite de nombreuses entreprises, ruiné une grande partie des classes moyennes et réduit à la misère de nombreux travailleurs des villes et des campagnes, les rendant sensibles aux visées du national socialisme et du fascisme.

Mais, en dépit des principes généraux définis dans la Charte des Nations Unies et dans les Conventions créant les institutions spécialisées, et nonobstant les dispositions prévues en vue de prévenir les conflits armés, les armes n'ont jamais cessé de tuer depuis la fin de la deuxième guerre mondiale, et la pauvreté n'a jamais été aussi grande dans le monde que de nos jours.

Aux millions de morts tués dans les champs de bataille et dans les bombardements des villes et villages d'Europe, d'Afrique, d'Asie et du

We need to ask ourselves whether such events together with discriminations against Muslim citizens abroad as a consciously pursued policy are leading us into a world that is polarized and increasingly divided by prejudice, racism and resentment.

So sombre a prospect, at the threshold of the twenty first century, can only be averted if we recognize the realities that face us and bend joint efforts to seek judicious solutions through a largeness of heart, sensitivity and reciprocal understanding. For these reasons, our Academy, true to its tradition of constructive intellectual endeavour and enlightenment, under the wise guidance of His Majesty King Mohammed VI, deserves our gratitude and esteem to have selected for discussion a theme that touches international life at all points, by its immediacy and relevance.

economic influence, need no elaboration. This American bridge head could eventually link-up with the Russian Republic, given the close relations developing between them, and their joint desire to check Islamic extremism in Central Asia. The exit of oil resources Westward through the Caucasus or the Caspian Sea would also be facilitated.

If the situation in the interior of the Afghan "corridor" remains unsettled and disturbed, US and other Western countries might try to project their influence into Central Asia along the Afghan-Pak border, moving Northwards and finally across the Amu river and thence turning Westwards towards Turkemanistan to join hands with President Putin of Russia as indicated above. For the Western world this strategic turning movement might offer the advantage of restraining Chinese influence in the oil-bearing areas and simultaneously isolating Iran. Such a movement would probably be a variant to a situation of continuing instability in Afghanistan that might forbid transit of gas and oil arteries across its territory. In any event, the major role that energy resources play in the current operations in the Afghan "corridor" abutting on Central Asia, as also the past and future operations in the Gulf region, assume high significance.

We must also recognize China's special interests in Central Asia for understandable reasons arising from Beijing's need to develop the economy of the Western part of their country to keep pace with the dramatic progress of Eastern China.

Finally, one cannot overstate the wide-ranging importance of a stable and rehabilitated Afghanistan that could be hospitable to the projects of gas and oil pipelines passing through its territory to Pakistan and the Arabian Sea, bringing prosperity, and serving as yet another bond of friendship between them.

In areas adjoining Afghanistan, including Pakistan, two streams of reactions to recent events are noteworthy : an intensification of anti-American feeling and a revival of extremist religious sentiments. The results of elections in Baluchistan and the North West Frontier Province, in addition to earlier outbreaks of terrorism and unrest in Pakistan are well known. Looked at from another angle, the sweeping victory of the Islamist Party in Turkey is an instance of the emerging mood and reflects changes taking place in even a secular society. Similar tendencies, in varying degrees, are evident in several Islamic countries in other parts of the world.

injustice and oppression, if they are not redressed, will continue to provide hot beds for extremism and terrorist activities. Helping Afghanistan help itself is therefore not just a favour to the Afghans. The world community must also remember that unless Afghanistan is transformed into a success story, the current actions in that country under the rubric of "Operation Enduring Freedom" will bear only bitter fruit for the region and the world.

There is no doubt that terrorism should be uprooted from Afghanistan and the rest of the globe. Military action is the easier option but it does not reform society. Violence and terrorism in the contemporary world are products of deprivation and despair. The War against Terrorism, if it is to succeed, must also be a war against injustice and hopelessness. Where hope resides, extremism and cruelty can never take root. Afghanistan is a test case. It must become a laboratory of hope - hope that in accordance with Afghanistan's enduring strategic significance, will spread to all the countries around it. It is in such a context that the international community should see its stake in assisting Afghanistan to stand on its own feet.

It is worth noting that super power intervention in local or regional conflicts transforms dramatically the scale or dimension of limited war, raising it to a much higher level of violence. It heightens the intensity of the conflict by the engagement of powerful land, naval and air forces, with resultant collateral damage and loss of human lives. Intervention is also accompanied by the activation of naval and air bases, logistic support in adjoining areas, as also the presence of foreign troops and specialized Units in neighbouring countries. The assembly and operations of these foreign contingents, invite hostile political reactions with obvious negative consequences.

Returning more specifically to our theme in regard to Afghanistan and South Asia, the vast resources of energy in the Caspian Basin and adjoining region is a coveted prize, especially for Big Powers such as America, Russia and China. The competition for exploiting these vast potential sources of energy becomes a major factor impinging on intervention in local or regional conflicts.

Afghanistan forms a corridor leading Northwards towards Central Asian energy resources. The presence or influence of US and other industrialized countries at the head of the Afghan corridor, flanked by Pakistan and Iran, and poised to debouch into Central Asia for establishing

inclined to believe or to understand. A whole nation continues to be in a state of shock - an invasion of consciousness which rightly perceives the menace of terrorism as a threat to civilization as a whole.

The world shattering event of 11th September had an impact 10,000 miles away on Afghanistan, which became the crucible that burnt to ashes the haven that the Taliban provided for terrorism and Al Quaida bases. The effect on the totality of the widespread network remains uncertain and would require protracted and imaginative exertions to prove effective; but the unending damage to an already devastated Afghanistan and the loss of lives is indeed regrettable and grievous.

If we pause for an instant to look back on the two major calamities that have shaken Afghanistan and its people to its roots, the ten-year fight against Soviet aggression followed by prolonged civil strife, Afghanistan was forsaken and left to fend for itself.

There is a similar danger that, in spite of the Bonn Agreement, which merits full support, and is going through a precarious and shaky period, Afghanistan and its people might disappear from the headlines and prime time coverage, once the immediate objectives of "Operation Enduring Freedom" have been achieved. Political priorities and material allocations might once again shift away from national reconstruction in Afghanistan. In that case to paraphrase Marx, history would only repeat itself as a farcical and fatal tragedy.

Undoubtedly, nation building is a hard and a challenging task. Years of domestic convulsion have divided the country along ethnic lines with each group deeply distrustful of the other. The Pushtoons are already unhappy about the preponderance of Panjshiris in the cabinet and the under-representation of Pashtoons. A long term international political commitment of support to a broad based and sustained programme of refugee rehabilitation, de-mining, infrastructure development, income generation, human investment including education and health, as also institution building are essential, so that a culture of conflict can be replaced by a culture of peace.

Without enabling the Afghans to rebuild themselves as a cohesive and viable nation - the longer term objectives of the War on Global Terrorism are likely to elude us. This is equally true of other conflict areas where

demographic and social problems that continue to confront us. The rise of warlordism, criminals, drug barons and terrorists in Afghanistan and the descent of the country into anarchy was the result of super power intervention.

The Soviet Union itself paid a heavy price in men and material during a war that lasted a decade. The setback they suffered at the hands of the valiant freedom fighters was so grievous that Gorbachev referred to it publicly as an "open wound", during the last days of the decline and fall of the Soviet Empire.

When we look at the reverse side of this tragic intervention by the Soviet Union, we are confronted by an ironic picture. Osama bin Laden and thousands of his followers were beneficiaries of US arms and financial and logistic support in addition to military training. A few years later, some of these skills and weapons were used with deadly effect against US forces during the operations against the Tabilan. Those very arms with which the US flooded Afghanistan to fight the invaders, fell into the hands of warlords who were spreading anarchy in the country.

After the Soviet withdrawal, the international community abandoned Afghanistan to its fate. The consequences were chaos and civil war which left the infrastructure in ruins. The irrigation system was so totally destroyed that agriculture came to a standstill and starvation and misery stalked a ravaged land.

In these conditions, Afghanistan became a haven for terrorists and fugitives from international justice. The resultant seething cauldron of anarchy and disorder paved the way for a military and political takeover by relatively disciplined, if unenlightened religious obscurantists - the Taliban - who in turn were unwisely isolated and denied an opportunity by the international community to moderate their policies. As a result, they were eventually hijacked by religious extremists of Osama bin Laden's Al Quaida network.

This situation eventually led to the outrage of September 11th 2001 which must be regarded as a turning point in history. It impinges on every aspect of life throughout the world and has brought a dramatic awareness of vulnerability to suicidal terrorist attacks. The psychological effect across the Western World, particulary in the United States, is much deeper than we are

INTERVENTION OF THE SUPERPOWERS IN THE CURRENT CASE OF AFGHANISTAN

Sahabzada Yaqub-Khan

Although this talk is confined primarily to Super Power intervention as related to the current case of Afghanistan, it also touches on the emergence of the Taliban which was linked to the aftermath of the Soviet Invasion of that country in 1979.

Both these conflicts bring out the enduring strategic significance of Afghanistan which was rightly called the "cockpit of Asia" during the Great Game of the 19th century, and has continued to be a hotly contested area in our own times. During the Cold War, the contest for influence between the Soviet Union and the United States culminated in the Soviet military intervention of December 1979. With the help of Pakistan, the US and Islamic countries, the Afghan freedom fighters eventually succeeded in liberating themselves by a heroic resistance that contributed to the dissolution of the Soviet Empire. But the price they paid was enormous : apart from lost and ruined lives, the destruction of agricultural land and economic infrastructure, the shattering of every national institution ... the catalogue is indeed long and lamentable.

Afghanistan's plight is unfortunately the direct result of super power intervention - a blatant example of the devastation of a small country by the Soviet Union in the quest for hegemony through a compliant leadership in Kabul. An array of Soviet puppets failed to satisfy their masters and were all overthrown. The country suffered from increasing lawlessness and internal strife. A number of war lords emerged to create personal fiefdoms. Over a million and a half people were killed, 1/2 million maimed and 1/3 of the population became refugees. A huge exodus poured into Pakistan and imposed an enormous burden on its resources, in addition to creating

d'une grande puissance étrangère dans cette région ne ferait rien pour amener la paix, mais au contraire, conduirait rapidement à une extension du terrorisme comme cela fut la conséquence de la dictature du Roi Alexandre. Dans ce contexte d'ailleurs il ne faut pas oublier qu'il est de l'intérêt de l'Europe de faciliter à la Serbie, mais comme Serbie, l'accession à l'Union Européenne moyennant, bien entendu, l'instauration d'un ordre véritable dans ce pays et non d'une dictature larvée, comme c'est le cas à l'heure présente. La Serbie à la longue sera aussi un pays européen, comme l'ont démontré les Serbes qui eux vivaient dans les pays occidentaux.

On peut résumer ainsi : Les guerres locales créent inévitablement le terrorisme. Le terrorisme ne sera pas terminé sauf par une solution qui corresponde aux vœux des peuples et un lien entre ceux-ci et l'Union Européenne. L'avenir des régions du Sud-Est Européen est dans l'Union Européenne et dans la reconnaissance du droit des peuples à l'autodétermination. Ce n'est que par cette voie que l'on réussira à mettre un terme aux dangers du terrorisme dont la menace est sérieuse, mais nullement inévitable.

terrorisme, et pose problème aux puissances occidentales qui se demandent ce qu'elles doivent faire pour mettre en oeuvre une solution pacifique dans la région de l'ex-Yougoslavie.

Il faut que l'on comprenne qu'il est de l'intérêt de tous qu'il y ait un ordre pacifique dans les Balkans et les régions avoisinantes, et que cet ordre ne peut pas être obtenu en rétablissant la Yougoslavie. Cet Etat, ne l'oublions pas, s'est effondré par deux fois et a donc prouvé de façon concluante sa faiblesse intérieure. Il faut arriver à une autodétermination des peuples, ce qui s'applique notamment à des régions comme le Kosovo, et à une reconnaissance complète et honnête de la Macédoine qui aujourd'hui est déjà représentée dans les instances internationales, mais qui est souvent traitée comme on l'a vu lors des crises avec les forces de l'UCK comme étant toujours encore plus ou moins liée à la Serbie. Il faut enfin permettre aux pays de se déclarer librement pour un côté ou pour l'autre. L'intervention internationale telle qu'elle a eu lieu et qui a été dominée par des considérations fort partisanes, n'a pas réussi. Cette région ne peut pas être administrée par des personnalités politiques de l'Occident ou par des fonctionnaires venus d'ailleurs. Il faut finalement revenir à la reconnaissance des peuples dans cette région, ce qui par exemple, en ce qui concerne le Kosovo, signifie l'acceptation honnête et véritable de la nature du Kosovo, notamment de la légitimité du Président Rugova. De même, il faut reconnaître la volonté du peuple monténégrin et ne pas intervenir, comme on le fait de façon directe et souvent agressive, dans les affaires intérieures de la Bosnie-Herzégovine. Ce n'est pas le devoir de diplomates autrichiens ou de politiciens allemands de déterminer qui est acceptable dans ces pays et qui ne l'est pas. On n'arrivera jamais à une paix durable par des commandements dictés par des organes internationaux.

Il faut d'autre part promouvoir une intégration plus grande des pays dans l'Union Européenne, leur ouvrir la voie aussi rapidement que possible pour qu'ils entrent de plein droit, car il est claire que tant que la tension actuelle persistera, le danger d'une extension du terrorisme continuera de planer sur cette partie de l'Europe, qui est indispensable et qu'il faut de plus protéger autant qu'il est possible, d'une intervention étrangère, notamment celle des Russes, dont le chef, le Président Poutine, a déclaré très nettement, qu'il reconsidérerait dans un proche avenir la décision du Parlement de Milosevic, la Skupstina, qui pendant la guerre du Kosovo avait décidé de demander son adhésion comme membre de la Russie. Une intervention

favorisaient les éléments serbes au détriment des Albanais. On imposa ainsi un système électoral qui servait nettement la cause des Serbes et empêchait le déroulement d'un vrai processus démocratique, car celui-ci aurait donné une majorité incontestable aux partis albanais. Aux élections présidentielles du Kosovo qui finalement eurent lieu, c'est le chef des Albanais démocratiques, Ibrahim Rugova, qui fut élu président. Malheureusement, les administrateurs étrangers limitèrent brutalement les pouvoirs du Président, l'empêchèrent d'agir selon sa conception d'assurer les droits des minorités tout en respectant ceux de la majorité albanaise. La situation a été rendue encore pire par l'évolution politique en Albanie où l'intervention des puissances occidentales favorisa nettement les éléments d'extrême gauche qui venaient du parti communiste, au détriment des forces démocratiques et conservatrices. I faut ajouter à ce tableau les deux problèmes qui se poseront bientôt, d'une part celui de la volonté de la majorité des Monténégrins d'être indépendants de la Yougoslavie, d'autre part le problème de l'enclave musulmane, le Sandzhak de Novi Pasar, sur la frontière entre la Serbie et le Monténégro.

Toutes ces difficultés montrent clairement qu'il y a eu risque très sérieux dans la tentative de refaire une Yougoslavie. Celle-ci s'est effondrée par la volonté de ses peuples et à cause des buts politiques et des structures idéologiques qui ont dominé les prises de décision occidentales.

On a ignoré la réalité historique, on a suivi une notion assez répandue dans certaines administrations, que les Etats ne sont pas fait pour leurs populations, mais que les populations sont faits pour l'Etat.

Nous avons donc aujourd'hui dans l'ex-Yougoslavie de grandes tensions, mais aussi des succès dans les Etats qui ont reconquis leur liberté. La Slovénie est consolidée puisque sa voie vers l'Europe unie est ouverte. La Croatie est solidement ancrée puisque sa voie est aussi ouverte vers l'Europe unie, mais, malheureusement, elle n'est pas certaine de la date de son accession à l'Union Européenne. Elle a des ennemis acharnés, car la décision de reconnaître la Croatie et l'action du Maroc d'aider ce pays à accéder à l'indépendance est contraire à certains intérêts économiques occidentaux et aux liens idéologiques avec le système des nationaux-socialistes serbes. Ceux-ci ne doivent pas être confondus avec la social-démocratie européenne ou croate, car ils sont d'un caractère nettement national-socialiste, donc c'est un nationalisme extrême à tendance totalitaire. Cette situation est source de dangers, de naissance d'un nouveau

Un autre facteur important a été la lutte de la Bosnie-Herzégovine contre l'agression serbe qui, elle, avait un soutien partiel du côté de la population serbe en Bosnie. Néanmoins, là aussi, il s'agit de noter qu'une partie des Serbes s'était alliée aux Croates et aux Musulmans et croyait donc en l'avenir de la Bosnie-Herzégovine. Cela empêcha les Serbes de Belgrade de gagner la guerre alors qu'ils étaient militairement beaucoup plus forts et permit finalement aux forces de la Bosnie-Herzégovine de gagner le conflit. Si les autorités occidentales n'avaient pas commis la faute impardonnable d'arrêter l'avance des Bosniaques dans le territoire qui avait été attribué aux Serbes et qui était la moitié du territoire de la Bosnie-Herzégovine, il n'y aurait pas les problèmes actuels. Il faut noter que l'on parlait beaucoup de démocratie en Bosnie-Herzégovine. La démocratie existait, dans une certaine mesure, dans les régions croates et dans les régions musulmanes, mais pas dans la région serbe. Le gouvernement de celle-ci, dirigé par le Dr. Karadzic, soutenu par la Serbie, ne permit jamais de faire une élection vraiment libre, comme c'était le cas dans le reste de la Bosnie.

Il faut aussi noter que, malheureusement, lors de l'administration internationale de certaines régions de Bosnie-Herzégovine ainsi que de certaines parties de l'ancienne Yougoslavie, les nominations des autorités européennes n'étaient souvent pas heureuses. Les représentants de l'Europe se conduisirent d'ailleurs en de nombreux cas d'une façon qui ne fut pas démocratique puisque en Bosnie-Herzégovine des mesures internationales furent prises contre des élus croates qui se virent non seulement déchus de leur mandat, mais interdits de toute activité politique. Ces interventions abusives ont été les causes des difficultés présentes en Bosnie-Herzégovine. Il est toujours faux et hypocrite de prêcher la démocratie et d'agir en dictateur.

Un autre problème est celui du Kosovo - région qui appartenait à la Serbie depuis la Première Guerre Mondiale et que les Serbes ont toujours déclaré leur appartenir à cause du fait que la naissance de l'Etat Serbe avait commencé au Kosovo. Il est vrai que la bataille du Kosovo, qui fut d'ailleurs perdue contre les Ottomans, créa un mythe historique assez dangereux, car au Kosovo la majorité de la population n'était pas serbe. En fait, dans la période qui suivit la Première Guerre Mondiale il y avait plus de 90 % d'Albanais au Kosovo. Lors des récentes opérations qui suivirent les mesures d'extermination contre les Albanais décrétés par Milosevic, il y eut des mesures prises par des administrateurs occidentaux qui souvent

et aussi celui où, clairement déjà, des tensions religieuses entre Serbes orthodoxes et Croates catholiques conduisaient à un conflit populaire. Cela d'ailleurs avait aussi des répercussions au plan international qui sont peu connues. On a beaucoup parlé du soutien que les Croates, lors de leur guerre d'indépendance sous la direction du Président Tudjman, obtinrent du Vatican. Il est moins connu que dans le monde arabe il y eut un soutien actif à la cause croate, non seulement à cause de la compréhension de certains grands esprits arabes, surtout marocains, favorables à l'autodétermination des peuples, mais grâce à la compréhension que l'avenir des peuples islamiques de la région du Sud-Est européen dépendait des inductions que ne manquerait pas de générer l'indépendance croate. C'est cette vision qui trouva son expression dans l'initiative diplomatique du Roi Hassan qui, avec sa haute autorité, obtint que lors de la question décisive, si la Croatie allait être reconnue par les puissances, les Arabes étaient les soutiens fermes de l'indépendance croate. C'est un point qui est très souvent oublié et qui a une grosse importance pour l'avenir. En effet, c'est l'initiative marocaine qui a largement mené à la reconnaissance des Etats qui se formaient sur le territoire du Sud-Est européen. On le sentait pour la Slovénie du Président Kucan avec les deux grands acteurs de l'indépendance slovène qui étaient le professeur Bucar, Président du premier Parlement Slovène indépendant et librement élu, et du chef socialiste Sinkovec, qui obtint par son action diplomatique le soutien, qui était nécessaire, des forces de gauche.

En ce qui concerne la lutte de la Croatie contre l'attaque des Serbes, ce ne furent pas seulement les Croates qui la menaient. Il y a eu de nombreux Serbes qui ont soutenu les Croates, notamment des Serbes dont les ancêtres, il y a déjà plusieurs siècles, avaient échappé au régime ottoman pour se réfugier chez les Habsbourg. La plupart de ces Serbes s'entendaient bien avec les Croates et donnèrent aussi à l'Autriche-Hongrie de nombreuses personnalités de grande classe, dont le Général serbe orthodoxe Borojevic, qui fut un des chefs militaires les plus remarquables de l'armée austro-hongroise pendant la Première Guerre Mondiale. Quand au Président Tudjman, il débuta pratiquement sans armée et dut donc la créer en partant de presque rien. Il réussit néanmoins à reprendre la Slavonie et la Krajina et à rétablir ainsi la Croatie dans ses frontières traditionnelles. La rapide réconciliation sur ces territoires prouve qu'à la longue, une entente entre les peuples de cette région est pensable, car l'idée démocratique et le respect de l'autodétermination des peuples commencent à gagner beaucoup de terrain dans ce Sud-Est européen.

Grande Bretagne, dans la lutte des Serbes contre l'occupation allemande et aussi contre le royaliste serbe, Draza Mihailovic, le chef des Tchetniks.

Il est d'ailleurs significatif que le Maréchal Tito essaya de rétablir l'Etat yougoslave sans réussir. Pendant un certain temps sa dictature eut le soutien occidental, car tout en étant communiste, le Titoisme était opposé au Stalinisme. Tito essaya de décentraliser la Yougoslavie, de donner une sorte d'autodétermination aux peuples qui formaient le pays, mais réalisa avant sa mort, qu'il avait failli. Dans les dernières années de sa vie le Maréchal Tito quitta souvent son pays, notamment aussi pour aller en Styrie, un des "Länder autrichiens" dont le gouverneur krainer était un de ses confidents. Il lui expliqua plus d'une fois qu'il avait failli et que, comme il n'avait ni dynastie ni continuité, son œuvre allait s'effondrer à sa mort. C'est ce qui s'est produit.

Dans ce contexte, il y a lieu de situer le phénomène Slobodan Milosevic qui est dans la droite ligne de continuité du vieux nationalisme serbe et qui, tout en se disant socialiste, était avant tout un national-socialiste serbe. Il espéra d'ailleurs jusqu'à la fin de rétablir la Yougoslavie sous domination serbe. D'où ses actions guerrières. Cette démarche est d'ailleurs suivie aujourd'hui par son successeur Kostunica, comme l'a prouvé un livre très révélateur des citations de Kostunica recueillies par un auteur américain, Norman Cigar : " Vojislav kostunica and Serbia's future ". En même temps il est significatif que du côté américain il y eut une intervention dans les affaires yougoslaves suivant le plan de George Kennan qui a pour objectif de créer un communisme anti-staliniste. Plus tard, après la disparition de Stalin, cette opération de Kennan fut suivie par ce qu'on a appelé à Washington la "Belgrade Mafia", c'est-à-dire un groupe de personnes travaillant dans les services diplomatiques et dans les fondations politiques des Etats-Unis dont l'objectif - sans succès d'ailleurs - est de rétablir la Yougoslavie, et qui jusqu'à nos jours travaillent avec un certain soutien européen, dans le but de recréer une communauté yougoslave. Certains intérêts économiques, notamment britanniques, ont coopéré avec ces efforts, ce qui a amené des guerres locales, comme par exemple l'offensive serbe contre la Croatie, l'agression contre la Bosnie-Herzegovine et la politique d'extermination contre les Albanais dans le Kosovo.

Le conflit a surtout eu lieu sur le territoire de la Croatie. C'était d'ailleurs le pays le plus puissant et en même temps le plus actif de la région

pays, les Obrenovic et les Karageorgevic. Les Obrenovic étaient plutôt orientés vers l'Occident, les Karageorgevic l'étaient nettement vers la Russie. Ce fut une erreur capitale de la politique agraire de l'Autriche-Hongrie - et notamment du Parlement hongrois - de prendre des mesures douanières contre l'exportation des porcs afin de protéger le marché national. C'est cette politique agraire à courte vue qui mena à la révolution en Serbie, dans laquelle les Karageorgevic assassinèrent les tenants de la dynastie légitime. Cela mena à la conclusion de l'alliance russo-serbe, ce qui pour la première fois permettait de contourner la défense roumaine. Les organisateurs du massacre régicide étaient les dirigeants de la force terroriste de la Main Noire qui plus tard organisa l'assassinat dé l'Archiduc François Ferdinand qui devait déclencher la première Guerre Mondiale. Dans celle-ci la Serbie était l'alliée de la France et de la Grande Bretagne, d'où les changements dans le Sud-Est européen par la création d'un état artificiel, la Yougoslavie.

Il est intéressant de noter que Pozzi, le diplomate français qui avait été chargé de préparer l'accord sur la création de la Yougoslavie, ait des doutes sur ce qu'il avait fait et se rendit pour la première fois dans les pays intéressés pour en revenir convaincu qu'il avait fait une erreur historique. Il a d'ailleurs exprimé cela avec une parfaite honnêteté dans deux livres qui parurent avant la Deuxième Guerre Mondiale, notamment un livre remarquable qui avait pour titre : " La Guerre revient. " En attendant, les efforts de créer un état yougoslave ne réussissaient pas à s'imposer à la population, ce qui eut pour conséquence que Stjepan Radic, le chef charismatique des Croates, fut assassiné sur ordre des autorités de Belgrade pendant une session du Parlement. Le Roi Alexandre proclama alors une dictature qui mit fin à la démocratie. Il est à noter que la seule élection libre avait donné une majorité écrasante au Parti des paysans croates qui demandait un état croate indépendant. Cela eut comme conséquence l'invasion de la Yougoslavie par les forces de Hitler pendant la deuxième guerre mondiale. la Yougoslavie attaquée s'effondra en quatre jours, car la majorité de ses populations - Croates, Slovènes, Macédoniens - à l'exception des Serbes, refusaient de se battre pour un Etat auquel ils ne croyaient pas.

Un autre facteur dans la région était la lutte de la Macédoine pour son indépendance et notamment le parti IMRO que l'on a qualifié de terroriste et qui n'était pas plus terroriste que d'autres mouvements similaires. C'est sur cette base que le Maréchal Tito réussit à s'imposer avec l'aide massive de la

Celui-ci continue d'ailleurs de jouer un rôle important même à notre époque. Je me souviens d'une conversation fort intéressante avec Winston Churchill lors de la Conférence de Québec en 1944 où, quand j'ai soulevé la question de Trieste, il a dit : " Trieste - il faut la maintenir dans le giron occidental, car c'est la ville qui domine la route des Indes ". Il exprimait par là une orientation séculaire de la politique britannique.

Cette action des grandes puissances jouait un rôle sur de très longues distances. Il est par exemple significatif que l'Empereur de la dynastie des Stauffer, Frédéric II, qui était fort lié avec les forces du Moyen Orient et notamment avec la secte des assassins, avait fait intervenir ceux-ci dans un conflit avec le Duc de Bavière au XIV° siècle. Il avait demandé au chef des assassins dont la résidence se trouvait à la frontière entre l'Iran et l'Afghanistan, probablement près de Zahidan, de lui donner un assassin dévoué afin de liquider le Duc de Bavière qui le dérangeait. Le chef des assassins avait accepté et avait envoyé un de ses fidèles à faire un voyage très long d'une durée qui dépassait une année pour arriver en Bavière et rencontrer le Duc de Bavière sur un pont à Kehlheim près de Regensburg. Il l'assassina, et fut tué lui-même. Cette action sur une longue distance rappelle un peu certains aspects de l'opération du 11 septembre 2001. Cela justifie d'ailleurs la phrase : Nil novi sub sole.

Malheureusement, de nos jours la plupart des dirigeants font souvent preuve d'une ignorance parfois fatale des réalités historiques et géographiques. Les Balkans au XIX° siècle ont été avant tout un théâtre des opérations russes contre les Turcs. La Russie avait pour but de faire capituler la Sublime-Porte. Si ce plan n'a pas réussi jusqu'à la Première Guerre Mondiale, c'était avant tout dû à l'action de l'Autriche-Hongrie qui chaque fois, alors que les Russes avançaient trop près de Constantinople, mobilisait ses troupes en Transylvanie, une région montagneuse qui surplombe la plaine qui longe la Mer Noire. C'était le chemin d'avance et de retrait des Russes. Par conséquent, si cette voie était menacée, la Russie était chaque fois obligée de se replier pour ne pas perdre le contact avec ses arrières. Aujourd'hui peu de personnes, même parmi les dirigeants, se souviennent de cette réalité, d'où le manque de compréhension du rôle important de la Roumanie pour la sécurité de l'Europe.

La Serbie elle aussi est un facteur important dans les rapports des grandes puissances, notamment dans le conflit entre les deux dynasties du

TERRORISME ET GUERRES LOCALES EN EUROPE CENTRALE

Otto de Habsbourg

Quand on étudie l'histoire, non pas tant dans la perspective d'événements précis, mais dans ses courants généraux, on trouvera qu'il y a certains éléments permanents qui influencent l'action des gouvernements et des hommes, qu'il s'agisse de géographie locale, comme les montagnes et les cours d'eau - les montagnes des Sudètes, des Carpates, des Alpes et du Danube - ou la nature des populations. L'Europe Centrale a une population mixte formée de Slaves, de Germains, de Romains, voire de peuples venus d'Asie comme les Hongrois. Ils sont différents, mais ils subissent l'influence de la géographie, notamment sur le caractère.

A cela s'ajoutent l'influence de l'histoire et les intérêts des grandes puissances. C'est ainsi que l' Europe Centrale doit compter avec l'ambition permanente des Russes d'arriver à la Mer Méditerranée, ce qui constitue un élément essentiel de la déstabilisation et des tensions qui agitent la région des Balkans. A ce sujet, il faut noter que les Balkans sont une notion géographique bien circonscrite, voire une notion culturelle, mais qui ne s'étend pas à des régions larges comme le prétendent certaines publications actuelles. Il est en effet absurde que certains documents de l'ONU, mais malheureusement de l'Union Européenne, propagent l'idée d'un Balkan occidental qui n'existe pas et qui devrait inclure la Croatie, la Hongrie, la Bosnie et la Transylvanie. Ce déplacement d'une notion géographique et culturelle bien circonscrite, et qui, politiquement, a joué un rôle, est dû notamment à des intérêts bureaucratiques et économiques qui ont mené à prendre des décisions qui parfois ont été fatales.

Il y a aussi la politique des grandes puissances, notamment celle de la Grande Bretagne vis-à-vis de la Méditerranée. C'était le chemin des Indes.

GROSSMAN, H. I., 1999. Kleptocracy and revolutions. *Oxford Economic Papers* 51, 267-283.

GURR, T., JAGGERS, K., 1998, Polity98 Project, Regime Characteristics, 1800-1998, www.bsos.umd.edu /cidcm/polity.

HECKMAN, J.J., 1979. Sample selection bias as a specification error. *Econometrica* 47, pp. 153-161.

HEGRE, H., ELLINGSEN, T., GLEDITSCH, N.P., Gates, S., 1999. Towards a democratic civil peace ? Paper presented to the DECGR Launch Workshop 'Civil conflicts, crime, and violence in developing countries", World Bank, Washington D.C., February.

KING, G., ZENG, L., 2000. Logistic regression in rare events data.

http://gking.harvard.edu/preprints.shtml

LENSINK, R., MORRISSEY, O., 1999. Uncertainty of aid inflows and the aid-growth relationship. CREDIT Research Paper n° 99/3 University of Nottingham.

SAMBANIS, N., 2000. Partition as a solution to ethnic war : an empirical critique of the theoretical literature, World Politics, v52, 437-83.

http://www.worldbank.org/research/conflict/data/index.htm

SINGER, J. D., SMALL, M., 1993, *The Correlates of War Project : International and Civil War Data, 1816-1992.*

SUMMERS, R., HESTON, A., 1993, *The Penn World Tables 5.5.* Cambridge MA : NBER.

URSS, 1964. *Atlas Naradov Mira*, Department of Geodesy and Cartography of the Stata Geological Committee of the USSR. Moscow.

REFERENCES

ADDISON, T., LE BILLON, P., MURSHED, S.M., 2000. On the economic motivation for conflict in Africa. Paper prepared for the Annual Bank Conference on Development Economics, Paris, June 2000.

AZAM, J-P., 1995. How to pay for peace ? A theoretical framework with reference to African countries. *Public Choice* 83, 173-184.

BARRETT, D.B., ed. 1982. *World Christian Encyclopedia. Oxford* : Oxford University Press.

BARRO, R.J., 1997. *Determinants of Economic Growth.* Cambridge, MA : MIT.

CHAUVET, L., 2001. Les guerres civiles de 1960 à 1999 - Synthèse et mise à jour. Mimeo.

COLLIER, P., 2000, Rebellion as a quasi-criminal activity. *Journal of Conflict Resolution* 44, pp. 839-53.

COLLIER, P., HOEFFLER, A., 2000a. Greed and grievance in civil war. World Bank Policy Research Working Paper 2355.

COLLIER, P., HOEFFLER, A., 2000b. Aid, policy and peace. Development Research Group, World Bank, Washington D.C.

DEININGER, K., SQUIRE, L, 1996. A new data set measuring income inequality. *World Bank Economic Review* 10, pp. 565-91.

DEININGER, K., SQUIRE, L, 1998. New ways of looking at old issues : inequality and growth. *Journal of Development Economics* 57, pp. 249-287.

GERRARD, A.J.W., 2000. What is a mountain ? Mimeo. DECRG, World Bank.

GERSHENSON, D., GROSSMAN, H.I., 2000. Civil conflict : ended or never ending ? *Journal of Conflict Resolution.*

GROSSMAN, H. I., 1991. A general equilibrium model of insurrections. *American Economic Review* 81(4), 912-921.

GROSSMAN, H. I., 1992. Foreign aid and insurrection. *Defence Economics* 3, pp. 275-288.

17) Note that the forest coverage variable displays a p-value of 0.025 in the encompassing tests presented in column (5) for wars that end with a rebel victory. We do not present the results corresponding to this specification first because the sample is reduced even further (to 288 observations) and second because the results are similar to those given by the specification presented in column (5).

18) Note that we exclude the forest coverage variable, as well as the Gini coefficient associated with the distribution of land ownership because they lead to the loss of a great number of observations (which modifies the results).

19) Collier and Hoeffler also suggest using a measure of the diaspora who may contribute funds to the rebel cause. We choose not to include this variable since it results in the loss of a great number of observations.

20) The schooling rate for young men is also a potential determinant of these relative costs, but results in the loss of too many observations.

21) We thank Paul Collier and Anke Hoeffler for making this variable available to us.

22) We thank Paul Collier and Anke Hoeffler for making this variable available to us.

23) Source : Center for International Earth Science Information Network (CIESIN), Columbia University ; International Food Research Institute (IFPRI); World Resource Institute (WRI). 2000. Gridded Population of the World (GPW), Version 2. Palisades, NY : IESIN, Columbia University.

24) We thank Paul Collier and Anke Hoeffler for making this variable available to us.

25) Polity98 grades countries on a scale from 0 to 10 (10 being a high level of democracy).

5) These results are available from the authors upon request.

6) Note that the inclusion of democracy in column (5) leads to the exclusion from the sample of the civil war that began in Angola in 1998.

7) In Gershenson and Grossman (2000), θ is again considered as a parameter.

8) Below, we shall see that the cross partial derivative $\varnothing_{RG}$ will play a critical role in the analysis.

9) That is, there exists a unique value of X, denoted by $\tilde{X}$, that constitutes a fixed point of the function $\tilde{G}(X)$.

10) With X on the horizontal axis and G on the vertical axis, points below the 45 degree line constitute individually rational choices for the government since they correspond to situations where - the government's certain payoff in the case of successful deterrence.

11) If $E[\Pi^G(0)] = 0$, as should be the case when $G^\circ(0), = 0$, a $E[\Pi^G(X)]$ that is strictly decreasing in X would negate the possibility of civil war altogether.

12) Note that $\tilde{X} < \hat{X}$ by construction, so that it will always be individually rational for the government to engage in deterrence in this case.

13 The intersection of $E[\Pi^{G*}]$ and $\tilde{\Pi}^G(X)$ could also obtain, when $E[\Pi^{G*}]$ is particularly steep, in that portion of the $\tilde{\Pi}^G(X)$ curve that is increasing in X; note however that the slope, at the origin, of $E[\Pi^{G*}]$ must not be greater than the slope of $\tilde{\Pi}^G(X)$ for, in this case, the country would find itself in a state of permanent civil war, since deterrence would never be optimal).

14) In order to verify that this statement is true, simply take the three partial derivatives of the proposed solution and check that they verify the three comparative statics results given above.

15) Lensink and Morrissey (1999) also propose another forecasting equation: AIDt = a' + b' Trend + g 'AIDt-1 + d'AIDt-2 + &'t. Note that the measure of uncertainty constructed from the this forecasting equation is highly correlated, r = 0.9732, with the first.

16) A third alternative would be to estimate a bivariate probit with two equations estimated simultaneously - one for the outbreak of civil war, another one for the outcome of civil war. However, the sequential nature of the choices in the theoretical model (first, war or peace, and then victory of the rebels or of the government), makes the two-stage sample selection specification the only reasonable choice.

o The oppression of minorities by a dominant ethnic group (defined as a dummy variable that takes on the value of one when the ethnolinguistic fragmentation index lies between 45 and 90 percent), and

o The marginalization of the poor, as measured by the Gini coefficient associated with the *distribution of land ownership* (Deininger and Squire, 1996, 1998).

* Inter-ethnic hatred : *ethnolinguistic fragmentation* and the same variable squared (to control for potential polarization effects) and religious fractionalization.

* Thirst for revenge : *the duration of peace* preceding the outbreak of civil war

NOTES

* We thank Jean-Claude Berthélemy, Paul Collier, Patrick Guillaumont, Anke Hoeffler, Tina Rambonilaza, Mareva Sabatier, Nicolas Sambanis, and Hershel Grossman for helpful comments. We also thank participants in numerous seminars for their constructive input. I also wish to thank the Academy of the Kingdom of Morocco, and especially its Perpetual Secretary Professor A. Berbich for their extremely kind invitation. All sins of omission or commission remain, of course, our own.

arcandjl@alum.mit.edu

lisa.chauvet@u-clermont1.fr

1) Collier (2000), pp. 841.

2) Such wars of independence display an important international dimension and their outbreak is therefore subject to different incentives than is the case for civil wars *per se*.

3) Polity 98 grades countries on a scale from 0 to 10 (10 being a high level of democracy).

4) Note that we were able to reproduce Collier and Hoeffler's (2000a) results, using their dependent variables, with the exception of the significant coefficients associated with the growth rate of GDP per capita, ethnolinguistic dominance, and the geographical dispersion of the population. These results are available from the authors upon request.

* *The duration of peace* (in months) preceding the outbreak of civil war is also introduced : if a civil war has recently ended, it may be particularly easy for the new rebels to obtain military equipment and experienced soldiers.

Military conditions of rebels

* Country's geography may play a crucial role :

o The relative importance of mountainous terrain is measured using an index constructed by Gerrard (2000)[21]

o Forest coverage is measured on an internationally comparable basis using FAO data.

o *Population dispersion* is measured as a Gini coefficient, (a higher Gini coefficient means that the population is more concentrated)[22] [23].

o Country's *total population* is introduced to control for size effects (WDI, 1999).

*** Social cohesion within rebel groups**

o A *social fragmentation* variable is constructed as the product of religious fragmentation[24] (Barrett (1982) and Barro (1997)) and ethnolinguistic fragmentation (Atlas Narodnov Mira, 1964) plus the larger of the two.

Grievances of the rebels

* Political exclusion

o The level of democracy as given by the Polity98 index (Gurr and Jaggers, 1998).[25] The relationship between democracy and the outbreak of civil war is, of course, not necessarily linear: solidly entrenched democracies and hardline autocratic regimes may both be associated with low likelihoods of civil war, with semi-democracies being more subject to civil conflict (Hegre, Ellingsen, Gleditsch, Gates, 1999). Democracy squared is therefore included as an explanatory variable.

Appendix 2

Potential sources of revenues for the rebels

* Potential for extortion is measured by primary exports as a proportion of GDP (WDI, 1999) and its square (primary exports may also be an important source of revenues for the government to finance its potential struggle with rebels, and a quadratic relationship linking this variable to the probability of the outbreak of civil war is therefore a possibility).

* *A post-Cold War dummy* is used to capture the support lended by foreign governments to guerillas whose aim was to overthrow regime sympathetic to the opposing block (i.e., Rhodesian support for the Renamo rebels in Mozambique, Ethiopian support under Mengistu for the Garang movement in the Sudan, Lybian support for the rebels in Chad, Vietnamese support for the rebellion aimed at overthrowing the Khmer Rouge, etc.). Since the end of the Cold War, this source of funding has largely dried up.(19)

* A dummy variable which is equal to one when a civil war breaks out in a neighboring country is also introduced. This variable allows one to take into account both for the source of revenue to rebels and for regional spillovers that was a feature of civil wars in the Great Lakes region of Africa, in East Asia during the 60s and the 70s, and in Eastern Europe since the beginning of the 1990s.

Costs of recruitment

The rebels and the government do not face the same costs of recruitment (since the rebellion must grow fast upon its inception). Rebellion is therefore extremely sensitive to labor market conditions. The following variables consitute proxies for these conditions.

* *Initial level of GDP* (Summers and Heston (1993)) (20)

* The lagged value of *the growth rate of GDP per capita*

* The lagged value of the *population growth rate* (WDI (1999))

Appendix 1 (continuing)

		Chauvet (2001)					Collier et Hoeffler (2000)	
Liberia	LBR1	12 1989	03 1991	1	Revolution	military stalemate	12 1989	11 1991
Liberia	LBR2	10 1992	09 1996	1	Revolution	victory of rebels (elections) / stalemate	10 1992	11 1996
Mali	MLI1	06 1990	04 1995	1	Ethnic	victory of government		
Moldova	MDA1	09 1990	07 1992	4	Ethnic	victory of rebels / stalemate		
Morocco	MAR1	11 1975	11 1989	1	Ethnic	victory of government / stalemate	10 1975	11 1989
Mozambique	MOZ1	1977	10 1992	1	Revolution	victory of government	07 1976	10 1992
Mozambique							10 1964	11 1975
Nicaragua	NIC1	09 1978	07 1979	1	Revolution	victory of rebels	10 1978	07 1979
Nicaragua	NIC2	04 1981	04 1990	1	Revolution	military stalemate / treaty	03 1982	04 1990
Nigeria	NGA1	01 1966	01 1970	1	Ethnic	victory of government	01 1966	01 1970
Nigeria	NGA2	12 1980	02 1984	1	Ethnic	victory of government	12 1980	08 1984
Pakistan	PAK1	03 1971	12 1971	1	Ethnic	victory of rebels	03 1971	12 1971
Pakistan	PAK2	01 1973	07 1977	1	Ethnic	victory of government	01 1973	07 1977
Pakistan	PAK3	11 1994	11 1998	1	Ethnic	victory of government		
Oman	OMN1	06 1965	03 1976	4	Revolution	victory of government		
Papua NG	PNG1	04 1988	04 1998	1	Ethnic	victory of government / stalemate		
Peru	PER1	05 1980	01 1997	1	Revolution	victory of government	03 1982	12 1996
Philippines	PHL1	09 1972	09 1996	1	Ethnic	victory of government	09 1972	12 1996
Philippines	PHL2	09 1972	09 1992	1	Revolution	victory of government		
Romania	ROM1	12 1989	12 1989	1	Revolution	victory of rebels	12 1989	12 1989
Russia	RUS1	12 1994	08 1996	1	Ethnic	victory of rebels / stalemate	12 1994	08 1996
Russia	RUS2	08 1999	ongoing in 2000	1	Ethnic	ongoing in 2000	09 1999	ongoing
Rwanda	RWA1	11 1963	02 1964	1	Ethnic	victory of government	11 1963	02 1964
Rwanda	RWA2	10 1990	07 1994	1	Ethnic	victory of rebels	10 1990	07 1994
Sierra Leone	SLE1	03 1991	11 1996	1	Revolution	military stalemate / treaty	03 1991	11 1996
Sierra Leone	SLE2	05 1997	ongoing in 2000	1	Revolution	ongoing in 2000 / treaty	05 1997	07 1999
Somalia	SOM1	05 1988	01 1991	1	Revolution	victory of rebels	05 1988	12 1992
Somalia	SOM2	05 1991	ongoing in 2000	1	Ethnic	ongoing in 2000		
Somalia							04 1982	05 1988
South Africa	ZAF1	06 1976	04 1977	4	Revolution	victory of government		
South Africa	ZAF2	08 1984	04 1994	4	Revolution	victory of rebels		
South Africa	ZAF3	01 1987	06 1996	1	Ethnic	impasse		
Sri Lanka	LKA1	04 1971	05 1971	1	Revolution	victory of government	04 1971	05 1971
Sri Lanka	LKA2	07 1987	12 1989	1	Revolution	victory of government		
Sri Lanka	LKA3	07 1983	ongoing in 2000	1	Ethnic	ongoing in 2000	07 1983	ongoing
Sudan	SDN1	10 1963	03 1972	1	Ethnic	victory of government	10 1963	02 1972
Sudan	SDN2	07 1983	ongoing in 2000	1	Ethnic	ongoing in 2000	07 1983	ongoing
Tajikistan	TJK1	05 1992	07 1997	1	Ethnic	victory of government / stalemate	04 1992	12 1994
Thailand	THA1	1969	1980	4	Revolution	victory of government		
Turkey	TUR1	08 1984	ongoing in 2000	1	Ethnic	ongoing in 2000	07 1991	ongoing
Uganda	UGA1	05 1966	06 1966	1	Ethnic	victory of government	05 1966	06 1966
Uganda	UGA2	1978	04 1979	1	Revolution	victory of rebels		
Uganda	UGA3	12 1980	01 1986	1	Ethnic	victory of rebels	10 1980	04 1988
Uganda	UGA4	03 1994	ongoing in 2000	1	Ethnic	ongoing in 2000		
Vietnam	VNM1	12 1960	04 1975	1	Revolution	victory of rebels	01 1960	04 1975
Yemen	YEM1	05 1994	07 1994	1	Ethnic	victory of government	05 1990	10 1994
Yemen, Arab Rep	YAR1	11 1962	09 1969	1	Revolution	victory of government	11 1962	09 1969
Yemen, Peoples's Rep	YPR1	01 1986	02 1986	1	Revolution	victory of government	01 1986	01 1986
Bosnia	BIH1	04 1992	11 1995	1	Ethnic	victory of government / treaty	03 1992	11 1995
Ex-Yougoslavia	YOU1	06 1991	01 1992	1	Ethnic	victory of rebels	04 1990	01 1992
Croatia	HRV1	05 1995	11 1995	1	Ethnic	victory of government		
Yugoslavia	YUG1	07 1998	06 1999	1	Ethnic	stalemate	10 1998	04 1999
Zaire	ZAR1	07 1960	11 1965	1	Ethnic	victory of government	07 1960	09 1965
Zaire	ZAR2	03 1977	05 1978	1	Ethnic	victory of government		
Zaire	ZAR3	10 1996	05 1997	1	Revolution	victory of rebels		
Zaire	ZAR4	08 1998	ongoing in 2000	1	Revolution	ongoing in 2000	09 1997	09 1999
Zaire	ZAR5	03 1993	ongoing in 2000	5	Ethnic	ongoing in 2000		
Zaire							09 1991	12 1996
Zimbabwe	ZWE1	12 1972	12 1979	1	Ethnic	victory of rebels / treaty	12 1972	12 1979
Zimbabwe	ZWE2	06 1981	10 1987	3	Ethnic	victory of government		

Dataset 1 : belongs to the sample of regressions

Dataset 2 : terrorisme ; omitted from the sample

Dataset 3 : purges of civilians ; omitted from the sample

Dataset 4 : number of victims doubtful ; omitted from the sample

Dataset 5 : government not directly involved ; omitted from the sample

Appendix 1

		Chauvet (2001)					Collier et Hoeffler (2000)	
Country	Code	Beg.	End	Dataset	Type	Outcome	Beg.	End
Afghanistan	AFG1	04 1978	04 1992	1	Revolution	victory of rebels	04 1978	02 1992
Afghanistan	AFG2	05 1992	ongoing in 2000	1	Ethnic	ongoing in 2000	05 1992	ongoing
Algeria	DZA1	07 1962	12 1962	1	Revolution	victory of rebels	07 1962	12 1962
Algeria	DZA2	05 1991	09 1999	1	Ethnic	victory of government	05 1991	ongoing
Angola							02 1961	11 1975
Angola	AGO1	11 1975	05 1991	1	Revolution	military stalemate / treaty	11 1975	05 1991
Angola	AGO2	10 1992	11 1994	1	Revolution	victory of government / stalemate	09 1992	ongoing
Angola	AGO3	07 1998	ongoing in 2000	1	Revolution	ongoing in 2000		
Azerbaijan	AZE1	02 1988	07 1994	1	Ethnic	victory of government / stalemate	04 1991	10 1994
Bangladesh	BGD1	1976	12 1997	1	Ethnic	victory of government / stalemate		
Birmanie							1968	10 1980
Birmanie							02 1983	07 1995
Birmanie	MMR1	1968	01 1995	1	Ethnic	victory of governement / stalemate		
Burundi	BDI1	10 1965	12 1969	1	Ethnic	victory of government		
Burundi	BDI2	04 1972	12 1973	1	Ethnic	victory of government	04 1972	12 1973
Burundi	BDI3	08 1988	08 1988	1	Ethnic	victory of government	08 1988	08 1988
Burundi	BDI4	11 1991	12 1991	1	Ethnic	victory of government		
Burundi	BDI5	10 1993	ongoing in 2000	1	Ethnic	ongoing in 2000		
Burundi							11 1991	ongoing
Cambodia	KHM1	03 1970	04 1975	1	Revolution	victory of rebels		
Cambodia	KHM2	12 1978	10 1991	1	Revolution	military stalemate / treaty		
Cambodia	KHM3	05 1993	07 1997	2	Revolution	victory of government		
Cambodia							03 1970	10 1991
Chad	TCD1	10 1965	04 1979	1	Ethnic	victory of rebels		
Chad	TCD2	03 1980	12 1990	1	Ethnic	victory of rebels	03 1980	08 1988
Chile	CHL1	09 1973	12 1976	3	Revolution	victory of rebels		
China	CHN1	05 1966	04 1969	3	Revolution	victory of government	01 1967	09 1968
Columbia	COL1	1979	ongoing in 2000	1	Revolution	ongoing in 2000	04 1984	ongoing
Congo	COG1	06 1993	07 1994	1	Revolution	victory of government		
Congo	COG2	06 1997	11 1999	1	Revolution	victory of rebels		
Congo							1997	10 1997
Cyprus	CYP1	12 1963	1964	1	Ethnic	victory of government		
Cyprus	CYP2	07 1974	07 1974	1	Ethnic	impasse	07 1974	08 1974
Djibouti	DJI1	11 1991	12 1994	1	Rev./Eth.	victory of government		
Dominican Rep.	DOM1	04 1965	05 1965	1	Revolution	victory of government	04 1965	09 1965
Egypte	EGY1	1992	03 1999	4	Ethnic	victory of government		
El Salvador	SLV1	10 1979	01 1992	1	Revolution	victory of government	10 1979	01 1992
Ethiopia	ETH1	01 1974	05 1991	1	Ethnic	victory of rebels		
Ethiopia	ETH2	1975	05 1991	1	Revolution	victory of rebels		
Ethiopia	ETH3	1977	03 1978	1	Ethnic	victory of government		
Ethiopia							07 1974	05 1991
Georgia	GEO1	08 1992	03 1994	1	Ethnic	impasse militaire		
Georgia	GEO2	01 1991	06 1992	1	Ethnic	victory of government / stalemate		
Georgia							06 1991	12 1993
Guatemala	GTM1	07 1966	07 1972	1	Revolution	victory of government	07 1966	07 1972
Guatemala	GTM2	1979	03 1996	1	Ethnic	victory of government	03 1978	03 1984
Guinea-Bissau							12 1962	12 1974
Guinea-Bissau	GNB1	06 1998	05 1999	1	Revolution	victory of rebels		
Haiti	HTI1	09 1991	10 1994	3	Revolution	victory of rebels		
India	IND1	08 1965	09 1965	4	Ethnic	victory of government	08 1965	08 1965
India	IND2	1989	ongoing in 2000	1	Ethnic	ongoing in 2000		
India	IND3	05 1984	01 1994	1	Ethnic	victory of government		
India	IND4	1983	06 1994	2	Ethnic	victory of government		
India							1984	1994
Indonesia	IDN1	12 1975	09 1999	1	Ethnic	victory of rebels / stalemate	06 1975	09 1982
Iran	IRN1	11 1978	09 1979	1	Revolution	victory of rebels	09 1978	12 1979
Iran	IRN2	06 1981	05 1982	1	Ethnic	victory of government	06 1981	05 1982
Iran							03 1974	03 1975
Iraq	IRQ1	07 1961	03 1975	1	Ethnic	victory of government		
Iraq	IRQ2	10 1980	11 1991	1	Ethnic	victory of rebels		
Iraq	IRQ3	05 1994	09 1998	1	Ethnic	treaty		
Iraq	IRQ4	03 1991	12 1993	1	Ethnic	victory of government		
Iraq							09 1961	11 1963
Iraq							07 1974	03 1975
Iraq							01 1985	12 1992
Jordan	JOR1	09 1970	08 1971	1	Ethnic	victory of government	09 1971	09 1971
Kenya	KEN1	10 1991	03 1994	5	Ethnic	kalenjins et masaïs		
Laos	LAO1	08 1960	06 1979	1	Revolution	victory of rebels	07 1960	[illegible] 1973
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	1	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

Table 4 (continuing)

Probit with sample selection — Apparition of war (war = 1)	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
Constant	-0.241	-0.174	-0.163	-0.363	-0.001	-0.201
	(0.865)	(0.902)	(0.906)	(0.808)	(1.000)	(0.887)
Initial Income per capita	-0,563***	-0,602***	-0.594***	-0,542***	-0,596***	-0.585***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
(Primary exports / GDP) $_{t-1}$	5,260***	5,282**	5.060**	4,751**	4,537***	5.424***
	(0.009)	(0.010)	(0.014)	(0.043)	(0.005)	(0.006)
(Primary exports / GDP)^2 $_{t-1}$	-5,472*	-5,370*	-5.075	-4.028	-3.705	-5.594*
	(0.092)	(0.100)	(0.122)	(0.269)	(0.156)	(0.083)
Social fractionalization	-0,0002***	-0,0002***	-0,0002***	-0,0002***	-0,0002***	-0,0002***
	(0.003)	(0.000)	(0.000)	(0.004)	(0.000)	(0.000)
Ethnic fractionalization	0.006	0,007*	0.008**	0,007*	0,007**	0,007**
	(0.113)	(0.060)	(0.022)	(0.091)	(0.041)	(0.045)
Peace duration	-0,001*	-0,001**	-0.001***	-0,001**	-0,001*	-0,001*
	(0.054)	(0.021)	(0.009)	(0.016)	(0.006)	(0.055)
Initial Population	0,173**	0,183***	0.181***	0,174**	0,171***	0.176**
	(0.010)	(0.006)	(0.007)	(0.013)	(0.008)	(0.012)
Geographic fractionalization	-0,878*	-0,844*	-0.881*	-0,887*	-0,896**	-0.954**
	(0.061)	(0.070)	(0.058)	(0.085)	(0.023)	(0.039)
Dummy "Neighbour's war"	0,284*	0,273**	0.259*	0,275*	0,261*	0.264*
	(0.051)	(0.033)	(0.073)	(0.074)	(0.051)	(0.080)
Democracy	0.078			0.109	0,179***	0.176*
	(0.319)			(0.391)	(0.001)	(0.059)
(Democracy)^2	-0.010			-0.013	-0,021***	-0.021*
	(0.307)			(0.401)	(0.000)	(0.069)
(ODA / GNP) $_{t-1}$	-0.023	-0,023*	-0.023***	-0.020	-0,023***	-0.022**
	(0.115)	(0.092)	(0.005)	(0.173)	(0.008)	(0.031)
ODA Uncertainty	0,055*	0,055**	0.056***	0,055**	0,054**	0.054***
	(0.059)	(0.044)	(0.009)	(0.050)	(0.015)	(0.019)
(Population Growth) $_{t-1}$	0.154	0.166	0.158	0.152	0,164***	0.161*
	(0.148)	(0.181)	(0.197)	(0.226)	(0.006)	(0.075)
Nested test on Income growth	(0.434)	(0.537)	(0.567)	(0.487)	(0.505)	(0.485)
Nested test on (ODA / GNP)^2 $_{t-1}$	(0.163)	(0.132)	(0.296)	(0.270)	(0.426)	(0.361)
Nested test on ODA uncertainty^2	(0.818)	(0.461)	(0.580)	(0.582)	(0.816)	(0.513)
Nested test on Ethnic Dominance	(0.646)	(0.931)	(0.969)	(0.65)	(0.797)	(0.638)
Nested test on Mountainous Terrain	(0.522)	(0.543)	(0.557)	(0.473)	(0.575)	(0.557)
Nested test on Dummy post Cold War	(0.263)	(0.303)	(0.228)	(0.263)	(0.226)	(0.199)
Nested test on Religious fractionalization	(0.966)	(0.914)	(0.891)	(0.983)	(0.996)	(0.843)
Log-Likelihood	-163.92	-165.33	-163.91	-165.19	-162.55	-162.12
Chi2	0.000	0.000	0.000	0.032	0.000	0.000
Correlation Test of indep. eq. (p-value)	0.000	0.000	0.000	0.148	0.000	0.001
Observations	489	498	497	489	489	489
Number of civil wars	54	55	54	54	54	54
predicted at 10%	44	44	43	44	45	45
predicted at 20%	23	24	23	23	23	24
predicted at 30%	6	7	7	8	7	6
predicted at 40%	3	6	3	3	3	3
predicted at 50%	2	2	2	3	2	3

White-corrected standard errors. P-values in parenthesis. *** : significant at 1% ; ** : significant at 5% ; * : significant at 10 %

Table 4 - Probit with sample selection

Probit with sample selection	Outcome of war (victory of rebels = 1)	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
	Constant	6,316***	6,563***	5.915***	5,485***	5,377*	5.832***
		(0.003)	(0.000)	(0.000)	(0.005)	(0.062)	(0.002)
Rents variables	(Primary exports / GDP) $_{t-1}$	-3.890	-4,149*	-2.780			-3.003
		(0.291)	(0.062)	(0.288)			(0.396)
	(Primary exports / GDP)^2 $_{t-1}$	8.150	8,217*	5.695			5.909
		(0.239)	(0.054)	(0.240)			(0.344)
	ODA Uncertainty	0,119***	0,113***	0.106***	0,138*	0,111***	0.109***
		(0.000)	(0.000)	(0.001)	(0.080)	(0.004)	(0.000)
	Nested test on (ODA / GNP) $_{t-1}$	(0.683)	(0.733)	(0.878)	(0.629)	(0.739)	(0.827)
	Nested test on (ODA / GNP)^2 $_{t-1}$	(0.199)	(0.272)	(0.588)	(0.153)	(0.330)	(0.848)
	Nested test on ODA uncertainty^2	(0.298)	(0.177)	(0.418)	(0.176)	(0.409)	(0.405)
Revenu variables	Dummy post Cold War	-1,318**	-1,255***	-1.051***	-1,122**	-1,009***	-1.055***
		(0.011)	(0.000)	(0.000)	(0.031)	(0.005)	(0.000)
	Nested test on Dummy "Neighbour's war"	(0.471)	(0.822)	(0.791)	(0.560)	(0.638)	(0.811)
Geographic variables	Mountainous Terrain	-0,013**	-0,013**	-0.009**	-0.009	-0.005	-0.009
		(0.032)	(0.012)	(0.013)	(0.243)	(0.455)	(0.419)
	Initial Population	-0,307***	-0,305***	-0.288***	-0,319**	-0.293	-0.280***
		(0.001)	(0.000)	(0.000)	(0.019)	(0.163)	(0.001)
	Geographic fractionalization	1,614**	1.450	1.503**	1,931*	1,755**	1.586
		(0.033)	(0.116)	(0.048)	(0.071)	(0.042)	(0.153)
Cohesion variables	Nested test on Social fractionalization	(0.497)	(0.711)	(0.942)	(0.755)	(0.957)	(0.855)
Greivance variables	Ethnic Fractionalisation	0.004	0.003	0.005	0.008	0.007	0.005
		(0.365)	(0.459)	(0.158)	(0.373)	(0.371)	(0.452)
	Democracy			-0.114***		-0,275***	-0.279
				(0.003)		(0.001)	(0.125)
	Democracy^2			0.015***		0,034***	0.035
				(0.000)		(0.000)	(0.178)
	Nested test on (Democracy)	(0.471)	(0.557)		(0.420)		
	Nested test on (Democracy)^2	(0.178)	(0.000)		(0.000)		
	Nested test on Religious fractionalization	(0.777)	(0.898)	(0.927)	(0.885)	(0.752)	(0.963)
	Nested test on Ethnic dominance	(0.414)	(0.698)	(0.863)	(0.412)	(0.991)	(0.779)
	Nested test on (Ethnic Fract.)^2	(0.858)	(0.962)	(0.603)	(0.809)	(0.447)	(0.759)
Cost variables	(Income per capita growth) $_{t-1}$	0,093***	0,091***	0.088***	0,099**	0,094*	0.089***
		(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.020)	(0.062)	(0.000)
	(Population Growth) $_{t-1}$	-0.359	-0,384***	-0.333**	-0,344*	-0,293***	-0.335**
		(0.250)	(0.009)	(0.020)	(0.058)	(0.001)	(0.024)
	Nested test on Peace duration	(0.623)	(0.611)	(0.592)	(0.859)	(0.611)	(0.240)
	Nested test on Income per capita	(0.475)	(0.949)	(0.594)	(0.957)	(0.607)	(0.795)
	Number of rebel's victory	15	15	15	15	15	15
	predicted at 50%	15	15	15	15	15	15
	predicted at 60%	15	15	15	15	15	15
	predicted at 70%	15	15	15	15	15	15
	predicted at 80%	15	15	15	12	13	13
	predicted at 90%	9	9	9	9	8	11
	Reb. vict. conditional on apparition of war	15	15	15	15	15	15
	predicted at 20%	15	15	15	14	14	14
	predicted at 30%	11	11	13	10	12	13
	predicted at 50%	9	9	9	8	10	9
	predicted at 70%	7	7	8	6	6	7
	predicted at 90%	3	3	3	2	2	3

47

Table 3 (continuing)

Victory of Rebels	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
Constant	-4.002	-4.327	-4.309	-5.212	0.551
	(0,397)	(0,391)	(0,389)	(0,322)	(0,956)
Initial Income per capita	-0.512	-0.492	-0.485	-0.503	-1.829
	(0,348)	(0,399)	(0,411)	(0,393)	(0,031)
(Income per capita growth) $_{t-1}$	0.017				0,206*
	(0,815)				0,054
(Primary exports / GDP) $_{t-1}$	13,789*	13,669*	13,545*	12,594*	14.183
	(0,081)	(0,081)	(0,079)	(0,095)	(0,208)
(Primary exports / GDP) ^{2} $_{t-1}$	-13.272	-13.193	-13.089	-10.438	-6.920
	(0,302)	(0,295)	(0,295)	(0,375)	(0,706)
Social fractionalization	-0,0002	-0.0002	-0.0002	-0.0002	-0.0005
	(0,407)	(0,434)	(0,441)	(0,470)	(0,128)
Ethnic fractionalization	0.016	0.014	0.014	0.013	0,087**
	(0,381)	(0,416)	(0,420)	(0,464)	(0,048)
Peace duration	-0,003**	-0,003**	-0,003**	-0,003**	-0.002
	(0,033)	(0,037)	(0,033)	(0,037)	(0,380)
Initial Population	0.181	0.191	0.191	0.262	0.458
	(0,562)	(0,549)	(0,545)	(0,427)	(0,479)
Geographic fractionalization	-0.607	-0.525	-0.553	-0.674	-2.576
	(0,723)	(0,750)	(0,723)	(0,677)	(0,188)
Dummy "Neighbour's war"	0.925	0.884	0.878	0.960	1.063
	(0,107)	(0,126)	(0,134)	(0,096)	(0,236)
Democracy	0.190	0.205	0.206	0.290	0.838
	(0,618)	(0,594)	(0,591)	(0,445)	(0,268)
(Democracy) ^{2}	-0.043	-0.045	-0.045	-0.052	-0.157
	(0,310)	(0,293)	(0,289)	(0,230)	(0,151)
(ODA / GNP) $_{t-1}$	-0.019	-0.018	-0.018	-0.019	-0,205*
	(0,591)	(0,594)	(0,595)	(0,579)	(0,085)
ODA Uncertainty	0,177***	0,175***	0,174***	0,213***	-0.297
	(0,009)	(0,008)	(0,008)	(0,004)	(0,191)
Population Growth $_{t-1}$			-0.013		
			(0,964)		
Post-Cold War Dummy				-1.156	0.559
				(0,145)	(0,601)
Land inequality					-0.025
					(0,994)
(ODA / GNP) ^{2} $_{t-1}$					0,009***
					(0,009)
Ethnic Dominance					-3,538*
					(0,087)
Nested test GDP per capita growth (p-value)		(0,815)	(0,819)	(0,956)	
Nested test ODA/GNP ^{2} (p-value)	(0,625)	(0,591)	(0,595)	(0,418)	
Nested test Gini land (p-value)	(0,614)	(0,800)	(0,812)	(0,702)	
Nested test on Ethnic dominance (p-value)	(0,945)	(0,943)	(0,939)	(0,958)	
Nested test Dummy "Post Cold War" (p-value)	(0,127)	(0,145)	(0,146)		
Nested test on Population growth (p-value)	(0,987)	(0,964)		(0,889)	(0,804)
Nested test ODA uncertainty ^{2} (p-value)	(0,860)	(0,875)	(0,876)	(0,817)	(0,558)
Nested test Mountainous terrain (p-value)	(0,798)	(0,935)	(0,533)	(0,873)	(0,234)
Nested test Religious Fractionalization (p-value)	(0,207)	(0,209)	(0,199)	(0,216)	(0,901)
Nested test Forest Coverage (p-value)	(0,518)	(0,545)	(0,540)	(0,508)	(0,025)
Nested test Ethnic Fractionalization ^{2} (p-value)	(0,607)	(0,644)	(0,644)	(0,731)	(0,665)
Pseudo-R ^{2}	0.163	0.158	0.166	0.163	0.258
Log-Likelihood	-168.50	-169.99	-168.24	-169.00	-99.47
Chi2	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Observations	484	489	489	489	331
Nb of civil war ending with reb. vict.	15	15	15	15	9
predicted at 10 %	7 (47%)	7 (47%)	6 (40%)	7 (47%)	5 (56%)
predicted at 20 %	3 (20%)	4 (20%)	4 (27%)	4 (27%)	5 (56%)
predicted at 30 %	4 (20%)	3 (20%)	3 (20%)	2 (13%)	4 (44%)
predicted at 40 %	2 (13%)	2 (13%)	2 (13%)	1 (7%)	3 (33%)
predicted at 50 %	1 (7%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	2 (22%)

White-corrected standard errors. P-values in parenthesis.

*** : significant at 1% ; ** : significant at 5% ; * : significant at 10 %

Table 3 - Multinomial Logit Estimations

Victory of Governement	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
Constant	1.129	1.392	0.389	0.875	-8.669
	(0,688)	(0,620)	(0,894)	(0,776)	(0,149)
Initial Income per capita	-1,130***	-1,173***	-1,219***	-1,133***	-0.588
	(0,000)	(0,000)	(0,001)	(0,000)	(0,236)
(Income per capita growth) $_{t-1}$	-0.052				-0.005
	(0,264)				(0,944)
(Primary exports / GDP) $_{t-1}$	11,401**	11,424**	10,039**	11,250**	9.511
	(0,019)	(0,022)	(0,038)	(0,023)	(0,150)
(Primary exports / GDP) $^2_{t-1}$	-13.886	-13.921	-12.777	-13.712	-13.801
	(0,111)	(0,113)	(0,106)	(0,116)	(0,160)
Social fractionalization	-0,0004***	-0,0004***	-0,0004***	-0,0004***	-0.0002
	(0,003)	(0,003)	(0,008)	(0,004)	(0,290)
Ethnic fractionalization	0.014*	0,015*	0.012	0.015	0.019
	(0,098)	(0,093)	(0,171)	(0,102)	(0,441)
Peace duration	-0.001	-0.001	-0,001	-0.001	0.000
	(0,370)	(0,398)	(0,305)	(0,394)	(0,970)
Initial Population	0,337**	0,336**	0,343**	0,351**	0,558**
	(0,022)	(0,022)	(0,021)	(0,025)	(0,025)
Geographic fractionalization	-2,787**	-2,827**	-2,682**	-2,825**	-6,119***
	(0,016)	(0,014)	(0,025)	(0,014)	(0,003)
Dummy "Neighbour's war"	0.391	0.345	0.266	0.360	-0.056
	(0,334)	(0,390)	(0,526)	(0,361)	(0,919)
Democracy	0,442**	0,429**	0,419*	0,435**	0.406
	(0,035)	(0,041)	(0,058)	(0,038)	(0,113)
(Democracy)^2	-0,052**	-0,051**	-0,046*	-0,051**	-0,055*
	(0,042)	(0,049)	(0,092)	(0,048)	(0,074)
(ODA / GNP) $_{t-1}$	-0.040	-0.042	-0.046	-0.038	-0.008
	(0,402)	(0,375)	(0,372)	(0,434)	(0,946)
ODA Uncertainty	-0.024	-0.006	-0.013	0.001	0.169
	(0,812)	(0,950)	(0,900)	(0,991)	(0,484)
Population Growth $_{t-1}$			0,536*		
			(0,100)		
Post-Cold War Dummy				-0.234	-1,432*
				(0,640)	(0,077)
Land inequality					5,214**
					(0,033)
(ODA / GNP)^2 $_{t-1}$					0.0001
					(0,970)
Ethnic Dominance					0.430
					(0,742)
Nested test GDP per capita growth (p-value)		(0,264)	(0,251)	(0,231)	
Nested test ODA/GNP^2 (p-value)	(0,885)	(0,875)	(0,659)	(0,823)	
Nested test Gini land (p-value)	(0,040)	(0,047)	(0,049)	(0,027)	
Nested test on Ethnic dominance (p-value)	(0,922)	(0,826)	(0,898)	(0,822)	
Nested test Dummy "Post Cold War" (p-value)	(0,533)	(0,640)	(0,782)		
Nested test on Population growth (p-value)	(0,094)	(0,100)		(0,106)	(0,205)
Nested test ODA uncertainty[1] (p-value)	(0,308)	(0,319)	(0,248)	(0,274)	(0,142)
Nested test Mountainous terrain (p-value)	(0,550)	(0,491)	(0,534)	(0,466)	(0,446)
Nested test Religious Fractionalization (p-value)	(0,593)	(0,618)	(0,787)	(0,591)	(0,161)
Nested test Forest Coverage (p-value)	(0,530)	(0,530)	(0,548)	(0,542)	(0,432)
Nested test Ethnic Fractionalization^2 (p-value)	(0,755)	(0,702)	(0,870)	(0,688)	(0,992)
Nb of civil war ending with gov. vict.	39	39	39	39	27
predicted at 10 %	29 (74%)	28 (72%)	26 (67%)	27 (69%)	21 (78%)
predicted at 20 %	12 (31%)	11 (28%)	14 (36%)	11 (28%)	14 (52%)
predicted at 30 %	2 (5%)	2 (5%)	2 (5%)	2 (5%)	7 (26%)
predicted at 40 %	1 (3%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	4 (15%)
predicted at 50 %	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	1 (4%)

[1]White-corrected standard errors. P-values in parenthesis.

*** : significant at 1% ; ** : significant at 5% ; * : significant at 10 %

44

Table 2 - Introduction of the uncertainty of aid

Logit	(1)	(2)	(3)
Constant	-0.711	-0.544	-12.174*
	(0.792)	(0.840)	(0.064)
Initial Income per capita	-0.867***	-0.908***	-0.415
	(0.001)	(0.001)	(0.471)
(Income per capita growth) $_{t-1}$	-0.029		
	(0.478)		
(Primary exports / GDP) $_{t-1}$	10.545**	10.558**	12.030**
	(0.010)	(0.012)	(0.043)
(Primary exports / GDP) $^2_{t-1}$	-10.486	-10.521	-15.816*
	(0.114)	(0.118)	(0.095)
Social fractionalization	-0.0003***	-0.0003***	-0.0002
	(0.005)	(0.004)	(0.220)
Ethnic Fractionalisation	0.014*	0.014*	0.027**
	(0.073)	(0.070)	(0.021)
Peace duration	-0.002**	-0.001**	-0.001
	(0.041)	(0.049)	(0.647)
Initial Population	0.322**	0.325**	0.652***
	(0.025)	(0.023)	(0.006)
Geographic fractionalization	-2.209**	-2.175**	-5.260***
	(0.026)	(0.023)	(0.001)
Dummy "Neighbour's war"	0.521	0.473	0.118
	(0.125)	(0.161)	(0.799)
Democracy	0.387**	0.386**	0.413*
	(0.036)	(0.038)	(0.056)
(Democracy)^2	-0.049**	-0.049**	-0.058**
	(0.031)	(0.033)	(0.029)
(ODA / GNP) $_{t-1}$	-0.028	-0.028	-0.146
	(0.360)	(0.336)	(0.231)
ODA uncertainty	0.084	0.091*	0.806
	(0.136)	(0.098)	(0.129)
Land Gini			4.941**
			(0.021)
(ODA / GNP)$^2_{t-1}$			0.007*
			(0.064)
ODA uncertainty^2			-0.080
			(0.108)
Dummy "Post Cold War"			-1.263*
			(0.077)
Nested test ODA/GNP^2 (p-value)	(0.771)	(0.857)	
Nested test ODA uncertainty ^{2} (p-value)	(0.913)	(1.000)	
Nested test Dummy "Post Cold War" (p-value)	(0.195)	(0.258)	
Nested test Gini land (p-value)	(0.058)	(0.040)	
Nested test on Ethnic dominance (p-value)	(0.862)	(0.788)	(0.907)
Nested test on Population growth (p-value)	(0.230)	(0.263)	(0.321)
Nested test Mountainous terrain (p-value)	(0.597)	(0.522)	(0.560)
Nested test Religious Fractionalization (p-value)	(0.939)	(0.930)	(0.371)
Nested test Forest Coverage (p-value)	(0.448)	(0.437)	(0.311)
Nested test Ethnic Fractionalization^2 (p-value)	(0.920)	(0.868)	(0.839)
Pseudo-R2	0.14	0.14	0.23
Log-Likelihood	-145.35	-146.56	-88.31
Chi2 (p-value)	0.000	0.000	0.000
Observations	484	489	336
Number of civil wars	54	54	36
predicted at 20 %	22 (41%)	21 (39%)	20 (56%)
predicted at 30 %	8 (15%)	8 (15%)	12 (33%)
predicted at 40 %	3 (6%)	4 (7%)	8 (22%)
predicted at 50 %	3 (6%)	3 (6%)	5 (14%)

White-corrected standard errors. P-values in parenthesis. *** : significant at 1% ; ** : significant at 5% ; * : significant at 10 %

Table 1 - Benchmark results

Logit	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
Constant	0.157	-0.295	-1.250	-0.762	-1.036	-1.923	-1.012	-0.923
	(0.946)	(0.906)	(0.620)	(0.766)	(0.681)	(0.458)	(0.146)	(0.716)
Initial Income per capita	-1,165***	-1,001***	-0,969***	-0,934***	-0,891***	-0,881***	-0,870***	-0,854***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.001)	(0.001)	(0.001)	(0.001)
(Income per capita growth) $_{t-1}$	-0.055	-0.053	-0.054	-0.057	-0.058	-0.059	-0.056	-0.057
	(0.136)	(0.145)	(0.132)	(0.119)	(0.112)	(0.102)	(0.127)	(0.122)
(Primary exports / GDP) $_{t-1}$	11,477***	9,933**	9,155**	10,748***	10,345***	10,269**	9,718**	10,438***
	(0.004)	(0.011)	(0.022)	(0.005)	(0.010)	(0.013)	(0.017)	(0.008)
(Primary exports / GDP) $^2_{t-1}$	-9.361	-7.678	-7.479	-9.194	-8.604	-9.122	-8.416	-9.026
	(0.113)	(0.181)	(0.206)	(0.111)	(0.143)	(0.130)	(0.162)	(0.130)
Social fractionalization	-0,0004***	-0,0003***	-0,0003***	-0,0003***	-0,0003**	-0,0003**	-0,0003***	-0,0004***
	(0.002)	(0.007)	(0.009)	(0.004)	(0.016)	(0.016)	(0.006)	(0.004)
Ethnic dominance	0,763*	0.641	0.633	0.704	0.448	0.434		
	(0.072)	(0.145)	(0.153)	(0.107)	(0.316)	(0.334)		
Peace duration	-0,002***	-0,002***	-0,021***	-0,002***	-0,002**	-0,002***	-0,002***	-0,002**
	(0.010)	(0.007)	(0.004)	(0.008)	(0.013)	(0.008)	(0.010)	(0.016)
Initial Population	0,414***	0,382***	0,367***	0,358***	0,389***	0,363**	0,332**	0,337**
	(0.002)	(0.004)	(0.009)	(0.009)	(0.006)	(0.014)	(0.022)	(0.017)
Geographic fractionalization	-1,665*	-1,709*	-1,659*	-1,603*	-2,154**	-1,858*	-2,058**	-2,196**
	(0.061)	(0.051)	(0.072)	(0.071)	(0.024)	(0.063)	(0.046)	(0.027)
(ODA / GNP) $_{t-1}$		0.003	0.004	0.003	0.004	0.004	0.006	0.005
		(0.833)	(0.786)	(0.832)	(0.807)	(0.795)	(0.716)	(0.751)
(Population Growth) $_{t-1}$			0,409*			0.326	0.317	
			(0.067)			(0.193)	(0.217)	
Dummy "Neighbour's war"				0,639*		0.538	0.519	0,563*
				(0.052)		(0.109)	(0.122)	(0.088)
Democracy					0,353**	0,379**	0,393**	0,392**
					(0.051)	(0.038)	(0.033)	(0.031)
(Democracy)^2					-0,048**	-0,046**	-0,049**	-0,051**
					(0.034)	(0.040)	(0.033)	(0.024)
Ethnic Fractionalisation							0.012	0.013
							(0.146)	(0.109)
Nested test Dummy "Post Cold War" (p-value)		(0.529)						
Nested test Mountainous terrain (p-value)		(0.524)						
Nested test Ethnic Fractionalization (p-value)		(0.453)						
Nested test Religious Fractionalization (p-value)		(0.568)						
Nested test Forest Coverage (p-value)		(0.383)						
Nested test Gini land (p-value)		(0.165)						
Nested test ODA/GNP^2 (p-value)		(0.815)	(0.816)	(0.709)	(0.931)	(0.853)	(0.870)	(0.851)
Nested test Ethnic Fractionalization^2 (p-value)							(0.848)	(0.986)
Pseudo-R2	0.20	0.14	0.15	0.15	0.15	0.16	0.16	0.16
Log-Likelihood	-157.66	-153.81	-152.01	-151.83	-150.24	-147.66	-147.23	-148.12
Chi2 (p-value)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Observations	637	497	497	497	487	487	487	487
Number of civil war	59	58	58	58	57	57	57	57
predicted at 20 %	24 (41%)	22 (38%)	24 (41,4%)	22 (38%)	27 (47,4%)	24 (42%)	25 (44%)	26 (45,6%)
predicted at 30 %	15 (25,4%)	15 (26%)	15 (26%)	11 (19%)	14 (24,6%)	13 (23%)	12 (21%)	12 (21%)
predicted at 40 %	10 (17%)	9 (15,5%)	7 (12%)	10 (17%)	8 (14%)	8 (14%)	8 (14%)	9 (16%)
predicted at 50 %	3 (5%)	4 (7%)	3 (5,2%)	6 (10,3%)	4 (7%)	5 (9%)	5 (9%)	5 (9%)

White-corrected standard errors. P-values in parenthesis. *** : significant at 1% ; ** : significant at 5% ; * : significant at 10 %

Figure 3. **War and Peace:** **The optimality of deterrence on the part of the government**

<u>Case 1</u>: $0 < d\tilde{G}(\hat{X})/dX < 1$

$0 < dE[\Pi^{G*}(\hat{X})]/dX < d\tilde{\Pi}^{G}(\hat{X})/dX < 1$

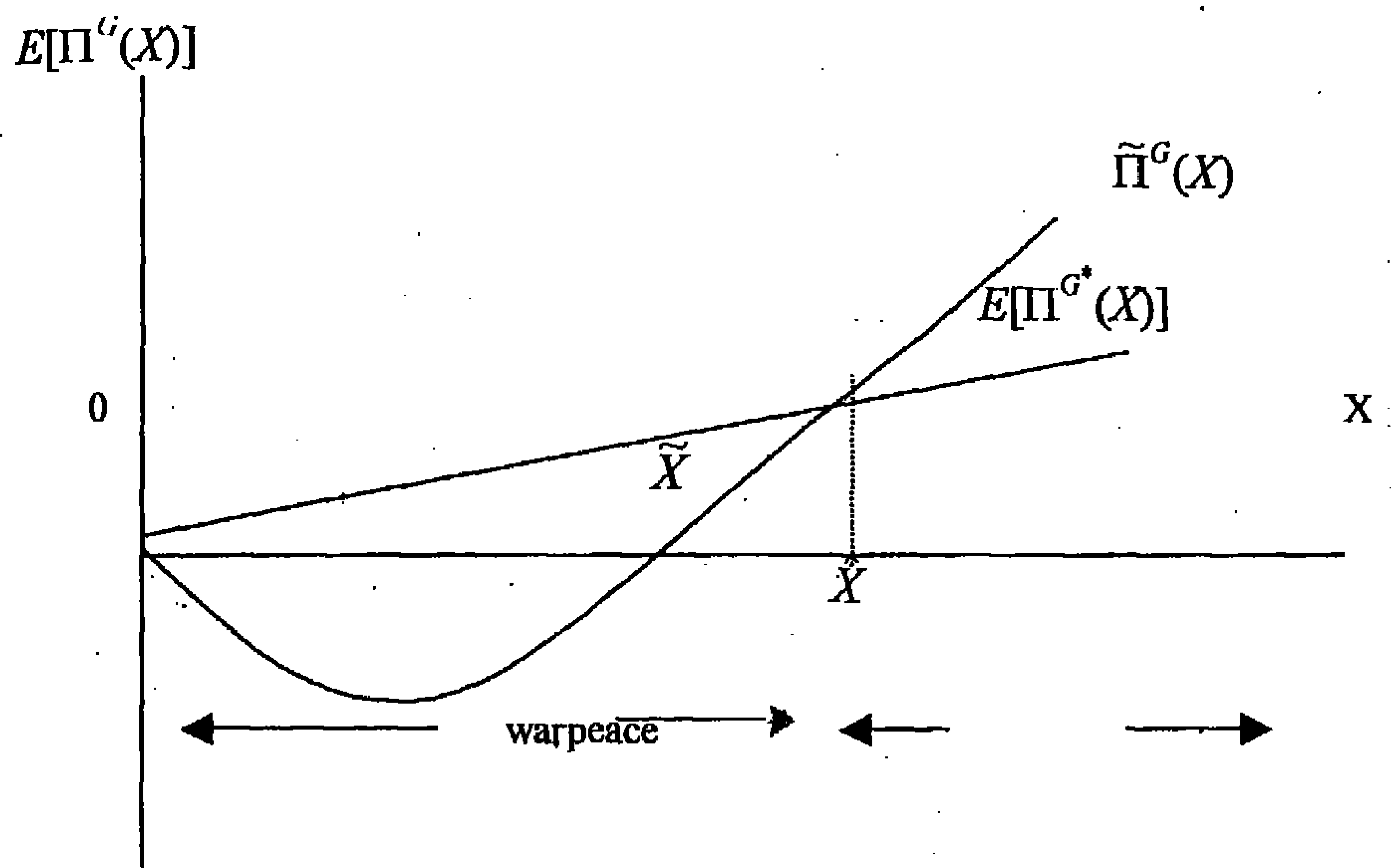


Figure 4. **War and Peace:** **The optimality of deterrence on the part of the government**

<u>Case 2</u>: $1 < d\tilde{G}(\hat{X})/dX$

$d\tilde{\Pi}^{G}(\hat{X})/dX < 0 < dE[\Pi^{G*}(\hat{X})]/dX$

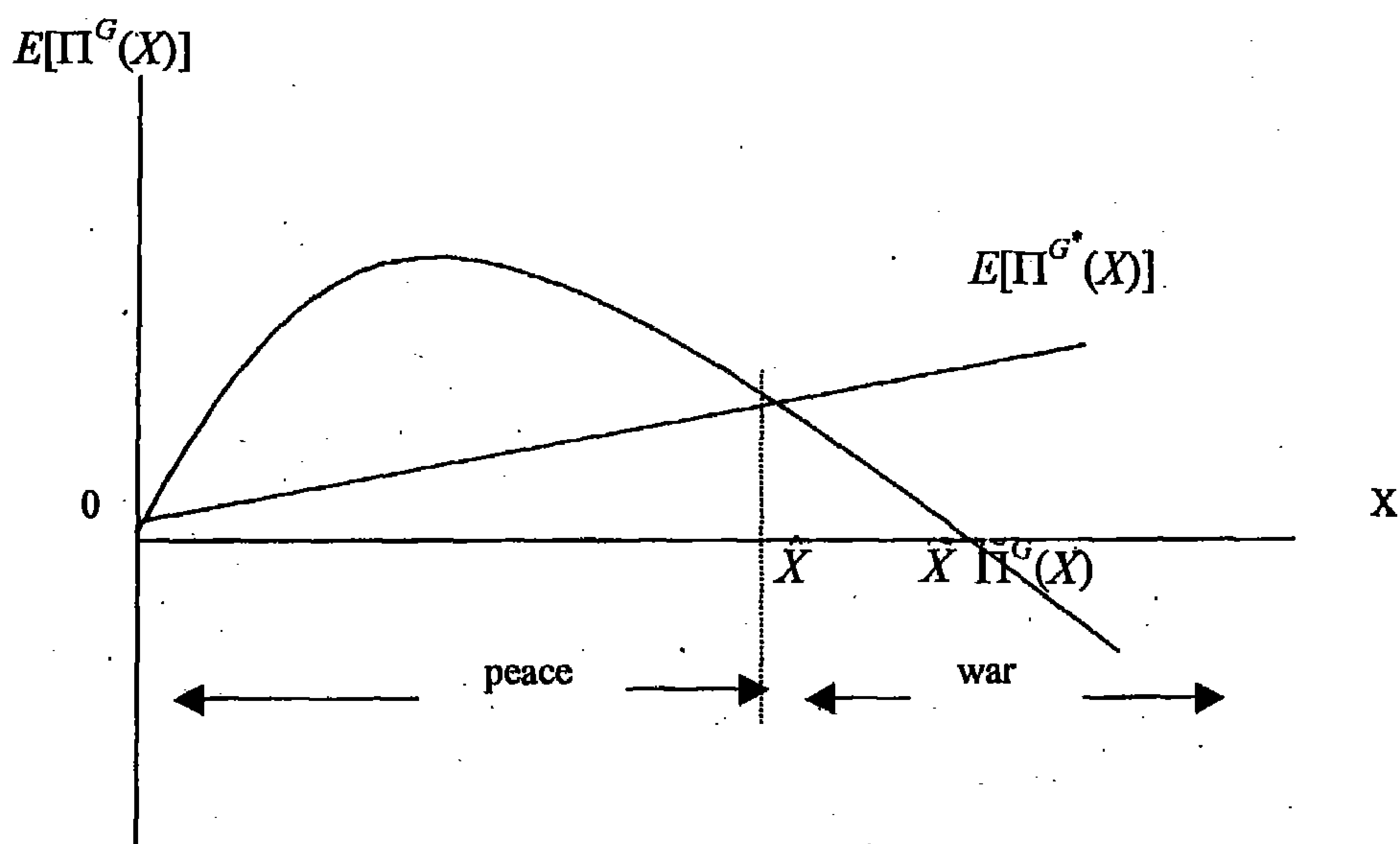


Figure 1. **The individual rationality of deterrence on the part of the government**
Case 1: $0 \leq d\tilde{G}(\tilde{X})/dX < 1$

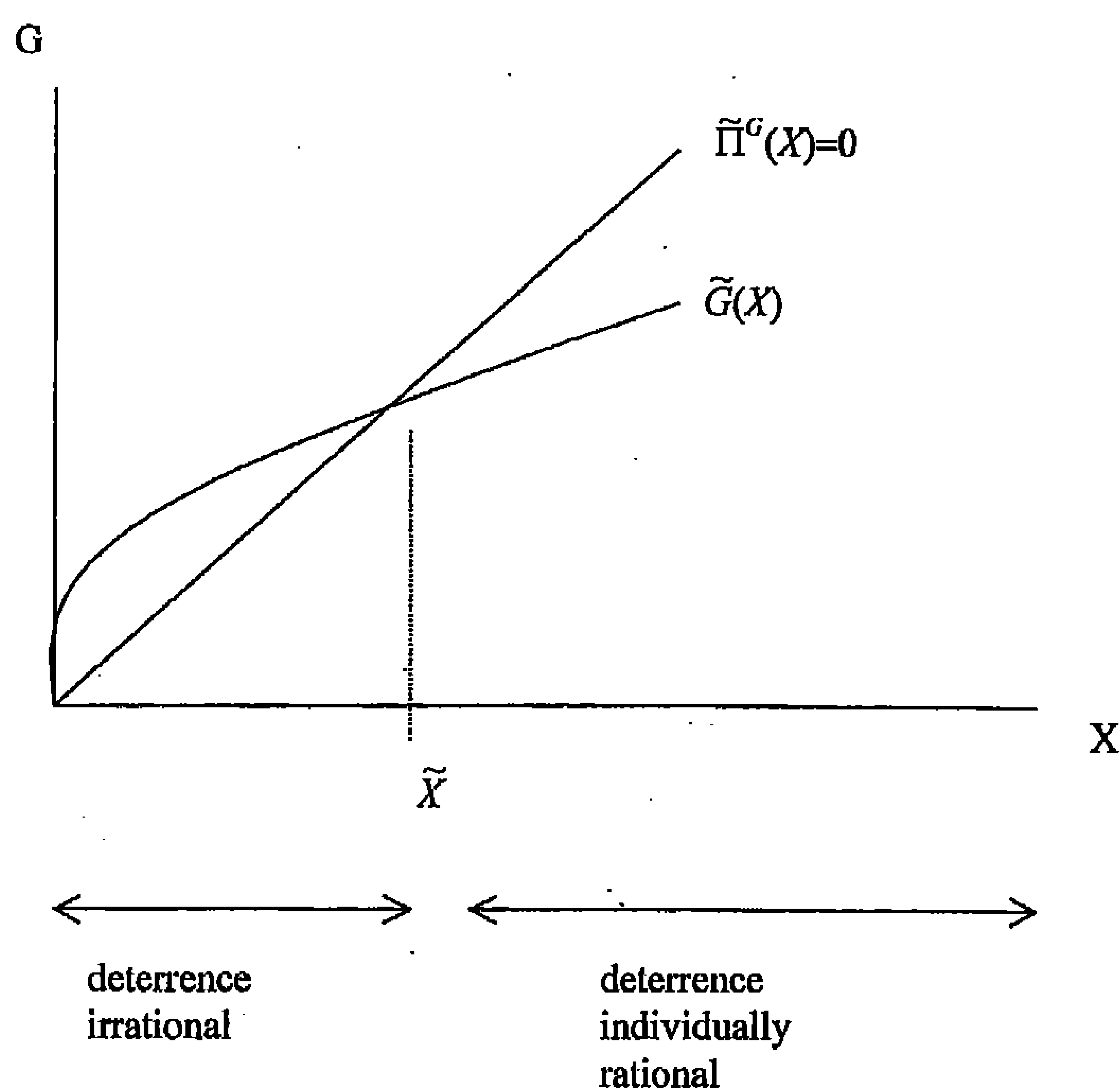
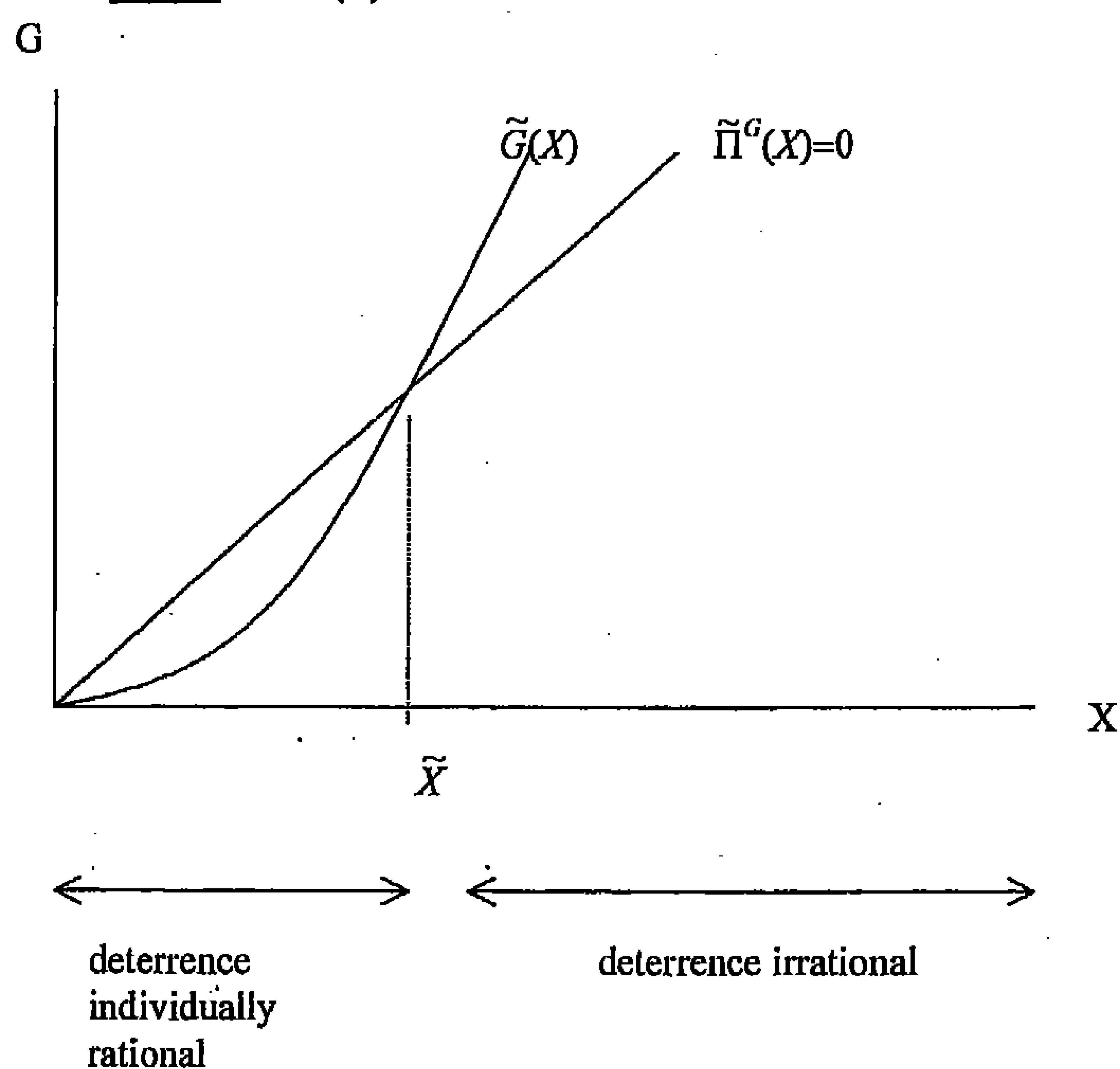


Figure 2. **The individual rationality of deterrence on the part of the government**
Case 2: $1 < d\tilde{G}(\tilde{X})/dX$



PROOF OF PROPOSITION 3. The implicit definition of $\tilde{G} = \tilde{G}(X)$ can be written more explicitly as :

$$E[\Pi^R R^*(\tilde{G},X),\tilde{G},X)] = X F(\varnothing(R^*(\tilde{G},X),\tilde{G})) - R^*(\tilde{G},X) = 0.$$

By implicit differentiation (and use of the Envelope Theorem when it comes to the numerator of the expression that follows), it is immediate that:

$$\frac{d\tilde{G}}{dX} = \frac{F(\varnothing((R^*(\tilde{G},X),\tilde{G}))}{X(f(\varnothing(R^*(\tilde{G},X),\tilde{G}))\varnothing_G(R^*(\tilde{G},X),\tilde{G}))} \geq 0.$$

[Q.E.D.]

APPENDIX 1

PROOF OF PROPOSITION 1. Assuming an interior solution so that the first-order condition is not only necessary but is also sufficient, this level of rebel expenditures is implicitly defined by:

$$Xf(\varnothing(R^*, G))\varnothing_R(R^*, G) - 1 = 0.$$

By implicit differentiation, it is immediate that

$$\frac{dR^*(G,X)}{dX} = -\frac{f\varnothing_R}{\underbrace{SOC}_{<0}} > 0,$$

while

$$\frac{dR^*(G,X)}{dG} = -\frac{X(f_0\varnothing_G\varnothing_R + f\varnothing_{RG}}{\underbrace{SOC}_{<0}}$$

whose sign is ambiguous (note that, for the SOC to hold strictly, the distribution of θ must satisfy certain regularity conditions). Here, the ambiguity stems from the cross partial derivative $\varnothing_{RG}$ (as well as on the sign of f_θ which, in the case of a distribution such as the normal density, critically depends on the value of $\varnothing$ (R,G) with respect to the mean of θ). [Q.E.D.]

PROOF OF PROPOSITION 2. By the Envelope Theorem:

$$\frac{d}{\partial X}\left[\max XF(\varnothing(R,G)) - R\right] = \frac{d}{dX}E[\Pi^R(R^*(G,X),G,X)]$$

$$= \frac{\partial}{\partial X}E[\Pi^R(R^*(G,X),G,X)] = F(\varnothing(R^\circ(G,X),G)) > 0$$

whereas

$$\frac{d}{dG}E[\Pi^R(R^*(G,X),G,X)] = Xf\varnothing_G < 0. \text{ [Q.E.D.]}$$

5. CONCLUDING REMARKS

Taking the information contained in the outcome of civil wars into account at the empirical and theoretical levels has allowed us to highlight the impact of foreign aid on the outbreak of civil wars. The level of aid plays a stabilizing role, while the uncertainty of aid has a destabilizing effect. Moreover, the empirical implementation of our theoretical model based on rent-seeking behavior allows us to go further. The stabilizing impact of aid operates through rent-seeking effect, and not necessarily a growth effect as suggested by Collier and Hoeffler (2000b) : aid, which represents an important resource for the state, leads the government to devote significant resources geared towards maintaining power. This stabilizing impact of aid also constitutes an indirect test of its fungibility: aid allows governments to reallocate their own resources, especially towards military expenditures that increase the probability of deterrence.

What are the lessons to be drawn from this paper in terms of the aid allocation process? First, the empirical results presented in this paper constitute indirect proof that aid does, in fact, represent a rent that governments (and rebels) are willing to fight for. Second, rent-seeking behavior is not necessarily a destructive phenomenon: the empirical results presented here (and their theoretical interpretation in terms of our model) suggest that it has a stabilizing effect because aid induces rent-seeking behavior; donors should therefore not necessarily be completely averse to rent-seeking activities. Third, while the existing literature has stressed that the uncertainty of aid is a key determinant of its effectiveness, our results suggest that the uncertainty of aid is also an important determinant of the outbreak of civil conflict. Donors should therefore be particularly wary of abrupt increases in the uncertainty associated with aid, and should seek to minimize these phenomena, perhaps through clearer signals to recipients, or more careful coordination in terms of aid allocation criteria.

Note that the coefficient associated with the post Cold War dummy is highly significant and indicates that it became more difficult for rebellions to succeed once the support offered by superpower confrontation by proxy vanished. Moreover, ethnic fragmentation has a positive effect, but is never statistically significant. Our results with respect to those variables that should result in an increase in the value of X also deserve comment.

A U-shaped relationship exists between the probability of a rebel victory obtaining, conditional on war breaking out, and the share of primary exports in GDP. This relationship, however, is statistically significant in but one specification out of six (column (2) when democracy and democracy squared are dropped from both the selection and the outcome equations). At low levels of primary exports, the probability of a rebel victory is therefore a decreasing function of the former, while the opposite is true at high levels of primary exports. This result mirrors that obtained in the selection equation, in which the probability of the outbreak of a civil war is first an increasing function of primary exports and then an increasing function. While primary exports therefore contribute at first to fomenting rebellion through the pure rent-seeking effect, they also increase the chance of a government victory by allowing it to increase military expenditures. At high levels of primary exports, on the other hand, the government has a strong incentive to deter rebellion, while the rebels have an increasingly large source of potential income with which to finance their rebellion.

Aid and the uncertainty in aid

Finally, we turn to the impact of the level of foreign aid and the uncertainty of aid. In the specifications presented in columns (1) to (6), aid has a negative and statistically significant impact on the probability of outbreak of a civil war in columns (2), (3), (5) and (6) (the associated p-value is equal to 0.115 in column (1) and 0.173 in column (4)). The uncertainty of aid, on the other hand, increases the probability of a civil war breaking out in all six specifications. These results are consonant with the theoretical results described in Figures 1 and 3, in which an increase in σ^2_X reduces the likelihood of deterrence obtaining while an increase in X increases the likelihood of deterrence obtaining. In terms of the outcome, only the uncertainty of aid appears to be statistically significant, and it increases the probability of a rebel victory.

population (its level) significantly reduces the probability of a rebel victory, while mountainous terrain has similar (though much weaker) impact (it is statistically insignificant in columns (4) to (6)). Moreover, geographic fragmentation has a positive and statistically significant effect on the probability of a rebel victory, which runs counter to one's a priori intuition. Second, democracy displays a U-shaped impact on the probability of a rebel victory (the relationship becomes statistically insignificant once primary exports are introduced in column (6)). Third, variables that should be associated with the cost of engaging in rebellion display what appear to be counter-intuitive signs: the growth rate of GDP per capita increases the probability of a rebel victory, while the population growth rate decreases it.

Convincing interpretations can be found for most of these somewhat surprising results. First, the negative impact of population size and mountainous terrain on the probability of a rebel victory, which might a priori be expected to increase the potential area of operations of the rebels and to facilitate their dissimulation from government forces (in both human and geographic terms) may simply indicate that, while these factors prolong the rebellion, they have the opposite effect on its eventual outcome. To whit: rebels may be isolated in remote mountainous areas, which facilitates their survival, but eventually they give up when divorced from low-lying urban areas, which they must occupy if they are to claim power. Similarly, the positive coefficient associated with the dispersion of the population suggests that, while countries with less concentrated populations are more subject to war per se, population concentration improves the chances of a rebel victory, since it allows them to organize more easily, to obtain aid from the population more readily, and to increase the scope of their activities.

Second, "full" democracies and autocracies may indeed be less well-equipped (in the formal military sense, as well as in ideological terms) than "semi-democracies" (the latter category of countries being more "fragile" institutionally) to deal successfully with an armed rebellion, once it breaks out.

Third, the growth rate of GDP may be associated with higher levels of (when this is interpreted in inter-temporal terms) leading, as in our simple example at the conclusion of the theoretical section, to an increase in the probability of a rebel victory. Population growth, on the other hand, may simply be an additional proxy for low levels of development associated with low levels of X .

specification is called for, and that it would be inappropriate to estimate using a two-part model approach (which assumes that the two equations are independent). Since our theoretical model is fundamentally based upon a two-stage decision process which corresponds to this empirical procedure, the statistical significance of the estimated value of ρ constitutes a first important test of the validity of our theoretical construct.

Given our previous remarks concerning the thorny identification question in selection models, we proceed on an empirically-motivated basis. First, we attempt to estimate the most general model possible (while ensuring, through maintained exclusion restrictions in the outcome equation, that the model is identified). We then carry out a series of encompassing tests on a number of variables in order to improve the statistical fit of our specification.(18) In the Table, we present the p-values associated with these encompassing tests, the X^2 statistic associated with the regression, the p-value associated with our estimate of ρ, as well as the predictive power of the model, evaluated at different predicted probability thresholds. The results presented in columns (1) to (6) show that our estimated values of ρ are always different from zero at the usual levels of confidence : this provides strong evidence that our theoretical model is on the right track in terms of its suggesting a selection specification *per se*.

The selection equation (outbreak of civil war versus peace) is based on our earlier specifications estimated independently from the outcome equation (note that errors in the specification of the outcome equation may be transmitted back to the parameter estimates in the selection equation through the non-zero correlation that exists between the two disturbance terms). The growth rate of income per capita is never statistically significant and is therefore dropped from the specification. Moreover, depending on the choice of explanatory variables in the second stage (the outcome equation), the statistical significance of democracy and democracy squared vary. For them to be significant in the outbreak equation, they must necessarily be included in the outcome equation.

What determines the outcome ?

In the second stage, which corresponds to the outcome of the war, conditional on its breaking out, a number of potential puzzles arise. First,

substantial number of observations, including twelve wars that end in a government victory and six that end in a rebel victory. As with Table 2, the results are significantly modified, because of the nature of remaining sample and not because of omitted variable bias. In the case of civil wars ending with a government victory, the only statistically significant variables are initial population, geographic fragmentation, democracy, the post Cold War dummy and the inequality in the distribution of land ownership. Aid and the uncertainty of aid have no impact on the probability of this category of war appearing. For civil wars that end in a rebel victory, the statistically significant explanatory factors are the growth rate of income per capita, ethnic fragmentation, aid and aid-squared. Previously significant variables (primary exports, duration of peace and the uncertainty of aid) vanish, statistically speaking, once the inequality of land ownership is added to the specification. The point at which aid increases the probability of the outbreak of a civil war that ends with government victory is relatively high (11.6% as a percentage of GDP), and only four countries fall in this category (Jordan, Mali, Mauritania and Somalia). In the reduced sample used in column (5), aid therefore has an overwhelmingly stabilizing impact. While the results presented in column (5) are interesting, they are very much the product of sample selection, and we are loath to draw conclusions based on such a particular subsample of countries.[17] We therefore prefer to fall back on the basic specifications presented in columns (1) to (4), based on a broader sample of countries (and civil wars) which appear to us to be more representative in terms of the impact of aid and the uncertainty in aid.

Based on our theoretical model, it is clear that interpretations of the multinomial specification are, at best, tenuous. What seems clear, is that aid uncertainty affects positively outbreak of war ending with victory of rebels. But the empirical procedure does not allow one to ascertain whether this is due to an increase in the probability of a civil war breaking out, or an increase in the probability of victory, conditional on the state of civil war.

Selection specification results

In Table 4, we present empirical results corresponding to the selection specification, estimated by Maximum Likelihood. Note that a statistically significant value of ρ, the correlation between the disturbance terms in the selection and outcome of war equations, indicates that a selection

terms of its interpretation through the analytical lens of our theoretical model.

Multinomial logit results

Table 3 presents empirical results corresponding to the multinomial logit specification. The explanatory variables are constituted by those variables included in our benchmark results of Table 1 (column (8)), as well as aid and the uncertainty of aid as described above. It is striking in the results presented in column (1) of Table 3 that all of the variables that stem from our benchmark specification significantly increase the probability of a civil war with a government victory obtaining, with the notable exception of income per capita growth, duration of peace, and the neighborhood dummy. On the other hand, the probability of a civil war with a rebel victory is solely a function of primary exports and the duration of peace.

Of course, the unbalanced nature of our data -there are only 15 civil wars that end with a rebel victory versus 39 that end with a government victory- precludes obtaining satisfactory predictive power. At the 30 percent predicted probability threshold, only 20% of civil wars (irrespective of their outcome) are reliably predicted by the model.

Columns (1) to (5) present results based on the various specifications suggested by a series of encompassing tests. In columns (2) to (4), we drop the growth rate of income per capita, in column (3) we add the population growth rate, while in column (4) we add the post Cold War dummy. The basic results do not change appreciably, apart from ethnic fragmentation becoming statistically indistinguishable from zero. In terms of foreign aid, the four specifications presented in columns (1) to (4), display a statistically insignificant coefficient associated with the level of aid, irrespective of outcome. The uncertainty of aid in columns (1) to (4), on the other hand, has a statistically significant impact on the probability of one observing the outbreak of a civil war with a rebel victory, while it does not affect the probability of one observing a civil war that ends with a government victory.

In column (5), we introduce the inequality in the distribution of land ownership, again on the basis of encompassing tests. As was the case with the results presented in Table 2, adding this variable leads to loss of a

correspond to the outbreak of civil war, and in which one may therefore control for sample-selection bias, which must surely exist if our theoretical model is a fair representation of reality.[16]

There are advantages and disadvantages to both approaches. The selection specification is clearly a faithful empirical representation of the theoretical model presented in section 3, in that the government first determines whether it is optimal to deter the rebels or not, and then awaits the outcome of the war, conditional on it not being optimal to engage in deterrence. This faithfulness to the theoretical model is tempered, however, by the absence of clearcut exclusion restrictions, stemming from the theoretical model, which would allow one a priori to identify the parameters of the outcome equation (there must be variables included in the selection equation -the war/peace probit- that are excluded from the outcome equation for the system to be identified). As should be clear from inspecting the expressions in our theoretical model corresponding to the probability of a government victory (at the equilibrium) and the determinants of the threshold value of X such that the government is indifferent between war and deterrence, any variable that appears in one expression will appear in the other (both expressions involve the functions $\varnothing(.)$ and $F(.)$).

In the multinomial logit approach, on the other hand, the problem of finding adequate exclusion restrictions is moot (the same variables must be included as determinants of each outcome), but the usual interpretation of this specification in terms of a random utility model (with a rational agent choosing the alternative that yields the highest expected utility) is far from the theoretical model : the government clearly does not "choose" a rebel victory as its optimal outcome ! Moreover, in terms of our theoretical model, the hypothesis of the independence of irrelevant alternatives (IIA) that is often criticized in the context of multinomial logit models is clearly not satisfied if the optimization problem faced by the government is of the form suggested by our theoretical model.

Given that there are good theoretical reasons to choose the selection specification (and poor empirical ones) and good empirical reasons to choose the multinomial logit specification (and poor theoretical ones), we estimate both. Coherence in the results obtained with the two specifications will therefore constitute our informal litmus test, although we will clearly (subject to the identification problem) prefer the selection specification in

ownership results in the loss of many observations corresponding to the outbreak of civil war (Burundi, Congo, Algeria, Morocco, Nigeria, Papua New Guinea, Rwanda, Sierra Leone, Chad and Zimbabwe), with respect to the initial results. For this subsample of countries, aid has a stabilizing effect, in the terms of the outbreak of civil war, when it is introduced in levels (and for all but the highest values of aid) while the uncertainty of aid has a destabilizing effect (for all but the highest values of uncertainty aid).

While the relatively high p-values associated with the uncertainty of aid in the results presented in columns 1 to 3 of Table 2 do not allow one to come down squarely in favor of a given interpretation, its unambiguously positive sign does suggest that the uncertainty of aid plays a destabilizing role in that it increases the probability of civil war. Of course, the simple empirical specification presented in Table 2 does not correspond to a particular theoretical model. It does suggest, however, that we are in the case corresponding to Figures 1 and 3 of our theoretical model in which an increase in the uncertainty of aid reduces the likelihood of deterrence obtaining and an increase in aid reduces the probability of outbreak of civil war. We now turn to an empirical specification that mirrors our theoretical approach more closely and should allow us to test its empirical implications more rigorously.

(Slightly) more sophisticated discrete choice methods

One of the merits of the theoretical model presented in section 3, as well as of the basic theoretical constructs given by the various incarnations of the Grossman model, is that they allow one to bring the outcome of the civil war into the empirical picture. Roughly speaking, there are two distinct empirical roads that can be followed once one moves beyond a simple two-state specification (outbreak of civil war or peace).

The first approach involves a multinomial logit specification in which the outcome of the game between the government and the rebels yields three potential outcomes: peace (0), war with a government victory (1), and war with a rebel victory (2). The second involves the estimation of a two-stage sample selection specification in which the first stage is constituted by a war/peace probit, and in which the second stage is constituted by an outcome probit, estimated on the sub-sample of observations that

Introducing the uncertainty in aid modifies the results concerning the growth rate of per capita income, which becomes statistically insignificant (the p-value associated with this variable in the last column of Table 1 was equal to 0.122). In column (2) of Table 2 we therefore drop the growth rate of per capita income: the uncertainty in aid then becomes statistically significant at the 10% confidence interval. The coefficient in question remains positive and the point estimate does not change much.

These two specifications are subject to a first battery of robustness checks on the basis of encompassing tests (presented in the lower portion of the Table), which allow one to assess whether there is an omitted variables problem. The results of these tests suggest that only the inequality in the distribution of land ownership is statistically different from zero, and that an increase in this form of inequality increases the probability of outbreak of civil war. Adding this variable does, however, modify the preceding results: income per capita (in levels), social fractionalization, the duration of peace and the "neighbor's war" dummy all become statistically indistinguishable from zero. Moreover, the post Cold War dummy becomes negative and statistically significant.

Finally, a quadratic (U-shaped) relationship appears between the probability of the outbreak of civil war and aid, whereas another quadratic relationship (in this case, an inverted-U) appears between the probability of outbreak and the uncertainty of aid. Note, however, that only five countries belong to the upward-sloping portion of quadratic relationship in the level of aid (Guyana, Jordan, Mali, Mauritania and Somalia): the relationship is therefore dominated by its downward-sloping portion. Similarly, only four countries belong to the downward-sloping portion of the quadratic relationship in the uncertainty of aid (Jordan, Mauritania, Nicaragua and Somalia). Uncertainty in aid therefore essentially increases the probability of the outbreak of civil war.

The changes with respect to the previous results induced by introducing the inequality of land ownership is not due to correcting for omitted variable bias. Rather, it stems from a reduction in sample size. Indeed, estimating the specification given in column (2) using the same sample as that used in the last column of Table 2 yields similar results. Which countries (and in particular, outbreaks of civil war), when excluded, lead to these results? Including the inequality in the distribution of land

4. EMPIRICAL RESULTS AND CONCLUSIONS

Constructing a measure of the uncertainty of aid

Lensink and Morrissey (1999) consider the impact of the uncertainty of aid on growth and show that while the instability of aid has no effect on growth, the uncertainty associated with aid significantly decreases growth. Moreover, introducing the uncertainty of aid into their specification yields a positive impact of the level of aid on growth, which was otherwise statistically indistinguishable from zero.

The key to their results is the distinction between instability and uncertainty. Instability is defined as a deviation with respect to a deterministic trend. Uncertainty, on the other hand, is defined as the standard deviation of the residuals in a forecasting equations. In terms of the theoretical model with uncertainty concerning X presented in section 2, it is the latter concept that is of interest here as the standard deviation of the residuals from the forecasting equation is a good proxy for σ^2_X (the known variance of the distribution of X), whereas deviations with respect to a deterministic trend represent observed prediction errors due to deviations of the realized value of X with respect to its predicted value. Following Lensink and Morrissey (1999), we consider the following auto-regressive aid forecasting equation :[15]

$$AID_t = a + \beta\, AID_{t-1} + \delta\, AID_{t-2} + \varepsilon_t$$

In what follows, our measure of the uncertainty of aid will therefore be constituted by the standard deviation of the residuals of this forecasting equation estimated for each country in the sample.

Introducing the uncertainty of aid into the benchmark specification

In Table 2 we present empirical results obtained by introducing the uncertainty of aid into our benchmark specification. In column (1), the results are similar to those presented in column (8) of Table 1. The uncertainty of aid is statistically insignificant (p-value = 0.136) although it is positive (it increases the probability of war breaking out). The level of aid remains statistically indistinguishable from zero, although the sign of the coefficient changes (from positive to negative).

$$\max_{\{G\}} X[1 - F(\Psi(X))] - G,$$

where the obvious solution is given by $G^* = 0$. Substituting this value into the government's objective function yields the government's expected payoff, in the case of war, which is simply equal to

$$E[\Pi^{G*}] = X[1 - F(\Psi(X))].$$

In order to determine whether an increase in X increases or decreases the probability of peace, consider the difference between the government's payoff at the optimum in the case of war $E[\Pi^{G*}]$, and its certain payoff in the case of deterrence Π^G. Taking the derivative of this expression with respect to X then yields the immediate result that

$$\frac{d}{dX}[\tilde{\Pi}^G - E[\Pi^{G^\circ}]] = \frac{d}{dX}(X[1 - F(\Psi(X))] - z + \Psi(X) - X[1 - F(\Psi(X))])$$

$$= \frac{d}{dX}(\Psi(X) - z) = \Psi'(X) = \frac{dR*}{dX} > 0,$$

which implies that the likelihood of peace is an increasing function of X. Similarly, it is immediate that, in the case war, the probability of a rebel victory at the equilibrium $(F(\Psi(X)))$ is an increasing function of X, since

$$\frac{d}{dX}F(\Psi(X)) = f(\Psi(X))\Psi'(X) > 0.$$

In this extremely simple case, the probability of a rebel victory therefore increases as we move to the right from $X = 0$, until it attains a maximum just before reaching the limit value $\tilde{X}$ where deterrence becomes optimal for the government; thereafter, the probability of a rebel victory falls to zero, since the government will choose to deter agression.

and the FOC that implicitly defines optimal rebel expenditures as a function of government expenditures and the parameter z can be written as

$$X f(R^* - G + z) - 1 = 0.$$

Note, for the FOC to be sufficient as well as necessary, that it must be the case that $f_\theta < 0$ (the SOC $Xf_\theta < 0$ will then be satisfied strictly; the preceding property corresponds, for example, to a normal density with zero mean, truncated at zero from below). By implicit differentiation, it is immediate that :

$$\frac{dR^*}{dX} = -\frac{f(R^* - G + z)}{f_\theta(R^* - G + z)} > 0 \quad \frac{dR^*}{dG} = -\frac{Xf_\theta(R^o - G + z)}{Xf_\theta(R^* - G + z)} = 1,$$

$$\frac{dR^*}{dz} = -\frac{Xf_\theta(R^* - G + z)}{Xf_\theta(R^* - G + z)} = -1,$$

For this extrémely simple case, it follows, by interpreting the three preceding comparative statics results as a set of differential equations, that the solution to the rebels' problem takes the form

$$R^* = G - z + \Psi(X), \quad \Psi'(X) = dR^* / dX > 0,$$

where we ignore constants of integration.(14) Substituting into the rebels' objective function then yields the condition that defines the level of government expenditures such that the rebels are deterred,

$$E[\Pi^R] = XF(\Psi(X)) - \tilde{G} + z - \Psi(X) = 0,$$

which yields the explicit solution

$$\tilde{G} = XF(\Psi(X)) + z - \Psi(X),$$

Substituting into the government's (certain) payoff in the case of successful deterrence then yields :

$$\tilde{\Pi}^G = X - \tilde{G} = XF(\Psi(X)) - z + \Psi(X).$$

In the case of war, direct substitution of the rebels' optimal response R^* into the government's objective function yields the following optimization program for the government

$F(\varnothing(R^*(G^*(X),X),G^*(X)))$

Note that the comparative statics with respect to X of the probability of a rebel victory are ambiguous, for the fundamental reason that the sign of $\partial R^\circ(G,X)/\partial G$ is a function of the cross partial derivative $\varnothing_{RG}$.

What conditions would ensure unambiguous comparative statics on the probability of rebel success? Differentiating the probability of rebel success (conditional on the outbreak of war) yields:

$$\frac{d}{dX}F(\varnothing(R^\circ(G^\circ,(X),X),G^\circ(X))) = \left[\left(\frac{\partial R^*}{\partial G}\frac{\partial G^*}{dX} + \frac{\partial R^*}{\partial X}\right)\varnothing_R + \frac{dG^*}{dX}\varnothing_G\right] f.$$

As noted above, the sign of this expression is ambiguous. However, for the simple case where the cross partial derivative is zero ($\varnothing_{RG} = 0$, which implies that $\partial R^*/\partial G$ vanishes), the probability of a rebel victory will be decreasing in X when $\varnothing_R/\varnothing_G < (dG^* / dX)/(dR^* / dX)$, that is, the ratio of the "marginal products" of expenditures is smaller than the inverse of the corresponding ratio of the marginal impacts of X on expenditures at the equilibrium. An increase in $\sigma_X{}^2$, under the same conditions, will increase the probability of a rebel victory.

As with the comparative statics of the probability of a rebel victory with respect to X, the comparative statics with respect to a change in some other parameter that affects either the contest function or the distribution of the random variable (or both) is also ambiguous. It should be stressed that this ambiguity is a fundamental feature of such game-theoretic models, in that it will always depend on whether government and rebel military expenditures are strategic substitutes or strategic complements.

A simplified example

As an illustration of the mechanics of the model in action, consider the following extremely simple case. Let $\varnothing(.) = R - G + z$, where z is a parameter, and let θ be distributed according to the p.d.f. $f(\theta)$. Then the rebels' objective function is given by
$E[\Pi^R] = XF(R - G + z) - R,$

the negative exponential form $U^i = -\exp\{-\Pi^i\}$, i = G, R, and that X is distributed $N(\mu_x, \sigma^2_x)$ (we shall assume in what follows that X and θ are uncorrelated). From the usual property of the moment-generating function of the lognormal density, we know that

$$\int_{-\infty}^{+\infty} -\exp\left\{-X\right\} N(\mu_x, \sigma^2_x)\, dX = -\exp\left\{-\mu_x, +_x = \frac{\sigma^2_x}{2}\right\},$$

Taking the increasing monotone transformation z = - ln (-y) then allows one to work with payoffs (contingent on victory or defeat) that are solely functions of the mean and variance of X. For the rebels, for instance, this means that their expected payoff in the case of victory can be written as:

$$W^R \text{ (rebel victory)} = \mu_x = \frac{\sigma^2_x}{2} - R$$

Their (unconditional) expected payoff is therefore given by

$$E[\Pi^R] = \left(\mu_x - \frac{\sigma^2_x}{2}\right) F(\varnothing(R,G)) - R$$

In practice, this simply means that we must replace X in all of those expressions in which it appears by $Y = \mu_x - \sigma_x^2 / 2$. Figures 1 to 4 are still valid : it suffices to replace X on the horizontal axis with the value of the variable $Y = \mu_x - \sigma_x^2 / 2$. An increase in σ_x^2 therefore has the same effect as a decrease in Y. In Figure 3, in which peace is maintained for relatively high values of Y whereas civil war breaks out when it is low, an increase in σ_x^2 increases the risk of conflict (the opposite would be true in Figure 4).

Comparative statics of the probability of rebel victory

In the case of war, its outcome is uncertain, and the rebels win with probability

PROPOSITION 5 :

(i) for $0 < dE[\Pi^{G*}(\hat{X})]/dX < d\tilde{\Pi}^{G}(\hat{X})dX < 1$, war breaks out when $X < \hat{X}$;

(ii) for $d\tilde{\Pi}^{G}(\hat{X})dX < 0 < dE[\Pi^{G^{\circ}}(\hat{X})]/dX$, war breaks out when $X \geq \hat{X}$.

PROPOSITION 5 (i) corresponds to situations in which $0<d\tilde{G}(\hat{X})/dX<1$, for $\tilde{\Pi}^{G}(X)$ to be increasing in X when it crosses the horizontal axis.(12) This case is illustrated in Figure 3. For $1<dG(\hat{X})/dX$, in which case $\tilde{\Pi}^{G}(X)$ is decreasing in X when it crosses the horizontal axis, PROPOSITION 5 (ii) obtains. This is illustrated in Figure 4.(13)

Given the parameterization of the model, an increase in X can have two distinct effects on the probability of the outbreak of civil war. When $0<d\tilde{G}(\hat{X})/dX<1$ an increase in the rent will decrease the probability of outbreak. The opposite is true when $1 < d\tilde{G}(X)/dX$. In other words, if an increase in the rent entails a less than proportional increase in the level of government military expenditures necessary to achieve deterrence, it decreases the likelihood that civil war will break out. The intuition is that when the marginal increase in the cost of ensuring deterrence is greater than the increase in the rent itself, the government will rationally find it in its interest to deter. The opposite is true when the necessary increase in military expenditures is more than proportional to the increase in aid.

The case represented in Figures 1 and 3 is therefore particularly interesting: we are in the presence of a simple theoretical model, based on rent-seeking behavior, in which rent-seeking behavior has a stabilizing effect. The model developed above is also reminiscent of Gershenson and Grossman in which stabilizing rent-seeking behavior can also obtain. The difference is that there is no need here to differentiate between the values ascribed to the rent by the government and the rebels, respectively, in order to obtain the result: a more careful parameterization of the stochastic process that leads to victory is the key.

Introducing uncertainty into the model

Uncertainty in X is easily introduced into the model. For simplicity, assume that the preferences of the risk-averse rebels and government take

$$\max_{\{G\}} X \int_{\varnothing(R,G)}^{\bar{\theta}} f(\theta)\, d\theta - G = \max_{\{G\}} X \left[1 - F(\varnothing(R^{\circ}(G,X)), G)) \right] - G,$$

where we have substituted $R^*(G,X)$ directly into the government's objective function. Let $G^* = G^*(X)$ denote the solution to this problem.

Let the government's expected payoff at the optimum be denoted by $E[\Pi^G]$. By the Envelope Theorem, it is then immediate that:

PROPOSITION 4 :

$$\frac{dE[\Pi^G(X)]}{dX} = \frac{\partial E[\Pi^G(R^*(X)]}{\partial X} = 1 - F - Xf\varnothing_R \frac{\partial R^*}{\partial X}.$$

The elements of the last expression are of course evaluated at $G^* = G^*(X)$ and $R^* = R^*(G(X), X)$. Since we showed above (PROPOSITION 1 (i)) that $dR^{\circ}/dX > 0$, it follows that, at the very least, $dE[\Pi^G(X)]/dX < 1$ (it could even be negative). Moreover, it is reasonable to pose that the solution to the government's optimization problem yields a $G^* = G^*(X)$ such that $G^*(0) = 0$ (if there is no "pie" to fight for, the government will not fight for it!). Another way of putting this is that if there existed a value of X below which $E[\Pi^G(X)]$ were negative - this level of X would by construction be below X - the government would find it irrational both to deter and to fight: it would therefore have given up a priori and would not be the government in power. Whether peace endures (through deterrence) or whether civil war breaks out then depends crucially on the relative slopes (with respect to X) of $E[\Pi^G(X)]$ and $\Pi^G(X)$.

We will confine our discussion in what follows to cases in which $E[\Pi^G(X)]$ is strictly increasing in X.(11) Let $\hat{X}$ denote the value of X (assume that this is unique) that satisfies the equation :
$E[\Pi^{G*}(\hat{X})] - \Pi^G(\hat{X}) = 0.$

We then have the following PROPOSITION :

For the policy of deterrence to be individually national for the goervnment - that is, at least as good as handing over the keys to presidential palace to the rebels without a fight, which we assume corresponds to a reservation level of the government payoff normalized to zero - the (certain) payoff to the government in the case of deterrence must be positive. If we assume that there exists only one value of X such that $X = \tilde{G}(X)$ and,[9] moreover, if we assume that the function $\tilde{G}(X)$ crosses the 45 degree line form above at this point, then it will be individually rational for the government to engage in deterrence when $X \geq \tilde{X}$.[10].

Again, confining oneself to unique solutions (with positive $\tilde{X}$) to the equation $X = \tilde{G}(X)$, when $\tilde{G}(X)$ crosses the 45 degree line from below, then it will be rational for the government to engage in deterrence when $X \leq \tilde{X}$. Of course, whether $\tilde{G}(X)$ crosses the 45 degree line form above or from below depends upon the sign of the second derivative of $\tilde{G}(X)$ whith respect to X, a datum that cannot be signed unambiguously.

We will denote the government's (certain) payoff in te case of deterrence by $\tilde{\Pi}^G(X) = X - \tilde{G}(X)$. Given the previous discussion, $\tilde{\Pi}^G(X)$ will be increasing in X at $X = \tilde{X}$ when $0 \leq d\tilde{G}(\tilde{X})/dX < 1$ (G(X) crosses the 45 degree line form above), and deterrence will be individually rational for $X \geq \tilde{X}$ (the converse will be true when $1 \leq d\tilde{G}(\tilde{X})/dX$). This discussion is illustrated in Figures 1 and 2, which are drawn for the (reasonable) assumption that $\tilde{\Pi}^G(0) = 0$.

War or peace ?

Of course, individual rationality is not he same thing as optimality. In order to ascertain whether it is optimal for the government to engage in deterrence, we must consider the solution to the problem when civil war obtains with non-zero probability. A comparison of the government's expected payoffs in the two cases (war and deterrence) will then yield the optimal policy.

In the case where civil war obtains with non-zero probability, the government's optimization problem is given by :

PROPOSITION 2 :

(i) $\frac{d}{dX}\left[\max_{\{R\}} XF(\varnothing(R,G)) - R\right] > 0$;

(ii) $\frac{d}{dG}\left[\max_{\{R\}} XF(\varnothing(R,G)) - R\right] < 0$;

Proof: see APPENDIX.

These two expressions, which follow in a straightforward manner from the Envelope Theorem, simply mean that, at the optimum (for a given level of government expenditures) :

(i) an increase in X increases the rebel's expected welfare, whereas (ii) an increase in G decreases it.

Determining the level of government military expenditures that ensures deterrence

Since the rebels' payoff, at the optimum, $E[\Pi^R(R^*(G,X)G,X)]$ is unambiguously decreasing in G, it follows (as long as $E[\Pi^R(R^*(0,X),0,X)]>0$, which should be trivially true) that there exists a limit value of G, which we shall denote by $\tilde{G}$, such that $E[\Pi^R(R^*(G,X),G,X)]\leq 0, \forall\, G \geq \tilde{G}$. This limit value $\tilde{G}=\tilde{G}(X)$ is of course implicitly defined by $E[\Pi^R(R^*(\tilde{G},X),\tilde{G},X)]=0$. By implicit differentiation, we then have the following result :

PROPOSITION 3 : $d\tilde{G}/dX\geq 0$.

Proof : see APPENDIX.

PROPOSITION 3 means that the level of government military expenditures that ensures deterrence is an increasing function of X.

The rebels' optimal response

Consider a standard framework in which the government first chooses its level of military expenditures, followed by the rebels. Since peace is the most frequently observed outcome in the data, we begin by considering the case of deterrence. In order to do so, we must nevertheless consider the optimal response of the rebels for the case where war obtains : for the rebels to be deterred, their expected payoff, if they engage in warfare, must be less than the reservation payoff they obtain from remaining on the sidelines (in order to lighten notation, we normalize this reservation payoff to zero).

For a given level of G, the rebel's optimal choice of R when there is war is of course determined as :

$$(1)\ R^*(G,X) = \underset{\{R\}}{\arg\max}\ X \int_{\underline{\theta}}^{\varnothing(R,G)} f(\theta)\, d\theta - R = \underset{\{R\}}{\arg\max}\ X\, F(\varnothing(R,G)) - R.$$

where we shall write $E\ \Pi^R\ (R,G,X] = XF(\varnothing(R,G))-R$ in what follows. We then have the following PROPOSITION :

PROPOSITION 1 :

(i) $dR^*\ (G,X)/dX > 0$, (ii) sign $[dR^*\ (G,X)/dG]$ ambiguous.

Proof: see APPENDIX.

The first comparative statics result is easy to interpret : it simply represents the pure "rent" effect of X, which stimulates the rebels to engage in more intense warfare in order to appropriate a larger pie. The second result should come as no surprise, and simply indicates, in the parlance of Industrial Organization, that rebel and government expenditures can be either strategic substitutes or strategic complements, hence the ambiguous sign. What is clear, on the other hand is that :

uncertainty in X can readily be introduced into the analysis, and in which the distinction between the outcome (government or rebel victory) and the probability of that outcome are clearly distinguished. Finally, and most importantly, the model must lead to a clearly defined empirical procedure that can be implemented, given the data at hand.

An alternative model

Preliminaries

Let the "contest decision" function be given by $\varnothing(R,G)$, where $\tilde{G}$ are government military expenditures and $\tilde{R}$ represents expenditures by the rebels. A rebel victory obtains when $\varnothing(R,\tilde{G}) > \theta$, where θ is the realization of a random variable. This random variable represents stochastic elements that affect the outcome of the civil war, independently of the relative forces in presence. These may include unexpected help to the rebels on the part of villagers, the intervention of outside forces, or other random events, such as the weather or crop failures. We pose $\varnothing_R > 0$, $\varnothing_{RR} \leq 0$, $\varnothing_G < 0$, $\varnothing_{GG} \geq 0$.(8) For a given value of θ, our assumptions imply that an increase in government (rebel) expenditures decreases (increases) the likelihood of a rebel (government) victory, although there are diminishing marginal returns.

The random variable θ is assumed to be distributed according to the probability density function $f(\theta)$ over the interval $[\underline{\theta},\bar{\theta}]$, and let $F(\theta)$ denote the corresponding cumulative density. Consider now the probability of a rebel victory; this is given by :

$$\Pr[\varnothing(R,G) > \theta] = \int_{\underline{\theta}}^{\varnothing(R,G)} f(\theta)\, d\theta = F(\varnothing(R,G)).$$

This last expression is reminiscent of the formalization adopted by Grossman, although this is now constructed from first principles (instead of being posed as an *ad hoc* parametric form) in which the role played by the (deterministic) relative power of the two adversaries ($\varnothing(R,G)$) and the stochastic element inherent to civil war (the random realization of θ) are clearly distinguished.

which is quite similar to the Grossman specification). The point is simply that, if θ is a true random variable, and if the outcome depends upon the realization of θ then, by the definition of a cumulative density, θ will have been integrated out and should not appear in the expression that yields the probability of a government victory (the same is true if $f(\theta)$ is affected by G and R).

If, on the other hand, we take θ to be a (non-stochastic) parameter, then it is quite possible that the probability of a government victory takes the form assumed by Grossman, but the model lacks an explicit condition that tells us when (given the realization of some other random variable) the government wins and the government loses. In order to have a model in which (a) war obtains (it being, *ex ante*, in the interest of the rebels to start a war and in the interest of the government not to deter it) and (b) the government nevertheless wins (the victory being determined by the realization of a random variable) we need to model both elements (the condition that determines the outcome and the stochastic nature of war) explicitly. This is done in the model presented below.

A final issue concerns the modeling of uncertainty in X. Given that the behavior of the government and rebels is modeled in terms of expected payoffs, where the expectation is taken with respect to the outcome of the conflict, it is somewhat puzzling to refrain from taking expectations with respect to the value of X. As such, one needs a model in which uncertainty concerning X can be easily and explicitly taken into account. This particularly important in the context of the aid and civil war literature, since a number of authors have found that there is a statistically significant relationship between the uncertainty of aid, and economic growth.

In summary, while the Grossman model provides a useful tool for analyzing the link that may exist between aid and civil war, it suffers from a number of fundamental *lacunae* that render its use impractical in empirical applications. These *lacunae* stem from limitations in the data that are available in order to test its implication, as well as from problems in terms of the formalization itself. More explicitly, because of data limitations, one needs a model in which three simple outcomes can obtain (peace, government victory, rebel victory). The structure of the model must be such that the distinction between permanent rebel victories and never ending conflict is not the crux of the analysis since this distinction cannot be satisfactorily captured by the data. One also needs a model in which

The stochastic structure of the model

These empirical considerations suggest that the structure of the theoretical model itself suffers from an excess of simplicity. We focus on two points : (i) the contest function and the fundamentally non-stochastic nature of the parameter θ, and (ii) "true" uncertainty concerning the value of X.

While in the later incarnation of the model (Grossman, 1999), θ was explicitly referred to by Grossman as a random variable, the earlier versions of the model (Grossman, 1991, 1992, 1999) relegate it to the status of a true (non-stochastic) parameter, that represents the relative efficiency of rebel military expenditures.(7)

Taking the second version of the Grossman model in which θ is assumed to be a random variable, and given that the contest function is assumed to be the probability of government victory (and hence a cumulative probability density function), the issue at hand is the following: with respect to what random variable is one integrating in order to obtain the probability of government victory as a function of government and rebel military expenditures?

This question highlights that the contest function is necessarily based on two elements : (i) a condition which tells us who wins and who loses as a function of the relative levels of military expenditures and the realization of a random variable (otherwise the outcome would be deterministic and the model would break down), and (ii) a random variable that represents the stochastic element inherent in civil war. If θ is a "true" random variable and its probability density function is not affected by the values of military expenditures (let θ be distributed according to the p.d.f. $f(\theta)$ over the interval $[\underline{\theta}, \bar{\theta}]$), and the government wins when some condition that is a function of G, R and θ is satisfied, say, $V(G,R) < 0$, then the appropriate integral would be given by

$$\pi = \int_{\underline{\theta}}^{V(G,R)} f(\theta)\, d\, \theta = F(V(G,R))$$

At issue here is not the functional form of the Grossman contest function (indeed, if $V(G,R) = G/(G+R)$ and θ were distributed according to the uniform density over the interval [0,1], we would get $\pi = G/(G+R)$

rebel victory or never ending conflict) are possible, involves ascertaining whether a civil war has ended or not. While it is relatively straightforward to determine (with the usual dose of subjective judgement) whether the government or the rebels won a given civil war, declaring that it is over or is continuing (never ending), on an objective basis verges on the impossible. In terms of the 30 countries where more than one war occurred (out of the 51 countries in our basic dataset where at least one civil war obtained), criteria must be selected that allow one to classify a given civil war as the continuation of the previous conflict or as an entirely new one. The time between the two conflicts is one possible criterion, as are the parties to the conflict and the issues at stake. Of necessity, this classification is extremely arbitrary, and the risk of misclassification is high. A model which ends up focusing on a distinction in terms of outcome that is extremely difficult to quantify is hard to test *per se*.

Victorious governments

The second major empirical problem one faces when using the Grossman model to analyze the determinants of civil war is that permanent government victories do not arise in the model (in the case where $X_G/X_B < 2\theta$ and X_B/X_G, the government may win with non-zero probability, but the war will continue until the rebels win, at which point it ends permanently). Yet, of the 103 civil wars identified by Chauvet (2001), 76 (74%) ended with a government victory. Most of these cannot be classified as "never ending" (which brings us back to the previous point). Three quarters of the civil wars that obtain in practice should therefore never occur according to the Grossman model (although one can reinterpret the model in terms of changing values of X_G and X_B in the interim in order to explain a government victory as a dramatic increase in X_G/X_B, after the war got underway - the model should then explicitly include uncertainty concerning X_G/X_B - more on this below).

Government victories, in other words, correspond to situations in the Grossman model in which the rebels (or the government) formed what later turned out to be incorrect expectations. But can expectations be assumed to be incorrect 74 percent of the time, as an interpretation of the outcome of civil war in terms of Gershenson and Grossman (2000) would have it?

the "pie" for it to be in their interest to deter the former government from mounting a counter-rebellion. The original civil war then ends with the rebels (eventually) winning and remaining in power. On the other hand, if X_B/X_G is smaller than 2θ (still with $X_G/X_B < 2\theta$), the former government mounts a counter-rebellion, and the probability of their returning to power is now given by $1-\pi$, evaluated at the equilibrium values of G and R, but where the former government now plays the part of the rebels and vice versa. The upshot is that civil conflict will be never ending, with the government and the rebels alternating in power.

This model suggests that there is informational content to be extracted not only from the appearance or not of civil war, but also from its outcome. While the ratio X_B/X_G is a priori not observable in the data per se, the outcome of the civil war does provide us with an indication of its value. When there is no civil war, we are in the situation where $X_G/X_B < 2\theta$. For aid to increase the probability of peace (a stabilizing effect), it must be the case (for a given value of θ) that $\partial(X_G/X_B)/\partial AID > 0$. When there is civil war and it ends with a rebel victory, which obtains when $X_G/X_B < 2\theta < X_B/X_G$, aid will increase the probability of this occurrence when $\partial(X_G/X_B)/\partial AID < 0$ (the interval in which war with a rebel victory obtains would grow larger as a result). Finally, when $X_G/X_B < 2\theta$ and $X_B/X_G < 2\theta$, war is never ending. For this case to obtain, X_G and X_B must be roughly equal in magnitude. Taking the limit case in which they are equal leads us back to the comparative statics of the first model, in which the probability of this occurrence (never ending civil war) should be independent of aid.

While the model does not give comparative statics results that are easily translated into an empirical procedure (everything depends upon the impact of aid on the ratio X_B/X_G, which is not directly observable), it does suggest that aid can have a differential impact on the outcome of civil conflict and, given that this information is available in the data, that outcome should be included in any empirical procedure that is implemented.

Problems with the Grossman model: theory and empirics

The model and the data

The first empirical hurdle one faces in confronting the Grossman model with the data, given that two outcomes in the case of war (eventual

(this is a direct consequence of the parametric form chosen for π, and of what is fundamentally a non-stochastic specification, despite the presence of θ). Since aid is considered to lead to an increase in X, it follows that a higher level of aid will be associated (in equilibrium) with a higher level of military expenditures (i.e., socially wasteful rent-seeking behavior), but will not affect the probability of civil war breaking out.

Aid and the probability of civil war

Given the parametric form chosen by Grossman, obtaining an effect of X on the probability (at the equilibrium) of civil war breaking out depends on a slight change in parameterization. By introducing an asymmetry in the value attributed to the "pie" X by the government (X_G) and the rebels (X_B), Gershenson and Grossman (2000) show that the probability of war breaking out becomes a function not only of the realization of θ, but also depends on the ratio X_G / X_B. Analytically speaking, the limit value of θ alluded to above is now a function of X_G / X_B. When X_G / X_B is relatively high the government is presented with strong incentives to prevent the outbreak of civil conflict and war will be less likely. While the model does "solve" the problem of the probability of conflict being independent of X, its empirical implications are not clear in that obtaining a proxy for the relative valuation placed by the government and the rebels on X would appear to be almost impossible.

Aid and the outcome of civil war

The model developed by Gershenson and Grossman (2000) also has interpretations concerning the outcome of civil war, when interpreted in the appropriate intertemporal context. Recall from the previous discussion that civil war breaks out when the ratio X_G / X_B is relatively low (the precise condition that follows from the model is $X_G / X_B < 2\theta$). In this case, the probability of rebel victory is given by the value of $1 - \pi$, evaluated at the equilibrium values of G and R. Suppose that, eventually, the rebels win. In this case the two parties switch roles, and the rebels become the new government in power (in the terminology of the authors, the rebels are now "politically dominant"). What happens next? If the ratio X_B / X_G is greater than 2θ (but $X_G / X_B < 2\theta$), the rebels attribute a sufficiently high value to

out. Second, aid may affect the level of military expenditures, as well as the probability of civil war breaking out. Third, in addition to the first two effects, aid may influence the outcome of the conflict (for example, the likelihood of a rebel victory). We consider each specification in turn.

Aid and the intensity of conflict

Grossman (1991, 1992, 1999) and Azam (1995) construct simple theoretical models in which kleptocratic rebels and a kleptocratic government attempt to maximize the expected wealth associated with taking or maintaining power, where the prize will be denoted by X. In Grossman (1999), the probability π of the government remaining in power depends on the relative military expenditures of the two parties (G for the government and R for the rebels) as well as on the relative efficiency of the rebels, denoted by θ. This probability is assumed to take the simple parametric form :

$$(1)\ \pi = \frac{G}{G + \theta R}$$

The random variable θ constitutes the crux of the model, and its realization determines whether civil conflict obtains or not. The basic specification takes the form of a sequential game in which the government chooses its level of expenditures first, followed by the rebels. Both parties are assumed to be risk neutral, and the marginal cost of military expenditures is normalized to one. The problem faced by the government is therefore :

$$(2)\ \max_{\{G\}} \pi(G,R,\theta)X - G \ \text{ s.t. } R = \arg\max_{\{R\}} (1 - \pi(G,R,\theta))X - R$$

Grossman shows that the solution to this game is entirely determined by the value of θ. When θ is larger than a given limit value (the rebels are relatively effective), war obtains. When θ is smaller than this limit value, peace endures (the rebels are deterred). Most importantly, this limit value is not a function of X. Let the solution to (2) be denoted by $(G^*(X,\theta),R^*(X,\theta))$. Given the parametric form chosen for π in the analysis, an increase in X leads to an increase in G^* and R^*. However, these two effects cancel out in terms of the probability of conflict breaking out, which is independent of X

words, and in terms of the two competing theoretical approaches presented in the introduction, the empirical procedures being currently implemented in an effort to quantify the impact of aid may miss the mark : it is unlikely that a reduced-form specification will be able to disentangle the stabilizing (Collier and Hoeffler) and destabilizing (Grossman) impacts of aid, which may simply cancel out.

The broad aims of the remainder of this paper are therefore threefold. First, to develop an alternative theoretical model in the tradition of Grossman that is more consonant with the available data and in which uncertainty in aid can play a key role in the analysis. Second, to develop a theoretical model that leads to a slightly more "structural" econometric procedure that may be more readily rejected by the data if it is false. Third, to implement such an econometric procedure while minimizing, to the extent that the data permit, deviations of the econometric procedure with respect to its theoretical counterpart.

3. THEORETICAL CONSIDERATIONS

The Grossman model

It was shown above that, empirically speaking, aid appears to have no effect on the probability of outbreak of civil war. As we mentioned, this lack of significance can stem from two related sources. On the one hand, the theoretical model and its empirical implementation may miss the target. On the other, the theoretical model may be appropriate, but its empirical implementation may not do it justice.

In this section, we consider theoretical models of civil war based on rent-seeking behavior, and focus on the possible *lacunae* of these constructs. On the basis of this discussion, we then formulate an alternative model that is more consonant with the available data and, most importantly, leads to a clear empirical strategy. As such, our approach should yield a sharper test of the "rent-seeking" versus "stabilizing" hypotheses.

Grossman (1991, 1992, 1999) and Gershenson and Grossman (2000) offer the basic models used to analyze rent-seeking behavior and civil war. Depending on the theoretical specification, there are three potential impacts of aid. First, aid may increase military expenditures (the intensity of conflict), although it does not influence the probability of civil war breaking

modifies the coefficient associated with the latter variable somewhat (the p-value associated with its coefficient is now equal to 0.146), but changes little in terms of the predictive power of the model which is similar to that of the specification presented in column (6). Finally, a test on the joint significance of the coefficients associated with ethnic dominance and population growth indicates that the constrained model (in which these two variables are dropped) is to be preferred to its unconstrained counterpart. The constrained version of this model, presented in column (8) has slightly better prediction properties than the basic specification of column (2) and results in the loss of a single observation corresponding to the outbreak of a civil war (Angola). This last specification will therefore constitute our benchmark in the empirical analysis that follows.

Why does aid not affect the likelihood of civil war breaking out?

Foreign aid, when introduced into our basic model that seeks to explain the outbreak of civil war, is always statistically insignificant. As such, the preceding empirical result broadly suggest that aid does not play a significant role in explaining the outbreak of civil war. Our intuition suggests, however, that foreign aid should not necessarily be absent from models that seek to explain the outbreak of civil war, and this for two reasons. First, as we shall show below, existing models that seek to explain the outbreak of civil war in terms of rent-seeking behavior (we shall focus on the class of models associated with Grossman) may be inappropriate. Their basic stochastic structure may be somehow lacking, in that they do not clearly specify who wins and when, or because they do not take uncertainty concerning the magnitude of the rent that is being fought over into account. Their predictions may also be at odds with the data that are available. Or the aid variable of choice may not be included in the regression because it does not constitute the crux of the model. One such variable, the uncertainty of foreign aid, immediately springs to mind.

Second, the extremely simple empirical procedures being implemented may be at odds with the basic structure of the "true" model. If the model being estimated eonometrically does not correspond to the theoretical model that should yield testable predictions, asking a given empirical specification to identify a particular impact of aid on the probability of the outbreak of civil war may be asking too much. In other

explanatory variables and reduced sample size is the major empirical constraint faced by any work dealing with the determinants of civil war.

Introducing the aforementioned variables into the basic specification (columns (3) to (5)) yields statistically significant coefficients associated with population growth, the neighborhood dummy, and the inverted-U relationship in terms of democracy, with the expected signs. The basic result concerning the impact of aid (which is statistically insignificant at the usual levels of confidence) remains unchanged. The predictive power of the model is slightly improved at the 40 and 50% thresholds of predicted probability of outbreak when the neighborhood dummy is introduced.

The post-Cold War and mountainous terrain dummies, as well as ethnolinguistic and religious fragmentation, forest coverage and inequality in the distribution of land ownership are all statistically indistinguishable from zero at the usual levels of confidence (see the encompassing tests at the bottom of column (2)).

Settling on a basic benchmark specification, as mentioned earlier, must be the result of an arbitrage between sample size (and thus statistical representativity) and the inclusion of statistically significant variables that may improve the predictive power of the model. As has been shown, the impacts of forest coverage, mountainous terrain, religious fractionalization, inequality in the distribution of land ownership (which results in the loss of a significant number of observations), and the Cold War dummy are not statistically significant. They will therefore be excluded from our benchmark specification. On the other hand, democracy, the neighborhood dummy, and the growth rate of the population are included in the specification presented in column (6) which, aside from these three variables, mirrors the simplest specification (and widest sample) presented earlier.(6) In this case, population growth is not statistically significant (p-value = 0.193) while the p-value associated with the neighborhood dummy is marginally significant at the 15 percent level of confidence. At the 50% predicted probability threshold, the predictive power of this specification is slightly better than the basic model (column (2)), while it is slightly worse at the 40% threshold. Choosing between these two specifications is therefore an act of faith.

Dropping the ethnic dominance variable (column (7)), which is not statistically significant, and replacing it with ethnolinguistic fragmentation

Benchmark results

We begin by estimating the specification used by Collier and Hoeffler (2000a), where we replace their dependent variable with our own.[4] These results are presented in columns (1) and (2) of Table 1 and closely mirror those obtained by Collier and Hoeffler (2000a, 2000b). A minor difference appears with respect to the quadratic relationship linking primary exports to the probability of the outbreak of civil war (the p-value associated with the quadratic term rises) and the threshold above which primary exports decrease the probability of the outbreak of civil war is much higher than in Collier and Hoeffler (2000a). The rent-seeking effect of primary exports is therefore stronger in our results (more observations lie below the threshold than is the case with the Collier and Hoeffler dependent variable). Aid and aid squared remain statistically indistinguishable from zero as in Collier and Hoeffler (2000b).

The predictive power of the basic specification, though low, is slightly better than that obtained with Collier and Hoeffler's dependent variable.[5] In column (2), seven percent of outbreaks of civil war are correctly predicted using the usual threshold of a predicted probability of 0.5, whereas 15.5 percent are correctly predicted when the threshold is lowered to a predicted probability of 0.4. While the weakness of our (and Collier and Hoeffler's) results in terms of their ability to predict the outbreak of civil war is worrisome, it should come as no surprise, given that we are clearly facing a case of "rare events" in that outbreaks represent a mere 10 to 12 percent of our sample. King and Zeng (2000) show that it is extremely difficult to obtain satisfactory contingency tables in discrete choice models when sample structure takes this unbalanced form. On the other hand, the relatively low p-values associated with many of our coefficients suggests that we are not simply picking up noise.

In what follows, we attempt to "improve" on these basic benchmark results by including variables that were either dropped from their results (population growth, post-Cold War dummy, mountainous terrain, forest coverage, ethnic fractionalization, religious fractionalization, democracy or inequality), or absent altogether (the quadratic term in democracy or neighorhood effects). In doing so, we shall be guided by the principle that a richer specification is better, though this statement is tempered by the fact that including additional variables sometimes results in a significant fall in the number of observations. This arbitrage between additional significant

fighting), several observations have been separated into more than one distinct conflict. Appendix 1 summarizes these differences on a case by case basis (see Chauvet (2001) for a more detailed definition of what constitutes a civil war for the purposes of this paper, and a case by case analysis of the civil wars in question). Our dependent variable takes on a value of one when a civil war breaks out during a given period, and zero thereafter. Note that, for a number of countries, two separate civil wars break out during the same period. In order to avoid losing this potentially valuable information, there will therefore be two observations (where the dependent variable takes on a value of one) corresponding to the country in question for that period.

The principal explanatory variable of interest in the context of this paper is foreign aid, measured by net official development assistance as a proportion of GNP, as reported by the OECD-CAD. We prefer this measure of aid to that of aid per capita, since our aim is to assess the pertinence of rent-seeking behavior: aid as a percentage of GNP appears to our eyes to be a better measure of the magnitude of the resources that aid represents for the government.

The other explanatory variables are substantially the same as those used in Collier and Hoeffler (2000). Appendix 2 summarizes these variables, as well as their precise definition and origin. Note that we add, to the Collier and Hoeffler list of variables, a dummy variable that is equal to one when a civil war breaks out in a neighboring country. This variable is aimed at capturing a potential source of rebel revenues (two neighboring and rival governments may foment rebellions in each other's country, e.g. Ethiopia and Sudan). This variable also allows one to account for regional spillovers that was a feature of civil wars in the Great Lakes region of Africa, in East Asia during the 60s and the 70s, and in Eastern Europe since the beginning of the 1990s. We also introduce the level of democracy as given by the Polity98 index (Gurr and Jaggers, 1998),[3] but not in the linear manner chosen by Collier and Hoeffler. This is because the relationship between democracy and the outbreak of civil war is not necessarily linear: solidly entrenched democracies and hardline autocratic regimes may both be associated with low likelihoods of civil war, with "semi-democracies" being more subject to civil conflict (Hegre, Ellingsen, Gleditsch, Gates, 1999). Democracy squared is therefore included as an explanatory variable.

empirical model of the determinants of civil war. If aid has the stabilizing effect hypothesized by Collier and Hoeffler (2000b), it will have a negative effect on the probability of civil war breaking out. In contrast, if aid has the destabilizing impact suggested by the rent-seeking models of Gershenson and Grossman (2000) and Grossman (1991, 1992, 1999), its impact will go in the opposite direction, although we shall see in the theoretical discussion that the rent-seeking impact of aid does not necessarily lead to an increase in the probability of war breaking out in such models.

Explaining civil war : the variables

In what follows, we base our empirical analysis on the seminal work carried out by Collier and Hoeffler (2000a), who classify the determinants of civil war into variables that can be ascribed to greed, versus variables that can be ascribed to grievances. Before doing so, however, it is worthwhile considering the problems involved in defining our dependent variable.

The definition of a civil war adopted by Collier and Hoeffler (2000a, 2000b) follows that of Singer and Small (1993). A conflict constitutes a major civil war if it results in at least 1000 deaths per year and if at least 5 percent of these victims originate in the groups involved in the conflict. Despite these relatively clear-cut criteria, the civil wars included in their analysis suffer from a number of problems, and differ in significant ways from those included in our empirical analysis.

First, Collier and Hoeffler include a number of independence wars (Angola 1961-1975 ; Guinea-Bissau 1962-1974 ; Mozambique 1964-1975), which are arguably not pertinent to the issue at hand, and which we therefore exclude from our sample.(2) Second, following Sambanis (2000), we define a civil war in a slightly broader manner: the threshold of 1000 deaths is applied to the entire duration rather than being applied on a yearly basis. Third, a number of what, in Collier and Hoeffler, are defined as separate conflicts have been grouped together into one observation (for instance, if the groups involved were the same and the interval between outbreaks of civil war were extremely short). Fourth, following the previous criteria (the identity of the participants and the duration of any lull in the

government to reallocate its resources as it sees fit, it can be captured by a kleptocratic elite. This involves the fungibility of aid with all other classes of expenditures. A separate and more limited issue involves the fungibility of aid with military expenditures *per se*, which is the key to the stabilizing role of aid.

Where does the literature stand in terms of these two concepts of the fungibility of aid ? (see World Bank, 1998) Pack and Pack (1990, 1998) show that while aid is fungible for the Dominican Republic, it is not for Indonesia, thereby underlining the importance of differences in budgetary procedures. Feyzioglu, Swaroop and Zhu (1998), in a panel data analysis, show that conclusions regarding the fungibility of aid depend upon the sample of countries chosen. They also emphasize that fungibility varies by sector: concessional loans allocated to the transportation or communication sectors are not fungible, while those allocated to the educational, agricultural or energy sectors are. McGuire (1987) shows that non-military US aid to Israel is fungible, whereas military aid is much less so. For a sample of 8 recipients of US aid, on the other hand, Khilji and Zampelli (1994) show the opposite.

It is worth noting that few studies have examined the fungibility of non-military aid in terms of the possibility of transforming it into military expenditures. McGuire (1982) does, however, note that out of $100 of US military aid to Israel, $77 go to the military, whereas $40 of each $100 in non-military aid goes towards military expenditures. On the basis of these results, Deger and Sen (1992) estimate that "more than 50 percent of total US foreign aid goes to the defense sector -a far higher share than the 33 percent specifically allocated for military aid by the US government." Note finally that the empirical tests we carry out in this paper represent, indirectly, a test of the fungibility of aid in terms of military expenditures: if aid decreases the probability of the outbreak of civil war, this implies that aid, by relaxing the government's budget constraint, has allowed it to increase its military expenditures.

2. AID AND CIVIL WAR : A FIRST PASS

A straightforward manner of testing for the impact of foreign aid on the occurrence of civil war involves introducing this variable into a standard

In this paper, we consider the impact of foreign aid on the outbreak of civil war. Since aid represents an important component of GDP for many developing countries, establishing whether aid plays a stabilizing or destabilizing role (and when it does so) is crucial, especially in the context of the important function it is deemed to perform in terms of poverty reduction. If it is stabilizing, foreign aid is a potentially important tool available to the international community for conflict prevention purposes. Modeling rent-seeking behavior in a manner that is not overly restrictive in terms of simplifying assumptions, and implementing empirical tests that stick fairly closely to such a theoretical model, is the *sine qua non* for disentangling the impact of aid.

The potential impact of foreign aid on the probability of the outbreak of civil war is different when seen through the two distinct theoretical lenses sketched above. In the first class of models, foreign aid, as a rent that accrues to a predatory political elite, may increase the probability of the outbreak of civil war, by heightening the incentives to rebel, as well as the incentives (on the part of governments) to protect their turf. Foreign aid, in this context, plays a potentially destabilizing role.

In the second class of models, on the other hand, aid, though it constitutes a rent to the government, has no impact on the rebels' incentives to pursue the violent course. Since aid is assumed to be inappropriable by the rebels during conflict, it does not improve their chances of survival. Collier and Hoeffler (2000b) go so far as to suggest that it can sharpen the rebels' survival constraint. This impact of foreign aid operates in various manners. First, if it is fungible, aid may allow recipient governments to increase their military expenditures and therefore deter rebellion. Second, if foreign aid has a positive impact on economic growth, it will increase the opportunity cost to young men of joining the rebel movement. Third, aid may allow the recipient to reduce its dependence on primary exports and may therefore contribute to drying up the source of funds that allow any given rebellion to survive. In Collier and Hoeffler (2000b), aid is therefore seen as having an unambiguously stabilizing impact on the outbreak of civil war and represents a key tool available to policymakers attempting to prevent violent civil conflict.

A key hypothesis of the two classes of models is the fungibility of aid. If aid represents a rent for the ruling elite, it implicitly renders its budget constraint less binding. In other words, if aid is fungible and allows the

RENT-SEEKING BEHAVIOR AND CIVIL WAR*

Jean-Louis ARCAND & Lisa CHAUVET

1. INTRODUCTION

Foreign aid and the outbreak of civil war : the state of (theoretical) play

In the economics literature, all theoretical analyses of the outbreak of civil war focus on the importance of rent-seeking behavior, although the two existing approaches come to diametrically opposite conclusions. In the first approach, due to Addison, Le Billon and Murshed (2000), Azam (1995), Grossman (1991, 1992, 1999), and Gershenson and Grossman (2000), a government and a rebel movement, both of whom are kleptocrats, attempt to gain control of the resources of the state. Since they each maximize their expected payoffs, net of the cost of engaging in conflict, the larger the potential pie to be won, the greater the incentive to engage in warfare. In the second approach, developed by Collier (2000) and Collier and Hoeffler (2000a, 2000b), the rebels are no longer motivated by the desire to seize the fruits of power, but rather are bent on securing funds that will allow them to continue their rebellion. As it is put by Collier (2000) :

"The rebel objective is to loot natural resource rents on a continuing basis. Victory over the government is not an objective, and so conflict is treated as an equilibrium phenomenon".(1)

Rent-seeking behavior therefore also obtains in this second class of models, but for different reasons. The rebels are not seeking to appropriate the resources of the state. Rather, they are attempting to ensure their survival by securing the rents that accrue from controlling primary commodity exports. Rent-seeking does not spur rebellion, it is the very condition for its survival.

COMMUNICATIONS

2- RESUMES

(Les communications en langue arabe sont reproduites *in extenso* selon la numérotation de la table des matières de la langue arabe, leurs résumés sont traduits et reproduits ci-après) :

TABLE DES MATIERES

1- COMMUNICATIONS

- **Axe 3 : Conséquences des guerres régionales et locales sur les repères et les valeurs civilisationnels**

  1 - Effets psychologiques et intellectuels.

  2 - L'implosion des structures démographiques et la problématique des réfugiés.

  3 - Retard du progrès humain par rapport à la civilisation.

  4 - Propagation de la culture de guerre et de violence : violation des droits de l'homme - entraves à l'Etat de droit et à l'avènement de la démocratie.

- **Axe 4 : Les guerres régionales et locales et la paix mondiale**

  1 - Le rôle qui incombe à l'ONU pour mettre fin à ces guerres.

  2 - Pour une médiation équitable des grandes puissances dans les conflits mondiaux.

  3 - Rectification des concepts devenus courants dans les relations internationales : le cas du terrorisme.

  4 - Les efforts que doivent déployer les protagonistes des conflits pour mettre fin à leurs différends afin d'éviter les convoitises étrangères.

  5 - Emergence de concepts nouveaux relatifs à la culture de la paix et à l'éthique de l'action humaine : la société civile internationale, les milieux culturels, les médias, les juridictions criminelles internationales, etc.

LES GUERRES LOCALES ET RÉGIONALES ET LEURS CONSÉQUENCES SUR LE DÉVELOPPEMENT, LA CIVILISATION, ET LA PAIX DANS LE MONDE

Axes de réflexion

Introduction

- **Axe 1 : Les conséquences des guerres régionales et locales sur le développement économique**

  1 - Déperditions financières : coût des armements, destruction des infrastructures, manques en alimentation et en soins médicaux.

  2 - Aggravation de la pauvreté.

  3 - Détérioration de l'environnement.

- **Axe 2 : Les guerres régionales et locales du point de vue international**

  1 - Intervention des grandes puissances dans ces guerres et ses dimensions : intérêts politiques, ressources naturelles et expansion stratégique visant l'hégémonie.

  2 - L'Organisation des Nations Unies et la continuation des guerres régionales et locales.

76- "ACADEMIA", N° 1, février 1984.

77- "ACADEMIA", N° 2, février 1985.

78- "ACADEMIA", N° 3, février 1986.

79- "ACADEMIA", N° 4, novembre 1987.

80- "ACADEMIA", N° 5, décembre 1988.

81- "ACADEMIA", N° 6, décembre 1989.

82- "ACADEMIA", N° 7, décembre 1990.

83- "ACADEMIA", N° 8, décembre 1991.

84- "ACADEMIA", N° 9, décembre 1992.

85- "ACADEMIA", N° 10, septembre 1993.

86- "ACADEMIA", N° 11, décembre 1994.

87- "ACADEMIA", N° 12, 1995.

88- "ACADEMIA", N° 13, 1996.

89- "ACADEMIA", N° 14, 1997.

90- "ACADEMIA", N° 15, numéro spécial consacré aux Morisques, 1998.

91- "ACADEMIA", N° 16, 1999.

92- "ACADEMIA", N° 17, 2000.

93- "ACADEMIA", N° 18, 2001.

94- "ACADEMIA", N° 19, 2002.

III . Collection "Les lexiques"

55- "Lexique arabo-berbère", 1° tome, par Mohamed Chafik, 1990.

56- "Lexique arabo-berbère", 2° tome, par Mohamed Chafik, 1996.

57- "Le dialecte marocain, lieu de confluence de l'arabe et du berbère", 1999.

58- "Lexique arabo-berbère", 3° tome, par Mohamed Chafik, 2000.

IV . Collection "Les séminaires"

59- "Falsafat Attachrie Al Islami" 1° séminaire de la "Commission des valeurs spirituelles et intellectuelles" de l'Académie, 1987.

60- "Actes des séances solennelles consacrées à la réception des nouveaux membres". (1980-1986), décembre 1987.

61- "Conférences de l'Académie" (1983-1987), 1988.

62- "Caractères alphabétiques de la langue arabe et technologie", février 1989.

63- "Droit canonique, fiqh et législation", 1989.

64- "Fondements des relations internationales en Islam", 1989.

65- "Droits de l'homme en Islam", 1990.

66- "Interactions cuturelles de l'Orient et de l'Occident", 1991.

67- "Problèmes de l'usage de la langue arabe au Maroc", 1993.

68- "Le Maroc dans les études orientalistes", Marrakech, 1993.

69- "La traduction scientifique", Tanger, 1995.

70- "L'avenir de l'identité marocaine devant les défis contemporains", Tétouan, 1997.

71- "Immigration des Marocains à l'étranger", Nador 1999.

72- "Les Morisques au Maroc", 2° partie, Chaouen, 2000.

73- "Les proverbes populaires marocains : recensement et usage scientifique et pédagogique", Rabat 2001.

74- "Culture du Sahara marocain : fondements et spécificités", Rabat 2002.

V . La revue "ACADEMIA"

75- "ACADEMIA" est la revue de l'Académie du Royaume du Maroc. Son numéro dit *inaugural* comprend les actes de la cérémonie d'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie.

II . Collection "Le patrimoine"

40- "Al-Dhail wa Al-Takmilah", d'Ibn Abd Al-Malik Al-Marrakushi, Vol. VIII, 2 tomes (biographies maroco-andalouses), édition critique par M. Bencharifa, 1984.

41- "Al-Ma' Wa ma warada fi chorbihi mine al-adab", (apologétique de l'eau), de M. Choukry Al Aloussi, édition critique de M. Bahjat Al - Athari, 1985.

42- "Maâlamat Al-Malhoune", 1° et 2° parties du 1° volume, Mohamed Al-Fassi, 1986, 1987.

43- "Diwane Ibn- Fourkoune", recueil de poèmes andalous présentés et commentés par Mohamed Bencharifa, 1987.

44- "Aïn Al Hayah Fi Ilm Istinbât Al Miyah": (Source de la vie en science hydrogéologique) de A. Damanhouri, présentation et édition critique par Mohamed Bahjat Al-Athari, 1989.

45- "Maâlamat Al-Malhoune" 3° volume des "Chefs d'oeuvre d'Al-Malhoune", Mohamed Al-Fassi, 1990.

46- "Oumdat attabib fi Mârifati Annabat" (Référence du médecin en matière des plantes) d'Abou Al-Khaïr Al-Ichbili, 1er et 2ème volumes, édition critique par Mohamed Larbi AL-Khattabi, 1990.

47- "Kitab attayssir fi al-moudawat wa tadbir" (Le "Tayssir") d'Avenzoar, Abou Marwan Abdelmalik Ibn Zohr, édition critique par Mohamed Ben Abdellah Roudani, 1991.

48- "Mâalamat Al-Malhoune" 1ère partie du 2ème volume, par Mohamed Al-Fassi, 1991.

49- "Mâalamat Al-Malhoune" 2ème partie du 2ème volume, par Mohamed Al-Fassi, 1992.

50- "Boghyat wa Tawashi Al - Moussiqa Al Andaloussia", par Azeddine Bennani, 1995.

51- "Iqad Ashoumou'e" (musique andalouse), par Mohamed Al-Bou'ssami, éd. critique par Abdelaziz Benabdeljelil, 1995.

52- "Mâalamat Al-Malhoune": "Myat qassida wa qassida", par Mohamed Al-Fassi, 1997.

53- "Voyage d'Ibn Battuta", 5 volumes, édition critique par Abdelhadi Tazi, 1997.

54- "Kounnach Al Haïk", corpus des onze noubas de la musique andalouse, édition critique par Abdelmalik Bennouna, présentation par Abbas Al-Jirari, 1999.

19- "Le droit d'ingérence est-il une nouvelle légalisation du colonialisme?", octobre 1991.

20- "Le patrimoine commun hispano-mauresque", avril 1992.

21- "L'Europe des Douze et les autres", novembre 1992.

22- "Le savoir et la technologie", mai 1993.

23- "Protectionnisme économique et politique d'immigration", décembre 1993.

24- "Les chefs d'Etat face au droit à l'autodétermination", avril 1994.

25- "Les pays en voie de développement entre l'exigence démocratique et la priorité économique", novembre 1994.

26- "Quel avenir pour le bassin méditerranéen et l'Union européenne?", mai 1995.

27- "Droits de l'homme et emploi, compétitivité et robotisation", avril 1996.

28- "Et si le processus de paix au Moyen-Orient devait échouer?", décembre 1996.

29- "Mondialisation et identité", mai 1997.

30- "Droits de l'homme et manipulations génétiques", novembre 1997.

31- "Pourquoi les dragons d'Asie ont-ils pris feu ?", mai 1998.

32- "Jérusalem, point de rupture ou lieu de rencontre ?", novembre 1998.

33- "La dissémination des armes nucléaires est-elle ou non un facteur de dissuasion?", mai 1999.

34- "La pensée de Hassan II : authenticité et renouveau ", avril 2000, 2 vol.

35- "La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XXI° siècle", novembre 2000, 2 vol. en français.

36- "La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XXI° siècle", version arabe, novembre 2001, 1 volume.

37- "La crise des valeurs et le rôle de la famille dans l'évolution de la société contemporaine", avril 2001.

38- "Quel avenir pour les pays en développement à la lumière des changements découlant de la mondialisation ?", novembre 2001.

39- "Les relations internationales durant la première décennie du XXI° siècle : quelles perspectives ?", avril 2002.

LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE

I . Collection "Sessions"

1- "Al Qods : Histoire et civilisation", mars 1981.

2- "Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain", novembre 1981.

3- "Eau, nutrition et démographie", 1ère partie, avril 1982.

4- "Eau, nutrition et démographie", 2ème partie, novembre 1982.

5- "Potentialités économiques et souveraineté diplomatique", avril 1983.

6- "De la déontologie de la conquête de l'espace", mars 1984.

7- "Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes", octobre 1984.

8- "De la conciliation entre le terme du mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques", avril 1985.

9- "Trait d'union entre l'Orient et l'Occident : Al-Ghazzali et Ibn-Maïmoun", novembre 1985.

10- "La piraterie au regard du droit des gens", avril 1986.

11- "Problèmes d'éthique engendrés par les nouvelles maîtrises de la procréation humaine", novembre 1986.

12- "Mesures à décider et à mettre en oeuvre en cas d'accidents nucléaires", juin 1987.

13- "Pénurie au Sud, incertitude au Nord : constat et remèdes", avril 1988.

14 - "Catastrophes naturelles et péril acridien", novembre 1988.

15- "Université, recherche et développement", juin 1989.

16- "Des similitudes indispensables entre pays voulant fonder des ensembles régionaux", décembre 1989.

17- "De la nécessité de l'homo oeconomicus pour le décollage économique de l'Europe de l'Est", mai 1990.

18- "L'invasion du Koweit par l'Irak et le nouveau rôle de l'O.N.U.", avril 1991.

Ahmed Kamal Aboulmajd : Egypte

Mania Saïd Al-Oteiba : Emirats Arabes-Unis

Yves Pouliquen : France

Chakir Al-Faham : Syrie

Omar Azimane : Maroc

Ahmed Ramzi : Maroc

Abid Hussain : Inde

André Azoulay : Maroc

Sahabzada Yaqub-Khan : Pakistan

Mohammed Jaber Al-Ansari : Bahrein

Al-Houceine Ouaggag : Maroc

LES MEMBRES CORRESPONDANTS

Richard B. Stone: U.S.A.

Charles Stockton: U.S.A.

Haïm Zafrani : Maroc

LES MEMBRES
DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Henry Kissinger : U.S.A.
Maurice Druon : France
Neil Armstrong : U.S.A.
Abdellatif Benabdeljelil : Maroc
Abdelkrim Ghallab : Maroc
Otto de Habsbourg : Autriche
Abdelwahab Benmansour : Maroc
Mohamed Habib Belkhodja : Tunisie
Mohamed Bencharifa : Maroc
Ahmed Lakhdar-Ghazal : Maroc
Abdullah Omar Nassef : Arabie Saoudite
Abdelaziz Benabdallah : Maroc
Abdelhadi Tazi : Maroc
Fuat Sezgin : Turquie
Abdellatif Berbich : Maroc
Mohamed Larbi Al-Khattabi : Maroc
Mahdi Elmandjra : Maroc
Ahmed Dhubaïb : Arabie Saoudite
Mohamed Allal Sinaceur : Maroc
Ahmed Sidqi Dajani : Palestine
Mohamed Chafik : Maroc
Lord Chalfont : Royaume-Uni
Amadou Mahtar M'Bow : Sénégal
Abdellatif Filali : Maroc
Abou-Bakr Kadiri : Maroc
Jean Bernard : France
Robert Ambroggi : France
Azzeddine Laraki : Maroc
Abdelhadi Boutaleb : Maroc
Idriss Khalil : Maroc
Abbas-Al-Jirari : Maroc
Pedro Ramirez-Vasquez : Mexique
Mohamed Farouk Nebhane : Maroc
Abbas Al-Kissi : Maroc
Abdellah Laroui : Maroc
Bernardin Gantin : Vatican
Abdallah Al-Fayçal : Arabie Saoudite
Nasser Eddine Al-Assad: Jordanie
Anatoly Andreï Gromyko : Russie
Georges Mathé : France
Eduardo de Arantes e. Oliveira: Portugal
Mohamed Salem Ould Addoud : Mauritanie
Pu Shouchang: Chine
Idriss Alaoui Abdellaoui: Maroc
Alfonso de la Serna: Espagne
Al-Hassan Bin Talal : Jordanie
Mohamed Kettani : Maroc
Habib El Malki : Maroc
Mario Soares : Portugal
Othmane Al-Omeir : Arabie Saoudite
Klaus Schwab : Suisse
Driss Dahak : Maroc

ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC

Secrétaire perpétuel	:	**Abdellatif Berbich**
Chancelier	:	Abdellatif Benabdeljelil
Directeur des séances	:	Idriss Alaoui Abdellaoui
Directeur scientifique	:	Ahmed Ramzi

Charia Imam Malik, Km 11, B.P. 5062
code postal 10.100
Rabat, Maroc

Téléphone : 037 75.51.13 / 75.51.24
037 75.51.35 / 75.51.89
Fax : 037 75.51.01

Dépôt légal : 0446/2003

ISSN : 9981-46-033-8

PHOTOCOMPOSITION : ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC
TIRAGE : IMP. EL MAARIF AL JADIDA - RABAT

2002



Publications de l'Académie du Royaume du Maroc
Collection "Sessions"

LES GUERRES LOCALES ET REGIONALES ET LEURS CONSEQUENCES SUR LE DEVELOPPEMENT, LA CIVILISATION, ET LA PAIX DANS LE MONDE

Session d'automne 2002

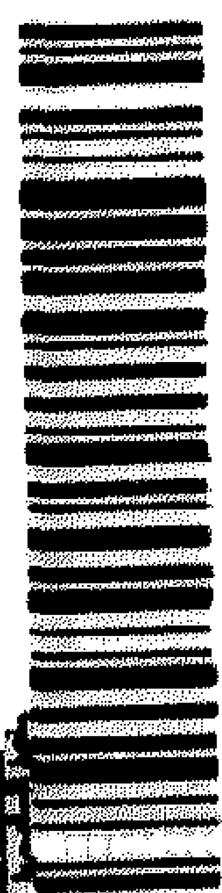
Rabat
9 - 11 décembre 2002



Publications de l'Académie du Royaume du Maroc
Collection "Sessions"

LES GUERRES LOCALES ET REGIONALES ET LEURS CONSEQUENCES SUR LE DEVELOPPEMENT, LA CIVILISATION ET LA PAIX DANS LE MONDE

Session d'automne 2002



Rabat
9 - 11 décembre 2002